كريت

من الفتح إلى السقوط

الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

اســـم الــكــتــاب: **كريت من الفتح إلى السقوط**

اســـم الــمــؤلــف: **د. عائشة نوكيت بيريك أضي ياكا**

اســـم الــمــتــرجــم: **د. علي إبراهيم بكراكي**

موضـــوع الكتــاب: **تاريخ**

مــقــاس الــكــتــاب: ١٧ × ٢٤ سم

رقـــم الإيـــداع: **٩٧٨-٦٠٥-٦٩٧٤٢-١-٣** **I.S.B.N**

التوزيع والنشر

٦/١١ شارع وحيد أفندي – حي توفيق بك – كوجوك
جكمجه – أسطنبول – تركيا – ت: ٠٠٩٠٥٤٥٤٨٨٦٨٧٠
E-mail: info@arabhistorypublishing.com
Website: www.arabhisorypublishing.com

كريت

من الفتح إلى السقوط

تأليف

أستاذ بروفسور دكتور
عائشة نوكيت بيريك أضي ياكا
أستاذ مساعد بروفسور دكتور نوري أضي ياكا

ترجمة

دكتور علي إبراهيم بكراكي

إهداء

إلى من ساندت قضيتي بكل ثبات وإيمان...

فكانت كما هو اسمها...

ثراء في العقل والفكر والعطاء غير المحدود...

إلى شريكة أفكاري وكل ما أنتجت...

إلى الجندي المجهول خلف كل ما أنجزت...

إلى زوجتي...

ثراء حداد بكراكي

لك مني ألف ألف تحية...

مقدمة المترجم

في كل مرة أمســـك القلم لأكتب عن جزيرة كريت، أشـــعر بذاك الدفء يدغدغ قلبي مجدداً وهو يقول: ها أنت مرة أخرى تؤدي قسـطاً من أمانة أبيك وجدك... رجل منهم فارق الحياة قبل أن تُبصِـر عيناي النور بعشـر سـنوات كاملات... ولكنني حملتُ اســمه وحكايته دون كلل ولا ملل رغم كل صــعاب الطريق ومشقتها وعثراتها. أما الرجل الآخر فكنت حُلْمُه الكبير الذي أراد من خلاله أن يعانق بروج السماء... ولكن المنية وافته قبل أن يستيقظ من حُلْمِه... فكان قَدَري أن أستمر في دور بطل تلك الرؤيا إلى حيث يشاء الله أن تنتهي.

نعم... لقد ورثت حكاية غامضـة ومبهمة في كل تفاصـيلها... قصـةَ هجرةٍ قَسْرِيةٍ من جزيرة كريت، على متن سفينة حملت جدي

وهو طفل لم يتجاوز السنة السابعة من عمره... تلك الرحلة التي مضى فيها مع أبيه وأمه إلى المجهول... كم بحثت في كتب التاريخ لعلي أرصد خيال جدي المهاجر إلى طرابلس الشام... لم أعثر إلا على نَدُرٍ يسير من جمل تصف اقتطاع جزيرة كريت من جسد الدولة العثمانية يوم كانت تُبْتَر أطرافها الواحدة تلو الأخرى... لم أجد جدي ولا أبي في أي مصدر عربي يروي تاريخ تلك الجزيرة... يوم كانت عثمانية... كيف ضاعت واستسلمت... كيف تَشَرَّدَ أهلُها في بلاد شتى... كيف غاصت في غَيَاهِبِ المجهول قبل مئة وعشرين سنة...

وفي شباط ٢٠٠٤م، تعرفت إلى المؤرخة المتخصصة في جزيرة كريت، الأستاذة البروفسورة عائشة نوكيت أضي ياكا، التي أصابتها الدهشة عند سماع حكايتي، وعبَّرْتُ عن فرحها الكبير بعثورها على جزء من الفسيفساء المتحطمة على شواطئ المتوسط. لقد أهدتني الدكتورة أضي ياكا كتابها الضخم الذي يروي كل شاردة وواردة في تاريخ جزيرة كريت،

والذي نشرته مؤسسة التاريخ التركي عام ٢٠٠٠م، وهي بالمناسبة أعلى هيئة علمية تاريخية في الجمهورية التركية.

لقد كتبتْ المؤرخة عن رحلة المهاجرين إلى طرابلس الشـــام، ولكنها لم توفق إلى لقاء أحد منهم حتى رمتني الأقدار بين يديها... أذكر أول حديث هاتفي دار بيننا... لا أبالغ إذا قلت بأنها كانت المكالمة الأطول التي أجريتها في حياتي... لقد بدأتْ مع هذه المكالمة مرحلةٌ جديدة من رحلة البحث التي كنت أهيم بها في الماضـــي... هنا بدأتُ أغوص في الكتاب الذي بات بحوزتي... لقد جَعَلتْ منه المؤرخة الكبيرة نبعاً تتفجر منه المعلومات الموَثَّقة من سجلات الأرشيف في تركيا واليونان بغزارة فريدة ليس لها نظير... كان كتاباً دقيقاً وشـــاملاً... ولكنه كُتِب بلغة علمية تاريخية لا يفهمها إلا أهل الاختصـــاص... لم يكن كتاباً يخاطب المثقف العادي... بل أطروحة أكاديمية تاريخية بكل ما في الكلمة من معنى... يومها تمنَّيْت لو كتبتْ مؤرختُنا مع زوجها كتابا مبسـطاً يفهمه القارئ من خارج الكتلة المتخصـصـــة في علوم التاريخ... ولعلي بُحْتُ لها بمكنونات صدري.

.. بل لعلها كانت تتفهم حاجة الناس إلى مثل هذا الكتاب... وفي كانون الأول من العام ٢٠٠٦م، صدر كتاب (كريت من الفتح إلى السقوط) ليجيب على أكثر أسئلتي... قرأتُ الكتاب بشغفِ مَنْ يُريدُ اكتشاف الكنز في الجزيرة المجهولة... قرَّرتُ يومها أن أترجم الكتاب إلى العربية عندما تسنح لي الظروف... فالمكتبة العربية تفتقر إلى عمل أكاديمي حقيقي يبحث في الشأن الكريتي وقضية تهجير المسلمين من وطنهم قبل قرنٍ ونيف... مما لا أشك به بتاتاً أنَّ هذا الكتاب هو من أهم الكتب التي خطَّتْها أناملُ مؤرخٍ في قضية معقدة مثل جزيرة كريت... كما لا أشك أن أيَّ مهتمٍ بالشأن السياسي في عالمنا الحاضر هو بحاجة ماسة إلى فهم التفاصيل الموجودة بين ثنايا هذا الكتاب... لأن اللاعبين على المسرح الدولي لم يتغيروا كثيراً منذ قرن ويزيد... ولعلني لا أبالغ القول إذا عبرت عن دهشتي المتعاظمة من تشابه أحداث القرن الماضي بواقعنا الحالي... فهذا ما كنتُ أشعرُ به كلما قرأتُ سطراً جديداً من فصول هذا الكتاب... لقد صدق من قال أن الذي لا يعرف الماضي محرومٌ من أن يكون له مستقبل مشرق...

ولذلك فأنا من المؤمنين بضـرورة قراءة الماضـي بِعَين الباحث المتجرد من العواطف والتحَيُّز... هذا إذا أرادتْ أمـةٌ لنفسـها أن تبقى في عالم يحكمه الظلم والقسوة وتسوده الأهواء والمصـالح، ولو كان ذلك على حساب أرواح الملايين من بني البشر. التاريخ يكرر نفسه... والوقائع هيَ هيَ... والألاعيب هيَ هِيَ... والمكائد هي هي... والضحية هي هي... والجلاد هو هو... وتهجير ملايين المسلمين وقَتْلُهم مسألةٌ فيها نظر... وتعرُّضُ غيرهم لأدنى أذىً أمرٌ لا يغتفر... تهون الشعوب عندما تهان كرامتها... وتضيع حقوقها ويذهب حولها عندما يغيب العدل... إننا اليوم في الدرك الأسفل من الذل والهوان... في غابة تحكمها أسود جائعة لا تشبع من افتراس جثثنا الملقاة على قارعة الطرقات... لذلك فإنني أضـع هذا الكتاب بين أيديكم... لعله يفيد... أو ينتفع به من يريد... فالقضية كانت تسمى (مسألة الشرق) يوم كانت الدولة العلية تُقَسَّم على موائد اللِّئام، وكانت الأزمة الكريتية هي عين المسألة،

وسقوطها كان إيذاناً بسقوط الدولة العلية كلها... أما اليوم، فقد تعددت القضايا وكثرت... من المجازر في مينمار إلى محرقة الأويغور في بلاد الصين، ومن سحل الفلسطينيين وتدمير بيوتهم في بيت المقدس وأكنافه إلى تهجير الملايين من العراق وسوريا...

من أراد أن يفهم تفاصيل الحاضر فعليه أن يقرأ هذا الكتاب ويعيد قراءتَه مرٍّات ومرّات. لقد تحرُّيت ترجمة المعاني بدقة متناهية وحِرْفِيّة علمية قدْرَ المستطاع. وعلى الرغم من كل ذلك، فإنني لا أخفي أنني وضعت لمساتي اللغوية على طريقة حبْك الجُمَل وسرد المعلومات بطريقة تجعل القارئ العربي قادراً على أن يسْبُر غوْر القضية التي أخذتُ على عاتقي أن أبقيها حية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً. قد يكون من الشجاعة أن أعترف أنني أعاني من الوحدة القاتلة على هذا الطريق، فنحن نعيش عصر العولمة والعالم الرقمي الذي نجح في سجن الإنسان في قمقم صغير فيه نافذة تطل على أرجاء العالم والكون كله... هذا الإنسان بات حبيس سريره والأريكة التي يستلقي فوقها، فهو يريد كل شيء واصلاً إليه، ولا يبذل أدنى جهد لتقصي حقيقة أو البحث عن تفاصيل قضية...

قضـــيتنا فيها شَـــجَنٌ... فيها حكايات حزينة ووقائع مؤلمة لشـــعب بســـيط تقاذفته الأقدار، فذَرَتْه في شتى بقاع الأرض دون أن يدرك أسباب الظلم الذي لحق به والمكر السيء الذي حاق به... هكذا هي أقدار الشعوب... تتأرجح بين ظالم ومظلوم... والله غالب على أمره... ولكنكم قومٌ تستعجلون...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. علي إبراهيم بكراكي

طرابلس – لبنان

٢٠١٩

❁❁❁

مقدمة المؤلف

كـان عـام ١٩٨٠ تـاريخ بدايـة معرفتنـا بجزيرة كريت. ومنذ ذلك التاريخ قمنـا بكتابةِ أطروحتين وثلاثةِ كتبٍ وعددٍ كبيرٍ من المقالات التي تتناول تاريخ الجزيرة. كنا تارة نكتب مع بعضــنا وتارة أخرى نكتب بشــكل منفصــل. وقد انضـــمت إلينـا خلال هذه الفترة الزميلـة إيفـانجيليا بالطا في مســـيرة الكتابة والتأليف.

لقد قمنا بكتابة مقالاتٍ عديدة منذ العام ١٩٩١ لغاية العام ٢٠٠٤، نُشِـرتْ في مجلات علميـة متنوعة ومختلفة، ثم قرَّرْنا أن نقوم بجمعها وترتيبها ليكون هذا الكتـاب. والحقيقـة أننـا قمنـا بـإدخـال المقـالات التي تتنـاول تـاريخ جزيرة كريت بشكل أو بآخر من أرشيف المبادلة في هذا الكتاب، رغم أنها لم تتناول القضية الكريتية بشكل مباشر وتفصيلي

. لقد تم إلحاق هذه المقالات دون أي تعديل يذكر، فأتت بعد تصحيح الأخطاء المطبعية والإملائية التي وردت في سياقها تماماً كما هي. من هنا يمكنكم أن تروا تكراراً واضحاً في بعض المعلومات التي وردت في الكتاب. من ناحية أخرى، فإن طول الفترة الزمنية التي كتبنا خلالها هذه المقالات، قد قدمت لنا فرصة ثمينة لإعادة النظر في كثير من المعلومات التي أوردناها في مقالاتنا السابقة، بعد تطور أفكارنا وتعميق المعلومات التي حصلنا عليها تباعاً خلال رحلة البحث في تاريخ كريت. لقد تغيرتْ في أذهاننا الكثير من النظريات والأفكار بحسب المعطيات والمعلومات الجديدة التي توفرت لنا. ومع ذلك كله، فإننا آثرنا عدم تغيير أي جملة كتبناها في مقالات سابقة نشرت قبل عشر سنوات من الآن، لأننا اعتبرنا ذلك انتقاصاً للنزاهة العلمية ومسيرة التحقيق في تاريخ جزيرة كريت. من هنا، فقد يجد القارئ تضارباً في بعض المعلومات والتحليلات الواردة في هذا الكتاب. طبعاً، إنَّ المعلومات الواردة في المقالات الحديثة حملت في طياتها الكثير من التغيير في المعلومات الواردة في المقالات التي سبقتها.

لقد حاولنا صياغة هذه المقالاتِ ضمن السياق التاريخي المناسب وتحت العناوين الموافقة. كما أرفقنا كل مقالة بتاريخ كتابتها والمكان الذي نُشرت فيه. فكان الباب الأول يحكي عن تاريخ إلحاق الجزيرة بالحكم العثماني وما رافق هذه الفترة من حروب، ثم جاء الباب الثاني ليتحدث عن طريقة الحكم العثماني للجزيرة من الناحية الإدارية. ولكن المعلومات التي جاءت في الباب الثاني جاءت مبعثرة ومتنوعة نوعاً ما، وذلك بسبب استمرار الدراسات المتعلقة بهذا الخصوص وعدم استكمال الأبحاث وغموض بعض المصادر. في الحقيقة إنَّ القرن السابعَ عشَرَ والثامنَ عشَرَ يعتبران إلى حد ما فترة زمنية مجهولة من التاريخ العثماني، وقد ألقى ذلك ظلاله على قلة المعرفة والجهل التاريخي المتعلق بحكم العثمانيين لجزيرة كريت في نفس المدة.

وابتداءً من الباب الثالث، فقد تم تجميع الدراسات والأبحاث التي تتعلق بالحكم العثماني للجزيرة في القرن التاسع عشر. صحيح أن الحكم في هذه الفترة قد تُرِك مؤقتاً ولفترة وجيزة إلى محمد علي باشا الألباني، إلا أن ذلك قد أسس للحكم العثماني المباشر لجزيرة كريت اعتباراً من العام ١٨٤٠م. لقد عرف القرن التاسع عشر قيام الثورة الفرنسية التي أيقظت المشاعر القومية في كل العالم، فكان لذلك وَقعُهُ في كريت التي عاشت الكثير من القلاقل والاضطرابات في الحقبة الزمنية ذاتها. ثم جاء الباب الرابع وما يليه لتفصيل تلك الاضطرابات وما رافقها من متغيرات في المجتمع الكريتي. كذلك تم إلقاء الضوء على السياسات التي اتبعتها الدول الأوروبية ومواقفها المتعلقة بقضية كريت. وفي نهاية هذا الباب، قد تم استعراض مرحلة إلحاق جزيرة كريت باليونان من خلال المصادر العثمانية، وأُلحِقَ ذلك بتلخيصٍ زمنيٍ للأحداثِ في الجزيرة منذ بداية الحكم العثماني فيها وصولاً إلى مرحلة خسارتها كلياً.

أما البـاب الأخير فقد جمع المقـالات التـي تحـدثـت عن كريت خلال الحكم العثماني من مصادر الأرشيف الموجود حالياً في كريت. ومن دون أدنى شك، فـإننـا نود لفت انتبـاه القـارئ أن المقـالاتِ الأربعَ التي جـاءت في هذا البـاب لا تختصـــر كل المصـــادر الحديثـة المتعلقـة بتـاريخ كريت، لأن هنـاك المزيد والمزيد من الوثائق الموجودة في الأرشـــيف العثماني وأرشـــيف العديد من البلاد الأوروبية التي تنتظر الدراسة واستخراج المعلومات لاستكمال الصورة المتعلقـة بتـاريخ الجزيرة. إلا أن هـذه المقـالات الأربع تعبِّر عن فترة الحكم العثمـاني للجزيرة من خلال الوثـائق الموجودة تحـديداً داخل كريت بشـــكل خاص.

يجدر الذكر أن المقالات الموجودة في هذا الكتاب ليست كل المقالات التي كتبناها عن تاريخ الجزيرة. إنما هي تجميع ما أمكن سبكه ضمن إطار واحد لخدمة عنوان الكتاب. إن الدراسات التاريخية المتعلقة بالحكم العثماني لجزيرة كريت لا تزال مستمرة في الكثير من البلاد وتحديداً في تركيا واليونان. ويمكن القول إنَّ أفكاراً جديدة واكتشافاتٍ حديثةً ستضيء حتماً الكثير من الجوانب المتعلقة بهذا التاريخ.

لقد حصلنا على مساعدةٍ ودعمِ العديد من الأشخاص والمؤسسات خلال كتابتنا للمقالات وجمعها في هذا العمل. كان من أهمها المنحة المادية التي حصلنا عليها من قبل المعهد الأمريكي للبحوث في تركيا، والتي استطعنا من خلالها القيام بالعديد من الدراسات والأبحاث داخل اليونان وتحديداً في كريت في صيف العام ٢٠٠٣م. ونحن هنا نشكر المعهد الأمريكي للبحوث على مساندتنا، كما نخص بالشكر الصديقة إيفانجيليا بالطا على تقديمها كل أنواع المساعدة والدعم من دون أي مقابل،

والصــديق الياس كولوفوس على مســاعدته القيمة في شــتى المجالات، ويبقى الشــكر الأكبر لابننا نداء وكل أفراد عائلتنا وأصــدقائنا الذين قدموا لنا كل العون لإنجاز هذا الكتاب. أخيراً نشــكر كل القيمين على دار الباب العالي للنشـر الذين وجدوا في هذا الكتاب القيمة الكافية لنشره وتوزيعه، فلهم منا كل المحبة والتقدير.

بروفسور دكتور عائشة نوكيت أضي ياكا

مساعد بروفسور دكتور نوري أضي ياكا

مرسين ٢٠٠٦

❀❀❀

الفَصْلُ الأَوَّلُ

أهمية حروب كريت في تاريخ البحرية التركية

نوكيت أضي ياكا – نوري أضي ياكا

لقد أظهر فتح جزيرة رودوس عـام ١٥٢١م. وفتح جزيرة قبرص عـام ١٥٧١م. اهتمام العثمانيين الكبير بفرض هيمنتهم وسياستهم في حوض البحر الأبيض المتوســـط. ويمكن اعتبار فتح جزيرة كريت اســـتمراراً طبيعياً لهذه الســـياســـة وهذا التوجه. لقد أظهر التاريخ تشـــابهاً كبيراً بين جزيرتي قبرص وكريت جعلتهما دائماً مرتبطتين في الأقدار والمصـــير. فما أن تَفْرض قوةٌ ما ســـيطرتها على إحدى الجزيرتين حتى تتوجه تلقائيا إلى الســـيطرة على الأخرى. لذلك ما إن اســـتطاع العثمانيون بســـط ســـيطرتهم على قبرص حتى توجهت أنظارهم تلقائياً نحو جزيرة كريت. في الحقيقة إنَّ جزيرة كريت كانت تحمل أهمية أخرى بالنســـبة للعثمانيين. فالســـيطرة عليها لا تمثل بســـط النفوذ على المنطقة الشرقية للحوض المتوسط فحسب،

وإنما تتعدى ذلك باتجاه منطقة بحر إيجة ومضيق الدردنيل، وبالتالي فهي تعتبر حكماً من العناصر المهمة والأساسية لتأمين العاصمة إسطنبول. حتى إذا ما أضيف إلى ذلك أهمية الموقع الجغرافي لجزيرة كريت وما يمثله من حيوية الخط التجاري البحري في منطقة إيجه، وموقعها المهم في طريق الحج خلال القرن السابع عشر الميلادي جعل ضم الجزيرة إلى ممالك الدولة العثمانية وحدودها أمراً في بالغ الأهمية لا يمكن تأجيله أو التغاضي عنه.

لقد اقتنعت الإدارة العثمانية أن الوضع السياسي العالمي خلال النصف الأول للقرن السابع عشر بات مؤاتياً للتحرك باتجاه فرض سيطرتهم على كريت. كما كان إيجاد المبرر والسبب لإعلان الحرب على البنادقة أمراً سهلاً للغاية، فالبنادقة أنفسهم كانوا يتوقعون ذلك بسبب المواقع التي حظي بها القراصنة في الجزيرة وما كان يعنيه بالنسبة للعثمانيين. وفعلاً، فقد كان العام ١٦٤٥م. وقتاً مناسباً للعثمانيين لبدء حملتهم البحرية لفرض السيطرة على كريت.

يقول المؤرخ رشـــاد أكرم: (لم تكن الحملـة على جزيرة كريـت هـدفاً عشـوائياً لحجر طائش أصـــاب هدفه بضــربة حظ، وإنما كانت حرباً منظمة بشكل سري وكاملٍ تم التخطيط لها مسبقاً بعناية وسرية بالغة). إلا أن الحملة التي بدأت في ربيع العام ١٦٤٥م. قد طالت بشـــكل غير متوقع حتى خريف العام ١٦٦٩م. إن هذه الحرب الطويلة التي دامت ربع قرن تقريباً أصـــبحت تحمل معنى كبيراً جداً للبنادقة والعثمانيين على حد ســـواء، كما أنها أخذت موقعاً متميزاً في تاريخ الدولتين معاً دون أدنى شك.

لقد توحد مصـير الجزيرة مع مصـير السـيادة على شـرق البحر الأبيض المتوسط جنباً إلى جنب مع ما ستؤول إليه نتيجة الحرب الكريتية. في الحقيقة إن ذلك كان ســبباً في صـــدور العديد من المراجع العلمية التركية والأوروبية والبندقية ومؤخراً أيضـاً الكثير من الكتابات اليونانية التي أرَّخَت للحروب في جزيرة كريت. ولذلك فقد توفر لمن يريد الكتابة عن جزيرة كريت الكثير من الكتب والمقالات بلغات

ومصـادر متعددة. أول هذه المصـادر وأهمها هو الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء التركية والذي يحوي عدداً كبيراً جداً من الوثائق التي تتحدث عن حروب كريت. يلي ذلك المكتبة الوطنية فيكيليا الموجودة في مدينة قندية (إيراكليو) ومديرية أرشيف الأوقاف في إسطنبول التي تحوي الكثير من سجلات القضاة والعديد من الوثائق المتعلقة بحروب كريت. عدا ذلك، فإن المكتبة التركية تحوي الكثير من كتب الغزوات والتاريخ وغيرها من المصادر التي تتحدث عن حروب كريت وتفاصيلها من جوانب مختلفة ومتنوعة. وفي القرنين التاسع عشر والعشرين فقد ازداد حجم الكتابات التي تناولت تاريخ جزيرة كريت بالكثير من البحث والتدقيق والدراسات.

إن مجموعة أخرى من الوثائق المهمة التي تتحدث عن تاريخ الجزيرة موجود في أرشيف البندقية أيضاً. إن من الطبيعي جداً أن تكون هناك وثائق كثيرة تتحدث عن الإدارة والنُّظُم في جزيرة كريت خلال الحكم البندقي لها خاصة وأنه استمر لفترة طويلة ناهزت أربعة قرون ونصف تقريباً. الجدير بالذكر أن حاكم جزيرة كريت القائد موروسيني البندقي كان قد اشترط خلال توقيع معاهدة تسليم قندية للعثمانيين أن ينقل معه كل الوثائق المتعلقة بالجزيرة خلال حكم البنادقة لها، فتم له ما أراد. ويروى أن هذه الوثائق كانت كثيرة لدرجة أنها احتاجت إلى خمس سفن لحملها، ولكن ثلاثة من هذه السفن فقط استطاعت الوصول إلى البندقية وتسليم حمولتها إلى المراجع المختصة. وبذلك فإن أكثر المصادر التاريخية التي تتحدث عن حكم الجزيرة في العهد البندقي قد تم حمايتها وصونها من التلف والضياع. وهذا ما يفسر وفرة الكتب الإيطالية التي أرَّخْت لجزيرة كريت وحروبها بشكل ملفت وواضح.

يجدر التنويه إلى أن الأرشـــيف البريطاني أيضـــاً يحتوي على عدد من الكتـابـات والوثـائق التي تتحدث عن حروب كريت. منها تقارير موجهة إلى الملك البريطاني تعطيه تفاصيل ومعلوماتٍ عن مجريات الأمور في الجزيرة، منها ما هو مطبوع حالياً. كذلك الأمر فإن الأرشـــيف الفرنســـي يحتوي على وثائق مشابهة، خاصة وأن فرنسا كانت من ضمن الدول التي أرسلت بقواتها إلى جزيرة كريت، فكان من الطبيعي وجود كتابات ووثائق فرنســـية تتحدث عن حروب كريت وتاريخها. أخيراً فإن الأرشيف الروسي أيضاً يحتوي على وثائق كثيرة ومهمة، ونتوقع وجود وثائق أخرى لدى العديد من الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوســـط لما كان لجزيرة كريت وحروبها من تأثير مباشر على كل تلك الدول من دون استثناء.

لقد تم تناول القضية الكريتية وحروبها بشكل شبه متواز في العديد من الكتابات التركية وغيرها من الكتابات الإنكليزية والفرنسية وخاصة تلك التي تتحدث عن الحروب والوقائع في القرنين التاسع عشر والعشرين. أما المكتبة اليونانية فقد حَوَت العديد من الكتابات الي تناولت الموضوع من ناحية سياسية تتماشى مع توجهات الدولة اليونانية. لقد تحدثت الكتابات اليونانية عن حروب العثمانيين مع البنادقة كجزء من تاريخ جزيرة كريت عوضاً عن تناولها بشكل حيادي قائم بحد ذاته بدراسات موضوعية متكاملة وشاملة. من ناحية أخرى فإن الكتابات اليونانية قد تبنت بشكل كامل وجهة نظر التأريخ القومي الذي يصف فترة حكم البنادقة للجزيرة على أنه زمن التطور والرفاه والاستقرار في الجزيرة بعكس فترة الحكم العثماني التي يصفونها بفترة الجمود والاحتلال والمجابهة. إلا أن العديد من الكتابات والدراسات التي صدرت بشكل محايد ومستقل في القرن العشرين تناولت حروب كريت بطريقة موضوعية مغايرة تماماً لمضمون الكتابات اليونانية.

بنـاءً على مـا تقـدم، يظهر بشـــكـل واضـــح وجَلي أن تـأريخَ الحروب والحوادث التي وقعت في جزيرة كريت خلال القرن الســابع عشــر قد حافظ على أهميتـه وحيويتـه إنْ من نـاحيـة الكتابة والتدوين أو البحث والتفتيش. ومن دون أدنى شـك، فإن سـبب ذلك كله يعود إلى الأهمية الاسـتراتيجية والتجارية التي تحملها الجزيرة بالنســبة للكثير من الدول، كما يرتبط بموقعها الجغرافي المميز في حوض المتوسط.

لقد ســيطر العثمانيون على اثنتين من كبرى المدن الكريتية عام ١٦٤٥م. هما خانيا وريسمو. وفي منتصف القرن السابع عشر كانت كل الجزيرة تقريباً قد دخلت تحت السيطرة العثمانية ما عدا مدينة قنديه التي يمكن اعتبارها أكثر مدن الجزيرة أهمية ومركزية. ولكن السيطرة على قنديه تمَّت في خريف العام ١٦٦٩م. ليكون الجيش العثمـاني قد قـاتـل البنـادقـة في كريت لفترة ٢٥ ســـنة تقريباً. إن كل المصـــادر التركية والغربية تتحدث عن أن جزيرة كريت كانت مسرحاً لحروب طاحنة غير عادية بين العساكر العثمانية والبنادقة،

استبسل خلالها الطرفان لتسجيل النصر لنفسه وهزيمة الطرف الآخر. وبالرغم من اختلاف الأرقام بين المصادر، إلا أنه يمكن الحديث عن ١١٠ آلاف إلى ١٤٠ ألف مسلم، وأربعين ألفاً إلى خمسين ألف مسيحي سقطوا خلال الحرب القائمة للسيطرة على جزيرة كريت. يروي راندولف أنه شاهد عظاماً بشرية خلال تجواله في شوارع قنديه بعد عدة سنوات من سقوطها بيد العثمانيين.

بالإضافة إلى الحروب البحرية التي شهدتها الجزيرة فإنها كانت أيضاً مسرحاً للعديد من المعارك البرية. وعلى سبيل التحديد فقد عرفت معركة قنديه في كتب التاريخ بأنها (حروب قنوات الصرف الصحي). فقد حفر العثمانيون باتجاه أسوار المدينة آلاف القنوات، كما فعل البنادقة نفس الشيء باتجاه معسكرات العثمانيين، كما قام الطرفان بتفجير آلاف براميل البارود داخل هذه الأقنية لتدمير دفاعات الطرف الآخر

. لقد اصطدم الجنود مرات كثيرة على المتاريس بالسلاح الأبيض، وكان الذبح سـيد المواقف في هذه المعارك، ليصـح قول الرحالة العثماني أوليا تشـلبي: إنَّ الذي سـال خلال هذه الحروب كانت أنهاراً من الأرواح البشـرية وليس دماءها...!

لقد عانى الجنود على الجبهات من مشـاكل كثيرةٍ ومتعددة. فلقد تفشـى مرض الطاعون عام ١٦٦١م، فحصد آلاف الأرواح من عساكر العثمانيين والبنادقة على حدٍّ سواء. كما تدفقت المياه إلى المتاريس مراتٍ كثيرة لتزيد مع برودة الطقس وقساوة الشتاء من معاناة العساكر، ولتكون سبباً في وفاة العديد من الجنود من الجانبين معاً. لقد كان تأخر وصول المساعدات والإمدادات إلى الجبهة وكذلك كان التأخير في دفع رواتب الجنود سـبباً في اسـتيائهم بشـكل عام، كما يذكر أن بعض حركات التمرد والعصيان قد حصلت بشكل محدود في صـفوف الجيش. لقد كان الحصـار الطويل لمدينة قنديه كافياً لجعل بعض الجند يؤمنون أن قلعة المدينة مسـكونة بالجن والأرواح التي تحول دون سقوطها بيد العثمانيين.

إن من أبرز خصـــائص المعـارك في جزيرة كريت أن الحروب البريـة والبحرية كانتا تجريان مع بعضـــهما البعض بشـــكل متزامن تقريباً. فكان من الطبيعي أن يبدأ النزاع على شـــكل معركـة بحريـة ســـرعـان ما تتحول إلى معـارك بريـة بعدهـا. لقد كـانـت البحريـة العثمـانيـة تســـتقدم الـدعم من العتـاد والرجـال وإمـدادات الـذخيرة والطعـام واللبـاس من مختلف المنـاطق الجغرافية الأخرى، كما كان البنادقة يســـتعملون الطرق البحرية أيضـــاً لتأمين حاجات المناطق المحاصـرة والعساكر المدافعة. فكان كل فريق يسعى جاهداً إلى قطع طرق الإمدادات البحرية على الآخر بشتى الوسائل والطرق، وكان ذلك هدف مهم وأســاســي يســعى كل طرف إلى تحقيقه لكســب معركة كريت وحســمها بـأســـرع وقت ممكن. يجـدر الـذكر أن الأســـطول البنـدقي كـان يتفوق على الأسطول العثماني في القوة والقدرة والتجهيز. بالمقابل،

فقد عمد العثمانيون إلى تأمين نقل جزء من الإمدادات عبر استئجار السفن التجارية الإنكليزية والهولندية. إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتأمين حاجات الجبهة بالكامل، فكانت سفن النقل العثمانية تستكمل هذه المهمة، وكان ذلك سبباً لوقوع العديد من المواجهات بين البحارة العثمانيين والبنادقة.

بالإضافة إلى أسطول الدولتين العثمانية والبندقية، فقد كانت دول أخرى تسعى لفرض موازين قوى جديدة في البحار في تلك الفترة. لقد عملت أساطيل الدول الأوروبية على مساندة أسطول البندقية وتقديم كل أنواع الدعم والتأييد إليه... في المقابل كان الأسطول المصري والجزائري يقوم بتقديم كل ما يلزم البحرية العثمانية من دعم ومساعدة. أما القراصنة فقد كان لهم دور مهم في تحديد موازين القوى البحرية وسير المعارك في كريت. لقد عمل قراصنة مالطا والبندقية على اعتراض السفن العثمانية في بحر إيجه، من جهة أخرى فقد كان للقراصنة العثمانيين دور في اعتراض سفن البنادقة وإن كان بشكل أقل فعالية وتأثيراً.

لقد دخلت الحرب الكريتية مرحلتها النهائية مع توجه الصـــدر الأعظم فاضــل أحمد باشــا الكوبرولي إلى ميناء قندية في ربيع العام ١٦٦٧م. هنا أخذت المعركة على أسوار قندية التي دامت لأكثر من سنتين ونصف منحى حرب وجودية ومسألة بقاء أو ممات بالنسبة إلى كلا الطرفين. لقد تصارع العملاقان على أسوار عاصمة كريت في كل مكان. وإذا كان راندولف قد شبه المتصارعين وقتها على أنها قوة الأسد العثماني في مواجهة براغيث البندقية الموجودة في فروة رأسه، إلا أن سَيْرَ المعارك في كريت كان يقول غير ذلك تماماً. فمصير قلعة قنديه كان قد تحدَّد بمصير سيادة البندقية في شرق البحر الأبيض المتوسط. ولذلك فقد كان قرار الإدارة في البندقية هو الدفاع المستميت عنها وحتى الرمق الأخير!

لقد تأثر الوضـع الاقتصـادي الداخلي بشـكل كبير خلال سـنوات الحرب الدائرة على أبواب الجزيرة. كما توقفت الحركة التجارية بشـكل شـبه تام. في الوقت ذاتـه، نرى أن الإدارة العثمـانيـة قد وطـدت أقدامهـا في مـدينتي خـانيـا وريسمو اعتبارا من العام ١٦٤٧م. مما جعل قسماً مهماً من إمكانيات الجزيرة الاقتصـادية تصـب في مصـلحة الجيوش العثمانية المسـتقرة فيها. من هنا فإن قلعة قنديه الواقعة تحت سـيطرة البنادقة كانت غير قادرة على الحصـول على أي دعم لوجيســـتي أو مـادي من داخـل الجزيرة، وكان لزاماً عليها تأمين كل ذلك من الخارج. أضف إلى ذلك أن الإدارة البندقية قد وقعت تحت عجز مادي مهم بســبب تمويل حروب كريت. وكانت بنوك البندقية تمول بشــكل مباشــر وأساسي معظم تكاليفها، واستمر ذلك لغاية أيلول ١٦٦٩م.

إن الملفت للنظر هو الموقف الشـعبي الذي أظهره سـكان الجزيرة خلال سنوات الحرب الطويلة هذه. ويمكن القول أن السكان المحليين كانوا منقسمين إزاء ما يجري إلى قسـمين اثنين. إن معظم السـكان كانوا على علاقة سـيئة بـالحكـام البنـادقة، ولم تكن تربطهم بهم أي علاقة مودة تذكر طيلة فترة حكمهم لكريت. فقد اسـتغل البنادقة معظم موارد الجزيرة بشـكل اسـتعماري واضـح، كمـا عـانى المنتسـبون للمـذهـب الأورثوذوكسـي من اضـطهـاد الحكـام الكاثوليكيين، فكان ذلك سـبباً في نزاعات طويلة ومسـتمرة دامت في الجزيرة لسـنوات وسـنوات. لقد كان معظم سـكان الجزيرة يتمنون زوال حكم البنادقة ويتوقون إلى ذلك بالرغم من أن كليهما يدين بالمسـيحية، في الوقت الذي كان من يحاول السيطرة على الجزيرة –

أي العثمانيون - ينتمون إلى دين آخر. من ناحية أخرى، فقد انتشرت الشائعات وقصص التخويف بين سكان قنديه، وكانت الروايات مثلاً تروى قصصاً عن تدمير العثمانيين للمعابد المسيحية واستباحتهم للممتلكات وإزهاقهم لأرواح المسيحيين في مدينة ريسمو بعد السيطرة عليها. لقد عبَّر أحد الشعراء الشعبيين (مارينوس تشاني بونياليس) عن ذلك فقال: (لم يكن ممكناً من بينِ سُحُبِ الضبابِ الخافتِ أن نُفَرِّقَ بين من هو أكثر وحشيةً ورعباً... أهم الأتراك أم الفرنكيون). لقد أثرت هذه الأقوال وهذه الشائعات المنتشرة بين الناس بشكل واضح، وأثارت موجةً من القلق والخوف بينهم، إلا أن الحقيقة على الأرض كانت مختلفة تماماً. وكان أهالي القرى المحيطة بمدينة خانيا يقدمون للجيش العثماني كل أنواع الدعم والتأييد خلال حصارهم للمدينة ومواجهتهم العسكرية مع جيوش البنادقة.

بالمقابل، فقد اعتمد العثمانيون على بث نشاطات دعائية مواجهة لشائعات ودعايات البنادقة بهدف التغلب عليها وتجاوز نتائجها. واعتباراً من العام ١٦٤٧م، فقد تم الإعلان عن إعطاء الحرية لمن يشـــاء من ســـكان الجزيرة ليبقى فيها ويحافظ على جميع ممتلكاته وجميع نشـــاطاته التجارية وإنتاجياته، كما تم التأكيد على تأمين أرواح وممتلكات الجميع في كريت. وبعكس ما هو معروف في النظام العثماني المعتمد في سائر الولايات العثمانية الأخرى، فقد تم الإبقاء على حق التملك والملكية الخاصـــة للأهالي المحليين الذين دخلوا تحت سقف أهل الذمة، كما تم الحفاظ على جميع الأملاك الخاصة التي كانوا يمتلكونها وقبول كل وثائق قيد الملكية الموجودة بين أيديهم قبل خضـــوع الجزيرة للسيادة العثمانية. وهكذا، وباستثناء مدينة قنديه التي كانت الحروب لا تزال تجري حولها، يمكن القول أن الحياة الطبيعية قد عادت إلى مختلف مدن وقرى جزيرة كريت، كما عاد معظم الأهالي إلى ممارسة أعمالهم بشكل اعتيادي وطبيعي. وفي العام ١٦٥٠م. تم إجراء إحصـــاء عام وشامل لسكان الجزيرة. وفي ريســـمو، بدأ الأهالي من الروم الأورثوذوكس بتقديم جميع مشاكلهم ورفعها إلى القاضي المسؤول في المدينة الذي عمد إلى حلها بشتى الســبل. من هنا بدأ بين ســـكان الجزيرة المحليين تحوُّلٌ اختياري وتلقائي إلى

الدين الإسلامي من دون أي ضغوط أو إكراه، ويمكن اعتبار ذلك نقطة البداية للتحول الجذري في التركيبة السـكانية والانتماء الديني للمجتمع في جزيرة كريت. وسرعان ما بدأ التزاوج والاختلاط بين المسلمين والمسيحيين، وظهر ذلك واضحاً في السجلات والمصادر بشكل خاص بعد العام ١٦٥٠م.

على صـعيد آخر، فقد بدأ العثمانيون بالدعاية الدينية في كريت. فقاموا بطرد رجال الدين اللاتينيين، وتعهدوا بإعادة تشـكيل التراتبية الدينية الأورثوذوكسية التي كانت موجودة أصلاً في الجزيرة قبل الاضطهاد البندقي لها. وفي العام ١٦٤٦م.، عَيَّنَ العثمانيون الأسـقف نيوفيتوس باتيللاروس مطراناً على جزيرة كريت، فكان لذلك وقع حسن وإيجابي لدى السكان الروم في الجزيرة. الملفت أن البنادقة قاموا أيضـاً بتقديم الوعود المختلفة للسـكان المحليين. فقاموا باستحضار البطريرك المسكوني إيوانيكيس الثاني إلى مدينة قنديه بهدف رفع معنويات سكانها

بعد أن كانوا قد قاموا بطرده سابقاً عام ١٦٥٧م. فما كان من هذا الأخير إلى أن أعلن الحرب المقدسة على المسلمين، وصرح بأن كل من يقتل مسلماً في هذه الحرب سينال المغفرة والعفو عن كل ذنوبه وخطاياه. ولكن ما إن صرح إيواننيكس برغبته في جعل كنيسة تريمارتير للروم الأورثوذوكس مركزاً للبطريركية الجديدة في كريت حتى قام اللاتينيون بالضغط على البنادقة لطرده مجدداً من الجزيرة. فكان لذلك مفعول عكسي وسلبي لكل محاولات البنادقة باستحواذ عطف الروم المحليين وكسب مودتهم.

لقد بدأت محاولات الهرب والفرار من مدينة قنديه تزداد بشكل مستمر نظراً لتردي أحوال المدينة وصعوبة استمرار العيش فيها. كان العثمانيون يكافئون الهاربين المنضمين إلى صفوف المسلمين، كما كانوا يقومون بتأمين وصول الفئة الأخرى إلى الوجهة النهائية التي كانوا ينوون النزوح إليها

. ولم يقتصـــر الهروب من قلعة قنديه إلى الجانب التركي على الســـكان المحليين فحســـب، وإنما تعدى ذلك ليكون بين صـــفوف الموظفين والإداريين البنادقة الذين ضـــاقوا ذرعاً بالوضـــع القائم، ووقعوا في براثن الإحباط وفقدان الأمل بتحقيق أي نصـــر على الفاتحين الجدد. وفي تشـــرين الثاني من عام ١٦٦٧م، انشـــق العقيد أندرياس باروتســـيس من جيش البنادقة والتجأ إلى صـــفوف الجيش التركي، كما قام بإفشـــاء أســـرار الجبهة البندقية والإبلاغ عن نقاط الضـــعف في الاســـتحكامات وخطط الدفاع عن المدينة، فازداد حصـــار الأتراك إحكاماً وازدادت معه معاناة الشـــعب الواقع تحت الحصـــار في قنديه. لقد وعد الأتراك العقيد المنشـق بمكافأة مالية كبرى، ويقال أن الصـدر الأعظم كوبرولي صـــرف لـه مبلغ ٧٠٠ ألف قطعـة ذهبيـة لقـاء إفشـــائـه الأســـرار العسكرية التي يعرفها.

ومع نهاية صـــيف العام ١٦٦٩م.، كانت قلعة قنديه منهكة القوى تماماً وغير قادرة على الصمود أكثر في وجه الحصار العثماني المطبق. لذلك فُقِدَ الأمل نهائياً بتحقيق أي قدرة على مناورة عسكرية أو احتمال خرق الحصار العثماني للمدينة. وبعد مشاورة داخلية للقادة البنادقة، قرر موريسيني مفاوضة الجانب التركي لتسليم قلعة المدينة. فبدأت اللقاءات السرية والمفاوضات في أواخر شــهر آب، واســتمرت قرابة العشــرين يوماً. قام المترجم الرومي بانايوتيس نيكوسيوس بتمثيل الجانب العثماني المفاوض باسم الصدر الأعظم كوبرولي، بينما قام الاسكتلندي من جذور كريتية ستيفانوس سكورديليس بتمثيل المفاوضين باسم موريسيني. ثم ما لبث أن تم التوقيع على اتفاق التسليم في السادس عشر من أيلول ١٦٦٩م.

وبموجب هذه الإتفاقية لم يسلم البنادقة جزيرة كريت بالكامل إلى العثمانيين. بل استبقوا على تواجدهم العسكري في قلاع جزر سودا وغرانبوزا وسبينالونغا القريبة من الجزيرة. لم يوافق آغا الإنكشاريين عبد الرحمن آغا ولا مساعده خادم الكاتخودا ذو الفقار آغا على هذه الفكرة، وعارضوا ذلك بشدة، مما دفع إبراهيم باشا لقول الكلمة الفصل في هذا النقاش باستعمال العبارات التالية: (إنني أملك حق الكلمة النهائية لصاحب الدولة ... فلتبق الجزر الثلاث بيد الكفار). أما راندولف فقد كتب أن الأتراك تعاطوا مع هذه المسألة باستخفاف وسخرية، وكانت استراتيجيتهم تقول: (بما أن الدجاجة بأكملها أصبحت بين أيدينا، فستكون صيصانها حكماً لنا... وقريباً جداً سننتهي من أمر الجزر الثلاث). وفعلاً، فقد كانت الجزر هذه عبارة عن بقايا لا أهمية لها وجيوب ساقطة للمستعمر الكبير الذي مني بهزيمة ساحقة. صحيح أن البنادقة كانوا يُمَنُّون أنفسهم بإعادة السيطرة على كريت انطلاقاً من الجزر الثلاث،

إلا أن ذلـك كـان أمرا لا يمكن لـه أن يتحقق مع المتغيرات المحليـة والإقليميـة التي أحدثها الانتصـــار العثمـاني في جزيرة كريـت، ليتبخر بذلك نهائياً حلم البنادقة باسترجاع كريت.

لقد أعلن العثمـانيون نبأ انتصـــارهم في جزيرة كريت، وأُبْلِغَ الســـلطانُ العثماني أن الحرب قد انتهت، وأن الجزيرة أصـــبحت ولاية تابعة لأراضـــي الـدولـة العثمـانيـة العَلِيَّـة. لقد أثـار هذا الإعلان موجـة فرح عـارمـة في جميع الممـالك العثمـانيـة، لأن الحرب الطويلـة التي دامـت ربع قرن من الزمن قـد وضـــعت أوزارها بعد أن أرهقت خزينة الدولة وتســـببت بموت الآلاف من محاربي الجيش العثماني وعساكره.

في الحقيقة أن طول الحرب والنزاع على جزيرة كريت كانت له أســـباب مختلفـة أخرى. فحروب العثمـانيين في شـــمـال البلقـان قـد منعتهم من تقـديم المساندة العسكرية اللازمة لحصار كريت

، كما أن تفوق الأسطول البندقي على العثماني في بحر إيجه قد أفقد العثمانيين سيطرتهم الكاملة على حركة الملاحة البحرية هناك، مما جعل كثيراً من السفن العثمانية عرضة للنهب والسلب وملاحقة البنادقة لهم في البحار للحؤول دون تنفيذ المهمات التي خرجوا لأجلها. على صعيد آخر، فقد أخذت الحرب في كريت بعداً دولياً أيضاً، ووجدت الدولة العثمانية نفسها أمام تدخلات الدول الأوروبية في هذا النزاع مما زاد في تعقيد هذه الحرب وصعوبتها. في الحقيقة أن الدول الأوروبية لم تكن جميعها تقف بجانب البنادقة خلال هذه الحرب، فالبريطانيون مثلاً لم يكونوا يهتمون كثيراً بنتائجها. ولم يكن يعنيهم أمر استيلاء العثمانيين على الجزيرة أو عدمه بقدر ما كان يهمهم إنهاء موطئ قدم القراصنة فيها. إن بسط النفوذ العثماني على كريت كان يشكل ميزة حسنة لحركة الملاحة التجارية البريطانية في حوض المتوسط، وخصوصاً بالنسبة لشركة ليفانت. ولذلك فإن بريطانيا لم تكن تفكر وقتها في مساندة البنادقة بأي شكل من الأشكال أو المخاطرة بعلاقتها مع العثمانيين من أجل هذه المعركة.

لقد اســـتطاعت البحرية البندقية إغلاق مضـــيق الدردنيل وإعاقة حركة الملاحة العثمانية مما أثار مشـاكل جسيمة لعاصـمة العرش اسطنبول. فبغض النظر عن انقطاع التواصـل بين الأسـطول العثماني ومركز العاصـمة، وتعثر وصـول الإمدادات المختلفة إلى قطعات الجيش المحارب على تخوم الجزيرة، فإن سيطرة البنادقة على حركة الدردنيل كان لها أثراً سلبياً على أمن عاصمة الإمبراطورية العثمانية وإعاقة وصـــول ما تحتاجه من طعام وغيره عبر الطريق البحرية. لقد شـــعرت الإدارة العثمانية بفداحة التأخر في فتح جزيرة كريت وبسط سيطرتها البحرية بالكامل على حوض البحر الأبيض المتوسط وإيجه. لقد جاءت حروب كريت في وقت كـانت تعاني فيه الخزينة العثمانية من عجز مـالي كبير، كمـا أن طول فترة هـذه الحروب جعل الخزينـة تعـاني المزيد من العجز والإرهاق المالي، وكان ذلك سبباً في إطالة أمد الحرب أكثر وأكثر بسبب عدم استطاعة الحكومة المركزية تلبية احتياجات الحرب بالشكل المطلوب في الوقت المناسب.

إن الحرب الكريتية كانت بالفعل معركة مصير بالنسبة للبنادقة، كما كانت معركة شرف بالنسبة للعثمانيين. لقد انتهت السيطرة الفعلية للبنادقة على الحوض الشرقي للمتوسط مع انتهاء سيطرتهم على كريت، وكان ذلك إيذاناً بقرب نهاية الدولة البندقية. أما العثمانيون فقد أصبحوا بمعركة كريت يحققون السيطرة الاستراتيجية الكاملة لدولتهم على منطقة إيجه والبحر الأبيض المتوسط، كما أن النصر في هذه المعركة كان له وقعه النفسي الكبير على المجتمع العثماني وكبار رجالات الدولة العثمانية.

لقد أثَّرَتْ هذه المعركة الطويلة على مستقبل الأسطول العثماني بشكل كبير. فحتى تاريخ هذه المعركة البحرية الطويلة، كان الأسطول العثماني يتكون من السفن التقليدية التي تتحرك بالتجذيف اليدوي للبحارة، وكانت هذه السفن ضعيفة أمام الأعاصير ولا تتمتع بقدرة المناورة في عرض البحر. أما الأسطول الأوروبي فكان يتكون من سفن شراعية متطورة وقوية ومتينة في وجه الأعاصير،

وقادرة على حمل طاقمٍ بشـــريٍ أكثر عدداً وفعالية من الســـفن العثمانية القديمة. لقد كانت هذه الحرب سـبباً مباشـراً في بدء الإدارة العثمانية مشـروع تطوير السفن الحربية والانتقال من السفن التقليدية القديمة التي تسير بسواعد البحارة إلى سفن حربية جديدة ومتطورة.

لقد انتهت حرب ربع القرن ببسـط النفوذ العثماني على بحر إيجه وإلحاق جزيرة كريت بـأراضــــي الدولـة العثمـانيـة، وهي التي تعتبر البوابـة لإحكـام الســيطرة الكاملة على المتوســط كله. صـــحيح أن الحركة التجارية العالمية البحرية كانت قد بدأت تتحول شــيئاً فشـــيءٍ إلى المحيطات، مما جعل كريت تفقد أهميتها في حركـة التجـارة البحريـة، إلا أنهـا بقيـت تحتفظ بأهمية موقعها الجغرافي من الناحية الاستراتيجية والعسكرية لفترة طويلة.

❁❁❁

حروب كريت
والجيوش المسيحية المتحدة

نوري أضي ياكا

مع بدايات القرن الرابع عشر، بدأ الوجود البحري التركي يظهر في بحر إيجه، وكان من الطبيعي أن يكون توجه البحرية التركية بعد ذلك إلى سواحل جزيرة كريت. لقد ظهرت البحرية التركية بشكل متقطع أمام عدة مناطق من مدن جزيرة كريت خلال الفترة الممتدة بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر. وبعد أن أمَّنَتْ الجيوش العثمانية إحكام سيطرتها على جزر إيجه ورودوس وقبرص، كان التوجه نحو جزيرة كريت أمراً لا بد منه لاستكمال السيطرة العثمانية على مفتاح ملاحة المتوسط، ألا وهي جزيرة كريت.

لقد كانت جزيرة كريت تشــكل واحدة من أهم نقاط التحكم بحركة التجارة البحرية في شرق المتوسط. ولم تقتصر أهمية كريت كنقطة أساس في حركة التجارة الرســمية والقانونية وحســب، وإنما تعدَّتْ ذلك لتكون مركزاً لحركة قراصـنة البحر والتجارة غير المشـروعة. لذلك فقد كان لجزيرة كريت أهمية استراتيجية وعسكرية وتجارية كبيرة بالنسبة للدولة العثمانية. كما كان القضاء على حرية حركة القراصنة في المتوسط أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للعثمانيين.

وفي العام ١٦٣٩م. أرســل حاكم الجزيرة إيســيبو جيروان إلى مجلس الشــيوخ في جمهورية البندقية تقريراً تحدث فيه عن حركة قراصـــنة مالطا وفلورانتينيس في المتوسط واعتراضـهم المتكرر للسفن العثمانية ومهاجمتهم لها، وأن ذلك ســيكون في القريب العاجل ذريعة للســلطان العثماني لمهاجمة جزيرة كريت بحجة وقف عدوان القراصـــنة على الســفن العثمانية. ونصــح التقرير إدارة البندقية بتأمين ســلامة الســفن المســلمة ومنع القراصـــنة من مهاجمتها، وأن ذلك هو أفضـــل ما تقوم به الإدارة الســياســية للبنادقة تجاه العثمانيين.

وبـالفعل ولإظهـار الود والنوايـا الحســـنـة أمـام العثمـانيين فقد اعترض البنادقة أحدى سفن القراصنة وقاموا بتخليص الأسرى المسلمين فيها وإطلاق سراحهم. ولكن الحق يقال أن اعتراض كل القراصنة كان أمراً صعب المنال وبعيداً عن التحقيق. وهكذا وبعد خمس ســنوات فقط من كتابة تقرير إيســيبو حدث ما كان يتوقعه ويتخوف من حصوله.

لقد أتيحت الفرصـــة أمـام الإدارة العثمـانيـة مرَّاتٍ ومرات للهجوم على جزيرة كريت، ولكنهم كانوا دائماً يتريثون ويترددون في بدء الحملة العسكرية على الجزيرة. لقد بدأت الدولة العثمانية تواجه مشاكل كثيرة في القرن السابع عشــر، وكانت الإدارة الســياســية قلقة جداً من نشــوب أي نزاع مســلح غير محســوب العواقب في البحر المتوســط مع خاصــرتها المكشــوفة للأعداء المتربصـــين بـالدولـة العليـة من جميع الجوانـب. ومن هذا المنطلق فقد بقيت الدولة العثمانية دون أي حراك عسكري

يذكر باتجاه جزيرة كريت حتى منتصف القرن السابع عشر. وفي عهد السلطان مراد الرابع، بدأت بوادر التوتر تظهر في العلاقات البندقية العثمانية، في وقت استطاع العثمانيون تحسين علاقاتهم ولو بشكل جزئي مع الكثير من جيرانهم ومحيطهم مما أتاح لهم عام ١٦٤٤م. فرصة التوجه نحو السيطرة العسكرية على جزيرة كريت. لقد وجد العثمانيون الفرصة التي انتظروها طويلاً عندما قام القراصنة باختطاف سفينة عثمانية متوجهة إلى مصر كانت تحمل على متنها آغا دار السعادة سنبل آغا وقاضي مكة المكرمة وتوجهوا بها إلى سواحل جزيرة كريت. وهكذا بدأت الحرب العثمانية التي دامت ربع قرن على كريت، في وقت كانت القدرات العسكرية العثمانية تشهد انحداراً شديداً وضعفاً واضحاً مقارنة مع العهود السابقة. لقد وصف بعض المؤرخين حرب كريت بأنها كانت ميدان تدريب ومناورات عسكرية حية للجنود العثمانيين في تلك الحقبة من التاريخ.

حكاية الحرب:

قرر السـلطان العثماني إبراهيم الأول فتح جزيرة كريت بأي شـكل من الأشـكال ومهما كلف الثمن. لقد تجاهل السـلطان إبراهيم تدخلات سـفراء بريطانيا وفرنسـا وإسـبانيا وتعهداتهم بإلقاء القبض على القراصـنة المتهمين باختطاف السـفينة العثمانية واقتيادها إلى كريت، حيث باءت جميع محاولاتهم بثنيه عن شن الحرب على الجزيرة بالفشل. لقد أمر بإعداد الحملة على كريت بشـكل سـريع، كما دعا إلى اسـتدعاء العسـاكر العثمانية من مختلف ولايات الإمبراطورية، فتم تجميع العسكر في ثلاث نقاط رئيسية. الأولى في (تشاشما) حيث تجمعت عسـاكر الأناضـول مع ٦٠ قطعة بحرية، والثانية في سـلانيك حيث تجمعت عساكر الروملي مع ٩٠ قطعة بحرية، وكانت النقطة الثالثة هي في مركز الدولة التي أتمت تجهيز الجيش بالكامل. وبحسـب تقرير سـفير البندقية في العاصـمة، فقد خرج من ميناء اسـطنبول ٧٨ قطعة بحرية بتاريخ ٣٠ نيسان ١٦٤٥م. كان البنادقة يظنون أن الأسطول العثماني

سيتوجه إلى مالطا، لأن العثمانيين بثوا هذه الأخبار قبل خروج الأسطول إلى عرض البحر. كانت نية العثمانيين هي تعمية الأنظار عن الوجهة الحقيقة للأسطول الذي توجه إلى نفارين غربي جزيرة المورة. ولم يدرك البنادقة أن الحرب ضدهم قد بدأت إلا عندما ظهرت بيارق السفن الحربية العثمانية في جنوبي غربي جزيرة كريت في ٢٣ حزيران ١٦٤٥م.

لقد اختلفت المصادر في تحديد عدد سفن الأسطول العثماني المتوجه إلى كريت. ففيما تحدث لاروش عن ١٤٨ سفينة حربية، فإن كتَّاباً آخرون تحدثوا عن ٣٥٠ سفينة تقريباً. إلا أن معظم المؤرخين اتفقوا على أن عدد الجنود الأتراك المشاركين في حرب جزيرة كريت ناهز ٥٠ ألف مقاتل تقريباً.

كانت نية العثمانيين هي الســيطرة أولاً على مدينة خانيا. وكان أول عمل قام به الأتراك قبل البدء بحصـار المدينة هو السيطرة على قلعة ثيودورو الواقعة على جبل استراتيجي في جزيرة سان تيودورو، والتي تبعد بضعة أميال فقط عن مدينة خانيا في جزيرة كريت. لقد كان في إحكام السيطرة على هذه الجزيرة التي أطلق عليها الأتراك اسم آياتودوري أهمية استراتيجية وعسكرية مهمة قبل البدء بمعركة كريت.

كانت حامية خانيا الموكلة بالدفاع عنها ضعيفة جداً. فاستمر الحصار لمدة شـــهرين فقط، قام خلالهما المســؤول عن المدينـة الجنرال كورنارو بقيادة مقاومة عاجزة ويائسـة. فسـقطت المدينة بيد الأتراك في الثاني والعشـرين من شـهر آب بعد حصـار اسـتمر بحسـب المصـادر المختلفة إلى فترة تتراوح بين ٥٠ و ٥٤ و ٥٧ يوماً. ثم ما لبث العثمانيون أن أرســوا قواعدهم في المدينة وقاموا بتأســيس الإدارات والمؤســســات التي انطلقوا من خلالها فيما بعد لاستكمال السيطرة على باقي أجزاء الجزيرة.

وبعد تمضية فترة الشتاء في استكمال التحضيرات والتجهيزات، استطاع الجيش العثماني في صيف العام ١٦٤٦م. من الاستيلاء على قلعة أبوكورون ليبدأ فعلياً بحصـــار مدينة ريســمو. فسـقطت المدينة بعد أربعين يوماً فقط من الحصـــار في ١٦ تشـرين الثاني ١٦٤٦م. لقد قام معظم الأهالي بالهروب إلى أكروبول أي المدينـة العليـا بعد دخول الجيش العثمـاني إلى ريســـمو. يـذكر المؤرخون أن معركة دامية نشـبت بين الجيشـين العثماني والبندقي على تخوم قلعة المدينة، ســال فيها الدم كمجرى النهر، وقتل خلالها القائد البندقي المدافع أندرياس كورناروس. وبعد اســتكمال فتح ريســمو، ســقطت قلعة ميلابوتامو خلال بضـــعة أيام فقط. وفي الســـنـة التـاليـة تمت الســـيطرة على يارابترا وميرابيلو. لقد اتَّبع الأتراك سياسة القضم المتدرج لأراضي كريت ومدنها إلى أن وقفت الجيوش العثمانية على مشارف مدينة قنديه

وأمام أســوار قلعتها الكبيرة. ومع بداية العام ١٦٤٨م. كان الأتراك على موعد مع حصار قنديه والذي دام عشرين سنة. لقد بدأت المعارك أمام المدينة بجوار نهر ميلوس وميسارا لتتم السطرة على معظم المناطق الشرقية لها. ثم ما لبث العثمانيون أن نشــروا مدافعهم في الجبهة المواجهة للمدينة معلنين بدء حصارها.

دارت المعارك على تخوم قنديه خلال مرحلتين اثنتين يجب دراســتهما والتدقيق فيهما بتأنٍ شديد. استمرت المرحلة الأولى قرابة عشرين سنة بدأت عام ١٦٤٨م، ثم طالت لغاية قدوم الصــدر الأعظم أحمد فاضــل باشــا الكوبرولي إلى الجزيرة عام ١٦٦٧م. أما المرحلة الثانية فهي المدة التي تولى خلالها الصــدر الأعظم إدارة المعركة بنفســه بين العام ١٦٦٧م. والعام ١٦٦٩م. لقد اســتمرت هذه الحرب المرهقة والطويلة بالنســبة للمهاجمين الأتراك الذين تميزوا بالنفَس الطويل والصبر والمثابرة على استكمال الحصار دون كلل ولا ملل. على الجانب الآخر، فقد أظهر المحاصــرون داخل المدينة استبسالاً منقطع النظير في مقاومة الجيوش العثمانية والوقوف بوجهها بشكل مستمر لا هوادة فيه.

إن حرب قنديه التي استمرت عشرين سنة كانت لها آثار مهمة في نواحٍ عدةٍ على الصعيدين المحلي والإقليمي والدولي. فلقد فقدت الحركة التجارية في جزيرة كريت الكثير من مرونتها وأصيبت بالضعف إلى درجة الانهيار الكامل تقريباً. من ناحية أخرى فقد أصيبت الخزينة العثمانية بعجز مخيف بسبب طول الحرب التي استنزفت خزينةً كانت تواجه أساساً الكثير من المشاكل، فأتت هذه الحرب مع متطلباتها ومصاريفها التي لا تنتهي لتزيد العجز عجزاً وتضرب الاقتصاد العثماني المضطرب بشكل مباشر. وقد تُوِّجَت المشاكل العثمانية هذه بإقدام البحرية البندقية على إغلاق مضيق الدردنيل، لتضع الدولة العلية أمام المزيد والمزيد من المشاكل التي يصعب تجاوزها.

لقد أقدم أسطول بندقي يتكون من ثمانين قطعة بحرية على ضرب حصار خانق على مضـــيق الدردنيل في العام ١٦٤٨م. ولم يســـمح نهائياً بأي ملاحة بحرية فيه طيلة فصـــل الشـــتاء للعام المذكور. لقد أدى ذلك عملياً إلى التأثير المباشـــر على العاصـــمة اســـطنبول وحرمها من الحصـــول على احتياجاتها الغذائية بشكل كبير. ثم ازداد الأمر سوءاً وتعقيداً عام ١٦٥٦م. عندما استطاع البنادقة الاســـتيلاء على جزر ليمنوس وبوزجا أضـــا ليقطعوا طرق الإمدادات بين جزيرة كريت واسطنبول.

لقد أدّت الحرب الطويلـة هـذه إلى ظهور تململ في صـــفوف الجيش العثماني، كما حدثت حركات تمرد من قبل بعض الجنود الذين ضـــاقوا ذرعاً بسير الأمور. لقد تم التعامل مع هذه التمردات بهدف السيطرة عليها والحد من سـلبياتها بطرق مختلفة وأسـاليب متعددة. فقد تم تغيير قادة الحملة عدة مرات، فحل حسين باشا الملقب بالمجنون مكان القائد يوسف باشا،

ليستبدل بعد ذلك بقادة آخرين كان آخرهم الصدر الأعظم نفسه أحمد فاضل باشا الكوبرولي. أما في الطرف البندقي، فقد ابتدأت المعارك مع القائد جيرومي موروسيني لتنتقل القيادة بعد ذلك بفترة قصيرة إلى ابنه توماس موروسيني. ويمكن القول أن معظم المعارك التي دارت في كريت كانت بقيادة توماس موروسيني باستثناء فترة وجيزة جداً تولى خلالها القائد جان كابيللو مقاليد الأمور.

لقد حل العام ١٦٦٧م. حاملاً معه الكثير من الصعوبات بالنسبة لكلا طرفي النزاع. لقد أدى هطول الأمطار الغزيرة في هذا العام إلى غرق معظم التحصينات والمتاريس التركية في الوحول والمياه. كما تفشى مرض الطاعون في صفوف العساكر البنادقة ليحصد الكثير من الأرواح ويشتت قوى الجيش المحاصَر منذ فترة طويلة. يذكر أن مرض الطاعون قد وجد طريقه إلى صفوف العساكر العثمانية أيضاً ولكن بشكل أقل بكثير من الوباء الذي انتشر في صفوف العساكر البنادقة.

إن المقاومة الشـديدة التي أظهرها الجيش البندقي خلال حصــار قنديه قد أغضبت الصدر الأعظم أحمد فاضل باشا الكوبرولي ودفعته إلى اتخاذ القرار بقيادة الحصـار بنفسه وبشكل مباشر. لقد بدأ كوبرولي حصار المدينة فاستمر لمدة سـنتين كاملتين اسـتطاع بعدها تحقيق انتصـار شـامل. لقد خرج الصـدر الأعظم من العاصـمة وعرَّج على عدة مناطق قبل أن يصـل إلى كريت. وفي كانون الأول للعام ١٦٦٦م. وصـل الصـدر الأعظم إلى الجزيرة وبدأ بتجهيز الجيش واستكمل الاستعدادات للنفير الكبير طيلة الفترة الممتدة إلى ربيع العام ١٦٦٧م. ثم بدأت الحرب من جديد في شـهر أيار من هذا العام لتكون المرحلة الأخيرة من الحملـة التي شـنَّتْها الدولة العلية للسـيطرة على الجزيرة. تذكر المصـادر الغربية معلومات متضـاربة ومختلفة حول عدد العسـاكر العثمانية التي قامت بشن الهجوم الأخير على جزيرة كريت.

وفي فصل الصيف، بدأ العثمانيون هجومهم الكبير، فدارت معركة حامية الوطيس بين مهاجمين يصرون على اختراق أسوار المدينة مهما كلف الثمن، ومدافعين مستبسلين حتى الرمق الأخير. يقول أوليا تشلبي عن هذه المعركة: لقد سالت أنهار من الأرواح وليس الدماء على أبواب قنديه. ومن أهم ما ذاع صيته في معركة السنتين الأخيرتين هي ما عرف بمعارك الأقنية، حيث تروي بعض المصادر أن الفريقين قاما بحفر قنوات كل منهما باتجاه الآخر، وصلت أحياناً إلى أربع طبقات فوق بعضها البعض... صحيح أن الرقم الحقيقي لهذه القنوات المحفورة داخل الأرض غير معروف بشكل دقيق، إلا أن معظم المصادر تشير إلى أن العدد تجاوز ألف قناة. وقد تم تفجير آلاف براميل البارود داخلها، ويذكر أن الأتراك قاموا بتفجير ١٣٤ برميل بارود دفعة واحدة خلال إحدى الهجومات التي قاموا بشنها.

إنَّ معظم المســـاعدات التي حاول الغرب تقديمها كانت بلا فائدة تذكر، وكان ذلك سبباً أساسياً في وصول المدافعين إلى قناعتهم بضرورة التحوُّل باتجاه عقد مفاوضات صلح مع العثمانيين. وأخيراً فقد رضخ موروسيني بعد مشاورة مجلس الشيوخ البندقي وموافقته لبدء مفاوضات مع الصدر الأعظم أحمد فاضــل باشــا الكوبرولي. لقد وقع موروســيني على معاهدة ســلام مع العثمانيين بعد أن خســر ٥٢ الفَ رجلٍ من جنوده. وبتاريخ ٦ أيلول ١٦٦٩م. ومع توقيع المعاهدة التي عرفت تاريخياً باســم معاهدة (باليوكاســترو) فقد تم تســـليم قلعة قنديه وإعلان انتهاء حرب كريت بعد أن دامت أكثر من خمسٍ وعشرينَ سنة.

لقد تم تحديد مصـــير المعركة من خلال هذه المعاهدة التي حَضَــرَها عن الطرف البندقي ســـفيرَيْ موروســـيني أنـاندي وســـكورديلي، اللذان أجريا مفاوضـــات مع لجنة تركية عبر المترجم بانايوتي. وبموجب هذا الاتفاق، فقد تم تســـليم قلعة قنديه للعثمـانيين، وجرى تنظيمٌ لعمليـةِ تبـادلِ الأســـرى بين الطرفين، وقبولِ اســـتمرارِ الصـــداقة العثمانية – البندقية. واســـتبقى البنادقة بموجب هذا الاتفاق على قلاع ســـودا وغرانبوزا وايســـبرلانكا. ولعل البنادقة ظنوا أنهم سيكونون قادرين في المستقبل القريب على اتخاذ هذه القلاع الثلاث منطلقاً ليعيدوا بســـط ســـيطرتهم على كريت، إلا أن ذلك لم يتحقق أبداً. وخلال حملـة العام ١٧١٥م. قام الجيش العثماني بالاســـتيلاء على هذه القلاع الثلاث لتصبح جزيرة كريت بالكامل تحت حكم الإدارة العثمانية.

إنَّ الحرب الطويلة التي استمرت زُهاءَ عشرينَ سنةٍ حَصَدَتْ أعداداً كبيرة من أرواح المقاتلين البنادقة والأوروبيين الذين جاؤوا لنصرتهم، بالإضافة إلى أعدادٍ هائلـةٍ من الجنود العثمـانيين والســـكـان المحليين للجزيرة. تفتقد معظم المصـــادر التـاريخيـة إلى معلومات دقيقة تتعلق بأعداد القتلى من الأوروبيين الوافدين والأهالي المحليين خلال حرب كريت، ولكن المصـــادر ذاتها تذكر معلومات أكثر دقة عن أعداد القتلى بين صـفوف الجيشـين البندقي والعثماني. فقد توفي ما يقارب العشرين ألف عسكري تركي خلال معارك العام ١٦٤٥م. بينما كانت الحصيلة النهائية لعدد القتلى خلال الفترة كلها أكبر من ذلك بكثير. يذكر أوليا تشـلبي أن ٤٧٨,٩٨٢ جندياً تركياً قد قتل خلال حروب كريت، إلا أن هذا الرقم يعتبر غير واقعي ومبالغ فيه بشـــكل كبير. أما في كتاب (حكاية العزيمة في حملة قنديه) نسخة إزمير، فإننا نجد رقماً مغايراً تماماً يتحدث عن ٢٤٤,٦٤٧ قتيلاً،

إلا أنه يفتقر أيضاً إلى الدقة لأن قوائم أسماء القتلى مليئة بأخطاء النسخ والتدوين. إن نسخة أنقرة للكتاب نفسه تتحدث عن ١٠٠,١٨٥ قتيلاً. ويمكن اعتبار هذ العدد هو الأقرب فعلياً إلى الواقع. يتحدث كتاب (فتح قندية) عن ٧٨,٥٨٦ قتيلٍ في صفوف الجيش العثماني، ولكننا نعتقد أن هذا الرقم يمثل عدد القتلى الذين سقطوا في معركة قنديه وحدها دون سائر المعارك الأخرى التي جرت على جبهات مختلفة. يتحدث المؤرخ أحمد رفيق عن ١٠٨,٠٠٠ قتيلاً، ويوافقه معظم المؤرخون الغربيون الذين تحدثوا عن أعداد مقاربة لقتلى الجيش العثماني خلال الحملة على كريت. يقول فوسيس أن مئة الف عسكري تركي لقى حتفه في معارك كريت، ويتحدث غيره من المؤرخين عن ١١٠,٠٠٠ قتيل، بينما يقول موريللوس أن عدد الجنود الأتراك الذين لقوا حتفهم كان ١٣٧,١١٦ تقريباً. بناء على ما تقدم، فإن تكوين تصور واضح عن عدد قتلى العسكر العثماني هو أمر ممكن انطلاقاً من تقارب الأعداد في هذه المصادر المختلفة.

إن تبايناً واضحاً في أعداد قتلى الجيش البندقي يظهر في المصادر ذاتها أيضاً. ففيما يشير أحمد رفيق إلى ٦٩,٠٨٨ قتيلاً مسيحياً سقطوا في حروب كريت، فإن فوسيس يتحدث عن خمسين ألف قتيل فقط، بينما يقول موريللوس أنَّ العدد لم يتجاوز الأربعين ألفاً. تجدر الإشارة أن بعض المؤرخين تحدثوا عن ثلاثين ألف قتيل مسيحي فقط. يشير كومبس أن موروسيني فقد ٥٢,٠٠٠ رجلٍ من مقاتليه. وبذلك وإذا كانت خسارة الطرف البندقي وحده هي كذلك، فإن الرقم الذي تحدث عنه أحمد رفيق يصبح منطقياً إذا أضيف إليه أعداد قتلى الفرنسيين وغيرهم من المتطوعين الأوروبيين الذين قاتلوا في صفوف البنادقة ضد العثمانيين في حرب كريت.

تمويل حرب كريت:

في العام ١٦٤٥م. ومع بداية الحملة على جزيرة كريت، قامت الدولة العثمانية باستئجار أكثر من خمسين سفينة تجارية تم مَلْؤها بالمؤن الغذائية والذخائر، فاتخذت هذه السفنُ طريقها في البحر قبل خروج الأسطول الحربي من موانئه. كانت معظم هذه السفن ملكاً لتجار بريطانيين وهولنديين. الجدير بالذكر أن كثيراً من حمولات الذخيرة والعتاد الحربي قد استمرت بالوصول إلى جبهة كريت عبر هذه السفن التجارية بعد اندلاع الحرب أيضاً.

لقد تم تأمين كثير من المتطلبات الحربية الغذائية من داخل الأناضول. فعلى سبيل المثال، تم الطلب مرةً من قاضي مدينة إزمير وأمين خزائنها بإرسال أربعة آلاف أوقية من الزيت، وأربعة آلاف أوقية من زيت الزيتون، وألف أوقية من السمن، وألف أوقية من الخل، وثلاثة آلاف كيلو من طحين القمح وما يلزم من مواد لخبز البقسماط.

وقد استمرت هذه الإمدادت بالوصول إلى الجبهة من مدينة إزمير بشكل مستمر طيلة فترة الحملة على جزيرة كريت. لقد تعرضت هذه السفن لمضايقات البحرية البندقية، كما لعب عامل الطقس دوراً مهماً في عرقلة مهمتها وإيصال ما يلزم إلى الهدف المنشود في الوقت المناسب. على سبيل المثال، تعرضت أربع فرقاطات عثمانية محملة بالمواشي إلى إعصار بحري شديد بعد خروجها من ميناء بانافشه باتجاه خانيا، فقذفتها الأمواج والتيار البحري إلى جون بجوار جزر أنتي ساريغو، فنفقت جميع حمولتها من المواشي وتعرض أكثر من مئة وعشَرَةِ بَحَّار إلى خطر الموت الحقيقي إلى أن تم إنقاذهم بعد جهد جهيد.

كان إفراغ الحمولة يتم في موانئ خانيا وريسمو وإيرابترا. وكان ميناء خانيا يبعد عن قلعة قنديه بمقدار سبع محطات استراحة تقريباً، بينما كانت الموانئ الأخرى تبعد عن القلعة بمقدار ١٤ـــ ١٥ محطة تقريباً، إلا أن الطرقات البرية كانت شاقة ومتعثرة بشكل كبير. لذلك فقد عمد الصدر الأعظم إلى استبدال هذه الموانئ بميناء تشاناق (الطبق) الذي يقع على بعد خمس ساعات فقط غرب قلعة قنديه.

لقد تحدث أحمد رفيق عن تأمين إعاشات الجند ومستلزماتهم عبر السكان المحليين للجزيرة، إلا أن هذه المعلومة ليست دقيقة بالكامل. تشير سجلات المحاكم الشرعية الموجودة في كريت إلى أن جزءاً من إعاشات الجند كانت تتم من داخل الجزيرة نفسها، ولكن الإمدادات الأساسية ومستلزمات الحرب كانت بمعظمها تأتي من مناطق عثمانية مختلفة خارج جزيرة كريت.

كانت الذخائر والعتاد العسكري تصل إلى كريت من ولايات مختلفة. فمع بداية الحملة وخروج الأسطول الحربي العثماني خرجت معه سفن محملة بخمسة عشر ألف برميل بارود، وخمسين ألف قذيفة حديدية، وخمسين مدفعاً ثقيلاً، وعددٍ كبيرٍ من أدوات الحفر كالمعاول والرفوش وغيرها. ومما لا شك فيه أن حرباً استمرت لأكثر من عشرين سنة قد احتاجت إلى نقل متكرر لعدد كبير من هذه المستلزمات بصورة متواصلة. الجدير بالذكر أن تصنيع المدافع كان قد بدأ في كريت،

فكان الجنود العثمانيون يقومون بتجميع القذائف الحديدية التي يرميها البنادقة فيصنعوا مدافع مناسبة لحجمها بهدف إعادة استخدامها. ويُروى أن العسكر العثماني قام بجمع أكثر من ثلاثين ألف قذيفة حديدية رماها البنادقة خلال دفاعهم عن القلعة.

استطاع العثمانيون فرض شروط أكثر صعوبة بالنسبة للمدافعين البنادقة. فلقد حوصر المدافعون داخل أسوار قنديه، وحُرِموا من الحصول على كل أنواع الإمدادات من داخل الجزيرة. ومع جهلنا بالتاريخ الدقيق والتفاصيل كلها، إلا أننا نعلم أن البنادقة قاموا خلال السنوات الأخيرة لمعركة قنديه بإرسال إمدادات هائلة إلى المدينة لتحفيز قدرتها على الصمود في وجه الحصار العثماني المطبق. يَروي التقرير المرسل من السفير البندقي غريمان أن الدولة البندقية أرسلت إلى قنديه ٩٧٠,٠٠٠ قطعة نقدية ذهبية، ٧٨٠٠ جندي، وألف عامل، وألف عامل حفريات،

ومئتين وخمســـين جنـديًّ مـدفعيـة، و١٧٠,٠٠٠ كيلو من دقيق القمح ومســـتلزمـات البقســـمـاط، وواحـداً وأربعين مـدفعـاً، و٢٨٠,٠٠٠ ليتراً من البارود. لقد كان ثمن هذه المستلزمات أربعة ملايين وثلاثمائة واثنان وتسعين ألف دوقـة ذهبيـة. وبـالرغم من المبـالغـات الرقميـة لأوليـا تشـــلبي، إلا أن العثمـانيين غنِموا عـدداً كبيراً من العتـاد ولوازم الحفر وبراميـل البـارود والقذائف الحديدية والمواد المشتعلة والكبريت.

المساعدات الأوروبية للبندقية:

كانت الحرب في كريت نزاعاً علنياً بين العثمانيين والبنادقة، إلا أنها كانت فعلياً حرباً مسلحةً بين العثمانيين من جهة وعدد كبير من القوى والدول الغربية التي كانت تساند البنادقة وتدعمهم بشكل سري. كانت فرنسا هي الدولةُ الغربية الوحيدة التي شاركت علناً ضد العثمانيين خلال هذا النزاع المسلح.

عمل البنادقة منذ اللحظة الأولى على شحذِ هِمَمِ العالم المسيحي واستثارته، فتقدموا بطلب العساكر والسلاح والسفن الحربية والمال اللازم للوقوف بوجه الحملة العثمانية ضد جزيرة كريت وإجهاضها. ولكن العالم المسيحي لم يقف صفاً واحداً مع البنادقة في هذا النزاع، وكان لكل جانبٍ منه حجتُه وذريعتُه. لقد تدخل البابا بنفسه لتحفيز العالم المسيحي ودعم طلباته لدحر العثمانيين. فأصدر البابا كليمان التاسع نداءَه إلى العالم الغربي بضرورة دعم البندقية

ومســـاندتها. في الحقيقة، إنَّ جميع أمراء أوروبا وعدوا في العلن بتقديم المسـاعدة في هذه الحرب، ولكن معظمهم تـهرَّبَ من الوفاء بوعده. وكان لذلك أثرُه الحَسَـنُ عند العثمانيين الذين اسـتفادوا من انعدام وحدة الصـف المسـيحي في ذلك الوقت. كـانـت الإدارة العثمـانيـة تشـــعر بقلقٍ بـالغٍ وتخوفٍ كبيرٍ من احتمالية تشـكيل اتحادٍ غربيٍ مسـيحي ضـد حملتهم على جزيرة كريت. وكان البنادقة خلال النزاع يحاولون تخويف العثمانيين من حصـول ذلك بشـكل دائم رغم أنه لم يحصل أبداً.

كـان البنـادقـة في هـذا النزاع يحصـــلون على الـدعم عبر طريقين اثنين: الأول عبر البابوية وما تقدمه من دعم معنوي وديني وفكري ودعائي، والثانـي من فرنســا التي تَكَفَّلَتْ بالدعم الإداري والتنظيمي لســير المعارك في كريت. كان المتطوعون المسـيحيون الذين يرغبون بالانضـمام إلى صـفوف البنادقة يتدربون وينظمون من قبل الفرسان والقادة الفرنسيين.

كما تولى الملك لويس الرابع عشـــر مهمة الدفاع عن البندقية في المحافل الدبلوماسية والسياسية الأوروبية وكان أكثر ملوك أوروبا مساعدة ومساندة وحماية لها. وجدير بالذكر أن فرنســـا لم تكن وقتها في حالة حرب مع الدولة العثمانية، ولكن الفرنســـيين لم يتوانوا لحظة واحدة عن تقديم المســـاعدة للجمهورية البندقية بشـــكل علني وصـــريح. والحقيقة أن خبراء عســـكريون فرنسيون وخاصـة من فرق الهندسـة المدفعية كانوا موجودين في مدينة قنديه قبل الحملة على كريت. وكانت المصـالح الفرنسـية آنذاك تقتضـي باسـتمرار حكم البنادقة للجزيرة وعدم فقدان السيطرة عليها.

وبعد أسبوع واحد من دخول العثمانيين إلى مدينة خانيا، رَسَتْ في ميناء غرامبوزا سفنٌ حربيةٌ قادمة من مالطا، دوقا، فرنسا، روما، وإسبانيا لتتحد مع الأسطول البندقي الموجود فيها وتشكل أسطولاً قوامه أكثر من مئة سفينة حربية جاهزة للقتال. إضافة إلى ذلك فقد قَدَّمَ الألمانُ دعمهم للبنادقة عبر قطع حربية ورجال المدفعية وخبراء الدفاع عن الحصون والقلاع. كانت سياسة البنادقة تقوم على طلب الدعم العسكري والمادي من العالم الغربي بشكل مستمر، إلا أن المساعدات التي كانت تصلهم كانت دائماً أقل مما يريدون ويتمنون. وعلى سبيل المثال، فقد طلب البنادقة خمسين ألف متطوع عسكري، ولكن إدارة سان مارك أرسلت ألفَيْ متطوعٍ فقط. يبقى المهم في الموضوع أن المساعدات لم تنقطع يوماً عنهم. فقد قام الأمراء الإيطاليون بتقديم هدية قوامها واحد وعشرون سفينة حربية، كما قام الكاردينال مازارين بتقديم هدية أخرى عبارة عن سفينة مقاتلة من طراز برولو.

ويمكن القول أن معظم العالم الغربي قام بتقديم هدايا مماثلة، فالبابوية قدمت خمس سفن حربية، كما أهدت إسبانيا كذلك خمس سفن لاستعمالات مختلفة، وحَذَتْ توسكانا حذوها فقدمت خمس سفن أخرى، وقدم فرسان مالطا ست سفن حربية، كما أرسلت بارما ألفي مقاتل من سلاح المشاة، وقدمت فرنسا علناً أربع سفن مقاتلة من طراز برولو ومساعدة نقدية بقيمة ألفي ليرة. ومن المعلوم أيضاً أنَّ فرنسا تبرعت بمبلغ خمسة آلاف ليرة بشكل سري.

لقد جهز الفرنسيون مرتين جيشاً مشتركاً مع البنادقة خلال معركة الدفاع عن مدينة قنديه. فكان الأول في عهد الملك لويس الرابع عشر الذي عَهدَ إلى الدوق دو لا فويياد بتشكيله من نخبة المتطوعين... وقد رافق هذا التجهيز الكثير من الحماس والإثارة والفرح، إذِ انضم إليه وجهاءٌ مثل الكونت شاتو تياري، والكونت كادوروس، والكونت فيللي مور دو سان بول، والأمير نوف شاتيل، ليكون جيشاً مميزاً بكثرة النبلاء فيه. لقد التحق بهذا الجيش عساكر من بلاد مختلفة، فكان قوامه خمسمئة فارس فرنسي،

وثلاثة آلاف ألماني، وعدد من فرسان مالطا وإيطاليا، وقد أشرف الملك الفرنسي وبابا روما شخصياً على تجهيز هذا الجيش وإعداده. لقد رفد الملك جيش المتطوعين بستة آلاف عسكري فرنسي نظامي ليكون مجموع المقاتلين فيه قد تجاوز العشرة آلاف. وتتحدث المصادر التركية عن التحاق أكثر من خمسمئة نبيل فرنسي وما مجموعه عشرة آلاف مقاتل بهذا الجيش لتكون الأرقام متطابقة مع المصادر الغربية إلى حدٍّ كبير.

لقد شن هذا الجيش هجوماً غيرَ مدروسٍ ضد القوات العثمانية المرابطة في كريت، فكان ضَعْفُ التخطيطِ سبباً في مَنْيهم بهزيمة فادحة. لقد قتل معظم النبلاء، ولم يستطع الدوق دو لا فوبياد سوى أن يقوم بجمع أشلاءِ وجثثِ المحاربين والعودة بهم إلى فرنسا. وبعد الهزيمة، انسحب قادة باقي الدول من مدينة قنديه، إلا أن ذلك لم يكن يعني أبداً انتهاء الدعم المسيحي للبنادقة أو تركهم وحيدين في ميدان المعركة. فقد بقي عساكر أجانب في القلعة طيلة فترة الدفاع عنها. وحتى خلال الفترة الأخيرة للحصار والمعارك النهائية،

وبالرغم من انسحاب الجيش الفرنسي من هناك، إلا أن المحاربين الأجانب ظلوا في مواقعهم حتى اللحظة الأخيرة لحروب كريت. وبعد مغادرة فويياد لمدينة قنديه، قام موروسيني بتجميع جيش مؤلف من أربع فرق شَكَّلَها من الفرنسيين والإيطاليين والألمان والمحليين من سكان قنديه، ثم شن هجوماً ضد العثمانيين في اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني.

لم تتراجع فرنسا عن قرارها بدعم البنادقة حتى بعد عودة الدوق دو لا فويياد مع من تبقى معه من العساكر والجثث والأشلاء. واستجابة لنداءات البنادقة المتتالية وطلبهم للمعونة، وبإرادةٍ مباشرةٍ من قبل البابا، قام الملك الفرنسي بحملة مساعدات جديدة، وقام بتعيين الدوق دو نافاي والأميرال الدوق دو بوفور لتشكيل جيش جديد قوامه عساكر من الجيش النظامي الفرنسي ومشاركة النبلاء، تماماً مثل الجيش الذي قد تم تجهيزه في المرة السابقة. تتحدث بعض المصادر عن سبعة آلاف أو ثمانية آلاف جندي فرنسي، ليصل عدد المقاتلين في الجيش الجديد مع المتطوعين وغيرهم إلى أرقام فاقت عدد الجيش الأول بشكل كبير.

وبالإضـــافة إلى الأســـماء المدونة في القوائم الرســـمية، فإنَّ هامر، ورئيس الدعاة الكونت ســـان لونغفيل، والفارس فاندوم الذي لم يتجاوز وقتها الخمســـة عشـــر ربيعاً، وفارس هاركور، وبعض الأمراء المنتســـبين إلى العائلات الحاكمة من آل لورين وبويون، دامبيار، بوفو، كولبير، كاســـتيللان، ولدا المارشـــال دو لا موت فينيلون، والشـــاب ســـيفينيي وغيره الكثيرون من طبقة النبلاء كانوا من ضمن الملتحقين بالجيش الثاني الذي جهزته فرنسا ضد العثمانيين في حرب كريت.

وفي الخامس من حزيران، انطلق هذا الجيش من ميناء طولون ليصـــل إلى شواطئ قنديه في التاسع عشر من الشهر نفسه. يصف أوليا تشلبي مشهد ١٢٦ قطعة من الســـفن والبوارج الحربية القادمة من البندقية ودوقا وروما ومالطا وأليكارنو وفرنســا والتي رســت أمام قلعة قنديه في حزيران ١٦٦٩م. فيقول: كان مشهد البحر وقتها مثل لوحة حقل زهر الأقحوان!

تقول المصـادر الفرنسـية إنَّ تعداد الجيش الثاني بلغ عشـرين ألف مقاتل، فيما تشير المصادر العثمانية أن ستة عشر ألف مقاتل شكلوا قوام هذا الجيش. وبعد وصول الجيش إلى قنديه بأسبوع واحد، شن التحالف هجوماً كبيراً ضد القوات العثمانية فقُتِل عددٌ كبير من الجنود الفرنسـيين كان من بينهم (بوفور) وزير البحرية وابن عم الملك الفرنسـي نفسـه الذي لقي مصـرعه في ٢٥ حزيران ١٦٦٩م. وفي صـباح ٢٤ تموز انْفَلَقَتْ السـفينة الحربية الفرنسـية لاتيريزا لتتطاير شظاياها في السماء. يُرْوى أن أكثر من عشرة آلاف جندي من هذا الجيش لقوا حتفهم خلال معارك قنديه الأخيرة. لقد كان من الواضـح أن الفرنسـيين لم يكونوا على انسـجام وتوافق مع تكتيكات القائد البندقي موروسـيني، مما يفسـر حجم الخسـائر الكبيرة التي لحقت بهم. لقد غَضِـبَ الفرنسي نافاي من موروسيني غضباً شديداً دفعه إلى الانسحاب من المعارك الدائرة في ٢٢ آب، فغادر الجزيرة بسـفنه مع من تبقى من قواته، وتبعه في ذلك سفن البابا ومالطا.

كانت أوروبا تمر في مرحلة نسج علاقات سياسية جديدة مع العثمانيين في تلك الحقبة من التاريخ. ولكن نهج الملك لويس الرابع عشر والذي اتَّسَمَ بعداءٍ صارخٍ للدولة العثمانية قد ألحق ضرراً كبيراً بعلاقات الصداقة التقليدية العثمانية – الفرنسية. لقد أدَّتْ هذه السياسة إلى استياء الدولة العلية إلى درجةٍ جعلتها تزيل الكرسي المخصص لسفير فرنسا من مجلس الديوان السلطاني العثماني.

نهاية الحرب:

لقد انتصـــر العثمانيون في نهاية المطاف وبســطوا نفوذهم على الجانب الشـرقي لحوض المتوسـط. لقد أثبت العثمانيون عبر هذه الحرب قدرتهم على تحقيق نصــرٍ ســاحقٍ بالرغم من كل الوهن الذي اعترى دولتهم وفتك بمعظم مفاصــلها. لقد عَوَّضَـتْ الدولة العلية ضـعفَ السـلطان إبراهيم بتفوقِ وزيرِهِ الأعظم محمد باشــا كوبرولي. فبالرغم من تقدم ســنِّ الوزير الأعظم، إلا أنه كان لا يزال يتمتع بصــحة جيدة وحِدَّةِ ذكاءٍ وطاقةٍ عظيمةٍ لا تعرف الكســل. وبعد وفاته، تولى ابنه أحمد فاضـل باشـا كوبرولي مهمة إنهاء معركة كريت، فحسمها بنصر كبير للدولة العثمانية.

كانت هذه الحرب مسألة حياة أو موت بالنسبة لكلا الطرفين، مما جعلهما يسـتبسـلان في القتال حتى الرمق الأخير. إن الفترة التي اسْـتَعَرَتْ فيها حربُ كريت، وخاصة في الثلث الأخير من القرن السابع عشر، كانت مرحلةً عاشت فيها الجزيرة مشاكل متعددة جعلتها تخسر الكثير من غِناها

وتَفْقِدُ حالة الرفاه التي كانت تعيشـــها في الســـابق. لقد تميزت تلك الحقبة بازدياد حركة القراصنة المدعومين مباشرة من الدولة البندقية مما هدد حركة التجارة والملاحة البحرية التي كانت تُعْتَبَرُ العَصَـــبَ الأســـاس في اقتصــــاد جزيرة كريت.

إن كل الروايات التي تحدثت عن تدمير العثمانيين للكنائس ودور العبادة ونهب محلات المسيحيين في ريسمو بعد استيلائهم عليها هي محضُ افتراءٍ وأكاذيبَ عاريةٍ عن الصحة. إن السجلات الموجودة في جزيرة كريت تتحدث عن وقائع مغايرة لذلك تماماً. لقد ناقض الكاتب اليوناني كونديلاكي نفســـه عندما تحدث عن استعباد العثمانيين لعدد فاق ١٢ ألف شخص من سكان خانيا وريسمو وبيعهم في أسواق النخاسة عندما قال إنَّ القائد العثماني يوسف باشا أمَّن جميع الســـكان على أموالهم وأرواحهم وتعهد أمامهم بأن الحاكم الجديد (العثماني) لن يمارس أيَّ نوعٍ من الظلم أو الاضطهاد ضد أهل المدينة. أما الكاتب توكين فقد أشـــار إلى أن الســـكان المحليين طالبوا الإدارة العثمانية بتخليصهم من البنادقة وبسط نفوذهم على كريت.

❁❁❁

نهاية حملة كريت
والآثار النفسية لفتح قنديه

نوري أضي ياكا

تُعتبر جزيرة كريت من أواخر الأراضـي التي استطاعت الدولة العثمانية أن تضـمها فعلياً إلى سـيادتها وحكمها. لقد اسـتطاع العثمانيون بعد سـيطرتهم على كريت عام ١٦٦٩م. أن ينتزعوا بعض المسـاحات في أوروبا الوسـطى، إلا أنهم عجزوا عن الحفاظ عليها لفترة طويلة.

علاوة على ذلك، فإن الحرب التي اسـتمرت زهاء خمسـة وعشـرين عاماً كانت لها دلالاتها وخصوصياتها التي يجب التوقف عندها وتحليل تفاصيلها. لقد بدأت الحرب عام ١٦٤٥م. لتكون من أكثر الحروب التي خاضـتها الدولة العثمانية في تاريخها دموية. لقد وصف مصطفى نوري باشا الحرب الكريتية بأنها أصبحت مساحة تدريب وتعليم لجنود الإمبراطورية العثمانية.

لقد انتقل الحكم في كريت رسـمياً إلى الدولة العثمانية في أيلول ١٦٦٩م. ما عدا مناطق سـودا وغرامبوزا وإسـبارلانكا. ثم ما لبث الجيشُ العثماني أن سـيطرَ عليها خلال الحملة التي قادها الداماد (الصـهر) علي باشـا على بلاد المورة عام ١٧١٥م. لتصـبح كلُّ أراضـي جزيرة كريت تحت الحكم الفعلي للدولة العثمانية.

تتمتع الجزيرة بموقع جغرافي استراتيجي جعل منها نقطة محورية تجذب أي دولة ترغب في إحكام سـيطرتها على البحر الأبيض المتوسـط. وهي في الوقت عينه محطة أسـاسـية وضـرورية لكل الحركات التجارية وللملاحة البحرية العسـكرية في المنطقة. كان العثمانيون يدركون أهمية موقع كريت وضـرورة السيطرة عليها لبسط سيادتهم على المتوسط. ولكن، وبالرغم من وضـوح الهدف وضـرورة الوصـول إليه، إلا أن عدم تحقيق ذلك حتى أواخر القرن السـابع عشر هو موضوع جدير بالاهتمام والتفسير. فالدولة العثمانية لم تكن غـافلـة عن ذلك بتـاتاً، كما أن تأخير الفتح لا يعني أبداً أن العثمانيين كانوا يفتقرون إلى سـياسـة واضـحة أو اسـتراتيجية معينة تجاه قضـية بمثل هذه الأهمية.

إن وضـــع جزيرة كريت من حيث الأهمية في نظر الســـياســـة العثمانية لحوض البحر الأبيض المتوســـط لا يختلف أبداً مع البنادقة الذين كانوا وقتها أصـــحاب الكلمة والقول فيها. بل يمكن القول بكل بســـاطة أن مصـــير دولة البندقية كان يرتبط إلى حد كبير بمصـــير جزيرة كريت والقدرة من خلال حكمهم لها على بسط نفوذهم على البحر الأبيض المتوسط. ولذلك فإن سياسة البنادقة كانت تقضـــي بضـــرورة عدم فقدان الســـيطرة على جزيرة كريت باعتبارها قاعدة عسكرية متقدمة للبندقية في المنطقة مهما كلف الثمن.

كانت حروب جزيرة كريت حربَ بقاء، أو ربما كانت حربَ حياةٍ أو موتٍ بالنســـبة للدولة البندقية. أما بالنســـبة للدولة العثمانية فقد تحولت إلى معركة شرف بكل ما للكلمة من معنى. ولذلك فقد استخدمت كلتا الدولتين في هذه الحرب التي استمرت زُهاء خمس وعشرين سنة كلَّ قواها واستنفدَتْ كل طاقاتها في سبيل الحصول عليها وتحقيق النصر فيها. كانت قلعة قنديه تعتبر مفتاح الغلبة في هذه المعركة،

وكان الفريق المنتصر في قنديه هو من سيحكم كريت في نهاية المطاف. لذلك استمرت حرب القلعة هذه لمدة سنتين ونصف بشكل متواصل دون انقطاع وخلال كل فصول السنة، دون التفريق بين صيف أو شتاء، أو ربيع أو خريف. لقد حصدت هذه الحرب أرواح الآلاف من كلا الطرفين، وكما سبق وأشرنا فإن أوليا تشلبي اعتبر أن الذي سال في حرب كريت كانت أرواحُ البشر وليست دماؤهم، كما تسببت في ويلات اجتماعية واقتصادية كبيرة، وأرخت بكل ثقلها المادي والمعنوي على كاهل الدولة العثمانية المنهكة أصلاً في تلك الفترة من الزمان. لقد تأثر المجتمع العثماني بحروب جزيرة كريت بشكل مباشر أيضاً. وفي هذا الصدد، يهمنا أن نشير إلى أنه عندما توجه الوزير الأعظم أحمد فاضل باشا إلى كريت لقيادة حصار قنديه، نزل الناس من بيوتهم في مدينة دمشق، وشارك معظم أفراد الشعب هناك في مسيراتِ الدعاء للصدر الأعظم لتحقيق النصر، واستمرت هذه الحركات الشعبية لأيام وليال كثيرة وبشكل كبير وملفت.

لقد لامس الاقتصــاد العثماني في هذه المعركة شـفير الانهيار الكامل. فقد ظهرت في الموازنـة الســـنوية للدولة فجوات وثغرات واختلال موازين، كما تراجعت محاصيل الأراضـي الزراعية وإنتاجياتها بسبب اضطرار أصحابها المســـتثمرين إلى تركها والانضـــمام إلى حروب كريت. من ناحية أخرى فقد تأثرت الحركات التجارية داخل كريت، فأصــيبت بشــلل شــبه كامل وتراجُعٍ على كل الصـــعد. من ناحية أخرى، اســـتطاع أســـطول البندقية أن يفرض حصــــاراً مطبقاً على مضــــيق الدردنيل، فكان لذلك وقع رديء جداً على العاصمة اسطنبول وأثر سلبي على الحكام وكافة أفراد الشعب على حد سواء.

إن حرب جزيرة كريت كان لها أثر كبير على الصـــعيدين الاســـتراتيجي والنفســـي، فكان من الطبيعي أن تنتهي بردة فعل تتوافق مع مـا أثـارتـه من صخب طيلة فترة استمرارها. لقد أثار الانتصار الكبير شهية الكتاب والأدباء، فظهرت كتابات متعددة في مختلف المجالات، كما خُطَّتْ كُتُبٌ قصـــص الفتح وقصص الغزوة التي تتحدث عن حروب كريت بشكل خاص وحصار قنديه على وجه التخصيص...

ويمكن القول إنَّ الكتابات التي تناولت حروب كريت قد انحصرت في ثلاث مجالات بشكل واضح. فكان الأدب الشعبي أول مسرح ظهرت من خلاله قصة جزيرة كريت، فتم تناول الحرب من وجهة نظر الناس، وقساوة الظروف التي عاناها العسكر العثماني في الجبهة، وكتب الشعراء الشعبيون أبيات تتحدثُ عن هذه المعاناة وتفنِّدُها. الحقيقة أن مثل هذه الكتابات والأشعار قد ظهرت خلال الحرب وقبل نهايتها أيضاً، خصوصاً من قبل الشعراء عاشق والأسكوداري وسياحي وكشفي وغيرهم ممن تَفَنَّنَ في سرد قصص المظالم والويلات التي عاناها الجند وبلغة تميزت بالبساطة والوضوح...

وعلى سبيل المثال، فقد كتب الشاعر سياحي شكواه من هذه الحرب فقال:

العباد في كريت يعانون من البؤس الشديد... فاعلم أنهم يسألون عطفك أيها السلطان المعظم... لقد صارت أمورنا معلقة بين يدي الخالق... ومصيرنا بين يدي القدر أيها السلطان المعظم...

أما الشـاعر غريب عاشـق فقال: أيها الأغوات والبكوات، أليس هذا ظلم لنا؟ لقد باتت أقواسـنا الحديدية لا تطاق، وأعيننا لا تتفتح من كثرة دماء الجرحى المنتشرة على رؤوس الجبال وفي كل مكان، ماذا فعل بنا هذا المكان الموحش في الأمس واليوم؟ امنحنا يا مولاي في النهاية الفرصـة حتى تنهار قنديه التي بتنا لا نستطيع العبور إليها من كثرة قبور الشهداء!

الواضح أن الشاعر كان يصف انكسار الجيش على أبواب قنديه وما خلَّفَهُ ذلك من مواجع وآلام في صـفوف الجند، كما أن كلمات النقمة لم تكن على الحرب بذاتها بقدر ما كانت على من كانوا يديرونها. وبعيداً عن مشـاعر الغضـب والنقمة في هذه الأشـعار، فقد كانت هناك كتابات أخرى تمجد بطولات العسكر وتُسَطِّر ملاحمهم، والحق أن هذه الأشـعار قد احتلت مكاناً مهماً في مساحات الأدب الشعبي في تلك الفترة.

لقد قال أحد الشـعراء على سـبيل المثال: اعلم أيها السـلطان أن سـجلات كريت قد أصـــبحت بين أيدينا بعون الله وعزَّته، لقد فتحنا الجرح في صـــدور كل أعدائنا، فليبتسم ثغرك أيها السلطان كما تتفتح الورود... إن حضرة الصدر الأعظم هو رجل جَسُـور، اسـتطاع أخذ جزيرة كريت عنوة بالحرب والقتال، فأَحْسَنَ المليك القادرُ إليه وأَنْعَمَ عليه، فدَمَّرَ القلعة ببنادِقِهِ ومدافِعِهِ...

لقد قيلت هذه الأشـــعار بلغة شـــعبية مؤثِّرة، فتناقلتها الألســـن قولاً وغناء بطريقة أضـــافت إليها جمالاً وأضـــفت على الحرب أفقَ الأســـطورة الكبرى. وفي النهاية فقد تم فتحُ كريت عام ١٠٨٠هجري الموافق لعام ١٦٦٩ميلادي وسقطت قلعة قنديه في نهاية المطاف، فغناها الشعب في بيت من الشعر يقول: معركة لا يمكن وصفها للعباد... هي فتح قنديه عام ألف وثمانين...!

وبعيداً عن الأدب الشـــعبي، فقد ظهرت كتابات غزلية في تلك الفترة من التاريخ نذكر منها كتاب تاريخ إقريطش الذي كتب عام ١٨١٧م. وكان فيه أبيات الغزل بالإضافة إلى قصائد الأغاني الشعبية.

أما النوع الثاني من الكتابات فقد ظهر في كتب المؤرخين الرســـميين وغير الرسميين بشكل موسع وكبير. يأتي أوليا تشلبي على رأس القائمة في هذا المجال، وخاصـة في المجلد الثامن لكتابه الضـخم (سـياحات نامه) الذي أَفْرَدَ معظم صــفحاته لرواية تفاصــيل كثيرة عن حملة قنديه. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن أوليا تشــلبي كان بنفســه من ضــمن أفراد الجيش العثماني الذين شـاركوا في معركة كريت فإننا نستطيع القول بأن معظم ما كتبه يحمل أهمية كبرى ومعلوماتٍ قيمةٍ بالرغم من التضــخيم الواضــح الذي اعتمده في بعض الروايات. أما المؤرخ رشيد فيُعتبر الثاني في قائمة من أَرَّخَ لفتح كريت،

إذ يُوجَدُ في المجلد الأول لكتابه (تاريخ رشـــيد) معلوماتٌ مهمة ودقيقة عن حملـة كريـت، وكذلك بـابٌ خـاص بعنوان (بيـان في أحوال حملـة قنـديه). وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن رشيد كان من مؤرخي الدولة الرسميين فإننا نرى أنه كان من الأشــخاص القلائل الذين كانوا يملكون حق الاطّلاع على الوثائق الرسمية للدولة، كما كان ممَّن يملكون القدرة على التواصل مع مراكز القيادة والقرار، وتناول مجريات الأمور وسردها بحسب رؤيتهم. أما المؤرخ الثالث والأخير في هذا المجال فهو محمد آغا السـلحدار الفينديكلي. لقد خصـص هذا المؤرخ في الجزء الأول من كتابه (تاريخ السلحدار) قسماً كبيراً للحديث عن حملة قنديه. وما يهمنا بخصـوص هذا الكتاب هو وجه الشـبه الكبير بينه وبين كُتُبِ قصـصِ فتحِ قنديه وهو ما سـنتناوله لاحقاً بتفصـيل أكثر. يمكن القول أن كثيراً من الأحداث قد سردت بالطريقة ذاتها في (تاريخ السلحدار)

وقصـــص فتح قنديه. حتى أن بعض الصـــفحات موجودة هي هي وبنفس اللغة ونفس الكلمات ونفس طريقة السرد لعدة صفحات متتالية. كل ذلك يدفعنا إلى تبني الرؤية التي تقول بأن الســـلحدار محمد آغا قد اعتمد بشـــكل كلي في كتاباته على ما ورد في كتب القصص هذه والتي رواها مجهولون على أغلب الظن.

النوع الثالث هي القصـــص والروايات التي كتبت على طراز كتب (فتح نامة) و (غزوات نامه) من قبل مجهولين للحديث عن حروب كريت وفتح قنديه. إن هذا النوع من الكتابات القصـــصـــية الروائية هي موجودة بكثرة في موروثات التاريخ العثماني ومنذ بدايات العهد القديم لقيام الدولة ونشـــأتها والحروب الأولى التي خاضـــتها. ويمكن القول أن هذه الكتابات قد ظهرت خلال مراحل تطبيق الســياســة التوســعية الناجحة للدولة العثمانية، فكانت من جهة تعبر عن الرؤية الرسمية للدولة،

وأما من جهة أخرى فقد كانت تشـــق طريقها إلى الشـــعب لتروي له مجريات الأمور بالطريقة التي تريدها الدولة. لذلك نجد أن هذه الكتابات قد تقلَّصـــتْ وقَلَّت مع انحســـار موجة الفتوحات عند العثمانيين. إلا أنها عادت وتفجرت من جديد بشكل واضح خلال معارك كريت، وخصوصاً بعد تحقيق الانتصـــار الكبير في حرب قنديه، فكانت وسـيلة ناجعة اسـتخدمتها السـلطة مجدداً لنقل أخبار انتصـــاراتها وإنجازاتها وإعلاناتها إلى الشـعب. وفعلاً وإذا ما تم التدقيق في أعداد الكتابات التي خُصِّصَتْ للحديث عن فتح جزيرة كريت وحروبها فإننا نجدها وصـــلت إلى أعداد هائلة وكبيرة. لقد كان لفتح رودوس وقعاً مماثلاً على كُتَّابِ القصص الروائي الشعبي، إذ ترافق هذا الانتصار مع صـــدور أعداد كبيرة أيضـــاً من كتب الفتح نامة. لقد لفت هذا الأمر انتباه المؤرخين المعاصـــرين، لأن فتح جزيرة قبرص لم يترافق مع هذه الطفرة الكبيرة في كتابات القصص الشعبي الروائي

كما حصـل في انتصـارات رودوس وكريت. ما يشـد الانتباه أكثر أن فتح رودوس وقبرص قد حصـل في وقت كانت فيه الدولـة العثمانية قوية وصـاحبة شـــكيمـة. أمـا جزيرة كريـت فقد فُتِحَـتْ في عهـدِ تَوَقُّفِ الفتوحـات العثمـانيـة، وحصل في وقت كانت تعاني فيه الدولـة من ضيق شديد وصعوبات كثيرة.

كتب روائيو القصــص الشـعبي كتباً كثيرة مثل الفتح نامة والغزوات نامة بأعداد كبيرة ومضــامين مختلفة تتحدث كلُّها عن فتح كريت وقنديه. فمع بداية الحملـة على جزيرة كريت، نجد كتـاب (تـاريخ فتح كريـت) الـذي تحـدث عن معركـة خـانيـا وطريقة فتحها، ثم كتاب (فتوحـات خانيا) الذي تناول تفاصـــيل معركة خانيا ومعارك كريت التي قادها قبطان المحيطات يوســف باشـــا. أما كتاب (تواريخ جزيرة كريت سنة ١٠٥٥م.) فقد تحدث فيه أحمد سيباهي زادة عن كـل المعـارك التي جرت في الجزيرة لغـايـة العـام ١٦٥٨م. بينمـا تحـدث كتـاب (فتح نـامة) عن مجريات معظم الأمور التي وقعت قبل فتح قنديه. نذكر أيضاً كتابي (حملة كريت)

و (تـاريخ كريـت) اللذان تنـاولا تفاصــــيل الحملة على كريت والمعارك التي جرت فيها، كما نجد مجموعة أخرى من الكتب التي أفردت الحديث عن الصـدر الأعظم أحمد فاضـل باشـا وقيادته لمعركة قنديه حتى تاريخ سـقوطها بأيدي الدولة العثمانية.

إنَّ من أبرز الكتب التي تناولت أحداث معركة قنديه بشـكل أسـاســي هو الكتاب الذي خطَّه حسن آغا بعنوان (جواهر التواريخ). يليه في الأهمية كتاب (التاريخ المعتبر) الذي تناول نفس الموضوع. الجدير بالذكر أنَّ هذا الكتاب قد تشـابه بشـكل واضـح في مقدمته مع كتاب آخر كتبه رجل مجهول، وتناول فيه تفاصـيلَ الحملة على جزيرة كريت. نذكر أيضـاً كتاب (فتح قنديه) الذي كتبه أحمد حمدي، ونَخْتِمُ بالكتاب الذي خَطَّهُ أحمد فاضـل باشـا بنفسـه إلى السـلطان محمد الرابع يبشـره فيه باسـتكمال فتح جزيرة كريت وسـقوط قلعة قنديه باسـم (فتح نـامـة قلعـة قنـديـه)، وهو من الكتـب التي يتوجـب التوقف عنـدهـا بـالتدقيق والتحليل.

إنَّ من أهم الكتب التي نَوَدُّ التوقف عندها والتَّحَدُّثَ فيها بالتفصـــيل هو كتابٌ لا عنوان لـه، كَتَبَهُ مجهول وتَنَاوَلَ فيه تفاصـــيل حوادث معركة قنديه لسنوات ١٦٦٧ـ ١٦٦٩م. يبدأ هذا الكتاب بجملة (مقالة الحكاية في العزم على حملة قنديه). وبحســـب التحريات والدراســـات التي قمنا بها، فقد وجدنا في المكتبات الأوروبية أربع نسخ لهذا الكتاب، بينما توجد نسختان إضـافيتان في المكتبات التركية. إن كل النســخ التي وجدناها تعود إلى القرنين الثامن عشــر والتاسـع عشـر، وهو تاريخ بعيد عن زمن المعارك في كريت. إن أقدم نسـخة من هذا الكتـاب تعود لتـاريخ ١٧٦٦م.، وهي موجودة في المتحف البريطاني. وهنـاك نســـخـة أحْدَث تعود لتـاريخ ١٧٧٤م. موجودة في مكتبـة كلية التاريخ والجغرافيا واللغات في أنقرة. أما النســـخة الثالثة فتعود للقرن الثامن عشـــر وهي موجودة في المكتبة الوطنية في باريس من دون تاريخ محدد. أما النسخة الموجودة في المكتبة الوطنية في إزمير

فيعود تاريخ نَسْـخِها إلى العام ١٨٦٨م. وتُعتبر آخر تاريخٍ نُسِـخَ فيه هذا الكتاب. إن من الواضـح أن هذا الكتاب قد اسـتُنسِـخ وقُرئ في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بشكل خاص. ومن المعلوم أيضاً أنه قد طُبع مراتٍ عديدة في أوروبا، كما استُعمِل كمصدر لعدةِ مؤرخين وكُتَّابٍ مثل السلحدار وغيره كحســـن الكريتي الذي كتب كتاباً بخصـــوص جزيرة كريت عام ١٧٨٣م. واعتَمَدَ على هذا الكتاب بشكل رئيسي وهو كتاب ليس له مؤلف معروف !.

إن من أهم الأسـئلة التي نوَدُّ أن نطرحها والتوقف عندها هو السـبب الذي جعل من فتح جزيرة كريت قضـــيةً تجذب هذا الكمَّ الهائلَ من الكُتَّاب فتكونَ موضـوعَ عددٍ كبيرٍ من الكتب والروايات، وتبقى قضيَّةً حية ومقروءة كل هذه السنين...

يَكْمن السـبب الأول في أن جزيرة كريت كانت من أواخر ما اسـتطاع العثمانيون فتحه من البلاد، فهم لم يحققوا بعد ذلك انتصـاراً مهماً يُذكر سـوى فتح جورجيا وبلغراد التي كُتِبَتْ بحقها منسـوخات ومتون الفتح ولكن على نطاق ضيق نسبياً. إن معظم متون الفتح هذه لم تكن متنوعة أو غنية، كما أن استنساخاتها بقيت قليلة أيضاً. وهنا لا بد من التنويه إلى أن معظم ما كُتِبَ بعد هذا التاريخ من غزوات نامة كانت كتابات تتحدث عن مُدافعاتِ العثمانيين وصمودِهِم في الولايات ضد هجوماتٍ مضادة. من هنا فإننا نُجَدِّدُ التأكيد على أهمية المخطوطات التي تحدثت عن فتح جزيرة كريت واسْتِمرارِ تداولها في القرن الثامن عشر، وما في ذلك من مدلولات ذات أهمية فارقة. إن الانتصار في معركة كريت قد تم تداوله بطريقة حماسـية وفرحٍ كبير لأنه كان آخر انتصـار حقيقي اسـتطاعت فيه الدولة العثمانية أن تبسـط نفوذها وسـيطرتها الكاملة على بقعة جغرافية معينة في تلك الحقبة من التاريخ وما تلاها لاحقاً. كان من المعلوم والواضـح للجميع أن انتصـارات جورجيا وبلغراد لم تكن ظَفَراً حقيقياً، وأن السيطرة العثمانية هناك لم تكن لتدوم بشكل طويل.

أما السبب الثاني فهو أن حملة كريت التي استمرت خمسة وعشرين سنة كانت من أطول الحروب التي خاضـــتها الدولة العثمانية لتســيطر في النهاية على بقعة أرض صـغيرة جداً. إن فتح جزيرة قبرص وإخضـاع قلعة ماغوسـا فيها لم يدم أكثر من سنة واحدة حقق بعدها العثمانيون انتصاراً كاملاً في وقت معقول. أما حرب كريت فقد طالت بشـــكل غير مســـبوق، مما جعل انتهاء الحرب هناك بتحقيق النصـر يُقابَلُ بموجاتِ فرحٍ رسمية وشعبية لا مثيل لها. لقد كثرت أعداد الشـــهداء والجرحى في هذه المعركة. وبالرغم من كل الصعوبات والتحديات التي كانت تعاني منها الدولة وقتها، وبالرغم من ازدياد أعداد الشــهداء بشـكل كبير، فقد كان في إصــرار الدولة العثمانية على تحقيق النصـــر في حرب كريت وبَذْلِ هذا العدد الكبير من الشـــهداء محاولةٌ لإثباتِ جبروت الإمبراطورية العثمانية وقوتها، مما جعل النزاع

على كريت يلبَسُ ثوب الصراع الأسطوري والقتال البطولي. لقد وصف المؤرخ شكري قايا هذه المعركة في مجلة التاريخ الجديد عام ١٩٥٧م. فقال: «في وقت تولى فيه رجل بائس مثل السلطان إبراهيم (ذو الخرز) عرش الدولة العثمانية، وفي مرحلة يمكن اعتبارها من أسوأ وأقبح عهود هذه الدولة وأكثرها عاراً وفضيحة، وفي زمن كانت تعاني فيه كل الإدارات من فشل وتهالك، فإن ظفر كريت المضرج بالدماء كان إثباتاً جديداً على مقدرة الأتراك وسطوتهم واستطاعتهم إضافة انتصار جديد إلى سلسلة انتصاراتهم السابقة».

إن مجرد التفكير بهذه الطريقة وتناول القضية من هذا الباب في العام ١٩٥٧م. يجعل القارئ يتبين حجم المسألة من الناحية النفسية وما تمثله بالنسبة للمجتمع التركي.

أما السبب الثالث فيكمن في كريت نفسها التي عاشت فترة رخاء وسلام داخلي دون أي نزاع يذكر لمدة مئة عام كاملة بعد الفتح، امتدت حتى سنة ١٧٧٠م. إلاّ أن هذه السنة كانت نقطة البداية لقلاقل داخلية كثيرة. فقد مرت تسعون سنة أخرى حتى العام ١٨٦٠م. تميزت بمشاكل واضطرابات محدودة وغير منتظمة بين فترة وأخرى، ثم أصبحت بعد ذلك حركات إثنية متمردة ومنظمة، وثورات جدية أخذت طابع الصراع العرقي ضد الوجود العثماني في كريت. واعتباراً من الربع الأخير للقرن الثامن عشر، ومع بدء تساقط الشهداء الأتراك في جزيرة كريت، تجددت ذكريات آلاف الشهداء الذين سقطوا في حروب الفتح قبل ٢٠٠ سنة من الزمن. من هنا فقد عادت أحداث كريت لتتصدر قائمة اهتمامات المجتمع العثماني من جديد بعد العام ١٧٧٠م.، وأخذ الاهتمام الشعبي بأحداث كريت والنزاع فيها يأخذ طابعاً مماثلاً لاستماعهم قصص الحروب الأسطورية لبَطّال غازي،

فكـان الجميع ينتظر أخبـار الجزيرة ورواياتهـا بـالكثير من الحمـاســـة والإجلال. لذلك بقي الحكواتيون يروون قصـص كريت وأسـاطيرها، ويتلُون على مســـامع النـاس كتب الفتح نامة التي ترافقت مع تأجيج مشـــاعر الناس بتحقيق البطولات والانتصـــارات. هكذا بقيت قصـــة جزيرة كريت حية في وجدان النـاس لفترة طويلـة من الزمن. أمـا إذا نظرنـا إلى عدد الكتب التي طبعت لاحقاً وتناولت المسألة الكريتية فسندرك فعلاً حيوية هذه القضية ومدى بقائهـا في ذاكرة النـاس واحتلالهـا أهميـة كبرى في وجدان المجتمع العثماني. ومن المثير للانتباه أيضاً أنَّ المؤرخ أبو الضياء محمد توفيق بك الحيرابولولي قد خطَّ كتاباً في وقت متأخر على ما نظُنُّ ونرجِّحُ، يتحدث فيه عن ضم جزيرة كريت إلى اليونان في كتاب مختصر من ثلاثة عشر صفحة فقط بعنوان: كم كلفت جزيرة كريت العثمانيين؟

أخيراً، فإننا نجد سـببًا بالغ الأهمية إضـافةً لكل ما ورد سـابقاً، وهو أن جزيرة كريت قد اتخذت موقعاً مهماً في معظم المناكفات السـياسـية للدولة العثمانية على الصـعيدين الداخلي والخارجي. لقد بقيت موضـوع أخْذٍ وردٍ ومادة دسمة في الكثير من المناقشات والنزاعات السياسية. نذكر أنها استُعملت في الصراع السياسي بين علي باشا وعدوه ضياء باشا، حيث انتقد هذا الأخير غريمه بالأبيات التالية: عجباً لما يفعله الصدر الأعظم (علي) كل هذا الوقت؟ لو بقي بنو كوبرولي أحياء ورأوا كل هذا الخلل... لعرفوا الفرق بين الرجال... فالأول أخذ كريت، والثاني أضاعها!

كذلك الأمر، فقد اسـتعمل جماعة تركيا الفتاة قضـية كريت للنيل من السلطان عبد الحميد، فبقيت مادة يستخدمونها في كل الدعايات السياسية ضد نهجه وحكمه. لقد كان ميزانجي مراد بك وغيره ينتقد السـلطان بقوله: إن الجزيرة التي كلفت الدولة كل هذه التضـحيات الجسـام والصـعوبات الكبرى لفتحها كان لا يجب تركها لقمة سائغة للأعداء

فتضيع بكل هذه السهولة. ومن يتتبع المقالات السياسية في صحف تلك الفترة لوجد مقالات كثيرة مثيرة للانتباه تتحدث عن هذا الموضوع.

إن الرقابة التي فرضها السلطان عبد الحميد على الصحافة خلال فترة حكمه وحتى إعلان المشروطية جعلت أخبار كريت تغيب تماماً عن المقالات السياسية والصحف طيلة هذه الفترة. إلا أن عدداً كبيراً من المقالات والأخبار والتحليلات السياسية التي تناولت قضية كريت بالتفصيل قد وجدت طريقها إلى الصحافة بشكل واضح بعد إعلان المشروطية والدستور الجديد. وضمن هذا الإطار، فقد كثرت المقالات التي تحدثت عن البطولات والتضحيات التي قدمها الجيش العثماني خلال حصار كريت بهدف تجديد صورة تلك الحروب في نظر الشعب وإلقاء اللوم على السلطان عبد الحميد واتهامه بالتفريط بها بكل يسر وسهولة

. وفي جريدة (وجدان) التي كانت تُطْبَعُ داخل كريت وتُوزَّعُ في سائر الولايات العثمانية، فقد أفردت صفحات التسلية فيها للحديث عن تاريخ فتح قنديه، كما تمت رواية «يوم دخول الإسلام المظفر إلى المدينة» بالكثير من الحماسة والبهجة. لقد اعتمدت الصحافة في تلك الفترة على مقالات عاطفية حرصت فيها على استخدام ألفاظ وكلمات حماسية لاستثارة الشعب وتحريضه، مثل قولهم: «إن كريت هي أرض الشهداء الذين سقطوا من أجدادنا الفاتحين الذين دخلوا الجزيرة بسيف الصبر والجلد والقوة»... كما استمر ربط الجزيرة بمصير الأمة عبر قولهم «إن كريت هي روح الوطن وحرب المجد التي استمرت ثلاثة وعشرين سنة». وفي مقالة أخرى، وبعد أن تساءل المحرر عن استذكار الحكام لحرب الربع قرن أو نسيانهم لها، كتب فقال: «إذا أهملنا رفات عساكرنا وشهدائنا وأجسادهم التي اختلطت بتراب كريت، فإن عاقبة هذا الفتح المجيد وما رافقه من متانة وجَلد سيكون حتماً خسراناً وانبطاحاً واستسلاماً».

لقد كانت الصــــحافة العثمانية مليئة بالمقالات العاطفية التي تحدثت عن فتح كريت بالكثير من الكلمات والمعاني المشـــابهة. وفي مجلة (الصـــراط المستقيم) وفي العدد الصـــادر في آب ١٩١٠م.، تم تخصـيص صـفحة كاملة للحديث عن فتح جزيرة كريت باللغة العربية ومن دون أي تفســـير أو تحليل تحت عنوان «صورة الفتح نامة السلطانية التي تم إصدارها من المقام المعلى للخلافة إلى المقام الشـريف والجليل لمكة المكرمة، يوم اسـتكمل فتح جزيرة كريت بسقوط قنديه عام ١٠٨٠ هجرية».

من الملفت للنظر أن الصحافة وقتها كانت تتناول قضية كريت بطريقتين مختلفتين. فهناك الصـــحافة التي كانت تنشـــر الأحداث اليومية في الجزيرة وتسعى إلى إعطائها طابعاً شعبوياً بطريقة متوازية مع نشر مقالات الفتوحات القديمة والوقائع اليومية لحرب السـيطرة عليها بهدف تثقيف الناس واسـتثارة الرأي العام في الشارع العثماني.

بالمقابل، وكما سبق وأشرنا، فقد كانت بعض المقالات تتناول الموضوع بطريقة روائية أدبية أو حماسية شعبية فقط. كانت كل أنواع الكتابات المذكورة آنفاً تعتمد بشكل أساسي على الأحداث البطولية التي رافقت فتح الجزيرة. وقد وَجَدَتْ مثلُ هذه الكتابات مكانها في الوسط الأدبي أيضاً، كما تهافت بعض الأدباء على تخصيص جزء من إنتاجهم لها. وعلى سبيل المثال، فقد كتب عبد الحق حميد شعراً بعنوان (من أجل كريت) فقال فيه: «إن الأمة الصبورة التي فتحت هذه الأرض في يوم من الأيام هي مجبرة على ألاَّ تُلْقي بمفتاحها أبداً». لقد كان الكاتب يحاول إضفاء الشرعية الكاملة للحكم العثماني في كريت وتبرير تمسكهم بها بإشارته إلى الجهد الكبير والتضحيات الجسام التي قدموها خلال حروب الفتح.

كانت كل الكتابات تقول أنَّ جزيرة كريت هي باقية تحت سلطة الدولة العلية، وإنَّ العثمانيين لن يتخلوا عنها أبداً مهما كلف الثمن. وبغض النظر عن كل أسباب ذلك، إلا أن السبب الحقيقي كان يكمن في أن الأتراك خاضوا حرباً قاسية وصعبة في سبيل الحصول على الجزيرة دامت ربع قرنٍ من الزمن، وكلّفتْ آلاف الشهداء. لم يكن أي إنسان يستطيع أن يتحمل كفارة كل هذه الأرواح أو دِيَاتهم المعنوية. كان التخلي عن كريت يعني عدم احترام أرواح الشهداء وتجاوزاً فاضحاً لدمائهم، ولذلك فهو أمر غير وارد على الإطلاق. بناء على كل ما تقدم، يظهر جلياً أن المادة الأساسية لكل هذا النقاش السياسي كان تفاصيل تاريخ فتح جزيرة كريت. لقد أخذت هذه المسألة حيزاً مهماً في معظم النزاعات السياسية الداخلية، واعتُبِرَ كُلٌّ من يتخلى عنها أو يتساهل في انفصالها عن جسد الدولة رجلاً لا يحترم دماء الفاتحين. كما اعتبر كل من كان جزءاً من السياسة الخاطئة التي انتهجت في هذه القضية مذنباً بحق الدولة ومجرماً بحق الشهداء الذين سقطوا خلال حرب الفتح.

كانت السياسة الخارجية العثمانية تأخذ نفس المنحى في التعاطي مع مسألة كريت. ففي العام ١٨٦٧م.، وخلال الزيارة الرسمية التي قام بها السلطان عبد العزيز إلى باريس، توجه الإمبراطور الفرنسي إلى السلطان بقوله أنَّ أفضل حل لفض النزاع حول جزيرة كريت هو في تركها وتسليمها إلى اليونان. فرد عليه السلطان قائلاً: «إن الجزيرة المذكورة كلفت الدولة العلية دماء كثيرة وحرباً دامت سبعة وعشرين سنة حتى تم فتحها وإلحاقها بملك العثمانيين. إن كل شبر من تراب كريت قد عجن بدماء الشهداء العثمانيين... لذلك فأنا أرفض هذا العرض الواهم رفضاً قاطعاً...» وخلال نفس الزيارة، تحدث نابليون الثالث مع فؤاد باشا وعرض عليه مسألة بيع الجزيرة إلى اليونان، كما سأل عن السعر الذي تريده الدولة العثمانية لإتمام الصفقة. رد فؤاد باشا قائلاً: «نبيعها بالسعر الذي اشتريناها به يا جلالة الملك». في الحقيقة :إنَّ السياسة العثمانية الداخلية والخارجية كانت متطابقة تماماً في مسألة جزيرة كريت وفي إرادة الدولة في الحفاظ عليها مهما كلف الثمن.

إن النقاش الذي دار بين السلطان عبد العزيز وإمبراطور فرنسا من جهة، أو بين فؤاد باشا والإمبراطور من جهة أخرى، وسواء أكان ذلك قد حدث فعلاً أم لا، هو أمر لا يهم على الإطلاق... إلا أنه كان يمثل مجريات الأمور السياسية وقتها، وحقيقة الموقف العثماني الصلب تجاه مسألة كريت. المهم فعلاً هو أن مجرد تداول الحديث بهذه الطريقة كان يعكس الموقف العثماني في المحافل الدولية، وأن سياستهم كانت تعود دائماً إلى نقطة الفتوحات وتفاصيل ما جرى وقتها حتى تحقق النصر العثماني في معركة فتح كريت. وبالنظر إلى رد السلطان أو الباشا، فإن جوابهم لمن طلب منهم التخلي عن الجزيرة كان يحمل في طياته التفاصيل التاريخية لفتحها، ويذكرهم بالتضحيات والدماء التي بذلت للسيطرة عليها.

يمكن القول باختصار أنّ كل الكتابات والمقالات التي تناولت قضية كريت خلال القرن التاسع عشر والعشرين سواء من الزاوية السياسية أو غيرها، قد تضمنت جميعها تقريباً تذكيراً بأحداث فتح الجزيرة وحروبها التاريخية.

وبالنتيجة، فإن الحديث عن جزيرة كريت بقي متداولاً في الإمبراطورية العثمانية خلال حقبات تاريخية مختلفة لأسباب كثيرة ومتعددة. ولذلك فإن المقالات والكتب التي تناولت المسألة الكريتية هي كثيرة ومتنوعة. الجدير بالذكر أن جميعها قد ارتكز على تفاصيل الفتح ومجريات الأمور خلال الحرب، كما استمرت كتابة تاريخ فتح كريت وقراءته حتى المراحل الأخيرة للدولة العثمانية.

❁❁❁

الفَصْلُ الثَّانِي

سجلات النكاح الكريتية والزواج في جزيرة كريت

نوري أضي ياكا

سنتناول هذه القضية بالتفصيل من جانبين اثنين. الأول هو مراسيم الزواج وسجلات القيد، والثاني هو الجانب العرقي والاجتماعي للزواج في جزيرة كريت. ولا بد قبل الشروع بتفصيل هذين الأمرين من أن نشير إلى أن الزواج في كريت كان يحمل طابعاً خاصاً ومتميزاً، كما كانت له خصوصياته التي سنحاول إبرازها في هذا المقال.

يمكن تقسيم الزيجات في جزيرة كريت إلى ثلاث حقبات زمنية متمايزة. ويجدر لمن أراد فَهْمَ هذا الجانب من الحياة الاجتماعية هناك أن يحلل الأمور ويفهمها انطلاقاً من هذا المنظار. كانت كل حقبة زمنية تتميز بزيجات لها طابعها ومشاكلها ومراسيمها الخاصة. بدأت المرحلة الأولى منذ تاريخ فتح مدينة خانيا عام ١٦٤٥م. وامتدت لفترة قرن كامل.

وتأتي أهمية هذه المدة من كونها المرحلة الأولى التي تم خلالها إرســـاء السيادة العثمانية في جزيرة كريت وترسيخ أقدام الدولة فيها. كما أنها المرحلة التي شـهدت تحولات دينية بشـكل بارز وواضـح كان له أثره في تغيير الوجه الديني للجزيرة. بعد ذلك أتت مرحلة أخرى في فترة اســتقرت خلالها الأمور الداخلية، فدخلت معظم الممارســات الرسـمية والخاصــة مرحلة رتابة ونظام معروف.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة فقد بدأت منذ العام ١٨٩٧ م.، وهي ســـنة يمكن اعتبارها تاريخ بداية نهاية الحكم العثماني الحقيقي في جزيرة كريت. وعلى الرغم من أن هذه المرحلة هي فترة الحكم الذاتي في الجزيرة، والتي امتدت منذ العام ١٨٩٧م. ولغاية تاريخ الاســـتفتاء الشـــعبي فيها، إلا أنها لم تعرف أي تغيير يذكر في مراســـيم الزواج أو خطواته الرســـمية. وفي العام ١٩٠٨م. عرفت الجزيرة معضلة رسمية في تعيين القضاة

بسبب انتقال الحكم فيها إلى مرحلة التدويل وانتهاء نفوذ السلطنة العثمانية فيها، وقد امتد ذلك لغاية العام ١٩١٠م. وتجاوزاً لمعضـــلة تعيين القضـــاة في هذه المرحلة، فإن مراسيم الزواج بقيت تسير وفقاً لما جرت عليه العادة سابقاً، أي أمام نائب القاضـــي، واســتمر ذلك لغاية العام ١٩١٣م. وهو تاريخ التحاق الجزيرة رســـمياً بالدولة اليونانية. لقد تحولت مراســـيم الزواج بعد ذلك إلى أســـلوب معاملة الأقليات، التي وإن لم تتغير ظاهرياً عما كانت تســـير عليه الأمور في المرحلـة الســـابقة، إلا أنها حملت معها مشـــكلة قانونيةً وحقوقية مهمة. وسنحاول في هذا الفصـل من الكتاب أن نسلط الضـوء بشكل مفصـل على زيجات المرحلتين الأوليتين للحكم العثماني في جزيرة كريت.

تظهر مراجعة الســـجلات في كريت وجود ثلاثة أنواع من القيد المتعلق بالنكاح. النوع الأول هو تسجيل عشوائي وغير منظم لقيد النكاح في السجلات الرسمية مع قيود أخرى لا علاقة لها بالأحوال الشخصية. تعتبر هذه السجلات أنها الأقدم في كريت، كما أن عددها قليل نسبياً.

أما النوع الثاني للقيد فهي الدفاتر التي تم تخصيصها للأحوال الشخصية وقيود النكاح، وهي موجودة أصلاً ضمن صفحات معينة من سجلات القاضي. إننا نظن أن هذه الدفاتر قد تكونت من خلال طريقتين اثنتين. فقد وجدنا عدداً قليلاً من صفحات منفردة لقيود نكاح تم إلحاقها مع دفاتر أخرى في نفس السجل، ثم جرى توضيبها في مجلد واحد. ولذلك يظهر اختلاف بارز بين تواريخ قيود النكاح وتواريخ المعاملات الرسمية والقيود الأخرى المدونة في مثل هذا النوع من السجلات. أما الطريقة الأخرى فهو عبر تخصيصٍ مسبقٍ لصفحات معينة لتدوين قيود الأحوال الشخصية ومعاملات النكاح من ضمن السجل الواحد. ولذلك وبينما يتم تسجيل عقود النكاح في الصفحات المخصصة لها، فإن معاملات أخرى يتم تدوينها تباعاً في نفس السجل. ويختلف عدد الصفحات المخصصة لقيود النكاح بين ٤ إلى ٣٢ صفحة في السجل الواحد

. قد تتواجد هذه الصفحات في وسط السجل، وقد تبدأ القيود أو تنتهي في وسط صفحة معينة، وقد نجد قيود النكاح في أماكن متعددة من السجل نفسه، الذي يسمى حينئذ بسجل (الأنكحة). وقد يتم استكمال التدوين في أي قسم فارغ من هذه السجلات.

النوع الثالث من السجلات هي تلك المخصصة فقط لدفاتر النكاح دون غيرها من القيود. ومن ضمن سجلات المحاكم الشرعية في كريت فإننا نجد ٢٩ مجلداً لدفاتر الأنكحة. كل واحد من تلك الدفاتر يحتوي على عدد صفحات يتراوح بين ٤٥ إلى ٣٧٢ صفحة، ويعود معظمها إلى محاكم مدن ريسمو وخانيا وقنديه، بينما هناك سجل واحد من مدينة إيرابترا. ومن الملاحظ أن معظم هذه الدفاتر تعود لتواريخ حقبة ما بعد خروج العثمانيين من جزيرة كريت.

يوجد تطابق واضـــح من حيث البنية والتركيب بين دفاتر الأنكحة وقيود الأنكحة الموجودة ضـمن سـجلات المحاكم الشـرعية. ولذلك فقد قمنا بدراسـة الدفاتر والقيود هذه من دون فصل أو تفرقة. كان من ضمن الأشياء التي لفتت انتباهنا ولم نعتد على رؤيتها في سـجلات المحاكم الشـرعية في الأناضـول وجود قيود نكاح غير المسـلمين ضـمن السـجلات والدفاتر نفسـها التي يتم تسجيل عقود المسلمين فيها. لقد عثرنا في سجلات كريت على ثلاثة أنواع من قيود الزواج. الأول هو زواج المسلم من المسلمة، أما الثاني فهو زواج الرجل المسـلم من امرأة غير مسـلمة، ويبقى النوع الثالث هو زواج غير المسـلم من غير المسـلمة. الجدير بالذكر أن الأنواع الثلاثة المذكورة آنفاً موجودة ضـمن السـجل الواحد بشـكل مختلط وعشـوائي دون أي تمييز أو تفرقة. وبتعبير آخر فقد جاءت قيود نكاح المسـلمين وغير المسـلمين متتالية في الصـفحة نفسـها أحياناً في نفس الدفتر. وعلى سبيل المثال

، فقد جاء قيد نكاح يورغي بن ياني مع ســـيا بنت يورغي تحت قيد نكاح محمد بن مصــطفى مع عائشــة بنت علي ليأتي قيد نكاح محمود بن محمد مع ميليا بنت ياني تحت ذلك بســطر واحد ضــمن الصــفحة ذاتها. المهم أن نذكر أيضــاً أن أي فرق في إجراء المعاملات والتسـجيل لم يُلْحَظ في هذه السـجلات بأي شكل من الأشكال.

لقد حَوَتْ هذه الدفاتر والســـجلات على قيود الطلاق أيضـــاً. فمثلما كان النكـاح يعتبر بـدايـة معـاملات الزواج فـإن الطلاق كان أحياناً نـهايتها. كما كان الطلاق هذا في بعض الأحيان بداية زواج جديد في تلك السـجلات، ولذلك فقد تمت دراســة قيود الطلاق في سـجلات كريت بنفس الاهتمام وأعطي الأولوية ذاتها في هذا المقال.

كانت معاملات الزواج الرسـمية تسـير بالطريقة ذاتها في أنواع الزيجات الثلاث دون تمييز أو اختلاف. كما كان تدوين قيود الزيجات يتم بشــكل منظم ومرتب في الصفحة ذاتها بحسب التتابع الزمني لحصولها دون تفرقة بحسب الانتماء الديني والمذهبي. لذلك فقد كانت هذه القيود تُسَجَّلُ أحياناً وفقاً للشهور وزمان حصـولها أو وفقاً لاسـم الموظف المسـؤول في ديوان القيد. لقد وردت في دفاتر ســجلات الأنكحة جملٌ كثيرةٌ تفيد هذا المعنى مثل: (في قيد الأنكحة في زمان حضرة السيد مصطفى أفندي)، أو (في قيد الأنكحة الواقعة في زمان حضـرة شـاكر زاده محمد أفندي في الدفعة الثانية)، أو (في زمان النائب علي فائق أفندي)، أو (الأنكحة الواقعة في زمان قونوي عمر أفندي) وغيرها...

لقد تم ترقيم كل القيود الموجودة في ســـجلات الأنكحة اعتباراً من الرقم واحد. الجدير بالذكر أن بقية الســجلات خالية من الترقيم. تبدأ صــــحيفة القيد أولاً بـالمعلومـات الكـاملـة عن هويـة الرجـل واســـم وكيلـه، ثم تكتـب بجـانبـه المعلومات الكاملة لهوية المرأة وهوية وكيلها.

وقد يكون وكيل الرجل المتزوج هو أبوه أو عمُّه. أما إذا كان المتزوج من رجال الإنكشارية فقد لوحظ في القيود أن وكلاءَهم كانوا من الإنكشاريين في معظم الأحيان. كما لوحظ أن إمام المحلَّة أو الناحية قد لعب دور الوكيل في بعض الزيجات المسجلة في القيود. إضافة إلى ذلك فقد كان الوكيل بحاجة إلى شاهدين اثنين يُقِرَّانِ بصحة وكالته ويشهدان عليها. ولذلك فقد تضمنت كل القيود الموجودة في سجلات الأنكحة شاهدين اثنين من كلا الطرفين. الملاحظ أن الوكلاء والشهود كانوا ينتسبون أحياناً إلى أعراق وأديان مختلفة. ففي قيود زيجات غير المسلمين، كان الوكلاء من المسلمين وغير المسلمين. أما الشهود على أهلية الوكلاء وصحة العقود فقد كانوا أيضاً من المسلمين وغير المسلمين، كما وجدنا في بعض القيود أن أحدهما كان مسلماً، بينما كان الآخر غير مسلم، وهكذا...

أما إذا كان المتزوج حاضراً بنفسه دون أن يكون مُمَثَّلاً بوكيل خلال عقد القِران، فقد كانت العقود تُظهر ذلك من خلال جمل معينة، مثل قولهم: (حاضراً بنفسه)، أو (حاضراً مجلس العقد). ويظهر من خلال السجلات أن الرجال وإن كانوا حاضرين بأنفسهم عَقْدَ القِران دون وكيل، فإن ذلك لم يكن سارياً على معظم النساء اللواتي كن يعقدن قرانهن بموجب وكيل حاضر عنهن في كل عقود النكاح. وبالإجمال، فقد وجدت بعض الاستثناءات النادرة في حالات النساء الثيبات اللواتي كُنَّ يحضرْنَ مجلس العقد بأنفسهن، وكان ذلك يكتب في سجلات القيد بعبارة: (الثيبة أمينة بنت صالح حاضرةٌ بنفسها). وهذا يعني أن هؤلاء السيدات كُنَّ موجودات أمام القاضي خلال إجراء عملية عقد القِرَان دون أي مانعٍ أو حائل. ولكن مثلَ هذه الحالات بقيت ضمن الحدود الدنيا للقيود الموجودة في تلك السجلات.

لقد عانى الراغبون في الزواج من عدم توفر الوكيل خلال سنوات الحرب الفعلية في كريت. وعلى سبيل المثال، فقد وجدنا في إحدى السجلات الموجودة في مدينة ريسمو في شهر كانون الأول لعام ١٦٥١م. عقد قِرَان أحدِ فرسان كاستل ويدعى محمد من الذمية أندريا. إلا أننا وجدنا أيضاً اعتراضاً مقدماً من أم الفتاة وهي تدعى ماريياتو إلى القاضي تطالبه فيه بفسخ العقد بحجة أن ابنتها صغيرة وأنها - أي الأم - غير راضية عن حصول هذا الزواج. بناء عليه، فقد طلبت المحكمة جلب وكيلٍ عن أندريا، وتعيينِ (مُبَاشِرٍ) من أحد الأغوات لينوب عن الفارس محمد في عملية التدقيق في هذه المسألة والنظر فيها. بعد هذه الحادثة بفترة قصيرة جداً صَدَرَ تعميمٌ إلى قاضي ريسمو يمنَعُهُ من إجراء أي عقد قِرَانٍ للمسلمين من الذميات من خلال وكيل، ويضع شروطاً وبيانات لحصول ذلك،

وهذا نصـه: (وصـلنا من بعض الأقضـية التابعة لسـلطنتنا أنَّ اعتراضـاتٍ حصـلت على بعض عقود النكاح التي جرت بين فرسـاننا أو عسـاكرنا وفتيات من أهل الـذمـة عبر وكيل، بحجـة أن أولياءَ أمورهن ادَّعَو عدم معرفتهم بأمر الوكـالـة أو أن الوكـالـة حصـــلت بـالإكراه والتخويف. لذلك واعتباراً من هذا اليوم، ومُطَابَقَةً لما ورد في الشــرع الشــريف فإننا نمنع إجراء أيِّ عقدِ قرانٍ لأية ذمية من دون حضــورها الشــخصــي والاســتماع المباشــر إلى قبولها بـالنكـاح... إننـا نطـالبكم بـإبـداء الاهتمـام اللازم وتحرِّي الـدقـة في هـذا الأمر والالتزام بأوامر هذا التعميم...).

لقد وقعت بعض الأمور الغريبة في الزيجات التي تمت عبر الوكالة. وقد عثرنا في قيود شهر أيار للعام ١٦٥٥م. على حكاية غريبة لزواج تم في مدينة ريسمو بالوكالة بين عائشـة بنت عبد الله والسـيد حسـن الذي اكتشـف بعد عقد القِرَانِ أن زوجته الجديدة هي حاملٌ في شــهرها الســابع من زوجها الســابق المدعو خضر. بناء على ذلك،

فقد تقدم حسن إلى المحكمة بتقديم طلب فسخ العقد، وهذا يبرهن أن عقود القِرَانِ بقيتْ تجري بالوكالة بعد التعميم الذي صـــدر ســـابقاً بمنع هذا الأمر. ولتخفيف حصــول مثل هذه الأمور فقد عَمَدَ القاضـــي إلى الاســتعانة بشـــهادة رجلين يُقِرَّانِ بصحة الوكالة وثبوتها.

ومن أجل استكمال البيانات المتعلقة بهوية المرأة، كانت إفادة القيد تحتوي على تفاصــــيلِ أحوالِها المَدَنِيّة وفيما إذا كانت بكراً أو أرملة. كان ذلك يُكتب بشــكلٍ واضـــحٍ باللغة العثمانية عبر اســتعمال المصــطلح العربي (البكر) و (الثيبة). إن مثل هذه التفاصيل الواردة في بيانات القيد كانت تفيد في الحصول على معلومات تدل على طبيعة التركيبة الاجتماعية للســكان في المنطقة التي يعيشون فيها. على سبيل المثال، فإن ٥١٤ سيدةٍ من أصل ٨٠٠ امرأة تزوجت في فترة ما بعد الثورة اليونانية كُنَّ من الأرامل، وقد دُوّنتْ هذه المعلومات بشـــكل واضـــح في دفتر أنكحة قنديه، ســـجل رقم ٣١٨٤ بتاريخ (١٢٥٥-١٢٥٩ هجري، الموافق فيه ١٨٤٠- ١٨٤٤ ميلادي)

. والسبب في ذلك يعود إلى كثرة وفيات الرجال خلال المعارك الداخلية، بالإضافة إلى كثرة حالات الهروب الاضطرارية من الجزيرة. وبالتالي فإن معظم الزيجات التي حصلت في تلك الفترة كانت بين نساءٍ ثيباتٍ اضطررن إلى الزواج مرة أخرى بعد فقدانهن لأزواجهن للأسباب المذكورة آنفاً.

وفي عقود النكاح هذه، كانت المهور تُذكر وتُدون بشكل واضح تحت سطور المعلومات الشخصية المتعلقة بالرجل المتزوج والمرأة المتزوجة ووكلاء النكاح. كما كان المهر يُدَوَّنُ رقمياً قبل أن يفصل بالكتابة. ويُلاحظ أن المهور كانت تُذكر بالعملة العثمانية الفضية (أقجا)، ثم ما لبثت أن تحولت إلى مبالغ مالية تكتب بالقروش. كانت أكثر المهور تتراوح بين ٢٠٠ أقجا إلى ٤٠٠ ألف أقجا في الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١١٥٦ إلى ١٢٦٠ هجري، الموافق فيه ١٧٤٣ إلى ١٨٤٤ ميلادي،

وكان ذلك مَظهراً لقدرات الزوج المادية التي كانت تتراوح بين الألف والمئة ألف أقجا في أغلب الأحيان. الملفت للنظر أن كثيراً من الأرقام المكتوبة كانت ١١,٠٠٠، ٥١,٠٠٠، ١٠١,٠٠٠ و ٢٠١,٠٠٠. أما في الحالات الهامشية فكانت تهبط إلى ٤٠ قرشاً، أو عشرة قروش أو حتى أربعة قروش فقط. وفي حالات نادرة جداً، فقد وجدت بعض القيود التي أُغْفِلَ فيها ذكرُ مقدار المهر. على سبيل المثال، ففي عقد نكاح الملا محمد بن عبد الله على عائشة بنت علي وعقد مصطفى بن حسن على رازية بنت أحمد لم تذكر المهور بتاتاً. والحقيقة أن أحداً لا يعلم إذا كان ذلك قد حصل بسبب نسيان الموضوع، أو لأن المهر لم يطلب أساساً بالتراضي بين الطرفين، ليبقى هذا الموضوع غامضاً كلياً من الناحية العلمية التاريخية.

وكما جرت العادة في كريت، فإن إجراءات نكاح المســلمين وغير المســلمين جاءت متداخلة في ســجلات القيد نفســه دون تفرقة تذكر كما هو الحال في الكثير من المعاملات والسجلات والقيود الأخرى. لقد وردت تعابير (المهر المعجل والمؤجل) في قيود زواج غير المســلمين، على الرغم من أن المصطلح المتعارف بينهم كان (المهر المسمى)، والعكس أيضاً كان صحيحاً. على ســبيل المثال، فقد ورد في قيد نكاح محمد أمين بك على عابدة بنت مصطفى، لفظ (المهر المعجل المسمى). وفي مثال آخر، فقد استعمل لفظ (لقد استلمت عائشة بنت عبد الله المهر المسمى) بعد طلاقها البائن من زوجها علي الطويل. مما يفيد اختلاط المصــطلحات والألفاظ في المعاملات التي كانت تجري بين المسلمين أو غير المسلمين بشكل عفوي وتلقائي.

كان تاريخ إجراء العقد يكتب تحت المهور بشكل دائم. منها ما كان يكتب تفصيلياً على النحو التالي: (تحريراً في اليوم الثالث من شهر محرم الحرام سنة تسع وستين ومئة وألف)، ومنها ما كان يكتب رقمياً بشكل مختصر مثل: (١٩ م. سنة ٥٦). نادراً ما كانت العقود تخلو من التاريخ، إلا أن ذلك قد حصل في بعضها ولو بشكل مثير للعجب.

كان يتم تدوين أسماء الشهود بشكل مفصَّلٍ وجَلِي في أسفل الصفحة في كل عقود النكاح. وكان من النادر جداً عدم كتابة أسماء الشهود بشكل واضح أو استبدال ذلك بكتابة جملة (شهود الحال). كانت أسماء الشهود واضحة دائماً، وكان أكثرهم إما وكيل المحكمة أو كاتب المحكمة نفسه. إضافة إلى وكيل المحكمة أو كاتبها، فقد كانت تدون أسماء شهود يتراوح عددهم بين الثلاثة والأربعة عشر وتنتهي الجملة عادة بذكر كلمة (وغيره).

ويمكن معرفة اسم صاحب المعاملة إذا كان العقد مدوناً في دفتر الأنكحة عبر النظر إلى جانب الصفحة، حيث يظهر عادة بشكل قصير ومقتضب. مثلاً، (عقد السيد عثمان)، أو (قيد عقد عبد الله فوفول من قرية ياسامي)، أو(عقد نكاح حنيفة وهو من العقود الحديثة للسيدات من منطقة ينى محلة)، أو (نكاح فاطمة من قيزيل طابيا). وقد يكتفي الكاتب بتدوين اسم المنطقة او المحلة التي جرى العقد فيها. وبرأينا أن اسم المنطقة المدونة هي تلك التي يقيم فيها وكيل النكاح أو النائب، بِغَضٍّ النظر عن المكان الذي ينتمي إليه الزوجان أحدهما أو كلاهما. ويعتبر ذلك شرحاً لهويته الشخصية بطريقة مختصرة وواضحة.

ومن الممكن أيضاً أن تجد شروحاً مكتوبة تتعلق بالكفالات المالية أو غيرها من الأمور المرتبطة بعقد الزواج. على سبيل المثال، فقد وجدنا في أحد العقود ما نَصُّه: صَرَّحَ الحاج بكر بن الحاج حسن من محلة باب الرمل في مدينة ريسمو عندما سُئِلَ عن ابنة أخيه المدعوة (أسمهان)

فيما إذا كانت بالغة عاقلة، فقال إنَّها فتاة بالغة وعاقلة، وإنَّ والدَها الذي ينوب عنه في إجراء معاملات قيد النكاح هو راضٍ عن الزيجة وأن كل ذلك يتم بعد أخذ إذنه وموافقته. وفي مثال آخر، وجد النص التالي: أنا محمد آغا بن الحاج مراد أصرح أنه لا مانع لدي بتاتاً في زواج حسين بيشه بن إبراهيم، وأنا له كفيل. كما وجدت بعض الشروح المتعلقة بكفالة رضى أولياء الأمور في بعض عقود الزواج الذين تعذر حضورهم شخصياً لسبب من الأسباب. على سبيل المثال: خلال إجراء عقد نكاح عارف رجب على وسيمة بنت خليل، أكد وكيل وسيمة (السيد علي) نيابته عن والد الفتاة المدعو خليل من قرية الأغاني وأنه موافق على زواجها ولا مانع لديه من إجراء العقد بحضور الشهود.

أخيراً، وفيما يتعلق بسجلات قيد عقود النكاح نود إيضاح ما يلي. لم نجد في سجلات الأنكحة في كريت أي مؤشر يدل على تقاضي رسوم مالية خلال إجراء عقود الزواج، تماماً كما هو الحال في نظيراتها الموجودة في الأناضول، ما عدا سجلاً واحداً في مدينة ريسمو يحمل الرقم ٢٥٣، فيه رسومٌ ماليةٌ تتراوح بين ٣ إلى ١٧,٥ قرشاً ظهرت على أنها رسوم للكاتب أو موظف القلم.

وفي بعض السجلات وجدنا معاملات تجديد عقود النكاح أيضاً. على سبيل المثال: تم تجديد عقد نكاح السيد مصطفى آغا بن أحمد على زوجته آظامار اغاز بنت يورغاكي بعد مرور ٢٤ سنة على زواجهما بموجب عقد نكاح صحيح وثابت في سجلات القيد، وقد تم تغيير المهر بزيادة ٤٠ ألف أقجا على المبلغ المتفق عليه سابقاً.

ولم يظهر في العقد الجديد أي سـبب واضـح يُفَسـر إقدام الزوجين على تجديد عقد زواجهما وتغيير المهر بالطريقة المذكورة آنفاً. وفي مثال آخر ملفت للنظر، تم عقد نكاح إيفاز بن محمد على مهيم بنت موصـــلو في عَهْدِ سَـــلَفِنَا عبد الفتاح أفندي، وتم إثبات هذا العقد في عَهْدِنا مرة أخرى بعد إنكار الزواج من الزوجة المنكوحة، وتم تسجيل ذلك من جديد...!

كانت معظم معاملات الزواج تتم ضمن الأصول التي ذكرناها آنفاً بشكل روتيني وطبيعي. ولا بد من الإشـــارة إلى أن عقود زواج الثيب كان في كثير من الأحيان يتضمن معلومات تتعلق بالزواج السابق وبيان انتهائه إما بالطلاق البائن، أو بحالات أخرى مثل ضياع الزوج السابق أو وفاته مثلاً. على سبيل المثال، فقد وُجِدَ في عقد زواج أماراسـيم بن عبد الله على رازية بنت عبد الله العبارات التالية: إن علي بن عباس يشـهد أن زوج رازية بنت عبد الله المدعو محمد قد مات غرقاً بعد سـقوطه في البحر من على متن سـفينة حربية للكفار منذ ثلاث سنوات.

لقد تم توضيح ذلك في العقد لتتمكن السيدة رازية من الزواج مجدداً دون مانع شرعي ورسمي. وفي عقد قِرَانٍ آخر بين فرنجاكي إبراهيم بن علي على الثيب أمينة بنت صالح، يشهد الجورجي يوسف بن زينال أن زوج زينب السابق الجورجي عمر قد لقي حتفه مقتولاً خلال الحرب. إن العثور على عقود قِرَانٍ جديدة للثيبات بسبب وفاة الزوج هو ممكن بشكل بارز وكثير في سجلات الأنكحة في جزيرة كريت.

من الأسباب الأخرى لنهاية زواج سابق هو الطلاق حتماً. وكانت بعض تفاصيل الطلاق تذكر في العقود الجديدة كَنَوْعٍ من إضفاء المشروعية على العقد الجديد. على سبيل المثال، فقد ذُكِر في عقد زواج الزنجي محمد بن عبد الله على الثيب فاطمة بنت عبد الله أنَّ الأخيرة قد انفصلت بالطلاق البائن عن زوجها حاجي بن عبد الله في مدينة خانيا قبل ستة أشهر من تاريخ عقد النكاح الجديد، وقد تم ذلك بحضور الشهود المدونة أسماؤهم في السجل. وفي مثال شبيه،

وفي عقد نكاح ناو مسلم محرم على فورنيلا، يشهد كسكين زاده محمد بيشه ونيكولا ويورغي أن الأخيرة قد انفصلت عن زوجها أوسالاكو بالطلاق البائن، وبذلك تتم شروط عقد النكاح الجديد بعد تبيان الشرح المذكور. من الواضح أن بعض الخطأ والخلل كان يظهر في حالات مماثلة. على سبيل المثال، قام الإنكشاري أحمد بيشه، وهو من الفرقة الخامسة والثلاثين ومن سكان قرية آفيا التابعة لناحية آباكورون في قضاء خانيا - وبعد استطاعته أن يتحرر من أسر الكفار - برفع دعوى قضائية ضد إيفاز بن عبد الله وهو من فرسان ريسمو... وقد جاء في نص الدعوى ما يلي: وبعد سقوطي أسيراً في يد الكفار، أَقْدَمَ المدعو الفارس إيفاز بعقد قِرَانه على زوجتي خديجة التي كانت لا تزال بذمتي بخلاف قوانين الشرع الحنيف...

إن حالات الطلاق المستقلة كانت تسجل بشكل رسمي أيضاً في هذه السجلات تماماً كما كانت تسجل عقود الزواج. كان يسجل اسم الرجل أو وكيله عند وجوده، بالإضافة إلى أسماء الشهود، وبنفس الطريقة كان يسجل اسم الزوجة أو وكيلها في حال وجوده مع الشهود المعنيين، وتحت ذلك كله كانت تفرد أَسْطُرٌ لتسجيل المهر والشهود. وكان القاضي يدون تفاصيل الطلاق وأسبابه في أسفل الصفحة. ومن أكثر الجمل التي كان يستعملها هي (انعدام حُسْنِ المعاشرة بينهما)... ومن الأمور المثيرة للاهتمام أن الفترة الزمنية التي كانت تفصل بين الزواج والطلاق في بعض الأحيان كانت لا تتجاوز اليومين، ومنها ما قد يصل إلى أربعين يوماً. ونحن لا ندري فيما إذا كانت بعض العقود هي عبارة عن زيجات (حِلَّة)، أم أنها كانت تكتب بقصد إعلان الطلاق البائن الذي لا رجعة عنه من أحد الطرفين. ويمكن العثور في بعض الحالات النادرة جداً على حالات طلاق فردية بسيطة مثل أن ناطق الدباغ قد تم خلعه من قبل زوجته فخرية خاتون بتاريخ كذا وكذا...

وانطلاقاً مما تقدم، يمكننا القول أن سجلات النكاح في جزيرة كريت كانت تخضع لطريقة صارمة ودقيقة في التدوين والكتابة. وفيما كانت الزيجات في الأناضول تتم عبر أذونات يمنحها القاضي المسؤول لرجال الدين والأئمة الموكلين بعقد القِرَان، فإن السجلات في الأناضول لم تكن غنية بنسخ عقود النكاح كما كانت الحالة في كريت. لقد كانت معظم الزيجات في الأناضول تتم بعد الاستحصال على إذن القاضي بطريقة بسيطة وتقليدية وبشكل ينسجم مع الأعراف المتبعة حينها، دون صرف كثيرٍ من الانتباه لسجلات النكاح وتدوين العقود. أما في كريت، فكانت الزيجات تتم بطريقة رسمية جداً، كذلك بعد الحصول على إذن القاضي، إلا أن الإذن كان يعطى لمن ينوب عنه دون أن يكون رجل دين أو إمام حصراً، بخلاف ما كان يتم في الأناضول، كما كانت السجلات مليئة بكل أنواع التفاصيل المتعلقة بالنكاح، وهذا يظهر بشكل واضح لا لَبْسَ فيه في كل سجلات الأنكحة الموجودة حتى يومنا هذا.

إننا نرى أن اهتمام الدولة بتدوين عقود النكاح بهذا الشكل الصارم والدقيق هو أمر يحتاج إلى الوقوف عنده ودراسته بشكل معمق أكثر. ونحن نظن أن السلطة كانت تملك العديد من المبررات لاتخاذها إجراءات صارمة في موضوع الطلاق والزواج في جزيرة كريت وتدوين كل شيء في سجلات خاصة بشكل دقيق ومفصل. وربما كانت أَسْلَمَةُ المجتمع الكريتي تُعتبر من أكبر سياسات الدولة العثمانية واهتماماتها، وكان الزواج يُمثّل أهم الطرق وأسرعها لتحقيق ذلك. وكما هو معلوم، فإن موجات الهجرة الشعبية من الأناضول للاستيطان في جزيرة كريت بعد فتحها كانت محدودة نسبياً، وكان أكثر المستوطنين الجدد مجموعة محدودة من الإداريين العثمانيين ورجال الدين. فكانت سياسة العثمانيين لِأَسْلَمَةِ المجتمع الكريتي تقتضي فتح الباب على مصراعيه أمام حركة هداية مجموعات شعبية كبرى من جهة، وإفساح الطريق أمام الرجال المسلمين للزواج بنساء غير مسلمات بشكل متواز من الجهة الأخرى بهدف الوصول إلى نسل جديد يشكل فيه المسلمون أكثرية عددية داخل المجتمع الكريتي الجديد

. لذلك فإن تدوين كل تفاصيل الزواج في الجزيرة كان من ضمن مراقبة تنفيذ هذه الخطة، وللوقوف على حسن سير الأمور كما رسمتها سياسة الدولة العثمانية.

لقد بَيَّنّا أن الزواج كان لاعباً أساسياً في تحقيق الاندماج بين مختلف مكونات النسيج الاجتماعي، وأنه كان تطبيقاً فعالاً لإحداث التغيير فيه. لقد ظهر أثر ذلك بعد فتح الجزيرة مباشرة، مما يثبت أنه كان سياسة ممنهجة لتغيير التركيبة السكانية فيها، وهذا ما يفسر استعمال تعابير كثيرة في السجلات الرسمية في كريت مثل لفظ (مسلم جديد، أو مهتدي) بشكل واضح ومثير للاهتمام.

إن دراسة السجلات تظهر بشكل قطعي مراعاة جميع أحكام الشريعة الإسلامية في زواج المسلم بغير المسلمة في جزيرة كريت. وبتعبير آخر، فقد كان مسموحاً للرجل المسلم أن يتزوج بغير المسلمة بما يتوافق مع الشريعة. أما زواج المسلمة بغير المسلم فكان ممنوعاً بشكل مبرم،

بحيث كان من غير الممكن أن تعثر على حالة واحدة لمثل هذا الأمر في أي قيد أو عقد. حتى ولو افترضـــنـا أن بعض الحـالات الفرديـة لمثـل هـذه الزيجات قد حصلت، فإن العثور عليها في سجلات القيد والأنكحة غير ممكن على الإطلاق، بعكس مئات عقود الزواج الأخرى التي جرت بشـــكل رتيب وطبيعي بين رجالٍ مسلمين ونساءٍ غير مسلمات، وهو ما تَغُصُّ به سجلات الأنكحـة الموجودة في جزيرة كريـت. إن الفكرة التي تقول بـأن الرجـال المسـلمين قاموا بأسـلمة النسـاء المحليات في كريت قبل الزواج بهن هو أمر خـاطئ تمـاماً، لأن السـجلات مليئة بعقود زواج المسـلمين بنسـاء يدينون بالمسـيحية الأورثوذوكسـية، تماماً كما هو الحال أيضـاً بزواج المسـلمين بالمسلمات.

إن العثور على قيود زواج غير المسلم بغير المسلمة في سجلات القاضي هو ممكن أيضاً، إلا أن أعداد هذه القيود تبقى قليلة نسبياً إذا ما قورنت بغيرها من العقود الآنفة الذكر. كان البعض من غير المسلمين يعمدون إلى تسجيل زواجهم عند القاضي في جزيرة (كريت)، تماماً كما كان الحال في (موره)، حيث كان الهدف من ذلك هو تثبيت الزواج بشكل رسمي من خلال تدوينه في سجلات الدولة الرسمية. إن العثور على مثل هذه القيود في سجلات أنكحة الأناضول هو أمر غير ممكن بتاتاً، ونحن نظن أن الأمر بحاجة إلى المزيد من الدراسة والتحقيق للوقوف على الأسباب الدافعة لذلك في جزيرة كريت وموره. على الأغلب أن غير المسلمين كانوا يقومون بذلك لضمان حقوق هذه الزيجات عند القضاة عند حصول أي خلاف أو نزاع، وأن ذلك كان حقاً اختيارياً لغير المسلمين الذين كان معظمهم يكتفي بتسجيل زواجه في كنيسته. ولعل الفرق الشاسع في رسوم قيد الزواج بين الكنيسة

وقاضي الشرع كان يدفع بعض المسيحيين الأورثوذوكس إلى تسجيل معاملات زواجهم عند القاضي بقصد التهرب من رسوم الكنيسة الباهظة. ومن المؤكد أن كثيراً ممن كانوا يسجلون زيجاتهم عند قاضي الشرع كانوا يريدون حفظ حقوقهم عند الدولة، لأن كل أنواع الخلافات أو النزاعات الأخرى كانت ستؤول إليه حُكْماً بشكلٍ أو بآخر، فهو الجهة الرسمية الوحيدة القادرة رسمياً على فضِّ أيِّ خلاف بحسب القوانين المرعية عند الدولة العلية، وهو ما تثبته سجلات المحكمة في جزيرة كريت.

❁❁❁

الزواج بين الديانات المختلفة في جزيرة كريت

نوري أضي ياكا

كان القانون العثماني الأسَـرِي ينسـجم بشـكل تام مع قوانين الشـريعة الإسـلامية، وكان يطبق محلياً في مختلف ولايات السـلطنة. كانت سـائر معاملات الزواج وأشـكاله تنظم وفقاً للشـريعة سـواء أكان ذلك من الناحية الأخلاقية أو التطبيقية. الجدير بالذكر أن بعض العادات والتقاليد المحلية كانت تحول دون تطبيق أمور مسـموح بها في الشـريعة أو القانون. ولكن هذه المحظورات كانت عُرفية اجتماعية، ولم تكن قانونية بأي شكل من الأشكال.

إن من المعلوم بداهةً أن القانون الإسـلامي يسـمح بالزواج من الملل الأخرى بشكل أحادي الجانب. فالرجل المسلم يستطيع الزواج بغير المسلمات شـرط أن يكُنَّ من أهل الكتاب. بالمقابل، فالمرأة المسـلمة لا يحق لها الزواج بغير المسلم بأي حال من الأحوال... كما أن المجتمع المسلم لم يكن ليقبل بمثل هذا العمل بأي شكل وتحت أي ظرف كان.

وبالرغم من أن القانون الرسـمي كان يسـمح بزواج الرجل المسـلم بغير المسلمات الكتابيات، إلا أن ذلك لم يكن شائعاً في المجتمعات العثمانية بشكل عام. كانت هذه الزيجات تتم بنسـبة ضـئيلة جداً، دون أن يعني ذلك عدم حصـولها أبداً. إن نسـبة الزواج بين الطوائف المختلفة كانت منخفضـةً في جزيرة قبرص، كما كان الأمر كذلك في جزيرة سـاكيز، ولكننا نفتقر إلى معلومات دقيقة أو إحصـائيات حقيقية تتعلق بالموضـوع... أما في الفترات الزمنية المتأخرة وخاصـة خلال القرن التاسـع عشـر، فإن هذه الزيجات قد بقيت قليلة في بقاع جغرافية مختلفة من ولايات الدولة العثمانية. إن من المفيد أن نذكر أن زواجَ المسـلم بغير المسـلمة كان أمراً نادراً جداً لدرجةٍ يمكن اعتبارها حالات اسـتثنائية أو فردية محدودة في ممالك الدولة العثمانية بأسرها. إن الدراسات التي قمنا بها تُظهر أن سجلات الأناضول التي تعود لأواخر القرن الثامن عشـر وبداية القرن التاسـع عشـر كانت خالية تماماً من مثل هذه الزيجات، تماماً كما هو حال معظم السـجلات التي تعود إلى فترات زمنية سابقة، والتي كانت شبه خالية منها بشكل واضح.

برأينا الشخصي، فإن المجتمع العثماني كان يرفض زواج الملل المختلفة ولا ينظر إليه بعين الاستحسان خلال الظروف العادية والطبيعية للبلاد. أما إذا كانت الظروف استثنائية أو غير طبيعية أو اقترنت بحالات غير عادية في بقاع جغرافية ساخنة، فإن هذا النوع من الزواج يتحول تلقائياً إلى أمر اعتيادي وربما طبيعي. ومن الأمور التي كانت تعتبرها الإدارة العثمانية أمراً استثنائياً في ولاية ما هو الرغبة بإحداث تغيير ديموغرافي للمجتمع فيها. فالسياسة العثمانية كانت تعتمد في حصول ذلك على أمرين اثنين... أحدهما هو هداية الناس ودخولهم طوعاً في الدين الإسلامي، أما الآخر فهو تشجيع زواج المسلم بغير المسلمة والترويج له من خلال تسهيل الأمور والمعاملات المتعلقة بوقوعه.

إن شـيوع الزواج بغير المسـلمات إضـافة إلى رواج التحول الديني نحو الإســلام كـان أمراً بـارزاً خلال الحقبات الأولـى لحكم الدولـة العثمانية. خلال هذه الفترة الزمنيـة وبعيداً عن أي نقـاش، فقد شــهدت الدولـة العثمانية حركة هداية واسـعة في منطقة (بيتينيا)، كما شـاع اقترانُ المسـلمين بنسـاء محليات غير مسـلمات بشـكل ملفت للنظر. ومن أهم ما يظهر هذا الأمر بشـكل جدير لأن يؤخذ بعين الاعتبار، هو ما نقله عاشق باشـا زاده عن التحول الاجتماعي الذي شهدته مدينة (إزنيك) بعد استيلاء العثمانيين عليها. يقول الكاتب: (تجمع النسـاء بأعداد كبيرة... فتسـاءل أورهان غازي: أين رجال هذه النسـوة؟ فقيل لـه: لقد انهزموا... فمنهم من قُتِلَ في الحرب، ومنهم من مـات من الجوع... وكان من بينهن نســاء جميلات... فأمر أورهان غازي أن يتم تقاســمهن بين المحاربين... لقد أصدر أورهان غازي أوامره إلى رجاله قائلاً: خذوا الأرامل وتزوجوا بهن... فتم ما أراد... وكان في المدينة بيوتاً معمرة لم يصـبها أذى... فـأمر أن تكون للمتزوجين الجـدد... ترى من يرفض بيوتـاً جـاهزة ونســاء حاضرة؟!

وكما أشرنا سابقاً، فإن هذا النص يعتبر مثالاً واضحاً لحصول أمر غير اعتيادي في بقعة جغرافية معينة أتاح المجال لرَواج الزواج بين الملل المختلفة.

وفي التاريخ العثماني تعتبر جزيرة كريت بعد الفتح مثالاً فريداً لمثل هذه الأمور الاستثنائية من الناحيتين الزمنية والجغرافية. لقد كان فتح كريت وضمها إلى أراضي الدولة العثمانية وما تبع ذلك من أَسْلَمَةِ سكانها أمراً مختلفاً تماماً عن غيره من الحروب التي خاضتها الدولة العلية. فبعد الدخول إلى الجزيرة، لم تقم الدولة العثمانية كما كانت تفعل سابقاً بتحفيز الهجرة من الأناضول إليها، ولعلها لم تكن في وضع يسمح لها أن تقوم بذلك. وفي هذا الإطار، فإن تشكيل مجتمع مسلم داخل الجزيرة لم يكن ليحصل بحسب العرف العثماني المعروف والتقليد المتبع في بقية الولايات الأخرى، وكان على الدولة أن تستعيض عنه بوسائل وطرق أخرى يمكن حصرها في ثلاثة أمور:

الأول: السماح للسكان المحليين بتبديل ديانتهم من المسيحية إلى الإسلام، ولو حصــل ذلك بشــكل جماعي. علماً بأن الدولة العثمانية لم تكن تنظر بعين الإيجابية أبداً إلى التحولات الدينية الجماعية من قِبَلِ كتل شـــعبية كاملة في مكان ما ضمن أراضيها. إلا أنها اضطرت إلى القبول بحصوله في جزيرة كريت من أجل الوصـول السـريع إلى تحقيق غايتها بإنشــاء نوع من التوازن السـكاني والعددي بين المسـلمين والمسـيحيين هناك. وبما أن الدولة العثمانية عجزت عن تحفيز حركات هجرة المســلمين من ولايات أخرى باتجاه كريت بهدف تحقيق التوازن الديني فيها، فإنها أصــبحت مضــطرة للقبول بالاعتماد على التحولات الدينية الجماعية لكتل شعبية محلية من ضمن سكان الجزيرة للوصول إلى الهدف المنشود.

الثاني: إنشاء مؤسسة الجيش الإنكشاري المحلي في كريت. كان الوجود العســـكري العثماني في الجزيرة يتمثل بجناحين مختلفين للجيش: الأول هو الجيش الإنكشاري الرسمي التي يتكون من الفرق الإنكشارية المركزية ومن يقوم بخدمتهم من مؤســســة القابي كوللاري إضــافة إلى الفرق الإنكشــارية المحلية التي كانت تتكون حكماً من الكريتيين المسلمين. كان آغا الإنكشــارية هو المســؤول عن الفرق الرســمية للجيش، بينما كان آغا آخر من الســكان المحليين يهتم بشــؤون الفرقة الأخرى. كانت مؤســســة الجيش الإنكشــاري المحلي محفّزاً مهماً للعديد من السكان المحليين لتبديل ديانتهم بهدف الانضمام إلى صفوفه والاستفادة من امتيازاته بشكل عام.

الثالث: التزاوج بين المسلمين والجماعات الدينية الأخرى.

لقد قمنا في فصل سابق بتبيان تفاصيل هذا النوع من الزواج من الناحيتين القانونية والرســـمية. كما أننا أظهرنا واحدة من أهم الفروقات بين معاملات الزواج التي كانت تجري في جزيرة كريت مقارنة مع تلك التي كانت تجري في الأناضول، وهي أن معاملات النكاح وقيدِه كانت تتم بشكل دقيقٍ وصارمٍ جداً في الجزيرةِ مقارنةً مع أي مكان آخر في الســـلطنة العثمانية. وبذلك فإننا نرى أن من أهم الدلالات التي يمكن استنتاجها هو أن الدولة العثمانية كانت لا ترغب في ترك التغييرات الديموغرافية لتأخذ مســـيرتها التلقائية والعفوية في جزيرة كريت، وأنها كانت تراقب عن كثب جميع التطورات هناك عبر التدوين والقيود بشــكل صـــارم ودقيق. كانت الدولة تقوم بالتدخل هناك كما لم تَفْعَلْ في أي ولايةٍ عثمانيةٍ أخرى. ولذلك فإن القيود والســـجلات في جزيرة كريت كانت تَكتب كل شـــاردة وواردة تتعلق بجميع أنواع الأنكحة، ســـواء أكانت بين المسلمين أنفسهم، أو بين المسلمين والديانات الأخرى، أو بين غير المسلمين فيما بينهم على حدٍ سواء.

تُظْهرُ سجلات الأنكحة في كريت أن عدد زواج الرجال المسلمين بالنساء المسيحيات كان كبيراً جداً. ولكن الأعداد هذه كانت تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، ولم تكن تسير برتابة منتظمة طيلة فترة الحكم العثماني للجزيرة. إن من الواضح أن أكثر الزيجات التي حصلت بين المسلمين والمسيحيات قد جرت في الفترة التي أعقبت الفتح العثماني للجزيرة فوراً. وأن النسبة المرتفعة للزواج بين الأديان المختلفة تراجعت تدريجياً مع مرور الزمن في كريت، لتصل إلى معدلٍ منخفض جداً خلال الفترة الأخيرة ونهاية الحكم العثماني فيها. ولكن الملفت أن هذه الزيجات قد استمرت بشكل واضح لغاية الربع الثاني من القرن التاسع عشر، بالرغم من كل النزاعات الداخلية والقلاقل والثورات التي شهدتها تلك المرحلة.

إن من المشـــاهدات البـارزة التي شـــهدنـاهـا في عقود النكاح هناك، أن تفاصـــيل بيانات الرجل كانت تُكتب بشـــكل دقيق، وكثيراً ما كنا نقرأ عبارة (المسلم الجديد) خلال التعريف عن الرجل المسلم الذي يَعْقِدُ قِرَانه على امرأة مســـيحيـة، ممـا يعنـي أن الكثير من تلـك الزيجـات كـانـت تتم عمليـاً بين أفرادٍ منتســـبين إلى نفس الـدين والانتمـاء الطـائفي، وأن التغيير الـديني الذي قام به الرجل كان قبل فترة وجيزة لعقد النكاح المذكور. ولذلك فإن من الواضـــح أن سـياســة الزواج المختلط التي قامت الدولـة العثمانيـة بتســهيل أموره كانت من ضـمن سـياسـةِ إحداثِ التغيير الديموغرافي السـكاني في الجزيرة كما أشـرنا سابقاً. وبحسب رؤية (داوكنز) للأمور فإن الكثير من المسيحيين الذين تحولوا إلى الإســلام كانوا يُخفون دينهم الحقيقي ويمارســون التقية الدينية أمام الحكام الجدد، وبالتالي فإن زواج الفتاة المسـيحية برجل مسـلم حقيقي كان من الأمور النادرة جداً في ذلك الزمن. ويتابع (داوكنز) فيقول: في الحقيقة

، كانت كل تلك الزيجات تتم بين (المســلمين الجدد) أو وبتعبير آخر، بين المسيحيين الذين يخفون دينهم أمام القاضـي المسلم بموجب القوانين الإسلامية، وليس في الكنيســـة كما كانوا يفعلون. وفي عقود النكاح، كثيراً ما كانت ترد عبارة (بيشـــه) خلال التعريف بهوية (المســلم الجديد) للرجل المتزوج، وهي تعني انضمام هذا الرجل حديثاً إلى مؤسسة الجيش الإنكشاري المحلي، وهي كما سبق وأشرنا وسيلة مهمة اعتمدتها الإدارة العثمانية لتحفيز التحول الديني من المســيحية إلى الإســلام في جزيرة كريت. إن من الواضــح أن أكثر هذه الزيجات كانت تتم بين المســيحيات والإنكشـــاريين الجدد من المحليين الذين اعتنقوا الإسلام حديثاً. فإذا اعتبرنا أن أكثرية الزيجات المختلطة التي حصلت في جزيرة كريت خلال الفترة الأولى للحكم العثماني قد جرت بالتزامن مع تســهيلات الســلطة للتحول الديني الجماعي وتحفيز الانضــمام إلى صــفوف الجنود الإنكشــاريين المحليين، لعرفنا كيف كانت السياســة العثمانية تعمل من خلال هـذه الأمور الثلاث التي يُتَمِّمُ بعضـــهـا بعضـــاً، لتحقيق التغيير الديموغرافي المنشود في الجزيرة.

إن عَيِّنةً عشوائية من السجلات الموجودة في كريت تكفي لإعطاء صورة واضـــحة لمجريات الأمور. على ســـبيل المثال، تشـــير المعلومات في أحد السـجلات عن حصـول سـبعة وثمانين عقد نكاح في الفترة الممتدة بين عامي ١٦٥٦ـ١٦٥٧ ميلادي، منها تسعة وأربعون زواجاً مختلطاً بين منتسبي أديان مختلفة. إن عبارة (المسـلم الجديد) كانت من أكثر المصـطلحات اسـتعمالاً في بيانات تلك العقود. مثلاً: زواج الناكح مصـطفى وهو مسـلم جديد من صـفية. وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٦٧٠ـ١٦٧٣ ميلادي، فقد عثرنا على ١٣٩ عقد نكـاح، منهـا ١٥ زواج بين أديان مختلفة. أما خلال العام ١٦٧٤ ميلادي، فقد عثرنـا على ٩٤ عقد نكـاح، منهـا ٢٦ زواجـاً بين أديـان مختلفـة. وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٦٩١ـــــ ١٦٩٤ ميلادي، فقد عثرنا على ٧٣ عقد نكاح، منها ٥ عقود زواج بين أديان مختلفة.

وبين عامي ١٧١٢ــ ١٧١٤ ميلادي، فقد وجدنا ٩٧ عقد نكاح، من بينها ١١ عقداً بين أديان مختلفة. كذلك عثرنا على ٣٥ عقد نكاح خلال فترة ما بين العامين ١٧٢٩ــ ١٧٣٠ ميلادي، من بينها ثلاثة عقود فقط بين أديان مختلفة. لقد وجدنا ١٦ عقدَ نكاحٍ خلال عامي ١٧٣٦ـ ١٧٣٧ ميلادي، من بينها أربعة عقود لزواج مختلط. أما خلال عامي ١٧٤٥ــ ١٧٤٦ ميلادي، فكان العدد هو ١٥٢ عقد قران، من بينهم ١٤ زواج مختلط. إن النتائج التي عثرنا عليها من سجل آخر تَظهرُ فيه عقودُ زواجٍ مدونةٍ خلال فترات زمنية أكثر تباعداً تُشيرُ إلى الأمر نفسه تقريباً. فخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٧٢٠ ــــــ١٧٥٣ ميلادي، يظهر ٤٠٥ عقد نكاح، من بينهم ٣٧ زواج مختلط بين منتسبين لأديان مختلفة. وبشكل مشابه، فقد وجدنا ٨١ عقد نكاح خلال الفترة الزمنية بين عامي ١٧٦١ــــــ ١٧٦٣ ميلادي، منها عقدين فقط لزيجات مختلطة. أما خلال العامين ١٧٦٩ـ ١٧٧٠ ميلادي،

فقد وجدنا ثلاث زيجات مختلطة من أصل ٤٥ قيداً مسجلاً، وخلال فترة ما بين العامين ١٧٩٩ـــــ ١٨٠١ ميلادي، فقد وجدنا أربعة عقود لزيجات مختلطة من أصـــل ٦٢ عقداً. وأخيراً، فقد وجدنا خمســـة عقود فقط لزيجات مختلطة من أصـل ٢٣٣ عقد أنجز خلال العامين ١٨١٦ــــ ١٨٢١ ميلادي.

ولتسهيل ما ذكر آنفاً، فإننا نضع بين يدي القارئ الجدول التالي:

الفترة الزمنية	العدد الإجمالي لعقود الزواج	الزواج المختلط
١٦٥٦ ـ ١٦٥٧	٨٧	٤٩
١٦٧٠ ـ ١٦٧٣	١٣٩	١٥
١٦٧٤	٩٤	٢٦
١٦٩١ ـ ١٦٩٤	٧٣	٥
١٧١٢ ـ ١٧١٤	٩٧	١١
١٧٢٩ ـ ١٧٣٠	٣٥	٣

١٧٣٦ ـ ١٧٣٧	١٦	٤
١٧٤٥ ـ ١٧٤٦	١٥٢	١٤
١٧٢٠ ـ ١٧٥٣	٤٠٥	٣٧
١٧٦١ ـ ١٧٦٣	٨١	٢
١٧٦٩ ـ ١٧٧٠	٤٥	٣
١٧٩٩ ـ ١٨٠١	٦٢	٤
١٨١٦ ـ ١٨٢١	٢٣٣	٥

إن الأرقام المبينة أعلاه ليست الأرقام الحقيقية النهائية. إنها عقود الزواج المدونة في بعض سجلات كريت الموجودة في تركيا. إن السجلات الأخرى الموجودة في جزيرة كريت والتي تحتوي على عقود زواج مدونة في نفس السنة لما هو مدوَّن في السجلات الموجودة في تركيا تؤكد ما ذكرناه آنفاً. وعلى سبيل المثال، نجد في سجلات كريت عقد نكاح حسين بن عبد الله (المسلم الجديد) من أنيكسا بنت قسطنطين في أيلول ١٦٥٧م.

، وكذلك زواج الحاج علي بن عبد الله من ماريا العذراء بنت ياكومي من قرية مارولا في العام الذي يليه. هذا بالإضـــافة إلى أمثال كثيرة أخرى يمكن العثور عليها وإضافتها.

إن الزواج المختلط الـذي كـان يجري بين الأديـان المختلفـة في جزيرة كريت بطريقـة لا مثيل لهـا في أي ولايـة أخرى من ولايـات الـدولـة العثمانية، كان عملاً روتينياً يسير بشكل مستمر طيلة فترة الحكم العثماني هناك، بالرغم من تفاوت نسـبة حصـوله بين فترة زمنية وأخرى. ومن الواضـح مما أوردناه سـابقاً أن هذا الأمر كان يحصـل بشـكل طبيعي منذ فتح الجزيرة ولغاية بداية الثورة اليونـانية دون توقف أو انقطـاع. أما بعد العام ١٨٢١م.، فقد انخفضــت الزيجـات المختلطـة إلى درجـة التوقف شـــبـه الكـامـل بـالتزامن مع القلاقـل والنزاعات الداخلية التي بدأت تظهر في جزيرة كريت. وعلى ســبيل المثال، فقد شهدت الفترة الزمنية الممتدة بين أيلول ١٨٣٠ وأيلول ١٨٣١ ميلادي مئة وثلاثين عقد نكاح،

كانت جميعها بين المسلمين. أما الفترة الممتدة بين آذار ١٨٣٩ وتشرين الثاني ١٨٤٣ ميلادي، فإن عدد عقود النكاح المسجلة في دفتر قنديه بلغ ٨٩٥ عقداً، لم يكن من بينها زواج مختلط واحد! وهو أمر ملفت للانتباه إلى حد كبير. كذلك شـــهدت الفترة الزمنية بين العام ١٨٧٦ والعام ١٨٧٧ الميلادي ثلاثةً وعشــرين عقدَ نكاح مدوَّناً في السـجلات الشـرعية لمدينة خانيا، كانت جميعها بين المســلمين. لذلك فإن من الواضـــح أن عام ١٨٢١م. الذي يعتبر التاريخ الحقيقي لبداية اندلاع الثورات الداخلية الكبرى في كريت، هو التاريخ الفعلي لنهاية الزواج المختلط بين المنتسبين إلى أديان مختلفة في الجزيرة.

إن الطريقة التي كانت تُدون بها عقود النكاح كانت هي نفســها في جميع السجلات دون أي تغييرٍ يُذكر. نورد على سبيل المثال عقدَ نكاحٍ مسجلٍ عام ١٦٧٠م.،

وقد جاء على النحو التالي: الزوج الناكح: مصطفى بن عبد الله، حاضِرٌ بنفسه. الزوجة المنكوحة: البكر البالغة النصرانية تشاتينا بنت نيكولا، حضر عنها وليُّها علي بن حسين بشهادة الشهود حسين بن مصطفى (مسلم جديد) وحسين بن عبد الله، على مهر مؤجلٍ مقداره ٦٠٠٠ (ستة آلاف أقجه) فقط لا غير.

ومن الأمثلة الأخرى: الزوج الناكح: عثمان بن محمد، وكيلُه حسن شلبي بن محمد، بشهادة الحاج محمد بن حسين ومحمد آغا بن عثمان. الزوجة المنكوحة البكر البالغة النصرانية أنطون بنت آركو، بثبوت الوكالة عنها بشهادة الشاهد المذكور، على مهرٍ مؤجَّلُهُ ٢٥٠٠ أقجه، في الثالث من رمضان ١١٦٦ هجري، الموافق للرابع من تموز ١٧٥٣ ميلادي. شهود الحال.....

وفي بعض الأحيان، كان يعمد النائب (عن القاضي) الذي يقوم بإجراءات عقد القِران، بكتابة بعض التفاصيل الأخرى المتعلقة بالنكاح في أماكن أخرى من صحيفة العقد... على سبيل المثال: الزوج الناكح: حسين بن عبد الله – مسلم جديد – حاضِرٌ بنفسه مجلسَ العقدِ والتقيد. (الكفيل محمد آغا بن الحاج مراد: أُصَرِّحُ بعدم وجود أي مانع شرعي لعقد قِرَان الشخص المذكور، وأنا كفيلٌ له بالمطلق في حال ظهور العكس... أُقِرُّ بذلك في هذا المجلس الشرعي وعلى كفالتي بسند إقامتي في هذه المحلة...). الزوجة المنكوحة البكر البالغة النصرانية إيليا بنت ماركو بحضور وكيلها عثمان بن أحمد. بثبوت وكالته عنها بشهادة طوبشوباشي زاده مصطفى بن عثمان آغا وعلي بن مطرجي زاده محمد شلبي (أصلاً من منطقة مورفوز ولكنه حالياً من سكان ريسمو).

المهر المؤجل خمسة آلاف وخمسمائة أقجه فقط لا غير. بتاريخ الثاني من جمادى الآخر ١١٧٦ هجري، الموافق لتاريخ ١٩ كانون الأول ١٧٦٢ ميلادي. شهود الحال: أحمد الشاويش سر محسران، حسبي أفندي، الملا يوسف، محمد آغا بن الحاج مراد.

لقد سـبق أنْ أشـرنا إلى أنَّ الزيجات التي تمت خلال الفترة الأولى للحكم العثماني في كريت كانت تشوبها بعض الشوائب. فقد عمد بعض الفرسان إلى عقد قرانهم على فتيات نصـــرانيات بوكالات مزورة. وعلى الرغم من ندرة الأمر، إلا أن السلطات الرسمية استطاعت أن تكتشف تلك الحالات، فعمدت إلى البحث عن الصـيغ المناسـبة وإيجاد الطرق الناجعة للحؤول دون الوقوع في مثل هذه الأخطاء لاحقاً. وعلى الأرجح أنَّ مثل هذه الحالات قد وقعت عند عقد قِرَانِ أحد أفراد العسكر العثماني القادم من الأناضول على إحدى الفتيات المحليات من سكان الجزيرة. بحسب (داوكنز)، فإن القلة القليلة من الزيجات كانت تتم بين المسلمين الحقيقيين والمسيحيين. أما بالنسبة لديتوراكيس، فإننا نرى أن تفسـيره للزيجات المختلطة في كريت تنطلق من أسـاس خاطئ. فهو يقول: (لم يدخل الأتراك جزيرة كريت مع نسائهم. فهم وعلى الرغم من منعهم الزواج المختلط بين منتسبي الأديان المختلفة،

إلا أنهم عمدوا إلى تكوين أسـرهم عبر الزواج من النسـاء المحليات. لقد ترك الأتراك نساءهم على ديانتهم المسيحية ولم يجبروهم على تغيير دينهم أو اعتناق الإسـلام، كما سـمحوا لهم بممارسـة طقوسـهم الدينية). وبرأينا، فإن ما قاله ديتوراكيس لا يعبر إلا عن قلة قليلة جداً من الزيجات التي حصـلت في كريت. ولذلك فإننا نميل أكثر إلى ما قاله (داوكنز) عن أن معظم الزيجات التي تمت بعد الفتح مباشرة كانت بين المسلمين الجدد من السكان المسيحيين فيما بينهم، وفقاً لقوانين النظام الجديد وتسهيلات السلطة الحاكمة في الجزيرة.

لا يوجد في أي وثيقةٍ أو سـجلٍ ما يشـير إلى تدخل مباشـر للدولة، أو إلى ممارسـتها لأي نوع من الإكراه أو الإجبار في عملية التزاوج الحاصـلة في كريت. كما ويظهر بوضـوح أن كل التزاوج الحاصـل كان يتم برضـى كلا الطرفين، من دون أي إجبار أو إكراه للنسـاء على وجه التخصـيص. ويجب التنويـه إلى أن التزاوج المختلط لم يكن يُواجَـهُ بـأي نوع من الرفض أو الامتعاض من قبل المجتمع الكريتي، بل على العكس من ذلك تماماً،

حيث يمكننا القول أنه كان مصدر قبول وترحيب كامل دون اعتراض أو مجابهة.

وكما سبق وأشرنا في هذا المقال، فإن معظم الرجال المتزوجين كانوا من المسلمين الجدد، وهذا يُظهر بشكل لا يَقبل الشك أن المجتمع الكريتي كان يعيش حركة كثيفة للتحول الديني. وكان ذلك يسير في اتجاه واحد لغاية بدايات القرن التاسع عشر، وهو من دون أدنى شك تحولٌ من المسيحيةِ إلى الإسلام. لقد استمر هذا المسار بشكل تدريجي حتى القرن التاسع عشر، ولكنه توقف بالكامل مع بدايات الربع الثاني للقرن نفسه. تجدر الإشارة إلى ظهور حالات فردية محدودة من الانتقال الديني من الإسلام إلى المسيحية. وقد شهدت جزيرة كريت حركة ردة دينية وخروج من الملة من قبل بعض المسلمين خلال ثورة عام ١٨٢١ ميلادي. يقول داوكنز: إنَّ هذا دليل قاطع على أنَّ هؤلاء الأشخاص كانوا في الحقيقة مسيحيين يُضْمِرون إيمانهم الحقيقي، أو أن التحول هذا كان عودة طبيعية إلى الجذور الحقيقة لهؤلاء الناس.

إن التدقيق في سجلات جزيرة كريت يُظهر أن أسماء الأقارب كانت من حيث الانتماء الديني متداخلة ومتنوعة. لقد وجدنا ذلك ظاهراً بشكل جليٍّ في كثير من سجلات القيد والدعاوى القضائية، بحيث أن المدعو محمد أو مصطفى أو رمضان كان له أخ يدعى يورغو أو ياني. كذلك كان الأمر في سجلات النفوس التي تُظهر وجود جَدَّةٍ مسيحيةٍ وأخرى مسلمةٍ للطفل نفسِهِ. وهذا يعني أن التزاوج المختلط بين منتسبي الأديان المختلفة قد استمر في الجزيرة حتى وقت متأخر من حكم العثمانيين لها، كما يشير إلى أن علاقة منتسبي الأديان المختلفة في الجزيرة كانت تختلف عن تلك الموجودة في سائر الولايات العثمانية الأخرى، بحيث نرى أنها كانت تتسم بالتقارب والمودة والمحبة بين الجماعات المختلفة.

ولعل ذلك يعود بشـكل كبير إلى حرية التزاوج فيما بينهم بيسـر وسـهولة وكثرة. يجب ألاّ ننسى أن الكتلة السكانية الكبرى في كريت كانت قد أصبحت مسلمة مع بدايات القرن التاسع عشر، وأن هذه الكتلة البشرية دخلت في أتون الصـــراع الداخلي من باب قومي وديني، وكان ذلك ســبباً في إبعادهم من الجزيرة ونهاية الوجود المسلم في كريت خلال الربع الأول للقرن العشرين.

❀❀❀

الزواج المسيحي في محاكم القضاة في جزيرة كريت

نوري أضي ياكا

عاشـــت الدولة العثمانية فوق رقعة جغرافية كبيرة كانت تمتد من الحدود الجنوبيـة للعـالم المســـيحي وحتى الحدود الغربية للعالم الإســـلامي. كان من الطبيعي جداً أن يكون في المجتمع العثماني جماعات تنتســـب إلى الإســـلام والمســـيحيـة واليهوديـة، كمـا كـان حكماً على كل هذه الجماعات أن تحتك مع بعضـها البعض داخل حدود إمبراطورية كبرى، وأن يأخذ الجميع مكاناً له في الحياة السـياسـية والاجتماعية والاقتصـادية للبلاد. كان نظام المِلَّة المعمولِ به في الـدولـة العثمانية لا يعني أبداً أنَّ المنظماتِ والجماعاتِ التابعة لهذه الأديان المختلفة كانت تعيش مع بعضـــها البعض بتســـامح وقبول. فقد كان هذا النظام شـكلاً من أشـكال التنظيم الاجتماعي الذي يُبَلْوِر علاقة الجماعات المختلفة مع بعضها البعض قبل نشأة النظام العالمي الحديث.

ففي وقتٍ كانت المجتمعات تتشكل من وحدات مختلفة لجماعات وديانات متعددة، كان لا بد لكل جماعة أو دين أن تكون له مجالس خاصـــة وعشـــائر وطرق ومدارس مذهبية. لم تكن هذه المجالس أو المؤســـســـات عبارة عن منظمات تقليدية أو اجتماعية، ولكنها كانت تتعدى ذلك لتكون مؤســـســـات حقوقية وقانونية. كانت الدولة تعترف بهذه المجالس والمنظمات من الناحيتين القانونية والرســـمية، بل وكانت تتعهدها بالرعاية والحماية والمســـاعدة. في الحقيقة، كانت الدولة ترمي إلى مراقبة المجتمعات المختلفة بطريقة أيســـرَ وأســـهلَ عبر اعتمادها لهذا النظام. وبغياب النظام الســـياســـي العالمي في ذلك الزمن، كانت الأفراد المنتســـبة إلى جماعات متعددة تشـــعر بالأمان وحرية المعتقد وممارســـة الطقوس بالشـــكل الذي تؤمن به وتريده عبر قبولها لنظام الملة العثماني.

لقد حصـــلت إدارات المجتمعات والطوائف غير المســـلمة، والتي كانت تشــكل جزءاً من التركيبة الســكانية العثمانية، على كثير من الحقوق والمواقع الرســمية عبر هذا القانون المســمى بنظام الملة. كان كلُّ فردٍ ينتســب الى أي جماعة أو دين قادرٌ على الزواج والطلاق والتبني وتعيين وصـــي أو عزله واقتســام الميراث وتوزيعه إضــافة إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بالحقوق الشـــخصـــية من خلال القرارات التي يتخذها من يتولى إدارة المجتمع الذي ينتمي إليه. وبتعبير آخر، فقد كانت معظم الأمور الحقوقية المتعلقة بالشـــؤون الشــخصــية المذكورة آنفاً تســير داخل الجماعات بما يتوافق مع ممارســاتها وقوانينها الداخلية. أما ما يعرف بمحاكم القضاة، فهي من المؤسسات الحقوقية الرســـمية والأســـاســـية في الدولة العثمانية، ويمكن اعتبارها مرجعاً لحلِّ الخلافات عند حصـــولها وتعذُّرِ معالجتها ضـــمن الدائرة الضـــيقة للجماعة، فتكون بالتالي مكاناً للاســتئناف والتمييز في القضــايا الشــعبية العامة، وبذلك فهي تلعب دور المحكمة العليا التي تُقَوِّم المسار القانوني للجماعات، فتصوِّبَه وتفُضّ نزاعاته عند اقتضاء الحاجة.

لقد كـان أهل الذمة من المواطنين العثمانيين من غير المســـلمين يملكون الحق في إيصـال خلافاتهم وحمل سـائر قضـاياهم إلـى محاكم خاصة تقع ضمن حدود المؤســســات الرســمية الداخلية لجماعتهم، ولكنهم كانوا في الوقت ذاته يملكون الحق في رفع ما يشـاؤون من تلك النزاعات إلى محاكم القضـاة بشكل مبـاشـــر وفوري. وهنـاك العديد من الأمثلـة التي تثبت أن الكثيرين من غير المسلمين كانوا يعتمدون على محاكم القضـاة بشكل أساسي لِلْبَتِّ في عدد كبير من مختلف قضاياهم بشكل مباشر وأساسي. أما مسؤولو تلك الجماعات فكانوا لا يستحسنون ذلك ولا يحبذونه بأي شكل من الأشكال.

لقد كانت الإجراءات القانونية الداخلية للجماعة، وبخاصة تلك التي تتعلق بأمور الخطبة والزواج والطلاق، تقع على رأس اهتمامات الكنيسة. فحَلّ كلِّ إجراءات الزواج والطلاق ضمن النطاق الداخلي الضيق للجماعة داخل الأديرة والكنائس كان يعطيها زخماً وفعالية من الناحية الشعبية والقانونية. وبالتالي فقد كانت الكنيسة تولي أمور الزواج والطلاق أهمية تفوق غيرها من المسائل كتوزيع الميراث وتقسيم التركات. وبما أن الطفل محكومٌ بأن يُعَمَّدُ في الكنيسة، كما أنَّ سائر الأمور المتعلقة بالوفاة مَحكومةٌ بأن تَمُرُّ عبرها، كذلك كانت الكنيسة تنظر إلى شؤون الزواج وتُشدِّدُ على ضرورة إتمامه داخل المؤسسة ذاتها...

بناء على طلب ورغبة يواكيم الثالث أفندي، قام يانكو فيتيونوس، وهو سيد جزيرة سيسام (ساموس)، بكتابة كتاب بعنوان: (مطالعات في الامتيازات المذهبية)

، أوضح فيه رأي البطريركية بخصوص مسألة الزواج المسيحي، وكيف أنها قضـــيةٌ دينيةٌ بحتة يَتَعَيَّنُ بموجبها على الكنيســـة أن تتولى كافة الأمور المتعلقة بها، مع الرفض القاطع لتدخل محاكم القضاة (الإسلامية) بهذا الزواج بأي شــكل من الأشــكال. وقد حاول الكاتب أن يفســر ذلك بالعودة إلى مفهوم الزواج من وجهة النظر الدينية الإســـلامية، وكيف أنه مجردُ عقدٍ قانوني لا يحتــاج إلى تقـديسِ وبركـةِ رجـالِ الـدين، بخلاف الزواج المســـيحي الأورثوذوكســـي الذي لا يتم إلا بحضـــور الكاهن وإنجاز طقوس التقديس، وخلاف ذلك زواج ناقص وغير مقبول. وبالرغم مما تقدم، فقد كان كثير من المســيحيين واليهود يعمدون إلى إنجاز معاملات زواجهم بشــكل مباشــر في محاكم القضــاة (الإســلامية) دون العودة إلى المؤســســات والمحاكم الخاصــة بجماعتهم. ولعل الســـبب في ذلك يعود إلى أنهم كانوا يشـــعرون بكثير من التســهيلات الرســمية في المعاملات الحقوقية، وخاصــة عند اضـطرارهم إلى رفع الدعاوى أو اللجوء إلى المحاكم الرســمية للدولة العثمانية لأي ســبب من الأسباب. لقد كانت معاملات تقسيم الميراث، والوصاية

، وبيع الأملاك، وغيرها من القضـايا المشـابهة، تنجز في محاكم القضـاة (الإسـلامية) بيُسْـرٍ وسـهولة. والأهم من كل ما ذُكر أن الحجج التي كان ينالها المواطن العثماني المســيحي من هذه المحاكم هي وثائق قانونية صــادرة من مؤسسـات رسمية، وبالتالي فهي أكثر ضـماناً لحقوقه المتعلقة بالبيوع وسـائر المعاملات. وبالرغم من كل ما ذكر آنفاً، إلا أننا نظن أن هناك أسـباب أخرى تكمن وراء لجوء البعض من غير المسـلمين إلى تسـجيل زواجهم في محاكم القضاة التابعة للدولة العثمانية.

إن حصـــول بعض التجاوزات دفعت القيِّمين على الجماعات الدينية إلى الطلب من الســلطات العثمانية أن تبادر إلى إصـــدار فرمانات تمنع غير الموظفين المسيحيين المعتمدين من قبل الكنيسـة من التدخل في تنظيم شـؤون الزواج وعقود النكاح. وقد اسـتجابت السـلطات العثمانية إلى هذا الطلب في القرن الثامن عشـر، وأصـدرت الأوامر إلى السلطات المحلية بضـرورة عدم التدخل في مجال الزواج الكنســي وترك الأمر للمعنيين المعتمدين من قبل الجماعة.

وبالرغم من أننا لا نملك المعلومات والمعطيات الدقيقة، إلا أن السـجلات العثمانية تظهر أيضـاً لجوء العديد من اليهود إلى محاكم القضـاة (الإسـلامية) لعقد نكاحهم، وأن ذلك كان سبباً في سخط الحاخامات وتهديدهم لمن يقوم بذلك بحرمانه من حقوقه الدينية. لقد قامت الكنيســة بتهديدٍ مماثلٍ لكل من يختار تجاوزها من أبناء الرعية واللجوء إلى محاكم القضـاة. فكما سـبق أنْ أشـرنا، كانت الكنيســة تعتبر أن الزواج الذي ينعقد بناء على أحكام القانون التركي الإسلامي هو زواج غير مشروع، وبالتالي فالعلاقة التي تربط الرجل والمرأة لا تكون زواجاً وإنما مساكنة ومعاشرة. لقد حاولت الكنيسة منع هذا النوع من الزواج باعتمادها مجموعة من العقوبات المعنوية لكل من يخالف أمرها، مثل الإخراج من الجماعة، وإهمال جنازة المتوفي وغيرها. وبالرغم من كل محاولات الكنيسة للوقوف بوجه هذا النوع من الزواج،

إلا أن الوثـائق تثبـت أن أبنـاء الطـائفـة من الروم الأورثوذوكس كـانوا يذهبون إلى محاكم القضـــاة ويســجلوا عقود زواجهم فيها بشــكل متوازٍ مع الزواج الكَنَسِـيِّ في كثير من الأحيان، وخصـوصـاً في بلاد الموره، وسـاكيز (كيوس)، وصربيا، ومولدافيا، ومقدونيا، وإسطنبول وجزيرة كريت.

من المؤكد أن الشــعوب العثمانية من غير المســلمين كانت لها أســبابها الأخرى التي كـانـت تـدفعهـا إلى الإصــــرار على اعتمـاد محـاكم القضــــاة (الإســلامية) لتسـجيل عقود زواجها بالرغم من كل الاعتراض الكنســي على ذلك. ومن غير المســتغرب أن يكون أحدُ تلك الأســباب هو ارتفاع رســوم الزواج الكَنَسِـيِّ وتعقيداتُ معاملاته مقارنة بيُسْرِ ذلك في محاكم القضــاة التي كانت تتقاضــى رســوماً منخفضــة إلى حدٍ كبير. نعم، لقد كانت الوقائع الحية المدونة في السجلات خير شاهد على صحة ما نقول...

ومن الأسباب الأخرى أن الكنيسة كانت لا توافق على تعدد الزوجات، لأن مبدأ الزوجة الواحدة هي من أساس المسيحية الأورثوذوكسية دون أدنى شك. لقد كانت الكنيسة الأورثوذوكسية تسمح للرجل الذي توفيت عنه زوجته أو قام بطلاقها أن يتزوج لثلاث مرات متتالية على الأكثر، بشرط أن لا تجتمع على ذمته زوجتان في الوقت نفسه. ويبقى الزواج للمرة الرابعة أمراً محظوراً تماماً لأي سبب من الأسباب. كانت الكنيسة تعتمد على تطبيقٍ موروثٍ منذ عهد البيزنطيين يقضي بتحصيل رسم زواج مقداره ثمانون قطعة فضية على الزواج الأول، ومئة وستون قطعة فضية على الزواج الثاني، ومئتان وأربعون قطعة فضية على الزواج الثالث. وقد ارتفعت هذه الرسوم بشكل ملحوظ مع التضخم المالي الذي أصاب الدولة خلال القرن الثامن عشر ليصبح ٤٠٠ قطعة فضية للزواج الأول، و ٨٠٠ قطعة للزواج الثاني، و ١٢٠٠ قطعة للزواج الثالث.

علماً أن الكنيسة الصربية كانت تتقاضى نفس الرسوم في وقت سابق بقيمة ١٢ و ٢٤و ٤٨ أقجه فضية فقط لا غير. الحقيقة أن رسوم الزواج الباهظة - وخاصة عند الزواج الثاني أو الثالث – كانت سبباً كافياً لجعل محاكم القضاة هي الوجهة المفضلة للمسيحيين في مثل تلك الحالات. تجدر الإشارة إلى أن مبدأ تعدد الزوجات المرفوض أساساً في الكنائس المسيحية وبخاصة الأورثوذوكسية منها كانت سبباً آخر لتوجه بعض المسيحيين الراغبين في زواج جديد إلى محاكم القضاة التي تحكم وفقاً للشريعة الإسلامية، والتي لا تُعارض تعدُّدَ الزوجات حتى العدد الرابع... وبذلك فإن مثل هذه العقود كانت تتم في محاكم القضاة الإسلامية لأنها تناسب رغبة الزوجين وظروفهما المادية على حد سواء.

ومن ضمن الأسباب الأخرى التي كانت تدفع بعض المسيحيين الراغبين في الزواج إلى اللجوء إلى محاكم القضاة هو أن الكنيسة المسيحية كانت تمنع زواج الأقارب من الناحيتين الحقوقية والمعنوية إلى ما قد يصل أحياناً إلى درجة القرابة السابعة. أما الشريعة الإسلامية فكانت تتعامل مع زواج الأقارب بحرية ومرونة أكبر طالما أنه لا يدخل ضِمْنَ زواجِ المحارم. وعلى سبيل المثال، فمن المعلوم أن الشريعة الإسلامية تمنع الزواج من العم أو العمة أو الخال أو الخالة، إلا أنها تسمح بالزواج من ابن العم والعمة وابن الخال والخالة دون أي قيد أو شرط. وفي مثال آخر، فإن الشرعَ يُحَرِّمُ الزواج من والدة الزوجة وأختِها، ولكنه يجيزُ ذلك عند وقوع الطلاق. هنا يجب ألاّ ننسى نظرة الشريعة الإسلامية في تحريم الزواج من أمهاتِ وأخواتِ الرَّضاعة بشكل مطلق. وبالرغم من ذلك، فإن قوانين الزواج المعمول بها ضمن حدود الجماعة المسيحية كانت ضيقة جداً

وصعبة للغاية إذا ما قورنت بقوانين الزواج في محاكم القضاة الإسلامية، بحيث إنَّ كثيراً من الزيجات التي كانت لا تجد طريقها للحصـــول بحســـب قوانين الجماعة المسـيحية، كانت تتم في محاكم القضـاة الإسـلامية بسـلاسـةٍ ويُسْرٍ شديدين.

من العوامل الأخرى التي كانت تُحَفِّزُ تَوَجُّهَ غيرِ المســـلمين إلى محاكم القضـــاة، أن الزواج في الإســلام لا يشــترط ما يعرف بجهاز العروس لإتمام عقد القران. أما الكنيســة المسـيحية فكانت تشـترط في القرنين السـابع عشـر والثامن عشــر صـــداق مهر لإتمام أي عقد زواج، وكانت عدم اسـتطاعة أي طرف على تحقيق هذا الأمر سـبباً في عدم إتمام عقد القران في الكنيسـة، مما كان يدفع بالكثيرين إلى البحث عن الحل في محاكم القضـــاة الإســـلامية دون غيرها، ويعطي تفســـيراً منطقياً لترجيح الجماعات غير المســـلمة لمحاكم المسلمين في إنجاز عقود قرانهم فيها ومن خلالها.

إن موضوع الطلاق لا يقل أهمية عن موضوع الزواج ولا يمكن فصلهما عن بعضـــهما البعض في ســـياق الحديث عن زواج المســـيحيين في المحاكم الإســـلامية. إن مُدَّةَ عِدَّةِ الطلاق بحســـب القوانين الكَنَسِـيَّةِ هي عشَــرةُ أشـــهرٍ كاملة، ولكنها أربعة أشــهر وعشَــرةُ أيامٍ عند المســلمين. وبذلك تمنح الشــريعة الإسلامية المطلَّقَة غير المسلمة والتي ترغب في إتمام زواج آخر فترة سماح تقدر بســتة أشـــهر لإنجاز عقدِ قِران جديد. كانت محاكم القضـــاة تنظر في مدة عِدَّةِ الطلاق بحسـب قوانين الشـريعة الإسـلامية بالنسـبة لكلِّ من يراجعها بهذا الخصـوص، سـواء أكان من المسـلمين أم من الطوائف الأخرى. إن هذه المدة تعتبر بـالغة الأهمية بالنســـبة إلى مجتمع يأخذ فيه الرجلُ مكانَه المنتجَ العامل والمسؤول عن إطعام المرأة وكسوتها وتلبية كافة احتياجاتها.

من الممكن أنَّ هناك عواملُ وأســبابٌ أخرى لا نُعيرُها أيَّ اهتمام في عصــرنا الحالي، وربما نعتبرها أموراً هامشــية، إلا أنها قد تكون في ذلك الزمن سـبباً وجيها في لجوء الكثيرين من غير المسـلمين إلى محاكم القضــاة الإسلامية لحل مشاكلهم. على سبيل المثال، كانت كنيسة الروم الأرثوذوكس القبرصية تراقب فرق العمر بين الزوجين ولا تسمح بزواج الرجل المسن من فتاة أو امرأة تصغره بكثير.

إن المشــاكل المتعلقة بشــؤون الطلاق هي أمور ينبغي التوقف عندها ومناقشتها بكثير من الجدية والاهتمام. فمن المعلوم أن الكنيسة الأورثوذوكسية لا تســمح بالطلاق إلا في حال ثبوت الخيانة الزوجية، مما يجعله من أكثر الأمور صعوبة وتعقيداً في المحاكم الكَنَسِيَّة. بالمقابل فإن الطلاق في المحاكم الإسـلامية كان أكثر مرونة وسـهولة. ولم يكن المسـيحيون وغيرهم من الملل الأخرى يجدون أي حرج في رفع دعاوى طلاقهم أمام محاكم القضاة والتوجه إليها لحل هذه المشكلة عند حصولها.

يقول بانتازوبولوس أن السببين الأساسيين الذين يكمنان خلف توجه غير المسلمين إلى المحاكم الإسلامية هو السرعة في إجراءاتها، وضمانة تطبيق نتيجة الدعاوى من خلالها. يعتقد المؤرخ إينالجيك أن السبب الرئيسي الذي يجتمع حوله الجميع هو رغبة المنتسبين إلى الجماعات الدينية المختلفة في التهرب من القوانين القطعية والصلبة للجماعات التي ينتمون إليها وخصوصاً فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية والزواج والطلاق.

إن نسبة المتزوجين من الروم الأورثوذوكس من خلال محاكم القضاة الإسلامية في جزيرة كريت هي نسبة مرتفعة لا يمكن التقليل من شأنها. وفيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية، فقد اتبعت الدولة العثمانية في جزيرة كريت – وهي من أواخر الأراضي التي تم فتحها - سياسة مختلفة تماماً عن تلك المعمول بها في سائر الولايات الأخرى. وكما هو معلوم فإن الدولة العثمانية لم تَتَّبع سياسة الإسكان في جزيرة كريت،

ولم تنتقل عائلات أناضــولية للسـكن فيها إلا ضــمن نطاق محدود جداً، بالرغم من تناقص عدد السكان في الجزيرة بشكل ملحوظ بعد إتمام الفتح في القرن السـابع عشـر. وبالتالي فإن التوازن السكاني الإسـلامي - المسـيحي قد تحقق فيها عبر الانتقال الطوعي للسكان المحليين إلى الإسلام، وهو ما يعرف بمصـــطلح (الاهتداء) في اللغة العثمـانية، وما تبع ذلك من تزاوج كثيف بين المسـلمين والمسـيحيين من أبناء الجزيرة نفسـها. لقد لعبت هذه السـياسـة دوراً كبيراً في تحقيق هذا التوازن، كما أن حاجة الدولة الملحة إلى متابعة هذه الأمور بعناية وتيقظ هو ما يفسر تلك الدقة المتناهية في سـجلات قيود النفوس والأحوال الشـــخصـــية العثمانية في جزيرة كريت بخلاف ما كان يجري في الأناضـول وغيره من الولايات العثمانية. لقد كان في جزيرة كريت عددٌ كبيرٌ من الدفاتر المتعلقة بالأحوال الشخصية وسِجِلاَّت النِّكاح لا يمكن مقارنته بتاتاً بأعداد الدفاتر الرسمية للأناضول في الحقبة ذاتها.

وفي دفاتر الأنكحة التي خصـــصـــت لتدوين أمور الزواج والطلاق في كريت، فقد وجدنا قيوداً كثيرة لزواج المسلمين بنساء مسيحيات، إضافة لعقود قيود الزواج بين المســلمين فيما بينهم. إن أعداداً كبيرة جداً لعقود قِران زواج المسـيحيين فيما بينهم قد أخذت مكانها في هذه السـجلات جنباً إلى جنب مع ما سبق ذكره من القيود، مما يجعل سجلات الأنكحة هذه جامعة لكل أبناء كريت بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية.

لقد تم تدوين عقود الزواج التي جرت بين أبناء الجزيرة من المســـيحيين بدقة فائقة في ســجلات القاضــي، وذلك اعتباراً من فتح الجزيرة لغاية القرن التاســع عشــر. إلا أننا نجد توقفاً تاماً لمثل هذه العقود في الربع الثاني للقرن نفسِه. وهذا يُبَيِّنُ بوضوح أن المجتمع الإسلامي والمسيحي في الجزيرة قد باتا متبـاينين تمـامـاً في تلك الفترة، كمـا أن الفروقـات الاجتمـاعية والدينية قد باتت تظهر بشكل واضح في المجتمع الكريتي،

وهو ما شكل البيئة الحاضنة للنزاعات الدينية والحروب الأهلية الداخلية التي استعرت بين المسلمين والروم في جزيرة كريت. لقد ظهرت حركات قومية مناهضة للحكم العثماني في جزيرة كريت في السنوات التي تلت عام ١٨٢٠م. وبشكل متوازٍ مع ذلك، فقد كان من الطبيعي جداً أن يتوقَّفَ المسيحيون عن تسجيل عقود زواجهم في سجلات القاضي، كما بات توجُّهُهم إلى المحاكم الإسلامية محدوداً جداً بما يتناسب مع الجو المسيحي العام الرافض لحكم العثمانيين في جزيرة كريت.

إن أعداد قيود الزواج المدونة في سجلات النكاح بين زوجين مسيحيين كانت كبيرة جداً. ومع أن المحصلة النهائية لهذه الأعداد تبقى غير مؤكدة بالكامل، إلا أن التدقيق في سجلات أنكحة ريسمو تُظْهر التتابع الزمني لعقود قِران المسيحيين وطرق إجرائها على الشكل التالي:

الرقم التسلسلي	رقم السجل	التاريخ	عدد زواج المسيحيين
١	٥٦	١٦٥٢ـ ١٦٥٦	٢٠
٢	٥٧	١٦٥٤ـ ١٦٥٦	١٧
٣	٩٨	١٦٦٥ـ ١٦٦٨	٦
٤	٦٠	١٦٧٣ـ ١٨٠٠	٢١
٥	٨٧	١٦٨٤ـ ١٦٨٥	١
٦	٤١٦	١٦٩٢ـ ١٦٩٣	٨
٧	٥٨	١٦٩٤ـ ١٧١٤	٩
٨	٣١١٠	١٦٩٦ـ ١٦٩٧	٦
٩	٤١٥	١٧١٨ـ ١٧٥٩	٢٩
١٠	٦٢	١٧٢٠ـ ١٧٢١	٧
١١	٤٨	١٧٢٦ـ ١٧٣١	٧
١٢	٣١١٢	١٧٦٢ـ ١٧٦٤	٤

إن عقود قِران المســـيحيين كانت متطابقة بالشـــكل مع غيرها من عقود الطوائف والجماعات الأخرى في جزيرة كريت. فهي لم تُكتبْ في صـــفحاتٍ مخصـصــةٍ لغير المسـلمين في سـجلات القضــاة. كما كانت العقود تُدَوَّنُ في السـجلات ذاتها بحسـب التتابع الزمني لحصـولها، وبغض النظر عما إذا كان الزواج حاصـلاً بين طرفين مسـلمين أو مسـيحيين أو فيما بينهما. وعلى سـبيل المثال، فقد ورد في إحدى صفحات سجل النكاح ما يلي:

الطـالـب النـاكح يولو ولـد أنطوني ، وكيلـه والـده، من قريـة كيريـاري... المنكوحـة الطـالبـة كـاليـا بنـت بوفليوتي من قريـة كيريـاري، وكيلُهـا يـاني ريفتاكي، بشـــهادة حســـين ابن كيرليكو أســـيانوبولو... المهر المعجل ٢٠٠، شهود الحال الترجمان يوسف محمد بن عبد الله، مصطفى بن عبد الله...

الزوج الناكح كوستانتي ستيليو ولد يورغي، وكيلُه محمد بن عبد الله بشهادة نيكولو ولد كاناكي ورضوان بن مصطفى... الزوجة المنكوحة الثيبة إيليا بنت مانايو، وكيلُها الحاج حسين بن علي آغا بالشهادة المجبورة... المهر المعجل مبلغ خمسة آلاف أقجه... قُيِّدَ واقع العقد والتحرير في اليوم الرابع من شهر ذي الحجة الشريف سنة ثمان وأربعين ومئة والف. شهود الحال إبراهيم شلبي زادة بن محمد شلبي، أحمد بيشه بن إبراهيم حسين بن أحمد.

إن سجلات محاكم القاضي في قنديه تحتوي على عقودِ قِرانٍ بين مسيحيين كتلك التي تم تدوينها في سجلات محاكم القاضي في ريسمو. ويمكن القول إنَّ هذا الإجراء كان معمولاً به بشكل رسمي في سائر المدن والقرى في الجزيرة. كما أنه لم يكن حكراً على الروم المسيحيين دون غيرهم من الطوائف الأخرى. وعلى سبيل المثال، فقد تم عقد نكاح الأرمني فارتان على الأرمنية كاترينا في محكمة القاضي بتاريخ ١٦٤٨م. وتم تدوين العقد في سجلات الأنكحة العثمانية.

وكما يظهر من الأمثلة الواردة أعلاه، فقد كان عقدُ القِران يبدأ عادة بتدوين اسم الرجل الراغب بالزواج، يتبعُ ذلك اسم والدِه. فإذا كان الرجل موجوداً في المحكمة عند إجراء العقد، كُتبت عبارةُ (حاضرٍ بنفسه). أما إذا كان النكاح يجري من خلال وكيل، عندئذ يُدَوَّنُ اسم الوكيل مع أسماء الشهود الذين يُقِرُّونَ بوكالته لإجراء عقد النكاح. عادة تنقسم الوثيقة إلى عمودين، تُدَوَّنُ معلوماتُ الزوج في القسم الأول، وتُدَوَّنُ المعلومات المتعلقة بهوية الزوجة في العمود الآخر، حيث يُدَوَّنُ اسم المرأة واسمُ والِدِها، ويُذكر بوضوحٍ أكانت بكراً أم أرملة. وبما أن إجراءات معظم عقود القِران المتعلقةِ بالزوجة كانت تجري من خلال وكيل ينوب عنها، فإن اسم الوكيل وأسماء الشهود الذين يقرون بوكالته عن المرأة المنكوحة كانت تُدَوَّنُ بالتفصيل. بعد ذلك يُدَوَّنُ المهر المُعَجَّل في وسط الصحيفة تحت المعلومات المتعلقة ببطاقات هوية الأشخاص، ثم تُدَوَّنُ أسماء الشهود على عقد القِران تحت هذا السطر تحت عنوان (شهود الحال) أو (شهود العقد).

أما تاريخ عقد النكاح فكان يُدَوَّنُ أحياناً في أسـفل الصـحيفة، وكان يُدَوَّنُ في أحيانٍ أخرى قبل أسماء شهود العقد، وتجدر الإشارة إلى أن بعض عقود القِران كانت تبقى من دون تأريخ.

كانت التعابير والمصطلحات اللغوية المستعملة في عقود قِران المسلمين والمسـيحيين متطابقة بالكامل دون أي تغيير يُذكر. حتى أن المهر الذي يُعتبر من شروط الزواج الشرعي الإسلامي كان يُذكر أيضاً في سياق عقود الزواج التي كانت تتم بين المسـيحيين فيما بينهم. لقد بَيَّنَ بانتازوبولوس في كتاباته المتعلقة بعقود زواج المسيحيين التي كانت تجري في محاكم القضاة الإسلامية أهمية ذِكْر المَهْرِ أمام القاضـي المسـؤول، وعلاقة ذلك بإتمام الأمر حسـب الأصـول المرعية في الشـريعة الإسـلامية. الملفت للنظر أن مقدار المهور المذكورة في عقود المسلمين والمسيحيين كانت متشابهة ومتقاربة في معظم الأحيان. وقد اختلفت المهور باختلاف الزمان الذي كتب فيه العقد، وكانت القيمة تتراوح عادة بين ٢ـ١٥ قرشاً، ١٨٠ـ٥٠٠ أقجه، و ١٠٠ـ٥٠٠٠ درهم.

إن عقود قِرانِ المسيحيين المدونة في سجلات القاضي كانت لا تتضمن أي تفرقة دينية أو إثنية في طبيعة الشهود على العقد أو الوكلاء المُنتَدَبون لإجرائه، سواء أكانوا من طرف المرأة أو الرجل على حد سواء. بناء عليه، فمن الممكن بداهة أن يكون وكيل المرأة المسيحية رجلاً مسلماً أو مسيحياً. وكذلك الأمر بالنسبة للشهود على الوكلاء، وإمكانية أن يكونوا مسلمين أو مسيحيين دون أي مشكلة تذكر. فعلى سبيل المثال، ولتقريب المسألة إلى الأذهان، فإن الشاهد على الوكيل المسيحي يمكن أن يكون مسلماً أو غيرَ مسلم، كما أن الشاهد على الوكيل المسلم يمكن أن يكون مسيحياً أو مسلماً على حد سواء. كذلك هو الأمر بالنسبة لشهود الحال أو الشهود على عقد القِران. صحيحٌ أن معظم هؤلاء الشهود كانوا عادة من المسلمين، إلا أننا وجدنا عقوداً شَهِدَ عليها غير المسلمين كما هو الواضح من أسمائهم المسيحية المذكورة في العقود. ومن الممكن في بعض الأحيان أن يكون المترجمون من ضمن الشهود على عقود القِران.

لقد كان مثيراً للانتباه أن يكون رجب أفندي، وهو من أئمة المســاجد في كريت، من ضمن الشهود على عقد قِران يورغي ولد قسطنطي على ايليا بنت سودوس. كما أننا لم نجد أي عقد زواج شهوده جميعاً من المسيحيين الروم، ودون وجود أي شاهد مسلم بينهم. وعلى الرغم من ذلك فإننا لا نعطي لأنفسنا الحق لأن نقول أن ذلك كان عرفاً سائداً أو وسيلة مطبقة بإرادة الدولة، أو أنه لا يتعدى أن يكون مجرد عرف أو مصادفة في إجراء المعاملات الرسمية المتعلقة بالأحوال الشخصية.

والحاصل أن كثيراً من معاملات الزواج التي تخص الطوائف الأخرى عموماً والمسيحية منها على وجه التحديد كانت تجري في المحاكم الشرعية وفقاً لأحكام الإسلام، وذلك اعتباراً من تاريخ فتح الجزيرة ودخولها فعلياً تحت الإدارة والحكم العثماني ولغاية بدايات القرن التاسع عشر، وأن كل هذه المعاملات كانت تدون بشكل رسمي في دفاتر وسجلات القاضي

. نعود ونُذَكِّرُ أن نظام المِلَّة المعمولِ به في الدولة العثمانية كان يسمح للطوائف غير المسلمة أن تحقق استقلاليتها في الشؤون المتعلقة بأحكام الأحوال الشخصية والزواج وغيرها من الأمور المعيشية اليومية بما يتطابق مع معتقداتها ضمن حدود المناطق التي كانوا يعيشون فيها. لقد كان الزواج المختلط بين الطوائف الدينية المختلفة واحداً من أهم العناصر الذي كان يدفع إلى كسر حواجز طائفةٍ ما وتجاوزِ حدودِ انغلاقها عن المجتمع الذي يحيط بها. وكان ذلك سبباً في خلق مساحات جديدة للعيش المشترك بين الطوائف المختلفة. ومما لا شك فيه أن هناك أسباب أخرى عَمِلنا على إظهارها سابقاً، كانت تدفع ما يعرف بأهلِ الذمة في القانون العثماني إلى اللجوء أحياناً إلى محاكم القضاة لإنجاز أمورٍ تتعلق بالزواج أو الطلاق، مما ساهم في خلق مساحات جديدة أيضاً لالتقاء الجماعات المتنوعة داخل المجتمع العثماني الواحد.

من المفيد أن نقول إنَّ مثل هذه الحالات لم تكن تجري بشـــكل ثنائي في الكنيسـة ومحاكم القضـاة في آن واحد، وأن بعض المسيحيين كانوا يجدون في محاكم القضــاة بديلاً عن الكنيســة. لقد اسـتمر هذا الأمر في جزيرة كريت إلى حين ظهور الحس القومي عند الروم بعد استقلال اليونان وبداية الثورات ضد الحكم العثماني في الجزيرة. صـــحيح أنَّ ما جري في كريت لم يكن موجوداً بنفس الوضوح في غيرها من الولايات العثمانية الأخرى، ولكن ظروفاً كثيرة تناولناها في سياق المقال كانت سبباً كافياً في تشكيل حالة خاصـة في التعامل مع قوانين الأحوال الشـخصـية، وهو أمر واضـح لا يقبل الشـك في كل دفاتر وسجلات كريت.

❁❁❁

أمثلة على النظام المِلّي في كريت

علامة الباب، وأجراس المناشف في الحمامات

عائشة نوكيت أضي ياكا – نوري أضي ياكا

إن تركيبة المجتمع العثماني خلال فترة النظام التقليدي النمطي كانت تعتمد على تصنيف الأفراد بحسب انتماءاتهم إلى الجماعات المختلفة في البيئة أو البقعة الجغرافية الواحدة. ولغاية فترة ما قبل تحديث النظام العثماني التقليدي، فقد بقيت هذه الجماعات تشكل نموذجاً وحيداً للتنظيم الاجتماعي، سواء أكانت جماعات مبنية وفقاً للمهنة أو العشيرة أو الملة – وهو تعبير عثماني مرادف للدين أو المذهب الذي تؤمن به مجموعة من الناس . كانت الإدارة العثمانية الرسمية معنية بشكل مباشر بحماية هذه الجماعات وتقديم كافة المساعدات والضمانات لها لتحقيق استمراريتها.

وكنتيجة طبيعية لهذه الحماية، فقد تشكلت مقصورات وغرف مقولبة لهذه الجماعات ضـمن المجتمع الواحد، وكانت سـبباً في تعميق الخطوط والخنادق التي تفصـــل بينها، بحجة حفاظ كل جماعة منها على عاداتها وتقاليدها وخصـــوصـــياتها. وبحســـب هذه التركيبة وهذا المنطق، فقد ظهرت أربع مجموعات رسمية مُعتَرف بها من قبل الدولة هي: المسلمون والروم والأرمن واليهود. كان عبور الحدود بين هذه الجماعات المختلفة أمراً محظوراً من قبل الدولة قدر المستطاع.

كان الحفاظ على الانفصال والاختلاف الحاصل بين هذه الجماعات يشكل الركيزة الأسـاسـية للنظام الداخلي العثماني. وقد تمت الاسـتعانة أحياناً بالكثير من الوســـائل المادية للإبقاء على هذه الصـــيغة والتركيبة في المجتمع. فكان طبيعياً أن ينعكس ذلك على نمطية الحياة اليومية للمواطنين، وعلى المظهر الخارجي للمعيشة والاختلاط بين أفراد المجتمع الواحد.

ومن أبرز الأمثلة على الفروقات الظاهرة لهذه التركيبة الاجتماعية هو اختلاف نمطية اللباس بين الجماعات بشكل واضح للعيان، إضافة إلى اختلاف أشكال ومواقع سكنها وإقامتها.

إن من البديهيات والشروط الطبيعية لأفراد أي مجتمع ما، أن يكونوا ميالين للعيش معاً في مكان واحد. ومع استقرار الأتراك في الأناضول ورغبتهم الطبيعية في أن يعيشوا مع بعضهم البعض، نشأت أحياء ومناطق تتمايز عن بعضها البعض بحسب الانتماء الديني والعرقي. وفي تعريف الاختلاف بين هذه الأحياء، ظهر مفهوم يقول إنَّ المجتمع هو مجموعة الأفراد الذين يرتادون دور العبادة نفسها. وبذلك أطلقت أسماء تفيد هذا المعنى على تلك الأحياء، مثل حي جبران، وحي الكنيسة، والحي المسيحي، والحي اليهودي وغيرها من الأسماء.

كان السـكن على حدود الأحياء المختلفة، وما نتج عن ذلك من ادعاءات في تخمين الملكيات والحدود بين الأراضي حيناً والاضطرار للتوسع او انتقال المسـكن بين الأحياء تارة أخرى سـبباً كافياً لفرض اختلاط أفراد الجماعات والملل المختلفة فيما بينها. وقد ظهر ذلك جلياً في المدن الكبرى والعواصـم التي يتزاحم السـكان فيها برغم اختلاف تركيبتهم العرقية والدينية والمذهبية، وكذلك في الجزر التي تملك مسـاحات محدودة وضـيقة نسـبياً للسـكن، مما فرض واقع الاختلاط والاندماج بين الملل والجماعات. كذلك الأمر بالنسـبة للمناطق الشـاغرة الموجودة بين الأحياء، والتي أصـبحت مع امتداد الوقت مكـانـاً لحصـول الاختلاط والعيش المشـترك بين أبنـاء الملـل والطوائف المتنوعة. ولكي تحافظ كل مجموعة على خصـوصـيتها، فقد عمد أفراد الملل والجماعات المختلفة -

وخصوصاً غير المسلمين - على تمييز ألوان بيوتهم عن بيوت المسلمين، كما اعتمد المستطيعون منهم أشكالاً هندسية مختلفة لمبانيهم ودورهم في المناطق التي صار الاختلاط فيها أمراً واقعاً لا مفر منه. لذلك أصدر شيخ الإسلام أبو السعود أفندي فتوى تحض على منع إنشاء الذميين الذين يعيشون داخل أحياء المسلمين بيوتاً مرتفعة ومزينة في تلك المناطق. أما السلطان سليم الثالث فقد أصدر فرماناً سلطانياً واضحاً للتمييز بين بيوت المسلمين وغيرهم، فَأَمَرَ غيرَ المسلمين بطلاء منازلهم باللون الأسود ومنع المسلمين من طلاء بيوتهم بنفس اللون.

أما بالنسبة للباس والهندام فكانت الألوان هي أول ما تفرق بين أفراد الملل المختلفة. صــحيح أن ذلك لم يكن تطبيقاً دائماً، إلا أن المســلمين اعتادوا على لباس العمائم والأحذية الصــفراء، وتَمَيَّزَ الأرمنُ باســتخدام القبعات والأحذية الحمراء. أما المسيحيون فكانت أحذيتهم سوداء، وكانت أحذية اليهود زرقاء. بالإضــــافة إلى ما تقدم، فقد كانت نوعية اللباس وجودته من ضــــمن العوامل الأخرى التي لعبت دورها في تفريق المسلمين عن غيرهم، وكان الهدف دائماً هو تمييز المســلمين ومخالفتهم لباقي الملل. كان المســلمون حريصــين على ارتداء اللباس الموصوف بأنه (غير مماثل ولا مشابه) لما يرتديه غيرهم. لقد تم منع غير المســلمين من ارتداء ألبســة فيها فَرْوُ الوشــقِ (وهو من فصــيلة القطط المتوحشــة) والقاقم (نوع حيوان شــبيه بابن عرس) والســامور (أو ما يعرف بالقندس المائي) والقارساك (نوع من الثعالب)،

وكذلك الأصـــواف الملونة والشـــالات والجوخ الأحمر، والســـراويل المصـــنوعـة من القماش الرقيق والريش، وشـــالات الكتـان الهنـدي، وكذلك استعمال الأحزمة المصنوعة من الجلد. وبتعبير أبعد من ذلك، فإن الاختلاف بين لباس المســـلمين وغيرهم قد تخطى حدود الألوان والنوعية، ليشـــمل كل التفاصـــيل الصـــغيرة من الحذاء إلى الطربوش. وبغض النظر عن الرؤية الإســـلامية للتمييز بين لباس المســـلمين وغيرهم من الناحية الشـــرعية أو القانونية، فإن منطقاً آخر كان يكمن وراء اعتماد هذا التميُّز. الحقيقة أن كل الجماعات كانت تحرص على أن تظهر في المجتمع بما يميزها عن غيرها، وكان ذلك حاجة واضحة في المدن الكبرى والمناطق المزدحمة مثل الأسواق وغيرها من الأماكن التي كان يتجول فيها كل أفراد الشعب بمختلف انتماءاتهم العرقية والدينية، وكان الكل يريد أن يتميز بمظهره الخارجي وطريقة لباســه. تجدر الإشـارة أن هناك فترة تميزت بوجود من يتتبع المسـلمين وقت الصـلاة لحثهم على تأدية الفريضة في المسجد،

وكان على هؤلاء أن يتميزوا بين الناس في الطرقات من خلال ألبســـتهم وما يرتدون. وبالرغم من كل ما تقدم، فإننا نقر أن السـبب الرئيســي لمثل هذا التمييز هو في مكان آخر. إن التفسـير الأسـاسـي لهذا التمايز الظاهر عياناً في المجتمع الواحد يعتمد فعلياً على دعائم تقليدية ودينية، إضـــافة إلى رغبة كل فريق في الظهور بما يفاضله عن غيره بشكل أو بآخر، وبما يُمَكِّنُهُ من تحقيق اســتمرارية مؤســســاته في بيئته، عبر التواصــل والتعاون مع أفراد الجماعة الواحدة في المجتمع العثماني الواسع.

من الممكن أن يتجلى الفَرْقِ بين الملـل في المجتمع العثمـاني من خلال اســتعمال أســاليب أخرى تتعدى حدود المظاهر الخارجية للباس والهندام. لقد وصل الأمر إلى ضرورة التمييز بين المسلمين وغيرهم في الحمامات العامة التي يرتادها الطرفان، ويكون فيها خلع الملابس الخارجية ضرورة

لا يمكن تجاوزها. لقد أُجْبِر غيرُ المسلمين في فترات معينة على عدم ارتداء النعال في الحمامات، كما أجبروا أيضاً على وضع الصنوج والأجراس في مناشف الحمامات ليتم تمييزهم عن المسلمين!

يجدر التساؤل فيما إذا كانت هذه الممارسات بحق غير المسلمين قد حصلت لفترات محدودةٍ وبناءً على شكاوى معينةٍ أم لا. إلا أنَّ الرد على مثل هذا التساؤل هو أمر صعب للغاية. ولكن المؤكد أن هذه التطبيقات لم تكن موجودة في سائر ولايات الإمبراطورية العثمانية، كما أنها لم تكن سارية المفعول طيلة فترة حكم العثمانيين. وبرأينا الشخصي، فإن الفروقات في المظهر الخارجي بين المسلمين وغيرهم، وخصوصاً فيما يتعلق بجنس الألبسة ونوعها وشكلها، هو أمر حاصل وأكيد، كما أنه كان سارياً طيلة فترة الحكم العثماني في سائر الممالك. ولكننا في الوقت نفسه لا نرى أن ما سبق ذكره بخصوص البيوت وطلائها أو مناشف الحمام والصنوج المعلقة بها كانت كذلك في كامل الجغرافيا العثمانية بأي شكل من الأشكال.

إنَّ عريضـــتين في ســـجلات ريســـمو تعود بـالتـاريخ إلى عـامي ١٧٢٠ـ١٧٢١م. تعطيان معلومات مفيدة ومُلْفِتة بهذا الخصوص. إن موضوع وضـع إشـارات على بيوت غير المسلمين لتمييزها ولإظهار الفرق بين بيوت المســلمين وغيرهم في نفس المحلة أو المنطقة، بالإضـــافة إلى الفروقات في الملبس والهندام، والتمييز في مســـألة ركوب الخيل داخل شـــوارع المدينة، والفروقات داخل الحمامات العامة وغيرها من الأمور الأخرى قد تم تناوله في هاتين العريضتين بوضوح وبشكل لا يقبل الريبة أو الشك.

بعد الفتح العثماني للجزيرة، عمدت السلطات العثمانية إلى إعادة تنظيم وهيكلة المناطق بما يتناسب مع الأعراف والتقاليد المعمول بها في الدولة. فتم استقدام المسؤولين والإداريين المسلمين، الذين باشروا ببناء مناطق سكنية إسلامية تكون فيها الدور والمنازل قريبة من الزوايا والتكايا والمساجد الجديدة، كما عمدوا إلى إعادة هيكلة المناطق التي أسسها البنادقة سابقاً بما يتوافق مع نفس الرؤية. الحقيقة أن أعداد الإداريين المستقدمين إلى كريت لم تكن كبيرة، ولذلك فإننا نرى أن أثرهم في هيكلة الجزيرة وإحداث التغيير فيها بقي ضمن الحدود الدنيا لتنفيذ هذه السياسة وتطبيقها في عموم كريت.

احتفظت جزيرة كريت بخصــوصــيات كثيرة كانت تميزها عن ســائر الولايات العثمانية الأخرى. إن ســياســة التغيير الديموغرافي التي اتبعتها الإدارة الجديدة للجزيرة كانت مختلفةً تماماً عن تلك المعمول بها من قبل العثمانيين في ســائر البلاد التي قاموا بفتحها. هنا نعود ونؤكد أن الارتفاع الملحوظ في أعداد المسلمين في كريت كان يعود إلى الدخول الطوعي للسكان المحليين في الإسلام، أو ما يعرف بمصطلح (الاهتداء – أي الهداية) في اللغة العثمانية. ومن المعلوم أن ذلك حصــل بكثافة خلال القرنين الســابع عشــر والثامن عشر على وجه التحديد. في الوقت نفسه، وبشكل متزامن، فقد كثرت الزيجات المختلطة بين المسلمين وغيرهم من أبناء الجزيرة نفسها، فكان لذلك أثرٌ كبير في نشأة مجتمع جديد وتركيبة سكانية فريدة في البلاد. وفي سجلات القاضــي، نجد أن معظم الدعاوى والوثائق كانت لشــخص مســلم مثلاً له أخ مسيحي وآخر مسلم،

أو له عم مسلم وآخر مسيحي من ضمن العائلة نفسها. إن هذا النوع من التمازج بين الإسلام والمسيحية في العائلة الواحدة كان أمراً خاصاً بجزيرة كريت، ولم يكن مقبولاً أو موجوداً في أي منطقة أو ولاية عثمانية أخرى. بعبارة أخرى، لقد كان هذا الأمر أكثر من طبيعي بالنسبة للعائلات الكريتية بعد الفتح العثماني للجزيرة. ولا يخفى على القارئ أن هذا التمازج الديني في العائلة الواحدة والمحلة الواحدة قد أرخى بظلاله على سائر المعاملات الرسمية للدولة، وخصوصاً فيما يتعلق بالميراث أو انتقال الملكية من خلال عمليات البيع والشراء بين الأقارب أو الجيران، الأمر الظاهر في سجلات القاضي الرسمية للجزيرة. وكان هذا بالتالي يتحول إلى اختلاط سكاني لمنتسبي الأديان المختلفة في المكان عينه. من هنا يمكننا القول بشكل قطعي إنَّ الخطوط التي كانت تفصل بين مناطق المسلمين وغيرهم في سائر الولايات العثمانية لم تكن موجودة أبداً في جزيرة كريت.

تفيد الوثيقة المؤرخة عام ١٧٢٠م. أنَّ محاولات السلطات العثمانية في فصل الجماعات المسلمة عن غيرها في الجزيرة قد بدأت بسبب بعض المشاكل الأمنية، وأنَّ إجراءات الفصل بين مناطق المسلمين والمسيحيين قد بدأت بسبب طلب السكان المسلمين لذلك. تفيد العريضة الموجودة في سجلات مدينة ريسمو، والتي رفعها المسلمون إلى السلطات المعنية، أن بعض الشبان المسيحيين القاطنين في نفس الناحية قد عمدوا إلى ارتداء لباس المسلمين، وتجولوا في منتصف الليل مع إشهار السلاح والقيام بأعمال منافية للأخلاق، الأمر الذي أزعج السكان جميعاً. وقد ذَيَّلَ (الأهالي المسلمين) هذه الشكوى بالطلب من والي كريت بضرورة تعيين موظف للحؤول ضد هذه الممارسات ووضْع حدٍ لها. بناء على ذلك، فقد أصدر والي كريت الوزير محمد باشا أمراً إلى محافظ ريسمو والقاضي المسؤول فيها بضرورة إلقاء القبض على الأشقياء الذين قاموا بإزعاج الرعية في المدينة.

كما شـدد على ضـرورة التزام كل جماعة باللباس المحدد لها وبحسـب ما هو مســموح به في القانون. الملفت للنظر في هذه الوثيقة هي أن الأمر الأول الذي صــدر لحل المشـكلة كان في ضـرورة إلقاء القبض على المخربين، أما الحل المقترح للحفاظ على الأمن في المســتقبل كان في ضــرورة التزام الجماعات المختلفة بالهندام المحدد لها في القانون.

وبعد سـنة من هذه الحادثة، تُظْهرُ وثيقةٌ أخرى تفاصـيل التمييز والتفريق بين الأديان داخل المجتمع الكريتي بشكل ملفت جداً للانتباه. صحيح أن السبب الحقيقي وراء وجود هذه العريضة قد بقي مبهماً وغير واضح، إلا أن محتواها كان يتعدى بتفاصــيله مجرد التفريق في اللباس أو المظهر الخارجي، ليتناول قضـايا أكثر أهمية وحسـاسـية داخل المجتمع في الجزيرة. تظهر الوثيقة تذمر والي كريت أسـعد باشـا من اختلاط السـكان المسـلمين والمسـيحيين واليهود وتداخلهم مع بعضهم البعض في ثلاث قضايا:

الأولى هي قضية المساكن والبيوت. تفيد الوثيقة أن بيوت المسيحيين واليهود في مدينة ريسمو لا تزال غير قابلة للتمييز عن منازل ودور المسلمين بالرغم من الإشارات الموضوعة عليها. القضية الثانية كانت أكثر خصوصية من الأولى، وهي مسألة اختلاط المسلمين بغيرهم في الحمامات العامة وعدم القدرة على التمييز بين الناس. ومما ذكر في الوثيقة أن الدخول الناس إلى الحمامات يزيل كل إمكانية للتمييز بين المسلمين والمسيحيين واليهود، مما يجعل الجميع يبدو وكأنه فرد من جماعة المسلمين. أما الأمر الثالث فكان يتعلق بضرورة عدم تشابه المسلمين مع غيرهم في قضية استعمال الخيول للتنقل داخل المدينة، مع ضرورة الاحتفاظ بهذه المزية للمسلمين دون غيرهم من السكان. إن مسألة التمييز في اللباس والهندام لم تكن موجودة في هذه الوثيقة، والسبب يعود بشكل قطعي إلى وجودها قبل سنة - أي عام ١٧٢١م.

- في وثيقة أخرى، ودخول مضمونها حيز التنفيذ والتطبيق في الجزيرة منذ ذلك الوقت.

بعد أن قام قاضــي ريسمو بالتذكير بأن اختلاط المسلمين بغيرهم هو أمر لا يجوز من الناحية الفقهية للشـريعة الإســلامية، عمد إلى طلب اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحؤول دون حصول هذا الأمر في المستقبل. وفي هذا السياق، فقد اتخذ الوالي بعض التدابير لتنفيذ هذه الرؤية وتحقيق مطالب القاضي، كان منها الطلب من المســيحيين واليهود بوضْــع إشـــاراتٍ على أبواب بيوتهم لتمييزها عن بيوت المسلمين ودُوْرِهِمْ. إلا أننا نجهل طبيعة الإشارة المطلوبة والكيفية التي تم من خلالها تنفيذ هذا الأمر. يقول الكاتب الكريتي نيكوس كانتزاكيس في روايته الشـــهيرة (القبطان ميكاليس) ما يمكن اعتباره طرف خيط لهذه المســألة: «إن المحلة التي تســكن فيها هي منطقة تركية، فأبوابها مطلية كلها باللون الأخضر».

أما فيما يتعلق بقضـية تمييز المسـلمين عن غيرهم في الحمامات العامة، فقد عمد والي كريت إلى اتخاذ بعض الإجراءات الملفتة بهذا الخصـوص. لقد طلب الوالي من غير المسـلمين تعليق أجراس في سـواعدهم بمجرد الدخول إلى الحمامات العامة ليتميزوا عن المسـلمين ولا يختلطوا بهم. إن إجراءات شـبيهة بذلك قد اعتمدت من قبل والي طرابزون أحمد باشـا كالايليكوز وفي نفس الفترة الزمنية تقريباً.

نجد في الوثيقة الثانية بعض الإجراءات الأخرى التي اتخذت بحق غير المسـلمين، منها منعهم من ركوب عربات الأحصـنة الطويلة، المخصـصـة للمسـلمين دون غيرهم من الجماعات الدينية المختلفة. بينما سـمح لهم في الوثيقة ذاتها اسـتخدام العربات الثقيلة الأخرى. إن مسـألة امتطاء الأحصـنة واستخدام العربات من قبل غير المسلمين هو موضوع قابل للاختلاف بحسب المكان والزمان،

بحيث نجد أن غير المسلمين قد منعوا من استعمال الأحصنة بشكل قطعي وكلي في أماكن أخرى. تشير بعض المعطيات أن هذا الحظر كان موجوداً أيضاً في جزيرة كريت، ولكن الوثائق التي أشرنا إليها تُظْهِرُ بوضوح أنَّ غيرَ المسلمين كانوا يستطيعون تسخير الأحصنة وامتطائها أسوة بالمسلمين مع اختلاف النوعية المستخدمة. تبقى القضية أن مبدأ التفريق بين المسلمين وغيرهم هو الموضوع الأساسي فيما يتعلق أيضاً باستخدام الأحصنة بشكل يجعل التمييز بينهم سهلاً وواضحاً، سواء أكان ذلك عبر التمييز في اللباس أو نوعية الأحصنة.

إن صدور الوثيقة الأولى عام ١٧٢٠م. بما تضمَّنته من ضرورة التمييز بين المسلمين وغيرهم من خلال الألبسة التي يرتدونها كانت بسبب ضرورات أمنية، وكذلك فإن الوثيقة الثانية التي صدرت عام ١٧٢١م. والتي توسعت فيها الأمور لتشمل إلزامية التفريق في البيوت عبر وضع الإشارات، وضرورة التفريق في نوعية الأحصنة التي يركبها

ويستخدمها المواطنون في حياتهم اليومية، وصولاً إلى أدق التفاصيل التي تُوجِبُ التمييز في الشكل الخارجي بين الناس في أماكن مغلقة وخاصة جداً مثل الحمامات العامة كانت كلها تدابير رسمية تمَّ اتخاذها بسبب أمورٍ مهمة جداً دون أدنى شك. إن الرغبة في تطبيق نظام المِلَّة العثماني الذي كان يقضي بضرورة عدم اختلاط الجماعات والملل المختلفة يظهر جلياً في الوثائق المذكورة في هذا المقال. ولكن تطبيق هذا النظام في جزيرة كريت كان أمراً غير ممكن بأي حال من الأحوال. لأن كل المؤشرات والدلائل تثبت قطعاً بأن المسلمين والمسيحيين كانوا يتعايشون بشكل كثيف وقوي جداً مع بعضهم البعض في نفس البقعة الجغرافية والمنطقة والحي والمدينة في كريت، وقد يُستثنى من هذا التداخل جماعة اليهود الذين كانوا يحتفظون لأنفسهم دائماً بخصوصية معينة في الجزيرة ولا يختلطون بالمسيحيين حتى قبل دخول الجماعة المسلمة إلى فسيفساء المجتمع الكريتي.

والمرجح أنَّ الكتلة المسيحية والمسلمة في كريت كانتا بالإجمال تنبثقان وتُرْفَدان من نفس النبع والمصـــدر. فالهداية الجماعية والتزاوج المختلط وعلاقات القرابة المتنوعة بين الكتلتين، قد جعلت المنتمين الى هذين الدينين المختلفين، والناطقين بنفس اللغة، يعيشـــون مع بعضـــهم البعض في نفس المحيط والبيئة بشـــكل طبيعي وتلقائي، بكل ما لهذه الكلمة من معنى. وربما يكون كل ما ذكر في هذا المقال ينضوي تحت محاولات الإدارة الرسمية أن تميِّزَ بين فئات الشـــعب الواحد، المنتمي إلى طوائف وأديان مختلفة، ولكنه يعيش في انصـــهار كبير مع بعضـــه البعض. وقد تكون هذه المحاولات قد نجحت نســـبياً في إنجاز أهدافها وتحقيق المرام الذي من أجله صـــدرت هذه المراسيم وتلك القرارات.

إنَّ اختلاف الملابس بين طوائف الشـــعب، واعتماد ذلك معياراً للتعرف على هويـة الأشـــخاص والتمييز بينهم، كانت من الأمور المعروفة في النظام الرســمي الســائد خلال فتراتٍ معيَّنةٍ لحكم الإدارة العثمانية. كما أنَّ منعَ غير المسلمين من استخدام الأحصنة في تنقلاتهم كان أيضاً من الأمور المعروفة والمعلومة خلال فترات معينة. إلا أن مســألة التمييز بين الناس في الحمامات العامة عبر استخدام الأجراس المعلقة في الأذرع أو المناشف تبقى غير مؤكدة ومثبتة في النظام العثماني العام. صحيح أن المؤرخ رشاد أكرم قد تحدث عن هذه الأمور واعتبرها جزءاً من النظـام المعمول بـه في ذلك الحين، إلا أننا لا نعلم المصادر التي استقى منها هذه المعلومات. يبقى أن نشير إلى أن ما سقناه من أمثلـة تتعلق بـالنظـام الداخلي المعمول بـه في جزيرة كريت يدعم مرويات رشـاد أكرم المتعلقة بهذا الموضوع. أما بالنسبة إلى مسألة تمييز البيوت عبر الإشارات والطلاء وغير ذلك،

فإننا نعتبر أن الإجراءات المتخذة في كريت تمثل نموذجاً فريداً لا ينطبق على الإجراءات العثمـانيـة في منـاطق وولايـات أخرى. صـــحيح أن عهـد السـلطان سـليم الثالث قد عرف فرمانات تأمر بضـــرورة التمييز بين دور المسلمين وغيرهم، إلا أن أيًّا من تلك الفرمانات لم يتطرق إلى موضوع وضع الإشارات على البيوت لتمييزها. وقد يكون نموذج ريسمو – كريت هو المثال الأول والوحيد على ذلك في ولايات الإمبراطورية العثمانية كلها.

❁❁❁

الدعاوى القضائية لأهل الذِّمَّة في سجلات القاضي في (ريسمو) في جزيرة كريت خلال القرن السابع عشر

عائشة نوكيت أضي ياكا

مع استكمال فتح مدينة قنديه عام ١٦٦٩م.، أصبحت جزيرة كريت تحت الحكم العثماني بشكل كامل. ولكن إخضاع الجزيرة لحكم العثمانيين استغرق فترة طويلة جداً عرفت بحصار الربع قرن. ولذلك فقد كان من الطبيعي أن يبدأ تطبيق النظام العثماني في المدن والقرى التي تم إخضاعها قبيل استكمال فتح الجزيرة بشكل تام.

كانت مدينة ريسمو من المدن الساحلية الكبرى والمهمة في الجزيرة، كما كانت من أوائل المدن التي سقطت بيد العثمانيين عام ١٦٤٥م. ولذلك فهي من المناطق التي تم تأسيس النظام العثماني فيها بشكل سريع،

كما تم تعيين قاضٍ رسمي لتسيير الأمور وتنظيم الإدارة في المدينة. من هنا فإن السـجلات العثمانية الموجودة في مدينة ريسـمو ترجع لغاية العام ١٦٤٥ميلادي ـــ ١٠٥٥هجري، كما يمكن الاطلاع على وثائق وقيود تعود إلى هذا التاريخ بشكل واضح ويسير.

إن قسماً كبيراً من سجلات القاضي التابعة لمدينة ريسمو لا تزال موجودة في اليونان حتى يومنا هذا، وهي تقدر بحوالي ١٦٠سـجلاً. لقد قام السـيد نيكوس ستافرينيديس بترجمة هذه السجلات إلى اللغة الرومية ونشرها (عام ١٩٧٦م.). ومنذ زمن ليس ببعيد، فقد قمنا نحن بنشـر كاتالوج يتضـمن ٢١٠مجلداتٍ يحتوي على سـجلات محاكم القضـاة التابعة لمحاكم جزيرة كريت، وهي جزء من مجموعة كبيرة من الوثائق والسـجلات العثمانية التي استحضرت إلى اسطنبول بموجب اتفاقية المبادلة السكانية بين اليونان وتركيا وبنود معاهدة لوزان. ولا يزال قسـم آخر من سـجلات ريسـمو موجود مع مجموعة كبيرة من الوثائق الأخرى المحفوظة في أرشـيف المديرية العامة للأوقاف ومديرية أرشيف منطقة اسطنبول.

وتثبت كل السجلات التي تم التدقيق فيها حتى الساعة أن مدينة ريسمو كانت من المناطق الأولى التي تم إرساء النظام العثماني فيها والتي تأسست فيها النواة الأولى للحكم العثماني وسائر النظم الإدارية المعمول بها في السلطنة، وهي النظرية التي تبنيناها منذ فترة طويلة.

إن من أهم الأسباب التي عززت قناعتنا بذلك، وجود أعداد كبيرة من حالات الهداية المدونة في السجلات المذكورة، بالإضافة إلى الكم الهائل من الدعاوى القضائية التي تقدم بها أهل الذِمَّة من غير المسلمين إلى محاكم القضاة العثمانية.

وفي القانون الإسلامي، وفيما يتعلق بالقضايا الخاصة التي تقع خارج نطاق الأحكام الجزائية والقانون العام، فقد أعطيت مساحة واسعة لأهل الذمة من غير المسلمين لحل معظم قضاياهم الخاصة في محاكم داخلية لكل جماعة منهم على حدة. إن قوانين الشريعة الإسلامية والنظام الحقوقي والعدلي العام الذي كان معمولاً به في الدولة العثمانية يسمح في الوقت نفسه لأهل الذمة بنقل قضاياهم كلها إلى محاكم الدولة الرسمية عند رغبتهم بذلك.

وفي المفهوم القانوني «إن حق الاختيار المعمول به، يسمح لأهل الذمة بحمل قضاياهم إلى محاكم القضاة الرسمية وتفضيلها على محاكمهم الخاصة، حتى ولو كان الأمر يتعلق بالأحوال الشخصية أو المدنية على حدٍّ سواء. إن لجوء أهل الذمة الاختياري إلى هذه المحاكم يتضمن منهم قبولاً مسبقاً وكاملاً بالتقاضي بموجب أحكام الشريعة الإسلامية المعمول بها في محاكم الدولة العثمانية». أما إذا كان أحد طرفي النزاع مسلماً، فإن حمل الدعوى إلى محاكم القضاة وحلها هناك يصبح إلزامياً لا مفر منه بأي شكل من الأشكال.

لقد تحدث كمال تشيشيك عن حمل أهل الذمة لدعاويهم ونزاعاتهم إلى محاكم القضاة وقبولهم بالتقاضي بموجب أحكام الشريعة الإسلامية في مقالٍ مهم تَضَمَّنَ الكثير من المعلومات والمعطيات. إن الأمثلة التي تضمنها المقال تُظهر تطابقاً كبيراً وشَبَهاً مهماً بين سجلات القضاة الموجودة في قبرص ونظيراتها في كريت، مما يعطي انطباعاً واضحاً عن طريقة تعامل أهل الذمة مع المحاكم العثمانية خلال فترة خضوعهم للحكم العثماني.

إن سجلاتِ محاكمِ القضاة في ريسمو تُظْهِر عدداً كبيراً من الدعاوى التي كان طرفا النزاع فيها من أهل الذمة، كما كانت نسـبة القضــايا التي ذهب بها غير المسلمين إلى المحاكم الشرعية مرتفعة بشكل واضح. إن أعداد القضايا المرفوعة إلى محاكم القضــاة من قبل أهل الذمة كانت مرتفعة جداً وخاصــة خلال الفترات الأولى للحكم العثماني في الجزيرة. وعلى ســبيل المثال لا الحصر، فإن الدفتر رقم ٥٦ والذي يعود لفترة ١٠٦٠ ــ ١٠٦٧هجري، كان يحتوي على أكثر من نصــف الدعاوى مقدمة من قبل أهل الذمة. ولكن الملاحظ أن هذه النسـبة قد انخفضــت تدريجياً مع مرور الوقت وصــولاً إلى نسبةٍ منخفضةٍ جداً خلال المراحل المتأخرة من الحكم العثماني للجزيرة.

أما فيما يتعلق بالأمور الخاصــة، فإننا لا نملك حقيقةً كافة المعطيات والمعلومات التي تفسـر لنا سـبب ترجيح أهل الذمة لمحاكم القضــاة العثمانية وتفضيلهم لها. ولكننا إذا دققنا في الدراسـات التي تحدثت عن الفترات الأولى للحكم العثماني في الجزيرة،

لوجدنا أن كثيراً من الأمور تصبح قابلة للتفسير من خلال تَتَبُّع التطورات الزمنية للأمور الإدارية فيها. لقد بقيت طائفة الروم الأورثوذوكس تخضع بالقوة للقوانين الكاثوليكية المعمول بها خلال فترة حكم البنادقة لكريت لفترة طويلة، وقد استلزم الأمر وقتاً طويلاً لإعادة ترتيب أمور طائفتهم وتنسيق شؤونها وأحوالها وإعادة تنظيمها من الناحية الحقوقية والقانونية بعد تخلصهم من حكم الكنيسة الكاثوليكية. من الواضح أن الروم كانوا يعيشون مرحلة انتقالية خلال الفترات الأولى لحكم العثمانيين لكريت، وكانوا مضطرين في تلك الفترة إلى اللجوء إلى المحاكم العثمانية للتقاضي عند حصول النزاع، في وقت لم يكونوا فيه قادرين بعدُ على إدارة أمورهم وأحوال طائفتهم بموجب قوانينهم وأعرافهم الخاصة. لقد استفاد أهل الذمة من حكم القضاة في المحاكم الرسمية للدولة، كما تجدر الإشارة إلى أن المحاكم الشرعية حافظت على اعتبارها وأهميتها في نظر المجتمع الكريتي بمختلف أطيافه حتى خلال الفترات الأخيرة لحكم العثمانيين لجزيرة كريت.

إن من الأمور التي يجدر التوقف أمامها ودراستها هو كثرة الدعاوى التي كانت ترفع أمام القاضـــي من قبل طرفين كلاهما من أهل الذمة. وقد يكون قبول غير المسلمين بعدالة ونزاهة المحاكم الشرعية من أسهل التفاسير التي يمكن طرحها. ولكننا وفي حال قبولنا بمثل هذا التفســـير، فإن علينا أن ننتظر إقبالاً مشـــابهاً لأهل الذمة في ســـائر الممالك العثمانية الأخرى، ومثولهم أمام المحاكم الشــرعية العثمانية بأعدادٍ ونِسَــبٍ مشــابهة. إن مســألة الثقة هي أمر خـاضـــع لتبـاين الآراء في نفس المنطقـة الجغرافية، الأمر الذي يفرض علينا تبرير المسألة من وجهة نظر أخرى.

من نـاحيـة أخرى، فـالقرارات التي كـانـت تصـــدر عن المحـاكم العثمانية كانت تعتبر قرارات رسـمية صــادرة من محكمةٍ عليا للدولـة، الأمر الذي كان ينعكس على أهل الذمة في عملية البحث عن حقوقٍ لهم لم يستطيعوا تحصيلها من خلال المحـاكم الخاصـــة بجماعتهم، أو ربما لأنهم لم يقتنعوا بالنتائج التي حصلوا عليها من تلك المحاكم

. إلا أننا نسـتطيع الاسـتنتاج من خلال نوعية الدعاوى المعروضـة على المحاكم الشـرعية أن هذا التبرير غير صـحيح بالمطلق. فالمحاكم العثمانية درجت على تدوين كل التفاصـيل المتعلقة بالدعوى منذ بداية النزاع مرفقة بشـرح كل المراحل التي مرت بها. وقد وُجدت في بعض الدعاوى تفاصـيل قديمة تعود خمسة عشر سنة إلى الوراء، وقد وصل هذا الأمر إلى عشرين سـنة في قضـايا أخرى. ونسـتطيع أن نؤكد أن كل قيود الدعاوى التي قمنا بتدقيقها كانت خالية تماماً من أي إشـارة تفضـي إلى ذهاب المُدَّعِين إلى مرجعيات أخرى قبل لجوئهم إلى المحاكم الشـرعية، أو أن أحداً من أطراف النزاع قد حمل قضـيته إلى المحاكم الشـرعية بسـبب عدم اقتناعه بالنتيجة الصادرة من محكمة أخرى.

إن الرســـوم المالية التي كان يدفعها أهل الذمة للمحاكم الشـــرعية كانت بمقدار نصف المبلغ المفترض تسديده لمحاكمهم الخاصة. وبرأينا، فالأسباب الاقتصـــادية للموضـــوع يمكن أن تكون من أهم العوامل التي لعبت دوراً في توَجُّهِ الذميين نحو المحاكم الشرعية في معرض تحصيل حقوقهم أو مقاضاة غيرهم. لقد كان هذا الأمر واضــحاً جداً بالنســبة لمعاملات الزواج وتســجيل قيود النكاح، بحيث إنَّ كثيراً من غير المسلمين كانوا يفضلون عقد قِرانهم في المحاكم الشرعية، ويفضلونها على الكنيسة لأنها كانت تتقاضى رسوماً أكثر بكثير من تلك المطلوبة في المحاكم الشـــرعية. كما كان الأمر كذلك بالنســـبة لمواضيع الطلاق ورسومها وإمكانية تطبيقها. وهذا ما يفسر وجود عدد كبير من معاملات الزواج والطلاق لأهل الذمة في المحاكم الشـــرعية العثمانية. يجدر التنويه إلى أن القضـــايا المتعلقة بالأحوال الشـــخصـــية لغير المســـلمين، سواء تلك المرتبطة بالزواج أو الطلاق

أو غير ذلك، كانت تعتبر أقل عدداً من الدعاوى القضائية الأخرى الموجودة في سجلات تلك المحاكم. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن سجلات القاضي في المحاكم الشرعية كانت تدون قيود النكاح وما يتعلق بها في دفاتر خاصة تسمى بدفاتر الأنكحة. لذلك فإننا نعتقد أن مقارنة عدد الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية بأعداد الدعاوى القضائية الأخرى لا يمكن أن تكون صحيحة ودقيقة من دون إدخال دفاتر الأنكحة ضمن هذه الدراسة وهذا البحث. هنا نود الإشارة إلى أننا لن ندخل في تفاصيل دفاتر الأنكحة في هذا المقال، وسنحاول قدر المستطاع تسليط الضوء على السجلات القضائية المتعلقة بسائر الدعاوى الأخرى، باستثناء الأمور المتعلقة بالزواج.

إن معظم الدعاوى القضـائية الموجودة في الدفاتر والسجلات، والتي تَقَدَّمَ بها أهلُ الذمة إلى المحاكم العثمانية، كانت تعود إلى نزاعاتٍ ومشـــاكل تتعلق بالمِلْكِيَّات الخاصـــة. نود هنا أن نُذَكِّرَ أن الدولة العثمانية أَبْقَت بعد الفتح على الملكيات الخاصـة للأفراد في جزيرة كريت، كما أن كل القيود المتعلقة بإثبات هذه الأملاك، حتى ولو كـانـت تعود إلى حقبـة مـا قبل الفتح العثماني للجزيرة، كـانـت تعتبر ســـارية ومقبولة ورســـمية. لذلك فإن النزاعات المتعلقة بإثبات حقوق الملكيـة في كريت قد ظهرت بشـــكل واضـــح في ســـجلات المحاكم العثمانية في وقت مبكر جداً، أي بعد الفتح مباشرة، خلال القرن السابع عشر. لقد كانت معظم تلك الدعاوى تتمحور حول حصـــول أصـــحاب الأملاك على وثائق رسـمية تثبث ملكيتهم لها من قبل السـلطات العثمانية الرسـمية بصـفتها الحـاكم الجديد للبلاد. كـان أهل الذمة يلجؤون إلى المحاكم الشـــرعية بمجرد حصول أي مشكلة تهدد ملكيتهم حتى

ولو كانت صغيرة وتافهة... كل ذلك يمكن أن يُفَسِّر الإقبالَ الكثيف لغير المسلمين على المحاكم الرسمية في تلك الحقبة الزمنية تحديداً.

لقد وجدنا في وثائق الدعاوى القضائية الموجودة في المحاكم العثمانية جملاً تفيد إثباتات قديمة للمِلْكِية مثل **(... ملكاً لي لعشر سنوات خلت...)** أو **(...ملكاً لي بموجب إرث ورثته عن والدي...)** . يفيد كل ذلك بوضوحٍ أن السلطات العثمانية الرسمية قد قبلت بالعقود والوثائق التي تتعلق بالملكيات الخاصة التي تعود إلى فترات الحكم السابق بشكل واسع وكبير. إن معظم القيود الموجودة هي عبارة عن عقود بيوع واتفاقيات مسجلة بموجب حجج رسمية تثبت وجود المِلْكيات الخاصة وتُكَرِّسها. إن الدراسة التي أجريناها على أكثر من عشَرَةِ مجلداتٍ لدفاتر تعود إلى الفترة الممتدة بين العامين ١٦٤٥-١٧٠٠م. أظهرت وجود حوالي خمسين عقْدَ بيعٍ بين مواطنين من غير المسلمين فيما بينهم. كما وجدنا أيضاً عقوداً ووثائق كثيرة تتعلق بنواحٍ مختلفة للمِلْكِيات الخاصة مثل التوريث والهبَة وعقود الإيجار والحَجْر والمصادرة وغيرها.

وباختصـار نقول إنَّ سـجلات القضـاة في جزيرة كريت حَوَتْ عدداً كبيراً من الدعاوى القضـائية التي تقدَّمَ بها أهلُ الذمة لمشـاكلَ وشـؤونٍ مختلفة تتعلق بالمِلْكيات الخاصة والتفاصيل التابعة لها، كما نستطيع الاستنتاج أن أهلَ الذمة كانوا يشـعرون بضـرورة وأهمية نقل مثل هذه القضـايا إلى المحاكم الرسـمية للدولة العثمانية.

من الممكن إيجاد تبريرٍ لكل دعوى قضـــائيـة تقدم بها ذمي إلى المحاكم الشرعية العثمانية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد كان كثير من أهل الذمة يتقدمون إلى محـاكم القضــــاة بدعاوى تخص الإرث بهدف الحصــــول على امتيازات وحقوق لا تضـمنها شـريعتهم ومحاكمهم الخاصـة. يقول السـيد كمال تشيشيك بوضوح ما نصه:

(لقد كان بعض أهل الذمة يتوسلون المنفعة الخاصة في محاكم القضاة الإسلامية التي كانت تحظر بعض الأمور المشروعة في محاكمهم الخاصة وشريعتهم الدينية، فكانوا يفضلون اللجوء إليها في ظروف كثيرة لتحقيق المكاسب الشخصية.. كما كان باستطاعة ذمي أن يحصل على حصة في ميراث لا يعتبر من حقه بموجب قوانين الكنيسة التابع لها...). وقد وجدنا الكثير من الأمور المشابهة في سجلات محاكم مدينة ريسمو وخصوصاً تلك التي تتعلق بدعاوى الإرث، وسنحاول تفصيل ذلك لاحقاً في هذا المقال من خلال تقييم تلك الدعاوى ودراستها بتفصيل أكثر.

بالرغم من كل ما تقدم، فإننا نرى أن القول بأن معظم أهل الذمة كانوا يفضلون المثول أمام محاكم القضاة الشرعية فيما يخص أمورهم الخاصة، أو أنهم كانوا يقدمونها على التقاضـــي في محاكم الطوائف التي ينتمون إليها هو أمر غير دقيق. ولكننا نستطيع في الوقت نفسه أن نثبت أن كل دعوى قضائية رفعت أمام القاضي في المحاكم الشرعية كانت لها أسبابها ودوافعها الخاصة والشـــخصـــية. لقد كانت طريقة تعاطي أهل الذمة مع النظام الحقوقي للدولة العثمانية يختلف من مكان جغرافي إلى آخر. وكان ذلك يختلف بحسب المكان الجغرافي والتركيبة الســكانية والتنوع الديني والطائفي والاجتماعي فيه. إن كثرة دعاوى أهل الذمة في سجلات محاكم كريت، وكثرتها أيضاً ولو بشكل أقل في ســـجلات محاكم جزيرة قبرص، ولجوء طرفي النزاع من أهل الذمة إلى المحاكم الشـــرعية في كثير من الدعاوى القضـــائية يثبت خصـــوصـــية التركيبة الاجتماعية والســـكانية في هاتين البقعتين الجغرافيتين بشـــكل قاطع وأكيد.

ومن الأمور الأخرى التي تلفت الانتباه في دعاوى أهل الذمة أمام المحاكم الشرعية هي هويات الشهود وتنوعها. كان الشهود في معظم هذه الدعاوى من المســـلمين، وكان عددهم أكبر بكثير من أعداد غير المســـلمين في كثير من الأحيان. وبينما كانت بعض الوثائق تُذَيَّلُ بأسماء شهود من غير المسلمين إلى جانب الشهود المسلمين، فقد كانت هناك وثائق أخرى تذيل بأسماء شهود كلهم من غير المســـلمين. من جانب آخر، فقد كان من حق أي طرف من أطراف النزاع أن يعيِّن وكيلاً له لمتابعة القضية أمام القاضي بغض النظر عن انتمائه الديني، وكان ذلك يحصـــل بين أهل الذمة والمســلمين بشــكل ســلس وتلقائي. وعلى ســـبيل المثال، فقد وجدنا في إحدى وثائق دعاوى المِلْكِية التي تقدم بها السـيد نيكولا من قرية آيا قسـطنطين ضـد السـيدة آروسـا بنت يورغي بحجة وضـــع اليد على أرض له هناك، مثول وكيل هذه الأخيرة وهو زوجها الحاج مصطفى أمام القاضي لمتابعة مجريات الأمور.

ومن الأمور المثيرة للدهشة هو الأسلوب المستخدم في الخطاب المدون في وثائق هذه الدعاوى. مثلاً، عندما يكون أحد الشهود من غير المسلمين، فقد كانت عبارة **(شـــهادته مقبولة شـــرعاً)** تدون في نص الدعوى، مما يظهر بوضوح أن كل تفاصيل الدعوى ومجريات الأمور فيها كانت تسير بمقتضى الشريعة الإسلامية وبما يتوافق معها. وفي مثال آخر، نجد في عريضة السيد مينولي المقدمة إلى محكمة القاضي ما نصه: **(إن مِلْكَ منزلي - معلوم الحدود - قد صودر بخلاف الشرع الشريف من قبل السيد نيكولا الذي يستعمله بغير وجه حق، وأنا أطالب بإحقاق الحق المتين وإجراء قوانين الشرع المبين...).** هنا نرى أن الجمل والكلمات المســتعملة في النص تظهر أن المراســلات مع محاكم القضاة كانت تكتب بعبارات تتوافق كلياً مع نصوص وأحكام الإسلام، وأنها كانت لا تخرج عن إطار الخطاب الشرعي بين المحكمة

وجميع أطراف النزاع. كما أن هناك مســـألـة أخرى تتعلق بتأدية اليمين الشرعي للشهود التي كانت تتم هي الأخرى بما يتوافق مع النص الإسلامي. لقد وجدنا في نصوص الدعاوى عبارات تأدية اليمين من قبل المسيحيين على الشكل التالي: **(أقسم بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى عليه السلام)**، وهي عبارة مقبولة من الناحية الشرعية ومقَوْلَبة بطريقة تتناسب معها.

إن قراءة أسماء الأشخاص والأماكن كانت من أهم وأكبر المشاكل التي اعترضتنا خلال عملية دراسة سجلات الدعاوى. وبتعبير آخر، فقد كانت تلك الأســـماء غير قابلة للقراءة بأي حال. لقد وجدنا صـــعوبة كبيرة في قراءة معظمها لمجرد خروجها عن الأســـماء المعروفة مثل يورغي وقســـطنطين ونيكولا وماريا. ولعل الباحث المعروف نائب أفندي قد واجه صعوبات مثيلة لما اعترض مسيرة بحثنا، مما جعله مضطراً إلى ترك فراغات كثيرة مكان أسماء أصحاب الدعاوى المكتوبة في سجلات المحاكم.

لقد قمنا بوضـــع قيود الدعاوى التي قمنا بدراســتها وتحليلها تحت عناوين وفصــول مبوبة، في محاولة منا لتصــنيفها وتســهيل فهمها وإدراكها من قبل القارئ. فكان القســم الأول منها مخصــصــاً للدعاوى التي جرت في محاكم الجماعات والطوائف الخاصة، بحكم أن هذه القضايا كانت تدخل ضمن نطاق صــلاحياتها المعترف بها رســمياً من قبل الدولة. إنها وبتعبير آخر، دعاوى تنطبق عليها القوانين الخاصة بتلك الجماعات والطوائف. أما القسم الثاني فتم تخصيصه للقضايا الجزائية التي تدخل ضمن نطاق القانون العام المعمول به في الدولة. كانت القضايا الجزائية المنضوية تحت حكم القانون الرسمي العام تأخذ مكانها في ســجلات القاضــي بشــكل إلزامي وقطعي، ولم تكن تخضــع لعملية انتقائية أو اختيارية أبداً.

لقد بذلنا في هذا القسم جهداً كبيراً لإبراز القضايا الجزائية المرفوعة إلى محاكم القاضي من قبل طرفين متنازعين، كان كلاهما من أهل الذمة، وكان هدفنا من ذلك هو النقل الكامل لمثل هذه الحالات بهدف فهمها وتفسير الجوانب المحيطة بها بشكل كامل. أما القسم الثالث فقد استثنينا منه الدعاوى الجزائية، وتركناه ليتناول طلبات التماس خاصة بقضايا مميزة ومهمة تم رفعُها إلى المحاكم.

القضايا المتعلقة بالحق الخاص

١ـ الزواج والطلاق

إن قضايا الزواج والطلاق وأمور النفقة وغيرها من المواضيع المتصلة بهذا الشأن كانت من أبرز الدعاوى التي كان يتقدم بها أهل الذمة من غير المسلمين في جزيرة كريت إلى المحاكم، وكانت بذلك تحتل مكاناً مهماً ومساحة خاصة في سجلات القاضي. كانت محاكم القضاة في جزيرة كريت تُدَوِّنُ عقودَ الزواج في سجلات خاصة تسمى دفاتر الأنكحة. إلا أن عدداً كبيراً من عقود الزواج كانت تدون أيضاً في سجلات أخرى غير دفاتر الأنكحة المذكورة. إن موضوع الزواج في جزيرة كريت هو فصل قائم بذاته، ولذلك فلن ندخل بتفاصيله في هذا المقال.

لقد فضـــلنـا في هذا البحـث أن نتنـاول القضـــايـا المتعلقـة بنهاية الزواج والدعاوى التي تم رفعها إلى محاكم القضـــاة بهذا الخصـــوص. كانت دعاوى النفقة تحتل صـدارة القضـايا المطروحة أمام محاكم القضـاة بعد انتهاء الزواج وتحقيق الانفصـــال بين الطرفين. على سـبيل المثال، فقد تقدمت السـيدة ماريا من طليقها الذي انفصـلت عنه قبل زمن طويل بدعوى تحصـيل النفقة لأنها لم تعد قـادرة على تحمـل الأعبـاء المـاديـة والمصـــاريف المتوجبـة عليهـا لتربيـة ابنتها، وذلك بعد أن تكفَّلتْ بذلك لفترة طويلة بحســب ما تســمح به إمكانياتها المادية المحدودة. وهناك دعوى مشــابهة تقدمت بها السـيدة آركينه من طليقها لتأمين (**النفقة والكسوة**) لابنتها، وقد حكم لها القاضي بنفقة قدرها خمس قطع نقدية فضـــية لكل يوم. وفي قضـــية أخرى، توجه الرجل المطالب بالنفقة إلى المحكمة بتقديم التماس يعفيه من تأدية النفقة لأن قدراته المادية لم تعد تســـمح بذلك.

ومع أننا نفتقر إلى كثرة الأمثلة، إلا أننا عثرنا في السجلات على نماذج مهمة ومثيرة لقيود دعاوى الطلاق التي جرت بين أهل الذمة من غير المسلمين. من الأمثلة المثيرة للدهشة دعوى مخالعة جرت في قرية ميتشوبارينا التابعة لمدينة ريسمو بين قسطنطين وزوجته ماريا بحضور الأخيرة إلى مجلس القاضي. وقد جرى **(الإقرار والتقرير بالكلام)** أن التفاهم بينهما غير حاصل، وأن الزوجة تطالب **(بالمخالعة الصحيحة الشرعية)**، فيقرر القاضي حصول المخالعة وتعليق جميع الحقوق الزوجية بين الطرفين، وأنه لم يعد بينهما أي ارتباط حاصل، ثم تمَّ تدوين محضر هذه المخالعة في سجل القاضي وحضوره.

لقد وجدنا دعوى طلاق أخرى يمكن اعتبارها فريدة ومهمة نظراً للسبب الذي تقدمت به الزوجة إلى المحكمة. لقد تقدمت السيدة ماروسا وهي من سكان دير هيرو إلى المحكمة الشرعية بدعوى ضد زوجها الذي عقدت عليه منذ ست سنوات، لأنها ولغاية هذا التاريخ، **ورغم انعدام أي سبب يحول دون تحقيق الوصال الجنسي بيننا، فإن الوطء الصحيح لم يحصل حتى الآن، وأنا لا أزال بكراً. لذلك فأنا أطالب بمدة زمنية محددة أستمهل خلالها زوجي لتحقيق الموجب الشرعي بيننا، ليصبح الطلاق بعد ذلك حكماً نافذاً إذا عجز عن تحقيقه**. وعند إقرار الزوج بصحة ادعاء الزوجة، فقد قرر القاضي منح الزوج مهلة سنة قمرية كاملة تبدأ في الحادي عشر من شهر ربيع الأول، لتحقيق طلب الزوجة أو تنفيذ التفريق بينهما.

٢ـ الميراث

خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٦٤٥ ـــ ١٧٠٠م.، تم العثور على أكثر من ستين قضية تتعلق بالميراث مدونة في سجلات محاكم القضاة في كريت. صحيح أن أكثر تلك القضايا كانت تتعلق بتوزيع التركة وتقسيمها بين الورثة وتدوين ذلك في سجلات المحاكم، إلا أن هناك قسماً آخر كان يتعلق بأمور النزاع بين الورثة حول تقسيم التركة فيما بينهم. كانت معظم تلك الدعاوى تتم عند اعتراض أحد الورثة على الحصة التي نالها من الميراث، فيلجأ إلى محاكم القضاة لتقديم شكواه واعتراضه. ففي قرية دير هيرو، وبعد وفاة السيد ياني، وهو من أهل الذمة، قامت أرملته بوضع يدها على كافة الأملاك التي تركها، ومنعت والدي المُتَوَفَّى اللذان كانا لا يزالان على قيد الحياة من أي نصيب في الميراث. الجدير بالذكر أن قوانين الديانة المسيحيةً لا تعطي للأبوين الحق في أي شيء من تَرِكَةِ ولدهما المتوفى

إذا كـان متزوجـاً، ولكن لهمـا الحق في ذلـك بوجـب قوانين الشـــريعـة الإســلامية. بناء عليه، قام والدا المتوفى ياني برفع دعوى ضـــد أرملة ابنهما أمام محكمة القاضـــي مطالبين بحقهما في الميراث. كانت الشـــهادة التي أدلت بها أرملة ياني - السيدة آركينا مافرابولا - أمام القاضـي خلال المرافعة مثيرة ومهمة. فقد صـرحت السـيدة مافرابولا أنها لم تعط الأبوين شـيئاً من الميراث **ظنـا منهـا أنَّ كميـة التركـة قليلـة جداً**، وأنهـا لم تفكر أبـداً أن أَبَوَيْ زوجِهـا المتوفى يمكن أن يطالبا بشـيء منها. ولكن القاضـي أمر بتوزيع تركة المتوفي بحسب الأصول المرعية في قوانين الشريعة الإسلامية لينال الأبوين قسطهما منهـا. يظهر ممـا تقدم، أن أهل الذمة كانوا لا يترددون في نقل نزاعاتهم حول تقسيم التركة أو الميراث إلى محاكم القضـاة الشـرعية في جزيرة كريت. وفي نفس النطـاق، فقد عثرنا على قضـــية أخرى تقدمت بها أخت الرجل المُتَوفَّى ضـــد أرملة أخيها التي منعتها من نصـــيبها في الميراث، فحكم لها القاضـــي **بحصتها الشرعية** من التركة الموروثة.

وفي قيد آخر يتعلق بأمور الميراث، عثرنا على قضية فحواها أن شخصاً يدعى يوركيل قد تُوُفِّيَ تاركاً ميراثاً تقاسمه ابنه فاسيلي وابنتاه. ثم توفي فاسيلي بعد وفاة والده بوقت قصير، فتم توزيع ما ورثه عن أبيه إضافة إلى ما يملك هو بنفسه على زوجته وأختيه وأولاد عمه بابا أندريا ونيكولا. فتوجه الورثة جميعهم إلى المحكمة الشرعية يتقدمون بالتماس يصرحون من خلاله أن الجميع راض بتقسيم التركة على النحو الذي جرى بينهم دون وجود أي خصومة أو نزاع يتعلق بالتوزيع. إن مثل هذا النوع من القضايا هو موجود بكثرة في سجلات المحاكم الشرعية في جزيرة كريت.

وفي قيد آخر، عثرنا على قضية مثيرة أيضاً هي اعتراضٌ على تقسيم التركة من قبل شخص قال إنَّه ابن غير شرعي لأخ المتوفي، وورد اسمه في الدعوى أنه **ابن زنا**. وفي التفاصيل أنه في قرية ماغارتيز التابعة لمنطقة ميلابوتامو، توفي رجل يدعى ياكومي، فقام ابن أخته بوضع اليد على كامل تركته. ولكن السيد جناكي اعترض على تقسيم التركة

وادعى أنـه ابن غير شــرعي لشــقيق المتوفى يـاكومي المـدعو بـادرو، وأحضـر شـهوداً يثبت صحة ما يقول. بناء على ذلك، فقد ادعي السيد جناكي أن لـه الحق في التركـة بـاعتباره **رجلاً ذكراً من ســلالة ياكومي**. ولكن القاضـــي واستناداً إلى قوانين الشريعة الإسلامية والفتاوى السابقة لمثل هذه الحالات قام برد الدعوى لأن **ولد الزنا شــخص غير ثابت النســب وهو لا يدخل في دائرة الورثة الشرعيين للمتوفي**.

إن كثيراً من قضـايا الميراث المدونة في السـجلات تحتوي على تفاصـيل تقسيم التركة بين الورثة الشـرعيين. وعلى سـبيل المثال، فقد وجدنا في إحدى القيود ما نصـه: **إن ميراث المتوفى السيد مينولي من قرية آيا أندريا ينحصر في زوجته وابنته وأخته، وقد حضـر الورثة الشـرعيون إلى مقام القاضـي لتقسيم التركة فيما بينهم. وقد أمر القاضي بقسيم التركة إلى ثمانية حصص، فأعطى الزوجة حصــة واحدة، والبنت أربعة حصـص، وأخت المتوفي ثلاثة حصــص**. إن ســجلات المحاكم تحتوي على نماذج كثيرة جداً لمثل هذا النوع من القضايا والقيود.

٣- تعيين الوصي

إن القضـــايا التي وجدناها في ســجلات القاضـــي في جزيرة كريت والتي تتعلق بتعيين وَصِـــيٍّ من بين أهل الذمة غالباً ما كانت من ضــــمن الدعاوى المتعلقة بالميراث. وكما هو معلوم، فإن تعيين الوصـي يصـبح أمراً ضـروريا عند وجود وَرَثَـةٍ قـاصــــرين، وبـالتـالي غير قـادرين على حماية ما ورثوه أو إدارة شـؤونه بالطريقة الصـحيحة. وقد جرت العادة أن يكون الوَصِـيُّ المعيَّنُ رجلاً ثقة من رجال المنطقة المشهود لهم بالنزاهة، أو راهب الدير في المنطقة نفسها، أو أحد أقارب الورثة القاصرين. وقد يتعين الوصـي بأمر القاضـي بعد حصــــول الوفاة، كما يمكن أن يكون ذلك بموجب وصــــيةٍ خَطَّهَا المتوفي في حياتـه وكتـب فيها رغبته في تعيين فلان وصــــياً على أولاده عند وفاته. وفي الحالة الأخيرة، يتوجب تصـــــديق ذلك بموجب قرار من القاضــــي والمحكمة لإقرار الوصية وتعيين الوصـي.

هناك أمثلة أخرى للوصـــاية على القاصــــرين، وهي ما وجدناه مثلاً في إحدى السـجلات التي ورد فيها أن الذمي المتوفى المدعو بابا مينولي من قرية ميلوبوتامو قد ترك ولداً قاصـراً يدعى يورغاكي، وقد تم إسـناد الوصــاية إلى والدته لإدارة شـؤون الميراث المتروك. إلا أن حق التدقيق والنظر في ســائر أمور التركة قد أُسـند الى سـيباهي (ضــابط فارس) القرية المذكورة طيلة مدة الوصاية.

٤ـ عقود البيع

كانت قيود عقود البيع المدونة في سجلات محاكم القاضي من أهم الإثباتات على وجود الملكيات الخاصة في جزيرة كريت، وانتقالها من شخص إلى آخر بشكل متكرر، خاصة خلال الفترات الأولى للحكم العثماني في الجزيرة. لقد كان انتقال الملكية الخاصة يتم بموجب عقود بيوع بين المسلمين أنفسهم، أو بين المسلمين وأهل الذمة بشكل متبادل، أو بين الذميين فيما بينهم.

لقد وجدنا من خلال البحث والتدقيق الذي قمنا به أن معظم عمليات البيع كانت تتم من خلال الدفع النقدي بين البائع والشاري، ولكنها كانت تتم أيضاً من خلال مقايضاتِ مختلفِ أصنافِ المحاصيل والإنتاج بين الطرفين. لقد وجدنا نماذج كثيرة لبيوع تمت بين الزوج وزوجته، كما عثرنا على بيوع جرت بين نساء فيما بينهن.

إن عقود الإيجار هي موجودة أيضــــاً في ســـجلات المحاكم، ولكنها أقل بكثير من عقود البيوع. وعلى ســـبيل المثال، فقد وجدنا عقد إيجار بين ذمي يدعى باكومي من قرية اسطنبول، وذمي آخر من نفس القرية المذكورة يدعى أنطوني، يقوم فيه الطرف الأول بتأجير أرضـــه الزراعية إلى الطرف الثاني، على أن يلتزم المستأجر بتأدية اثنا عشر شوال من الحنطة بشكل سنوي. كما يتعهد المســتأجر في العقد نفســه بتأدية الإيجار المتفق عليه ســواء أقام بزرع الأرض أم لم يفعل. يظهر في عقد آخر أن الســيد يوركيلا قام بتأجير أرضـــه الزراعية إلى السـيد قسـطنطين على أن يتقاضــى بدلاً سـنوياً قدره السُّـبْعُ من قيمةِ المحصــول العام، وأن يتعهد المســتأجر بإعطاء عُشْــرِ المحصــول إلى ســباهي (فارس) القرية. وفي عقد آخر، قامت الســيدة أســتيماتي باســتئجار المدعوة ماتيلو وهي من أهل الذمة لتقوم بخدمتها، على أن تتقاضـــــى الأخيرة مبلغاً سـنوياً وقدره أربعة قروش، وأن ماتيلو قد تسـلمت مبلغاً مالياً يغطي مدة خدمة السيدة أستيماتي لمدة أربع سنوات ونصف.

٥ـ الهبات

يظهر في الدفاتر المذكورة أن الهبات كانت من ضمن المعاملات المتعلقة بالأملاك الخاصة غير المنقولة، وأنها كانت تدون أيضاً في سجلات المحاكم بشكل منتظم واعتيادي. كانت معظم الهبات تتم بين الزوج وزوجته أو بين أحد الأبوين وأبنائهما. نضرب مثالاً على ذلك قيداً يُظْهِر أن السيدة آركينا من قرية ميلاكيسا قامت بتمليك زوجها كل ما تملكه من عقارات وأموال، وأنها وهبته كل ثروتها وما لديها حتى تاريخ تحرير البيان. وفي قرية أخرى، قام السيد قسطنطين بتمليك زوجته السيدة نيكولوزا كل أراضي الزيتون وكروم العنب التي يملكها على شكل هبة ممنوحة منه إليها.

نود أن نشـــير هنـا إلى أن قيود الهبـات التي كـان يمنحها أحد الأبوين إلى الأبناء موجودة بكثرة في سجلات المحاكم الرسمية. وعلى سبيل المثال، هناك قيد يذكر أن الســيدة أندوناكي وهي من أصــحاب المال والعقارات قد قامت بوهب ابنهـا كيريـاكو أملاكـاً وعقـارات كثيرة، منهـا بيتُهـا وأرضُ الكرمـة وأرض الزيتون التي تملكها بالإضافة إلى تمليكه عقارات أخرى... وفي سجل آخر، وجدنا أن الســيد بابا يورغي، وهو من قرية آيا أندريا، قد حضــر إلى المحكمة وقدم أمام القاضــي كل ما يملِكُ هبة منه إلى ابن أخيه يورغي. ومن الأمثلـة المهمـة والمثيرة هو قيدُ هِبَـةٍ قدمها الســيد مينول وزوجته إيليني إلى الأخرس ماركو لقاء وجوده بجانبهما وخدمتهما لعشــرين ســنة خلت، فمنحاه بيتاً مؤلفاً من خمس غرف، ومحاطاً بحديقة فيها مختلف أنواع الشجر المثمر، بالإضــافة إلى ثور، وأرضــاً فيها اثنتا عشــرة شــجرةَ زيتونٍ ومكاناً للدرس والعصارة.

لم تخلُ قيود الهبَات من المشاكل والخلافات. فعلى سبيل المثال، وبعد أن قام والدٌ بوَهْبِ ابنِهِ كل ما يملك، تقدم الأب نفسه إلى المحكمة بطلب استرجاع أملاكه كلها لأن ابنه لم يقدم له العناية والرعاية التي كان ينتظرها. إلا أن القاضي رد هذه الدعوى ولم يقبل بإبطال عقد الهبة السابق. وفي مثال آخر، وبعد أن قام السيد سماتي بمنح السيدة آكرينا - كلاهما من أهل الذمة ومن سكان نفس القرية – كل أملاكه، فقد تقدم هو نفسه بطلب استرداد أملاكه بعد وفاتها. ولكن زوج المتوفاة - المدعو نيكولا - تقدم بطلب إلى المحكمة يطالب باسترداد الهبة بالكامل، باعتبار أنها أصبحت حقاً له بموجب الميراث الشرعي عن زوجته التي قضت نحبها.

وبعيداً عن قضـــايا الهبات بين الأشـــخاص، فهناك الهبات التي كان يتقدم بها أحد الرعايا من أهل الذمة إلى الدير أو الكنيســة، وكان يقوم بتســجيل ذلك في دفاتر محاكم القضــاة الرسمية. صـحيح أن عَدَدها كان أقلَّ من قيود الهبات بين الأشـــخاص، إلا أنها كانت خطوة مهمة تتم أمام القاضـــي وبحضـــوره، لتثبيت الهبـة والتبرع الذي يقوم بـه ذلك الشـــخص، ولتدوين الهبة في دفاتر الدولة وسـجلاتها لإضـفاء الصـفة الشرعية والرسمية عليها دون مجال للنقض أو الخلاف.

٦ـ ضبط الملكيات

يمكن تقسيم الدعاوى التي تدور حول النزاعات المتعلقة بالملكيات الخاصة إلى قسمين اثنين. القسم الأول يتعلق بالأملاك المنقولة، وهي تتضمن الودائع من الحيوانات، والأثاث والأمتعة القَيِّمة المستعارة، والأموال المصادرة وغيرها. وعلى سبيل المثال، ففي إحدى الدعاوى، يفيد السيد قسطنطين من قرية سيلي في الدعوى التي تقدم بها إلى محكمة القاضي أنه وقبل ثماني أو تسع سنوات، **(وعندما دخلت العساكر الإسلامية إلى قريتنا، لذنا بالفرار)** من هناك بعد أن تركنا ٣٥ رأس غنم أمانة بعهدة السيد برونيما وهو من سكان نفس القرية. ولكن برونيما يرفض اليوم إعادة الحيوانات إلى أصحابها ويدَّعي أنها من حقه. ولذلك وطلباً منا باسترجاع حقوقنا فإننا نتقدم بهذه الدعوى إلى محكمة القاضي.

وفي مثال آخر، فقد قام أحد رهبان دير آرسـاني المدعو يانوفاروكا برفع دعوى قضائية ضد امرأة غير مسلمة. تقول رواية الراهب إنَّ عَمَّه نيكولا حَلَّ ضـيفاً على هذه السـيدة قبل سـت سـنوات وكان معه أثواباً ونقوداً وأغراضـاً ثمينة أخرى، ولكنه توفي بعد ذلك بفترة قصيرة. فقام زوج هذه السيدة المدعو سـاكيزلي نيكولا بمصـادرة كل الأمتعة والأموال التي كانت بحوزة الضـيف، ولكنه توفي هو الآخر بعد ذلك بفترة قصـيرة أيضـاً. يطالب الراهب في هذه الدعوى باسـترداد مال عمه وحاجياته التي كانت معه. أما زوجة سـاكيزلي نيكولا فقد أقسـمت اليمين بحسـب الأصـول المرعية في المحكمة بحضـور القاضـي، وأفادت بأنها لا تعلم أي شـيء يخص هذا الموضـوع، وأنها لا تملك أي معلومات تفيد بأن زوجها قد صـادر مال ضيفه أو وضع يده على ما كان بحوزته. وتنتهي هذه القضية بِرَدِّها من قبل القاضي ورفضِ ادعاءِ الراهب.

أما القسم الثاني فهو يتعلق بالنزاعات المتعلقة بالأملاك غير المنقولة مثل البيوت والأراضـــي وأشـجار الزيتون وبســاتين الكرمة وغيرها. إن الدعاوى التي تـدور حول الأملاك غير المنقولــة هي موجودة بكثرة في ســـجلات المحاكم، معظمها قضـــايا تدور حول ادعاء ملكية، أو إشـــغالٍ بغير حق، أو غصـــبٍ ومصـــادرةٍ لدارٍ أو أرض. تدور إحدى تلك الدعاوى حول قضـــية اغتصـــاب أحد الرهبان لحقل زيتون قام أحد الآباء بتقديمه هدية إلى ابنته بمناسـبة زواجها، وتدور قضـية أخرى حول إشـغال أحد الناس من أهل الذمة من قرية ميلوبيتا لدار ابن عمه المتوفى الموجودة في منطقة أيفاسـيل، وهناك أخرى تحكي عن قضـية وضـع اليد على أرض زراعية وبسـتانِ كرمةٍ ورثها أحدهم عن والدته... كانت مثل هذه القضـــايا تأخذ مكانها في محاكم القاضـــي بشكل واضح لفض نزاع أو إثبات حقوق.

٧ـ دعاوى الدَّيْن

إن سجلات المحاكم الشرعية في مدينة ريسمو هي مليئة بعهود الديون والاتفاقيات المبرمة حولها بين أهل الذمة تماماً كما هي مليئة بالنزاعات والخلافات المتعلقة بها. ولعل من أهم ما وجدنا في تلك السجلات هو عَقْد دَيْنٍ بين زوجٍ وزوجة تم توقيعه بحضور القاضي والمصادقة عليه من قبل المحكمة. يفيد العقد المذكور أن السيدة كريستينا من قرية دير هيرو قد أقرضت زوجها مبلغاً وقدره ثلاثون قرشاً وأنها طلبت تدوين ذلك في المحكمة والمصادقة عليه من قبل القاضي.

إن معظم الدعاوى التي تدور حول الخلافات المتعلقة بالديون تتعلق بالإجمال بعدم تأدية المبالغ المستدانة أو إرجاعها إلى أصحابها في الوقت المتفق عليه بين الطرفين، كما أن هناك دعاوى أخرى تدور حول تمنُّع المستدين من تسليم الدائن للعقار المرهون

بموجب قرض ممنوح له سابقاً، أو بسبب تأخُّر الطرف الأول في تسليم البضاعة المباعة إلى الطرف الثاني بعد حصول الأول على كامل حقوقه المادية واستحصالها منه. وعلى سبيل المثال، فلقد قام التاجر المدعو ساكيزلي زاني خلال حلوله ضيفاً في مدينة ريسمو بشراء زيت زيتون وجبنة وحرير من التاجر أندوناكي وهو من سكان ريسمو، ودفع ثمنها البالغ ١٤٥ قرشاً دون أن يستلمها. ثم ما لبث أندوناكي أن فارق الحياة دون أن يُسَلِّم البضاعة المذكورة إلى التاجر الآخر، فقام الأخير برفع دعوى قضائية ضد ورثة المتوفي يطالب من خلالها بإعادة المال إليه. ولكن القاضي قام برد هذه الدعوى بعد أن أبرز ابن المتوفى أندوناكي وثيقة تثبت أن والده قد سلم البضاعة إلى الشاري بموجب الصفقة الحاصلة بينهما، كما أحضر إلى المحكمة شهوداً يصادقون على صحة ما يقول (الشهود هم تاجر الذهب السيد ياني ابن أندريا، ومينولي ابن لوقا).

وهناك دعوى أخرى تدور حول طلب الزوجة استرداد مالٍ لها كانت قد أقرضته لزوجها السابق قبل انفصالهما، وأثبتت ذلك بشهادة الشهود لتحصل على حُكْمِ المحكمة الذي ردَّ لها حقَّها.

إن قضية رهن العقارات بِقَصْدِ تقديم ضمانات للديون هي من أهم مواد

الدعاوى القضـــائية المرتبطة بالقروض. في إحدى الدعاوى، يظهر أنَّ الذمي المدعُوَّ ياني قد اقترض من الســـيدة أفرينو مبلغاً وقدره ثمانية قروش، وقام برهن بســتان كرمة يملكه بمســاحة ٢ دونم كضـــمانة لإيفاء هذا الدين. وبعد انقضـاء الأجل المتفق عليه، تمنع ياني عن سداد دينه كما رفض تسليم العقار المرهون لصـالح السيدة أفرينو، فحملت الأخيرة قضيتها إلى محكمة القاضـي لتحصيل الحقوق المتفق عليها. وفي قضية أخرى، استدانت السيدة ماريا مبلغاً وقدره خمســـة قروش، ورهنت أرضـــاً زراعية تملكها كضـــمان لهذا الدين. وعندما توفي الدائن، قام وريثه بوضـــع اليد على الأرض ورفض تســـليمها لصاحبتها بالرغم من أنها كانت قد قضت دينها ودفعته كاملاً إلى الدائن.

القضايا المتعلقة بالحق العام

١ـ الجنايات

إن الحكم في معظم القضـــايا المتعلقـة بـالجرائم والجنـايـات المـدونـة في سجلات المحاكم الشرعية في مدينة ريسمو غالباً ما يتضمن طلباً من القاضـي بإجراء التحقيق المناســب للتأكد من الجريمة الحاصـــلة. كانت تتشـــكل هيئة بتكليف مباشـر من القاضـي مهمتها اسـتقصـاء الحقائق والتدقيق في التفاصـيل المتعلقة بالجريمة ومكان وقوعها، واسـتدعاء الشـهود لأخذ إفاداتهم ومطابقتها مع المعلومـات والأدلـة الثـابتـة. كـان التبليغ عن وقوع الجريمة في قريةٍ ما يتم عبر ممثلين منتـدبين من قِبَـلِ القرويين، أو من خلال التبليغ الجمـاعي لكـل سكان القرية موجَّهاً إلى المراجع المختصـة. الجدير بالذكر أن القرويين كانوا يحاولون بذلك أن يتملصوا من أي علاقة ممكنة مع الحادث أو الجريمة.

لقد كانت كل قضـية جنائية تحمل في طياتها تفاصـيل حكاية خاصــة بها وتميُّزها عن غيرها. لذلك فإن من المفيد أن نُكْثِر من الأمثلة المتعلقة بمثل هذه القضــايا والمحاكمات المتعلقة بها. على ســبيل المثال، فقد اجتمع أهالي قرية دير هيرو وذهبوا جميعاً إلى القاضـــي لإبلاغه بأنهم عثروا على جثة امرأة مقتولـة في إحدى مغارات القريـة. لقد صـــرح الأهالي أنهم لما أبلغوا ابنـة الضـــحية بالموضـــوع، أقَرَّتِ الفتاة أنها تشـــاجرت مع أمها، واعترفت أنها ضــربتها بالعصــا على رأســها فخرت صــريعةً. وبأمر من القاضــي، فقد بدأ التحقيق في المســألة، واعترفت ابنة الضــحية بكل التفاصــيل التي تحدَّثَ بها القرويون وأفادوا المحكمة بها. وفي مثال آخر، فقد توجه جميع أهالي قرية برانسار التابعة لقرى الأوقاف السلطانية إلى المحكمة للإبلاغ عن جريمة قتل ارتكبها المدعو (يورغي) بحق زوجته (تابتا).

وبأمر من القاضي، فقد أظهر التحقيق أن الوفاة حصلت بسبب جرح في رقبة الضحية ناتج عن استعمال آلة حادة. وعند سؤال الزوج عن سبب ارتكاب الجريمة، أفاد **أن زوجته كانت مشهورة بارتكاب الفاحشة، وأنه قام بقتلها للتخلص من العار الذي ألحقته به.**

وفي مثال من نوع آخر، وفي قضية جنائية وقعت في قرية كاتوارمينوس، تشير سجلات المحكمة أن زوجة المقتول أليوير المدعوة ماريا صفحت عن قاتل زوجها المدعو بابا نيكولا لقاء مبلغ مالي قام بتسديده. وفي قضية ثانية، يطالب مينولي وهو والد المقتول قسطنطين غَريمَه بدفع دية ابنه المقتول. ثم تَقَدَّمَ بعريضة إلى القاضي بلسان حاله مع جميع سكان القرية نصها هو التالي: **فيما يتعلق بالدعوى المرفوعة بخصوص دية ابننا المقتول، وهو من رعايا القرية المذكورة، نفيد أننا نبرئ ذمة الخصم من كل الحقوق التي يدين بها لنا ونسقط ما لنا بذمته، ونطلب من الحكام الكرام رد أي دعوى أو قضية تظهر مستقبلاً في المحكمة بهذا الشأن...** ليتنازل بذلك والد المقتول وأمه عن القضية بشكل قاطع ونهائي...

وفي قضـــية أخرى تتعلق بحادثة قتل سُــجِّلتْ ضـــد مجهول بعد أن تعذر الوصـول إلى هوية القاتل، فقد رد القاضـي الدعوى المرفوعة من قبل الوصـي على أطفال الضـحية، وهو من غير المسلمين، والتي يطالب فيها جميع سكان القرية بتحمل دية المقتول وتسديدها إلى أطفاله.

السرقة

في مدينة ريسمو، وفي القرى التابعة لها بشكل خاص، فقد كثرت الدعاوى التي تتعلق بالغصب أو السرقة، والتي كان يتقدم بها الضحية بنفسه أو بشكوى من سكان القرية جميعاً إلى القاضي. كانت القضايا هذه تتوزع بين دعاوى فردية أو شخصية، كما كانت أحياناً تأخذ شكل إبلاغ لعمليات سطو أو سرقة تعرضت لها القرية، أو قامت بها عصابات من اللصوص أو قطاع الطرق، فكانت كل التفاصيل تدون في سجلات المحاكم بطريقة رسمية.

لقد كانت أكثر دعاوى الغصب تدور حول السطو على الحيوانات الأليفة. وكثيراً ما كان الضحيةُ أو سكانُ القرية قادرون على الوصول إلى هوية اللص أو حتى اعتقاله، فكانوا إما يسوقونه إلى المحكمة، أو يبلّغونَ عنه لإلقاء القبض عليه واعتقاله. وعلى سبيل المثال، فقد وقعت حادثة سرقة في قرية إستافراكي التابعة لقرى الجيش السلطاني قام فيها المدعو نيكولا بسرقة ثور يملكه المدعو مانو، كلاهما من أهل الذمة.

وبعد أن قام مانو بجلب نيكولا إلى مجلس القاضي، تقدم بطلب رفع دعوى لإصدار حكم بإعادة ما سُلِب منه. وبعد أن اعترف نيكولا بالسرقة، أمر القاضي بإعادة الثور إلى صاحبه مانو، وإعطائه فرصة زمنية تمتد لغاية غروب شمس اليوم ذاته لتنفيذ الحكم الذي صدر بحقه. هناك قصة سرقة أخرى لحيوان وقعت في قرية كيريانا يملكه قس القرية، نفذها ثلاثة شبان هم يورغي وبيترو وأندريا. وفي الإفادة التي تقدم بها القس إلى المحكمة، فقد قام الشبان بذبح البقرة وأكلها بعد أن أقدموا على سرقتها.

الاغتصاب

قليلة ونادرة هي دعاوى الاغتصاب التي رفعت في محاكم مدينة ريسمو ودونت في سجلات القاضي بموجب شكاوى وادِّعاءات فردية. من بين تلك الشكاوى قضية اغتصابٍ تعرضت لها ديميتريا بنت بيدرو من سكان قرية بيرينا. لقد أفادت ديميتريا أن المدعو بابا تاغاش وهو من أهل الذمة الذين يسكنون معها في نفس القرية المذكورة قد أقام علاقة معها بالإكراه لمدة تجاوزت ثلاثة أعوام، حيث كان يباغتها في منزلها ليلاً بشكل مفاجئ ويتمكن منها بالقوة. وأنها تطلب من المحكمة اتخاذ الإجراءات الشرعية المناسبة بحق المعتدي. وبموجب طلب الشكوى هذا، فقد طلبت المحكمة من المدعية أن تقيم الحجة والدليل على ادعائها، فتم استدعاء الشهود محمد بن عبد الله وبابا يورغي، وهما من سكان نفس القرية، للإدلاء بما يعرفان بخصوص هذه القضية. أفاد الشاهدان بأن المدعو بابا تاغاش كان لا يتورع عن إظهار ما كان يفعله،

وأنه كان يقتحم منزل الذمية السـيدة ديميتريا خلال المدة المذكورة بشـكل علني، وأنهما شاهداه وهو يطرحها على فراشٍ سريرٍ خشبي في منزلها المعلوم ليتمكن منها دون أي خوف أو حرج. لقد تطابق قول الشـهود مع أقوال السـيدة ديميتريا، فأصـدر القاضـي مذكرة بجلب المدعو بابا تاغاش وأوكل تنفيذ المهمة إلى حسن سيباهي وهو وكيل ضابط ريسمو حسين آغا.

وفي مثال آخر، فقد تقدمت السـيدة آركينا بشـكوى ضـد المدعو نيكولا متهمة إياه باقتحام منزلها بعد منتصـف الليل واغتصـابها قبل شـهرين. وبعد استدعاء الرجل المذكور، إعترف بحضـور القاضـي بالجرم الذي ارتكبه فتم تسليمه إلى قسم شرطة ريسمو لإجراء المقتضى.

الشجار

يظهر أن كثيراً من شكاوى الشِّجار التي كانت تصل إلى محاكم القضاة كانت بعد حوادث شِجارٍ مختلفة بين أهل الذمة فيما بينهم، حيث كان يقوم أحد الأطراف الذين تعرضوا للأذى أو الإصابة الخطرة باللجوء إلى المحكمة لعرض مظلمته. وفي إحدى قرى ريسمو، حدث شجار بين عمالٍ يُدْعَوْنَ: نيكولا، وياني، وميخايل وجانني خلال قيامهم بحراثة الأرض، ما لبث أن تحول إلى عراك بالأيدي نتج عنه إصابة نيكولا بجروح متعددة بعد أن رشقه المدعو جانني بالحجارة، وانهال عليه ياني ومخايل ضرباً بعصي المعاول التي كانوا يحملونها. فما كان من نيكولا إلا أن توجه إلى محكمة القاضي متقدماً بشكوى ضد الباقين، الذين أُحضِروا إلى المحكمة وأقروا بما فعلوه أمام القاضي.

لم تقتصر دعاوى الشجار المدونة في سجلات المحاكم على الرجال، لأن نزاعات النساء ومشاكلهن كانت أيضاً تجد طريقها إلى القضاة عند الحاجة. وعلى سبيل المثال، فقد حدث شجار بين سيدتين غير مسلمتين في إحدى الأزقة التابعة لمركز مدينة ريسمو، قامت إحداهن – بلا سبب - بعض ذراع السيدة الأخرى وانتزاع قطعة لحم منها، ورجم ابنتها التي كانت ترافقها بالحجارة التي أصابت رأس الفتاة فأحدثت فيه جراحاً مختلفة. ويظهر في سجل آخر عريضة تتحدث عن شجار وقع بين النساء في قرية وازاري التابعة لناحية آماري انتهى إلى أروقة المحاكم في مدينة ريسمو.

السجلات الأخرى

إن كثيراً من المســائل المثيرة والغريبة التي كانت تحصــل بين أهل الذمة في ريســمو قد وجدت طريقها إلى محاكم القضــاة، ســواء أكانت تتعلق بالحق العام أو الخاص، أو للحصـــول على بيان أو حجة من المحكمة لتوثيق أمرٍ أو إثباتِ حق. ولعل القضــايا التي تتعلق بالوفيات الناتجة عن الحوادث كانت من أكثرها أهمية وبالتالي استحواذاً على مساحة مهمة في سجلات وقيود المحاكم. لقد كان القرويون يتوجَّهون طوعاً إلى المحاكم عند حصـــول أيٍّ وفاةٍ بســبب حادث عرضـــي أو وفاة لا ترتبط بجريمة أو نية قتلٍ عمدٍ لتوثيق ما حصـــل وتدوينه في سـجلات المحكمة أو للحصـول على ما يبرِّئ ذمتهم ولا يعرضـهم للمساءلة في المستقبل. ومن الأمثلة التي عثرنا عليها ضمن هذا المعنى هو ما قام به المدعو قســطنطين بن مينولي من ســكان قرية بيكي من توثيق الحادث الذي جرى عبر تدوينه في ســجل المحكمة. تفيد القصــة أن ابن قســطنطين قد اصطحب مهر صديقه إستادي -

كلاهما من أهل الذمة – إلى حوض المياه ليسقيه، وأنه ربط رسن المهر على خصره وانحنى ليشرب هو الآخر. فجأة وعلى حين غفلة من الأمر، هجم عليهما ثورٌ هائجٌ رأسُهُ أسْوَد، فاضطرب المهر وفزع فزعاً شديداً دَفَعَهُ إلى الركض مسافة نصف ميل بسرعة هائلة هرباً من الثور، الأمر الذي أدى إلى سحب الشاب وجره أرضاً لوقت طويل، فتلفت أعضاؤه ومات. وقد أمر القاضي بإجراء التحقيق اللازم لمطابقة الواقع على أقوال الرجل.

أما في قرية آبينان، فقد غرقت سيدة مجنونة تدعى ماريا بعد أن قصدت النهر لتبليل منشفتها فوقعت في مجرى المياه وماتت. لقد أظهرت التحقيقات أن السيدة قد أصيبت بجرح في عينها اليسرى قبل أن تموت. وعندما سئلت ابنتها عن الجرح أفادت الأخيرة أن أمها كانت تعاني من مرض الصرع، وأنها كانت تسقط كثيراً وتؤذي نفسها مراراً وتكراراً، وقد صادق أهل القرية على أقوال الفتاة، وتم تدوين كل ذلك في سجل المحكمة.

وفي قرية سـيتار، تُوُفِّيَ الذمي ياني بن مانولي بعد أن سـقط من فوق شـجرة التوت التي صـعد إليها لقطف ثمارها. وبناء على طلب القرويين، فقد حضـر نائب القاضـي لإجراء الكشـف اللازم على الجثة واسـتكمال التحقيق، فثبت له أن المتوفي ياني قد سـقط على رأسـه بشـكل أدى إلى حدوث ثقب في جمجمتـه وخروج عينيـه من جحرهمـا. وفي حـادثـة أخرى وقعـت في قريـة أجيبوبلا، أفيد أن طفلاً كان يلعب في بسـتان والده فسـقط في بئرٍ فيه فمات. وفي التفاصيل أن الطفل المدعو يورغي كان يلعب في بستان فيه حفرة عميقة كان أهالي القرية يأخذون منها الرمال، وحدث أن الحفرة امتلأت بمياه المطر، فسقط فيها الطفل دون أن ينتبه فمات غرقاً.

وفي قصة أخرى، حضر الراهب ريشنو بن خريزلو إلى المحكمة وطلب تسجيل حادثة وقعت في الدير الذي يتردد إليه وتدوينها في سجلات المحكمة. وفي التفاصيل أن الراهب قد استعمل الذمي المدعو كوركي ميلو لإصلاح جدار في الدير يريد أن يَنْقَضَّ. وقد تم الاتفاق مع هذا العامل على أجرة الترميم. إلا أن حجراً قد سقط من العقد الموجود في الجدار وأصاب رِجْلَ الرجُلِ اليُمْنى فَكُسِرَت على الفور في مكان الحادث. وعند التحقيق، صادق العامل المصاب على صحة أقوال الراهب، وصرح بعدم رغبته في الادعاء القضائي، وأنه يعفي الراهب من أي عواقب للحادث حتى ولو وصل الأمر إلى وفاته.

أخيراً، سوف نعرض مثالاً مهماً يتعلق بقضية صحية. فقد حضر الذمي المدعو ياني بن مانول - وهو من قرية آيفاسيل - إلى القاضي، وصرح أنه يعاني من فتق إربي، وأنه قصد الجراح قسطنطين بِنِيَّةِ العلاج، واتفق معه على أجرٍ وقدره سبعة قروش لقاء خضوعه لعملية جراحية

. لقد صـرح المريض أيضـاً أنه يعفي الجراح من أي مسـؤولية قانونية، وأنه يتنازل عن أي تعويض في حال تعرضــه للمضـاعفات الطبية أو الوفاة، كما يمنع ورثته من مطالبة الطبيب بأي تعويض مالي أو ديةٍ عند تعرضه لأي مكروه.

يظهر من كل ما تقدم أن سـجلات محاكم القاضـي في مدينة ريسـمو هي مليئة بالقضـايا والدعاوى والشـكاوى المتعلقة بأهل الذمة، وأن جميع المحاكمات التي كانوا يخضـعون لها كانت تجري وفقاً لأحكام الشـريعة الإسلامية والقانون العثماني.

❁❁❁

الفصل الثالث

حوادثُ الرِّدَّةِ في كريت خلالَ الثورة اليونانية

عائشة نوكيت أضي ياكا – نوري أضي ياكا

تعتبر جزيرة كريت من أواخر الممالك التي استطاعت الدولة العثمانية أن تضمها إلى أراضيها الشاسعة، ولذلك فقد كانت من أكثر الولايات التي عرفت تساهل الإدارة الرسمية وضعفها. لقد ظهر هذا الوهن بوضوح في طريقة الإدارة التي حكمت الجزيرة، كما تجلى في تركيبة المجتمع الكريتي وكل التفاصيل المتعلقة به. لقد اختلط المكون الإسلامي بشكل كبير مع العنصر المحلي المسيحي من الروم الأوثوذوكس، حتى وصل الأمر إلى حد استعمال بعض المسلمين لأسماء أورثوذوكسية، أو اتحاد الاسم المسلم مع المسيحي في نفس الهوية الشخصية. لقد وجدنا في الوثائق العثمانية أسماء كثيرة مثل ياني عثمان، حسن نيكولاكي، ملا محمداكي

وغيرها من الأسماء التي تشهد على صحة ما نقول، وهي أكثر من أن تعد أو تحصى. كما تجاوز الأمر ذلك في بعض الأحيان ليصل إلى حدِّ اتخاذِ بعض المسلمين ألقاباً وأسماء رومية فقط دون غيرها من الأسماء التي تميزهم عن المسيحيين. ويمكن اعتبار أن جزيرة كريت هي النموذج الفريد في ممالك الدولة العثمانية التي عاش فيها المسلمون مع النصارى جنباً إلى جنبٍ في نفس الأزقة والشوارع والنواحي. لقد اتخذت الدولة العلية اللغة التركية لغة رسمية في جزيرة كريت، كما بذلت الإدارة المحلية جهداً كبيراً لتعليم اللغة التركية ونشرها بين السكان، كما كان الاهتمام كبيراً بالمطبوعات والجرائد التي تصدر باللغة التركية، إلا أنه وعلى الرغم من كل ذلك، فقد بقيت اللغة الرومية هي اللغة المحكية والمتداولة بين الناس في جزيرة كريت. لم يقتصر استعمال اللغة الرومية على النصارى فيما بينهم، ولم يكن الأمر كذلك في تخاطب المسلمين مع المسيحيين وحسب، وإنما كانت الرومية فعلياً هي اللغة المحكية التي يتحدث بها المسلمون فيما بينهم أيضاً بشكل كامل وتام.

وعلى الرغم من العيش المشترك الذي كانت تعيشه مختلف الطوائف في كريت، إلا أن الجزيرة عرفت ثورات متعاقبة ضد الحكم العثماني وخصوصاً مع بداية الربع الأخير للقرن الثامن عشر.

وبعد نجاح الثورة الفرنســية، عرفت الدولة العثمانية حركات قومية فَتِيَّةٍ ومتنامية، استطاعت أن تشق طريقها بنجاح داخل المجتمع العثماني، إلا أن الثورة اليونانية كانت من أوائل الحركات القومية التي نجحت في تحقيق الانفصــــال عن العثمانيين واســـتقلال الدولة اليونانية. في الحقيقة، لم تهدف الثورة اليونانية هذه إلى انتزاع اســـتقلال اليونان بجغرافيته المعروفة حالياً، وإنما خاطبت السكان الروم الموجودين في غرب الأناضول وجزر بحر إيجه أيضــاً، فوجدت عدداً كبيراً من المؤيدين لها في هذا المجتمع، واستطاعت أن تجند معظمهم في صفوفها،

فكان لهم دورٌ فاعلٌ ومهمٌ في تأجيج الثورات واتساع رقعتها بوجه الإدارة العثمانية في هذه المناطق كلها. إن المؤتمر الذي عقد في أوديسا عام ١٨١٤م. بتنظيمٍ مباشــر من جمعية الأصــدقاء المعروفة باســم (فيليكي إيتيريا)، كان يهدف إلى اســتقلال اليونـان وانفصـــالـه عن الـدولـة العثمانية، ويعتبر نقطة انطلاق الشـرارة الأولى لانتشـار الفكر القومي اليوناني الإنفصـالي بين الروم في مختلف المناطق العثمانية. حتى إذا اندلعت الثورة اليونانية، هَبَّ الروم في جزيرة كريت تضـــامناً مع اليونانيين، فانطلقت عدة ثورات في مدن ريســمو وخانيا وغيرها، وعرفت الجزيرة أحداثاً دامية وصــــدامات كثيفة مع الحامية العثمانية. لم تستطع الإدارة العثمانية أن تخمد الحركات الاحتجاجية والثورات في كريت، فاستعانت بوالي مصر محمد علي باشا الذي أُسند إليه حكم جزيرة كريت بعد أن نجح في السيطرة عليها وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه.

إن الملفت للانتباه أن بعض المسـلمين في جزيرة كريت وقفوا إلى جانب الثوار الروم بوجه الدولـة العثمانية وسـاندوهم في كل التحركات التي قاموا بها. لم يكتف بعض المسلمين الكريتيين بمساندة الروم، ولكن جزءاً منهم عمد إلى تغيير دينـه والتنصـر من جـديـد. لقد كـان من الطبيعي أن يفقد هؤلاء (المرتـدون) الحمـايـة الاجتمـاعيـة من البيئـة التي كـانوا ينتمون إليهـا، فعمـد أكثرهم إلى الهروب من الجزيرة للنجـاة بـأرواحهم من عقـاب الردة المعروف في الشرع الإسلامي والقانون العثماني.

في الحقيقة، لم تعرف الإمبراطورية العثمانية حركات الردة وتغيير الدين إلا بشكل نـادر ومحدود جداً. كان التغيير الديني الوحيد الذي شجعه العثمانيون يسـير في اتجاه واحد فقط، وهو انتقال غير المسـلمين من ديانتهم القديمة إلى الإسلام، ولم يكن الاتجاه المعاكس مسموحاً بأي شكل من الأشكال. إن خروج المسلم من المِلَّة يدخله في حكم المُرْتَدِّ، والرِّدَّةُ لها قوانينها وأحكامها في الدين والشريعة

وحتى في المجتمع الإسلامي الذي كان لا يتسامح معها بتاتاً. فالردة هي من أكبر الجرائم في الإسلام، وهي تستوجب قتل الرجل واستمهال المرأة في السجن حتى تعود عن رِدَّتِها. لذلك فإن إمكانية أن يعيش المرتد عن دينه داخل المجتمع الإسلامي الذي كان أَحَدَ أفرادِهِ أمرٌ غيرُ واردٍ على الإطلاق. لذلك وخلال فترة الحكم العثماني المديد، لم تعرف الجغرافيا العثمانية أيَّ حركةِ ردةٍ استطاعت أن تصل إلى السجلات والدفاتر الرسمية، ويمكن اعتبار أن الردة في مدينة ريسمو كانت من الحالات الاستثنائية التي وقعت في الممالك العثمانية خلال فترة العصيان في الجزيرة وحركات التمرد والثورات اليونانية.

لقد تأســـسـت الدولة اليونانية المســتقلة بعد نجاح الثورة اليونانية. على الفور، بادرت الدول الغربية بالاعتراف بالدولة الجديدة، ثم حَذَت الإدارة العثمانية نفس الطريق بعد تقبلها للواقع الجديد. وفي المادة الخامســـة لبروتوكول لندن الذي وقعت عليه الدولة اليونانية المستقلة مع الدولة العثمانية عام ١٨٣٠م. فقد نص على أن الدولة العثمانية تلتزم بإعلان العفو العام عن كل الرعايا الروم الذين قاتلوا ضـــدها خلال الثورة، وأنها لن تتعرض لأرواحهم بالأذى أو لممتلكاتهم بالمصـــادرة، كما التزم الجانب اليوناني بنفس الأمر بالنسبة للمواطنين المسلمين الموجودين داخل أراضيه. ولكن الإدارة العثمانية تلقت فتوى شـــرعية بضـــرورة قتل كل من ثار على الحكم العثماني ومصـــادرة أمواله وأملاكه. لذلك بادرت الســلطة إلى مصـــادرة أملاك جميع الذين قُتلوا خلال فترة الثورة

، كما وضعت يدها على ممتلكات كل الفارين من الأراضي العثمانية إلى الخارج لأي سبب كان. هكذا تحولت ممتلكات هذه الفئات من ممتلكات خاصة إلى ممتلكات أميرية بيد الدولة العثمانية. تم توظيف المباشرين والكتاب للتثبت من الأملاك المصادرة وحصرها وتدوينها في الدفاتر المخصصة لهذا الأمر. كما تم عرض بعض الأملاك المصادرة في المزاد العلني لبيعها بأعلى سعر ممكن. لقد استُخدِم هذا الإجراء داخل جزيرة كريت، فتمت مصادرة أملاك الثوار والفارين، وتم بيعها في المزادات العلنية لتعويض المصاريف العسكرية التي أنفقتها الدولة في سبيل إخماد الثورات وحركات التمرد والعصيان.

لقد تم تدوين جميع الأملاك التي صـودرت في سـجلات خاصـة، كما تم ذكر الأسـباب الموجبة لمصـادرتها وتحويلها إلى أملاك أميرية خاضـعة لمُلْكِ الدولة. ومن الأسـباب المذكورة لمصـادرة الأملاك الخاصـة ما يلي: المتوفون الذين لا وارث لهم، الأسـرى – الذين وقعوا بيد العدو، الفارون، الفارون مع أولادهم، الورثة الذين وقعوا في الأسـر، الهالكون، وغير ذلك من الأسـباب الموجبة لضـبط الأملاك الخاصـة وتحويلها إلى أملاك أميرية. لقد كانت الردة عن الدين الإسلامي والتحول إلى ديانة أخرى سبباً آخر في مصادرة الأملاك الخاصـة. لقد ورد ذكر هذه الفئة من الناس في السجلات الرسمية على الشكل التـالي: مرتـد، المرتـد الخـائن، المرتـد الهـارب بحسـب الإخبـارات الواردة، المرتد الفار، وغيرها من العبارات التي تفيد نفس المعنى

. لقد تم ذكر الردة بشكل واضح في السجلات كَسَبَبٍ رئيسي لمصادرة الأملاك الخاصة من قِبَل الدولة. في حين أن عبارة (الفار الخائن) قد ذكرت في خانة مئات المسلمين الهاربين من أحكام الدولة والذين خضعوا بدورهم لمصادرة أملاكهم الخاصة، فقد ذكرت عبارة (المرتد) بشكل واضح وصريح في خانة الذين بدلوا دينهم إلى آخر.

في الحقيقة أننا نجهل حجم الردة التي حصلت في جزيرة كريت، كما أننا لا نعلم حقيقة انتشارها في القرى والمدن بشكل دقيق. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نجهل أيضاً أحوال عوائل المرتدين ومواقفهم من التحول الديني الذي جرى والمصير الذي واجهوه. إننا لا نعلم إذا كان شخص بعينه قد أعلن ارتداده عن الإسلام، أو أن سائر أفراد أسرته أو بعضاً منهم قد شاركوه في عملية تبديل الدين والتحول إلى النصرانية. على سبيل المثال، فقد وجدنا في سجلات المصادرة في خانيا العبارة التالية:

(إن الشخص المعروف باسم إبراهيم فاكولاكي من قرية كاراكيس التابعة لمدينة خانيا هو شخص خائن للدين الإسلامي، وقد هرب برفقة ثلاث أخوات له بعد إعلانه للردة...). ولا يمكن من خلال هذا النص أن نجزم أن الأخوات الثلاث قد ارتددن أيضاً عن دينهن، أو أنهن قد قمن فقط بمرافقة أخيهن الفار بعد أن بدَّل دينه إلى المسيحية. ومن الأشياء الأخرى التي نجهلها أيضاً بهذا الخصوص هو نسبة توزيع حالات الردة في المناطق المختلفة للجزيرة. ففي حين أننا استطعنا التأكد من حالة ردة وحيدة في سنجق خانيا، فقد عثرنا على الكثير من حالات تبديل الدين في ريسمو، وخاصة في ناحية أماريا وأيفاسيل. (ملاحظة: تشير الإحصائيات السكانية في الجزيرة أن ٣٥% من سكان سنجق ريسمو هم من المسلمين، يقابلهم ٦٥% من السكان المسيحيين الروم. أما إذا نظرنا إلى التوزيع السكاني بحسب المناطق في نفس السنجق، لوجدنا أن ثلثي سكان مركز مدينة ريسمو من المسلمين، أي أنهم يشكلون الأكثرية العددية فيها. بالمقابل فإن نسبة المسيحيين ترتفع بشكل واضح في الضواحي لتصل مثلاً إلى ٩٠% في ناحية أيفاسيل و ٨٥% في أماريا).

لقد لاحظنا أن الردة قد سجلت نسبةً مرتفعةً جداً في قرى مثل بوميتولوس وكوميا تحديداً. ولكن عدم وجود سجلات المصادرة ودفاتر القاضي في سنجق قنديه قد منعنا من الوقوف على حقيقة الأمر في هذه المناطق. وفي النموذج أدناه مثالٌ على أسماء المرتدين والأملاك التي تمت مصادرتها من قبل الدولة حسب ما وردت في سجلات المصادرة الموجودة في سنجق ريسمو.

ناحية أماريا

اسم المكان	اسم الشخص	الأملاك المصادرة
أبوستي	علي	٢٥ شجرة زيتون، أرض زراعية مساحة ٣ دونم، أرض زراعية دون مصدر ماء، أرض زراعية مع مرفاع ونش، بيت قديم من غرفتين

خريسيس	مصطفى بوصولاكي	١٥ شجرة زيتون، أرض زراعية مساحتها دونمان، ثلاث شجرات توت، بيت قديم واحد
أبوميتولوس	علي ملا إيسكارتشالي	١٠ شجرات زيتون، أرض كروم عنب مع مرفاعين، أراضي كرمة مع ٥ مرافع، شجرة خرنوب، أرض ذات مياه، شجرتا تين، ٥ أشجار دلب، بيت قديم عدد ٢

أبوميتولوس	مصطفى ياني	٢٦ شجرة زيتون، أرض كروم مع ٨ مرافع، أرض كروم بمرفاع واحد، أرض زراعية مساحتها دونم واحد، ٤ شجرات دلب، أرض زراعية مساحتها ٥ دونم، شجرتا إجاص، شجرة خرنوب، شجرة بلوط، ٨ شجرات رمان، شجرتا تين، بيت قديم واحد
أبوميتولوس	حميد مللا	٤ شجرات بلوط، أرض زراعية مساحتها نصف دونم
أبوميتولوس	حسن نيكولي	٣ أشجار زيتون، أرض زراعية مساحتها نصف دونم، ٣ شجرات جميز، شجرة خرنوب واحدة
أبوميتولوس	مميش كوستاني	بيت مهدم (خرابة)

أبوميتولوس	زينب ماريا	أرض زراعية مساحتها ٢,٥ دونم، شجرة إجاص واحدة

ناحية أيفاسيل

اسم المكان	اسم الشخص	الأملاك المصادرة
كوميا	خليل نيكولي وعثمان ياني	١٦ شجرة زيتون، ١٦ شجرة توت، شجرتا إجاص، شجرتا دلب، قطعة أرض زراعية، أرض مساحتها دونم واحد، كرمة عنب بخمس رافعات، شجرة جوز، بيت واحد
كوميا	حسين ميخائيل	أرض زراعية مساحتها دونم واحد، ارض كرمة بمرفاعين، أرض زراعية، ثلاث شجرات زيتون

كوميا	حسن ياني	أرض زراعية مساحتها نصف دونم، سبع شجرات تين وتوت، ١٣٩ شجرة زيتون، أرض كروم بثماني مرافيع، ربع دونم أرض، أرض أخرى مساحتها ربع دونم، ١٠ شجيرات زيتون، بيت واحد
كوميا	عثمان ياني	٤ شجرات زيتون، ٥ شجرات توت، شجرتا بلوط، أربع شجرات تين، أرض زراعية مساحتها ٤ دونم، أرض زراعية أخرى، ارض كروم بسبع مرافيع
كوميا	مصطفى ياني	٢٢ شجرة زيتون، أرض زراعية مساحتها ٥دونم، أرض كروم بأربع مرافيع، ٩ شجرات بلوط، ٥ شجرات توت، ٣ شجرات إجاص، بيت واحد

كوميا	يورغي	٣٠ شجرة زيتون، أرض زراعية، كرمة بثلاث مرافيع، تسع شجرات مختلفة، بيت واحد
كوميا	حسين يورغي	٥٧ شجرة زيتون، شجرتا إجاص، شجرتا تين، شجرة توت واحدة، أرض زراعية مساحتها ٤,٥ دونم، أرض كروم بمرفاع واحد، بيت واحد

لم تقتصر القيود في سجلات القاضي على تدوين الأملاك المضبوطة والمصادَرة فحسب، لأن نفس الدفاتر تضمنت معلومات أخرى تتعلق بتخمين أسعارها وذكر الأشخاص الذين قاموا لاحقاً بشرائها. الواضح من خلال دراسة هذه السجلات أن هذا الأمر قد استمر بضع سنوات ولم يقتصر على فترة زمنية محددة. وفي وثيقة مكتوبة بتاريخ الأول من رجب عام ١٢٣٦ هجري الموافق للرابع من نيسان عام ١٨٢١ ميلادي وجدنا النص التالي:

تم بيع أرض كرمة عنب مساحتها نصف دونم وحديقة مهملة وحطام بيت تعود ملكيته للمتمرد على الدولة المرتد علي ـ من سكان ريسمو ـ إلى الملا علي محمداكي آغا بمبلغ وقدره ثمانون قرشاً...

لقد تضمنت هذه القيود المحفوظة في السجلات تفاصيل أخرى في نماذج مختلفة لمثل هذه الحالات. على سبيل المثال، فقد وجدنا في الوثيقة المدونة بتاريخ ١٧ تشرين أول ١٨٢١ ميلادي الموافق لتاريخ ٢٠ محرم ١٢٣٧ هجري النص التالي: **إن الشقي المدعو يوسف أسامباكي، وهو من سكان قرية آياسيلي التابعة لناحية أيفاسيل، قد استبدل دينه المحمدي الشريف بالنصرانية والعياذ بالله، فأصبح مرتداً عن الدين الحنيف خائناً له، واستوجب الشروط الموجبة لضبط جميع أملاكه الموجودة في القرية المذكورة ومصادرتها، وهي عبارة عن بيت كان يقيم فيه مع الطواحين وأرض زراعية وحديقة وغير ذلك من أملاكه المعلومة،**

وقد تم بيعها جميعاً إلى علي آغا بمبلغ وقدره ألف قرش وصـــار لـه الحق ـ اعتباراً من تاريخ هذا اليوم ـ في التصـــرف بهذه الممتلكات على الوجه الذي يريده... وقد تم تحرير ذلك في ريســمو كما تم حفظه في السجلات الرسمية ليصبح ملكاً للشخص المذكور دون أن يكون للطرف الآخر أي حق في الادعاء بعد ضـبط أملاكه ومصـادرتها بموجب دسـتور العمل الصريح، ليصبح للمالك الجديد حق التصرف بتلك الأملاك على الوجه الذي يريد...

وفي قيد آخر، عثرنا على صك بيع لعقارٍ تعود ملكيته إلى أربعة أقارب، وقد تم ذلك في وثيقة واحدة تضمنت مصادرةً وبيع جميع حصص الشركاء بالكامل، هذا نصها: **إن حسين بن محمد رجب وإبراهيم بن مصطفى رجب ومصطفى بن حسـين رجب و ياني بن حسـن رجب، وهم من سـكان قرية ميلانوس التابعة لناحية آيفاسيل، قد فروا من القرية المذكورة بعد أن تنصروا**

واتبعوا الدين المســـيحي، ليصـــبحوا بحكم المرتدين التابعين لملة الروم والعياذ بالله. وبذلك فإن كل ما يملكون في القرية من أراض زراعية وأشـــجار زيتون وأشـجار توت وما عدا ذلك من عقارات كانوا يديرونـها ويتصـرفون بها قد صـــودرت وتم بيعها بـالكـامل إلى كاربوزأوغلو علي آغا بمبلغ وقدرة ألف ومئة قرش... وذلك في غرة جمادى الأول ١٢٤٠ هجري .

إن الأسماء الواردة في سجلات الأملاك المصادرة لم تكن جميعها مطابقة لأسـماء المرتدين المدونين في سـجلات ودفاتر القاضـي. لقد وجدنا في دفاتر الأملاك المصـادرة في سجلات ريسمو وخانيا وثائق تعود لسبعة عشَرَ إسماً غير موجودين من بين أسـماء المرتدين المدونين في سـجلات القاضـي. وبناء على ذلك، فإن إضـافة هذا العدد إلى سـت أسـماء أخرى موجودة في سـجلات القاضي يعطي الحاصل الأقرب إلى الحقيقة لعدد المرتدين في هاتين المدينتين خلال تلك الفترة. ولكننـا نلفت الانتبـاه إلى أن هذه الأعداد لا يمكن أن تعكس الرقم الحقيقي للمرتدين في عموم الجزيرة.

أضـــف إلى ذلك أن ما أوردناه ســـابقا بخصـــوص عدم وجود ســـجلات مصـادرة في مدينة قنديه ـ كما هو الحال في ريسمو وخانيا ـ يجعل أمر تقييم حـالات الردة في عموم الجزيرة وتحديد أعدادِ المرتدين بدقة مُهِمَّةً مســـتحيلة وأمراً غير قابل للتحقيق.

إن ربط حـالات الردة في جزيرة كريـت بـأمور اقتصـــادية بحتة هو أمر يجافي الواقع ولا يعتبر منطقياً أبداً. إن معظم المرتدين الذين دونت أســـماؤهم في ســـجلات الردة ودفاتر مصـــادرة الأملاك ليســـوا من الفقراء أو من ذوي الأوضـــاع الاقتصـــادية السـيئة. بل على العكس من ذلك تماماً، فلقد كان كثير منهم يتميز بوضـع اقتصـادي جيد وممتاز. من المعلوم أن جزيرة كريت كانت ولاية عثمانية شـــهدت عدداً كبيراً من الزيجات بين المســـلمين ونســـاء الروم، وذلك اعتباراً من تاريخ الفتح، وأن كثيراً من أبناء المســـلمين الذين ولدوا من أمهات مسيحيات كانوا يُخاطَبون من قبل أمهاتهم بأسماء وألقاب رومية. ولعل وجود مسيحيين ومسلمين في نفس العائلة

قد جعل ارتداد البعض من الإسلام إلى المسيحية أمراً سهلاً نسبياً في جزيرة كريت، إذا ما قورن ذلك بالولايات العثمانية الأخرى.

وفي النهاية، وبعيداً عن اعتناق الإسلام بشكل جماعي لسكان البلاد التي فتحها العثمانيون، فلقد عرف التاريخ العثماني حالات (اهتداءات) فردية بشكل مستمر، ولو أن ذلك كان يتم بشكل قليل نسبياً... بالمقابل، فإن حالات الردة كانت كثيرة الندرة. ولعل جزيرة كريت كانت واحدة من الولايات العثمانية التي شهدت حالات الردة بشكل ملحوظ خلال فترة الثورة اليونانية. إن حقيقة هذا الأمر وأبعاده وأسبابه لا تزال قيد الدراسة دون أن تكون واضحة وقطعية. ونحن نظن أن هذه الحالات كانت فعلاً نادرة وقليلة، وأنها حصلت في وقت زمني استثنائي، وفي سياقِ أوضاعٍ استثنائية أيضاً، لتكون نموذجاً فريداً للأوضاع الاجتماعية السائدة في الولايات العثمانية خلال القرن التاسع عشر.

❁❁❁

تقرير عن وضع جزيرة كريت خلال فترة حكم محمد علي باشا

عائشة نوكيت أضي ياكا

عُرفتْ كريت كواحدة من أهم وأبرز الجزر المأهولة بالســـكان منذ أقدم عصـــور التـاريخ. كـانت هذه الجزيرة المتميزة بموقع اســـتراتيجي مهم في البحر المتوســـط أرضـــاً تـابعـة للرومان ثم للبيزنطيين في وقت لاحق. وفي القرن السـابع، ظهر العرب كقوة عسكرية قادرة على تحقيق الانتصـارات في مياه البحر الأبيض المتوسـط، واسـتطاعوا أن يبسـطوا سـيطرتهم على جزيرة كريـت ويـديرونهـا لفترة امتـدت بين عـامي (٨٢٥-٨٢٦) و ٩٦٠م. لتكون الجزيرة فعلياً تحت إدارة العرب المسلمين. ولكنها لم تلبث أن عادت إلى كنف الحكم البيزنطي الذي كـان قد خســـرها مع أراض كثيرة أخرى بالتزامن مع الحملة الصليبية الرابعة وما نتج عنها من أمور

وعواقب أثرت في الإمبراطورية البيزنطية بشـكل مباشـر. وفي القرن الثالث عشـر، أصـبحت كريت أرضـاً تابعة لحكم البنادقة الذين أسـسـوا فيها حكماً قوياً وصارماً، وضيقوا على السكان الأصليين الذين اندفعوا إلى الهجرة مكرهين من أرض الوطن.

كانت كريت بالنسبة للبنادقة نقطة متقدمة ومهمة لبسط نفوذهم على البحر الأبيض المتوسـط ومراقبة كل حركات الملاحة فيه. ومع بدايات القرن الرابع عشـر، ظهرت حملات قادها بحارة أتراك من أسـياد الأناضـول الغربي ضـد جزيرة كريت، ولكنها كانت بمعظمها تحمل طابع السطو والنهب لمستودعات البنادقة ومحتوياتها. وبعد فتح مدينة اسـطنبول على يد الفاتح السـلطان محمد الثـاني، بدأتْ جزرُ بحرِ إيجة تتسـاقط واحدة تلو الأخرى لتقع تحت قبضـة العثمانيين، الأمر الذي فتح الطريق أمامهم لبسـط سـيطرتهم على جزر البحر الأبيض المتوسـط كلها. واعتباراً من النصـف الثاني للقرن السـادس عشـر، أصـبح القسم الشـرقي للمتوسـط كله باستثناء موقع أو موقعين تحت السيطرة التركية العثمانية.

وكما سبق وأشرنا في مكان سابق في هذا الكتاب، فإن الدولة العثمانية التي كانت تهتم ببسط سيطرتها على حوض المتوسط لم تلتفت إلى الجزيرة ولم تحرك جيوشها للسيطرة على كريت بشكل جدي إلا في القرن السابع عشر، وهذا أمر ملفت وجدير بالبحث والدراسة. إن تأخر الحملة العثمانية لفتح كريت لم يكن يعني مطلقاً أن الإدارة العثمانية لم تكن تهتم بالسيطرة على الجزيرة وحكمها. وفي العام ١٦٤٤م، قام قراصنة مالطا باختطاف السفينة التي كانت تقل آغا دار السعادة (سنبل آغا) وهي في طريقها إلى مصر، قبل أن يحتجزها القراصنة ويقودونها إلى شواطئ كريت. لقد أثار هذا الأمر غضب السلطان، وزاد من حنقه على البنادقة الذين استقبلوا السفينة العثمانية المختطفة دون أن يحركوا ساكناً ضد القراصنة، في وقت كان التوتر بين الدولتين قائماً أصلاً، فكانت هذه الحادثة سبباً في ازدياد التوتر وتأجيج الصراع بينهما. وفي صيف العام ١٦٤٥م، جهزت الدولة العثمانية الأسطول المكلف بفتح كريت، فتوجه إلى ميناء خانيا وأخضع المدينة للسيطرة العثمانية في العام نفسه. وفي العام ١٦٤٧م،

بدأ الحصـار الفعلي لمدينة قنديه التي تعتبر مركز الجزيرة وعاصـمتها، ولكن الجيش العثمـاني لم يوفق إلى فتح المدينـة كمـا كـان يريـد. كـان البنـادقة يرون أن وجودهم في قنديه يعني وجودهم في المتوسـط، وأن ضـياع قنديه يعني ضـياع نفوذهم على المنطقة بأسـرها. ومع بداية خريف العام ١٦٤٥م، بدأ البنادقة حصـاراً محكماً أمام حركة الملاحة المتوجهة إلى مضيق الدردنيل وأغلقوا كل الطرق البحرية المؤدية إليه. لقد استمر هذا الحصـار زهاء عشـر سـنوات ويزيد، ولكن الصـدر الأعظم محمد كوبرولو باشـا اسـتطاع أن يفكه ويهزمهم عام ١٦٥٦م. وفي العام ١٦٦١م، تولى ابنه فاضـل أحمد باشـا مقام الصـدارة، وكان من أولوياته حسـم النزاع في جزيرة كريت، فكان عهده بداية جديدة في فصـول الصـراع البندقي العثماني على حكم الجزيرة. وفي العام ١٦٦٦م، تم تعيين الصـدر الأعظم قائداً عاماً بصـلاحيات مطلقة للحملة العسـكرية العثمانية التي انطلقت بهدف إخضـاع الجزيرة كلها للحكم العثماني وكسر مقاومة البنادقة فيها.

وبالفعل، فقد بدأت الحملة العثمانية الجديدة بشن هجمات عنيفة وقوية ضد المدافعين. فاستسلمت المدينة بموجب معاهدة وقعها الطرفان، وخرج البنادقة من كل نقاطهم العسكرية وقلاعهم لتتسلمها العساكر العثمانية، باستثناء ثلاث قلاع هي سودا وإيسبرلانكا وغرامبوزا، التي بقيت بيد البنادقة بموجب الاتفاق المذكور لغاية العام ١٧١٥م. لقد قام الداماد علي باشا بطرد البنادقة من هذه القلاع الثلاث وأتم السيطرة العثمانية الكاملة على كريت خلال حملة مورا التي تولى قيادتها، لتصبح الجزيرة ولاية عثمانية تابعة لحكم الدولة العلية بشكل تام.

تعتبر ثورة شبه جزيرة مورا من أوائل حركات العصيان والتمرد المنظم التي ظهرت بوجه الدولة العثمانية بهدف تحقيق استقلال اليونان. لقد وصلت حركات التمرد هذه عام ١٨٢١م. إلى معظم الجزر المجاورة ومن بينها كريت. لقد انطلقت شرارة الأحداث في قنديه وريسمو، لتصل بعد ذلك إلى كل مناطق جزيرة كريت. هنا أوعز السلطان العثماني إلى والي مصر محمد علي باشا بضرورة القضاء على الثورة في كريت،

فأوكل إليه هذه المهمة لما كان يمتلك من جيش قوي وأسطول بحري منظم. كان جيش محمد علي باشا وأسطوله البحري قوياً ومدرباً على أعلى المستويات الحربية وقتها، وفقاً للمعايير الأوروبية الحديثة المعتمدة في ذلك التاريخ. وقد أبلغ محمد علي السلطان العثماني بقبوله تنفيذ مهمة اجتثاث الثوار وإخماد العصيان في مورا وكريت شرط أن يمنحه السلطان منصب الولاية عليهما. وعند قبول الأخير بذلك، أرسل محمد علي باشا أسطوله وعساكره إلى كريت بقيادة ابنه إبراهيم باشا الذي كان على رأس الحملة المصرية لإخضاع الجزر المضطربة.

وفي العام ١٨٣٠م. كانت اليونان قد استقلت عن الدولة العثمانية وأصبحت دولة مستقلة، إلا إنها لم تستطع أن تضم إليها جزيرة كريت التي بقيت خاضعة للحكم العثماني. من أجل ذلك، اعتمد الروم في كريت على إثارة القلاقل والقيام بثورات متعاقبة ضد العثمانيين الذين وجدوا أنفسهم مضطرين مجدداً إلى طلب الدعم العسكري من محمد علي باشا لإخماد الثورة في الجزيرة. مقابل ذلك،

فقد حصـل محمد علي باشـا على وعد بتولـي الحكم في سـوريا وطرابلس الشـام إضـافة إلى ولايته على كريت. في الحقيقة، لم يحصـل محمد علي باشـا على ولايـة ســوريا وطرابلس، وإنما بقيت جزيرة كريت الشـــهيرة بالقلاقل والثورات المتتالية وعدم الاستقرار هدية من الإمبراطورية العثمانية إليه، لقاء الخدمات التـي أسداها وقدمها إليها.

هكذا بقيت جزيرة كريت عشر سنوات تحت الحكم المصري. والحق يقال أنهـا لم تنعم قط بـأي فترة رخـاء وعدل مثل تلك الحقبـة التي أمضـــتها تحت الحكم المصـــري وولايـة محمـد علي. لقد عـاد الاســتقرار إليهـا من جـديـد، واســتعادتِ النشــاطاتُ الثقافية حيويتها، فدبت الروح مرة أخرى في المجتمع الكريتي الذي دأب محمد علي باشـا على كســب ثقته وإرضــاء شــعبه. وفي النهـايـة، وعلى الرغم من كـل الجهود المبـذولـة، فقـد فشـــل محمـد علي في الوصـول إلى ما كان يرمي إليه، لأن الممثلين الذين انتدبهم لحكم كريت كانوا ضـــعفاء وقليلي الحيلة، فعجزوا عن إدارة البلاد بشـــكل حضـــاري ومتمدن، لتنتهي تجربة الحكم المصري في كريت بالفشل الذريع.

لقد سارت مظاهرة سلمية في منطقة مورني، وكانت النتيجة أن السلطات أقدمت على إعدام أكثر من أربعين رجل من الروم. ولإنقاذ الموقف، فقد تم إعدام بضعة رجال من الأتراك لإظهار المساواة في تطبيق الأحكام!

إن الحكم المصري لجزيرة كريت بقيادة محمد علي باشا لم يحظ بدراسة علمية كافية وحيادية بالمستوى المطلوب. لقد عثرنا على لائحة (عريضة) تعود الى حقبة حكم محمد علي باشا في كريت، وهي تتضمن الكثير من الإنجازات التي حققها الحكم المصري هناك خلال فترة الأعوام العشرة تلك، وتقريراً بأحوال الجزيرة مع نهاية فترة الحكم المصري فيها. نود الإشارة إلى أن الوثيقة المذكورة كانت قد نشرت وقتها باللغة التركية في جريدة (الوقائع الكريتية) وباليونانية في نفس الجريدة (كريتيكي آفيراميس).

لقد بقيت كريت تحت الحكم المصـــري لغاية شـــهر تموز من العام ١٨٤٠م.، وهو تاريخ توقيع معاهدة لندن التي أعيد بموجبها حكم الجزيرة إلى الإدارة العثمانية المباشر. لقد عهد محمد علي باشا إلى أحد أركان حكمه وهو مصـطفى نائلي باشـا (الألباني) أمر تولي إدارة كريت خلال فترة خضـوعها للحكم المصـري، وكانت ولاية مصـطفى باشـا مقترنة ببقائه على قيد الحياة. وبعد أن صدرت الإدارة السنية بتعيين نوري بك في منصب قابو كاتخوداسي (وظيفة تســند إلى كبار رجال الدولة الذين يعهد اليهم تنظيم الإدارة في الولايات النائية)، فقد صدر الأمر إلى مصطفى باشا باستمرار توليه شؤون الجزيرة، وذلك بموجب فرمان صـــادر عن الوزارة المعنية. لقد ذهب نوري بك إلى جزيرة كريت بعد أن أســندت إليه وظيفة القابو كاتخوداســـي، فعقد اجتمـاعـاً مع الموظفين والإداريين العثمـانيين في الجزيرة وأعطى أوامره الشفهية وتوجيهاته بخصوص الحقبة الجديدة للحكم في كريت... وقد تم تدوين ذلك على النحو التالي:

لقد خرج نوري بك في رحلة الى جزيرة كريت على متن السفينة نامتشه بيريك، فاستمرت رحلته خمسة عشر يوماً. وفي اليوم التالي، قام نوري بك بزيارة القنصليات الأجنبية في الجزيرة. وفي اليوم الثالث أعطى الأمر العالي إلى مصطفى نائلي باشا لاستمرار توليه إدارة الجزيرة ، ثم أُصدِرت الأوامر بإنزال الرايات والأعلام المصرية من أسوار القلاع والمتاريس، وتم رفع السنجق الكبير للدولة العلية ضمن مراسيم تأدية التحية العسكرية وإطلاق إحدى وعشرين قذيفة مدفعية لإعلان البهجة وإظهار السرور بعودة الحكم العثماني الرسمي إلى كريت...

يهمنا الآن أن نورد ما كتبه طبيب مصطفى نائلي باشا، الفرنسي موسيو كابورال، في عريضة باللغة الفرنسية يحكي فيها عن جزيرة كريت خلال الحكم المصري لها في عهد محمد علي باش، وقد ترجمت هذه الوثيقة لاحقاً إلى اللغة التركية.

يذكر الكاتب في مقدمة العريضـــة ســبب صــياغته لها، فيقول أن الرعايا اليونـانيين في جزيرة كريت قد حصـــلوا على الدعم من قبل اليونانيين، وتم تحريضـهم للقيام بثورات متتابعة لدعم الثورة الأسـاسـية التي كانت تهدف إلى تحقيق استقلال الدولة اليونانية، وأن الأمن والأمان لم يكن ليتحقق في الجزيرة بسبب الثورات المتتالية المدعومة من الخارج. يفيد الكاتب المذكور: إنَّه يعيش في كريت منذ أكثر من ثلاثة عشْرةَ سنة، وأنه استطاع أن ينسج علاقات متينة وصـــداقات وطيدة مع معظم فئات الشـــعب في الجزيرة، مما يخوله حق إبداء الرأي في مجريات الأمور السـياسـية فيها، وإنَّه أهلٌ لعرض الأمور وإعطاء المعلومات عن تلك الحقبة بشـكل صـادق وصـحيح. يعبر الكاتب عن رأيه في ضـرورة تحقيق مصـالحة مبْنِيَّة على نوع من التفاهم بين المسلمين والروم في جزيرة كريت. يقول الكاتب إنَّه قام بتقديم عريضـــة تتضــمن بنود المصـــالحة والتفاهم إلى صاحب الدولة حضرة الوالي مصطفى باشا،

وأنه ذكر وفصل الأمور في الجزيرة على الشكل الذي يراه ليصار إلى تقديمها لمن يهمه الأمر في الإدارة المصرية الموكلة بمتابعة شؤون الحكم في كريت، لتستفيد منها وتستعين بها في تسيير الأمور هناك.

لقد تضمن البند الأول في العريضة المذكورة أعلاه باباً يتعلق بشكل الإدارة في الجزيرة، وفيه: إنَّ الإدارة العامة لسائر الأمور في كريت تخضع مباشرة لحكم المجالس الموجودة فيها. من ناحية أخرى، يحتوي هذا الباب على تفاصيل تتعلق بِبُنْيَةِ هذه المجالس وطريقة عملها والمواضيع المختلفة التي تتناولها وتدخل تحت نطاق صلاحياتها. كان في كريت ثلاث مجالس أساسية، الأول منها في قنديه، والثاني في خانيا، والثالث في ريسمو. وبالرغم من أن رؤساء هذه المجالس الثلاث كانوا يُعَيِّنون من قبل الحاكم المصري مباشرة، إلا أن أعضاءها كانوا جميعاً من أهل الجزيرة وأعيانها. وباستثناء الأمور المتعلقة بالمسائل الدينية وأحكام الميراث

، فقد كانت صـلاحيات هذه المجالس تتسـع لحل كافة المشـاكل الأخرى، واستصـدار القوانين المتعلقة بها ومراقبة تنفيذها. ولعل من أبرز الأمور التي يجب التوقف عندها هو أن أعضـاء هذه المجالس كانوا لا يقبلون بأيَّة هديةٍ أو مجاملة اجتماعية من أي فرد من أفراد الشعب بشكل صارم وقطعي.

لقد خُصِّصَ الباب الثاني من الوثيقة لسائر الأمور المتعلقة بقوانين العقاب والجزاء لمختلف الجرائم المرتكبة في المجتمع المدني ولأسـاليب تعاطي جهاز الشـرطة (الظابطية) معها، كما تضـمن تفصـيل البنود التي تتعلق بهذا الأمر خلال فترة الحكم المصري للجزيرة.

أما الباب الثالث فقد كان يتعلق بقوانين تخص أمور الجيش وعسـاكر الحامية الموكلة بالدفاع عن الجزيرة من أفراد الجيش النظامي وغيرهم من الأنفار غير المنتظمين في البنية العسكرية الرسمية. الجدير بالذكر أن معظم القوانين المندرجة تحت هذا الفصل كانت تتطابق مع أحكام القانون العسكري الفرنسـي مع بعض التعديلات والإضـافات بما يتوافق مع الحكم المصـري وقوانينه.

لقد فَصَّـــلَ البـابُ الرابع في الوثيقـة ســـائرَ الأمور المتعلقـة بـالجبـايـة والضـرائب. وكان المسؤول المباشـر عن متابعة الأمور المالية والتدقيق فيها عُضْـــواً مكلَّفاً من المجلس نفســـه، يحمـل لقب الدفتردار أو ما يعرف حالياً برئيس الدائرة المالية. وكان تحت إمرة الدفتردار مفتشـــان ماليان يلقب الواحد منهم بنـاظر الـديوان. كـان مقر الـدفتردار في مـدينـة قنديه، وكان نـاظر الديوان الأول يقيم في خانيا، ويقيم الثاني في ريسمو. وبالإضافة إلى مختلف التفاصيل التي تتعلق بجبـايـة الضـــرائب العينية والنقدية والقوانين الملحقة بها، فإن هذا الباب تضمن أيضاً أصول التخزين وسائر القوانين المتعلقة به.

وفي الفصـــل الخامس تمَّ شـــرحُ مصـــاريف الجزيرة بناءً على المداخيل المستحصلة. وفي الفصل السادس تم شرح طرقِ بيع مختلف أنواع المحاصيل الزراعية للأراضي الميرية.

وفي الفصل السابع تمَّ التطرُّقُ للمشاكل التي وقعت خلال جباية الضرائب المتعلقة بعمليات البيع والشراء.

أما الفصل الثامن فقد توقف عند الأمور القضائية وسائر الشؤون المتعلقة بالمحاكم. وقد تم تفصيل مختلف الشؤون المتعلقة بأحكام الميراث بين المسلمين أنفسهم وتحديد المحاكم المختصة التي تهتم بمعالجة هذه الأمور وتسوية المعاملات المتعلقة بقضايا الإرث. كان القضاة الذين يتولون هذه الأمور يُعَيَّنون من مِلاكِ الدولة وكانت العائدات المالية للقضايا الشرعية تعود لخزينة الدولة.

وفي الفصل التاسع والعاشر تَمَّ تفصيلُ الشؤون المتعلقة بتقسيم إرث النصارى واليهود وتحديد المحاكم المختصة بالمراجعة لحلِّ مختلف قضايا الإرث بين غير المسلمين.

أما الفصل الحادي عشر فكان يتعلق بضريبة الخَراج. وفي هذا القسم، فقد تم رفع مقدار الجزية المفروضة على السكان الروم في جزيرة كريت بناء على اتفاقية العام ١٨٣٠م. والتي تم من خلالها تحديد ثلاث طبقات اجتماعية تدفع كل منها مقداراً مختلفاً من المال للدولة. وقد تقرر زيادة الخراج بمعدل أربعة قروش وثمانية قروش وإثنا عشر قرشاً على كل طبقة. وفي نفس الفصل، تم توضيح رغبة المسيحيين وغيرهم من الطوائف غير المسلمة بإلغاء هذا القانون والتخلص نهائياً من الجزية التي فرضتها عليهم الدولة العثمانية. كما تم ذكر حالة الغضب والهلع التي أصابت السكان الروم من جراء رفع قيمة الجزية بمعدل خمسة عشر قرشاً وثلاثين قرشاً وستين قرشاً لكل طبقة اجتماعية، والدور الذي لعبه مصطفى باشا في تهدئة النفوس وخفض قيمة الضريبة إلى المقدار المذكور سابقاً.

وفي الفصل الثاني عشر تَمَّ ذِكْرُ عائداتِ الصادرات الجماركية، وتحديد بعض الأصناف مثل زيت الزيتون والصابون باعتبارها من أهم السلع ولأنها تحتل المرتبة الأولى بين البضائع التي تصدِّرها الجزيرة.

أما الفصل الثالث عشر فقد خصص للشؤون التجارية كافة. كما وتم تحديد المحاكم المختصة بشؤون تسوية النزاعات التجارية. أما أعضاء المحاكم هذه فكانوا من الروم والمسـلمين الذين يحملون التبعية العثمانية، بالإضـافة إلى التجار الأجانب. على صـعيد آخر، فقد تم ذكر المداخيل والمصـاريف في كريت كمثال على الموازنة الرسمية السنوية فيها. وقد ذكر الكاتب أن مداخيل الجزيرة قدرت بحوالي ٩,٣٠٠,٠٠٠ قطعة نقدية، يقابلها مصـاريف بلغت ٧,٩٢٥,٠٠٠ قطعة نقدية، مما يجعل الجزيرة – برأي الكاتب – غير قادرة على الاستمرار تحت ظل حكم محمد علي باشا وطريقته في إدارة البلاد.

وفي الفصــل الرابع عشــر، تم الحديث عن المصــالح العامة في الجزيرة على اختلافها، وعن اهتمام محمد علي باشـا بتطوير الأشـغال العامة وتحديثها في عموم كريت. وعلى سـبيل المثال، فقد تم ترتيب الموانئ البحرية في خانيا وريسمو وتنظيم إدارتهما، كما تَمَّتْ إضاءة الشوارع العامة بالمصابيح في كل الجزيرة، إضــافة إلى تحســين الأرصــفة وبنائها في مناطق مختلفة فيها. وفي مدينة قنديه تم جَلْبُ مياه الشــفة إليها من ينابيع مجاورة... إضــافة إلى غيرها من الخدمات التي تهم جميع فئات الشعب في الجزيرة.

وفي الفصــل الخامس عشــر، تمَّ الحديث عن الطرقات في عموم الجزيرة وعن مختلف التفاصــيل المتعلقة بها وبأحوالها ومشــاكلها. لقد ذكر الكاتب أن معظم الطرقات التي فتحت في عهد البنادقة أصــبحت ســيئة وغير صــالحة لســلوك العربات، وخصــوصــاً تلك التي تســير بين المدن وإلى القرى وهي محملة بالبضــائع، أو تقصــد الموانئ المختلفة لجلب أو إخراج حمولاتها من الجزيرة.

ثم تحدث الفصل السادس عشر عن الجسور في كريت وعن جهوزيتها وقدرتها على تأدية وظيفتها. واستطاع الكاتب أن يُحصِي أربعة جسور أساسية في الجزيرة، إثنان منها تحت الخدمة الفعلية على مدار السنة، بينما تعرض الجسران الآخران لأضرار جسيمة بسبب الفيضانات المتكررة للأنهار خلال فصل الشتاء، مما جعلهما غير صالحين للاستعمال.

وفي الفصل السابع عشر، تَمَّ ذكر رغبة الوالي محمد علي باشا ببناء مدرستين للمسلمين والروم، إلا أن ذلك لم يتحقق. لقد ذكر الكاتب هذه الأسباب وأعطى معلومات تتعلق بها وكيف أنها حالت دون تنفيذ هذا المشروع الحيوي والمهم في الجزيرة.

ومن التطبيقات التي كان معمولاً بها في كريت نظام ميراث القاصر من أبناء المسلمين المقيمين في الجزيرة بشكل دائم أو مؤقت. فعند عدم ثبوت سن الرشد للوارث، تنتقل إدارة التركة إلى صندوق الأيتام، وهو صندوق تشرف عليه الدولة بشكل مباشر. وقد تحدث الفصل الثامن عشر عن تفاصيل تتعلق بإدارة هذا الصندوق وطريقة سير العمل فيه.

كـان للكـاتـب بعض التوصـــيـات المتعلقـة بطريقـة حكم الجزيرة وإدارة مختلف الأمور فيها، وخاصة تلك التي تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والإدارية والخدمات العامة والوظائف. لقد كانت هذه النصـــائح مهمة جداً للإدارة المصـــرية خلال فترة حكم محمد علي باشـــا لجزيرة كريت، كما كانت كذلك بـالنســـبـة للدولـة العليـة العثمـانيـة التي تولت زمام الأمور من بعده. وبقدر ما كانت توصيات جديرة بأن تتحقق خلال الحكم المصـري، إلا أنها كانت كذلك أيضـــاً بالنســـبة للإدارة العثمانية التي كان ينتظر الشـــعب منها تنفيذ ما تعذر تحقيقه خلال فترة الحكم الســـابق. كان الكاتب يشـــدد في عريضـــته مراراً وتكراراً على أن التوصـــيات التي أوردها هي مطالب شـــعبية يريدها الأهالي والسكان لتحقيق الرفاهية والاستقرار في جزيرة كريت.

وكما تمَّ الذِّكْرُ آنفاً، فقد شـــدد الكاتب على ضـــرورة توحيد العنصـــرين الموجودين في الجزيرة، وعلى إلزامية تحقيق التفاهمات بينهما بما يضـــمن الاستقرار والمصالحة الشاملة بين الأهالي من كلا الطرفين. يشير الكاتب إلى أن الهدف الرئيسي من كتابة هذه العريضة وصياغة تلك النصائح هو رغبته الكبيرة في تحقيق هذه الأمنية.

ومن ضـمن الاقتراحات التي قدَّمَتْها العريضـةُ هي بعض النصـائح التي تتعلق بالمجلس العمومي وطريقة اختيار أو انتخاب أعضـــائه. لقد كان كل أعضـاء المجلس العمومي يعملون في المجلس وخارجه كموظفين يتقاضـون معاشـــات شـــهرية، وكان ذلك ســـبباً في تعرض البعض منهم لضـــائقات وصعوبات كثيرة. يشير الاقتراح المقدم إلى أن بعض أعضاء مجلس العموم المذكور يجب أن يكونوا من رجال الفئة الأولى في المجتمع، أي ممن يملكون ثروات مالية أو يتمتعون بأحوال اقتصادية ميسورة،

مما يجعلهم قادرين على العمل التطوعي الفخري في المجلس، ومن دون أن يتقاضوا أي راتب شهري مقطوع. بالمقابل، يصبح الأعضاء الآخرون - من الذين يتقاضون رواتب شهرية بسبب حاجتهم إليها - أكثر ارتباطاً بعمل المجلس وأكثر أمانة في إتمام سائر شؤونه وقضاياه، خصوصاً إذا ما قارنوا أنفسهم بغيرهم من الأعضاء الذين يكرسون جزءاً من وقتهم للعمل العام من دون أجرة أو معاش. من ناحية أخرى، تشدد العريضة على ضرورة تجديد انتخاب الأعضاء كل سنتين، وإنهاء حالة العضوية الدائمة لبعض الأشخاص الذين لا يتركون المجلس إلا عند الوفاة، ليكون الشعب قادراً على قول كلمته في التجديد أو العزل، ومكافأة الأعضاء أو معاقبتهم بحسب أدائهم ونجاحهم في تأدية المهام المنوطة بهم أو فشلهم فيها.

لقد قام محافظ كريت مصطفى نائلي باشا بتشكيل لجنة تفتيش مهمتها مراقبة أعمال مجلس العموم والتحقق من أدائه وفعاليته. إن هذه اللجنة - وبسبب وصايتها المباشرة على المجلس، تفرض على سائر الأعضاء المنتخبين أن يعملوا بشكل دقيق وعادل في سائر القضايا المعروضة عليهم، فيؤدوا الوظيفة الملقاة على عاتقهم على أتم وجه.

لقد ذكر الكاتب في وثيقته المكتوبة أن المداخيل المالية في جزيرة كريت تجبى بطريقة صحيحة، كما يتم صرف المال في المكان المناسب بطريقة صحيحة أيضاً. وبالتالي فإن الإدارة المالية في الجزيرة تعمل بشكل منظم ودقيق، ولا تحتاج برأيه إلى أي تعديل أو تدخل في النظام المالي والأصول المالية المعتمدة، خاصة وأن من أهم أصول المحاسبة المالية وجود سجلات دقيقة للصادر والوارد وسائر التفاصيل المالية الأخرى. وهو أمر موجود في جزيرة كريت منذ بداية تولي الإدارة العثمانية التي أرست نظاماً مالياً دقيقاً من خلال التدوين المنظم في السجلات المالية الرسمية.

على صـــعيد آخر، فقد تم التنويـه إلى حصـــول الكثير من التجـاوزات والمخالفات القانونية في طريقة تحصـــيل الضـــرائب وجباية الأموال بطرق غير شرعية فيما يتعلق بالبيوع. وقد نصح الكاتب بإلغاء الضريبة على السلع والعمليات التجارية في جزيرة كريت وسائر الولايات العثمانية الأخرى.

أما فيما يتعلق بالسلك القضائي، فقد شدد الكاتب على ضرورة توسيد أمر القضاء إلى أفراد أكثر كفاءة من الموجودين حالياً في المحاكم، كما أوصى أن يكونوا من ذوي الأهلية والقدرة على تحمل أعباء هذه المسـؤولية الحسـاسـة. من الملفت للنظر أن الكاتب قد أشـــار في معرض حديثه هذا إلى أن قاضـــي خانيا يتقاضــى أجراً زهيداً جداً، هو برأيه أقل بكثير مما يسـتحقه لقاء الوظيفة التي يقوم بها، كما أوصى في عريضته بضرورة رفع معاشه الشهري بشكل واضح وصريح.

ومما لفت إليه أن الأسلوب المتبع في التحصيلات الجمركية في جزيرة كريت يشكل مثالاً جديراً أن يحتذى به في سائر أراضي الممالك المحروسة، لما يؤمنه من دخل ممتاز لخزينة المال ولما يتمتع به من صدارة في قائمة المداخيل الرسمية فيها.

إن المحاكم التي تم تشكيلها في الجزيرة بهدف التعاطي مع القضايا التجارية تحتاج إلى متابعة ومراقبة مباشرة من قبل الدولة العلية. وقد رأى الكاتب أن ناظر الجمارك يتابع آلاف الأعمال والكثير من المشاكل، وهو غير قادر على ترؤس المجلس التجاري بأي حال من الأحوال. وبالتالي فإن الاقتراح المقدم يقضي بعدم جدوى جمع التجار وإحضارهم جميعاً إلى المركز الرسمي للمجلس، وأن يتم الاستعاضة عن ذلك بتحديد مكان خاص يناسب الجميع، وأن يكون الاجتماع فيه بشكل دوري وبحضور أعضاء المجلس أنفسهم إليه. لقد نصح الكاتب بضرورة تعيين موظف كاتب يقوم بتدوين سائر القيود في سجلات المحاكم التجارية.

كما اقترح ضـــرورة اقتطاع عمولة قليلة وجزئية على ســـائر المعاملات والقضـــايا التجارية التي تجد حلاً لها في هذه المحاكم، بهدف تأمين مصـــدر مالي للراتب الشهري للموظف الجديد.

أما فيما يخص موضـــوع الضـــرائب فقد اقترح الكاتب ما يلي: تخفيض التعرفة الضريبية الرسمية من معدل السبع إلى العشر، وإلغاء الضريبة على البيوع. صـــحيح أن ذلك ســـيؤدي حكماً إلى انخفاض مداخيل الدولة، ولكنه سيحقق الراحة والسعادة والرفاه لسكان الجزيرة. إن تحقيق الرفاه الاجتماعي ســـيؤدي إلى تخفيض عدد العســـاكر المنوطة بحفظ الأمن في الجزيرة، مما سيكون سبباً في تخفيض الإنفاق والمصاريف المتعلقة بهذا الأمر. فالأمة التي تدار من قبل الدولة بطريقة سليمة هي الأكثر تقديراً لحفظ الأمن العام، كما أن أفرادها هم الأكثر مساهمة في منع الفوضى ومشاركة الدولة في بسط سلطانها ونفوذها على كافة المرافق في البلاد.

إن سـوء الطرقات ورداءة شـبكات المواصـلات في الجزيرة هي من أهم العوائق التي تحول دون وصـــول البضـــائع وكافة المصـــنوعات المحلية إلى الأســواق، مما يؤدي بشــكل مباشــر إلى تردي الأحوال الاقتصـــادية وحركة التجارة في كريت. لقد تحدث الكاتب عن وسيلة لتحسين الطرقات وإصلاحها، كما أوضـــح طريقة الســير بالخطة التي يقترحها بعد أخذ الإذن من الســلطنة العثمانية السـنية. يقول الكاتب أن عدد سـكان الجزيرة يقدر بحوالي مئتي ألفِ شـخصٍ. يتألف ثلث هذا العدد من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشـرة والسـتين، مما يعني أن سـبعةً وثلاثين ألف رجل ممن يتمتعون بالقدرة الجسـدية هم قادرون على المشــاركة الفعلية بإصــلاح الطرقات القديمة وشـق غيرها خلال فترة زمنية لا تتعدى خمس أو ست سنوات، على أن يعمل الفرد منهم ثمانية أيام فقط خلال السـنة كلها. أما الرجال الذين لا يريدون المشــاركة المباشرة في هذه الأعمال،

وهم غالباً من طبقة الأغنياء، فيمكنهم التعهد بدفع بدل مصـــاريف من ينوب عنهم ويقوم مقامهم، على أن يتم جمع هذه الأموال في صـــندوق خاص يشـرف عليه الباشـا المسـؤول عن متابعة المشـروع ومراقبة تنفيذه. إن تنفيذ الخطة بهذه الطريقة سـيكون ممكناً وعملياً خلال فترة زمنية قصـيرة، بحيث يتم ترميم جميع الطرقات وشـبكات المواصـلات بين سـائر المناطق، مما سـيؤدي إلى تذليل سـائر العقبات وتجاوز معظم الصـعوبات التي تحول دون تنشـيط الحركة التجارية وتفعيلها في الجزيرة. على صـعيد آخر، فإن ترميم الطرقات وإصـلاحها هو ضـرورة أمنية ملحة، لأنه سـييسـر حركة انتقال عسـاكر وجنود الدولة العلية من مكان إلى آخر، وسـيتكفل بتأمين السـرعة اللازمة لوصـولها إلى المكان الذي تريده بهدف تحقيق الأمن وقمع حركات الفوضى والتمرد.

واستكمالاً لما ورد أعلاه، يشدد الكاتب على ضرورة ترميم سائر الجسور وإصــلاحها في كريت، كما يرى أنَّ الســلطنة العثمانية الســنية مَعْنِيَّةٌ بتقديم المساعدة المالية والاعتمادات اللازمة لتنفيذ المشروع.

أما فيما يخص مدارس المسلمين والروم، فيشير الكاتب إلى أن الموازنة المالية المخصصة للتعليم هي غير كافية على الإطلاق، كما يظهر حنقه لعدم تولية هذا الموضوع الاهتمام الرسمي بشكل كاف، ويطالب جانب الخزينة الجليلة للدولة العثمانية بإرسال مساعدة مالية وقدرها ألف قرش لصرفها على قطاع التعليم. إضافة إلى ذلك، يقول الكاتب أن مياه الشفة لا تصل إلى مدينة قنديه بالرغم من وجود ينابيع قريبة منها. ويتوجه باســم الأهالي إلى المراجع المختصة في الدولة للنظر في هذا الأمر وإنجاز ما يلزم للوصول إلى الهدف المنشود.

وفي الخلاصــة، فإن هذه العريضــة تعطي الكثير من المعلومات المتعلقة بجوانب إدارية واقتصـــادية واجتماعية متعددة خلال فترة زمنية لم تكن فيها جزيرة كريت تحتل موقعاً متصـــدراً في اهتمامات الدولة وأولوياتها. وبذلك، يتوجب على كل الدارسـين لتاريخ الجزيرة أن يولوا هذه الوثيقة أهمية بالغة، وأن يقارنوا مضمونها بالأوضاع السابقة، وبما تم تنفيذه خلال الفترة اللاحقة لكتابتها وتقديمها إلى المراجع المختصــة. هكذا فقط يمكن الحكم على صــحة المعلومات الواردة فيها وعلى صوابية المقترحات المفندة خلالها... إلا أن ذلك بحد ذاته يشكل مادة دسمة تحتاج إلى دراسة تفصيلية دقيقة، يمكن أن تكون عنواناً لأطروحة علمية منفصلة وقائمة بحد ذاتها.

❁❁❁

الفصل الرابع

نظام التثليث: طريقة جباية ضريبة الأعشار في جزيرة كريت

عائشة نوكيت أضي ياكا

تعاملت الدولة العثمانية مع جزيرة كريت بطريقةٍ تُمَيِّزُها عن سائر الولايات العثمانية الأخرى، فجعلت لها هيكلية خاصة ونظام حكم مختلف منذ السنوات الأولى لتحقيق الفتح فيها. وبعكس الكثير من المناطق الأخرى، فقد كان هناك العديد من الضرائب التي لم تفرضها الدولة على أهل الجزيرة، كما قبلت بوجود مؤسسات محلية تتولى مختلف شؤون الحكم فيها، إضافة إلى أمور متعددة أخرى ساهمت في تشكيل طريقة الحكم المتمايز في كريت من الناحيتين السياسية والاقتصادية. لقد صادقت الإدارة العثمانية على تعديلات قانونية متعددة في كريت خلال القرن التاسع عشر، إلا أن الفترة التي تَلَتْ التنظيمات وما حَمَلَته من تحوُّل في كيان الدولة بشكل عام جعلت جزيرة كريت تأخذ حظاً أوفر من التعديلات والتمايز.

لقد بدأ التحول الفعلي في نظام الحكم العثماني يظهر جلياً مع بداية عهد التنظيمات خلال القرن التاسـع عشـر. تُظهر العديد من البحوث أن مسـيرة التغريب في النظام العثماني قد بدأت بالفعل مع عهد التنظيمات، سـواء من ناحية الحكم الإداري أو ما يتبعه حكماً من متغيرات معيشـية في الجانبين الاقتصـادي والاجتماعي للدولة المترامية الأطراف. وبالرغم مما تقدم، فإن الكثير من المؤرخين والباحثين فضَّلوا دراسة جزيرة كريت بطريقة منفصلة عن سائر الولايات الأخرى، بِغَضِّ النظر عن فترة التنظيمات وما أحدثته من تغيير بُنيوي في حكم الدولة، لأنها كانت تتمتع بموقع مختلف ومميز عن غيرها دون اسـتثناء تقريباً طيلة فترة الحكم العثماني لها. وَبِنَوْعٍ من إقرار الدولة ذاتها، فقد كانت الوثائق والنشـرات الرسـمية التي تتعلق بإدارة جزيرة كريت تُبيِّنُ أنها من الولايات التي لم تخضـع لنظام الإصـلاحات الواردة في فرمان التنظيمات،

كما تظهر الدولة رغبتها بعدم وقوع أي حوادث في هذه الولايات بشكل يتنافى مع روحية الفرمان السلطاني الجديد. إن عدم خضوع جزيرة كريت للقوانين الجديدة المعتمدة رسمياً خلال فترة التنظيمات قد أرخى بظلاله على كل مؤسسات الدولة التي تتولى إدارتها في تلك الفترة، كما أثر بشكل مهم على التركيبة الاقتصادية والأوضاع المالية في الجزيرة كلها.

من المعلوم أن زراعة الزيتون وسائر الصناعات المتعلقة به كانت تشكل العمود الفقري في البنية الاقتصادية للجزيرة، كما كانت عنصراً أساسياً في تحديد حجم التبادل التجاري للجزيرة مع العالم الخارجي. لذلك فقد كانت خزينة الدولة العثمانية تولي موضوع نيل حصتها في عُشْر المحصول بالإضافة إلى التحصيل الضريبي لتجارة الزيتون ومشتقاته الصناعية اهتماماً خاصاً في جزيرة كريت. من جهة أخرى، كانت سائر الترتيبات والتعديلات القانونية التي تتعلق بتنظيم زراعة الزيتون وتجارته تخضع دائماً لنقاشات مطولة بين الحكومة المركزية العثمانية والإدارة المحلية في الجزيرة.

لقد كان نظام الأعشـار المطبق في سـائر الولايات العثمانية سـبباً للكثير من المشـاكل الاقتصـادية فيها، أما في جزيرة كريت فقد كان الموضوع يتعدى المجال الاقتصادي، ليحمل بعداً سياسياً واجتماعياً بارزاً في المجتمع الكريتي.

إن التجـانس والتطـابق المتميز بين المنـاخ ونوعيـة التربـة في كريـت قـد جعـل الزيتون يتبوأ المركز الأول في قـائمـة صـادرات القطـاع الزراعي والصـنـاعي للجزيرة. إلاّ أن زراعـة الزيتون هي مهنـة تتطلب عملاً شـاقاً وصـبراً طويلاً جداً لكي يحصـل المزارع على مردود مُرْضٍ وكـافٍ لـه ولأسـرتـه. فشـجرة الزيتون تحتاج إلى عناية طويلة قد تتجاوز الخمسـة عشـر عـامـاً كـاملةً قبل أن تُنتِج ثمرتها بعد غرسـها. وبالرغم من كل ذلك، فقد كان معظم سـكـان الجزيرة يعتمدون على محـاصـيل الزيتون والمردود المادي للصـناعات المتعلقة به لتأمين قوت يومهم ورزق عيالهم. تجدر الإشـارة إلى أن موسم الزيتون يتغير بين عام وآخر،

بحيث يكون وفيراً في عام ما، ليصبح قليلاً وشحيحاً في العام الذي يليه. وبالتالي، فإن استخراج زيت الزيتون وصناعة الصابون ومشتقاته تتعرض للتقلب بين سنة وأخرى، حيثُ إنَّها توفر مدخولاً مادياً مُرْضِياً في عامٍ معين ليصبح قليلاً ومنخفضاً جداً في العام الذي يليه.

إن تجارة الزيتون والصناعات المتعلقة به كانت تحتل موقعاً مهماً في الدورة الاقتصادية للجزيرة، وبالتالي فقد كانت عنصراً أساسياً في تحديد الميزانية المحلية لها، وكذلك في احتساب ضريبة الأعشار الذي تقوم الدولة بتحصيله من هذه الولاية. إن تفاوت المحاصيل بين سنة وأخرى جعلت من ضريبة الأعشار هذه عبئاً ثقيلاً على المزارع في السنوات التي يكون المردود المالي فيها قليلاً مقارنة بالسنوات التي تتميز بمحاصيل وفيرة ومردود مالي حسن. لقد كان أهل الجزيرة يمرون أحياناً بسنوات عجاف تحول بينهم وبين قدرتهم على تأمين احتياجات منازلهم الخاصة،

وكانت ضريبة الأعشار في مثل تلك الظروف تعد سبباً كافياً بالنسبة إليهم لإعلان العصيان على الدولة والتمرد عليها. إن ما تقدَّم ذِكْرُه عن الامتيازات التي كانت تتمتع بها جزيرة كريت نظراً لخصوصيتها وتكرر الثورات فيها جعلت أمر التساهل في جباية ضريبة الأعشار المذكورة أمراً واقعاً، كما كانت السلطة المكلفة بتحصيلها تنتقل من الحكومة المركزية إلى الإدارة المحلية للجزيرة بحسب الأحوال والظروف السنوية فيها.

لقد نالت جزيرة كريت ذَرْوَةَ الامتيازات الجيوسياسية وما يمكن تسميته وقتها بالحكم الاقتصادي الذاتي بعد اتفاقية (هاليبا) عام ١٨٧٨م، والتي صدر بموجبها الفرمان الذي يمنح مجلس العموم الكريتي حق جباية ضريبة العشر بما يتناسب مع مصالح الحكومة المركزية ولا يتعارض في الوقت نفسه مع مصالح الشعب، كما نال هذا المجلس حق إصدار التوصيات وعرضها على الدولة لتحقيق هذا الهدف. وبعد عام واحد من توقيع هذه الاتفاقية، أي عام ١٨٧٩م، تخلت الحكومة المركزية عن ضريبة العشر بالكامل لصالح الخزينة المحلية لولاية كريت.

إن الجدول التالي الذي نشرته الجريدة الرسمية في خانيا ـ كريت في ١٣ تموز عام ١٨٨٦م. يُظهر الحال الذي وصـــلت إليه ضـــريبة العشـــر خلال الأعوام السبع التي أعقبت توقيع اتفاقية هاليبا.

السنوات	أعشار المحصولات الصافية		أعشار روغان الزيت	
	قروش	عملة	قروش	عملة
١٨٧٩	٣,٣٥٩,٥٤٨	٢٢	٤٣٠,٣٤٦	٣٣
١٨٨٠	٥,٥٠٢,٣٧٣	٠٨	٦,٦٥٨,٧٩٦	٣٠
١٨٨١	٥,٤٦٤,٨٧٨	٣٣	١٨٣,٥٧٩	٢٠
١٨٨٢	٥,٩٥٥,٩٢٠	٣٦	٨,٣٩٥,٢٥٧	٣٠
١٨٨٣	٦,٠٠٣,٨٣٥	٠٨	٨٤٩,٢٥٢	٣٢
١٨٨٤	٤,٨٥٨,٩٤٤	١٠	٨,٦٠٧,٣٩١	٢٠
١٨٨٥	٤,٣٧٤,١٨٤	□	٦٥٣,٦٥٩	٠٥

يظهر مما تقدم أنَّ السنوات التي تلت توقيع هذه المعاهدة وخصوصاً خلال الفترة الممتدة بين العامين ١٨٧٨- ١٨٨٩م.، تم فيها جباية ضريبة الأعشار على مواسم الزيتون إلى ما وصل لحدود ٨,٥٠٠,٠٠٠ قرشاً في السنوات التي تميزت بوفرة موسمها، بينما انخفضت في السنوات العجاف إلى حدود ٦٥٠,٠٠٠ قرشاً فقط لا غير.

لقد استمر العمل باتفاقية هاليبا بمباركة الدول الأوروبية وتدخلها المباشر حتى العام ١٨٨٩م. وفي ربيع الأول من العام ١٣٠٧ هجري الموافق للسادس والعشرين من شهر تشرين الأول للعام ١٨٨٩ميلادي، أصدر الباب العالي فرماناً يقضي بالحد من العمل ببنود اتفاقية هاليبا، ليتم التضييق من جديد على الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية في جزيرة كريت. لقد تضمن هذا الفرمان بياناً خاصاً يتعلق بجباية ضريبة الأعشار، كما تم تحديد أُطُر القرار الجديد على النحو التالي:

نظراً لأن الزيتون يشكل المصدر الأساسي للمدخول المالي للجزيرة، وبما أن المحصول يتفاوت زيادة ونقصاناً من سنة إلى أخرى، واستناداً إلى أن جباية ضريبة الأعشار في كريت تعتمد بالإجمال على ما تؤمنه الإيرادات السنوية لهذا المحصول، فقد تقرر اعتماد نظام التثليث ووضعه قيد التنفيذ. فبعد دراسة السنوات الست المنصرمة، تبين أنه يمكن تقسيمها إلى ثلاث سنوات عجاف تقابلها ثلاث سنوات وفيرة، فتم اعتماد ما قامت الدولة بجبايته من ضريبة العشر في الفترة الزمنية ذاتها لتحديد مبلغ مالي معين يتم تقسيمه على القرى والمناطق المختلفة في الجزيرة ويتم تحصيله نقداً وتسليمه إلى خزانة المال.

لقد تم اعتماد قانون أعشــار جديد بعد فرمان العام ١٨٨٩م.، عرف بنظام التثليث أو التســـديس. وقد بدأ العمل بقانون التســـديس اعتبارا من تاريخ ٢٠ حزيران ١٨٩٠م. وتُركت طريقة التحصـــيل لتكون إما عينية أو نقدية لقرارِ ومبادرةِ الإدارة المحلية للجزيرة بحسب المقتضى، على أن يتم إعلام محافظ الجزيرة – الوالي – بتفاصيل الجباية والقوانين المتعلقة بها في وقت لاحق.

إنَّ قانون الأعشــار الجديد وطريقة تحصــيلِه بالجملة كان أمراً مطبَّقاً في مناطق مختلفة في جغرافيا الإمبراطورية العثمانية، ولكن تحت أسماء مختلفة. لقد بدأ البحث عن طرق جديدة وحديثة لتطبيق نظام الأعشـــار بعد اعتماد فرمان التنظيمات العثماني. كما وصـــل النقاش إلى حدود إلغاء ضـــريبة الأعشار بالكامل واستبدالها بقانون ضريبة الأراضي. إلا أنّ ذلك لم يتم، بعد قناعة المتخصـــصـــين بأنه لن يكون حلاً لتســـهيل عملية الجباية الضـــريبية وإنجازها بالدقة والعدالة المطلوبة،

فتم قبول فكرة المحصلين الوسطاء بالأمانة لصالح خزينة الدولة، ولكنها أيضاً باءت بالفشل. هنا اضطر أصحاب القرار إلى العودة إلى نظام التلزيم واعتماد طريقة المناقصة بين الوسطاء على المالكين والمُصَنِّعين لجباية الضريبة بما يضمن الرقم الأمثل لصالح الخزينة، ولم يكتب لهذه الطريقة أيضاً أن تعيش طويلاً فتم إلغاؤها بعد فترة وجيزة. وفي منطقة الروملي، حاولت الدولة اعتماد نظام التخميس لجباية الضرائب من خلال عملية احتساب إنتاجية محاصيل السنوات الخمس المنصرمة، وتقسيم ضريبة الأعشار التي تم تحصيلها في الفترة نفسها للوصول إلى رقم ثابت ومقطوع للضريبة السنوية على المحاصيل كلها. وعلى سبيل المثال، فإن مبلغ ضريبة الأعشار المقطوع الذي يتوجب على المنتج دفعه للدولة على محاصيل الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١٨٦١ – ١٨٦٢م. الموافق للعام ١٢٧٧ هجري،

هو نفس الرقم المحتسب بطريقة التخميس للفترة الزمنية المنصرمة الممتدة بين عامي ١٨٥٥ ١٨٦٠ ميلادي، الموافق لعامي ١٢٧٢- ١٢٧٦ هجري. يظهر مما تقدم أن الإدارة العثمانية مَرّتْ بِتَخَبُّطٍ واضح في اعتماد نظام الضريبة والجباية، وأن الجهة المخولة بذلك قد تبدلت بين الإدارة الرسمية والمحلية والوسطاء بشكل غير منتظم، واستمر هذا الأمر قرابة نصف عصر كامل بعد تاريخ اعتماد فرمان التنظيمات في الدولة العلية. إلا أن عدم الاستقرار في نظام الضريبة وجبايتها لم تعرفه كريت لأكثر من عشر سنوات فقط بعد فترة التنظيمات.

لقد أُسْنِدتْ وظيفَةُ تحديد التفاصيل المتعلقة بتطبيقِ جباية ضريبة الأعشار بحسب قانون التثليث في جزيرة كريت إلى مجلس العموم في الولاية. وبسبب فشـــل مجلس العموم في عقد اجتماعاته المُفترضـــة، فقد تحولت مناقشـــة التفاصيل كلها إلى المجلس الإداري للولاية. هنا تم عرض التفاصيل المختلفة المتعلقة بالنظام الضـــريبي وســـبل تطبيقه، كما نوقِشـــت ســـائر الشـــكاوى والاعتراضـــات التي ظهرت مع بداية تطبيق النظام الجديد في كريت. وفي اجتماع المجلس الإداري برئاسة محمود جلال الدين باشا، تعرض المجتمعون للممارسات التحريضية التي قام بها الملتزمون السابقون للتحصيل الضريبي، الذين قاموا باستغلال مواقعهم لمصالحهم الشخصية بما يتعارض مع المصالح العليا للدولة، وكيف أنهم يعملون على إثارة الرأي العام الشـــعبي ودفع الناس إلى الاعتراض والثورة على القانون الجديد. من ناحية أخرى،

تم استعراض الأرقام والإحصائيات المقدمة من مكتب المحاسبة المالية في الجزيرة بهدف تقييم نظام التثليث والبحث فيما إذا كان تطبيقه يوفر العدالة الاجتماعية أم لا. وبناء على هذه الإحصاءات، فقد تبين أن الخزينة استطاعت أن تُحَصِّلَ مبلغاً وقدره ٣٢,١٤٧,٣٥٠ قرشاً بموجب قانون التلزيم على ضريبة الأعشار خلال ست سنوات ماضية. كما تبين أن المبلغ المُفْتَرَضِ تحصيلُه بموجب القانون الجديد خلال الأعوام الست القادمة هو ٣٢,١٤٩,٩٧٤ قرشاً، أي بفارق ٢,٦٢٤ قرشاً فقط عمّا كان يجبى بموجب القانون القديم، بما يعني أن القانون الجديد يحقق العدالة ولا يرهق كاهل المواطن بالمزيد من الضرائب الجائرة.

وبناء على تدقيقاتِ مكتب قلم المحاسبة في الولاية، فقد تبين أن كمية زيت الزيتون الذي تم اســتخراجه في العام ١٣٠٧ هجري، الموافق لتاريخ ١٨٨٩ ميلادي، قد بلغت ٢٠,٠٦٤,٠٢٠ قيَّة (القيّة الواحدة تســاوي ١٣٠٠ غراماً)، تَمَّ تصـدير ١٥,١٦٤,٧٣٣ منها، وبقي ٤,٨٩٩,٢٨٧ للاسـتعمال الداخلي في الجزيرة. إن ثمن القيَّة الواحدة بَلَغَ ٣,٥ قرشـاً، ليكون ثمن محصـول الزيتون لذلك العام هو ٧٠,٢٢٤,٠٧٠ قرشــاً. وبناء على نظام الأعشــار، فإن المبلغ الضــريبي المتوجب دَفْعُهُ للدولة يبلغ ٧,٠٢٢,٤٠٧ قرشـاً، ولكن المبلغ الذي جُبِيَ بناءً على قانون التثليث هو ٤,٦٨١,٩٠٤ قرشاً فقط لا غير. يقول مكتب قلم المحاســـبة أن الفرق البـالغ مقداره ٢,٣٤٠,٥٠٣ قرشـــاً بَقِيَ لصـــالح المنتجين خصـوصـاً والشـعبِ عموماً في كريت. وبناء على نفس الحسـابات، يَظهرُ أن المنتج قد دفع هذا العام ضـريبة ٦٪ بدل ضـريبة الأعشـار المعتمدة سابقاً،

أي ١٠٪. حتى إذا ما احتسبت كمية الزيت المصرح عنها للاستعمال الشخصي وسقوط الضريبة عن هذا الجزء من المحصول، تصبح النسبة المئوية للضرائب المستحصلة من قبل الدولة أقل من ٦٪ بكثير. إلا أن هناك جانب مهم وأساسي لم يدخل في هذا الحساب، وهو أن العام ١٣٠٧ هجري كان عاماً متميزاً بوفرة محصوله مقارنة بالعام الذي تلاه. لقد اضطر المنتج إلى دفع نفس المقدار المالي في العام ١٣٠٨ هجري بالرغم من قلة محصوله في هذه السنة، مما دفع أكثر المنتجين إلى الاعتراض وتقديم الشكاوى.

لقد بدأت ملامح الاعتراض على قانون التثليث تظهر من خلال البرقيات التي قام مكتب الوالي بإرسالها إلى الحكومة المركزية في اسطنبول. لقد أوضحت هذه الرسائل أن المنتِج الذي اعتاد على تقديم ضريبة الأعشار المتوجبة عليه سنوياً بحسب كمية المحصول الذي جناه في نفس العام يرى صعوبة كبيرة وظلماً بارزاً في دفع مبلغ نقدي ثابت يفوق قدراته المالية خلال أعوام القحط والمحاصيل القليلة. وفي نفس الرسائل،

أوضـــح المعنيون أن نظـام التثليـث لم يُطبق في الجزيرة على الوجـه الصــحيح والعادل، وأن الشـكاوى المتعلقة بهذا الأمر هي في ازدياد مســتمر وملحوظ. لقد تم تنبيه الحكومة المركزية إلى أن أصــوات الشــكاوى المتعلقة بالنظام الضــريبي الجديد قد تصــل إلى حدودٍ تَجِدُ الدولة نفســها في مواجهة مباشـرة مع سـفراء الدول الأجنبية في جزيرة كريت. إن أي تعديل على نظام التثليث الضـريبي، والذي يُعتبر من أهم المواد التي أقرها الفرمان الإصلاحي عام ١٨٨٩م.، قد يفســح المجال أمام المطالبة بتغيير مواد أخرى لا يســتفيد منها إلا الفاسـدون، وبشـكل يضـر بالمصـلحة العليا للدولة، أيضـاً بحسـب ما أوردته هذه الرسائل.

لقد أرسل محمود جلال الدين باشا تقريراً إلى الحكومة المركزية، قام من خلاله بتقييم نظام التثليث المعتمد حديثاً في جزيرة كريت، مع ذكر مختلف الشكاوى والاعتراضات التي بدأت بالظهور مع بداية تطبيقه. يقول التقرير: انطلاقاً من أن الكريتيين بمعظمهم شعب يكره دفع الضرائب، فهم ميّالون إلى الإصغاء باهتمام شديد لتعليمات وتوجيهات كل من ينتقد النظام الجديد، والذي اجتمع معظم الأهالي على اعتباره مجحفاً بهم ومضراً بمصالحهم. من ناحية أخرى، فقد تحقق محمود جلال الدين باشا من صحة المعلومات التي تقول بأن معظم الراغبين بالترشح إلى عضوية مجلس العموم في كريت يعطون وعوداً إلى ناخبيهم تفيد بأنهم سيعملون على إلغاء نظام التثليث، وذلك بهدف ضمان النجاح والوصول إلى عضوية المجلس في الانتخابات المقبلة. ويتابع التقرير فيقول: إن استمرار هذه التطورات على النحو المذكور آنفاً سيؤدي إلى تأخيرٍ في تحصيل ضريبة الأعشار

، وقد يصـــل الأمر إلى درجة الحؤول دون جبايتها، مع احتمال انطلاق حركـاتِ تمردات شـــعبيـة وثورات محليـة تزعج الحكومـة المركزيـة وتقضُّ مضـجعها. صحيح أن معظم الاعتراضات الحالية قد تقف بالتزامن مع اتخاذنا للتدابير اللازمـة، إلا أننـا نرى أنهـا ســـتعود إلى الواجهـة بقوة مع أول موعد يجتمع فيه أعضاء مجلس العموم في الولاية. لقد توقع محمود جلال الدين باشا في تقريره أن مســـيحيي الجزيرة قد يعلنون رفضـــهم الكامل لدفع ضـــريبة الأعشـار بحجة عدم القدرة على ذلك، وبأنهم قد يلجؤون إلى التصـعيد وصولاً إلى إعلان العصـيان المدني المفتوح والانسـحاب من كافة الأشـغال والأعمال والمناصب التي يتولونها. إن مثل هذه التطورات ستضع الدولة العثمانية حكماً في مواجهة مباشــرة مع الدول الأوروبية التي ســتعلن عن وجود أزمة تخص الرعايا المسـيحيين في كريت، وتتخذ منها ذريعة للتدخل في الشـؤون الداخلية للدولة العلية.

يظهر جلياً من خلال هذا التقرير أن التطورات الأخيرة على مسرح الأحداث في الجزيرة قد دفعت محمود جلال الدين باشا إلى تغيير رأيه وأفكاره السابقة المتعلقة بنظام التثليث وإمكانية تطبيقه في كريت. إن ما ذكره الباشا في تقريره من توقعات وتنبؤات تثبت أنه كان صاحب رؤية نافذة ومحققة لما قد تؤول إليه الأمور في هذه الولاية. لقد أثبت التاريخ صوابية رؤيته، فتحققت كل توقعاته، الواحدة تلو الأخرى.

لقد ذهب محمود جلال الدين باشا في تقاريره اللاحقة إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. فقد أفاد في رسالة أخرى أن اعتماد نظام التخميس والتسديس بهدف زيادة التحصيل الضريبي في بعض مناطق الولاية هو أمر خاطئ، وأنه سيلحق الضرر بالقرويين العاجزين عن تأمين المبلغ المطلوب، وأنه سيكون سبباً في استحالة القيام بالجباية الضريبية على الوجه المتوقع، خصوصاً مع عدم وجود مؤسسات تقدم القروض الميسرة للمزارعين والقرويين بشكل يضمن قدرتهم على الاستمرار والعيش الكريم.

لقد أوضح الباشا بشكل قاطع وصريح أن الناس في الجزيرة يعانون فعلاً من العجز عن تأمين مبالغ البدل الضـريبي المقطوع خلال مواسـم القحط أو المحصـول القليل، وأن أكثرهم غير قـادر على تحقيق التوازن المـالي بين المداخيل التي يكسـبها والمصـاريف المتوجبة عليه. لقد نبَّه الباشـا مراراً وتكراراً في معظم مراسـلاته أن نظام التثليث سـيكون سـبباً في اندلاع الكثير من النزاعات الداخلية والاضـطرابات إذا ما أصـرت الحكومة المركزية على تطبيقه بحذافيره، كما طالب بتعديل النظام الضـريبي وإجراء الإصـلاحات اللازمة عليه قبل فوات الأوان. الجدير بالذكر أن محمود جلال الدين باشـا كـان قد دافع في السـابق عن نظـام التثليـث بقوة، كمـا ذهب إلى حد مطـالبـة الحكومة المركزية بتطبيقه دون تهاون قبل سنة واحدة من اعتراضه على هذا النظام الضـريبي بشـكل كامل. يعود السبب في هذا التغيير الجذري الذي طرأ على أفكـار البـاشـا إلى أنـه عـاصـر العـام ١٣٠٨ هجري، الموافق للعـام ١٨٩٠ □ ١٨٩١ ميلادي،

والذي تميز بقلة المحاصيل وشح المال بين أيدي الشعب، مما تسبب بالكثير من المشاكل الاجتماعية والمعيشية في الجزيرة. المؤسف في الموضوع أن الحكومة المركزية لم تستمع إلى أيٍّ من نصائح محمود جلال الدين باشا الذي كان شاهداً حياً على كل ما كان يدور في كريت، وأنها أصرت على جباية الضريبة بحسب نظام التثليث المعتمد دون تعديل أو تخفيف. من ناحية أخرى، فقد قام مجلس الوكلاء بتقييم هذه الرسائل والتقارير وخرج منها بالنتيجة التالية:

لقد لجأت الدولة إلى اعتماد نظام التثليث بعد أن فشلت في تحقيق العدالة في جباية ضريبة الأعشار بالطريقة المثلى عبر وسطاء التلزيم، لأن معظم هؤلاء الوسطاء والمتعهدين قاموا باستغلال مواقعهم من أجل تحقيق مكاسب شخصية لأنفسهم، فأساؤوا إلى الدولة وإلى المواطنين. إن أخذ تحذيرات الباشا بعين الاعتبار يفرض حُكماً إيقاف العمل بالنظام الضريبي الجديد، ولكن ذلك قد يفتح الباب أمام طلبات كثيرة ومراجعات عديدة لتغيير مواد أخرى في الفرمان السلطاني الذي أقر في الآونة الأخيرة. لذلك، فقد تقرر تبليغ الوالي محمود جلال الدين باشا باستحالة المساس بالقانون الجديد في الوقت الحالي نظراً لحساسية الموقف ودقة الأمور.

بعد سـنة واحدة، ونظراً لتفاقم الأمور وتضـاعف الشـكاوى والقلاقل، اضـطر مجلس الوكلاء المخصـوص إلى الاعتراف بأن القانون الضـريبي الجديد بات يشكل مشكلة حقيقية في الجزيرة. لقد أكد المجلس خلال الاجتماع الذي عقده خصيصاً لمناقشة هذا الموضوع، أن نظام التثليث بات يشكل عبئاً حقيقياً على المواطنين، وأن القضـية باتت مفتوحة أمام التسـييس والاسـتغلال بشكل كبير، وخصوصاً إذا ما تزايدت النقمة الشعبية وتوسعت رقعة المشاكل والاضـطرابات داخل الولاية. لقد بعث وجهاء مدينتي ريسـمو وخانيا برسـالة إلى الحكومة المركزية يعلمونهم من خلالها بِنِيَّةِ مُمثلي الحركات الشـعبية في الجزيرة تضـمين احتجاجاتهم على نظام ضـريبة الأعشـار بمطالب أخرى لم تعرف ماهيتها بعد.

وعلى الرغم من كل مـا تقدم ذكره، فقد اكتفت الحكومة المركزية بتوجيه رسـائل التحذير إلى محافظة الولاية، مطالبة المعنيين باتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع حوادث شغب أو قلاقل في الجزيرة.

لم تكن رسـائل مجلس الوكلاء كافية لامتصـاص النقمة الشـعبية المتزايدة في كريت. فقد امتنع الناس عن دفع الضـــرائب المتوجبة عليهم بموجب نظام التثليث، كما قاموا بضـــرب الجُباة وطَرْدِهم من القرى والمحلات. لقد رفض الشـعب النظام الضـريبي الجديد بشـكل قاطع وعنيف لأنه دفع بالمنتجين في فترات القحط إلى اقتراض المـال من المرابين بفوائـد مرتفعـة لـدفع الأموال المتوجبة عليهم بموجب النظام الجديد لضـــريبة الأعشـــار، وكان المرابون يُجبرون تجار الزيت على رهن محاصـيل السـنة التالية بأسـعار منخفضـة للقبول بإعطاء القرض، فكان الضـرر على الناس يقع أضـعافاً مضـاعفة. كل ذلك جعل الدولة العثمانية مجبرة على إصـــلاح نظام التثليث بأســـرع وقت ممكن. كانت أولى الخطوات الرســمية المتخذة على هذا الطريق هو إعلان الدولة عن أنها قد تلقت شكاوى الناس من مصادر وقنوات مختلفة،

وأنها اســتمعت إليها ببالغ الاهتمام، وأنها مقتنعة بأحقية مطالب الناس ومشروعيتها، كما تم إبلاغ الشعب بذلك عبر مختلف الوسائل الموجودة في ذلك الوقت. وخلافاً لرأي مجلس الوكلاء الذي كان قد رأى ضـــرورة متابعة العمل بالقانون الجديد، فقد أعلن المسؤولون في الإدارة العثمانية عن اقتناعهم الكامل بنظرية الوالي محمود جلال الدين باشـــا، التي تقوم على مبدأ (تحقيق المصــلحة) للشــعب والدولة، وأنهم قد بدؤوا فعلاً بالبحث عن البدائل للقانون الجديد، ســـواء في مركز الولاية في كريت أو في مكاتب الإدارة المركزية للدولة العثمانية. ومن هذا المنطلق، فقد قررت الحكومة المركزية التنسيق مع الإدارة المحلية في الجزيرة لاعتماد نظام ضـــريبي جديد يحفظ الحق العام للدولة ويتناسب مع مصالح الناس في آن واحد.

تجدر الإشـــارة إلى أن خزانة المال في كريت كانت قد وقعت تحت عجز مالي كبير بسبب قلة محصول الزيتون عام ١٨٩٣م، وأنها قد طالبت وزارة المال في الحكومة المركزية بِسَـــدِّ العجز من خزينة الدولة العثمانية. ولكن الباب العالي اكتفى بالرد بأن التوقعات تفيد بأن محاصـــيل العام ١٨٩٤م. ستكون قادرة على تسكير العجز الموجود، وأنَّ على الإدارة المحلية أنْ تتخذ التدابير المناسبة مرحلياً بانتظار حلول العام الجديد.

في نفس الوقـت، قرر النواب المنتخبون من مختلف النواحي والقرى والمدن في جزيرة كريت أن يجتمعوا في مدينة خانيا لمناقشـــة المشـــاكل التي تسبب بها نظام التثليث، وليُوَقِّعوا على وثيقة اعتراض يرسلونها مباشرة إلى اسطنبول. عَلِمَ محافظ مدينة قنديه بذلك، فقام بمنع سبعة عشر نائباً في المدينة من التوجه إلى خانيا، فما كان منهم إلا أن قاموا بتحضير كتابٍ ضَمَّنوه سائر مطالبهم وأرسلوه فوراً إلى الباب العالي

. لقد أفادوا في رسالتهم إلى ضرورة الرجوع إلى النظام القديم وتحصيل ضريبة الأعشار عينياً، وأن على الباب العالي أن يأمر بانعقاد جلسة طارئة لمجلس العموم في ولاية كريت لانتخاب والٍ مسيحي للجزيرة، وأن عدم تنفيذ هذه المطالب سيكون سبباً في استمرار التمرد وارتفاع حدة المواجهات في كريت.

إن الفشل في إيجاد حلول حقيقية لمشاكل النظام الجديد، وعدم قدرة السلطة على ابتكار تطبيقات جديدة لتجاوز العقبات والاضطرابات وترك الأمور تسير على ما هي عليه بشكل تلقائي، جعلت الأزمة تتفاقم إلى درجة امتناع الناس عن دفع ضريبة الأعشار للعام ذاته، بل لقد وصل الأمر إلى أن العجز الموجود في موازنة الولاية أدى إلى عدم قدرة السلطة المحلية على دفع رواتب الموظفين ومستحقاتهم المالية.

كانت النتيجة أن الشرطة المكلفة بحفظ الأمن الداخلي ألقت سلاحها، كما دعا معلمو المدارس المسيحية التي لم تحصل على حصتها المالية من خزانة الولاية إلى التجمع في مدينة قنديه وإعلان بداية العصـــيان والثورة. وذهب سكان الجزيرة من المسيحيين إلى سفارات الدول الأجنبية وقنصلياتها طالبين للدعم والنصـرة. وفعلاً، فقد اسـتجابت الدول الكبرى لطلب المسـيحيين، وقام سـفراء هذه الدول في اسـطنبول بتحضـير مذكرة تحذيرية طالبوا فيها الباب العالي بإجراء الإصلاحات الإدارية والقانونية اللازمة لإنهاء الأزمة المعيشية في جزيرة كريت. لقد تحولت الأزمة الكريتية إلى مســألة رأي عام عالمي، فاضـطر الباب العالي إلى تقديم الضـمانات والوعود إلى الدول الكبرى بإنهاء الأزمة على النحو المطلوب، وأن الحكومة العثمانية قد بدأت فعلاً في تحضير إصلاحات قانونية وإدارية جِدِّية وسريعة على مختلف الأصعدة، وأنها ستكون قيد التنفيذ خلال فترة وجيزة جداً. انطلاقاً من هنا،

فقد تم الإعلان عن إيقاف العمل بنظام التثليث وبدء العمل ســـريعاً لإيجاد نظام ضــريبي بديل يأخذ بعين الاعتبار إيجاد حلول لمشــاكل النظام القديم. لقد تم إرســال تلغراف مشـفر إلى متصــرفية الولاية يأمر باعتماد نظام ضــريبي جديد، وَصَـفَتْهُ الرســالة بأنه ســيكون نظاماً تجريبياً مؤقتاً، لن يتم إقراره قبل التـأكد من أنه ســـيحقق مصـــلحة الدولة العلية ويراعي مشـــاكل المواطنين وأحوالهم.

بناء على القانون الجديد:

أولاً: اعتمـاد نســـبـة ضـــريبيـة مقـدارهـا ١٣٪ على الزيـت والزيتون ومحاصيل البرتقال والحمضيات.

ثانياً: احتسـاب نسبة ضـريبية ثابتة على البضـائع المعدة للتصـدير مقدارها ١٠٪

ثالثاً: تعيين بدل مقطوع بمقدار أربع درجات على كل مستوعب مزدوج، ينطبق على سائر أنواع الحبوب المعدة للاستهلاك المحلي.

رابعاً: دفع مبلغ ضريبي نقدي بمقدار ١٠٪ على القيمة الإجمالية للخضار وسائر البضائع والمواد عند دخولها إلى المدن التي تستهلك وتستخدم فيها هذه البضائع.

خامساً: تم اعتماد خطة تسديد عجز الخزانة المالية للسلطة المحلية من مداخيل الريجي للتبغ والتنباك المستهلك في الجزيرة.

تجدر الإشارة إلى أن النقاشات والأفكار الإصلاحية المذكورة أعلاه كانت تجري في وقتٍ كان العجز المالي في الجزيرة مستمراً منذ العام ١٨٩٣م. دون أي تسديد أو تدارك لما آلت إليه الأمور. وقد وافق مجلس الوكلاء المخصوص في الجزيرة على إضافة مبلغ عجز الخزينة للعام ١٨٩٣م، والذي بلغ ٢٠ بارا و٤٩٨,٧٢٨ قرشاً على ميزانية العام ١٨٩٤م، والتي سيتم فيها تطبيق النظام الضريبي المحدث لجباية المال لصالح خزانة المالية في الولاية.

ربما تكون التعديلات التي طرأت على نظام الأعشـــار قد نجحت في تجاوز معظم المشاكل التي ظهرت مع اعتماد نظام التثليث، ولكن تحصيل ما عرف (برســم النواحي) أصــبح مشــكلة مســتجدة في النظام المعدل الجديد، ســرعان ما تحول إلى ســبب مهم في إثارة حفيظة الناس وتمردهم. ففي وقت كان تحصيل ضريبة الأعشار يجري عن طريق الإحالة إلى وسطاء موجودين في مقاطعة معينة، كان المال الضريبي الذي يحصل بموجب قانون الأعشار بالإضافة إلى رسوم النواحي يُحَوَّل إلى صندوق مال الولاية مباشرة. ثم انتقل التحصـيل بموجب قانون التثليث الجديد ليكون مباشـراً من الشـخص المكلف ضـــريبياً لحســـاب خزانة المال. أما في النظام المعدل أخيراً، فقد تم اعتماد احتساب ضريبة العشر على السلع المعدة للتصدير، واختلفت الضريبة على السلع المعدة للاستهلاك المحلي، وكان الأمر كذلك بالنسبة للحبوب وغيرها. كل هذا جعل استيفاء رســم النواحي تلقائياً من ضـــمن ضـــريبة الأعشـــار موضوعاً قابلاً للجدل

ومفتوحاً أمام عدة احتمالاتٍ وَوُجُهَاْتِ نظر. عند ذلك تقرر اعتماد الحسبة المقررة على رسم النواحي بموجب قانون التثليث قبل التعديل، والمثبتة في سجلات الضريبة السابقة، كما تم تخصيص سجلات جديدة لجباية رسم النواحي على وجه التخصيص، وقرر مجلس إدارة الولاية إبلاغ قراره الأخير إلى كل الولايات والنواحي والقرى في جزيرة كريت.

يمكن القول أن التعديلات الأخيرة لَبَّتْ معظم مطالب الشعب في كريت. ولكن السهم كان قد خرج من القوس وانطلق إلى أفق بعيد. فالشعب الذي استطاع تغيير نظام الإدارة بإضراباته وتمرده لم يعد يكتفي بما أنجزه وحققه، بل بات يطالب بصوت عالٍ بالمزيد والمزيد، فتتابعت مظاهراته مطالبة باجتماع مجلس الولاية بشكل طارئ، لتجبر الدولة هذه المرة على تعيين والٍ جديد للجزيرة، يكون حصراً من المسيحيين. لم تقف المظاهرات عند حدودها السلمية، ولكن الأمور اتخذت منحىً تصاعدياً وصل إلى حد محاولة اغتيال الوالي محمود جلال الدين باشا وقتله بقوة السلاح.

هنا قام الباب العالي باســتدعاء جلال الدين باشــا إلى اســطنبول وتعيين طورهان باشـا مكانه والياً بالوكالة على جزيرة كريت. وكانت أولى إجراءات الباشا الجديد أن نصح الباب العالي بضرورة ترك كل ما يتعلق بجباية ضريبة الأعشار إلى مجلس الولاية والإدارة المحلية في الجزيرة، وأن ذلك هو السبيل الوحيد لإيقاف حركات التمرد وأعمال الشغب والعصيان ضد الدولة العثمانية في كريت.

في الحقيقة، لقد جلب التعديل الأخير على نظام التثليث مشـــاكل لا يمكن عدها ولا حصرها. وقد وجد في مضبطة محاضر مجلس الوكلاء ما يثبت أن هذا التعديل كان ســـبباً في مشـــاكل يومية في الجزيرة، كانت بالأهمية التي تجعلها جديرة بأن تبلغ مباشـــرة إلى حكومة الباب العالي في اســـطنبول. لقد بدأت طليعة هذه المشـاكل تظهر في تحصـيل ضـريبة الأعشـار على الزيت المعصـــور في القرى من أمـام المحلات التجـاريـة والمخـازن التي تبيعـه في المدن، مما تسبب بحصول تزاحم

وتدافع بين الناس أمام تلك المخازن والمحلات. كما بدأ استغلال هذا الأمر من قبل المنتفعين والوسطاء، وكان من الواضح أن استمرار الأمر على ما هو عليه سيؤدي إلى وقوع اضطرابات جديدة، وسيكون سبباً في انطلاق شرارة حركة تمرد شعبي جديد في كريت. أما الضرائب على الزيت وغيره من البضائع والسلع المعدة للتصدير فكانت تجبى في المرافئ والموانئ التي تصدر من خلالها إلى خارج الجزيرة. لقد فتح هذا الأمر باباً واسعاً أمام اعتراض قناصل الدول الأجنبية في خانيا بحجة تقاضي الدولة رسمين مختلفين على نفس البضائع في آن واحد، الأول ضريبة الأعشار، والثاني رسوم جمارك التصدير، وأن هذا الإجراء يتنافى مع بنود المعاهدات والاتفاقيات التجارية الموقعة بين الباب العالي والدول الأجنبية. وبعد أن تبلغت الدولة العثمانية بهذه الاحتجاجات، حاول الباب العالي عبثاً إقناع القناصل من خلال والي كريت بأن ضريبة الأعشار التي تجبى في المرافئ هي أمر داخلي لا علاقة له نهائياً برسوم الجمارك على البضائع المعدة للتصدير،

وأن ذلـك لا يتعـارض مع الاتفـاقيـات الموقعـة بين الطرفين. في نفس الوقت، طلب الباب العالي من الوالي أن يوضـــح الســـبب الحقيقي لاعتراض القنـاصــــل على الإجراءات المعتمـدة، وهل هو اعتراض على مبـدأ جبـايـة ضـــريبة الأعشـــار الذي يعتبر من حق الدولة، أو على النســـب المفروضـــة بموجبه على السلع والبضائع المعدة للتصدير. سرعان ما جاء الرد من الولاية ليؤكد بأن الاعتراض هو على تحصـيل رسـوم الجمارك مع رسـوم ضـريبة الأعشـار في الوقت نفسـه. هنا أرسل الباب العالي أوامره إلى الإدارة المحلية للجزيرة يأمر من خلالها بمنع تحميل أي سلعة معدة للتصدير إلى بواخر النقل قبل إبراز وثيقة تثبت أنها خضـعت لرسـوم ضـريبة الأعشـار، وأوعز الباب العالي إلى عماله في كريت بضرورة إبلاغ القناصل بالإجراءات الجديدة التي ستطبق بهذا الخصوص.

في الحقيقة، لقد كانت طرق احتساب وجباية ضريبة الأعشار في جزيرة كريت تمر بمراحل تجريبية بهدف الوصول إلى ما هو أنسب. وكانت التعديلات والحلول تطرأ بشكل متتابع مع بروز أي مشكلة جديدة. وعلى سبيل المثال، فقد تقرر بموجب القانون الجديد تحصيل ضريبة الأعشار على بيوع زيت الزيتون من قبل التاجر المشتري وليس من المنتج. وفي مثال آخر، فقد أعطى القانون الجديد إمكانية تحصيل ضريبة الأعشار على بعض المنتوجات والسلع في المرافئ والموانئ، في نفس الوقت الذي تستوفي فيه الدولة رسوم ضرائب تصديرها إلى الخارج. لقد قام بعض التجار الأذكياء بالاحتيال على القانون من خلال استغلال هذين البندين في القانون الضريبي، فعمدوا إلى استلام السلع مع أعشارها من المنتجين، ولم يدفعوا الضرائب المتوجبة عليها للدولة بحجة أنها بضائع معدة للتصدير، فاحتكروا البضائع في مستودعاتهم بانتظار الوصول إلى أفضل أسعار التصدير، واستعملوا ما بأيديهم أحياناً في بيوع المراباة والفائض،

مما أضــر ببيت المال وخزانة الإدارة المحلية للجزيرة بشـكل كبير. هنا رأت الإدارة المحلية ضرورة كبرى في إحصاء البضائع والسلع في مخازن التجار بعد التثبت من ماهيتها، في محاولة منها لقطع الطريق أمام اســتغلال التجار الجشعين، ولوضع حد لعمليات التهريب أو الامتناع عن تأدية الرسوم المتوجبة على الســلع في الوقت المحدد لذلك، وأبلغت حكومة الباب العالي بأهمية الوقوف مع هذه المقررات ودعمها.

وبالرغم من كل الشــوائب والنواقص التي اعترت القانون الجديد، إلا أن التطبيقات والتعديلات الأخيرة نجحت في تسـكين غضـب الناس بشـكل كبير. وتأكيداً على ذلك، فقد أرسـل الوالي طورهان باشـا برسـالة إلى الباب العالي يطمئنه فيها بأن الإجراءات الأخيرة اســتطاعت إعادة التوازن إلى بيت مال الجزيرة، كما نجحت في تخفيف الأعباء المالية عن كاهل المواطنين، وسحبت البســاط من تحت أرجل المســتفزين ورجال الظلام الذين اســتغلوا الظروف المعيشـية السـيئة للناس ودفعوا بهم إلى العصـيان والتمرد في الطرقات. من ناحية أخرى،

فقد أفاد الصحافي ياني بابا أليكسي في مقالة نشرها في جريدة (الصدارة) في مدينة ريسمو، أن الشعب مرتاح جداً للتعديلات الأخيرة التي أُدخلت على القانون الضريبي، وأن الناس تشكر المسؤولين والمعنيين على الأهمية التي أولوها للموضوع. في نفس الوقت، أعلن والي كريت بالوكالة طورهان باشا في عريضة رسمية موجهة إلى كل الشعب في كريت، أن الدولة العثمانية حريصة على أمن الجزيرة واستقرارها ورفاهية شعبها ومصالحهم، وأنها مصممة على اتخاذ كل التدابير التي تخدم هذه الرؤية وتحقق هذا الهدف، وأن التعديلات التي أدخلت على القانون الجديد ما هي إلا إثبات حي على صدق نوايا الإدارة العثمانية وحكومة الباب العالي في الوصول إلى أفضل الحلول وأنفعها.

إن المشاكل التي أحدثها نظام التثليث السابق في المجتمع الكريتي وما نتج عنها من استحالة تحصيل الضرائب بشكل عام، وخصوصاً بسبب القحط في مواسم سنة ١٨٩٣م. جعل خزانة الجزيرة تقع تحت عجز مالي واضح. لقد أحضر التعديل الأخير دعماً من الباب العالي لسد العجز المذكور دون فرض رسوم جديدة ترهق كاهل الناس مما أرخى بظلاله على عموم الشعب في كريت. لقد حرص طورهان باشا على إبلاغ حكومة الباب العالي بضرورة تضميد الجراح في المجتمع الكريتي بشتى الوسائل، وذلك قبل أن يقوم بدعوة مجلس العموم في الجزيرة إلى عقد اجتماعه الروتيني. لقد أبلغ طورهان باشا في رسالته إلى الحكومة العثمانية أن تجاهل المشاكل الاقتصادية في جزيرة كريت وعدم تقديم الدعم المالي اللازم للخزانة المحلية سيكون سبباً في فشل الخطة الخمسية المقررة للنهوض بالاقتصاد وتحسين الوضع العام في كريت، وأن ذلك سيضعه أمام انتقاد أعضاء مجلس العموم وعرضة لاتهامهم له بالتقصير.

لذلك فقد اقترح والي كريت بالوكالة على الحكومة المركزية أن تقوم بتسديد الديون المترتبة على بيت المال في الجزيرة وسد العجز في ميزانيتها عبر منحها ما يلزم من مخصصات إدارة الديون العمومية في البنك العثماني أو أي مصدر مالي آخر، لتنطلق ميزانية العام ١٨٩٤م. من دون أعباء مالية أو مستحقات تعود إلى المرحلة السابقة. لقد شدد طورهان باشا على أهمية تنفيذ هذا الأمر لما سيكون له من تأثير منقطع النظير على تهدئة الأحوال وتأمين الاستقرار المالي والاجتماعي في الجزيرة. وبناء على توصيات طورهان باشا واقتراحاته، فقد اجتمع مجلس العموم لتقييم الأمر استناداً إلى دراسة ميزانية العام ١٨٩٤م. والعجز المالي المتوقع فيها. وقد رأى المجلس أن اقتراض المال من قبل الإدارة المحلية بهدف تسديد العجز في العام ١٨٩٣م. وسائر الديون التي يتوقع أنها ستتراكم في السنوات اللاحقة، سيجعل أمر تسديدها من سابع المستحيلات.

ولهذا السبب، فقد تقرر السؤال عن الموارد المالية البديلة والتدابير الأخرى التي سيتخذها الباشا لكي تستطيع الإدارة المحلية تسديد ديونها وعجز ميزانيتها خلال السنوات القليلة القادمة. وجواباً على التساؤلات المذكورة، فقد أوضح الباشا أنه ينوي تخفيض معاشات الموظفين التي تتعدي مبلغ ٥٠٠ قرش شهرياً بنسبة عشرة في المئة، بالإضافة إلى تخفيض معاشات قوى الأمن الداخلي بحسب الرتب العسكرية، وتسريح مئتا عنصر من هذا السلك بهدف توفير المال وتقليص حجم الإنفاق من الخزانة المحلية. بناء على ذلك، وافق الباب العالي على مقترحات الوالي، وقبل بسد عجز ميزانية الأعوام الثلاث القادمة عبر الاقتراض من إدارة الديون العمومية للدولة العثمانية، ووضع مداخيل الضرائب في الجزيرة ضمانة لتسديد ديونها. وبعد اتخاذ القرار، اجتمعت وزارة المال بإدارة الديون العمومية للدولة، وتقرر إرسال مبلغ وقدره ٢٤,٠٠٠ ليرة من البنك العثماني إلى ولاية كريت.

ومع استيفاء هذا القرض، بدأت بوادر التحسن تظهر في اقتصاد الجزيرة، واستطاعت الإدارة المحلية إعلان موازنة العام ١٨٩٥م. وأخذ الموافقة عليها. أظهرت الموازنة المذكورة مداخيلها المتوقعة من ضرائب التصدير والرسوم المحصلة عند أبواب القلعة بالأرقام والترتيب التالي:

زيت الزيتون	٣,٣٣٠,٠٠٠ قرشٍ
الصابون	٥٠٠,٠٠٠ قرشٍ
النبيذ	٢٠٠,٠٠٠ قرشٍ
الفاكهة والخضار	٣٥٠,٠٠٠ قرشٍ
البرتقال والحمضيات	١٤٠,٠٠٠ قرشٍ
الزبيب	١٢٠,٠٠٠ قرشٍ
غيرها	٢,٥٨٤,٠٠٠ قرشٍ
المجموع	٧,٢٢٤,٠٠٠ قرشٍ

في الخلاصـــة، كانت (اتفاقية هاليبا) ســبباً في تحقيق الكثير من الحريات والهدوء في جزيرة كريت، ولكن تقليص مفاعيل العمل بها عام ١٨٨٩م. واعتماد نظام التثليث كان ســـبباً مباشـــراً في انتكاســـة الاقتصــــاد الكريتي وتعريض السلم الأهلي فيها لضـرر كبير. لقد ظهر جلياً أن التحصـيل النقدي لضـريبة الأعشـار – بما هو منافٍ أصـلاً لمبدأ التحصـيل العيني الذي بنيت عليه أسسها - جعل الشعب يرزح تحت وطأة الديون وأعبائها، وكان سبباً في انطلاق حركات التمرد والعصـــيان. لقد كان من المؤســـف أن حكومة الباب العالي لم تعط الآذان الصـــاغية لمطالب الولاة وشـــكاوى الشـــعب في كريت، وأنها لم تصـل إلى حل مقبول للمشـاكل المتعلقة بتفاصـيل ضـريبة الأعشـار وتحصـــيلاتها إلا بعد تدخل الدول الكبرى وفرض رؤيتها على الحكومة المركزية.

لقد اندلعت الحرب العثمانية - اليونانية عام ١٨٩٧م. بسـبب المشــاكل في جزيرة كريت، ويمكن القول أن رســوم ضــريبة الأعشــار وجبايتها كانت أم المشاكل وأكبرها في جزيرة كريت!

❁❁❁

النتائج المثيرة للجدل للإحصاء السكاني في جزيرة كريت عام ١٨٨١م.

عائشة نوكيت أضي ياكا

يمكن القول إنَّنا نملك إحصائياتٍ ومعلوماتٍ كثيرةً تتعلق بالتعداد السكاني والتنوع الإثني والديني في جزيرة كريت من مصـــادر مختلفة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر الميلادي، عندما كانت الجزيرة تقع ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية وتحت سيطرتها المباشرة، كما يمكننا تصـــنيف هذه المعلومات من حيث الدقة والأهمية إلى درجات وأبواب متفاوتة بشكل كبير. لقد استطعنا أنْ نصل من خلال الوثائق الرسمية للدولة إلى أرقام وجداول رسمية تتعلق بنتائج إحصائيات النفوس المتعاقبة في كريت، كما استطعنا من خلال النشرات الرسمية أن نصل أيضاً إلى العديد من الأرقام والإحصـــائيات ومضـــبطات النتائج التي تثري هذا الموضـــوع وتعطي الباحث معلومات إضافية ومفيدة.

إلا أن المشــــكلة الحقيقية ـ وكما عبَّرتْ عنها الإدارة الرســـمية للدولة العثمانية نفسِها ـ تكمُنُ في قِلَّة هذه البيانات وافتقارها إلى المصداقية في الكثير من الأحيان، مما يجعل الباحث يقف عاجزاً عن الوصول إلى الحقيقة القطعية بالنسبة لعدد السكان والنسب المئوية المختلفة لأعداد المسلمين وغير المسلمين في الجزيرة.

من المعلوم أن الدولة العثمانية كانت تهتم بالتعداد الســـكاني وســـائر الإحصـــائيات الأخرى التي تتعلق بأصـــغر الولايات والمناطق التابعة لها، بهدف التمكن من جباية الضرائب المختلفة وما كان يعرف بضريبة التمتع أي (الرفاهية) عام ١٨٤٠م. إلا أن اســـتثناء أهالي كريت من الالتحاق بالخدمة العسكرية وإعفاء الشعب فيها من ضريبة التمتع، جعل الدولة العثمانية تستثني الجزيرة من ســـلســـلة الإحصـــائيات الروتينية التي كانت تقوم بها تباعاً في الولايات الأخرى، الأمر الذي أفقد الباحث اليوم كثيراً من المضـــبطات والمراســـلات التي كان من المفترض أن يســـاعده وجودها للوصـــول إلى أدق التفاصيل.

تعتبر المنشورات الصحفية المحلية بالإضافة إلى الكتب والوثائق التي دوَّنها السياح مصادر أخرى للحصول على معلومات تتعلق بالتركيبة السكانية وأعداد النفوس في جزيرة كريت. صحيح أن الصحافة المحلية لم تكن تأتي على ذكر أرقام رسمية محددة في الكثير من مقالاتها ومنشوراتها، إلا أن المتَتَبِّع للمعلومات الصحفية يستطيع الوصول بسهولة إلى معلومات كافية تتعلق بالتركيبة السكانية في الجزيرة والنسب المئوية لمختلف الفئات الإثنية والدينية فيها. من ناحية أخرى، يعتبر السياح الذين قاموا بزيارة جزيرة كريت وخصوصاً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مصدراً مهماً لاستقاء المعلومات المتعلقة بالتركيبة الاجتماعية والسكانية للجزيرة شرطَ قراءةِ مدوَّناتِهم بدقَّة وموضوعية وحَذَر. الملفت للانتباه أن بعض هؤلاء السياح كتبوا أرقاماً تخمينية لعدد السكان في كريت، انطلاقاً من الانطباعات والمشاهدات التي لفتت انتباههم هناك. تجدُرُ الإشارة إلى أنَّ مقارنة الأرقام التي ذكرها السياح مع الأعداد الرسمية الموجودة في وثائق الدولة يمكن أن تشكل طريقة مثالية للوصول إلى نتائج مفيدة ومهمة.

لقد بدأت المناقشــات المتعلقة بأعداد الســكان في جزيرة كريت وتركيبتها الســـكانيـة والاجتمـاعية والدينية تظهر بقوة بعد الثورة اليونـانية التي انطلقت شــرارتها عام ١٨٢١م، والتي أعقبتها حركات تمرد وعصــيان متتالية كانت تُعتبر سِمة القرن التاسـع عشـر في الجزيرة. وبعد أن نالت اليونـان اسـتقلالـها عن الدولة العثمانية، بدأت تسعى إلى ضم مناطق جغرافية جديدة إليها، وكان اهتمامها الأســاســي هو باتجاه الأماكن التي يســكنها الروم أو يشــكلوا أكثرية عدديـة في تركيبتها الســـكانية. وانطلاقاً من هذا المبدأ، كانت جزيرة كريت، ومن دون أدنى شـــك، من أهم تلك الولايـات التي ترغب اليونـان بضـــمِّهـا وإلحاقها بالدولة الجديدة. لذلك فقد حرصـــت الدولة اليونانية على تقديم كل ما يلزم من دعم لاستمرار انتفاضة الروم في كريت، وجعل حركات التمرد التي يقومون بها جزءاً لا يتجزأ من الثورة اليونـانية ضـــد العثمانيين، كما كانوا في الوقت نفســه يهتمون بنشْــرِ كل ما يفيد بأن الروم يشــكلون الأكثرية العددية الساحقة للسكان في الجزيرة،

وأنهم يقعون في صلب الفكرة الكبرى لوحدة اليونان في العالم. لقد كثرت الأخبار في الصـــحف والجرائد الأوروبية التي تردد هذه المعلومات بهدف خلق مناخ عام في المجتمع الأوروبي، لإضفاء المشروعية على كل الخطوات اللاحقة على طريق إلحاق الجزيرة باليونان. وهكذا تحولت القضـــية الكريتية إلى حالة تلخص كل مشـــاكل الدولة العثمانية خلال فترة السـقوط، بل وتوجز كل معاناتها فيما عُرِفَ وقتَها بقضية الشرق في التاريخ العثماني.

على صـــعيد آخر، فقد شـــهدت الجزيرة منذ بداية القرن التاســـع عشـــر موجات من الهجرة الداخلية والخارجية بسبب تصاعد وتيرة الأحداث السلبية فيها، وكان ذلك سبباً مباشراً في تغيير عدد السكان في المناطق بشكل مستمر، وكانت حصـــيلة ذلك هو تغيير ديموغرافي واضـــح، إنْ من حيث التوزيع العددي للإثنيات والمجموعات الدينية في المدن والقرى، أو من حيث العدد الإجمالي العام للســـكان في كريت. لقد أدت الثورات وحركات التمرد إلى هجرة واسعة للمسلمين من القرى والأرياف باتجاه المدن.

وما هي إلا فترة وجيزة حتى تجمع أكثر المسـلمين في المدن السـاحلية للجزيرة، وكان ذلك بداية سـلسـلة الهجرة المتتالية إلى الأناضـول التركي. ولذلك يمكن القول أن القرن التاسـع عشـر قد تميَّزَ بالتغيير الديموغرافي الواضح، وبتناقص أعداد السكان في جزيرة كريت.

إن الزيادة السكانية لصالح المسلمين في جزيرة كريت قبل الثورة اليونانية عام ١٨٢١م. هي مسألة خلافية تستحق النقاش والجدل. من ناحية أخرى، فقد سـعت الدولة العثمانية منذ فتح الجزيرة إلى تطعيمها بالأتراك من خلال تشـجيع الهجرة إليها من الأناضـول، وهو ما اتسـمت به سـياسـة الإسـكان العثمانية منذ عهد الفتوحات التي قامت بها. إلا أنَّ أثرَ ذلك فعلياً على تحقيق الزيادة العددية للمسـلمين في جزيرة كريت بقى أمراً مبهماً وغير أكيد. ومع كل ذلك، تفيد إحصـاءات النصـف الثاني من القرن الثامن عشـر إلى أن عدد سكان الجزيرة قد بلغ ٣٠٠,٠٠٠ مواطن،

وأن ثلثا هذا العدد هو من المسـلمين. ويُعتقد أن الأكثرية العددية لصـالح المسـلمين في جزيرة كريت قد اسـتمرت كذلك لغاية انضـمام أروام الجزيرة إلى الثورة اليونـانيـة بعد العام ١٨٢١م. لقد كتب فيكتور برنارد في صـحيفة Les Affaires de Crete التي تصـدر في بـاريس عـام ١٩٠٠م. أن عـدد المسـلمين في جزيرة كريـت عـام ١٧٧٩م.، بحسـب مـا أورده السـائح (سـافاراي)، كـان بحـدود ٣٥٠,٢٠٠ مواطن، منهم ٢٠٠,٠٠٠ مسـلم، و ١٥٠,٠٠٠ مسيحي، و ٢٠٠ مواطن يهودي. إلا أن فيتال كويني كتب في La Turquie d`Asie, Geographie Administrative التي تصدر في باريس عام ١٨٩٢م. أن أندريا كوباسي لا يجد الأرقام التي أوردها السيد سافاراي منطقية وحقيقيـة. يقول هذا الكاتب أن الأعداد الحقيقية للنفوس في جزيرة كريت بلغت عـام ١٧٩٥م. بحسـب مـا أورده السـائح الفرنسـي أوليفيي، مـا مجموعـه ٢٤٠,٠٠٠ نسـمة فقط لا غير. هنا تجدر الإشـارة إلى أن المؤرخ البروفسـور (داكين) المعروف بتعصُّبه

وانحيازه لليونان، أقرَّ بأن عدد المسيحيين في كريت عام ١٨٢١م. قد بلغ ١٢٩,٠٠٠ مواطن مسيحي، يقابلهم ١٦٠,٠٠٠ مسلم كريتي.

الحق يقال أنّ الأعوام التي تلت عام ١٨٢١م. تميزت بانخفاض ملحوظ في عدد سكان الجزيرة، وأن أكثرية المهاجرين كانوا من المسلمين، الأمر الذي كان له أثر مهم في تبديل النسب المئوية للسكان بحسب انتماءاتهم الإثنية والدينية فيها. لقد تضاءل عدد سكان كريت خلال عشَرةِ أعوام فقط وبحسب بعض الإحصائيات من ٢٦٠,٠٠٠ ألف نسمة إلى ١٧٠,٠٠٠، وأنَّ عدد المسلمين الذين غادروا الجزيرة كان بين خمسين إلى ستين ألفَ مواطنٍ كريتي. يقول باشلي بأن عدد سكان كريت كان ١٢٩,٠٠٠ مواطنٍ كريتي، منهم ٤٠,٠٠٠ مسلمٍ فقط عام ١٨٣٤م. أما جورج بيرو، فقد أورد في L`ile de Crete, Souvenir de Voyages عام ١٨٦٧م. أن عدد سكان الجزيرة بلغ عام ١٨٢٢م. ما مجموعه ٢٦٦,٠٠٠ مواطنٍ كريتي، منهم ١٤٤,٨٠٠ مسيحي و ٦٠,٧٠٠ مسلمٍ فقط.

قامت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر بإحصاء السكان في كريت عام ١٢٩٩ هجري، الموافق للعام ١٨٨١ ميلادي، وقد تم ذلك بقرار رسمي من مجلس إدارة الولاية وتحت إدارته وإشرافه في كل جزء وناحية من الجزيرة. لقد نشرت النتائج الرسمية لهذا الإحصاء في الجريدة الرسمية في كريت، كما نشرت في معظم الصحف الرسمية وغيرها في مدينة اسطنبول. كان الهدف من ذلك هو إيصال المعلومات إلى الرأي العام المحلي والدولي، خصوصاً وأن مضبطة الإحصاء الرسمي التي أرسلت من قِبَلِ الإدارة المحلية إلى حكومة الباب العالي كانت مذيَّلَةً بتوقيع والي كريت فوتيادي باشا وختمه الشخصي. خلاصةُ هذا الإحصاءِ أنَّ عدد السكان الإجمالي لجزيرة كريت قد بلغ ٢٧٩,١٩٢ نسمةً، منها ٧٣,٤٨٧ مسلم، و ٢٠٤,٧٨١ مسيحي. لقد أشارت المضبطة الرسمية إلى وجود ٢٥٤ كاثوليكي و ١٧ بروتيستانت و ٦٤٦ يهودي و ٧ مواطنين أرمن. الجدير بالذكر

أننا لا نملك أيَّة معلومات تتعلق بتلك الأعداد القليلة للأفراد المنتسبين إلى مذاهب أخرى في كريت، كما أننا لم نعثر على أي مصدر محلي أو رسمي أو حتى تعليق هامشـــي على المضـــبطة، يخبر فيما إذا كانت هذه الأقلية العددية هي لمواطنين حقيقيين من أهالي الجزيرة أم لا. من نـاحية أخرى، فقد لاحظنا تبايناً بين نتائج هذه المضــــبطة وســـابقتها التي جرت عام ١٨٧٦م.، والتي أشــرفت عليها أيضــاً الإدارة المحلية للجزيرة، والتي أظهرت أن عدد ســكان كريت العام هو ٢٢٧,٨٧١ نســـمةً، منها ١٣٥,٧٨٠ مســـيحياً و ٩١,٧٤٦ مسلماً و ٣٤٥ يهودياً.

لقد أظهرت حكومـة البـاب العـالي نوعـاً من التحفظ على النتـائج المتبـاينـة للإحصـاء السكاني في كريت، والذي قامت به نفس الجهة خلال فترة قصيرة. ولكن الخلاف بين الحكومـة المركزيـة والإدارة المحليـة للجزيرة بدأ يطفو إلى الســطح ويظهر بشــكل واضــح عندما أرســل الوالي فوتيادي باشــا إلى الباب العالي برســـالة يقول فيها إنَّ مجلس العموم في الولاية قرر توزيع الحصـــة المالية المخصـصـة لدائرة المعارف بين الأهالي بحسـب النسـب المئوية لتعداد السكان في الجزيرة.

وانطلاقاً من هنا، وبناء على نتائج الإحصاء الأخير الذي حررت مضبطته بتاريخ ١١ محرم ١٢٩٩ هجري، الموافق فيه ٣ كانون أول ١٨٨١ميلادي، فقد قرر مجلس الولاية تقسيم المخصصات المالية المذكورة إلى أربعة أقسام، ربعها للمسلمين، وثلاثة أرباعها للمسيحيين.

إن مخصصات المعارف في جزيرة كريت كانت قد أقرت سابقاً في اجتماع مجلس العموم بتاريخ ١٣ آذار ١٨٧٩م. وبناء على اتفاقية هاليبا في العام ١٨٧٨م. والفرمان الذي تم إصداره بموجبها، فقد تم وضع المال المُحَصَّل بموجب ضريبة الأعشار في الجزيرة بتصرف مجلس العموم فيها، كما كان الأمر نفسه بالنسبة لضريبة المعارف أيضاً، والتي كان مجلس العموم المحلي يملك كل الحق بالتصرف فيها على الطريقة التي يشاء. لقد تقرر في نفس الوقت توزيع المخصصات المالية داخل الجزيرة بناء على النسب السكانية للمواطنين فيها. ولكن النتائج الأخيرة أثارت حفيظة الأعضاء المسلمين في مجلس العموم المحلي،

فأرسلوا رسالة اعتراض إلى الباب العالي يظهرون فيها تحفظهم على الطريقة التي جرت من خلالها عملية الإحصاء ويتهمونها بالتزوير، ويبينون ما سيكون لها من أثر سلبي على حصة المسلمين من المخصصات المالية المتعلقة بالمعارف وسائر الأمور المعيشية الأخرى، بالإضافة إلى الظلم العام الذي سيحيق بجماعة المسلمين في كريت. لقد أفاد الأعضاء المسلمون بأن التزوير كان حاضراً في كل مراحل الإحصاء الأخير. فقد تم استثناء المسلمين منه في أماكن كثيرة، أما المواطنون المسيحيون فقد تم تدوين أسمائهم بشكل مكرر في القرى التي يعيشون فيها، والمتاجر والمخازن والمحلات الحرفية التي يستعملونها في المدن مرة ثانية وثالثة. كما بينوا أن المسلمين الكريتيين الذين كانوا خارج حدود الجزيرة خلال عملية الإحصاء قد استثنوا بالكامل، بينما تم تدوين أسماء كل الكريتيين المسيحيين المتواجدين في اليونان عموماً وفي مدينة أثينا على وجه التخصيص

. ليس هذا وحسب، فقد وصلت الأمور إلى حد تدوين أسماء المسيحيين الذين يحملون جنسيات أخرى في جداول الأسماء لمجرد وجودهم في كريت خلال عملية الإحصاء، كما ادعى الأعضاء المسلمون بأنهم تعرضوا للإقصاء من لجان العَدِّ خلال عملية الفرز وتدوين النتائج. ولإثبات ما يقولون، فقد اعتمد هؤلاء الأعضاء على الفارق الكبير بين نتائج إحصاء العام ١٨٧٦م. ونتائج الإحصاء الأخير، بل ذهبوا إلى ادعاء حصول التزوير في إحصاء العام ١٨٧٦م. أيضاً، وأن المسلمين كانوا أكثر من الرقم المبين فيه. هنا أرسل الباب العالي إلى الإدارة المحلية رسالة يبوب فيها كل اعتراضات الأعضاء المسلمين، ويطالبهم بضرورة إعادة الإحصاء بشكل شفاف وحقيقي، على أن يتم ذلك بإشراف لجان تضم سائر الطوائف والمجموعات الدينية والهيئات الشعبية في الجزيرة، وبشكل يضمن عدم اعتراض أحد على النتائج النهائية للعملية.

على صعيد آخر، فقد تم إرسال رسالة رسمية إلى سرايا كريت لتقوم من خلال إدارة المطبوعات بإبلاغ الصحافة عن كل التطورات المتعلقة بقضية الإحصاء الأخير وملابساته. وقد جاء في الرسالة النص التالي: «بسبب (عدم مراعاة القواعد والأصول)، يعتبر الباب العالي عملية الإحصاء ملغاة بالكامل ولا يعترف بالنتائج الصادرة عنها كلياً، ويطالب الصحافة بالامتناع عن نشر المعلومات التي لم تصادق عليها الحكومة المركزية، (بموجب قانون النشر والإعلانات) الساري في الأراضي العثمانية».

لقد تم إبلاغ السرايا في كريت من خلال برقية رسمية بضرورة التوقف عن توزيع المخصصات المالية والحصص المستحقة لإدارة المعارف بحسب النسب التي أفرزها الإحصاء الأخير، لأن الحكومة المركزية في اسطنبول لا تعترف بنتائجه، وأنها تنتظر القيام بإحصاء جديد يصحح الخلل ويأتي بالنسب الحقيقية للتوزيع السكاني في الجزيرة. وما أن وصلت البرقية إلى فوتيادي باشا حتى أصيب بالهلع الشديد،

فقام في نفس اليوم بإرسـال برقية إلى الباب العالي يدافع فيها عن نفسه وعن كل القرارات التي اتخذها. وبحسب ادعاءات فوتيادي باشا، فقد جرى الإحصاء السكاني الأخير بمنتهى الأمانة والشفافية مع مراعاة كل القواعد والأصول الرسمية، كما أفاد بأن الشكاوى التي رفعها الأعضاء المسلمون إلى الحكومة المركزية هي محض افتراءات لا أساس لها من الصحة. كما قام الباشا بتفنيد ردوده على رسالة الباب العالي بنداً ببند، فقال بأن الإحصاء قد تم في سائر المدن والقرى والنواحي في الجزيرة بما فيها المناطق التي يقطنها المسيحيون دون غيرهم، مثل سنجق سفاكيا، وأن لجاناً مشتركة تم تشكيلها مناصفة بين المسلمين والمسيحيين قامت بالإشراف على كل مراحل الإحصاء في جميع المناطق دون استثناء، بما فيها المناطق المسيحية أيضاً، وأفاد بأن جداول الأسماء التي استعملت خلال الإحصاء كانت باللغتين التركية والرومية، وأنها كانت تعرض على اللجان المذكورة للمصادقة عليها وتذييلها بالختم والتوقيع عند انتهاء كل مرحلة من مراحل الإحصاء

. أما فيما يتعلق بتدوين أســماء المســيحيين بصــورة مكررة في البيوت وأماكن العمل في المدن والقرى فيقول الباشــا بأنه قام بتدقيق جداول الأسـماء ولم يعثر على أي دليل يثبت صحة هذا الادعاء. وأما فيما يتعلق بتدوين أسماء الكريتيين المســيحيين الموجودين في اليونـان على وجـه التحديد، فلقد تم ذلك بشرط الخروج المؤقت لهؤلاء الأفراد بسبب تحصيل علمي أو تبادل تجاري، لأنهم ســيعودون إلى مســقط رأســهم فور انتهاء الأســباب التي اســتوجبت خروجهم المؤقت من الجزيرة. وبخصــوص الكريتيين المســيحيين الـذي هاجروا إلى اليونـان بشــكل نهائي، فيقول الباشــا بأنهم لم يدرجوا إطلاقاً على قوائم الإحصــاء، وأنه وبعد التدقيق الذي قام به شــخصــياً لم يُعْثَر في الدفاتر والسـجلات على أي اسـم لشـخص تنطبق عليه هذه المواصـفات. أخيراً، فقد علق فوتيادي باشا على الإحصاء الأخير

فقال: « إن المضـــبطة النهائية للإحصـــاء الأخير تبين الأرقام الحقيقية للســكان والأهالي بشــكل قاطع لا لبس فيه ولا جدال. فقد تمت جميع مراحل العملية بمنتهى التضـحية والشـفافية تحت إشـراف الإدارة المحلية بما يضـمن الوصـول إلى أدق النتائج والتفاصيل وبشكل لا يدع مجالاً للريب أو الشك. أما التكلفـة المـاليـة فكـانـت مرتفعـة جداً. إن على حكومـة البـاب العـالي عدم رفض نتائج هذا الإحصاء لمجرد حصول بعض الافتراءات والادعاءات الكاذبة التي لا تستند إلى أي أساس صحيح وواقعي، خاصة وأن من قام بها لديهم أغراض معلومة وأسـباب معروفة ولا يمكن أخذ كلامهم بعين الاعتبار. إن الحاجة إلى إعادة الإحصـــاء تنتفي كلياً بعد الإيضـــاحات التي تقدمنا بها، خاصـــة وأن كل المراحل كانت تحت إشراف لجان مشتركة موجودة في كل منطقة من مناطق جزيرة كريت».

وعلى الرغم من هذا الدفاع المستميت، لم يستطع فوتيادي باشا أن يقنع الباب العالي بأن عملية الإحصاء الأخيرة قد تمت بنزاهة ودقة، وأنها جرت من دون شوائب ولا تجاوزات. في نفس الوقت، عمد الباب العالي إلى القيام بحملة دعائية منظمة تستهدف الإحصاء الأخير، وتتهم اللجان المعنية بالتقصير والتزوير العمد. وعلى الرغم من كل المبررات التي صاغها الوالي في رسالته إلى الحكومة العثمانية، فإن الأخيرة لم تعطها أيَّ اهتمامٍ، بل سارت في طريق المواجهة معها من خلال الصحافة والإعلام، فامتلأت الصحف التي تكتب بالتركية - وخصوصاً تلك التي توزع داخل كريت - بالمقالات والكتابات التي تفند التهم وتظهر جوانب التقصير. لقد أعطت هذه الصحف، وبخاصة تلك التي تنشر في العاصمة العثمانية اسطنبول، جانباً مهماً لموضوع تدوين أسماء المسيحيين من الأجانب القاطنين في جزيرة كريت على جداول الإحصاء وإدخالهم في عملية العد وحسابات الأرقام، فأثار ذلك الأمر موجة عارمة من ردود الفعل وموجات الاعتراض

والاستنكار. عندها عمدت الإدارة المحلية إلى إعادة تدوين الأسماء في الجداول من جديد وإرسالها إلى الباب العالي. وبناء على ذلك، فقد ظهر العدد الإجمالي لسكان الجزيرة هذه المرة بأنه ٢٧٨,٢٦٨ نسمة، أي بفارق ٩٢٤ نسمة عن حاصل العد للجداول السابقة في الإحصاء الأخير. والواضح أنه قد تم إزلة ٩٢٤ أجنبياً كانوا قد دونوا في الجداول السابقة دون أن يكونوا مواطنين عثمانيين أو من السكان الأصليين لجزيرة كريت. هنا استطاع الباب العالي أن يرفع الصوت عالياً بأن الإحصاء مزور، وأن إعادته بات أمراً حتمياً وضرورياً لا يمكن التراجع عنه، ولكن الجدير بالذكر أنَّ والي كريت مع الإدارة المحلية تجاهلا طلبَ الحكومة المركزية، ولم يقوما بأي خطوة في اتجاه إعادة عملية الإحصاء أو ترتيب الأمور من جديد.

بعد مرور خمسـة عشـر عاما على هذا الإحصـاء المشـبوه، كان الباب العالي لا يزال يصـر على رفضـه له وعدم الإعتراف بنتيجته كلما وضـعت مسألة جزيرة كريت على جدول أعمال الحكومة العثمانية. لقد كان قلم الولايةِ الممتازةِ والمختارةِ يُقدِّمُ مذكرة إلى مقام الصـدارة العظمى يذكر فيها دائماً أن الإحصـاء لم يتجدد ولم تَجْرِ إعادته على الرغم من « أن الدولة لم تعترف به، وأنها اعترضـت عليه رسـمياً بتاريخ العشـرين من صـفر ١٢٩٩هجري، الموافق لتاريخ ١١ كانون الثاني ١٨٨٢م، وأنها أبلغت الولاية بالاعتراض المذكور، وعادت لتؤكد على ذلك بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٢٩٩ هجري، الموافق لتاريخ ١٦ شـباط ١٨٨٢ ميلادي. إلا أن المعنيين في السـراي في كريت تجاهلوا الأوامر والتبليغات بضـرورة إجراء الإصـلاحات والتعديلات اللازمة لإعادة عملية الإحصاء بالشكل الصحيح.»

في النهاية، لم تَجْرِ إعادة الإحصـــاء... بل لم يَجْرِ غيرُهُ في كريت حتى عامِ ١٩٠٠م، وهو العام الذي كانت فيه أعدادٌ هائلةٌ من المســلمين قد غادرت الجزيرة وهاجرت منها إلى غير رجعة. لذلك فقد أظهر إحصاء العام ١٩٠٠م. أن العدد الإجمالي لســكان الجزيرة يبلغ ٣٠٣,٥٥٣ نســمة، منها ٣٣,٤٩٦ مسلماً و٢٦٩,٣١٩ مسيحياً و ٧٢٨ يهودياً.

إن مشـكلة الإحصــاء التي وقفَتْ ردحاً من الزمن عند حدود المراســلات الرتيبة بين الباب العالي والإدارة المحلية لجزيرة كريت، كانت في الحقيقة خطوة مدروســة تقع ضــمن المخطط المرســوم لمســتقبل الجزيرة، وجزءاً لا يتجزأ من المؤامرة لسلخها عن باقي أراضي الدولة العثمانية. فبعد أن نجحت ثورة ١٨٢١م. بفصل اليونان عن الدولة العثمانية لتنال استقلالها الرسمي عام ١٨٣٠م.، كان المخطط يقضي بضم جزيرة كريت إلى حدود الدولة الجديدة، وكان كلُّ شــيءٍ يســير نحو الهدف المنشــود خطوة بخطوة لإنجاز الأمر. لقد تآمرت الدول الكبرى على مستقبل الجزيرة

ووضعت كل السيناريوهات اللازمة لاقتطاعها من جسد الدولة العثمانية وضـــمها إلى اليونـان، وكـان لا بـد لهـا من الاعتمـاد على مـا يلزمهـا لتنفيـذ المخطط المرسوم. كان إحصــاء ١٨٨١م. هو السـند الأقوى والأهم للوصـول بالجزيرة إلى مرحلة الحكم الذاتي، وصولاً إلى حق الشعب الكريتي في تقرير مصـيره، للوصـول أخيراً إلى إلحاق الجزيرة نهائياً بأراضــي الدولة اليونانية عندما أصــبح المســيحيون الكريتيون يشــكلون الأكثرية العددية الســاحقة في الجزيرة. إن التلاعب بنتائج الإحصـاء المذكور والإصـرار على تجاهل تعديل نتـائجـه أو إعـادتـه هو خير دليـل على النتيجـة التي تبنينـاهـا وذكرنـاها في آخر هذا المقال.

❁❁❁

ظهور القومية التركية في مواجهة انتشار القومية الرومية ورواجها في جزيرة كريت

عائشة نوكيت أضي ياكا

اتَّخذَت القضــية الكريتية ما يمكن تشــبيهه بمرآة للأوضــاع الســياســية والاجتماعية في معظم الولايات والأراضـي العثمانية في المراحل التي سبقت انهيار الدولة وسقوط الإمبراطورية بشكل تام. لقد حلّت المسـألة الكريتية في صـدارة المشـاكل السـياسـية الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، كما كشـفت الوجـه الحقيقي لأطمـاع الـدول الأجنبيـة في ممالك الرجل المريض، وأظـهـرت كل النوايا الخفية للدول الكبرى ومواقفها من كل ما يجري فيها.

أما الدولة اليونانية فكانت سياستها الخارجية مبنية على أساس الفكرة الكبرى ووحدة العرق اليوناني، وكانت المسألة الكريتية من أولويات اهتماماتها، فلم تبخل بدعم كل الثورات التي قام بها الكريتيون الروم، وإذكاء الروح القومية الهيلانية لديهم، أسوة بالانقلاب الفرنسي وما ترافق معه من دعوة إلى التحرر والعدالة واستقلال الشعوب وإبراز هويتها القومية. كان فينيزلوس من أوائل الذين نادوا بالقومية الكريتية وحمَلَ مشْعَلَ استقلال كريت وانفصالها عن الدولة العثمانية. لقد تبنى الشعار الذي يقول بأن كريت للكريتيين، وأن الشعب الكريتي حرٌّ في تقرير مصيره ولا يحتاج إلى وصاية الآخرين. وبما أن رؤية الكريتيين الروم كانت تتجه إلى الوحدة مع الدولة اليونانية الجديدة لاستكمال حلم بناء الدولة اليونانية الكبرى، فقد تركزت كل أعمال ونشاطات فينيزلوس في هذا الاتجاه، وجاءت كل خطابات الحركات الثورية والانقلابية التي قادها تؤكد على مبدأ الوحدة (ENOSIS) مع اليونان باعتبارها الدولة الأم لجزيرة كريت.

على المقلب الآخر، فقد أثارت رغبة المواطنين المسيحيين بالانضمام إلى اليونان خوف الكريتيين المسلمين من التعرض للطرد من ديارهم ووطنهم، أو حرمانهم من حقوقهم السـياسـية والقانونية في وطنهم الأم. ولم يكن أمام المسـلمين الكريتيين سـوى أن يقفوا خلف مبدأٍ يقول: « يجب التأقلم مع متغيرات العالم الجديد، وما من حل لضـمان وجودنا في كريت سـوى تبني شـعارٍ معيَّنٍ لمواجهة المشـاكل والمخاطر التي تحيط بنا في الجزيرة». لقد وجد البعض هذا الشـعار في أعمال ومنشـورات أعضـاء جمعية تركيا الفتاة الذين كانوا وقتها موجودين خارج حدود الدولة العثمانية في الفترة الممتدة بين العامين ١٨٩٦ □ ١٨٩٨م. وبهدف تثبيت الوجود العثماني في جزيرة كريت، كانت مناشـير الجمعية المذكورة تصـل إلى الجزيرة لتُحَفِّزَ المسـلمين على مواجهة هجمات الروم، ولتحثهم على التشـبث بأرضـهم وعدم اللجوء إلى الهجرة باتجاه الأناضول

مهما كلف الثمن. لقد تلقف قسم من المسلمين هذا العنوان ليتخذ الصراع شكل مواجهة بين المسلمين والمسيحيين، وليصب كل شيء في خانة الكفاح من أجل الحفاظ على الوجود العثماني والهوية العثمانية لجزيرة كريت. بالمقابل، تعاظمت ردود فعل المواطنين الروم وتحولت حركتهم إلى نداء تحرير الأرض من الاحتلال العثماني والتخلص تماماً من القبضة العثمانية على الجزيرة.

كان الوصول بالأمور إلى هذا الحد في كريت هو من أهم أهداف الفكرة الكبرى. وبفضل الانقسام العامودي الذي تحقق بين أبناء الشعب الواحد في كريت، فقد تحولت الأزمة إلى صراع يطالب فيه الروم بضم الجزيرة إلى اليونان، يقابلهم المسلمون الذين ينادون بالحفاظ على الهوية العثمانية وحكم الدولة العلية فيها. وسنحاول في هذا الفصل من الكتاب أن نُظْهر الفرقَ بين الذين نادوا بالقومية اليونانية داخل جزيرة كريت،

وبين المنادين بالفكرة الكبرى ببعدها الجغرافي والقومي الكبير. والسبب في ذلك أننا نريد حالياً أن نتعمق فقط في أبعاد المسألة الكريتية ببعدها المحلي. إن الدخول في تفاصيل وأعماق أي عملية سياسية أو ثورية محلية تقع في سياق موقف إقليمي أو عالمي معين يجعل الدارس يصل بداهة إلى اختلاف واضح في الأسباب التي اشتعلت من خلالها شرارة الكفاح المحلي بالإضافة إلى الأهداف الأساسية التي ناضل من أجلها الثوار. من هنا أردنا دراسة تأجج الشعور القومي الكريتي دون ربطه بمبدأ الفكرة الكبرى وانضمام الجزيرة إلى الدولة اليونانية، لأن المبدأ الأخير يستحق دراسة منفصلة تبين كل جوانبه وتفاصيله بشكل مستقل.

من ناحية ثانية، وفي سياق الحديث عن ظهور النِّزعات القومية في الجزيرة، فقد حرصنا في هذا الفصل من الكتاب على عدم تناول الأصول العرقية لسكان كريت المسيحيين من الروم الأرثوذوكس، كما ابتعدنا عن الدخول في كل النقاشات التي تدور حول هذا الموضوع. لقد اقتصر الحديث هنا على سَيْرِ عملية الوحدة وانضمام جزيرة كريت إلى اليونان انطلاقاً من المبادئ والأهداف التي تبناها كلٌّ مَنْ كان ينادي بالقومية اليونانية في جزيرة كريت.

من المعلوم أن جزيرة كريت مارست دوراً فعالاً ونشيطاً في الثورة اليونانية ضد العثمانيين عام ١٨٢١م، وأن التمرد الذي بدأ في المورة سرعان ما وجد طريقه للعبور إلى داخل الجزيرة التي سارع أهلها من الروم الأرثوذوكس إلى إعلان الثورة على الدولة العثمانية. صحيح أن إدارة الجزيرة وحكمها قد انتقل إلى والي مصر محمد علي باشا الألباني، الذي استعانت به الدولة العثمانية للقضاء على التمرد في كريت عام ١٨٣١م، إلا أنه

وبحسب التعبير الذي استخدمه السيد جمال توكين، فإن بذور الفساد التي زرعها اليونانيون في تلك الفترة ما لبثت أن أينعت وآتت أكلها بعد حين، لأنها فتحت الباب على مصـــراعيه أمام ثورات متعاقبة قام بها الروم في الجزيرة، أدت في نهاية المطاف إلى توقيع معاهدة (هاليبا) التي أعطت كريت امتيازات كثيرة في الســـياســـة والقانون والمعاملات وغير ذلك. يقول المؤرخ التركي إيلبير أورطايلي بأن اتفاقية هاليبا وبنودها لم تكن في الواقع ســـوى انعكاس لرغبات القوى الخارجية وضـــغوطاتها المســـتمرة في ســـبيل الوصـــول إلى اســـتقلال جزيرة كريت واقتطاعها من جســـد الدولة العثمانية. ولكن وبما أن الاســـتقلال المزعوم لم يتحقق في يوم من الأيام، فإن الهدف الحقيقي لكل ما جرى في تلك الفترة كان يصـب كله في اتجاه واحد، ألا وهو سـلْخُ كريتَ عن أراضي الدولة العثمانية لضمها إلى الدولة اليونانية الجديدة.

وبغض النظر عن الهدف الأخير لكل ما كان يجري في تلك الحقبة الزمنية في جزيرة كريت، وفيما إذا كانت النوايا المبيتة هي الاستقلال بالجزيرة أو إلحاقها بالدولة اليونانية، فمن المفيد أن يجري تقييم تلك الحوادث بموجب مضمون بعض المراسلات الرسمية بين وزارة الخارجية الفرنسية وقتها وبين السفير الفرنسي في كريت السيد كامبون. لقد ورد في تلك الرسائل النص التالي: « يمكن القول بأن معظم تحركات المسيحيين في كريت تتم بتحريض أثينا ومباركتها، بينما يتحرك المسلمون بموجب التوجيهات التي تصدر إليهم من اسطنبول».

هنا، يجدر بنا التوقف أمام هذه النقطة بالذات، ودراسة حقيقة الدوافع السياسية التي كانت تكمن وراء التحريض اليوناني – العثماني المتبادل، لتأجيج الشعور القومي اليوناني لدى المسيحيين الروم، والذي قوبل ببروز نزعة قومية تركية لدى المسلمين في الجزيرة، كما ينبغي أن نتتبع الحوادث التي تَلَت تلك المرحلة والتي وصلت في نهاية المطاف إلى اشتعال النزاع واحتدام الصراع بين هاتين الفكرتين.

وقبل أن نتحدث عن دور المؤسسات الدينية والصحافة والإعلام ومراكز التعليم وتـأثير اللغـة الكبير في ظهور الفكر القومي وانتشـــاره بين النـاس في الجزيرة، فمن الضـروري أن نتحدث ولو بشـكل مقتضـب عن تركيبة المجتمع الكريتـي التـي يمكن اعتبارُها تربةً صـالحة وخصـبة لنمو هذا الفكر وانتشـاره بشكل سريع.

لقد قلنا إنَّ العدد الإجمالي للسكان في كريت كان في أواخر القرن التاسـع عشـــر بحدود ٢٨٠ الف نســمةٍ، منها ٧٣,٥٠٠ مســلمٍ وحوالي ٢٠٥,٠٠٠ مسيحـي من الروم الأرثوذوكس، وإنَّ مصادر فينيزيلوس نفسه تتحدث عن أن الرقم الإجمـالي للســـكـان بلغ عـام ١٩٠٨م حوالي ٣٠٤,٠٠٠ نســـمـة، منها ٣٧,٠٠٠ مسلم، و ٢٦٧,٠٠٠ مسيحـي.

من الواضح جداً أن المجتمع المسلم كان يشكل ثلث المجتمع الكريتي قبيل احتدام المسألة الكريتية، وأن ثلثا السكان كان من المسيحيين. ومن المعلوم أيضاً أن المجتمع المسلم في كريت كان ببساطة موزعاً بين فئة العاملين الإداريين والموظفين العثمانيين وبين المسلمين من سكان الجزيرة المحليين. من ناحية أخرى، كان الجانب المسلم حائزاً على ثلثي مداخيل الجزيرة والأملاك العقارية فيها. وبعد فرمان الإصلاحات الذي صدر عام ١٨٥٦م، لوحظ ظهور زيادة في نسبة شراء العقارات واستملاك المسيحيين في الجزيرة، رغم أن ذلك بقي في حدود متواضعة نوعاً ما. المشكلة هي أن معظم سكان الجزيرة كانوا يعانون من الفقر الشديد في تلك الفترة، وباستثناء المداخيل التي كانت تأتي من محاصيل الزيتون ومن التجارة بصناعاته المختلفة، فإن الحركة التجارية فيها

كانت ضعيفة للغاية. لقد بدأت فئة من البرجوازيين تظهر بين الروم عندما بدؤوا بالدخول الفعلي في صناعة الصابون ومشتقاته. لقد تحسنت أوضاعهم الاقتصادية بشكل ملحوظ، فأصبحوا يشاركون في الدورة الاقتصادية للجزيرة، كما أضحوا مع مرور الوقت عناصر فعالة في تحديد التوازن الاقتصادي فيها. وبهذا الخصوص، فقد كتب الوالي محمود جلال الدين باشا في إحدى تقاريره ما نصه: «لقد ترك الروم جُحُورَهم الصخرية التي كانوا يبيتون فيها»... واعتباراً من العام ١٨٩٧م، ومع بداية الهجرة القسرية للمسلمين إلى خارج كريت، فقد استحوذ الروم على ممتلكات جيرانهم المسلمين وعقاراتهم وأراضيهم بمبالغ زهيدة جداً، ليصبحوا الأسياد الجدد في سائر المدن والمحلات والقرى في الجزيرة.

وخلال فترة الحكم الذاتي للجزيرة، أصبح الأهالي من الروم والمسلمين متساوون أمام القانون في سائر الحقوق والواجبات. كما صارت الدعاوى تعرض على مجالس قضائية مختلطة تم تشكيلها بموجب نظام خاص لجزيرة كريت. إلا أنه وبسبب فعالية المحاكم الشرعية وخبرة الأهالي بقدراتها على فض النزاعات، خصوصاً في المرحلة التي سبقت فترة التنظيمات العثمانية، وانطلاقاً من أن المسيحيين أنفسهم كانوا كثيراً ما يلجؤون إليها في أمور تتعلق بالزواج والطلاق وغيرها، فإن تلك المحاكم بقيت تستقبل كثيراً من النزاعات، وكان القاضي الشرعي ينظر فيها ويصدر من خلالها الأحكام التي يراها مناسبة.

كانت الرومية هي اللغة المحكية التي يستعملها السكان المحليون في جزيرة كريت. وبعد فتح الجزيرة من قبل العثمانيين، بقيت اللغة الرومية باللهجة الكريتية هي اللغة المحكية من قبل المسلمين والمسيحيين على حد سواء، وكانت من أهم العوامل المشتركة بين الطرفين. لقد قبلت الدولة العثمانية بهذه الحقيقة، وتعاملت معها بكل إيجابية عندما اعترفت بالرومية لغة رسمية في جزيرة كريت. لقد عزا بعض المؤرخين السبب في انتشار الرومية إلى أن الفاتحين الأتراك تزوجوا بالنساء الروميات المحليات، فنشأ نسل جديد من المسلمين الذين تربوا على العادات والتقاليد واللغة الرومية، دون أن يلقى ذلك أي اعتراض أو مواجهة من الفاتحين المسلمين. من ناحية أخرى، فقد ساعد اختلاط المسيحيين والمسلمين في المناطق السكنية بالإضافة إلى عمق التبادل التجاري بين الطرفين على استمرار انتشار الرومية في المجتمع الكريتي بشقية المسلم والمسيحي.

وخلال وقت قصير، أصبحت الرومية هي اللغة التي يستخدمها المسلمون فيما بينهم خلال جلسات السمر وتبادل الأحاديث المختلفة، لتكون لاحقاً سمة مشتركة لا يمكن استعمالها للتمييز بين المسلمين والمسيحيين بأي شكل من الأشكال.

مع كل ما تقدم، وبالرغم من أن الرومية كانت هي اللغة المحكية على نطاق واسع جداً في المجتمع الكريتي، إلا أن التركية كانت هي اللغة الرسمية في البلاد، وكانت كل المعاملات الرسمية تكتب بها، الأمر الذي أدى إلى حصول مشاكل كثيرة ومتنوعة. لقد وَجَدت الدوائر الرسمية حلاً مناسباً لكل ذلك، عندما بدأت باستخدام اللغتين الرومية والتركية في آن معاً، بحيث كانت معظم المعاملات الرسمية تكتب باللغتين في آن واحد. وبعد أن تحولت الدعاوى القضائية إلى المجالس المختلطة، كانت الرومية والتركية تستخدمان في رسائل التبليغات ونتائج المحاكمات.

وقد اعتبرت الصـــحافة المحلية التي يديرها المســـلمون بالإضـــافة إلى الفئات المتنورة والمتعلمة من أبناء المســـلمين أنَّ هذه الإجراءات تهدف إلى طَمْس اللغة التركية في كريت ومنع استعمالها بشكل كامل.

كانت البرقيات التي تصل إلى الجزيرة باللغة التركية حصراً من المشاكل الأخرى التي برزت بســـبب الاختلاف اللغوي في كريت بعد أن وصـــل إليها خط التلغراف ودخل حيِّزَ الخدمة الفعلية فيها. كان المسلمون الذين لا يعرفون التركية مضـطرون إلى البحث عمّنْ يُتَرْجِم لهم محتوى البرقيات التي تصـلهم من هنا وهناك، وكان ذلك سبباً في وقوع الكثير من المشاكل والعراقيل، الأمر الذي دفع بالناس إلى كتابة العرائض التي تلتمس من مديرية البرق والبريد أن تعتمد حروف اللغتين التركية والرومية في صياغة نص الرسائل والبرقيات.

وبحسب برنارد لويس، فإن المشكلة بين المسلمين والمسيحيين لم تكن تتعلق بنطق اللغة المحكية وإنما بطريقة كتابتها. ذلك لأن المسلمين في جزيرة كريت كانوا يكتبون الرومية بالأحرف العربية. كان لهذا الأمر أثره الواضح على المسيحيين أنفسهم، وكان سبباً في بروز بعض مؤلفات كتبها الكريتيون الروم باللغة التركية. ويعتبر الكتاب الذي خَطَّهُ أندريا كوباسي باللغة التركية في مجلدين كاملين يتحدث فيهما عن اكتشاف القارة الأمريكية من أكثر الأدلة وضوحاً على ما أشرنا إليه.

من ناحية أخرى، كانت نسبة الأمية في القرى والبلدات الكريتية النائية مرتفعة إلى حد كبير. وكانت قلة قليلة من الناس تعرف القراءة والكتابة. وباستثناء بعض المحظوظين من الشبان المسيحيين والمسلمين الذين تعلموا في المدارس والمعاهد في أثينا أو اسطنبول، فقد كان معظم الشعب غير قادر على متابعة الأحداث والأخبار في الصحف المحلية التي تصدر داخل كريت نفسها.

لقد عرف الروم أهمية القراءة والكتابة في نشـــر الأفكار والمعتقدات والإيديولوجيات، فكانوا أكثر وعْياً واهتماماً بالتعليم ومحو الأمية بين أفراد مجتمعهم ليصلوا إلى ما تصبوا إليه أنفسهم من مقاصد وأهداف. ومن أجل تحصيل العلوم المختلفة، فقد توجه كثير من الشبان المسيحيين إلى مدينة أثينا بعد أن رُفضت طلبات التحاقهم بمدارس ومعاهد العاصمة اسطنبول. لقد كان ذلك أمراً مهماً ومؤثراً في بروز مجموعة من المتعلمين والمثقفين المسيحيين الذين عادوا بعد ذلك إلى كريت فتقلدوا مناصـــب مهمة في الإدارات والمؤسسات، وأصبحوا فعلياً أصحاب القرار الحقيقيين في الجزيرة. لقد قطع المسيحيون شوطاً مهماً في مجال التعليم، فلم يكتفوا ببناء المدارس والكتاتيب في القرى ذات الأغلبية السكانية المسيحية وحسب، وإنما فعلوا الأمر نفسه في مناطق لا يشكلون فيها إلا القلة القليلة من السكان. وبحسب جريدة (وجدان)

التي كانت تصدر في خانيا، فإن المستوى التعليمي للمدارس المسيحية الابتدائية كانت تفوق مستوى المدارس الرشدية العثمانية التي يرتادها المسلمون بدرجات ودرجات. على صعيد آخر، وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية كانت تبذل قصارى جهدها لرفع المستوى التعليمي بين المسلمين في جزيرة كريت، إلا أن ذلك وُوجِهَ من قبل الأهالي بالبرودة وانعدام الرغبة. لقد كانت الهُوَّةُ الكبيرة بين اللغة المحكية والمكتوبة من جهة، ولغة التعليم الرسمي في المدارس من جهة أخرى سبباً كافياً لابتعاد المسلمين عن المعاهد والمدارس العثمانية بشكل عام، مما دفع وزارة التربية والتعليم في الإدارة العثمانية إلى اتخاذ قرارات وترتيبات جديدة في الثالث والعشرين من شهر أيار عام ١٨٩٣م. بهدف ردم الهوة المذكورة وتحفيز التعليم في جزيرة كريت.

وعلى الرغم من كل المشاكل المذكورة وتأثيرها السلبي على حقل التعليم، فقد كانت الصحافة المحلية في جزيرة كريت ناشطة وفعالة إلى حد كبير. لقد كانت الصحف التركية والرومية تصدر بأعداد تفوق الاستهلاك المحلي وحاجة المجتمع الأهلي بكثير. كان كلا الطرفين يعيان دور الصحافة وأهميتها في خلق جو محلي وعالمي، فكانا يتسابقان في إرسال الصحف إلى الخارج، وإيصالها إلى الكتل والأشخاص المؤثرة بهدف إيصال صوتهم ووجهة نظرهم في كل ما يتعلق بحال الجزيرة ومستقبلها. لقد كان الكريتيون بفئاتهم المختلفة وآرائهم المتناقضة يدركون أهمية هذا السلاح في إثبات حقوقهم والدفاع عن توجُّهاتهم وتبرير أفعالهم وأحقية نضالهم.

وبعكس عدم اكثراث المســـلمين بالتعليم، فقد أوْلَوْا الصــــحافة المطبوعة باللغة التركية أهمية كبرى وبذلوا في سـبيل رواجها تضـحياتٍ ضـخمةً. كان أكثر المســلمين في جزيرة كريت يجهلون التركية ولا يتحدثون بها، بل كانت الروميـة هي اللغـة الأم عنـدهم، ولكنهم كـانوا يـدعمون اســـتمرار صــــدور الصــحف المكتوبة باللغة التركية ويصــرون على انتشــارها ورواجها، لأنهم كانوا بكل بســاطة يدركون – بحســب ســتروس – أهمية ذلك في نضــالهم من أجل ترسيخ الوجود العثماني في الجزيرة، وبالتالي الوجود الإسلامي فيها.

على المقلب الآخر، وعلى الرغم من كل المُعَوِّقات والعراقيل الرســـمية، إلا أن الصحافة المسيحية في جزيرة كريت كانت تتسم بالغنى والتعدد والقوة،

ولم يكن ذلك إلا انعكاســاً للنجاحات الكبرى التي حققها الروم في المجال التعليمي. لقد كان المتمردون من القوميين الروم يستخدمون الصحافة لنشر أفكارهم الثورية وإيصالها إلى عامة الشعب. وفي هذا الخصوص، كتب زوي ميتشــوتاكي فقال: «كانت الصــحافة المحلية مكاناً واســعاً لكتابة المقالات الساخنة ونقل أخبار الثورة وكل ما يتعلق بالإنقلاب الكريتي والتمرد الشعبي ضد العثمانيين».

كان شــعب جزيرة كريت منقســماً بين الروم المســيحيين الأرثوذوكس والأتراك المسلمين. وبعكس التأثير اللغوي الذي كان يسير دائماً في مصلحة انتشــار اللغة اليونانية واستعمالها بشكل مطلق في كريت، فإن الأمر لم يكن كذلك فيما يتعلق بالدين، حيث إنَّ تغيير الدين من المسيحية إلى الإســلام كان سِــمَةً مهمةً تجلَّتْ خلال كل فترة الحكم العثماني للجزيرة. لقد ذكر فينيزلوس في معظم كتاباته أنَّ النزاع بين فئات شــعب واحد لمجرد انتمائه الديني المختلف،

مع أنـه يتحـدر من نفس العرق ويتكلم نفس اللغـة، هو أمر محزن للغـايـة. لقد سـارت هذه الدعاية بين المسلمين أنفسـهم، كما ظهرت بعض حالات الرِّدَّة وتغيير الدين من الإسلام إلى المسيحية خلال الفترات الأخيرة للحكم العثماني في جزيرة كريت.

إنَّ هذا النســيج الفريد للمجتمع الكريتي، وانخراط الجزء الرومي منه في التعاطف مع الثورة اليونانية ضد العثمانيين والمشاركة الفعلية بأنشطتها، أدى إلى ظهور إنقسـام قومي واضـح وملموس بين الكريتيين، وكان سـبباً في بداية النزاع المسلح والمجازر المتبادلة بين الفريقين منذ ذلك التاريخ.

لقد تأســسـت الأحزاب المبنية على الفكرة القومية للروم بعد اتفاقية هاليبا عام ١٨٧٨م. لأنها سـمحت بالعمل السـياســي العلني بشـكل قانوني. لقد كانت طلائع هـذه الأحزاب المســيحيـة هي الحزب الليبرالي وحزب المحـافظين، وكانت هناك بعض التشكيلات المتواضعة التي لم تَرْقَ إلى المستوى التنظيمي الحزبي بين المسلمين. وبحسب تعبير زوي ميتشوتاكي

فإن الحزب الليبرالي الرومي كان يحمل أفكاراً وإيديولوجيات عاطفية يَظهر عليها تأثير الثورة الفرنسية إلى حد كبير، أما الوالي محمود جلال الدين باشا فكان يرى أن هذا الحزب هو التنظيم الحقيقي الذي كان يرعى المصالح القومية الرومية في الجزيرة، في الوقت الذي كان حزب المحافظين يمثل برأيه الفكرة التي تؤيد استمرار نظام الحكم على ما هو عليه في الجزيرة، مع التعديلات والمكاسب التي تحققت بموجب معاهدة هاليبا.

إنَّ الانقسام السياسي الحاصل في كريت لقي مكاناً مهماً للنقد والمساءلة في الصحافة التركية. لقد كتبت جريدة (وجدان) في ذم نشوءِ الأحزاب في المجتمع الكريتي ما نصه: «وكأن الانقسام الفكري الظاهر بين الملتين لا يكفي، ها نحن أولاء أمام فِرَقٍ جديدة تظهر في مجتمعنا لتزيد من الانقسام بين الأفراد في الملة الواحدة...». وفي مقالة نشرتها جريدة (دقت)، انتقد الكاتب ما وصفة بالانشطار والفرقة بين أهالي القرية الواحدة

وما آلت إليه الأمور هناك من مقاطعة القرويين المنتسبين إلى هذا الحزب وعدم اقترابهم من المقاهي التي يرتادها أو يملكها من ينتسب إلى الحزب الآخر. وقد نوه محمود جلال الدين باشا في أحد تقاريره أن الولاة المسيحيون المعيَّنون في الجزيرة ينتمون حكماً إلى أحد الأحزاب المسيحية الموجودة، وأن ذلك سيكون «سبباً في إضعاف قوة الحكومة المركزية» وإنقاص سلطتها في كريت. من هنا، كلَّفَتْ حكومة الباب العالي القائد العسكري الجديد بأن يعمل على إنهاء الفرقة والخلاف بين الأحزاب المسيحية الفاعلة على الساحة الكريتية بمجرد وصوله إلى الجزيرة واستلامه زمام الأمور العسكرية فيها.

كانت اتفاقية هاليبا التي أُبرمت عام ١٨٧٨م. سبباً في نشوء الأحزاب وظهور الأقطاب السياسية في الجزيرة. ولكنها أدت في نهاية المطاف إلى اتحاد جميع القوى السياسية المسيحية تحت سقف القومية الرومية في وجه الدولة العلية، وخصوصاً بعد الحرب العثمانية - اليونانية عام ١٨٩٧م،

مما يمكن اعتباره نقطة انطلاق حقيقية للثورة ضـــد الحكم العثماني في كريت. لقد اتحدت كل الفئات الحزبية المسـيحية تحت عنوان «الكريتيون من أصـول يونانية، ويشـاركون اليونانيين في المعتقد والدين واللغة»، فأصـدروا بياناً موحداً في كانون الثاني للعام ١٨٩٧م. أعلنوا فيه انضــمام جزيرة كريت إلى اليونان.

لقد لعبت منظمة (أبيتروبي) دوراً مهماً وفاعلاً في توجيه الحركات القومية الرومية داخل كريت باتجاه الإتحاد مع الدولة اليونانية. ومنذ أول يوم تأسـسـت فيه هذه المنظمة في سـنجق (سـفاكيا) عام ١٨٩٤م، عمل كل من فينيزلوس وميتشوتاكي على نسج علاقة متينة بين هذه المنظمة التي يرأسانها ومنظمة (أتنيكي أتيريا) التي تنادي بوحدة العرق اليوناني، بل حولاها إلى جزء لا يتجزأ منها، يعمل بنفس طريقتها

وينادي بنفس شعاراتها لتحقيق نفس أهدافها. على الفور، ظهرت مقالات منددة بأعمال هذه المنظمة في الصحافة التركية في كريت، فكتبت جريدة (حقيقت): «إن ظهور هذه الجمعيات في وقت تسير فيه كل الأمور باتجاه التحسن في جزيرة كريت هو أمر غير مبرر ولا يمكن فهمه على الإطلاق».

اتَّفق المجتمعون من أعضاء هذه المنظمة على اختيار أربعة رجال من بينهم فينيزلوس لتمثيل المنظمة وقيادة الحركة الثورية في كريت. هنا، اعتبرت الدولة العثمانية هذه المنظمة غير قانونية ونعتتها (بمنظمة الشر)، كما اتهمتها بالتعاون مع منظمة (أتنيكي أتيريا) في أثينا، وبالسعي للحصول على الدعم العسكري والتسلح من خلالها. في المقابل، كان الجمهور اليوناني يصفق لدعم هذه المنظمة، وكانت كنيسة الروم الأورثوذوكس تباركه وتشارك في دعمه. وفي كتاب (كريت والهيلينية) ظهر الشعار الذي يقول «إنَّ الدين والقومية يسيران جنباً إلى جنب». في نفس الوقت، كانت الصحف اليونانية المطبوعة في أثينا تجد طريقها إلى داخل جزيرة كريت

رغم حظر السـلطات العثمانية لها، وكانت ترفع شـعارات ثورية تقول: (اسـتيقظوا أيها العبيد)، (العجلة العجلة أيها الكريتيون اليونانيون)، (تحيا الوحدة)، إلى ما هنالك من عناوين مشـابهة كانت تتصـدر الصـحف اليونانية بشكل شبه يومي تقريباً. لقد كانت الحكومة اليونانية الرسمية تتجنب تبنِّي هذه الشعارات بشكل علني، رغم أنها كانت تدعم هذه التوجهات بكل ما أوتيت من عزم وقوة. كان السبب في ذلك يعود إلى تخوف الحكومة اليونانية من حصول أي تبدل في مواقف وسياسات الدول الكبرى تجاه القضية اليونانية عند إقدام الحكومة الرسمية على أي خطوة غير مدروسة ومن دون التنسيق معها. كانت هذه السـياسـة اليونانية الخجولة سـبباً في تذمر الكتل القومية الرومية داخل جزيرة كريت وسخطها بشكل كبير.

لجأ قادة ما يمكن تسـميته بمجلس الثورة في كريت إلى كل الأسـاليب المتوفرة لخلق رأي عام مساند لهم في الوسط الشعبي الأوروبي. لقد استطاع هؤلاء القادة أن يسـتميلوا معظم مندوبي الصـحافة الأوروبية الموجودة في الجزيرة من خلال عقد لقاءات متتالية مع الصـحافيين الفاعلين لإقناعهم بأسباب الثورة التي يسيرون بها. في الحقيقة، كانت كل الدول الكبرى تستخدم القضـية الكريتية بما يخدم مصـالحها واسـتراتيجياتها السـياسـية ذات المدى البعيد، من خلال اسـتغلال الآمال اليونانية بتحقيق الوحدة اليونانية الكبرى وتأسـيس الوطن القومي اليوناني الذي تشـكل جزيرة كريت جزءاً لا يتجزأ منه. لقد اسـتطاعت هذه الدول مجتمعة أن تدفع بالجزيرة في هذا الاتجاه، عندما أعطت القرار الذي يسمح بإجراء استفتاء شعبي يرسم المصير ويحدد المستقبل في جزيرة كريت بما يتوافق مع مصالح الدولة اليونانية.

وبفضل هذه السياسة المنحازة، فقد استطاعت الدول الكبرى الأربع أن تضع الدولة اليونانية ضمن حلف أوروبي حديث، لأن الدولة الجديدة كانت تشعر بأنها مدينة لهم باستقلالها وتحقيق آمالها في اقتطاع كريت من الدولة العثمانية وضمها إلى اليونان.

أما الدولة العثمانية، فيمكن تلخيص نظرتها إلى مجريات الأمور في الجزيرة وما عرف بثورة كريت من خلال مضبطة (أعضاء المجلس البلدي المخصوص) التي ورد فيها ما هو نصه: «إن ما جرى ويجري من حوادث شغب متنوعة وثورات متتالية تختلف من حيث اتساع نطاقها ودرجة قوتها في كريت، ما هو إلا بسبب التدخل اليوناني المباشر، الذي استطاع أن يبث الفتنة بين الأهالي، وأن يزود الثوار بالأغراض اللازمة والسلاح المناسب، ليشاركوا في اختلال الأمن وشيوع الفوضى في البلاد.

يبدو أن الحكومة اليونانية لن تغير هذا الأسلوب لإثبات نظريتها في امتلاك الحق القومي لضم الجزيرة إلى اليونان». في نفس المضبطة، نجد أن الإجراءات التي كانت الحكومة العثمانية تنوي اتخاذها لمواجهة هذا المشروع تتحدد في تقديم عرض أولي إلى الدول الكبرى لإجراء بعض الترتيبات داخل البيت الكريتي، على أن تكون بالحدود الدنيا لتحقيق مطالب المعارضة الكريتية. واقعياً، فقد وافق الباب العالي على كل الشروط التي فرضتها الدول الكبرى من خلال التوقيع على اتفاقيات ضَمِنَتْ في المقابل شرط الحفاظ على وحدة الأراضي الكريتية وتابعيتها لحكم السلطان العثماني. في نهاية المطاف، حصلت جزيرة كريت على الحكم الذاتي، وتم تعيين الأمير يورغيوس - ابن الملك اليوناني - والياً عليها، ليُسدل الستار على هذه المرحلة، التي كانت واحدة من أهم مراحل انتقال الجزيرة نهائياً وبشكل تام إلى حضن الدولة اليونانية الجديدة.

اعتبر القوميون الكريتيون تعيين الأمير اليونـاني واليـاً على الجزيرة انتصـاراً كبيراً لسـياسـتهم وكفاحهم. في المقابل دخل الثوريون في تناقضـات ونقاشـات داخلية لأنهم كانوا يعتبرونه مجرد نجاح ناقص لا يحقق مبادئهم وأهدافهم على النحو الذي يريدون. لقد ظهر الانقسـام والخلاف الفكري الحاد بين القوميين الكريتيين أول مرة عندما بدأت العساكر العثمانية تغادر الجزيرة بشـكل نهائي. ففي حين سـارع فنيزلوس بصـفته رئيسـاً للحزب الليبرالي بالدعوة إلى الانضـمام إلى الدولة اليونانية واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتحقيق ذلك، كان حزب المحافظين بقيادة كوندوروس يرى أن الحفاظ على الحكم الذاتي لجزيرة كريت هو من أولوية سـياسـاته في المرحلة الراهنة. الحقيقة أن الحكومة اليونانية كانت في تلك المرحلة تؤيد هذا الاتجاه، لأنها كانت لا تريد كشـف أوراقها بالكامل، ولا ترغب في إظهار ما تبيِّتُه من نيةٍ لضم الجزيرة إليها بشكل كامل

ونهائي. هنا بدأت الصحافة اليونانية في أثينا تنتقد سياسة حكومتها بشدة من خلال كتابات جاء فيها: «إننا لا نستطيع أن ننكر الجهود التي بذلتها الحكومة اليونانية بقيادة جلالة الملك، إلا أن تلك المساعي والجهود تكاد تشبهُ مَن ذَهَبَ لمساعدة امرأة حامل في وضع جنينها، فلما وصل إليها وجد أن الجنين قد خرج إلى الدنيا من تلقاء نفسه ومن دون منة أحد». وبسبب الموقف اليوناني الأخير، والذي اعتبره القوميون الكريتيون ضعيفاً ومتخاذلاً، فقد ظهر الخلاف هذه المرة بينهم وبين والي الجزيرة، ابن الملك اليوناني الأمير يورغي. لقد بدأ القوميون يتحدثون عن أن الملك اليوناني الذي وقع الخيار عليه لتولي عرش الدولة اليونانية الجديدة كان أميراً دانماركياً، ليبدأ فصل جديد من التشكيك بوطنية الملك وانتمائه العرقي الحقيقي ومشاعره الوطنية تجاه الدولة الجديدة. وما لبث الأمر أن تحول إلى نزاع حقيقي بين القوميين والأمير اليوناني وصار الخلاف معه علنياً وقوياً وحاداً.

في هذه المرحلة، برز اسم فنيزلوس من جديد ليكون قائد هذا الفصل من كفاح المعارضة الكريتية، وليتحوَّل خلال وقت قصير إلى الشخصية الأكثر تأثيراً وفاعلية في الجزيرة. لقد رفع الثوار شعار (كريت للكريتيين)، متخلّين بذلك ولو مرحلياً عن فكرة الوحدة اليونانية الكبرى. وبعد الاستفتاء الأخير، وفي العام ١٨٩٩م، أَعْلَنَ الدستور الجديد قواعد الانتماء الكريتي وبَيَّنَ تفاصيل ذلك في المادة السادسة منه على الشكل التالي:

أ- يعتبر كل مولود من أب أو أم كريتيين يسكنان الجزيرة قبل تاريخ الأول من كانون الثاني ١٨٩٧م. مواطناً كريتياً.

ب- كل مولود جديد لأي عائلة كريتية تحمل الجنسية العثمانية وتعيش في أي مكان خارج جزيرة كريت هو مواطن كريتي.

ج- كل مولود داخل الجزيرة مجهول الأبوين يعتبر مواطناً كريتياً.

أما المادة الســـابعة من الدســـتور الجديد، فقد أكدت أن جميع المواطنين الكريتيين يتســـاوون في الحقوق والواجبات أمام القانون، بغض النظر عن انتمائهم المذهبي والديني.

إن الانتصـــار الأخير الذي حققة القوميون الكريتيون الروم قبيل انضــمام الجزيرة بشـكل رسـمي ونهائي إلى اليونان كان رفْعُهم العلم الكريتي الأبيض والأزرق الذي كتبت عليه عبارة (الإغريق)، وإصــدارهم الطوابع الرســمية الكريتية التي حملت رسم الأمير اليوناني.

لقد تأخر المسلمون الكريتيون كثيراً في عملية البحث عن هويتهم لمقاومة النزعات القومية الانفصــالية لشـركائهم في الوطن من المسـيحيين الروم. ولم يظهر الوعي عند المســلمين الكريتيين بتبني الهوية العثمانية والدفاع عن اســتمرارية الوجود العثماني في الجزيرة إلا بعد العام ١٨٩٧م، بعد أن ذاع سيط جمعية تركيا الفتاة وانتشرت مبادئها في الممالك العثمانية المختلفة

. لقد كان التأخر في استيقاظ الشعور بضرورة تبني الهوية العثمانية عند الكريتيين المسلمين سبباً أساسياً في اتخاذ طابع النزاع بين الفئتين صفة الحرب الدينية بين المسلمين والمسيحيين. لقد عبر الباب العالي عن حال الجزيرة قبيل اندلاع الحرب عام ١٨٩٧م. فقال: «سيصبح الوضع أكثر تأزماً وصعوبة، وستكون المشاعر المِلِّيَّة أمام إدارة المصلحة وجهاً لوجه». من المعلوم أنَّ المعنى المقصود بالمشاعر المِلِّية في هذه الجملة لا علاقة له بالقومية وما شابهها، وإنما يقصد به انتماء الكريتيين الأتراك إلى الإسلام والوطن الأم وولائهم للسلطان العثماني بشكل مباشر. وبغض النظر عن وجهة الولاءِ فيما إذا كان للوطن الأم أو للسلطان أو للإسلام، فالمؤكد أنَّ المسلمين في جزيرة كريت قد شعروا بما يهدد وجودهم، فاضطروا إلى التحرك للوقوف بوجه ما يحاك لهم من مخططات ومؤامرات.

لقد كـان انتقـال المســـلمين إلى العمـل الحزبي المنظم من أولى ثمرات وعيهم وتفاعلهم مع الواقع الجديد. وهكذا أســـس الوجهاء في المدن الكريتية الكبرى الثلاث أحزاباً كان من ميزتها الخلاف الفكري، الذي ما لبث أن تحول إلى صراع ونزاع وصدامات فيما بينها. لقد وصل الشقاق بين الأحزاب التي تمثل المســلمين إلى حد التعاون والائتلاف مع أحزاب مســيحية بهدف تحقيق فوزٍ أو غلبةٍ على الآحزين.

لقد اتخذ البحث عن الهوية لدى المســـلمين في جزيرة كريت طابع الكفاح والدفاع عن المفاهيم العثمانية، وقد ظهر ذلك بوضـــوح من خلال الصـــحافة المحليـة المكتوبـة بـاللغـة التركيـة. في الحقيقـة، كـانـت جمعيـة تركيـا الفتـاة المعروفة بمناوأتها لنظام السـلطان عبد الحميد هي المحرك الأســاســي لنشــر أخبار الجزيرة في وســـائل الإعلام الكريتي التركي، التي ما لبثت أن اتخذت من الصـحف المحلية المكتوبة باللغة التركية منبراً للقيام بحملة ضـد السـلطان عبد الحميد وطريقة حكمه وإدارته.

بناء على ذلك، قرر الباب العالي منع دخول بعض الصحف الكريتية إلى أراضي الإمبراطورية العثمانية، كما وضع نوعاً من الحظر على نشر أخبار يومية تتعلق بتطور الأوضاع في جزيرة كريت في الصحافة المنتشرة في العاصمة إسطنبول. واعتباراً من حزيران ١٨٩٨م، فقد استمر الصمت الصحافي عَشْرُ سنواتٍ كاملة، لم تأتِ خلالها أيَّة صحيفة عثمانية على ذكر أخبار الجزيرة وتطورات الأمور فيها، باستثناء بعض الأخبار القليلة جداً، والتي عادة ما كانت تصف الأحوال بأنها مستقرة، وأن البلاد تنعم بالأمن والأمان، وأن المجتمع الكريتي يشعر بالاطمئنان لتحقيق الأمن وانتهاء الفوضى. وبعد إعلان المشروطية الثانية، فاضت وسائل الإعلام بالأخبار والمقالات التي تتحدث عن كريت، بما يمكن وصفه بثأر الصحافة وانتقامها من الحظر الرسمي الطويل، وبشكل يشبه التوبة من الخطيئة أو الاعتراف بالذنب والتقصير خلال المدة الفائتة. ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، بل إنَّ بعض الصحف عمدت إلى نشر أعدادٍ خاصة تتعلق بجزيرة كريت، بهدف تقديم المساعدة لإخوانهم المسلمين هناك!

لقد كتبت صـــحيفة (ترجمان حقيقت) أنَّ الكريتيين الروم اعتمدوا «حتى تاريخ الساعة على التفرقة العرقية وسياسة التمييز بين أفراد الوطن الواحد بطريقة لا يمكن قبولها»، وأنهم تناسوا الحقيقة التاريخية التي تقول «أن الدولة العثمانية ضحت بالكثير وبذلت قصارى جهدها لبسط الأمن والسلام في ربوع جزيرة كريت». أما صحيفة (إقدام) فكتبت النص التالي: «لقد وقف المسلمون الكريتيون سابقاً في وجه النظام الظالم وجميع قراراته المستبدة. أما في عصر الحريات فهم يقفون بجانب إخوانهم في الملة والدين، ويعلنون رفضهم الشديد لأي محاولة إلحاق الجزيرة بدولة أخرى، وأنهم مستعدون لكل أنواع النضال والكفاح لتحقيق ذلك دون ريب ولا شـــك». وفي جريدة (طنين) كتب حســين جاهد يقول: إنَّ إدارة المصـــالح وتدوير الزوايا الذي اعتُمِد من قبل النظام الســـابق قد أفلس بالكامل، في إشـــارة منه إلى تخلي النظام القديم عن جزيرة كريت وتركها لقمة سائغة في يد المتربصين والأعداء.

وفي إحدى مقالات جريدة (ثروتي فنون) كتب إسماعيل صبحي يقول: إنَّ السبب الأساسي لكل ما جرى ويجري في القضية الكريتية هو أن المسلمين الكريتيين فشلوا في تبني (العثمانية) بسبب استعمالهم لغة مستقلة جعلتهم بعيدين عن مبادئ الدولة وحقيقة اهتماماتها.

وبعد إعلان المشروطية الثانية عام ١٩٠٨م. وتحرر الصحافة من القيود، بدأت أخبار قضية كريت تتساقط مثل الصواعق على المجتمع العثماني الذي أفاق على أخبار موجعة ومقلقة كما أوردنا في الأمثلة السابقة. أما السبب فيعود أولاً إلى الحظر الإعلامي الذي وضعته إدارة السلطان عبد الحميد على جميع الأخبار المتعلقة بالقضية الكريتية، ولكنه كان أيضاً بسبب تعاطف جمعية تركيا الفتاة المحظورة قانونياً مع هذه القضية، واستعمالها للصحافة الكريتية منبراً للهجوم على نظام السلطان عبد الحميد.

وخلال الفترة التي كـانـت الجمعيـة تعتبر فيهـا محظورة وخـارجـة عن القـانون، اســتطـاع قادة تركيا الفتاة بناء علاقات وثيقة مع الوجهاء الكريتيين المســلمين. وبـاعتبـارهـا لا تزال ولاية عثمانية، فقد كانت الصــحف التابعة لجمعية الإتحاد والترقي - بالإضــافة إلى رســائلهم ومناشــيرهم - تدخل إلى الجزيرة بيسر وسهولة، وكان أعضاء جمعية تركيا الفتاة يحاولون دائماً خلال فترة حكم الـدول الكبرى لكريـت أن يظهروا بمظهر المـدافع عن مصــالح المســلمين فيها، وتبَنِّي حقوق جميع المواطنين العثمانيين في المحافل الدولية وأمام الكتل الشــعبية في الخارج. ومن هذا المنطلق، فقد بدؤوا بتحرير جريدة في جنيف تحت إســم (كريت)، كما تم افتتاح فرع لحزب الاتحاد والترقي في جزيرة كريت تحت إســم (جمعيـة كريد إتحاد عثمانيان) أي (جمعية الإتحاد العثماني الكريتي).

أما في مصـر، فقد كانت جريدة (القانون الأسـاسـي) التي يديرها أعضـاء من جمعيـة تركيـا الفتـاة تكتب مقـالات منـاوئة للحرب العثمانية ـ اليونـانية عام ١٨٩٧م. كانت هذه المقالات تندد بالحرب بشـكل متواصـل، كما كانت تُحَمِّلُ إدارة السلطان عبد الحميد مسؤولية تردي الأحوال في كريت وخروج القضية الكريتية من أيادي الدولة العثمانية. لم تكن جريدة (القانون الأســـاســـي) هي الوحيدة في كيل الاتهامات لحكم الســـلطان عبد الحميد، ولكن جريدة (كريت) الصادرة من جنيف كانت تتبنى الموقف ذاته بما يخص القضية الكريتية بشكل خاص، والسياسة الخارجية للسلطان بشكل عام، وبأسلوب لاذع وقاس إلى حد كبير.

لقد سُرَّ الكريتيون المسلمون بإعلان المشروطية الثانية، وشاركوا جمعية تركيا الفتاة فرحهم بهذا الإنجاز الكبير. فالمشـــروطية كانت تعني لهم عهداً جديداً وأملاً كبيراً. ثم ما لبثت أن انهالت برقيات التهنئة فرحاً بإعلان الدستور الجديد، وقد أظهر الكريتيون المســلمون من خلالها حفاوة ملحوظة لما يجري في عاصــمة الســلطنة العثمانية. بعد ذلك، تبين أن جمعية الاتحاد والترقي لم تكن تملك أي خطة لإنقاذ الوضـــع في الجزيرة، وأنها كانت عاجزة تماماً عن اتخاذ أي إجراء عملي أو حتى نظري للحفاظ على الوجود الإســـلامي فيها. وبحســب قول توفيق تشــاودار: «فالاتحاد والترقي كانوا لا يملكون القوة ولا النموذج النظري ولا حتى الخبرة السياسية لتغيير المظهر (شبه الاستعماري) الذي وُصِمَتْ به الإمبراطورية العثمانية في أواخر عهدها».

وما هي إلا فترة وجيزة حتى فقدت جميع الشعارات التي نادى بها الاتحاديون بريقها، فسقطت شعارات (كريت هي روحنا، فداؤها دماؤنا) أو (إما كريت وإما الموت) ولم تعد تعني شيئاً لمن تبقى من مسلمين في جزيرة كريت. لقد آمن الكريتيون المسلمون أنَّ الاتحاديون لن يسمحوا للدول الكبرى بضم جزيرة كريت إلى اليونان، وأن هذا الأمر كان من ركائز سياساتهم الخارجية التي لا يمكن أن يتراجعوا عنها بأي شكل من الأشكال.

لقد انتهت النقاشات الحادة والكلمات النارية التي أعقبت الأيام الأولى لإعلان المشروطية ليحل مكانها فراغ هائل، لم يلبث أن تحول إلى ضياع وانتظار غامض يعتريه قلق كبير وغموض مخيف. فمَعالِم المرحلة القادمة في جزيرة كريت كانت قد بدأت تتضح مع بدء انسحاب القوات الدولية منها، وما تبع ذلك من رفع العلم اليوناني على أسوارها ومبانيها، مما أطلق شرارة احتجاجات شعبية غاضبة ومسيرات عارمة في المجتمع العثماني، وصلت في نهاية المطاف

إلى ارتفاع ســـخونـة المواقف في مجلس المبعوثين العثمـاني. لقد بـدأت برقيـات الاعتراض تنهـال على المجلس من جميع أنحـاء الســـلطنـة، وبـدأت ترتفع الأصوات التي تنادي الحكومة الجديدة باتخاذ الإجراءات المناسبة لحل القضية الكريتية بالطرق الدبلوماسية، أو إعلان الجهاد لاسترداد الجزيرة بقوة السلاح عند انقطاع الرجاء من الطرق السلمية الأخرى. ولكن الفورة العاطفية هذه ما لبثت أن تلاشــت مع مرور الزمن، لدرجة أن برقيات الاعتراض على ضياع كريت لم تعد تقرأ في اجتماعات المجلس بعد العام ١٩١٠م.

لقد نجحت جمعية تركيا الفتاة باستخدام الدعايات المختلفة لتأجيج المشاعر العاطفية في المجتمع العثماني. ولكن فشـــلهم في إدارة قضـــية جزيرة كريت أدى في نهاية المطاف إلى كآبة اجتماعية عثمانية شـاملة. صـحيح أن الصراع قد لبس في البداية ثوب نزاع تركي - يوناني متصـــاعد، إلا أن الأمر كان في الحقيقة تحضـيراً لنشـوب حرب البلقان، واسـتكمال المشـهد الكارثي للوجود التركي في تلك البلاد. في الحقيقة،

كان الاتحاديون لا يملكون الكثير من أوراق اللعب في تلك المرحلة، لأن السيناريو الذي تم إعداده لضم جزيرة كريت إلى اليونان كان قد وجد طريقه إلى التنفيذ الفعلي عام ١٨٩٧م، وكان إعلان المشروطية مجرد تأجيل مؤقت لنتيجة حتمية كانت تنتظر جزيرة كريت.

في العصور البشرية الأولى، كانت كريت (جزيرة الناس السعداء)، ثم صارت مصدر الغنى للمستعمرين البنادقة، ثم تحولت إلى المحظية المفضلة عند الدولة العثمانية. لقد بذل العثمانيون قصارى جهدهم للحفاظ على بقائهم في جزيرة كريت، ولكنهم فشلوا في تَتْريكِها. لقد فشل الكريتيون المسلمون في إيجاد هوية تحميهم من هجمة القومية اليونانية المنظمة والشرسة، فلم يستطيعوا أن يصلوا إلى اسم واضح يُعَرِّفون به عن أنفسهم، ولم تنفع محاولات المرحلة الأخيرة في تغيير المخطط المرسوم لمستقبل الجزيرة والوجود التركي فيها. لقد فشل الاتحاديون في إيجاد حلٍّ للقضية الكريتية بعد أن استخدموها في كل شعاراتهم من أجل الوصول إلى السلطة

وإنجاح الانقلاب العثماني. في الحقيقة، لم يستطع حزب الاتحاد والترقي أن يحافظ على وجود الأتراك أو الكريتيين المسلمين في الجزيرة. ولم يكن في نفخ روح الهوية العثمانية في جسد الكريتيين المسلمين أي جدوى حقيقية، بعد كل المخططات التي رسمتها الدول الكبرى لاقتطاع الجزيرة من جسد الدولة العلية وإلحاقها باليونان. ربما لم يكن للصراع القومي أهمية فعلية في المراحل الأخيرة لتنفيذ القرار.

❁❁❁

والي كريت طورهان باشا والتقارير المتعلقة بها خلال فترة ولايته

عائشة نوكيت أضي ياكا

طورهان باشا هو بيروقراطي عثماني من جذور ألبانية. تدرب في وزارة الخارجية وتدرج فيها. وبعد أن نجح في وظيفته كمترجم محترف، انتقل إلى بطرسبورغ ليكون كاتباً، ثم انتقل بعد ذلك إلى روما فأصبح فيها سفيراً للدولة العثمانية. اشتغل في متصرفية (تاكا) لفترة وجيزة، ثم أُرسل إلى السفارة العثمانية في مدريد. وخلال توليه منصب السفير في مدريد، شغر نفس المنصب في باريس، فتم تعيينه سفيراً بالوكالة هناك. وخلال تحضير الأوراق الرسمية اللازمة لاستلامه المنصب الجديد، ظهرت مشاكل مهمة في كريت، فكانت سبباً في توجه الإدارة العثمانية إلى تعيينه والياً بالوكالة فيها. في الحقيقة، وفي نفس الوقت الذي تم فيه تعيين طورهان باشا والياً بالوكالة على الجزيرة، فقد أُسْنِدَ إليه منصبٌ وزاري في الحكومة العثمانية.

استمر طورهان باشا سبعة أشهر في منصبه كوالٍ بالوكالة على جزيرة كريت. ولكن الأمور خلال تلك الفترة كانت تتجه إلى تعيين والٍ مسيحي عليها. لقد كانت الدول الأوروبية تدفع الأمور بهذا الاتجاه، مستندة إلى ضغط شعبي مسيحي داخل الجزيرة، فتم في نهاية المطاف تعيين ألكسندر كاراتيودوري باشا والياً عثمانياً على جزيرة كريت. عند استلام الوالي الجديد مهامه الرسمية، كان طورهان باشا قد أصبح وزيراً للخارجية العثمانية لفترة قصيرة امتدت بين العامين ١٨٩٥□١٨٩٦م، ليعود بعد ذلك والياً بالأصالة على جزيرة كريت. وبعد انتهاء هذه الوظيفة، إنتقل طورهان باشا إلى مجلس شورى الدولة، ليصبح عضواً في دائرة الملكيات وليكون هذا المنصب هو الأخير الذي تولاه في بيروقراطية الدولة العثمانية. تجدر الإشارة إلى أننا لم نعثر على أي مصدر آخر يتحدث عن الحياة الشخصية لهذا الباشا غير الوثاق الرسمية للدولة العثمانية.

تميَّزَت الحِقْبَـةُ الزمنيـة التي تولى فيهـا طورهـان بـاشــــا زمـام الحكم في جزيرة كريت - ســــواء بـالوكـالـة أو الأصـــــالـة – بـأنهـا كـانت الأكثر حركـة وسـخونـة. من هنا، تعتبر المعلومات الواردة في تقارير الباشـا، بالإضـافة إلى مشـــاهداته المدَوَّنة، فائقة الأهمية وبالغة الدقة. ولذلك فإنَّ الحديث عن الوقائع التي حصلت في جزيرة كريت خلال ولاية طورهان باشا أمرٌ لا يمْكِن تخطِّيه أو إهمالِه من أجل فهْمٍ حقيقي لحيثيات الأمور ومجرياتها في تلك الفترة.

إحتلت جزيرة كريت موقعاً متقدماً ومتميزاً في أجندة وزارة الخـارجيـة العثمـانيـة، وذلـك اعتبـاراً من اللحظـة الأولى التي أصــــبحت فيهـا الجزيرة المـذكورة ولايـة عثمـانيـة. وعلى الرغم من أن حكومـة البـاب العـالي لم تتوانَ لحظـةً واحدة عن التعـاطي مع كريت بكل حســــاســــية، وعلى الرغم من كل الامتيازات التي مُنِحَتْ لها بما يميِّزها عن سائر الولايات الواقعة ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية، إلا أن الجزيرة

كانت مسرحاً للعديد من الثورات والانتفاضات الشعبية في وجه الإدارة العثمانية باعتبارها قوة احتلال يجب التخلص منها، وخصوصاً بعد الثورة اليونانية التي كانت تهدف إلى نَيْلِ الاستقلال بقوة السلاح، والتي بدأت فعلياً عام ١٨٢١م. ومنذ ذلك التاريخ، تعددت أسباب الإحتجاجات الشعبية والثورات المسلحة التي قادها أروام الجزيرة، والتي ازدادت حدتها بشكل ملحوظ مع تعاظم الشعور القومي للكريتيين الروم، وتضخم آمالهم بالإنضمام إلى اليونان باعتبارها وطناً قومياً ونهائياً لهم.

إن (الفكرة الكبرى) التي كانت من أُسُس ودعائم السياسة الخارجية اليونانية قد أولت جزيرة كريت موقعاً متميزاً ومتقدماً في أجندتها. كان الكريتيون الروم يتخذون من مبادئ الثورة الفرنسية التي نادت بالحرية والقومية نبراساً لتحركاتهم، ولكنهم في الحقيقة كانوا تحت تأثير السياسة الهيلانية العمومية، أي في قلب السياسة اليونانية الموَجَّهة.

ومع استمرار المواجهات والقلاقل والثورات الدموية المتعاقبة، حاولت الدول الأوروبية أن تتدخل بشكل مباشر لحل الأزمة في الجزيرة، ولكنها فشلت في إيجاد الصيغة المناسبة لذلك، فوصلت الأمور إلى حد المواجهة الفعلية بين الدولة اليونانية الحديثة والإمبراطورية العثمانية، فاندلعت الحرب العثمانية – اليونانية عام ١٨٩٧م. وبالرغم من أن المعركة قد انتهت بجلوس الطرفين إلى طاولة المفاوضات وتوقيع معاهدة السلام بينهما، إلا أن الأزمة الكريتية لم تصل إلى أيِّ نهاية. فالحصول على الحكم الذاتي الذي قاتل من أجله الكريتيون الروم وجعلوا منه هدفاً علنياً لكل تحركاتهم في المرحلة السابقة لم يكن هو الهدف الحقيقي المنشود، لأنهم كانوا في الحقيقة يرمون إلى الإنضمام الكامل وبشكل نهائي إلى الدولة اليونانية. بناء على ما تقدم، بقيت جزيرة كريت تحت السيطرة الإسمية للدولة العثمانية منذ العام ١٨٩٧م، ولكنها كانت عملياً خارج نطاق سلطتها بالكامل.

وبفضل الحكم الذاتي الذي انتزعته من العثمانيين، كانت الدول الأوروبية الراعية للواقع الجديد هي التي تحكم الجزيرة وتدير الأمور فيها بشكل مباشر وتام. لقد بقي الوضع على هذا الحال لغاية العام ١٩١٣م، وهو تاريخ الانضمام الفعلي لجزيرة كريت إلى الحدود الجغرافية للدولة اليونانية.

كانت الفترة الممتدة بين عامي ١٨٩٤□١٨٩٧م. هي أكثر مراحل الحراك السياسي المزدحم للقضية الكريتية على المسرح الدولي. خلال الفترة ذاتها، عرفت الجزيرة نموذجَ حكمٍ إداري تميز بكثرة الرؤوس وتعدد اللاعبين في القرار الكريتي الداخلي. صحيح أن الإدارة العثمانية كانت هي الحاكم الرسمي للجزيرة، ولكن ممثلي الدول الأوروبية كانوا لا يتورعون عن التدخل في التفاصيل الداخلية لنظام الحكم فيها، كما كانت الدولة اليونانية تمارس سياسة اللعب من تحت الطاولة من خلال التحفيز المستمر للكريتيين الروم من أجل أن يثوروا في وجه العثمانيين،

وعبر تقديم كل أنواع الدعم لقادة الثورة ورؤسـائها. لقد كانت هذه الكثرة العددية للحكام الفعليين سـبباً مباشـراً في حصـول اضـطرابات داخلية وعصيانات مدنية تصل إلى حد اندلاع ثورات عسكرية مسلحة عند صدور أي قرار جديد من الإدارة المركزية للدولة العثمانية في اسطنبول بهدف تنظيم الأمور السياسية أو الاقتصادية وحتى الاجتماعية في الجزيرة. لقد أصبح الوالي، وهو الممثل الأعلى لسلطة الدولة العثمانية في الجزيرة، مضطراً إلى التدخل المباشر في كل مرة تبدأ فيها القلاقل المصطنعة، ليحول دون انتقالها إلى ثورة منظمة تهدد أمن الجزيرة واستقرار سلمها الأهلي. على المقلب الآخر، كانت سياسة الدول الكبرى تتمحور حول لعب دور المراقب المباشر لتطبيق النظام وإدارة شؤون الجزيرة. إنَّ تولّي منصب الولاية والحكم بهذه الشروط المجحفة والقاسية في جزيرة كريت جعلت من طورهان باشا يُدَوِّنُ تقييمه ومشاهداته لأحوال الجزيرة بشكل رتيب ويرسلها على شكل تقارير رسمية إلى الإدارة المركزية العثمانية في اسطنبول.

وعندما قمنا بالبحث عن التقارير التي كُتِبَت خلال تلك الحِقْبة الزمنية، فقد عثرنا في إدارة الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء في الجمهورية التركية على أربع تقارير مفصَّلة كتبها طورهان باشا شخصياً. كان اثنان منها يعودان إلى الفترة التي تولى خلالها الباشا منصب والي الجزيرة بالوكالة، فيما كان الآخران قد دُوِّنا خلال توليه منصب والي كريت بالأصالة. تجدر الإشارة إلى أننا وجدنا عدداً كبيراً من البرقيات التي أرسلها الباشا إلى اسطنبول بهدف تزويد حكومة الباب العالي بالمعلومات المستجدة بشكل متواصل، إضافة إلى التقارير الأربعة الآنفة الذكر، والتي حاول الباشا أن يضَمِّنَها وصفاً كاملاً لأحوال الجزيرة، مع كل أفكاره الخاصة والحلول التي يقترح تطبيقها لنزع فتيل الأزمة في جزيرة كريت. وتجنباً للتكرار المُمِلِّ لنفس المعلومات، فقد قررنا ههنا عدم عرض محتويات البرقيات المشار إليها، لأننا وجدنا أن مضامينها تتطابق مع التفاصيل المذكورة في التقارير الأربعة.

تصدرت القضية الكريتية ومشاكلها معظم تقارير طورهان باشا، فتحدث في معظمها عن أبعاد الإضطرابات في الجزيرة، وعن سياسات الدول الكبرى تجاهها، كما تطرق إلى موقف الدولة العثمانية في مواجهتها، بالإضافة إلى تبيان سُبُل الحلول الممكنة وغيرها من المشاكل غير القابلة للحل في المنظور القريب. من ناحية أخرى، لم يهمل طورهان باشا في تقاريره المذكورة عرض كافة التفاصيل المتعلقة بالتركيبة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعلاقة كل منها بالقضية الكريتية ومشاكلها المزمنة. يقول الباشا: إنَّ مسألة التحصيل الضريبي هي أساس كل المشاكل الاقتصادية في الجزيرة. فمنذ إعلان النظام الأساسي لإدارة الحكم في ولاية كريت عام ١٨٦٨م، تم اعتماد الفرمان الذي يُقِرُّ بإعفاء الجزيرة من معظم الضرائب التي تحصِّلها الدولة من الولايات الأخرى.

وبموجب هذا القانون، فقد اكتفت الدولة بجباية ضريبة الأعشار، والرسوم الجمركية، والرسـوم على الملح والتبغ دون غيرها من المواد الأخرى. وعلى الرغم من كل تلك الإمتيازات، فقد بقيت قضـية تحصـيل ضـريبة الأعشـار تتصـدر المشـاكل الاقتصـادية في كريت، لتتحول في كل مرة إلى قضـية رأي عام يكون سـبباً في وقوع اضـطرابات اجتماعية وسـياسـية في الجزيرة. لقد حـاولـت الـدولـة العثمـانيـة اختراع العـديـد من الحلول للحؤول دون وقوع اضـطرابات أكبر، فأقرت نظام التثليث الذي قضـى بالتخلي عن التحصـيل العَيْني للضـريبة على السـلع، مقابل الدفع النقدي الموازي لضـريبة الأعشـار المستوجبة على المواد والسـلع المحددة في القانون. إلا أن الإعلان عن النظام الجديد ومحاولة تطبيقه تَرَافق مع وقوع اضـطرابات شـديدة في عموم البلاد. لقد أولى طورهان باشا مشكلة ضريبة الأعشار موقعاً مهماً ومتصدراً في كلِّ تقاريره مع ذكر كل الأمور المتعلقة بها بالتفصيل الممل.

تحدث طورهان باشـــا عن مشـــكلة أخرى لا تقل أهمية عن القضـــايا الاقتصـــادية في الجزيرة، وهي مشـــكلة اجتماعات مجلس العموم في الولاية خلال الفترة الزمنية نفســـها. لقد تم تشـــكيل مجلس العموم المذكور بموجب قانون ولاية جزيرة كريت الذي وُضِـــعَ حيِّزَ التنفيذ عام ١٨٦٨م، فتم اعتماد أربعة ممثلين عن كل قضـــاء في الجزيرة، يتم اختيارهم بالتوازي مع التوزيع السكاني في كل منطقة منها على حدة بما يضمن التمثيل الحقيقي لكل مكونات الشـــعب في جزيرة كريت. بناء على ما تقدم، فقد ضـــم المجلس ٨٠ نائباً عن الأمة موزعين بين ٤٩ مقعداً للمسيحيين، و ٣١ مقعداً للمسلمين. أما في العام ١٨٨٩م، فقد تبدلت أحجام هذه الكتل مع التعديلات الطارئة على القانون الجديد، لتصبح ٣٥ مقعداً للمسيحيين و ٢٢ مقعداً للمسلمين، وليتقلص بالتالي العدد الإجمالي للنواب إلى ٥٧ وكيلاً يتم انتخابهم على مرحلتين اثنتين: الأولى هي انتخاب ممثلين عن المناطق، يقومون بدورهم باختيار من ينوب عنهم بالأصالة داخل مجلس عموم الولاية الكريتي.

كان بعض أعضاء مجلس العموم يجتمعون بصورة منفصلة ومستقلة عن بعضهم البعض، وذلك لمناقشة المواضيع التي تخص الشؤون الإثنية والدينية المختلفة للطوائف التي ينتمون إليها. من ناحية أخرى، كان أعضـــاء المجلس مجبرين على الاجتماع مكتملين لمناقشـــة الأمور العامة في الجزيرة، مثل شـــؤون مجالس إدارة المدن، وتعيين أعضـــاء مجالس المحاكم القضـــائية، ومناقشـــة الموازنات المالية وما شـــابه ذلك. الحقيقة أنَّ معظم أعضـــاء مجلس العموم كانوا منخرطين في الأمور الســـياســـية، وكان ذلك يرخي بظلاله على أداء المجلس ويضـفي صـبغة الانحياز على معظم القرارات التي تصـدر من خلاله. كان كل الأعضـــاء المســـيحيين في مجلس العموم يطرحون مســـألة انضـــمام الجزيرة إلى الدولة اليونانية عند كل اجتماع، كما كانوا يحاولون اتخاذ المبادرات والإجراءات اللازمة كلها للمضـــي قدماً في ســـبيل تحقيق ما يريدون. في المقابل، كانت الدولة العثمانية تبذل جهدها لعرقلة اجتماعات المجلس، تارة من خلال تأخير مواعيدها،

أو بالحؤول دون تنفيذ القرارات الصـــادرة عنها تارة أخرى. إن تعاطي الدولة العثمانية مع مجلس العموم بهذه الطريقة كان سـبباً في إغضـاب الدول الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى تدخلها المباشـر في القضـية الكريتية في نهاية المطاف.

من الأمور الأخرى التي أولاها طورهان باشـا موقعاً مهماً، وكواحدة من أهم نقاط النزاع في كريت، هي مســألة تعيين والٍ مســيحي على رأس الحكم في الجزيرة. لقد تعرضـــت الدولة العثمانية لضـــغوطات شـــعبية كبيرة من الكريتيين الروم، كما أنَّ البروتوكولات الموقعة بين العثمانيين والدول الكبرى في تلك المرحلة جعلت الدولة العثمانية تواجه مشـاكل حقيقية في مسـألة تعيين ولاة من إثنيـات وانتمـاءات دينيـة مختلفـة على رأس الحكم في بعض الولايات العثمـانيـة. لقد حاولت الدولة العلية تخطي هذه البروتوكولات عبر تعيين ولاة من البيروقراطيين المسـيحيين التابعين لها، مع تعيين نواب لهم من المسـلمين ليكونوا على رأس الحكم في تلك الولايات.

ولكن الأمر في جزيرة كريت تجاوز كل تلك الحدود. فقد أصـــرت الكتل الشـــعبية الرومية مدعومة من الدول الكبرى على تعيين ولاة مســـيحيين أوروبيين، بل وصـــل الأمر إلى المطالبة بتعيين ضـــابط يوناني ليكون على رأس الحكم في كريت. هكذا وجد العثمانيون أنفســـهم مجبرين على تخفيض تمثيلهم في الحكم، ليصـــبح الولاة المســـلمون المعينون من قبل الحكومة المركزية (مثل محمود جلال الدين باشا وطورهان باشا) مجرد ولاة بالوكالة، وتحت إمرة الوالي المسيحي.

لقد تناول طورهان باشـــا في تقريره مســـألة الرغبة الجامحة للكريتيين الروم بالانضمام إلى الدولة اليونانية، كما تحدث عن تشـكيل منظمات سـرية في كريت، مهمتها تنســـيق الأمور وترتيب الفعاليات والنشـــاطات اللازمة لتحقيق الهدف المنشود. لقد ذكر الباشا إسم منظمة تدعى (أبيتروبي) أو جمعية الثورة، بقيادة مانوسوس كوندوروس،

والتي تضـــم كلاً من ألفتيروس فنيزيلوس وقســـطنطين ميتشـــوتـاكي كأعضاء بارزين في مجلس قيادة هذا التنظيم. لقد أوضح الباشا أن هذا التنظيم كان يَســتخدم الأعضـــاء المســيحيين الروم في مجلس العموم لتَبنِّي قضـــاياه ومطالبه من الناحية السـياسـية، كما كان في الوقت نفســه يُحَضِّـر كل ما يلزم للقيام بمختلف أشكال العصـيان المسلح والمواجهات الدموية بإشـراف مجلس قيادة الثورة، وأن هذا المجلس قد تم تأسـيســه بالفعل، وهو تحت إمرة الواجهة المدنية للجمعية المذكورة.

إن القراءة المتأنية لتقارير طورهان باشـــا تصــل بالقارئ إلى قناعة تقول إنَّ قضية كريت هي تَجَلٍّ واضحٍ للعبث الأجنبي بالولاية والتدخلات المستمرة بشؤونها الداخلية وتحريض المكون الرومي للشعب فيها. (إن تزامن التدهور الواضح للأمور في جزيرة كريت مع استعار الأزمة الأرمنية هي حتماً بسبب الدســـائس الإنكليزيـة والمؤامرات اليونانية على الدولة العثمانية. هذا وإنَّه لم يَتَسَنَّ لنا الوقت الكافي لكشف ملابسات حقيقة تلك التدخلات وأماكنها المحددة في كريت. ولكن وبكل وضوح واطمئنان،

فإنني أضـــع قناعتي الكاملة بين أيديكم، والتي أؤكد من خلالها وجود أصـــابع أجنبية خفِيَّة تعبث بكل شــيء في الجزيرة، رغم عجزي عن تحديد المسؤولية الواضحة لأيٍّ من الطرفين المذكورين في مساندة الإضطرابات ووقوع الحوادث بالتحديد، لأن مصـالحهما تتلاقى في الكثير من الأحيان عند نفس الأزمات. إننا نعلم بكل يقين أنَّ بريطانيا تقوم بتضـخيم المشـاكل والصعوبات في كريت، ولكننا نعلم أيضاً أن اليونان هو المستفيد الأكبر من كل هذه الحملات التخريبية على مختلف الأصعدة). إن شكوك طورهان باشا بتورط الدولة اليونانية في الأزمة الكريتية كانت تتعاظم يوماً بعد يوم. وهذا ما كتبه الوالي بكل وضوح في أحد تقاريره عندما قال: (إن قرار الدولة اليونانية بضـم جزيرة كريت إلى أراضـيها هو أمر غير قابل للتغيير والتبديل على ما يبدو. إننا على يقين بأن هذا الهدف يقع في قلب السـياسـة اليونانية الخارجية، كما أنه يعتبر من أهم غايات حكومتهم المَلَكية. إن ضـمَّ جزيرة كريت إلى اليونان يجد مكانه دائماً على رأس جدول أعمال حكومتهم اليومية

. ففي وقت تقوم فيه السفن الحربية التابعة للدول الكبرى بفرض سيطرتها على الموانئ البحرية للجزيرة، لم تتوانَ الدولةُ اليونانية عن القيام بخطوات وقحة وصفيقة لاجتياز تلك السفن في محاولة لفرض سيطرتها المباشرة على مياه كريت. إن مثل هذه التصرفات تجعلنا نتساءل عن الخطوات اللاحقة التي ستتخذها دولتهم بعد خروج عساكرنا من الجزيرة وإعلان الحكم الذاتي فيها).

إن التشاؤم الذي خيَّمَ على معظم تقارير طورهان باشا كان يعود إلى رؤيته الواضحة للخطوات اليونانية التي كانت تسير بخطى ثابتة في كريت، بالإضافة إلى الميل الشعبي المسيحي الواضح الذي يصب كله في خانة الإنضمام النهائي إلى الدولة اليونانية. يعبِّر الباشا بطريقته في أحد التقارير فيقول: (إن وضع حد للمؤامرات والدسائس اليونانية في جزيرة كريت أمر صعب المنال، إن لم أقل إنَّه أمر مستحيل. ذلك لأنهم نجحوا في خلق رأي عام يقول: إنَّ أي مواطن كريتي مسيحي لا يريد أن يوصم بصفة الخيانة العظمى للوطن والأمة يجب أن يعمل على تحقيق الانضمام الكامل والنهائي للجزيرة إلى اليونان، باعتبارها الوطن الأم والحقيقي لكل الروم).

عُيِّنَ طورهان باشـــا وكيلاً لوالي جزيرة كريت في أيلول عام ١٨٩٤م، فكانت الزيارة الأولى التي قام بها الباشـــا إلى الجزيرة في ذلك التاريخ. قام طورهان باشـــا بتنظيم رحلة تعارفية جال خلالها على معظم المناطق والقرى في الجزيرة. لقد خرج من تلك الجولة بانطباعات ومشاهدات عديدة وضعها في تقرير شامل ومفصل، ثم أرسله إلى المراجع المختصة في حكومة الباب العالي. وبناء على مشـــاهداته المتكررة وانطباعاته الراســخة، فقد وصـــف طورهان باشـــا أهل كريت في هذا التقرير وكل التقارير اللاحقة على النحو التالي: (عندما وصلت إلى الجزيرة، كانت مذابح الحقبة السابقة سبباً واضحاً في حصول الغَلَيان والهَيَاج الشعبي فيها، كما كان انعدام السيولة النقدية من أيدي الناس سبباً إضافياً في إذكاء الوضع المتردي بشكل عام، واستعار حدة الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد على وجه التخصيص. لقد اتَّخَذْتُ كل الإجراءات اللازمة الممكنة لعلاج هذين الأمرين، كما قدمت النصح إلى كافة الجهات المعنية بضـــرورة مقاربة الأحوال في الجزيرة بالعطف والشـــفقة ومشاعر احتضان الأب لأبنائه للخروج من الوضع الراهن بنجاح).

بعد زيارته الأولى إلى الجزيرة، يظهر بوضوح من كلام الباشا أنه أوْلى الشأن الاقتصادي أهميةً كبرى، وأنَّه شدد على ضرورة اعتماد لغة الشفقة والمحبة للوصول إلى حلٍّ في جزيرةِ كريت. ولعل هذا التقييم كان في مرحلة ما قبل نضج الرؤية عند طورهان باشا بشأن حقيقة الأزمات في كريت وطبيعة الشعب فيها. لذلك، ومع مرور الوقت وتَعَرُّفِ الباشا على الشعب الكريتي أكثر وأكثر، فقد ظهر تبدلٌ واضح في موقفه في كل التقارير اللاحقة التي نظَّمها. لقد وصف طورهان باشا القرويين الكريتيين المسيحيين بأنهم (أهل العفة والشرف)، ولكنه بَيَّنَ في الوقت نفسه أنهم (بسطاء وقابلون للخديعة بشكل كبير). يقول الباشا إنَّ معظم هؤلاء الناس يقعون فريسة أفكارِ أعضاءِ مجلس العموم من المحامين والأطباء والأساتذة الذين يمارسون في الحقيقة دوراً سياسياً بعيداً عن وظيفتهم الحقيقية،

وأنهم يتأثرون بأقوالهم بشكل مباشر وقوي. وفي تقرير آخر، يصرح الباشا بشكل واضح أن هؤلاء القرويون هم (أداة مِطْواعَة) بين أيدي الساسة الذين يتولون أمورهم في كريت.

كان تقييم طورهان باشا للكريتيين المسلمين يختصر واقعهم بكلمات تفيد بأنهم ضحية صراع كبير لا حَلَّ له في الجزيرة في المدى المنظور، وأنهم يعيشون ظروفاً لا تَعِدهُم بأيِّ أملٍ للعيش بكرامة وحرية أو مستقبل مشرق في أرضهم ووطنهم هناك. يقول طورهان باشا: (إن الأحوال المتردية والبائسة التي يعيشها المسلمون ستكون حتماً سبباً في خروجهم من الجزيرة في المستقبل القريب). لذلك فقد نصح الباشا الحكومة العثمانية بضرورة رفع القدرات الاقتصادية للمسلمين حتى يستطيعوا مقاومة الأمواج العاتية التي يواجهونها، وأن ذلك قد يكون الحل الأخير لتثبيت وجودهم في جزيرة كريت.

لقد اقترح الوالي على حكومة الباب العالي (اعتماد رسم مالي مقداره قرشٍ واحدٍ على رأس كل ذبيحة يتم استهلاكها في سائر المدن الكبرى للممالك السلطانية المحروسة في الامبراطورية العثمانية)، على أن يوضع هذا المال في صندوق خاص لدعم المسلمين في جزيرة كريت، ورَفْدِهم بالاحتياجات والإعاشات اللازمة لتأمين بقائهم هناك.

يقول الباشا في نفس التقرير وفي سياق حديثه عن حالة الفقر والضياع وفقدان الأمل التي يعيشها المسلمون في جزيرة كريت، أنه في حال الوصول إلى مرحلة الحكم الذاتي التي يسعى إليها الروم هناك، فإن المسلمون سيشعرون (في تلك اللحظة بالذات، بفقدان سائر الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، ومنع المساعدات التي كانت تصل إليهم، مما سيهدد وجودهم بشكل كبير ومخيف)... وأنَّ ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى تركهم يقفون أذِلاَّء أمام الإدارة الكيفية لأعدائهم، والذين لن يتوانوا لحظةً واحدة عن التشنيع بهم والانتقام منهم بشتى الوسائل.

لقد ترسَّـــخَتْ لدى طورهان باشـــا قناعة تقول: إنَّ العداوة المتأصِّـــلة بين المكوِّنَيْن الأســـاســـيين للشـــعب في جزيرة كريت هو موضـــوع قديم ونِتاج تراكمات كثيرة مرت عبر التاريخ. يقول الباشـــا: (إن كلَّ مَنْ يطالع الأحوال التاريخية التي تتالت منذ قديم الزمان في جزيرة كريت، يجد أن أهلها هم بطبعهم أعداء للأمن والرخاء والاســـتقرار. إن الشـــعب المذكور لم يعرف الســـعادة خلال فترة إدارات الحكومات المختلفة لجميع الدول التي ســـيطرت على هذه البلاد، كما أنه لم يصل أبداً إلى الإمتنان من كل من قام بحكم بلادهم.

لقد اســـتطاع الرومان أن يبســـطوا ســـيطرتهم على الجزيرة خلال فترة تميزت بالفوضـــى والنزاع الشـــعبي الداخلي الشـــديد. لقد اســـتمر الكريتيون بممارسة كل أنواع العصيان والثورات والانقلابات على الحكومات المتعاقبة كلها، ســـواء كانت عربية أم بيزنطية أو بندقية، وكان العناد والرؤوس المتحجرة سِمَةً غالبة على كل تصرفاتهم.

لقد شـــهدت الجزيرة خلال حكم البنادقة أكثر من أربعٍ وعشـــرين ثورة، كما عرفت خلال فترة حكم السلطنة السَّنِيَّة العثمانية بعد العام ١٨٢٠م. سبع ثورات متتالية مارَسَ فيها الثوار كل أنواع الفساد والرذيلة).

من ناحية ثانية، يرى طورهان باشـــا أن البعد الآخر لجميع الثورات في جزيرة كريت هو أن الشـــعب كان دائماً يقتنص الفرص لتضـــخيم أيٍّ أزمة صـــغيرة تَسْـتَجِدُّ على واقع الجزيرة وتحويلها إلى مشــكلة كبيرة وعقدة غير قابلة للحل. يقول الباشا على سبيل المثال (إنَّ القلاقل التي حصلت مؤخراً في زمن تولي سارتينسكي باشا مقاليد الحكم في الجزيرة كانت بسبب تحريض شـــخصـــين فقط، وإنَّ الثورة الكبيرة التي اجتاحت أعاصـــيرها معظم مناطق كريت خلال فترة حكم الوالي السابق قره تيودوري باشا كانت بفعلِ تحريضٍ قام به ثمانيةٌ محامين، ولم تكن هناك أسباب وجيهة أو حقيقية تذكر).

يظهر من تقارير طورهان باشـا أنه لم يكن معْجَباً بالتحركات السـياسـية والقومية في الجزيرة. لقد وصف الباشا السياسيين في كريت فقال: (إن هؤلاء الفـارغين المنتفخين بـالهواء يملؤون كـل زاويـة من زوايـا الجزيرة كـالجراد المنتشـر)، ولذلك فقد عرف عن الباشـا أنه لم يكن يرغب بتاتاً في حصـول اجتماعات أعضاء مجلس العموم الكريتي. من ناحية أخرى، فقد آمن طورهان باشا بوجود (أصحاب العقول السليمة من أبناء الجزيرة المهتمين بتثبيت الأمن والاسـتقرار فيها، وترسـيخ الامتيازات الممنوحة للولاية، واجتناب النتائج الوخيمة التي سـتنتج حتماً إذا اسـتمرت القلاقل والإضـطرابات في عموم البلاد). ويتابع الباشـا توصـيفه لهذه الفئة العاقلة من الشـعب فيقول: (إن هؤلاء الأشخاص لا يستطيعون الإفصاح عن أفكارهم هذه إلا في غُرَفٍ مغلقة بعيدة عن أسماع شركائِهم الآخرين في الوطن،

وذلك خوفاً من اتّهامهم بالعمالة والخيانة والتجسس لمصلحة أعداء الأمة كما يزعمون). يقول الباشــا إنَّ هذه الفئة من الشــعب تعارض افتتاح المجلس الجديد، لأن (الفئة الفاسدة التي كانت متروكة حتى تاريخ الساعة دون أي شأن أو اعتبار سوف تعمل ما بوسعها من خلال المجلس المذكور لضرب السكينة وتقويض السلم الأهلي).

يوضح طورهان باشا كل توقعاته في نفس التقرير الذي يعترض فيه على مجلس العموم الحـالي، ويبين مـا قـد ينتج عن اجتمـاعـات هـذا المجلس من سلبيات منذ اللحظة الأولى لافتتاح أعماله وبدء جلساته بشكل رسمي فيقول: (من المتوقع أن يتظـاهر المجلس المذكور بـاتخـاذ المواقف الهادئـة خلال هذه الســنة، إلا أنه ســيعمل في المســتقبل القريب على بثِّ الفِتنة وافتعال الأعمال المُضِرة وإشــاعة الفوضــى والتحريض لضــمان فوزه في الإنتخابات المقبلة. من المؤكد أنَّ هذا المجلس سيسعى إلى افتعال الأزمات والمشاكل خلال انعقاد الجلسات في حال حصولها،

كما سيحاول فرض رؤيته على المقررات كلها. إن التصرفات غير اللائقة لهذا المجلس يمكن أن تعطي الحكومة السَّنِيَّة العثمانية فرصة ذهبية لتعطيل أعماله وتجميد القرارات الصادرة عنه ولو لفترة معينة. عندئذ لن تستطيع الدول الأوروبية أن تعترض على أي شيء، وستضطر إلى الالتزام بالصمت مع تقدير السلطات العثمانية على حسن تعاطيها مع مجريات الأمور في البلاد).

في الحقيقة، كانت تلك السطور تعكس افتراضات طورهان باشا لما سيجري في الجزيرة عند افتتاح جلسات مجلس العموم. إلا أن الباشا كان يتمتع بمكاشفات مهمة للوضع هناك، منها ما كتبه في تقريره فقال: (عند إقرار اجتماع المجلس في كريت فسيصبح نفوذ الحكومة المركزية صورياً وإسمياً جافاً فقط لا غير). ولمواجهة ما يجري ويحاك من مؤامرات، فقد نصح الباشا باعتماد فكرته كَحَلٍّ وحيد للأوضاع المعقدة في كريت

فقال: (يستحسن تأخير انعقاد جلسات مجلس العموم في الوقت الحالي، كما أنصح بتأجيل ذلك لمدة سنة كاملة بانتظار تحسن الأوضاع الراهنة، لتكون بعد ذلك دعوة رسمية لانعقاد اجتماعات المجلس، مع ربط الأسباب الموجبة للتأخير الحاصل بنشاطات جمعية الفساد وأعمالها التخريبية في عموم البلاد).

ومع إعلان الحكم الذاتي في كريت، كانت الدول الأوروبية قد اتخذت فعلاً قرارها النهائي بتعيين والٍ أوروبي مسيحي على رأس السلطة في الجزيرة. لقد رفض المكون المسلم للشعب الكريتي هذا القرار، كما رفضته الإدارة العثمانية والوالي طورهان باشا، الذي قام بتقديم اقتراح حلٍّ للمعضلة الجديدة فقال: (يمكن للدولة العلية أن تقبل بتعيين والٍ أجنبي من خارج التبعية العثمانية بشرط واحد فقط، وهو إعلان الشخص المعني ولاءه الكامل والتام لذات الحضرة العلية الشاهانية السلطانية،

وتعهده بخدمة جلالة السلطان، وارتداء الطربوش. عند ذلك، يمكن لدولتنا أن تتماشـــى مع طلب الدول المعظمة – الكبرى – وأن تعتبر ذلك محققاً لمصلحة الطرفين على حد سواء. وبذلك يكون من استقدم ليكون على رأس الحكم في الجزيرة هو من أهالي الممالك المحروسة السلطانية ومن مواطني الدولة العلية، ولا ضير حينئذٍ أن يكون مسيحياً. عند ذلك يمكن أن نقول أننا استطعنا أن نخفف من وطأة القرار الأوروبي الأخير).

لقد تعاظمت نشـــاطات جمعية «أبيتروبي» خلال ولاية طورهان باشـــا داخل الجزيرة وخارجها. وقد ربط الباشا ذلك إلى تغاضي السلطات العثمانية عن اتخاذ الإجراءات المناســبة ضـــدها والتعامل معها كمنظمة محظورة وخارجة عن القانون. يقول الباشا: (بعد أن كانت هذه الجمعية الفاسدة ضعيفة وغضة الجسد عند بدايات تأسيسها،

ها أنا اليوم أراها صلبة العود، تعيث فساداً في الجزيرة كيفما تشاء).
يدَّعي طورهان باشا في تقاريره أن هذه المنظمة تعمل لمصالح وأجندات خاصة لا علاقة لها بمصلحة جزيرة كريت أو مصالح أهلها. (إن هذه الجمعية الفاسدة تدفع بالأمور إلى التهلكة بهدف تحقيق مصالحها الشخصية. وبما أنها فشلت في الحصول على أي انتصارات في انتخابات مجلس العموم، فهي لن تستطيع الوصول إلى ما تريد من خلاله. إنَّ جُلَّ آمال هذه الجمعية الفاسدة في الوقت الراهن تنحصر في انتزاع بعض المراكز الإدارية المهمة في الولاية من الدولة، أو التلطي خلف الشعارات الوطنية لممارسة الأكاذيب والخِدَع بهدف تحقيق الشهرة وذياع الصيت الحسن بين الناس). في نفس التقرير، يلفت طورهان باشا النظر إلى موقف الدوائر السياسية الأوروبية من النشاطات السياسية والقومية لهذه الجمعية فيقول:

(لو أن السـياسـة الأوروبية الحالية التزمت عدم تقديم المسـاعدة لهذه الجمعية الفاسدة، فأنا أؤكد أن الأكثرية الساحقة لأهالي الجزيرة كانوا سيقفون ضـد مطالبها وطروحاتها القومية والدينية – على الرغم مما هو ظاهر حالياً من تبَنٍّ شعبي لأفكارها... ولصار من الصعب جداً على الأعضاء المسيحيين أنفسهم أن يوافقوا على مطالبهم المعلنة داخل مجلس العموم).

وقف طورهان باشـا بكل قوته أمام مشـروع إعطاء الحكم الذاتي لجزيرة كريت، كما انتقد الموقف الأوروبي الذي يحاول تشبيه قضية كريت بما جرى في جزيرة سيسام. لقد عبر الباشا عن رأيه بالجمل التالية: (يحاول الأوروبيون إرغامنا على القبول بمطالب الأهالي المسـيحيين في كريت، كما يحاولون مقارنة الأمور في جزيرة كريت بتلك التي حصلت في جزيرة سيسام، والتي استتب فيها الأمن وعم الإستقرار بمجرد قبولنا بمطالب المسيحيين هناك. إلا أن أوجه الشبه بين القضيتين مختلف تماماً...

فلا المساحة السطحية ولا التعداد السكاني فيهما متشابهان، كما لا يمكن المقارنة بينهما من جهة الأهمية الجغرافية من الناحية العسكرية والاستراتيجية... إضافةً إلى ذلك، يجدر التنويه إلى أنَّ ثُلثَ أهالي كريت هم من المسلمين، وأنَّ المسلمين هم الذين يملكون أكثرية العقارات والأراضي في الجزيرة. إنَّ هذه الحقائق تشكل أساس مقاربتنا للمشاكل في جزيرة كريت ووجهة نظرنا في الدفاع عنها. إنَّ الأوروبيين أنفسهم مجبرون على الإقرار بالمنفعة العظيمة لوجود العساكر الشاهانية السلطانية في الجزيرة، لو حاولوا فعلاً تعميق نظرتهم في المسألة الكريتية ودقائق الأمور فيها).

وعلى الرغم من كل تحذيرات طورهان وباشـــا ونصـــائحه لحل الأزمة الكريتيـة، إلا أن التـدهور في العلاقـات الـدبلومـاســـيـة بين الـدولـة العثمـانيـة واليونـان قد اسـتمر في التعاظم إلى أن وصـلت الأمور إلى نقطة اندلاع حرب عظيمـة بين البلـدين، ســـببها الحقيقي هو النزاع على جزيرة كريت. وبعد أن هدأت الحرب بين البلـدين، اســـتمرت الأزمـة الكريتية على أشـــدها... يقول الباشـــا: (... وعلى العكس مما كان متوقعاً، فقط اشـــتدت الأزمة في جزيرة كريـت بـدل أن تهـدأ أو تتوقف. إن طول أمـد الأزمـة الكريتيـة كـل هـذه المـدة وبقاء النزاع فيها دون حل كان سبباً بديهياً في تحول الأمور هناك لتكون ضد مصـــالح الدولة العثمانية). لم يكتف طورهان باشـــا بانتقاد الإخفاقات الكبيرة التي حصـلت في المسـألة الكريتية، بل عبَّر عن حزنه العميق لوصول الأمور فيها إلى حائط مسدود، وأورد مشاهداته وتحليلاته لكل ما جرى فيها بالكلمات التالية:

(لا يمكن أن نفهم أبداً كيف يمكن الفصل بين ازدياد التأزم الحاصل في القضية الكريتية، على الرغم من السهولة والمرونة التي رافقت تسوية معظم المسائل السياسية التي ظهرت في الجزيرة خلال العقدين الأخيرين بسبب الحصافة والرصانة والمتانة التي ميزت سياسات الدولة العلية في التعاطي مع الشأن الكريتي. بكل أسف أقول أن التدخل الأوروبي في كريت قد دفع بالأمور إلى المراوحة وعدم إيجاد الصيغ الحقيقية للحل، مما أدى إلى تطور الأزمة يوماً بعد يوم، فوصلت الأحوال إلى ما نراه اليوم من الاضطرابات وانعدام النظام!).

في الختام، لقد استطاع طورهان باشا أن يقرأ كل تفاصيل مشاهد الأزمة الكريتية وأن يفهم أبعادها وخلفياتها خلال السنوات الثلاث التي تولّى فيها زمام الحكم في الجزيرة. لقد نجح الباشا في إيصال صوته وعصارة تجربته إلى وزارة الخارجية العثمانية،

كما بيَّنَ أصــــول الخروج من الأزمة بما يتوافق مع المصـــالح والمبادئ الأساسية للدولة العلية. إلا أنه وعلى الرغم من كل التفاصيل التي أوردها في تقاريره، فقد واجهت الإدارة العثمانية مقترحاته وإرشـاداته بالرفض لأسـباب واهية، ولم تعطها أبداً الأهمية التي تستحقها. لقد فشلت الخارجية العثمانية في التقاط خيوط الحلول السـياسـية التي أرشـد إليها طورهان باشـا، كما أخفقت إدارة الدولة في وضـع الحلول الاقتصـادية التي اقترحها قيد التنفيذ. إن السـبب الحقيقي لكل هذه الإخفاقات هي تعدد الحكام في جزيرة كريت وكثرة أصحاب القرار والرأي فيها. لذلك، فإن النجاح أو الإخفاق في تســوية الأزمة الكريتية لا يمكن أن يُلْقى على عـاتق الـدولـة العثمـانيـة وحـدهـا، لأنهـا كـانـت الحلقـة الأضـــعف في كـل مـا يجري، ولأنهـا كـانـت مجْبَرة دائمـاً على الخضـــوع للضـغوط والإملاءات الغربية التي كانت تدفع بالأمور بحسـب ما هو مخطط، وهو انتزاع الجزيرة من أراضـي الدولة العثمانية وضمها إلى اليونان.

❁❁❁

نموذج تنظيم جماعة الروم المعروف باسم (ديموييراندیا) في جزيرة كريت

نوري أضي ياكا

نظَّمَت الإمبراطورية العثمانية المجتمعات المنضـــوية تحت حكمها على شـــكل جماعات مختلفة بحســـب انتماءاتها الإثنية والدينية والتقاليد العُرْفِية، وعُرِفَ ذلك باســـم النظام المِلِّي. لقد كتبت الكثير من المقالات والكتب التي تشرح هذا النظام. ولكن يمكن القول باختصار أن تطبيق هذا القانون قد اقترن مع تشكيل تنظيمات عرفت بمجالس الشيوخ. لقد أطلقت تسميات مختلفة في المراجع الغربية على هذه المؤســـســـات الطائفية مثل مصـــطلحات «ذيموييرونتيس» أو «ذيموييروندیا» أو «ديموييرونتي» أو «ديموجيرونتي» أو «ديموجيرونتيس» وغير ذلك، إلا أنها عرفت في المراجع العثمانية باســـم «زيموييراندیا» أو «ذيموييراندیا».

لقد برزت مجالس الذيموييراندیا في كريت خلال النصــــف الثاني للقرن التاسع عشر، إلا أنها كانت مجالس موجودة في معظم أراضي الدولة العثمانية قبل هذا التاريخ بكثير. ففي القرن السادس عشر، وفي عهد السلطان سليمان القانوني تحديداً، وبعد أن فُتِحَتْ «ســاكيز» ودخلت العســاكر العثمانية إليها، قرر الســلطان الإبقاء على مجالس الذيموييراندیا فيها، وعلى الشــكل الذي كانت عليه خلال حكم البيزنطيين والفرســان لتلك المنطقة. وفي القرن الثامن عشر، كانت مجالس الذيموييراندیا تعمل بكل وضوح وحرية في إزمير. كذلك في بلاد البلقان وقبرص، فقد عُرِفت هذه المؤسسات والمجالس بنفس الإسم، ومارســت دورها بشــكل علني معلوم. وباختصـــار شــديد، لقد وجدت هذه المؤســـسة في كل مكان أو بقعة جغرافية عثمانية كان يعيش فيها الروم الأرثوذكس.

إن الحصـــول على معلومات كافية وشــاملة عن ماهية هذه المجالس والمؤسسات خلال سنوات الحكم العثماني الكلاسيكي هو أمر صعب للغاية بسبب شح المصادر التي تحدثت عنها. إن قوة الإدارة العثمانية وقدرتها على تطبيق قوانينها على كل مواطنيها ورعاياها جعل التعاطي بين الجماعات الدينية والعرقية المختلفة لا يمر إلا من خلال المؤسسات الرسمية والقانونية العثمانية. لذلك، وبما أن هذه المجالس كانت لا تعمل بفعالية ورتابة، فمن الطبيعي ألاّ توجد مصـــادر تُظّهر عملّها ووظائفها قبل النصـــف الأول للقرن التاسع عشر إلا في الحدود الدنيا وخلال فترات متقطعة.

كانت مجالس الشـيوخ في (ســاكيز) خلال القرن الســادس عشــر تُنتخب مباشـرة من قبل الشـعب لمدة سـنة كاملة، وكانت فاعلة جداً في إدارة شـؤون البلاد، كما كانت تضـم اثني عشـرَ عُضْـواً يرأسـهم رجلٌ يشـبه بصـلاحياته وقدراته رئيس البلدية في أيامنا الحاضـــرة. كانت مســـألة تحديد الضـــرائب وجبايتها من أهم واجبات هذه المؤسسة،

وكـان أعضـــاء المجـالس يلعبون دور الوســطـاء بين الأهالي والإدارة المركزية للدولة التي تحكمهم. كان هذا النظام معمولاً به في معظم الدول التي كانت موجودة قبل العصــر الحديث. ففي عصــر الإمبراطوريات مثلاً، كانت الحقوق الفردية شـبه معدومة، وكانت المجالس والتكتلات الشـعبية الدينية هي الوحيدة القـادرة علـى تشـــكيل قوة ضـــاغطـة في وجه الحكام. من هنا كانت البطريركيات مؤسـسـات تمثل إرادة الشـعوب أمام الحكم المركزي في عصـر الإمبراطوريـات الغـابرة. في المقـابل، كـانت الدول تلجأ في مراحل ضـــعْفِها بشكل تلقائي إلى تلك المؤسسات لإخفاء قوتها المتلاشية والضعف الذي تعاني منه. وهذا يعني أن الدول الضعيفة كانت تستمد قوتها بشكل أو بآخر من القادة المحليين في المناطق الخاضعة لحكمها المباشر. لقد كانت هذه المؤسسات في عصـــر الدول القديمة تتمتع بصـــلاحيات وامتيازات تختلف من منطقة إلى أخرى. وفي هذا المعنى تحديداً، كانت مجالس الشـــيوخ في منطقة (ســاكيز) تتمتع بأهمية كبرى وصلاحيات واسعة قبل دخولها تحت حكم الدولة العثمانية.

بعد أن استولى العثمانيون على جزيرة كريت، لم ترد في السجلات أي كلمة تصف مؤسسة أو مجلساً بهذا الإسم. وقد استمر الأمر على هذا الحال إلى حين إعلان فرمان الإصلاحات الذي تأسس بموجبه أول مجلس من هذا النوع في الجزيرة. لقد صدر في أيار ١٨٥٨م. نظام ولاية كريت الذي تم بموجبه السماح بإنشاء مجالس خاصة تعمل إلى جانب المجالس الإدارية الرسمية في الجزيرة. وبعد هذا التاريخ بحوالي سنة ونصف، صدر نظام مجالس الشيوخ المعروف بقانون ذيموبيراندیا عام ١٨٥٩م، والذي تم بموجبه تأسيس أول مجلس من هذا النوع في جزيرة كريت. لم يحمل المجلس الجديد إسم ذيموبيراندیا بتاتاً، إلا أن القانون الأخير أسس الأرضية الصلبة لتلك المجالس في الجزيرة خلال الفترات اللاحقة. لقد ورد النص القانوني على الشكل التالي:

(لقد تقرر تنظيم مجالس مخصـــوصـــة تتناســـب مع الأصـــول الدينية والعـادات والمبـادئ المـذهبية لكل ملـة، علـى أن تكون مهمتها النظر في المواد القانونية والمصالح الخاصة التي تتعلق بالمنتسبين إلى تلك المذاهب المختلفة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم المواد المخصـــوصـــة بما تعنيه من أمور روحانية ومذهبية لكل ملة، بالإضـافة إلى إدارة شـؤون دور العبادة والأوقاف المتعلقـة بهـا وتنظيمهـا وتعيين الموظفين العـاملين فيهـا، مع تحـديـد صـــور اسـتعمالهم على وظائفهم بما يضـمن إصــلاح أحوال تلك الملل والمذاهب وما يرتبط بها من مؤسسات وهيئات ومجالس).

لقد كتب أندريـا كوبـاســـي النص التالي: إنَّ تأســـيس مجالس الشـــيوخ المســـيحيين كـان بســـبب الفشـــل الذريع في الإدارة المالية لأوقاف الأديرة والكنائس، الأمر الذي أوقع دور العبادة تحت عجز مـالي كبير، وأوصــلها إلى مديونية مالية هائلة.

لقد أفاد كوباسي أنَّ سحب إدارة الأملاك والعقارات التي تخص المسيحيين من أيدي الرهبان ورجال الدين وتسـليمها إلى مجالس ذيموييرانديا لإدارة شؤونها بالطريقة الصحيحة أصبح ضرورة ملحة. وبعيداً عما قاله الرجل، فالحقيقة التي تكمن وراء إنشاء هذه المجالس كانت تختلف عما ذكره بشكل كبير. لقد ورد السبب الرسمي لتأسيس مجالس الذيموييرانديا في جزيرة كريت في مقدمة القانون بالنص التالي: (كما هو الحال في دار السعادة وكثيرٍ من الولايات العثمانية الأخرى، وبموجب الإرادة السَّنِيَّة السلطانية الصادرة منذ عام كامل تقريباً، فقد أُسندت بصورة مؤقتة كل الشؤون المتعلقة بأموال الأيتام والإرث وسائر الطقوس والشعائر الدينية في جزيرة كريت إلى مجالس محلية عرفت باسم ذيموييرانديا، مهمتها تطبيق القانون والإشراف على حسن سير العمل به ريثما يتم نشر التدابير العمومية واعتمادها بشكل نهائي. إن المجلس الرئيسي لبطريركية دار السعادة لم يعترف ببعض هذه المجالس على الرغم من أنها تأسست بإشرافه وبناء على قراره، كما اعتبر بعض القرارات الصادرة عنها مخالفة للقوانين والأعراف).

من هنا، يظهر جلياً أن هناك لجنة خاصـــة قامت بتحضـــير قانون مجالس الذيموبيراندیا وتحديد وظيفته والمهام الموكلة إليه، كما وضـــعت خارطة طريق لكيفية ممارســـته للصـــلاحيات المنوطة به بطريقة ســـليمة، وحددت طريقة اختيار الأعضاء وبيَّنَتْ الجهة المخوَّلة بمراقبة أعمالهم بشكل واضح وصريح.

لقد وصف موريللوس مجالس الذيموبيراندیا في كريت على أنها منظمات إدارية تشـــبه المجالس البلدية في المدن والبلدات القديمة، كما عرَّفها بأنَّها مجالس تحاكي تلك الموجودة في (ســـاكيز) بشـــكل كبير. أما في الواقع، فلم تعرف الجزيرة وجوداً فعالاً لهذه المجالس إلا في ثلاث أقضـــية دون غيرها. ولذلك فإن المقارنة بين مجالس البلدية وبينها، سواء من حيث العدد وما يغطيه من مساحة فعلية، أو من حيث الصلاحيات الإدارية والقدرات التنفيذية، تُظْهِرُ أنَّ الفارق بينهما كبير جداً دون أدنى شك.

وفي وقت لاحق، صـــدرت عدة مرات ترتيبات وتعديلات حكومية على طريقة تشـــكيل مجالس الذيموبيراندیا وتعريفها الوظيفي، وكانت القوانين المتعلقة بذلك ترســـل إلى الجزيرة باللغتين الرومية والتركية. ومن أهم المستجدات القانونية على هذا النظام، الدعوة إلى تأسيس مجالس ذيموبيراندیا إسـلامية على غرار المجالس المسـيحية التي أنشـئت في وقت سـابق. تشـير مصادر تاريخية كثيرة إلى وجود مجالس إسلامية ومسيحية مستقلة ومنفصلة عن بعضـها البعض في نفس الموقع الجغرافي الواحد بشكل واضح. ذلك لأن مجالس الذيموبيراندیا لم تكن إلا مجالس شـــيوخ للجماعة الإثنية أو الطائفة الدينية أو المذهب بالمعنى التقليدي القديم. بناء على ذلك، فلن نتحدث في هذا الباب عن المجالس التي كانت تخص الجماعات الإســـلامية، لأنها ألغيت بعد فترة زمنية قصـيرة جداً، عند صـدور قانون جديد تم بموجبه تأسـيس مجالس الأيتام والأوقاف، مهمتها الإهتمام بســائر الأمور المتعلقة بالأيتام والمعاملات الوقفية، مُنْهية بذلك الســببَ الموجبَ لوجود مجالس الذيموبيراندیا لدى المسلمين.

كانت الإنتخابات المحلية هي الطريقة التي تتأسس من خلالها مجالس الذيموييراندیا، وكان الأعضاء ينتخبون لمدة سنتين كاملتين. ولكن، وبموجب تعديل العام ١٨٨٨م، فقد تم تمديد فترة العضوية إلى ثلاث سنوات. لقد نص القانون الأول على ضرورة إجراء انتخابات مجالس الذيموييراندیا مع الانتخابات العامة لاختيار المجالس الإدارية في البلاد في نفس الوقت، وقد بقي الإعتماد على هذه الطريقة سارياً مع صدور النظام الخاص بمجالس الذيموييراندیا لاحقاً. ويتضح من خلال دراسة الوثائق التاريخية أن انتخابات مجالس الشيوخ صارت تجري مع الإنتخابات المحلية المختارية في وقت لاحق.

كانت المعايير الأولى للترشُّح إلى عضوية مجلس الشيوخ تفرض على الراغب أن يكون من أصحاب الثروة والمقام المرموق في المجتمع. إضافة إلى ذلك، كان على المرشح أن يكون حائزاً على سجِلٍ عدلي نظيفٍ خالٍ من أي مشاكل أو تورطات مع الموظفين الرسميين أو الدوائر الحكومية. كانت انتخابات مجالس الشيوخ في جزيرة كريت تتم وفق هذه المعايير المحددة والواضحة. لقد صدر النظام الخاص بمجالس الذيموييراندیا ليحدد المعايير الثابتة للمرشح، وهو أن يكون (فوق سن الخامسة والثلاثين، وأن يكون مالكاً لعقارات تتجاوز قيمتها خمسون ألف قرش كحد أدنى، أو لديه مدخول مادي بنفس القيمة تقريباً، كما كان عليه أن يجيد القراءة والكتابة، وأن يكون عارفاً بالقوانين الدينية، وأن يكون من نَسَبٍ معروف

، وأن يتمتع بالذكاء والقدرات العقلية الراجحة، وأن لا يكون قد حكم عليه بالسجن لأي سبب من الأسباب، أو أن يكون ممن شهد شهادة زور أو كَذَبَ في أي دائرة رسمية، أو قام بعمل ضد مصالح الدولة، كما يجب أن لا يكون مهدداً بالإفلاس، ومن أهل التجربة والعلم).

من المعلوم أن مجالس الشيوخ المعروفة باسم ذيموييراندیا قد تأسست في ثلاث محافظات في جزيرة كريت هي خانيا وريسمو وقنديه، وأنها تأسست في محافظة لاشيد أو (ايرابترا) في وقت لاحق. لم تتحدث المصادر العثمانية عن مجالس ذيموييراندیا في منطقة سفاكيا، ولكن المعلوم أنها كانت موجودة هناك دون أدنى شك. كان مجلس قنديه تابعاً لميتروبوليت كريت وتحت إدارته وإشرافه المباشر، بينما كانت المجالس في ريسمو وخانيا تحت إدارة أصحاب النفوذ والكلمة العليا في تلك المناطق. كان مجلس الشيوخ في خانيا يغطي كلاً من خانيا وكيسامو وسيلاني وأبوكورو وسفاكيا،

ويضم عضواً واحداً عن كل منطقة منها. إضافة إلى الأعضاء الخمسة المنتخبين من الشعب، كان العضو السادس يعين مباشرة من قبل الرئيس بصورة إنتقائية وفردية، ليصبح العدد الإجمالي للمجلس هو سبعة: ست أعضاء ورئيس. أما في قنديه، فكان الأعضاء الخمسة ينتخبون عن الدائرة كلها في استحقاق واحد في السراي، وذلك قبل تقسيم المناطق والأقضية وتسميتها في تلك المحافظة. بعد ذلك يعيِّن الرئيسُ العضوَ السابع لاستكمال العدد في المجلس إلى سبعة. أما في ريسمو، فكان المجلس مؤلفاً من ستة أعضاء، واحد منتخب عن كلٍّ من نواحي ريسمو وميلابوتامو وآيفاسيل وآماري، وعضو خامس يُعيِّنُه الرئيس كما جرت العادة في سائر المجالس الأخرى. ومع أن المعلومات المتوفرة بخصوص الإنتخابات في محافظة لاشيد قليلة نسبياً، إلا أننا نعلم أن مجلس الشيوخ فيها كان يتضمن ستة أعضاء يترأسهم عضو سابع.

ومع مرور الزمن، تغيرت معايير الترشـــيح التي كان يحق بموجبها لأي مواطن من الجماعة أن يتقدم بطلب عضـــوية المجالس المذكورة. لقد بقي الرئيس يمثل مركز القائدِ الروحي المتنَفّذ للجماعة في المتصرفية أو السنجق. أما الأعضاء فتم تخفيض عددهم إلى أربعة فقط، على أن يكون الأول من بين الأعضاء المسيحيين في مجلس قضاء المتصرفية، والثاني من بين الأعضاء المسيحيين في مجلس إدارة السنجق، بينما تقوم المجالس الإختيارية في سائر قرى السنجق بانتخاب العضوين الثالث والرابع فيما بينها. هكذا يكون العدد قد تقلص من ســبعة إلى خمســـة فقط. لقد تطرق ديتوراكي إلى الطريقة العملية التي كان يتم تشــكيل المجلس من خلالها. كانت الكنيســة تختار راهباً من بين رجال الكهنوت ليكون أحد أعضــــاء المجلس المذكور، وكان أعيان المدينة ووجهاؤها يختارون عضواً آخر، بينما كان التجار والأغنياء من عامة الشعب يقومون باختيار الأعضاء الآخرين. لقد كانت هذه التفاصيل تصور الممارسة العملانية للنظام والقانون المتعلق بتشـــكيل مجالس الذيموييرانديا على أرض الواقع.

بعد اختيار الأعضـاء بموجب القانون المعتمد على الشـكل المُبَيَّن سـابقاً، يقوم كل عضـــو منتخب بتجهيز أوراقه الرســـمية وتصـــديقها من المراجع المختصــة، ثم يتوجه الجميع على شـكل هيئة يترأســها «الزعيم» إلى ديوان الوالي. وبعد أن يتحقق الوالي من صـــحة المعايير والوســـائل المســتعملة في الانتخابات بما يتوافق مع النظام والقانون، يقوم بدوره بتصديق التكليف بتولي الهيئـة المنتخبـة مهامها، ثم يتوجه بعد ذلك كل عضـــو منهم إلى بلدته ومكان إقامته لتسـلم الدفاتر والسـجلات والوثائق والأموال من سـلفه بموجب سـريان مأموريته الرسمية الجديدة. كان على أحد الأعضاء أن يتولى أمانة الصندوق، وكـان يحق لـه أن يعين كـاتباً وكاتباً ثانياً مســـاعداً بما يضـــمن نجاح المهمة الموكلة إليه. لقد كان على أمين الصـندوق أن يؤدي القسـم أمام البطريرك بأن يتعهد بحفظ أموال اليتامى وعدم المساس بها، وبعدم استعمال أموال الصندوق الموجودة في حوزته لأغراض تخصه أو تخص أحداً من أهله

ومعارفه. فوق كل ذلك، كان على أمين الصـــندوق أن يجد ثلاثة رجال يكفلونه بما يضمن بشكل قاطع عدم تعرض المال العام لأي شكل من أشكال الاختلاس أو الاستعمال غير المشروع.

إن العثور على أي معلومات تتعلق بمجالس الشيوخ في السجل السنوي لجزيرة كريت قبل العام ١٨٧٦ميلادي الموافق للعام ١٢٩٣هجري هو أمر غير ممكن على الإطلاق. ولكن العثور على وثيقةٍ محضَـــرٍ في نفس التاريخ تخص انعقاد المجلس الإختياري المسيحي في سنجق سفاكيا برئاسة مطران السنجق هو أمر مهم ومثير للغاية. لقد بدأ التدوين الحقيقي لمحاضر جلسات مجالس الذيموييراندیا يأخذ مكانه في الســـجلات الســـنوية للجزيرة منذ العام ١٣١٠ هجري، الموافق للعام ١٨٩٢- ١٨٩٣ ميلادي. لقد تألف مجلس الذيموييرانديا في قنديه من الأعضاء التالية: الميتروبوليت سيمو يانوس أفندي (رئيســاً)، يورغي كوتاناكي ويورغي بيســاكي ويورغي نيكولاديس أعضــاءً بصفة (كاتبٍ أول)،

ياني فوكاس بصفة (محاسبٍ)، أبوستولو فاراكي بصفة (كاتبٍ ثانٍ)، نيكولي فرانغاكي بصفة (مباشرٍ). أما المجلس في ريسمو فكان على الشكل التالي: أسقف ريسمو بيراسيموس أفندي (رئيساً)، ستيليانوس داندالوس وأناغنوستي تشينخيليس (خانياليس-؟) وياني ستيليو يانوداكيس بصفة (كاتب)، إيفانجينوس تشينخيليس (خانياليس -؟) بصفة (كاتبٍ ثانٍ)، أناستازي سبيلياتاكيس بصفة (مباشرٍ). وأما المجلس في سنجق لاشيد، فقد تألف على الشكل التالي: الأسقف بيترا تيتوس أفندي (رئيساً)، ياني دياليناكي ويورغي بيليباساكي وإيفانجيلوس تيراكي بصفة (كاتب)، ميخالي دروسولاكي بصفة (أمين صندوق)، نيكولي ميخالي ديميتراكي بصفة (مباشر). أخيراً، فقد ظهرت بعض المشاكل في تشكيل مجلس مركز الولاية في خانيا بحيث جاءت على الشكل التالي: المطران نيكوفوروس أفندي (رئيساً)، وارديس ياناكاكي ونيكولا مافرو ديميتراكيس ويورغي ماري بصفة (أمين صندوق)، مانولي ستافريديس بصفة (كاتب)

. من الواضـــح أن مجلس الـذيموبيرانـديـا في خـانيـا كـان ينقص وجود عضـوين اثنين. ومن الواضـح أيضـاً أن اختيار عضـوين آخرين لملء الفراغ كـان أمراً غير قـابل للتحقيق، وذلك بســبب المشـــاكل والقلاقل الكثيرة في الجزيرة خلال تلك الفترة من الزمن. إن هذا الموضـوع أصـبح بحد ذاته سـبباً مهماً لارتفاع حدة التوتر في جزيرة كريت.

لقد كتب الوالي محمود جلال الدين باشـا رسـالة إلى اسطنبول بتاريخ ١٥ أيار ١٨٩٥ميلادي، أخبر فيها بوجود نقص في الأعضــاء المسـيحيين لبعض مجالس الـذيموبيرانديـا في جزيرة كريـت، كما أفاد بأن مطران كريت قام قبل فترة وجيزة برفع عريضـة إلى مركز الولاية باسـم رعيته المسـيحيين، يطالب فيهـا بـإجراء انتخـابـات محليـة لانتخـاب المخـاتير ومِلْءِ المقاعد الشــاغرة في الذيموبيرانديا. لقد صـــرح الوالي في نفس الرســالة أنه مضـــطر لرد طلب المطران بســبب الأوضـــاع الراهنة وصــعوبة تأمين المناخ الأمني اللازم لإجراء هذه الإنتخابات بطريقة حرة ونزيهة.

لقـد أبلغ الوالي جـانـب المطران أن الطريقـة الأمثـل لاختيـار هؤلاء الأعضـاء في مثل هذه المرحلة الحسـاسـة يجب أن يكون عبر انتقائهم من بين وجهاء الرعيـة وأكـابرهـا، على أن تحـدد مهـامهم ويصـــادق عليهـا من قبـل الحكومة، وذلك بما يحقق المصـــلحة العامة للجميع. واجه مطران كريت هذا الإقتراح بالرفض الكامل والقطعي، وأرســل رســالة إلى بطريركية الروم في اســـطنبول يقترح فيها أن تتم الانتخابات في المناطق التي غابت عن التمثيل من خلال دعوة كل أعضـــاء مجالس النـاحيـة المســـيحيين فيها إلى مراكز الأقضـــية، لينتخبوا هيئة عليا يترأســـها شـــخصـــان، يقومان بدورهما باختيار العضـــوين الناقصـــين من مجلس ذيموييراندیا الســـنجق. وقد ردت بطريركية اسطنبول برسالة صرحت فيها بقبول الإقتراح واعتباره مناسباً.

بناء على ما تقدم، قام الوالي محمود جلال الدين باشا بإرسال رسالة إلى العاصمة يذكّر فيها أن بطريركية الروم في اسطنبول تعتبر المرجع الإداري النهائي لجميع مجالس الذيموبيرانديا في الجزيرة، ولكنها لا تملك الحق القانوني للتدخل في الطريقة الإجرائية لانتخابها. إضافة إلى ذلك، فإن أيَّ تغيير أو تبديل أو حتى إلغاء في (الأحكام النظامية) ولو بشكل مؤقت هو من صلاحية الإدارة السياسية التي تحكم البلاد دون غيرها، وأنه قام باقتراح الطريقة الجديدة لإجراء الإنتخابات المطلوبة انطلاقاً من هذا المبدأ. وبحسب الوالي، فإن هناك أطراف تسعى إلى إدخال أشخاص سيئي السمعة والسيرة والنوايا إلى مجالس الذيموبيرانديا، وأن هذه الجهات تحضر اللوائح الانتخابية بما يحقق أهدافها ومراميها، وأن (قبول بطريركية اسطنبول بهذه المقترحات الفاسدة والترويج لها من دون التحقق من صوابيتها هو أمر مؤسف وفي غير مكانه، خاصة وأنها لا تتوافق مع القوانين المرعية في البلاد).

وفي معرض الحديث عن الحلول الممكنة، يقترح الوالي مجدداً عدم إجراء أي انتخابات اختيارية أو محلية لمجالس الذيموبيرانديا في كريت، لأنها ستكون بحسب قوله سبباً لوقوع الكثير من الحوادث التي لا تحمد عقباها. ويقول كذلك إنَّ إجراء الإنتخابات بالطريقة التي يريدها مطران الجزيرة ستُفضي حتماً إلى نتائج سلبية ضد الحكومة المركزية. وبالتالي فإن إجراءها في الوقت الراهن هو أمر غير صحيح في جميع الأحوال، ويجب على المعنيين إبلاغ البطريركية بذلك بالطرق والأساليب المناسبة. لقد تم اقتراح إصدار إرادة سنية موجهة إلى بقية الأعضاء الموجودين على رأس أعمالهم ووظائفهم في مجالس الذيموبيراندیا، وذلك لتأمين بقائهم في المقاعد التي يشغلونها لغاية تعيين تاريخ جديدٍ لإجراء الإنتخابات في المستقبل. أما بالنسبة للمقاعد الشاغرة بسبب وفاة بعض الأعضاء أو استقالة البعض الآخر أو بسبب فقدان الأهلية المطلوبة للاستمرار في التمثيل داخل المجلس

، فقد تم اقتراح تأســـيس لجنة انتخابية قوامها الرئيس الديني للجماعة في المقاطعة، إضــافة إلى أعضــاء المجلس الإداري فيه وأعضــاء محكمة البداية من المسيحيين، تكون مهمتها تحديد المعايير والأسس الحديثة للنظام الانتخابي الجديد، وهو ما تم فعلاً بعد ذلك، وما أقر في القانون الجديد كما بينًا ذلك سابقاً.

لم تجر انتخابات الذيموبيراندیا خلال تلك الفترة المضـــطربة في جزيرة كريت. الحقيقة، إنَّ ما تم إنجازه هو مجرد تأجيل اشـــتعال فتيل الأزمة لمدة ســـنة واحدة فقط. ففي الرابع من حزيران عام ١٨٩٦م، اجتمع الأعضـــاء المســـيحيون في مجلس العموم لولاية كريت، واتخذوا قرارات بشـــأن إجراء انتخابات أعضـاء مجالس الشيوخ وتحديد المهام المنوطة بهم، ثم قاموا بإبلاغ قراراتهم إلى الوالي. لقد قرر المجتمعون بأن يقوم ثلاثةُ أعضـــاءٍ مســـيحيين منتدبين من قبل كل مجلس من مجالس الناحية والقضـــاء بانتخاب أعضـــاء مجلس ذيموبيراندیا السنجق

، وأن يكون هـذا الإجراء بعـد انتخـابـات المجلس الإداري في الجزيرة بشـــهر واحد. وبالطبع، رفض الوالي هذه القرارات بشـــكل قاطع للأســـباب والدواعي الأمنية نفسها التي تحدث عنها قبل سنة واحدة.

لقد كـان لهذا الاجتمـاع الأخير أهميـة مختلفة بما يخص شـــؤون مجالس الشيوخ المحلية أو الذيموبيراندیا. كانت تلك هي المرة الأولى التي توضع فيها قضـية المعاشـات الشهرية للأعضاء على طاولة البحث. إقترح المجتمعون أن يتولى مجلس المعـارف الموجود في كل مقـاطعة من مقاطعات الجزيرة مهمة تحديد القيمة المالية للمعاشـــات، على ألاّ تتعدى قيمتها مبلغ خمســـماية قرش. كما تقرر أن تحتسب المعاشات الشهرية من ضمن ميزانية المجلس، وأن تقوم صـــناديق الأديرة بتســـديد ما يلزم من أموال عند عدم توفر المبلغ اللازم في صـندوق المجلس. لقد جاء الرد من اسـطنبول بأن لا مانع من المصـادقة على هذا الأمر طالما أنه لا يشكل أي خطرٍ على واردات الجزيرة ومداخيلها.

كانت وظائف مجالس الذيموييراندیا تختلف بحسب التوقيت والمكان الجغرافي بين بيئة وأخرى. ففي العصر القديم، كانت مهمة هذه المجالس تبدأ من فض النزاعات بين الأشخاص ولا تنتهي عند إدارة الشؤون المالية والملكية للجماعة، مما يعطيها بعداً مهماً وكبيراً جداً في المجتمع الذي تقوده وتتحكم بمجريات الأمور فيه. من هذا المنطلق، فقد شكلت مجالس الذيموييراندیا خلال الحكم العثماني نوعاً من المنظمات التي تعنى بشؤون الأقليات، مثل الروم الأورثوذكس، وخصوصاً فيما يتعلق بترتيب الأمور الدينية والثقافية والاقتصادية وغيرها، وإضفاء الطابع الحقوقي القانوني على القرارات التي تتخذها. من المعلوم أن مجالس الذيموييراندیا كانت تتولى تنظيم المعاملات الدينية والأمور المتعلقة بالجباية الضريبية بالإضافة إلى كثير من الأمور الإدارية الأخرى التي تتعلق بالروم في جزيرة قبرص. ومع مرور الزمن، تولى المجلس نفسه قضية تنظيم المسيحيين في الجزيرة المذكورة لتأجيج الحركات الشعبية التي تطالب بالإستقلال

والإنفصـــال عن الدولـة العثمانية. يتحدث «كروغ» عن مجلس منتخب يترأسـه مطران أو أسـقف، ويتألف من اثني عشـر عُضْـواً يشـكلون ما يعرف باسم «جيروندیس»، وأن هذا المجلس قد أبصر النور مع بدايات القرن التاسع عشر. ومع أن إطلاق هذه التسمية على المجالس الأخرى المشابهة والمتواجدة داخل حدود الدولة العثمانية هو أمر خاطئ، إلا أن العثور على تســميات تفيد نفس المعنى والمضمون في مناطق مختلفة من الجغرافيا العثمانية أمر ممكن. لقد كتبت بعض الوثائق العثمانية عن مجالس «الاثني عشَرَية» التابعة لجماعة الروم في جزيرة ســاكيز. ولعل ذلك يظهر كيف اســتطاعت المجالس القديمة في ساكيز أن تحافظ على وجودها وأهميتها وفاعليتها في تلك المنطقة.

لقد ظهرت مجالس شيوخ كثيرة في جزيرة كريت بشكل رسمي وعلني بعد صدور فرمان الإصلاحات العثماني. وبالتالي، فقد أصبح ظهور منظمات ومؤســـســـات مدنية مختلفة تابعة للجماعات والأقليات أمراً ممكناً بعد هذا التاريخ. لقد أصبحت تلك المجالس تحاكي المؤسسات الحكومية وتنافسها في الوجود والقدرات الإجرائية في البيئة الحاضنة لها. إلا أن هذا التعدد كان سبباً في عدم قدرتها على ممارسة وظائف مؤثرة تحمل أبعاداً سياسية ضخمة. لقد ورد في النظام الأساسي لتشكيل مجالس الذيموييرانديا في كريت (إنَّ أعضاء المجلس ليسوا مخوَّلِين بالتدخل في أي شأن يخص البلاد أو العباد بأي طريقة تخرج عن نطاق مساحة الوظيفة التي أسندت إليهم، وبأي شكل من الأشكال). ثم يتابع القانون ليقول بأنَّ أيَّ تدخل يقومون به خارج نطاق صـــلاحياتهم سيكون سبباً في عزلهم ووضع حَدٍّ لعضويتهم داخل المجلس. في الحقيقة إنَّ ســـبب هذا التعاطي الرســـمي مع مجالس الذيموييرانديا ينبع من فكرة أن المجالس الإدارية في كل الأقضية والمقاطعات في الجزيرة

قد تشكلت بموجب انتخابات شعبية، وهي تتبع إدارياً للدولة، ويعتبر كل عضـــو فيها موظفاً رســـمياً في ملاك الدولة العثمانية. وبما أنَّ المجالس هذه كـانـت تتولى إدارة ســـائر الأمور المتعلقـة بـالولايـة والـدولـة، فـإن مجـالس الذيموييرانديا في تلك الفترة لم تكن تملك أي دور فعلي وحقيقي.

كـانـت المهام المنوطـة بمجـالس الـذيموييرانـديـا محـدودة للغاية في جزيرة كريت، وكـانـت تتعلق بـالأمور المالية وجباية الضـــرائب في أغلب الأحيان. وبموجب دستور ولاية كريت، كان التعريف الوظيفي لهذه المؤسسة يتلخص (بضـرورة مراقبة أعمال الوَلِي الوصـي المسيحي، والتحقق من حسن إدارته للأمور المـالية على الوجه اللائق والصـــحيح). ومع مرور الوقت، توســـع نطاق عمل هذه المجالس، فأعطيت مزيداً من الصـلاحيات لتصـبح مؤسـسـات لها وصـف وظيفي أكثر وضـوحاً وشـمولية. لقد كرس الدسـتور لها وظيفتين أسـاسـيتين: الأولى تتعلق بإدارة شـؤون أموال اليتامى، والثانية تتعلق بتوزيع الأموال المتروكة وتقسيم التركات.

لقد أصــبحت مجالس الذيموبيراندیا هي الوصـــي الحقيقي الموكل بحماية أموال اليتامى المسيحيين والحفاظ على أملاكهم كلها، سواء كانت من الأموال المنقولة أو غير المنقولة. كما كانت كل أعمال البيع والتسليم والانتقال والرهن والتسليف المتعلقة بأملاك اليتامى وأموالهم من صلب وظيفتها. وعند الحاجة إلى بيع أي عقار أو ملك، فقد كانت هذه المجالس هي التي تحرر عقود البيع، وتستعمل الحاصل المالي في أعمال الفائض والربا، كما كانت تدير الأموال غير المنقولة بالطريقة التي تحافظ عليها وتضـــمن من خلالها تأمين مداخيل مالية لأصحابها. باختصار شديد، يمكن القول بأن الوظيفة الأساسية الأولى لمجالس الذيموبيراندیا كانت تتعلق (بحســـن إدارة أموال اليتامى والحفاظ عليها). من ناحية أخرى، فقد كانت هذه المجالس هي التي تدير تقسيم تركات المسيحيين وتشرف على توزيع أموالهم، وخاصة عند حصول أي نزاع أو خلاف بين الورثة. ولكنها كانت في الوقت نفسه لا تتدخل في النزاعات المالية بين الورثة ومن يدعي عليهم من خارج نطاق العائلة، وتترك أمرَ البَتِّ في مثل هذه الدعاوى إلى القضاء والمحاكم الرسمية.

يظهر مما ذكر آنفاً أن مجالس الذيموبيراندا كانت لا تملك الحق في إدارة أموال الطائفة والجماعة، كما كانت لا تستطيع تمثيلها أمام المراجع الرسمية للدولة. وبحسب الدستور الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين ثاني ١٨٨٧م، فقد كان مدراء الناحية ومعاونيهم أو أي شخص آخر مكلف من قبلهم هم الوحيدون المخولون بتولي إدارة الشؤون المالية للجماعة أو الطائفة وتمثيلها أمام المحاكم النظامية الرسمية للدولة.

لم تكن مجالس الذيموبيراندا تملك حقاً مطلقاً أو صلاحيات واسعة في إدارة أي شأن يتعلق بالأمور المالية للطائفة. فقد كانت ممنوعة من البت في أي معاملة تتجاوز قيمتها ٥٠٠٠ قرشٍ، كما كانت لا تستطيع النظر في أي معاملة لا يوجد فيها بيان واضح للقيمة المالية الصافية للمبلغ. وفي مثل هذه الحالات، كان على المجلس أن يحول القضية فوراً إلى المحكمة البطريركية في اسطنبول للنظر فيها والبت بأمرها. من ناحية أخرى، كانت كل صلاحيات مجالس الشعب هذه وأعمالها تقع تحت الإشراف المباشر لمجلس العموم في الولاية.

إننا نجد أن مجالس الذيموييرانديا كانت بحسب كتاب النظام الرسمي السنوي لولاية كريت، تعتبر مؤسسة تعادل صندوق اليتامى أو مجلس اليتامى لدى المسلمين. لقد كانت المجالس الخاصة التابعة للطوائف المختلفة في الجزيرة تخضع لمعايير التجانس الوظيفي بين الطرفين، وذلك استكمالاً لما كانت عليه معظم الأمور والمواضيع الأخرى التي تخص التركيبة الداخلية للطائفة فيها. ضمن هذا السياق، كانت كل طائفة تملك مجلساً خاصاً يتعلق بسائر أمورها التعليمية والقضائية. أما مجالس اليتامى، فقد كانت موجودة في المجتمع الإسلامي دون أن تكون حاضرة بنفس الطريقة والأسلوب عند المسيحيين. وعلى الرغم من أن مجالس الذيموييرانديا كانت لا تملك أي صلاحيات رسمية تستطيع بموجبها إدارة أعمال الأوقاف المسيحية، إلا أننا نظن أنها كانت مؤسسات مسيحية بديلة لمجالس اليتامى عند المسلمين.

لقد تولت هذه المجالس عملياً مهمة سـد الفراغ الناتج عن غياب صـندوق اليتامى ومجالســهم في المجتمع المســيحي، ويمكن القول إنَّ هذه الوظيفة هي من أهم مـا كـانـت تعنى بـه تلك المجالس في المجتمع المســـيحي. من هنا، فقد سـمح «حسـين حفظي» لنفسـه أن يطلق إسم (صـناديق الأيتام المسيحيين) على مجالس الذيموبيراندیا المنتشرة في كل أنحـاء الولايـة.

كـانـت مجـالس الـذيموبيرانـديـا تعمـل بتجـانس وتكامل مع المؤســـســـات الحكومية والمجالس الخاصــة بالطائفة ضـمن أطر معلومة ومحددة. وبموجب النظام الرســمي الســنوي للولاية، فقد كان رئيس المجلس هو نفس الشــخص المتنفذ الذي يرأس مجلس التعليم (المعارف) المســيحي. وعلى نفس المنوال، فقد كانت مجالس الشــعب (الذيموبيراندیا) مرتبطة بالكنيســة بشــكل مباشــر أيضــــاً. ولإعطـاء نموذج عن الترابط والتـداخـل الحـاصــــل بين جميع هذه المؤسـسـات، فإن رئيس الذيموبيرانديا كان من الوجهاء وأصـحاب القرار في نفس المحلة أو المدينة،

كما كان بعض أعضـــاء مجلس الشـــعب من الموظفين أو العاملين في الكنيســة في نفس الوقت. صـحيح أنَّ معاشـات الأعضـاء كانت تدفع من بيت مال المجلس، إلا أن صندوق أوقاف الكنيسة كان يتكفل بسداد باقي المبلغ عند حصــول أي عجز مالي يحول دون حصــول الجميع على رواتبهم الشــهرية بشــكل منتظم. هنا نود أن نذكُر أن مراقبة أعمال المجلس والإشــراف عليها كـانـت تتم أولاً من خلال مطرانيـة كريـت، تتبعهـا البطريركيـة الكبرى في العاصــمة اســطنبول. على صــعيد آخر، فقد كانت المجالس الإختيارية على علاقة وثيقة بمجالس الذيمويبرانديا. إلا أن هذه العلاقة شـــابتها نوعية مختلفة من المشـــاكل بـاختلاف المكـان والزمـان. ففي العصـــر القديم، كـانت تعتبر مجالس الذيمويبرانديا والمجالس الإختيارية مؤسسة واحدةً تعمل تحت تشكيلة واحدة واسم واحد. وإذا نظرنا إلى الحال في جزيرة كريت، فقد كانت مجالس الذيمويبرانديا في الســنجق تشــكل الهيئة العليا لجميع المجالس الإختيارية في الأقضية والقرى

. في الحقيقة، لم تكن هناك مجالس إختيارية حقيقية في قرى وأقضية السنجق في ذلك الوقت، ولكن مجالس الذيموييرانديا كانت موجودة وفاعلة. وقد تم الحديث آنفاً في هذا الفصل عن دور المجالس الإختيارية في تشكيل مجالس الشعب (الذيموييرانديا).

كانت مجالس الشعب (الذيموييرانديا) مجبرة على الإرتباط المباشر بمقام الوالي والسراي الحكومي في الولاية. وكان على الأعضاء المنتخبين أن يحصلوا على موافقة الوالي ومصادقته على صحة تمثيلهم قبل بداية وظيفتهم وأعمالهم في تلك المجالس. من ناحية أخرى، فقد كانت مجالس الشعب على علاقة مهمة ووطيدة بمجلس الولاية أيضاً. وكانت صكوك بيوع كل أراضي وأملاك اليتامى وعقود الإستثمار والسندات التي تعود إليهم تتم من خلال مجالس الذيموييرانيا، ولكنها كانت تمر بعد ذلك مع باقي القرارات عبر مجلس الولاية للتصديق على صحتها ومطابقتها للأصول الرسمية، تجنباً لأي محاكمات قضائية أو طعون مستقبلية.

كانت البيوع التي تتم عبر مجالس الذيموبيراندیا تدون على صكوك تحمل إسم المالك الأول، وهي أسماء اليتامى، بالإضافة إلى اسم وشهرة المالك الجديد، وهو الطرف الشاري، والمبلغ الذي تم التوافق عليه واستلامه لإنجاز البيع، وكانت المؤسسات الرسمية تصادق على صحة صكوك البيع في الشكل والمضمون. وفي نفس السياق، كانت المؤسسات الرسمية تطلب إبراز حجة البيع المذيلة بختم المحكمة عند بيع الخانات السكنية، وسند خلو رجل مذيلة بختم مديرية الأوقاف عند بيع أي شيء من أملاك الوقف، وسند الطابو المذيل بختم الدائرة الأميرية عند بيع أراض ميرية. بعد ذلك، كان موظف الضرائب يحدد المقدار المالي للرسوم التي تستوفيها الدولة لإتمام عملية البيع بشكل رسمي ونهائي. وعلى الرغم من كل ما تم ذكره، كانت بعض البيوع تنتهي أمام المحاكم القضائية بسبب شبهات ومشاكل بين الأطراف المعنية، كما كانت بعض النزاعات المضبوطة في الجريدة الرسمية لإدارة الأيتام المسيحيين تنتهي في غرف محاكم القضاة الشرعية في الجزيرة.

كان على مجالس الذيموبيراندیا أن تغلق دفاتر حســـاباتها المتعلقة بأموال اليتامى والتركات والإرث مرة كل ثلاثة أشـــهر، وكانت هذه التصـــفية تذيل بختم الرئيس، وتحفظ السـجلات في أماكن مخصـصــة لها. الجدير بالذكر أن هذه الســجلات لا تزال محفوظة حتى أيامنا هذه في الأرشــيف اليوناني، مما يدل على المنهجية الدقيقة والصـارمة التي كانت تتبعها الإدارة العثمانية خلال عملية التدوين والحفظ.

لقد كانت وظيفة مجالس الذيموبيراندیا هي زيادة طفيفة في صـــلاحيات ومهام مسـؤول الشـؤون المالية بحسـب ما هو مبين في وثيقة النظام ودسـتور النواحي. وبموجب هذا الدســتور، فقد كانت أسـماء المسـؤولين عن تحضـير لوائح الشـــطب قبيل الإنتخابات تدون بحســـب الترتيب التالي: الكهنة والأئمة والمخـاتير ومجـالس الـذيموبيرانـديـا. إن هـذا الأمر بحـد ذاتـه كـان بـدايـة منح مجالس الشـعب صـفة جديدة في الحياة السـياسـية داخل الولاية، كما جعل منها مراكز دعائية يسـتخدمها كل من أراد أن يُرَوِّج لنفسـه أو فكره أو حزبه خلال الحملات الإنتخابية.

هكذا ومع مرور الزمن، انتقلت النزاعات السـياسـية الداخلية في بيت الطائفة أو الجماعة الواحدة إلى أروقة مجالس الذيموييراندیا وصـارت جزءاً لا يتجزأ من حياتها اليومية.

لم تكن مجالس الذيموييرانديا في جزيرة كريت مؤثرة وفاعلة كما كانت كذلك خلال العصور السابقة في ولايات أخرى، خصوصاً وأنها تأسست في وقت انحسار نسبي للشعور الديني لدى الجماعة أمام تضخم الحس القومي والأفكار التحررية في ذلك التاريخ. ولكنها كانت في الوقت ذاته تحمل أهمية خاصة في تنظيم حياة المجتمع المسيحي وإدارة شؤونه، خاصة خلال العقد الأول الذي تلا تأسيسها في جزيرة كريت. لم تقف حدود تأثير هذه المجالس على المجتمع المسيحي فحسب،

بل إن آثارها طَبَعت المجتمع المسـلم أيضـاً، ولكن بطريقة مختلفة. ومن الملاحظ أنَّ المسلمين أسسوا منظمة شبيهة بمجالس الذيموبيرانديا المسيحية بعد خروج جزيرة كريت عن الحكم المباشـر للدولة العثمانية. لقد عرفت هذه المنظمة باسم (الجماعة الإسلامية) في كريت، وكانت تمثل المجالس الشعبية الإسلامية الكريتية مع طلائع القرن العشرين.

الفَصْلُ الخَامِسُ

موقع القضية الكريتية في العلاقات التركية ـ اليونانية من خلال المصادر العثمانية (١٨٩٦)

عائشة نوكيت أضي ياكا

مقدمة

من المعلوم أن جزيرة كريت قد دخلت تحت حكم الدولة العثمانية في النصف الثاني للقرن السابع عشر. ولا يبالغ المؤرخون إذا قالوا بأن القضية الكريتية بالنسبة للعثمانيين قد بدأت فعلياً منذ ذلك التاريخ. فعلى مرِّ العصور والأزمان، خضعت الجزيرة لحكم دولٍ وإمبراطورياتٍ مختلفة، وكان الشعب الكريتي يستعين دائماً بدول أخرى للتخلص من حكم الدولة التي تسيطر على جزيرته، مما جعلها مسرحاً للاضطرابات والثورات المتعاقبة التي لم تعرف الهدوء خلال فترة طويلة جداً من الزمن.

كـان ذلـك خلال الحكم البيزنطي ثم العربي ثم البنـدقي وأخيراً العثمـاني، بحيث كانت كل دولة تزيل حكم من قبلها بمســاعدة أهل الجزيرة ومســاندتهم في بداية الأمر، لتنقلب الأمور بعد ذلك ضد الحكم الجديد، وهلم جرى.

وبعد أن انضــمت الجزيرة لتصــبح جزءاً من أراضـــي الدولة العثمانية، اســـتمر الرســـم البيـاني للثورات والقلاقل في تلك البقعة الجغرافية بين فترة وأخرى منذ وقت الفتح وحتى العام ١٨٩٦م. كان التصـــاعد والتنازل في هذا الرسم البياني متماشياً مع الجو السياسي العالمي العام، كما كان مرتبطاً دائماً بـالتدخلات الأوروبية في الشـــؤون الداخلية للدولة العثمانية. لقد اســـتطاعت الدولة الروسية أن تضع القضية الكريتية على طاولة المباحثات والمفاوضات خلال عقد اتفـاقيـة برلين بعد حرب ١٨٧٧□١٨٧٨م، وكـان ذلـك ســـبباً في ظهور مشاكل بين الدول الكبرى لأن مصالحها تقاطعت واختلفت أمام الحلول المقترحة لحل الأزمة في جزيرة كريت.

إن التركيبة الخاصـــة للجزيرة، بالإضـــافة إلى موقعها المميز في ملاحة البحر الأبيض المتوسط، جعل تناول أي مرحلة من مراحل النزاع في القضية الكريتية منذ القرن السـابع عشـر أمراً شـاقاً وصـعباً ويسـتهلك وقتاً طويلاً في البحث والتدقيق، حتى ولو حُصِـرَتْ تلك الدراسـات بالمصـادر العثمانية دون غيرها. تجدر الإشـــارة إلى أن القضـــية الكريتية لا يمكن أن تنحصـــر تحت عنوان العلاقات التركية – اليونانية بأبعادها الدبلوماسية والاجتماعية فحسب، ولكن الأمر كـان يتجـاوز كـل ذلـك بكثير ليصـــل إلى حـدود اختلاف وجهـات النظر بين الدول الكبرى أمام الحلول المقترحة لفض النزاع، وتأثير ذلك على مصـالحها ومنافعها بشـكل مباشـر وغير مباشـر، وتدخلها بالشـأن الكريتي في تفاصـيل كثيرة، مما يضـفي على القضـية الكريتية أبعاداً واسـعة تفوق نطاق المناكفات بين اليونان والإمبراطورية العثمانية.

كـانـت الفترة الزمنيـة الممتـدة بين عـامي ١٨٩٦□١٨٩٧م. هي أكثر مراحل الحراك السـياسـي بين مختلف أطراف النزاع حول القضـية الكريتية. ويمكن القول إنَّ العلاقات الدبلوماسـية بين العثمانيين والدول الكبرى واليونان قد وصـلت إلى ذروة النشـاط خلال تلك الفترة لفض النزاع بالطرق السـياسـية السـلمية. إلا أن الأمور تطورت بشـكل دراماتيكي كبير، لينتقل النزاع حول جزيرة كريت إلى مرحلة نشوب حرب تركية - يونانية عام ١٨٩٧م.

وعلى الرغم من أن اندلاع الحرب بين الطرفين عام ١٨٩٧م. كان بسـبب الخلاف على من يحكم الجزيرة ومن يتولى أمرها، إلا أن ذلك شـكل مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ كريت ومسـتقبلها السـياسـي. لقد حصـلت الجزيرة بعد توقيع الهدنة على الحكم الذاتي، وكان ذلك خروجاً فعلياً لها من سـيطرة الحكم العثمـاني بشـكل كامل ونهائي. من هنا فقد رأينا أن دراسـة التطورات التي حصـلت عام ١٨٩٦م. بكل تفاصـيلها وثوراتها والتدخلات المشـتركة للدول الكبرى في القضـية الكريتية أمراً ضـرورياً ومهماً لفهم حقيقة ما كان يخطط لحاضر الجزيرة ومستقبلها في تلك المرحلة.

لم تكن نوايا الدول الكبرى وقراراتها المشتركة المتعلقة بالقضية الكريتية، والتي تطورت من مرحلة حصار كريت إلى مرحلة احتلالها عسكرياً، مجرد تدخل في شــؤون ولاية تقع ضــمن حدود الدولة العثمانية لإخماد الثورات وتحقيق الأمن والإســتقرار فيها، ولكنها كانت تنفيذاً لســياســة ممنهجة متفق عليها بين تلك الدول لتغيير المعادلات العسكرية والسياسية في البحر الأبيض المتوسط والعالم.

إن التوقف عند الموقع الجغرافي للجزيرة هو أمر أساسي وضروري لفهم الأسباب التي جعلت من القضية الكريتية والنزاع حولها قضية عالمية في ذلك الوقت. لقد تصدرت قضية كريت جدول أعمال الخارجية العثمانية وكانت من أولويات اهتماماتها لفترة طويلة. فهي مهدٌ لأقدم الحضارات الإنسانية، ونقطةُ التقاءِ البحر الأبيض ببحر إيجه، وموقعٌ متقدمٌ في مراقبة حركات الســفن التجارية والعسكرية ونشاطاتها المتزايدة والمتسعة في الملاحة البحرية في المتوســط والعالم. إن الحماية العســكرية لهذه الجزيرة الموجودة في منطقة بحرية مليئة بالجزر

، والتي تبلغ حدودها بين الشـرق والغرب مسـافة ٢٥٠ كلم فقط، هو أمر سـهل للغاية. فمن الناحية الشـرقية، تبعد منطقة «سـيدرو» عن السـواحل الآسيوية مسافة ١٥٠ كلم، بينما تبعد من ناحية الغرب بين «سبادا» في كريت ومنطقة «ماله» على الشاطئ اليوناني مسافة ٩٠ كلم فقط لا غير، مما يجعل الإمدادات العسـكرية من الجانب الغربي أكثر سـهولة ويسـراً بالمقارنة مع الجانب الشرقي والطرف الآخر.

تتميز الجهة الجنوبية للجزيرة بجبالها العالية المطلة على البحر مباشـرة، ولذلك فهي ليسـت أماكن سـكنية بالإجمال، كما أنها لا تعتبر صـالحة لإنشـاء المرافئ والموانئ البحرية. أما الجهة الشـمالية للجزيرة فتمتاز بسـهولها الفسـيحة الخصـبة، ومناطقها الآهلة بالسـكان، كما تتواجد فيها مرافئ بحرية قديمة قدم الإنسان في الجزيرة، لأن الطبيعة فيها تعتبر مهيئة وصالحة للسكن والزراعة والتبادل التجاري مع الخارج. من هنا فإن المدن الأسـاسـية في كريت تتموضـع على السـاحل الشـمالي للجزيرة، مثل خانيا، ريسـمو، قندية أوإيراكليو، وغيرها.

ظهور التمرد واحتلال الدول الكبرى للجزيرة

في وقت كانت فيه الدولة العثمانية منهمكة بإخماد الثورة الأرمنية والتعاطي مع تبعاتها، شهد مطلع العام ١٨٩٦م. تمرداً واسعاً في جزيرة كريت. لقد خرجت احتجاجات شعبية عارمة ظاهِرُها المطالبة بالإصلاح والتجديد في إدارة الجزيرة ومنح امتيازات إضافية لأهلها. في هذه الأثناء، بادرت الدولة العثمانية إلى تعيين طورهان باشا والياً على الجزيرة، وأسندت إليه مهمة تهدئة الأمور فيها والوقوف على مطالب أهلها. وبالفعل، فقد اجتمع الوالي الجديد مع وجهاء البلد وقادته بصورة مستعجلة وطارئة، ثم كتب تقريراً مفصلاً شرح فيه الوضع في كريت وأرسله إلى الحكومة المركزية في اسطنبول. لقد رسم الوالي الجديد المشهد في الجزيرة على النحو التالي: (إن الشعب في جزيرة كريت هو ضحية التحريضات المستمرة التي تقوم بها الجمعية الفاسدة المعروفة باسم «أبيتروبي»،

وهي في الحقيقة فرع من جمعية «فيليكي أتيريا»، وتمارس نشـــاطها بشـكل سـري في كل بقعة من كريت. إنني على يقين بأن المحرك الأسـاسـي لهذه الجمعية هي أصـابع خارجية غربية. كما أؤمن بأن الهدف الأسـاسـي لها هو الحؤول دون قيام مجلس العموم في الجزيرة من القيام بمهامه المعروفة، واسـتغلال ذلك من أجل الدعوة إلى انتخابات عامة مرة أخرى في كل أرجاء البلاد. إن اسـتمرار الوضـع على ما هو عليه يجعلني أعارض دعوة المجلس المذكور إلى عقد اجتماعاته الروتينية، لأنه سيكون عرضة لاستغلال الفاسدين وتحقيق مآربهم. إن تحقيق الأمن والإسـتقرار في الجزيرة يمكن أن يكون حلاً جزئياً للعديد من المشاكل الاقتصادية الموجودة فيها خلال الوقت الراهن).

بناء على هذا التقرير، إتخذ الباب العالي قراراً بتحويل مبلغ مالي كاف لسد احتياجات الأهالي ودعم السلطة المحلية في كريت، وأرْفِقَ القرار باستنكارٍ واستهجانٍ ما يحصل فيها من أمور مُخِلّة بالأمن والإستقرار. يقول البيان ما نصه: (على الرغم من كل الإمتيازات التي حصل عليها مسيحيو الجزيرة بموجب اتفاقية هاليبا، إلا أننا نرى أنهم أساؤوا استعمالها ولم يعرفوا قيمتها، فكان ذلك سبباً في اتخاذ السلطة المحلية بعض الإجراءات التقييدية، مما دفع الكريتيين مجدداً إلى العصيان والتمرد بتحريض مباشر ودعم من اليونانيين. لقد أبلغت حكومتنا مقام الوالي بضرورة نشر إعلان يطالب فيه بإنهاء حالة التمرد لإعادة الأمن والإستقرار إلى الجزيرة، مع الإبتعاد عن أي عمل يهدد السلم الأهلي فيها).

وفي الوقت الذي كانت تعبر فيه الحكومة العثمانية عن وجهة نظرها في أحداث العام ١٨٩٦م، كانت الصحافة الأوروبية تعطي مساحات واسعة لتغطية الحوادث اليومية في كريت، ولا تتوانى عن كيل التهم والتعليق على مواقف الحكومة العثمانية بشكل سلبي ومتكرر. ولا عجب إن عثرنا في رفوف الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء التركية وفي قسم الأوراق الخصوصية المعروضة على الصدارة العظمى في أرشيف يلديز على مساحات واسعة مخصصة للتلغرافات الكثيرة التي قام السفراء العثمانيون في البلدان الأوروبية بإرسالها إلى وزارة الخارجية العثمانية لإطلاعها على تفاصيل هذا الموضوع بشكل مستمر. لقد كتب أحد الصحافيين في جريدة (فاس) الألمانية مقالاً يتهم فيه الحكومة العثمانية بنكث الوعود التي قطعتها أمام الشعب الكريتي بمنحه الإمتيازات والمطالب المحقة التي كان ينادي بها فقال: (بعد أن نجحت الحكومة العثمانية بالقضاء على التمرد الأرمني، ها هي تسعى مجدداً لإظهار أنها دولة كبيرة لا تخشى من قمع أي ثورة أو احتجاج فوق أراضيها، ولكنها مخطئة هذه المرة).

ومع ارتفاع أصـــوات المندِّدين بالموقف الرســـمي العثماني في أوروبا، ســـواء عبر الصـــحافة أو من خلال منابر الحراك الشـــعبي الموجه، فقد بدأت الدول الأوروبية ترســـل بوارجها الحربية -الواحدة تلو الأخرى- إلى المياه الإقليمية الكريتية، تلبية لرغبة شـــعوبها في ضـــرورة إعادة الإســـتقرار إلى الجزيرة المظلومة.

أمام الضـــغوط والتحذيرات الأوروبية المتتالية، وجدت الدولة العثمانية نفسـها مضـطرة مرة أخرى إلى الرضـوخ، فتم عقد اجتماع مع سـفراء الدول الكبرى في اســـطنبول لإعلان نظام جديد لحكم جزيرة كريت، وإنهاء الأزمة سياسياً بالطرق الدبلوماسية.

ومع إعلان النظام الجديد، تقرر تعيين والٍ مســيحي للجزيرة توافق عليه الدول الكبرى، كما تقرر دعوة مجلس العموم إلى الإنعقاد من جديد، وتوزيع الوظائف الرسمية في الجزيرة ليكون الثلث للمسلمين والباقي للمسيحين، كما تقرر تخصيص نصف العائدات الجمركية لصالح خزينة الجزيرة، وتأسيس لجان قضائية وعدلية وجهاز شرطة تشرف عليها الدول الكبرى بشكل مباشر.

كانت المادة الأخيرة من وجهة نظر العثمانيين بالغة الخطورة والأهمية، وكانت سبباً في فتح جدل كبير بين الوكلاء (النواب) في مجلس المخصوص. وبدافع مواجهة إصـــرار الدول الكبرى على حق مراقبة المواد الإصـــلاحية المتفق عليها في أربعة عشـــر مادة، فقد أبلغت الدولة العثمانية هذه الدول أنها تريد ضمانات لحقوقها في الجزيرة إذا استمرت القلاقل واستمر تهديد السلم الأهلي في الجزيرة.

أظهر المســـيحيون الكريتيون ســـرورهم لإقرار النظام الجديد. وخلال مراسيم تقديم الشكر والامتنان لسفراء الدول الأجنبية، تعهد النواب المسيحيون بترك الســـلاح وجمعه من أيدي المتمردين، وذلك في مبادرة منهم لإعطاء النظام الجديد فرصـــة جدية لإحلال الأمن والســـلام في ربوع الجزيرة وعدم إعاقة تطبيقه. وعلى الرغم من أن الجو الســـائد في الجزيرة كان يؤيد هذا الإتجاه، إلا أن الجمعيات السياسية الحليفة للدولة اليونانية أبدت امتعاضها من النظام الجديد ووجدته غير كاف ولا يرقى إلى طموحات الشـــعب الكريتي. على المقلب الآخر، فقد أثار النظام الجديد حنق المســـلمين، فأعلنوا الثورة رفضـــاً له وعدم القبول بما ورد فيه. وفي خضـــم الأحداث المتســـارعة، قتل راهب مســـيحي على أيدي الثوار المســـلمين في مدينة خانيا، وكان ذلك حجة كافية لاندلاع شرارة الإضطرابات من جديد في كل أنحاء الجزيرة.

عند هذه النقطة بالذات، وجدت الدول الكبرى ما كانت تبحث عنه من مبررات للتدخل العسكري في جزيرة كريت. في الوقت نفسه، كانت أعداد سفنها الحربية المرابطة في المياه الإقليمية الكريتية تتزايد بشكل ملحوظ. كان من الواضح أن الظروف تتجه نحو فرض القرارات المتفق عليها بالقوة. هنا لم تتردد الدولة اليونانية في استغلال الأحداث لصالحها، فأرسلت سفينة حربية وأخرى مدرعة إلى الجزيرة تحت ذريعة المشاركة في قمع الحركات المسلحة الخارجة عن القانون. وبحسب المؤرخ التركي هامي دانيشمند (فقد كان من الواضح أن الدولة اليونانية لم تقم أي وزن للدولة العثمانية ولا للدول الكبرى عندما أقدمت على هذه الحركة الماكرة بكل خفة وبراعة).

وبما أن هذا التحرك الأخير كان يعني دخول اليونان فعلياً إلى المياه والأراضي التركية، وبما أن الأساطيل الغربية كانت تحيط بكل مداخل الجزيرة، فقد توجهت الدولة العثمانية إلى الدول الكبرى بطلب اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لوضع حد للتعدي اليوناني على كريت. لقد قلبت الخطوة العسكرية اليونانية موازين المصالح بين الدول الكبرى رأساً على عقب، كما سنفصل ذلك لاحقاً، لأنها لم تكن تنوي تسليم جزيرة كريت إلى اليونان في ذلك الوقت. كما أن بداية الإحتلال العسكري اليوناني للجزيرة لم يكن بالتوافق أو التنسيق معها، الأمر الذي دفعها إلى إظهار امتعاضها عبر تبليغ الحكومة اليونانية تحفظ كل الدول على ما حدث هناك. لقد تبلغت الحكومة اليونانية أن ضم الجزيرة إلى اليونان هو أمر غير وارد على الإطلاق، وأنها ستبقى تحت حكم الدولة العثمانية على أن تمنح حق الحكم الذاتي، وأن الدول جميعها متوافقة على هذه الصيغة وهذا القرار.

وعلى الرغم مما تقدم، لم يلق الإنذار الذي توجهت به الدول الكبرى إلى اليونـان أي آذان صـــاغيـة، بل على العكس، فقد أعلن قـائد القوات اليونـانيـة الميرالاي فاسوس أنه أحكم سيطرته على جزيرة كريت، وأنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من أراضـــي الملك اليوناني في شـــباط ١٨٩٧م. هنا بادرت الدول الكبرى إلى حصـــار الجزيرة بالكامل في ٢١ آذار ١٨٩٧م، ثم بدأ الإنزال العســكري واحتلال الجزيرة لتبدأ مرحلة جديدة من الحكم فيها. (في الحقيقة، لقد خســر العثمانيون حكم الجزيرة في هذا اليوم، ولكنها لم تدخل أيضــاً تحت عباءة الحكم اليوناني بشكل رسمي بعد).

لقد اختلفت الآراء حول تأثر اليونان بالحصار الذي فرضته الدول الكبرى على جزيرة كريت. يشـير بعض المحللين إلى أن هذا الحصـار كان شـكلياً ومدبراً، وأنه كان بدون أي تأثير يذكر على الدولة اليونانية، وأنه كان سـبباً في إظهار الغطرسـة والغنج اليوناني، وأنه منح الشـعب اليوناني مزيداً من الثقة بالنفس والتبجح بفرط القوة، بينما يقول الآخرون بأن الحصـار قد أثر على الحكومة اليونانية في أثينا بشكل قوي جداً، وأنه تسبب في اندفاع الناس إلى الشـوارع في كل البلاد، بل ودفع اليونانيين إلى الهجوم على أراضـي الدولة العثمانية في المنطقة الحدودية في تساليا. أمام كل هذا التعدي الصارخ على حدود الدولة العثمانية، فقد فضل أصحاب القرار أن يستمروا في انتهاج سـياسـة (الحيطة وأخذ الحذر)، مخافة بروز أي دعم أوروبي جديد لليونان، وتجنباً لأي ردة فعل أوروبية حيال أي خيار تصـعيدي قد تتخذه الحكومة العثمانية ضدها.

نظرة الدول الكبرى إلى القضية الكريتية

تعتبر السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر فترة تبلور العلاقات بين الدول الكبرى والدولة العثمانية من جهة، وبينها وبين اليونان من جهة أخرى. إن أي دراسة موضوعية لمواقف تلك الدول من القضية الكريتية يجب أن ينطلق من هذه النقطة بالتحديد.

لقد مرت القضـــية الكريتية بمراحل كثيرة ومتعددة. وإن أي تفســـير للمراحل التي مرت بها الأزمة من دون معرفة كاملة بموقف كل دولة من الدول الكبرى والمصـــالح التي كانت ترمي إلى تحقيقها في تلك الفترة الزمنية هو أمر غير ممكن على الإطلاق. وهذا هو لب القضية الكريتية، لأنها لم تكن يوماً مسـألة قائمة بحد ذاتها أو منفصـلة عما يجري في العالم. في الحقيقة، لقد كانت كل واحدة من الدول المعنية بالقضـية الكريتية تنظر إلى الموضـوع من زاوية مختلفة،

كما أن وجهات نظرها كانت متحركة وغير ثابتة على الإطلاق. لقد كان من الطبيعي جداً أن تتبدل المواقف الخارجية لتلك الدول بما يتوافق مع التحولات السياسية والحوادث العالمية. فالدول التي توافقت فيما بينها ووقفت صفاً واحداً في التعاطي مع القضية الكريتية بما يتناسب مع تطلعاتها جميعاً في يوم من الأيام، كانت في الحقيقة تضمر العداء لبعضها وتتخاصم في نفس الوقت على مسألة أخرى في مكان آخر. من هنا، فإن تحديد الإتجاه العام لسياسة كل دولة منها حيال القضية الكريتية هو أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، لأن مصالح كل طرف كانت تتبدل وتتغير بما لا يتوافق أحياناً مع سياسة الأطراف الأخرى ومصالحها. لقد كان هذا التباعد والتباين في الآراء والمصالح سبباً مهماً في إطالة أمد الأزمة وجمودها، ولكنه كان أيضاً عاملاً أساسياً في ترسيخ الأمن العام في المنطقة،

بانتظار أن يتحقق التوازن وتلتقي المصـــالح بين المعنيين في القضـــية الكريتية. إن التوازنات السـياسـية بين تلك الأطراف كانت هشــة وواهية، ولم تكن تسـتند إلى أسـس متينة وعلاقات صــادقة، ولذلك فقد كانت العلاقات فيما بينها عرضة للاهتزاز عند أول مفترق طريق.

كانت البرقيات التي يرسلها السفراء العثمانيون في العواصم الغربية إلى وزارة الخارجية العثمانية تؤكد هذا الأمر. فالسـبب الأسـاسـي لإهتمام الدول الكبرى بجزيرة كريت كـان ينطلق من تخوف الجميع من أن يتطور النزاع فيها إلى ما يمكن أن يهدد الســـلام ويقوض التوازنات الإقليمية والعالمية. في الحقيقة، كانت كل الدول الغربية تلتقي عند وجوب الحفاظ على الجمود في الشرق قبل أي شيء آخر.

كانت القناعة المشتركة بين جميع الدول الكبرى وقتها أن اليونانيين هم المسبب الرئيسي لكل المشاكل في جزيرة كريت. لذلك فقد كان التوجه العام لدى الجميع يقضي بضرورة إخراج اليونانيين من الجزيرة وإبعادهم عنها. هكذا قررت الدول الكبرى احتلال الجزيرة بشكل جماعي لفرض الإنسحاب العسكري اليوناني، والحؤول دون اندلاع حرب كبرى في المنطقة.

قبيل اتخاذ هذا القرار، كانت هناك عدة أفكار مطروحة للنقاش من أجل وضع حد للأزمة في الجزيرة، كان من بينها اقتراح قدمه الإمبراطور الألماني بفرض حصار على الشواطئ والمرافئ اليونانية كلها. وعندما رفضت بريطانيا هذا المقترح، تم الإتفاق على ضرب حصار شامل على جزيرة كريت، ثم تطور الأمر إلى اتخاذ قرار باحتلالها عسكريا بعد نقاشات عديدة وتحركات دبلوماسية مكثفة بين الدول الكبرى فيما بينها. لقد اتخذ هذا القرار بناء على الثوابت التالية:

أولاً: إن مسألة ضم جزيرة كريت إلى اليونان هو أمر غير وارد حالياً بأي شكل من الأشكال.

ثانياً: لقد توافقت الدول الكبرى على ضرورة منح جزيرة كريت حكماً ذاتياً.

على صعيد آخر، فقد تشكلت لجنة من قناصل الدول الكبرى الموجودين في جزيرة كريت مهمتها مراقبة الإصلاحات ووضع حد للمجازر الدموية بين المسلمين والمسيحيين. هكذا ولأول مرة في تاريخ الجزيرة، فقد رفعت أعلام الدول الكبرى جنباً إلى جنب مع العلم التركي على أسوار قلعة خانيا.

بعد ذلك قامت الدول الكبرى بنشر بيان وزّع على كل أطياف الشعب في كريت، وفيه أن الدول الكبرى قد اتفقت فيما بينها على حل قضية كريت من خلال إخماد الثورة ووضع حد للفلتان الأمني في مختلف مناطقها، كما أفاد المنشور أن هذه الدول ليس لها أي أطماع في أرض كريت ولا ترمي إلى تحقيق أي هدف آخر فيها.

بعد الإحتلال العسكري، أحكمت الدول الكبرى قبضتها على جميع مفاصل الحكم والإدارة في جزيرة كريت، فجمعت السلاح من الشعب، وبدأت بإقالة الموظفين المسلمين من جميع مناصبهم لتسندها إلى أشخاص يعينهم جنرالات الحرب في جيوش الدول الحليفة. كما تم إبلاغ حكومة الباب العالي بضرورة خفض عدد جنود الحامية العثمانية في الجزيرة، ومورست كل أنواع الضغوطات لتنفيذ هذا الأمر. لقد بدأ احتلال الجزيرة تحت عنوان الحفاظ على حكم الدولة العثمانية وجميع حقوقها، ولكنه ما لبث أن تحول تدريجياً إلى المقلب المنافي لكل ذلك. أما بالنسبة للتعاطي مع الدولة اليونانية، فقد عملت الدول الكبرى على الحد من النفوذ اليوناني داخل كريت، عبر استخدام الطرق الدبلوماسية تارة ولغة الإنذارات تارة أخرى، ولكنها في الوقت نفسه حرصت على استمرار الدعم الشعبي لليونان، كما أنها لم تمنع كل أشكال التعاطف وحملات التأييد للسياسات اليونانية من المضي قدماً في بلادها.

من بين هذه الدول، برز الموقف البريطاني منذ بداية الأزمة بمظهر من يريد الحفاظ على التوازن في العلاقات الدبلوماسية بين طرفي النزاع في القضية الكريتية. كان الموقف السياسي لبريطانيا ينطلق في أولى مراحل الأزمة من نقطة عدم السماح لليونان بإحكام قبضتها على جزيرة كريت. صحيح أن بريطانيا كانت تريد للجزيرة أن تبقى تحت ظل الحكم العثماني، ولكن سياستها هذه لم تكن حباً بالدولة العثمانية أبداً، وإنما لأنها كانت تنظر إلى كريت كقطعة مهمة من الإرث العثماني الذي سيؤول إليها دون غيرها في يوم من الأيام.

وتأكيداً على هذه الفكرة، فقد استمرت وزارة الخارجية البريطانية بإبداء كل الإستحسان والدعم للمواقف التي اتخذتها حكومة الباب العالي خلال مختلف مراحل الأزمة التي عصفت بالجزيرة. من جهة ثانية، فقد حرص سفراء بريطانيا في العاصمة اسطنبول على تحفيز الباب العالي على قبول جميع المقترحات الغربية دون قيد أو شرط، كما نصحوا الحكومة العثمانية بضرورة عدم رفض نصائح الدول الكبرى المتعلقة بحل الأزمة في الجزيرة، ومارسوا الضغوط على السلطان العثماني لكي لا يظهر أي اعتراض على دخول عساكر الدول الحليفة إلى كريت لاحتلالها، كما باركوا رضوخ الإدارة العثمانية لطلباتهم بعبارات التقدير والإعجاب.

أما فرنسا فكان موقفها من ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية متطابقاً تماماً مع الموقف البريطاني. لقد حرص المسؤولون في وزارة الخارجية الفرنسية على إرسال البرقيات التي تدعو الباب العالي إلى الإطمئنان والثقة بمواقف الدول الكبرى الداعمة للحكومة العثمانية في القضية الكريتية. كانت الخارجية الفرنسية تُردِّدُ دائما عزم الدول الكبرى على الوصول إلى صيغة نهائية للحل في جزيرة كريت. أما على أرض الواقع، فقد مارس المسؤولون الفرنسيون سياسة منحازة للمسيحيين بعد وقوع كريت

تحت الإحتلال، وكان دعمهم لطرف ضد آخر واضحاً للعيان. روي أن أكثر من مئة شخص لجؤوا إلى مبنى القنصلية الفرنسية في كريت، فتصدر الخبر معظم الصحف الفرنسية بطريقة مضخمة جداً بهدف إحراج الحكومة وتأليب الشارع ضدها. لقد تم اعتماد الرواية المكتوبة في الصحف اليونانية مصدراً وحيداً لهذا الخبر. وبالفعل، فقد انطلقت التظاهرات الإحتجاجية ضد السفارة العثمانية في فرنسا وصارت تكبر يوماً بعد يوم. أمام مثل هذه التصرفات، كانت فرنسا متفقة مع بريطانيا على ضرورة إبعاد اليونان عن جزيرة كريت، ولو اقتضى الأمر استعمال القوة لإقصائها وإخراجها من هناك.

يعتبر الموقف الألماني تجاه ما كان يجري في جزيرة كريت من أكثر المواقف الدولية وضوحاً وثباتاً. كانت السياسة الألمانية تجاه أحداث الشرق تؤكد دائماً على ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية، وعلى أهمية بقاء جزيرة كريت تحت الإدارة المباشرة للعثمانيين. وعلى الرغم من أن ألمانيا كانت لا تملك أي إطلالة بحرية على سواحل المتوسط،

إلا أن سياستها الخارجية في تلك الفترة كانت تتسم بأنها راسخة وقاطعة في هذا الإتجاه. ولعل المنفعة التي كانت تتوسمها ألمانيا من مواقفها هو كسب ود الدولة العثمانية والوصول إلى أعلى درجات العلاقات الدبلوماسية والتبادل التجاري معها. لذلك كان الموقف الألماني حيال قضـية كريت واضـحاً جداً، وكان دائماً إلى جانب الدولة العثمانية في نزاعها ضـد اليونان. لقد صـرح وزير الخارجية الألماني بارون مارشـال أن المواقف اليونانية تتعارض تماماً مع الأعراف والقوانين الدولية، كما أفاد بأن الأزمة المفتعلة تبتعد شيئاً فشيئاً عن الحلول السـلمية، ولذلك فإن الدولة العثمانية تملك كامل الحق في عبور الحدود عند تساليا دفاعاً عن حقوقها.

أما بالنســبة للموقف الروســـي، فقد كان قبل نشــوب الحرب العثمانية - اليونانية في موقع المنتقد لمواقف الأخيرة حيال قضـية كريت. لقد اسـتطاعت روســـيا أن تحـافظ على حيادها في وقت وصـــلت فيه العلاقات العثمانية - اليونانية إلى ذروة الإحتقان والتعقيد. لقد ذهبت القيادة السياسية في روسيا إلى أبعد من ذلك، فقامت بالضغط على حلفائها التقليديين مثل دولة صربيا والجبل الأسـود كيلا يكونا طرفاً في هذا النزاع. لقد دأبت روسـيا القيصـرية منذ عهد بطرس الأكبر إلى الحصول على منفذ بحري على المياه الدافئة في المتوسط، وكان ذلك من أهم اســـتراتيجياتها الجغرافية المعروفة. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن الروس قبلوا جميع مواقف الدول الكبرى حيال قضـــية كريت دون أي قيد أو شـــرط، ســـعياً منهم للحفاظ على المعادلات الدولية الموجودة في ذلك الوقت، ومنعاً لحصول أي أزمة أو إنفجار يهدد السلم في العالم.

أما الموقف الإيطالي فكان ينطلق من حقيقة أن إيطاليا هي دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط، وأن كثيراً من استراتيجياتها السياسية الحديثة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموقعها الجغرافي وتاريخها السياسي كدولة مؤثرة في حوض هذا البحر. لقد اعتبرت إيطاليا نفسها معنية بالقضية الكريتية أكثر من أي دولة أخرى، وهذا ما جعلها تقف على رأس قيادة الجيوش التي قامت باحتلال الجزيرة في وقت لاحق. لقد رأت إيطاليا أن الحل السلمي في كريت يبدأ من انسحاب القوات اليونانية منها بأسرع وقت ممكن. بالمقابل، كانت أجهزة المخابرات العثمانية تنقل إلى الخارجية معلومات تقول بأن السفن الحربية الإيطالية تقوم بنقل المتطوعين مع العتاد الحربي واللوجيستي اللازم لرفد الثوار في جزيرة كريت ومساندتهم في حربهم ضد العثمانيين. بناءً على هذه المعلومات، قدَّمَت الخارجية العثمانية احتجاجاً إلى إيطاليا التي سارعت إلى تكذيب الخبر بالكامل،

كما ادعت أنَّ البارجة الحربية الإيطالية قد توجهت إلى ســـواحل كريت للحفاظ على أرواح المواطنين الإيطـاليين فيها وحمايتهم. في نفس وثيقة الرد، أعلنـت إيطـاليـا أنهـا تلتزم بمواقف الحلفـاء والـدول الكبرى حيـال الأزمـة الكريتية، وأنها تقف إلى جانب العثمانيين في حربهم ضـد الثوار هناك، وتؤيد استمرار كل الجهود الرامية إلى ترسيخ الأمن والإستقرار في الجزيرة.

من ناحية أخرى، أعلنت النمســا والمجر أنهما يقفان إلى جانب الحكومة العثمـانيـة في النزاع القائم بينها وبين اليونـان. الحقيقة أن النمســا كانت تعتبر نفســها صـــاحبة الحق والنفوذ الأكبر في البلقان، وأنها كانت تنظر بقلق إلى اتســاع النفوذ اليونـاني في المنطقـة ولا ترغب بوجوده. لقد كثرت البرقيـات المرسلة من أصحاب القرار في فيينا إلى الحكومة العثمانية، والتي كانت تشدد على أنَّ الأخيرة تملك كل الحق في الدفاع المشـروع عن حدودها وأراضـيها، وأن لهـا حق الرد على التعديـات اليونـانيـة بـالطرق التي تراهـا منـاســبة. من الواضح أن القناعة لدى النمساويين

كانت بأن اليونان هي الدولة المعتدية، وأنها هي التي تناصـــب العثمانيين العداء بشــكل علني وصــريح. كان النمســاويون يؤمنون بأن الأزمة الكريتية يمكن أن تكون ســبباً لقلب كل المعادلات والتوازنات الســياســية التي تحقق الســلام في أوروبا رأســاً على عقب، وكانت تبدي تخوفها من ذلك، وتســاند الحكومة العثمانية انطلاقاً من هذه المخاوف والتوجسات. لقد عبرت الصحافة النمســـاوية عن انتقادها للموقف اليوناني المخالف للقوانين الدولية والمعادي للعثمانيين، على الرغم من قبول حكومة الباب العالي بكل الحلول المقترحة من الدول الكبرى والتدخلات التي قامت بها لنزع فتيل الأزمة في جزيرة كريت. كان الرأي الســـائد في النمســـا أن المســـيحيين في جزيرة كريت لا يسـتحقون المســاعدة، وأنهم غير جديرين بالرعاية الأوروبية لهم والدفاع عن قضيتهم.

وعلى الرغم من مواقف معظم الدول الغربية المناهضة للمشروع اليوناني، فإن السياسة الخارجية اليونانية استمرت في طَرْقِ جميع الأبواب واستخدام كل السبل الممكنة لتحقيق هدفها القومي، وهو ضم جزيرة كريت إلى حدود دولتها الجديدة. من هنا، وبعد أن تيقن اليونانيون من أنهم لن يستطيعوا الوصول إلى الهدف المنشود في كريت، ومع ازدياد وتيرة الضغط الغربي على الحكومة اليونانية، فقد بدأت هذه الأخيرة حملاتها الدعائية داخل الجزيرة لانتقاد مواقف الدول الأوروبية وجميع إجراءاتها المقررة بخصوص مستقبل جزيرة كريت. كانت الدعاية اليونانية تقول بأن ضم الجزيرة إلى اليونان هو الحل الوحيد للعبور إلى شاطئ الأمان وتحقيق السلم والعيش الرغيد فيها. في نفس الوقت، كان الشارع اليوناني يُبْدِي كل مظاهر المساندة والدعم لحكومته لكي تستمر في هذا النهج لتحقيق الفكرة السامية الكبرى. لم يكن الملك اليوناني ينوي تضخيم المشكلة

أو إضـفاء المزيد من التعقيد عليها، ولذلك فقد ووجه بضـغط شـعبي عارم يطالبه بالتخلي عن السلطة لصـالح ابنه. لم تقف التدخلات اليونانية عند حدود جزيرة كريت، ولكنها انتهجت نفس الأسـلوب في تحريض المسـيحيين في مقدونيا، وكانت تُمَنِّي النَّفْسَ بالحصـول على الدعم والتأييد من دول البلقان. لم تُعِر الـدولـة اليونـانيـة أي اهتمـام لتحـذيرات الـدول الكبرى، بـل بـادرت إلى احتلال الجزيرة عسكرياً، متلطية وراء الوضع المتردي فيها، بحجة أنها تريد المسـاهمة في تحسـين الوضـع العام ووضـع حد للفلتان الأمني. من ناحية أخرى، كان المسـؤولون اليونانيون يبذلون قُصـارى جُهْدِهم لإرضـاء الدول الكبرى وإقناعها بصوابية الحل العسكري الذي قامت به دولتهم.

بعد العمل العسكري اليوناني في جزيرة كريت، تطورت الأحداث بشكل سـريع ودراماتيكي. فقد أعلنت الدولة العثمانية الحرب على اليونان لأنها تعدت على حدودها، متحصـنة بحق الحفاظ على وحدة أراضـيها وضـمانة حقوقها المشروعة فيها.

وعلى الرغم من كل المواقف السياسية التي أعلنتها الدول الكبرى سابقاً، وعلى الرغم من انتصار الدولة العثمانية في الحرب التي نشبت بسبب النزاع على حكم جزيرة كريت، إلا أن النتائج جاءت بطريقة غريبة لا يمكن تفسيرها. لقد ادَّعت الدول الكبرى بأنها تدافع عن حق الدولة العثمانية في حماية أراضيها، وأنها تتبنى مبدأ الحفاظ على وحدة الأراضي العثمانية، ولكنها طالبت عند انتهاء الحرب بإعطاء جزيرة كريت حقها في تقرير المصير ومنحها حكماً ذاتياً يكاد يكون إعلاناً لانتهاء الحكم العثماني فيها. في هذه الأثناء، كانت ألمانيا والنمسا تسحب سفنها الحربية من أمام شواطئ كريت، بحجة أنها لا تريد المشاركة في أي حرب أو نزاع يمكن أن يضر بالدولة العثمانية أو يهدد كيانها!

لقد انتهت المفاوضات بانسحاب الجيش التركي من الجزيرة بالكامل، وتم تعيين الأمير جورج ابن الملك اليوناني والياً على جزيرة كريت، على أن يكون تحت الإشـــراف المباشـــر للدول الكبرى الراعية لهذا الإتفاق. تم إبلاغ ســـكان الجزيرة بهذه المقررات من خلال إعلانات نشـــرت باللغتين الرومية والتركية. ومع انتشـــار القوات العسـكرية التابعة للدول الكبرى في كل أجزاء الجزيرة، تم تعيين الأمير جورج مندوباً سامياً استثنائياً على رأس الحكم فيها، بعد أن تعهد بالإعتراف بتابعيتها لحكم الدولة العثمانية، وأنها جزء لا يتجزأ من أراضيها.

كان إعطاء الجزيرة حكماً ذاتياً بعيداً عن السيطرة الفعلية للدولة العثمانية بعد انتصـــارها في الحرب مع اليونان عملية تســـلُّمٍ وتَسْـــليمٍ ماكرةٍ قامتْ بها الدول الكبرى لانتزاع الجزيرة من حدود الدولة العلية وضـــمها إلى اليونان بشـــكل نهائي. لقد اندلعت الحرب العثمانية ـ اليونانية بســـبب النزاع حول مصير كريت،

وكان هدف الحرب هو الحؤول دون خسارتها أو خروجها من التبعية العثمانية. لقد خسرت الدولة العثمانية جزيرة كريت على طاولة المفاوضات رغم أنها انتصرت في أرض المعركة!

باختصار شديد، لقد استطاعت الدول الكبرى طيَّ ملفِّ جزيرة كريت - باعتباره جزءاً من ملفاتِ النزاع في الشرق - لصالح الدولة اليونانية. ولم يكن كل ما جرى إلا تحضيراً مرحلياً دام لمدة خمسة عشر عاماً لضم الجزيرة نهائياً إلى اليونان، لتصبح جزءاً لا يتجزأ من أراضي الدولة الحديثة.

❀❀❀

بعيون السفراء العثمانيين

كيف تعاطت الصحف الأوروبية مع القضية الكريتية؟

عائشة نوكيت أضي ياكا

عند الحديث عن الأزمة الكريتية، يتجه العقل تلقائياً إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، لأنَّها الفترة الزمنية التي اتَّخذَتْ خلالها القضية الكريتية موقعاً متقدماً في السياسة العالمية، وبُعْداً معَقَّداً في العلاقات والتوازنات الدولية. لقد تسببت الأزمة في كريت إلى اندلاع حرب عثمانية – يونانية عام ١٨٩٧م، كما تحول النزاع فيها إلى عاملٍ مباشرٍ لرسم حدود العلاقات الثنائية بين الدول الكبرى فيما بينها من جهة، وبينها وبين الدولة العثمانية من جهة أخرى، لأن حسم النزاع فيها لصالح فريقٍ ضدَّ آخر كان يشكل نقطة تحول مهمة في مسار الخطط الاستراتيجية للدول الكبرى ومصالحها، ويرسم شكل الخريطة السياسية المستقبلية للعالم

. إن أسباب الأزمة الكريتية وتفاصيلِها ونتائجِها هي خارجُ نطاق البحث في هذا الجزء من الكتاب، فقد تَمَّ الحديثُ عنها تحت عناوين مختلفة في أجزاء أخرى منه. وسنكتفي هنا بتناول الرؤية العثمانية للأخبار المتعلقة بالقضية الكريتية كما وردت في الصحافة الأوروبية، وكما وجدناها في بعض الوثائق والمراسلات المحفوظة في الأرشيف العثماني، بعيداً عن التصريحات الحكومية والرسمية، وعن أثر ذلك على القرارات العثمانية المتعلقة بالأزمة الكريتية وعلاقة الدولة بالعالم الغربي.

إن الطريقة التي تُنْقَلُ بها الأخبار والحوادث إلى الشعب في بلد معين تلعب دوراً مهماً في تشكيل رأي شعبي عام ومناخ سياسي مناسب، يتيح للدولة الخارجية أن تتخذ الخطوات الاستراتيجية لتنفيذ مخططاتها وتحقيق مصالحها في ذلك البلد. وكما هو الحال في أيامنا هذه، فقد كان مهماً لأي دولة لها موقعها في القضية الكريتية عام ١٨٩٦م.

أن تعلم تمـامـاً مـا يتم تـداولـه من أخبـار في صـــحـافـة الـدول الأخرى المشـاركة في هذا النزاع. وهذا تماماً ما دأبت السلطنة العثمانية على فعله. لقد بذلت حكومة الباب العالي جهدها للحصـــول على معلومات تتعلق بالرأي الشـــعبي العام في البلاد الأخرى، ونظرة الناس فيها إلى القضـــايا التي تهم الدولة العلية أو تتعلق بســـياســـاتها الخارجية. ويمكننا القول بأن الحكومة العثمانية كانت تهتم للرأي الشـــعبي العام في البلاد المختلفةِ أكثرَ من اهتمامها به في الداخل العثماني. لقد وصـــل الحظر الإعلامي في عهد الســـلطان عبد الحميد الثاني إلى حد منعِ كتابةِ المفردات المشابهة لكلمة (كريت) في المقالات الصـــحفية. كان الهدف من وراء ذلك هو إقصـــاء القضـــية الكريتية وإبعادُ أخبارها وتطوراتها الســـلبية عن أذهان الشـــعب، في وقت كانت فيه الأزمة قد بلغت ذروتها في التعقيد والنقاش،

وتسارع تطور الأحداث على مسرح السياسة العالمية والخارجية. كان من الواضح أن السياسة الداخلية للدولة العثمانية حينها لا تريد للشعب أن يتابع مجريات القضية الكريتية، لأنها كانت تسير ببساطة عكس التمنيات والتطلعات. هكذا بقي الشعب جاهلاً بتطورات الأزمة في جزيرة كريت، بعيداً تماماً عما يجري فيها لفترة طويلة من الزمن.

في نفس الوقت، كانت الدولة العثمانية تبذل جهداً كبيراً للحصول على أدق التفاصيل المتعلقة بالقضية الكريتية كما كانت ترد في الصحافة الأوروبية، وتسعى بكل الوسائل المتاحة حينها لمعرفة مصادر المعلومات الواردة في المقالات الأجنبية والوقوف على طريقة عرضها لما يجري في جزيرة كريت، وتقييمها وتحليلها للأحداث هناك، وتحديدِ وجهات النظر المختلفة من كل ذلك في الداخل الأوروبي. وعلى الرغم من أنها كانت مهمة شاقة ومكلفة للغاية، إلا أنها كانت على ما يبدو من أولويات السياسة العثمانية الخارجية في تلك الفترة من الزمن.

تجدر الإشــارة هنا إلى أن الاهتمام بهذا الموضــوع يجب أن لا يقف عند حـدود المؤرخين دون غيرهم من البـاحثين. لقد كـان الســـلطـان العثمـاني مع البيروقراطيين وباشــوات حكومة الباب العالي مهتمين بمعرفة كل التفاصــيل التي تصـل عبر الصحافة الغربية إلى الشعب في أوروبا، لأنهم كانوا يرغبون بمعرفة الرأي الشعبي العام هناك، والطريقة التي تُوَجِّهُ بها الحكومات شعوبَها من خلال المعلومات الواردة في الصـــحافة والإعلام. لقد اســـتعملت الدولة العثمانية سـفراءها المتواجدين في العواصـم الأوروبية لمتابعة الصـحافة في تلك البلاد، فكـانوا يزودون وزارة الخـارجيـة بتقـارير وملخصـــات عن كـل المقالات التي تخص الدولة العلية وتتعلق بقضــاياها. لقد وجدنا في الأرشـيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء التركية

وكذلك في قسم السجلات الخصوصية التابع لأرشيف (يلدز) عدداً كبيراً من التقارير التي كان يرسلها السفراء العثمانيون إلى العاصمة اسطنبول، والتي لم تكن تتعلق بالقضية الكريتية فقط، وإنما بمختلف القضايا الساخنة الموجودة على مسرح السياسة الأوروبية وقتها. كانت تلك المعلومات تفيد الدولة العثمانية في نواح عدة، كما كانت تستخدم من قبل وزارة الداخلية لمنع دخول الصحف الأجنبية التي تتناول بعض القضايا والأحداث التي تخص الداخل العثماني وتعلق عليها، مثل مسألة الإصلاحات في مقدونيا، والحوادث الأمنية التي تتعلق بالأرمن عام ١٨٩٦م، والثورات في منطقة (وان)، بالإضافة إلى تفاصيل الأزمة الكريتية وتطوراتها.

وبقدر ما يمكن أن نفهم من تقارير السفراء الدورية التي كانوا يرسلونها إلى الباب العالي، فإن أكثر المقالات التي وَجَدَتْ لها مكاناً في أعمدة الصحافة الأوروبية كانت عبارة عن الأخبار والحوادث اليومية التي كانت تصل إلى العواصم الغربية عبر البرقيات المرسلة من شركات البريد والتلغراف العاملة في جزيرة كريت. كانت معظم هذه المقالات تصف النزاع في كريت على أنه صراع قومي وديني شديد. لقد نجحت هذه الأخبار في خلق تعاطف شعبي أوروبي، سرعان ما تحول إلى حملات دعمٍ وجمعٍ للتبرعات وتقديمِ كل أنواع المساعدة المادية والمعنوية إلى الكريتيين الروم لنُصْرَتِهم في نزاعهم ضد الدولة العثمانية. في الحقيقة، وعلى الرغم من أن أكثر الحكومات الغربية بذلت في الظاهر جهداً كبيراً ليكون لها موقفاً وسطياً في النزاع القائم بين الدولة العثمانية واليونان فيما يتعلق بمستقبل الحكم في جزيرة كريت، إلا أن الصحافة الأوروبية كانت منحازة إلى الجانب اليوناني بشكل واضح وصريح.

من المفيد هنا أن نصرح أننا لا نتعاطى كمؤرخين مع مفاهيم الانحياز أو عدم الانحياز من وجهة نظرنا نحن، ولا نجد من مهمتنا أن نخوض في مثل هذه المصطلحات. ما يهم حقيقة هو رؤية الباب العالي ونظرته لما ورد في تلك الصحافة، وتقييمه لها على شكل انحياز أو عدم انحياز. من هذا المنطلق، كان التقييم بأن الصحافة الأوروبية تعاطت بانحياز كامل في قضية جزيرة كريت، فدعمت أروام كريت، وساندت سياستهم الرامية إلى ضم الجزيرة إلى اليونان. في نفس الوقت، وعلى المقلب الآخر، كانت هناك صحفٌ تصف موقف الدولة العثمانية من أحداث الشغب والتمرد في الجزيرة بأنه عمل ضروري تقوم به الدولة لفرض الأمن والاستقرار في كريت بهدف تحقيق السلام العادل والشامل فيها على الوجه الذي يطالب به أهل الجزيرة وسكانُها، وكانت الإدارة العثمانية تنظر إلى هذه الصحافة على أنها صادقة وغير منحازة، بل كانت تبرزها كمصدر موثوق لاستقاء حقيقة ما يجري على أرض جزيرة كريت.

إن قراءة التقارير التي كانت تلخص المقالات الواردة في الصحافة الغربية على الوجه الذي أشرنا هنا هو أمر ضروري جداً لفهم موقف الإدارة العثمانية من كل ما كان يجري هناك. على سبيل المثال، كانت الصحافة الإيطالية تكتب: إنَّ الثورة في جزيرة كريت قد أخذت منعطفاً خطيراً، حيث إنَّ العساكر العثمانية ترتكب المذابح في الطرقات، وتقوم بنهب البيوت وسلب المخازن والمحلات. كان هذا الخبر وأمثاله كافياً لتحريك الرأي العام الإيطالي، ودافعاً للمنظمات الشبابية والشعبية إلى إبداء أقصى مشاعر التعاطف مع الروم في جزيرة كريت. لقد وصل الحال إلى درجة إعلان بعض الشباب المتحمس عن رغبته في التطوع للمشاركة برد المظالم العثمانية بقوة السلاح، نُصْرةً لإخوانه المسيحيين في الجزيرة. لقد فهم السفير العثماني في إيطاليا أن هذه الأخبار تهدف إلى رفع عدد الثوار في جزيرة كريت،

وأن الحملات الإعلامية الموجهة ضــد الدولة العثمانية في الصــحافة الإيطالية ليست سوى مرآة تعكس الرغبة الحقيقية للإيطاليين في الخروج عن إجماع الدول الكبرى التي توافقت مع إيطاليا على اتخاذ مســارات ســياســية وعملانية مختلفة تماماً عما تروج له تلك المقالات بخصــوص الأزمة في الجزيرة.

على النقيض الآخر للصــحافة والرأي العام في إيطاليا، كانت الصــحافة الألمانية تعكس قرار حكومتها باتخاذ مواقف أكثر حيطة واتزاناً ووسطية مع الدولة العثمانية حيال ما يجري من تطورات مختلفة على الســاحة الســياســية للقضية الكريتية. لقد كتب السفير العثماني في برلين تقريراً يقول فيه أن بعض الصحف الألمانية التي تحصل على أخبارها عبر مراسلين في أثينا ومن خلال المصــادر اليونانية، والتي كانت تصــف الوضــع في جزيرة كريت على أنه خطير وســيء بطريقة مبطنة أحياناً، كانت تقول في الوقت نفســه بأن كل ما يجري هناك من اضطرابات

وقلاقل هو بسبب حفنة قليلة من المناهضين للحكم العثماني في الجزيرة، وأن هذه الفئة القليلة لن تكون قادرة على تهديد النظام العام أو إحداث أي خلل في أمن الجزيرة واستقرارها. في الحقيقة، كانت الصحافة الألمانية تكتب عن أحوال جزيرة كريت بناء على معلومات مضخمة ومستفزة كانت ترسلها أثينا إلى الصحافة البريطانية عبر التلغراف والرسائل البرقية، وكان السفير العثماني في برلين يقول إنَّ الرأي العام الشعبي في ألمانيا غيرُ سعيدٍ بمجريات الأمور وتطورات الأزمة في جزيرة كريت. على سبيل المثال، لقد كتبت جريدة كولونيا (كولنر زايتونغ) أن الحكومة العثمانية تمسك بزمام الأمور في الجزيرة بشكل كامل، وأن الحكومة اليونانية غير مسؤولة بتاتاً عن حوادث التمرد والانتفاضات الشعبية فيها، لأنها تعاني من أزمات اقتصادية وعسكرية كبيرة تجعلها غير قادرة أبداً على التدخل المالي أو العسكري في أي مكان. وفي مثال آخر، كتبت صحيفة فوس (فوسيشه زايتونغ)

في الثـامن من آذار عـام ١٨٩٦م. مقـالاً تقولُ فيـه بنـاءً على معلومـات وصــلت إليها من أثينا، أن المســلمين والمســيحيين يرتكبون الجرائم بشــكل متبـادل فيمـا بينهم، وأن الحكومـة العثمـانيـة لا تفتـأ تؤجـل انعقاد مجلس العموم في الجزيرة، مما دفع الكريتيين الروم إلى الغضب وإعلان الثورة على الحكم العثماني وإدارته في كريت. وفي النسخة المسائية للجريدة نفسها كتب أحدهم مقالاً يتهم فيه الحكومة العثمانية بأنها لم تحترم بنود اتفاقية برلين، وأنها قامت خلافاً للمعاهدة المذكورة بتعيين والٍ مسلم على رأس الحكم في جزيرة كريت، وأن البـاب العالي يســـعى إلى إظهار عدم تردده في قمع أي حركة ثورية في أي مكان يقع تحت ســيطرته، خصــوصــاً بعد نجاحه في وضـــع حد للثورة الأرمنيـة. ويســـتطرد كـاتب المقال ليحذر الدولة العثمانية من عواقب ما تقوم به، وأنها ســتكون مخطئة جداً إذا ظنت نفســها قادرة على الاســتمرار بنفس النهج والسـياســة، ويقول بأن وضــع المســلمين في كريت كان ليصــبح أكثراً ســـوءاً ممـا هو عليـه اليوم بكثير لو أن الـدولـة اليونـانيـة لم تمنع الروم من الإنضمام إلى الثورة وحركات التمرد بشكل كامل.

وفي صحيفة ألمانية أخرى (باسم فروفا ؟)، كتب أحدهم يقول بأن الدول الكبرى تهتم بقضية كريت بشكل لافت، وأن السبب في ذلك يعود إلى رغبتها بعدم تطور الأوضاع في الجزيرة بشكل يهدد الأمن والسلام والإستقرار في أوروبا، وأن الهدف حالياً هو الحفاظ على الوضع الموجود، مع السعي إلى انتزاع مزيد من الامتيازات للمسيحيين الكريتيين وتحسين ظروفهم وأوضاعهم. وفي نفس السياق، كتبت جريدة (برلينير تاغبلات) مقالاً تؤكد فيه ما ورد في الصحيفة السابقة بخصوص موقف الدول الكبرى من الأزمة في كريت، وتبين عدم رغبتها في انضمام الجزيرة إلى الدولة اليونانية الجديدة في الوقت الحالي. أما جريدة نيويورك هيرالد الألمانية، فقد أجرت مقابلة صحفية مع الأمير بسمارك بخصوص التطورات الأخيرة للقضية الكريتية، وأوردت كلاماً يقول فيه بأن الكريتيين سيكونون أكثر سعادة ورفاهية مع استمرار الحكم العثماني في بلدهم، وأن الحكومة العثمانية أثبتت قدرتها على تجاوز الكثير من المتاعب والمشاكل بشكل ناجح، كما استطاعت أن تتغلب على مشاكل أكبر بكثير مما يجري حالياً في كريت،

وأن من الأفضـــل لأهل الجزيرة ألاّ يفكروا باســـتبدال الحكم العثماني والإنضمام إلى اليونان.

أما الصـــحافة البريطانية، فكان يبدو من خلال معظم المقالات وأخبار الصحف التي تنشرها أنها تعطي أهمية وقيمة خاصة للدولة العثمانية ومعظم قرارات الباب العالي بما يتعلق بالقضــايا والمشــاكل التي يواجهها، ومن بينها الأزمة في جزيرة كريت. الحقيقة أن معظم الصحف والمجلات العالمية كانت تستقي معلوماتها من خلال المراسلات الصحفية والتقارير التي ترسلها وكالة الصـــحافة البريطانية (رويتر) الموجودة في كريت، بالإضـــافة إلى البرقيات والرسائل التي كانت تحصل عليها الصحافة اليونانية من الصحف البريطانية مباشرة. بناء على ما تقدم، كان المبعوث العثماني يراقب الصحافة البريطانية عن كثب، ويتابع وكالة رويتر وما يصدر عنها بشكل دقيق ورتيب.

من الملاحظ أن تقارير السـفير العثماني في لندن كانت مليئة بمعلومات عن جريدة التايمز وما يرد فيها من أخبار وتعليقات. وفي إحدى مقالات العدد الصـادر بتاريخ الأول من حزيران ١٨٩٦م، يقول الكاتب بناء على معلومات يقول أنه حصل عليها من مراسل الجريدة في اسطنبول، أن الحكومة العثمانية باتت قلقة من تطور الأزمة وزيادة حدة المشـاكل ووتيرتها في جزيرة كريت، وأن الدولـة خسـرت أموالاً طـائلـة وعدداً كبيراً من العسـاكر للحفاظ على الجزيرة لمدة طـالت لأكثر من ثلاثين سـنـة، وأن حكومـة الباب العالي باتت تفكر جدياً بالتخلص من جزيرة كريت بعد أن تخطت الخسـائرُ فيها حدود المنطق والمعقول. لقد تناولت وكالة رويتر نفس الخبر بطريقة مختلفة، فكتبت أن المشاكل في جزيرة كريت تسير في منحى تصاعدي خطير، وأن الحكومة العثمانية مصـرةٌ على التمسـك بها رغم كل الخسـائر التي منيت بها حتى السـاعة. لقد ورد في نفس العدد أن قوات دعم عسـكرية عثمانية تتهيأ للإنتقال إلى جزيرة كريت من الحامية الموجودة في ألبانيا وإزمير،

بمـا يمكن اعتبـاره إخبـاراً صـــريحـاً إلى الـدول الكبرى لأخـذ الموقف المنـاســب في أقرب وقـت ممكن. كـانـت وكـالـة رويتر تكتـب عن تطورات الأحداث السـياسـية وأخبار المعارك والمناوشــات الداخلية في جزيرة كريت بشــكل يومي، كمـا كـانـت توثق أعـداد القتلى والجرحى المصـــابين في تلك المعارك، وكانت أخبارها تصـل إلى معظم أوروبا وتشـكل رأياً شـعبياً عارماً في معظم أنحـاء القـارة الأوروبيـة والعـالم. لقد كتب الســفير العثماني تقريراً يُخبر فيه أن صـحيفة (سـتاندرد) البريطـانية نقلت من مصـادر يونـانية في أثينا معلومـاتٍ تفيـد بوقوع مجـازر مروعـة في الجزيرة، ولكنـه كتـب في نفس التقرير بمـا يوحي بحســن نيـة البريطـانيين تجاه القضـــية الكريتية، وهو أن صـحيفة (مورنينغ بوسـت) كتبت أن المشـاكل قد هدأت في الجزيرة وعاد إليها الســلم والأمـان. أمـا جريـدة (دايلـي نيوز) فكـانـت مكـانـاً لنشـــر كل البرقيات المغرضـــة والمحرضـــة على الـدولـة العثمـانيـة وإدارتها للأمور في جزيرة كريت.

وبقصد نشر الخبر في كل أوروبا، فقد أرسلت وكالة رويتر إلى صحفِ أثينا خبراً بتاريخ ٢٢ حزيران ١٨٩٦م. يقول بأن الشـــخصـــيات البارزة من الكريتيين الروم قد اجتمعت فيما بينها وقررت ضَـــمَّ جزيرة كريت إلى الدولة اليونانية، وأنَّ الحاضـــرين أقســـموا على عدم ترك الســـلاح لغاية تحقيق هذا الهدف. في نفس الوقت، كانت جريدة (ســـتاندرد) تنشـــر أخباراً مفادُها أنَّ العثمانيين لا ينوون منح ســـكان جزيرة كريت أيَّة امتيازات إضـــافية بعد ما حصـــلوا عليه من خلال اتفاقية هاليبا عام ١٨٧٨م، وأن حكومة الباب العالي تنوي اســـتخدام القوة العســـكرية لقمع أي تمرد جديد في الجزيرة. وفي نفس السياق، فقد أفردت الصحف البريطانية لمستشار وزارة الخارجية الإنكليزي مساحة ليصرح من خلالها ما يلي: «إن الدول الكبرى هي في تواصل مستمر مع الحكومة العثمانية لمنح ســـكان جزيرة كريت مزيداً من الحريات والامتيازات. إن من غير المفيد أن يطَّلعَ الرأيُ العام الشعبي على تفاصيل هذه المحادثات، بينما تستمر المفاوضات بين المعنيينَ في الوقت الراهن».

وعلى الرغم من الإنذار المبطن الذي تَوجه به مستشار الخارجية البريطاني لمن يهمه الأمر، فقد استمرت الصحافة البريطانية بمتابعة أخبار جزيرة كريت وتفاصيل الحوادث فيها بنفس الوتيرة والروحية. لقد أوردت صحيفة (دايلي كرونيكل) أخباراً مفادُها أن وضع الجزيرة يسير باتجاه التهدئة بشكل عام، أما صحيفة (دايلي نيوز) و (ويست مينيستر) و (سبيكر) فقد استمروا ببث الأخبار المحرضة التي تثير النقمة الشعبية ضد العثمانيين. وقد كان ذلك سبباً وجيهاً في اتخاذ الحكومة العثمانية قراراً بحظر دخول هذه الصحف إلى كافة أراضي الدولة العثمانية.

بناءً على ما كان يصــل من المراســلين الصــحفيين ووكالات الأنباء المتواجدة في كريت، كانت أكثرية الصحف الأوروبية تبث أخباراً مناهضة للسياسات العثمانية هناك، ولم يكن ذلك ليتوافق مع سياسات حكوماتهم بشكل كامل ودائم. كان الباب العالي ينظر بعين الريبة إلى مضــامين هذه الأخبار، ويَتَّهِمُ أكثرَها بالانحياز والتلفيق، كما كان في محاولة جادة لمعرفة من يفبركها وينقلها إلى الرأي العام الأوروبي. لقد دخل العثمانيون في محاولة جادة للتواصل الفعال مع وكالة رويتر للأنباء، وذلك بهدف إيصال الرؤية العثمانية وحقيقة ما يجري من حوادث إلى الصحافة العالمية. من هذا المنطلق، أرسلت الحكومة العثمانية رســالة إلى قائد كريت جواد باشــا لتلفت نظره إلى هذا الموضــوع، ولتحثه على العمل المفيد في هذا المجال. تقول الرســالة: «يقوم المراســلون الصــحفيون الأجانب في جزيرة كريت بتغطية الحوادث بشــكل متحيزٍ واضــح. فهم يتغاضــون عن كل الخســائر التي يتكبدها المســلمون في الأرواح والأموال ولا يذكرون شيئاً عن إنجازاتهم وتضحياتهم،

كمـا يلفقون الأنبـاءَ الكـاذبـة التي تتحـدث عن الظلم الـذي يتعرض لـه المسـيحيون ويُضَـخِّمون خسـائرَهم بشـكلٍ كبير. وعلى الرغم من أن حكومتنا تقوم بإبلاغ السفراء الأجانب بحقيقة ما يجري هناك بشكل دوري ومنتظم، إلا أن الرأي العام في أوروبا يبقى بعيداً عن قدرتنا على التأثير فيه بشـــكل قوي. من هنا فإننا نشـدد على أهمية حصـول الصـحف الأوروبية على المعلومات الصحيحة، وعلى ضرورة التواصل محلياً مع وكالة رويتر للأنباء، وإبلاغها بأن حكومة الباب العالي ستتولى تسديد مصـاريف كل البرقيات التي يقومون بإرسالها إلى الصحافة الغربية. لقد خصصت الحكومة العثمانية مبلغاً شهرياً بقيمـة أربعة آلاف قرش، على أن يتم التعاقد مع المســـؤولين المحليين لوكالة رويتر في كريت لمدة ثلاثة أشهر، ويُسَدَّدُ المبلغ من ضمن مصاريف (النفقات الاســـتثنائية) للدولة. إن الفشـــل في الوصـــول إلى الهدف المرجو من خلال التواصـــل والتعاون مع وكالة الأنباء المذكورة ســيكون ســبباً في البحث عن بدائل أخرى لتحقيق نفس الغاية المنشودة».

مع الأسف الشديد، لم نعثر على أي وثيقة أو كتابة تفيد بما حصل بعد ذلك. وبالتالي فنحن نفتقر إلى معلومات تخبرنا عن إنجاز التعاون المخطط له مع وكالة رويتر، أو إذا كانت تلك الأخيرة قد غيرت في مضامين برقياتها ورسائلها التي تتحدث عن أحداث كريت. إن ما يمكن رؤيته بوضوح تام أن الصحافة الغربية لعبت دوراً كبيراً في تأليب الشارع الأوروبي ضد الدولة العثمانية، كما كان لها دور أساسي في تشكيل رأي عام شعبي ضاغط على حكوماته، وأن الدولة العثمانية وصلت إلى قناعة تامة بأن حكّام الدول الكبرى كانوا يخططون لانتزاع جزيرة كريت من بين أيديهم وتسليمها إلى اليونان. لقد أولت الدولة العثمانية اهتماماً كبيراً بالرأي العام الشعبي الأوروبي، بِغَضِّ النظرِ عن مواقف الحكومات وسياساتها ومخططاتها، وكانت تبذل قصارى جهدها لمعرفة تقييم الشعب في أوروبا وحكمه على مجريات أمور القضية الكريتية، كما كانت تحاول رسم سياساتها المستقبلية انطلاقاً من تلك المعلومات.

❁❁❁

كريت مرآة مسألة الشرق

عائشة نوكيت أضي ياكا

تُعتبر جزيرة كريت نقطةً مهمةً في الخريطة السياسية للجزء الشرقي من حوض البحر الأبيض المتوسـط، وذلك بسـبب الموقع المميز الذي تحتله من الناحيتين الجغرافية والاسـتراتيجية. إنها نقطةُ تلاقي العديدِ من الحضـاراتِ الإنسـانية التي مرَّت عبر التاريخ، ومسـرحاً لأهم تطوراتِ المَدِّ الثقافي التي خَبِرَها بنو البشـر. إننا لا نبالغ أبداً إذا قلنا أن هناك حضـارةً كبرى عُرفت في التاريخ باسـم حضـارة كريت، وأنها من أقدم الحضـارات وأكثرها أثراً على عدد كبير من الفلسفات والنظريات الإنسانية التي عرفها كوكب الأرض.

إلى جانب كونها مهداً للحضـارات وأمَّاً لها، فقد عُرِفَ عن الجزيرة أنها كانت محط أنظار الدول الكبرى منذ العصور البشرية الأولى

، وذلك بسبب المكاسب السياسية والعسكرية والاقتصادية المختلفة التي ينالها كلٌّ من يُحْكِمُ سـيطرتَه عليها. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، فقد انتقل الحكم في كريت من يد الإمبراطورية الرومانية إلى العرب فالبنادقة ثم العثمانيين، كما اندلعت أكبرُ الحروبِ بين تلك الدول لأن الجزيرة احتفظت بموقعها السياسي والعسكري والتجاري المهم على مر العصور واختلاف الأزمان.

منذ الوقت الذي نجحت فيه الإمبراطورية العثمانية بفتح مدينة اسطنبول، بدأت الدولة تلقائياً سـياسـةً منظمةً لبسـط نفوذها على حوض البحر الأبيض المتوسـط، وكانت السـيطرة على جزيرة كريت هي الحلقة الأخيرة في هذا المسـار الذي دام لفترة قرنين كاملين من الزمن. ومع نهاية القرن الخامس عشـر، ومع تحول البحر الأبيض المتوسـط إلى بحيرة عثمانية، أصـبح فتح جزيرة كريت أمراً مهماً لا يمكن التغاضـي عنه لبسـط السـيطرة العثمانية الكاملة على كل مفاصل الحركات العسكرية والتجارية

والتحكم بمجريات الكثير من الأمور السياسية في العالم. إن السيطرة على جزيرة كريت كانت تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مفهوم السـلام العثماني وما كان يعني من اسـتقرار اجتماعي وتفوق مادي في جميع الممالك والأراضـي العثمانية في تلك الحقبة من التاريخ. كانت كلُّ الأسباب السياسية والاقتصادية جاهزة لبدء حملة كريت، ولكن وعلى الرغم من كل ذلك فقد تأخر فتحها حتى العام ١٦٦٩م، رغم أن فتح رودوس قد تم عام ١٥٢٢م، كما تم فتح جزيرة قبرص عام ١٥٧١م. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن الدولة العثمانية كانت ترغب بالحفاظ على علاقاتها التجارية بالبنادقة، كما كانت تتجنب المواجهة العسـكرية معها، باعتبار أن كريت كانت الحصـن الأخير للدولة البندقية في حوض المتوسـط، وكان متوقعاً أن تدافع عنها بكل ما أوتيت من قوة، وهو ما حصـل بالفعل عندما قرر العثمانيون فتح جزيرة كريت. لقد ازداد اهتمام الدولة العثمانية بجزيرة كريت من الناحية الاسـتراتيجية بعد أن تحولت إلى مركزٍ أساسي للقرصنة في القرن السابع عشر،

مما جعلها مصــــرة على فتحها بعد أن امتدت رقعةُ أراضــــيها لتشـــملَ الروملي وبحر الجزر والمنطقة الســـورية بالكامل. وهكذا انطلقت حملة فتح جزيرة كريت لتســـتمر زهاء ربع قرن من الزمن، فتميزت بدموية الحروب وكثرة الخســـائر من الطرفين، ثم انتهت بفتح قلعة قنديه التي اعتُبرت آخرَ حصـــونِ البنادقة فيها بعد حصـــارٍ عنيف اســتمر صــيفاً شــتاءً لفترة عامين ونصف عام دون توقف ولا هوادة.

حصـلت جزيرة كريت على امتيازات خاصـــة منذ اليوم الأول للسـيطرة العثمانية عليها. لقد اعتَمَدَ هذا النظام الذي مَيَّزَ ولاية كريت عن سائر الولايات العثمانية الأخرى على إعفائها من الضـــرائب الديوانية والعرفية المفروضـــة على الصـــيد البري ومحاصـــيل الحقول والمراعي والملح وقيود المُلْكيـةِ المعروفةِ بالطابو. أما في عام ١٨٢١م، ومع انضمام جزيرة كريت إلى الثورة اليونانية وانطلاق أعمال العنف فيها،

فقد استعانت الدولة العثمانية بوالي مصر، محمد علي باشا، الذي نجح بإخماد الثورة في الجزيرة ليصبح والياً عليها لمدة عشرِ سنواتٍ كاملة، حاول خلالها إعادة تنظيم القوانين وإدخالَ الإصلاحات الإدارية على نظام الحكم فيها. لقد حاول محمد علي باشا أن ينظم الأمور في كريت بطريقة تشبه نظام حكمه وإدارته في مصر، فأنشأ المجالس المحلية ومَنَحَها سلطةً فعلية لتكون لها اليدُ الطولى في إدارة الحكم في كريت. وفي العام ١٨٣٩م، وبعد إعلان فرمان التنظيمات في السلطنة العثمانية، تم استثناء جزيرة كريت من إحصاء الأرباح وجباية الضريبة عليها، وهو ما كان يعرف بضريبة التمتعات (الرفاهية)، وذلك بعكس ما كان معمولاً به في كافة الأراضي العثمانية الأخرى. وفي القرن التاسع عشر على وجه التحديد، إستمرت الإدارة العثمانية باتخاذ التدابير الإصلاحية والإجراءات التغييرية بما يتناسب مع واقع الجزيرة واحتياجات أهلها بشكل دائم ومستمر.

وعلى الرغم من كل ما تقدم، فقد استمر الكريتيون بإثارة المتاعب والمشاكل في وجه الدولة العثمانية، وهو ما دأبوا على فِعْلِهِ مع كل الدول التي حَكمت الجزيرة على مَرِّ التاريخ. إن **النظام الأساسي لولاية كريت**، والذي صدر عام ١٨٦٨م، كان من أهم الفرمانات الإصلاحية التي قررتها الدولة العثمانية لتحديث نظام الحكم في الجزيرة وتحسينه. لقد دخل **النظام الأساسي لعموم الولايات** في السلطنة العثمانية حيّز التنفيذ عام ١٨٦٤م، ولكن جزيرة كريت بقيت خارج القانون الجديد، فتم لاحقاً إصدار نظام خاص بها بشكل لا يتعارض مع الخطوط العريضة للنظام المعمول به في سائر الأراضي العثمانية الموجودة في القارات الثلاث.

لقد راعى النظام الأساسي الخاص بجزيرة كريت تركيبتها السكانية من الناحية الإثنية والدينية وسَنَّ القوانين التي تتناسب معها. وبناء عليه، فقد تم تأسيس مجلس العموم في ولاية كريت، لتصبح الجزيرة فعلياً دولة داخل الدولة. وبما أن عدد سكان الجزيرة كان لصالح الأكثرية من الروم، فقد كان عدد الأعضاء المسيحيين يفوق أعداد المسلمين داخل المجلس بشكل يضمن لهم تفوقاً فيه، مما أعطاهم القدرة على التحكم بكل التفاصيل الإدارية والاقتصادية والسياسية في الجزيرة. لقد بات الأعضاء المسيحيون قادرون على اتخاذ القرارات التي تتماشى مع تطلعاتهم ورغباتهم بغض النظر عما يريده المسلمون، فكان ذلك سبباً في خلق تربة خصبة لكل ما جرى لاحقاً من اضطرابات أمنية وسياسية في الجزيرة.

لقد اتخذت المسألة الكريتية منحىً يشبه قضية الشرف بالنسبة للإدارة العثمانية، لأن الحملة على كريت كانت فعلياً آخر فتحٍ عسكريٍ أنجزته السلطنة بنجاح. في المقابل، كانت عيون الدول الأوروبية تراقب عن كثب كل التطورات العسكرية والتقلبات السياسية الداخلية في الجزيرة التي استطاعت أن تحافظ على أهميتها الاستراتيجية في المنطقة. ومع استمرار القلاقل والثورات فيها بشكل واضح خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، فقد وجد الأوروبيون أمامهم فرصة ذهبية للتدخل بالحكم العثماني هناك، وإجبار الباب العالي كل مرة على اتخاذ القرارات والإصلاحات التي تحقق مرادهم وتضمن مصالحهم في المنطقة. لم تكن تلك الإصلاحات المتتالية إلا قضماً متواصلاً للسيطرة العثمانية على كريت، لأن كل قانون جديد كان يقضي على ما تبقى من سلطةٍ للدولة العلية على الجزيرة. كانت الدولة تدرك أنها تدفع بدلاً كبيراً للحفاظ عليها، لعله يفوق الخسائر التي بذلتها خلال حملة فتحها منذ قرنين ونيف.

إنَّ تَحَوَّل كريت إلى مكان يغلي بالأحداث النارية المشتعلة بشكل متواصل خلال القرن التاسـع عشـر كان أولاً بسـبب وقوعها تحت التأثير المباشـر لليونان، كما أن الأكثرية العددية للسكان الروم فيها قد ساهم بشكل أو بآخر إلى انضمام الجزيرة إلى الثورة اليونانية بشكل فعلي ومباشر. لقد تملصت الدولُ الأوروبية من بنود مؤتمر فيينا الذي عقد عام ١٨١٤م. بهدف الحفاظ على السلام الدائم في أوروبا تحت عنوان (الائتلاف المقدس) عندما أصبح الموضوع متعلقاً بالثورة اليونانية ضد الحكم العثماني لانتزاع الإستقلال وتأسيس دولة يونانية حديثة. إن تأسيس دولة يونانية مستقلة كان هدفاً يُحَقِّقُ مصالحَ الدولِ الكبرى ويَلتقي بسياساتها وجهودِ كلٍّ واحدةٍ منها لتحسين موقعها في البلقان وحوض البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى تفوق كامل في المنطقة. ومن دون أدنى شك، فإن تأسيس دولة جديدة على شكل بَيْدِّق بِيَدِ الدول الكبرى وتحت حمايتها ورعايتها المباشرة كان يحقق الأهداف المشتركة لها جميعاً،

ولكنه كان أيضاً يعطي الفرصة لكل دولة منها لتراقب الأخرى عند تضارب المصالح واختلافها في المنطقة ولو كان ذلك من نافذة بعيدة نسبياً. كانت بريطانيا على سبيل المثال ترى في تأسيس الدولة اليونانية فرصة ذهبية لمنع روسيا القيصرية من الوصول إلى منطقة البلقان لأنها ستشكل حاجزاً يحول بينها وبين هذا الهدف. أما روسيا القيصرية فكانت حساباتها تنطلق من أنها ستكون الأقدرعلى بسط سيطرتها على الدولة اليونانية الجديدة التي ستقوم على الأسس الأورثوذوكسية، بما يَضْمَنُ مصالحها وسياساتها في المنطقة. من هنا، فقد حرصت روسيا على إملاء رغبتها بتأسيس دولة يونانية مستقلة في إحدى بنود معاهدة أدرنه التي وقعتها الدولة العثمانية مع روسيا عقب انتهاء الحرب بين البلدين عام ١٨٢٨ - ١٨٢٩م.

أما اليونان، فكانت تنظر إلى جزيرة كريت على أنها الهدف السياسي الأول الذي يتوجب عليها أن تصل إليه وهي في طريقها إلى تنفيذ حلمها المعروف بالفكرة الكبرى أو ميغالي إيديا. وبالفعل، فقد بَقِيَتْ بصمات الفكرة الكبرى واضحة بقوة في كل حركة ثورية ظهرتْ في جزيرة كريت بعد أن انضمت فعلياً إلى الثورة اليونانية بشكل مباشر. أما بالمقابل، وكما سبق وأشرنا، فقد كانت الدولة العثمانية تقفز بشكل ميؤوس من إصلاح إلى آخر ومن قانون إلى آخر لكبح جماح القلاقل والاضطرابات الداخلية وإبعاد الكريتيين الروم عن تأثير الدولة اليونانية ووضع حدٍ لتدخلات الدول الأوروبية في المسائل الداخلية للدولة العثمانية. لقد كانت اتفاقية هاليبا التي أُعلنَ عنها عام ١٨٧٨م. من أهم الحركات الإصلاحية التي قامت بها حكومة الباب العالي لإنهاء الفوضى في جزيرة كريت. إن اتفاقية هاليبا كانت نموذجاً واضحاً وجلياً لحجم المؤامرات السياسية

التي كانت تُحاك ضـــد الحكم العثماني في الجزيرة. الحقيقة، إنَّ إعلان هذه المعاهدة كان المشـــهد الأول في ســيناريو مســرحية طويلة، قامت الدول الكبرى بكتابة فصـــولها بعناية ودقة، للوصـــول في نهاية المطاف إلى ضـــم الجزيرة إلى اليونان. لقد تم تمثيل كل فصـــول المســـرحية بنجاح، وســـارت الخطة بخطوات واثقة خلال السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر لتنتهي على الشكل المعروف عند مطلع القرن العشرين.

لقد ذُكر في المادة الثالثة والعشـــرين لاتفاقية برلين عام ١٨٧٨م. أن الإدارة العثمانية تتعهد بتطوير النظام الذي أُقِرّ عام ١٨٦٨م، كما تلتزم بمتابعة مسيرة الإصلاحات التي بدأت قبل ذلك في جزيرة كريت. لقد اضطر الباب العالي إلى الوقوف وجهاً إلى وجه أمام نتائج التزامه بتنفيذ التعهدات التي قطعها على نفســـه في تلك المعاهدة. الحقيقة، إنَّ نظام العام ١٨٦٨م. لم يُمَكِّن السكان الروم من تحقيق طموحاتهم المحلية على الصعيدين السياســي والاقتصادي،

كما لم يُعطهم حقَّ الحصـــول على أكثريةِ المقاعدِ في مجلس العموم في الجزيرة، الأمر الذي جعلهم يُعَبِّرونَ عن اسـتيائهم وتذمُّرهم بشـكل دائم. كان الروم لا يفترون عن رفع الصـوت وتقديم الشـكاوى إلى حكومة الباب العالي والقنصـــليات الأجنبيـة في جزيرة كريت. من هنـا، فقد اضـــطرت الإدارة العثمـانية إلى الاجتماع مع الممثلين المحليين للروم الكريتيين في منطقة هاليبا القريبـة من مـدينـة خـانيـا برعـايـة قنـاصـــل الدول الكبرى في الجزيرة وتحت حمايتهم المباشـرة، وتم إبرام معاهدةٍ عُرِفَتْ باسـم المنطقة الجغرافية التي عُقِدَ فيها ذلك الاجتماع.

كانت اتفاقية هاليبا بروتوكولاً عالمياً له بُعْدٌ سياسي واقتصادي واجتماعي مهم في إعادة صـــياغة النظام الإداري وطريقة الحكم في الجزيرة من جديد، وذلك بســـبب ما تضـــمنه من امتيازات مكفولة باعتراف الدول الكبرى وضمانتها. لقد وصلت الحريات الفردية والمدنية إلى ذروتها مع هذا الإتفاق، كما أصبحت الإدارة المحلية قوية وفاعلة، وأصبحت كل الأبواب مشرعةً أمام المزيد من الحملات السياسية المنظمة ضد الحكم العثماني في جزيرة كريت. أما على الصـــعيد الاقتصـــادي، فقد تَخَلَّت الإدارة العثمانية عن ضـــرائب الجمارك والأعشـــار لمصـــلحة الإدارة المالية المحلية للجزيرة، بعد أن كانتا تصُـــبَّانِ في الخزينة المركزية للدولة. وعلى الرغم من كل الإمتيازات والحقوق التي نجح الكريتيون الروم في انتزاعها من حكومة الباب العالي بموجب اتفاقية هاليبا، إلا أنه لم يُكتب لها أن تدوم لأكثر من عشـــر ســـنوات فقط. أما على أرض الواقع

، فقد أضـــيفت النزاعات الحزبية بين التيارات الســـياســـية الجديدة إلى المناوشــات العسـكرية الحاصـلة بين المسـلمين والروم خلال تلك الفترة. لقد أسـس المسـيحيون أول أحزابهم في كريت لتكون حزباً ليبرالياً وآخر محافظاً. أمـا أليفتيروس فنيزلوس، فقد تبوأ منصـــبـاً قيـاديـاً داخل الحزب الليبرالي في جزيرة كريت، وكان له دورٌ مهم في رسـم مسـتقبل الجزيرة، كما لعب لاحقاً دوراً بارزاً في السـياسـة اليونانية بعد هجرته إلى أثينا ومكوثه فيها. لقد نجح فينيزالوس في ربط نشـاطه السـياسـي بالصـحافة والإعلام بشـكل وثيق، كما استطاع أن يعكس فيها كل تحركاته ونشاطاته سواء داخل الحزب الليبرالي أو تحت سـقف مجلس العموم الكريتي الذي كان عضـواً منتخباً فيه. وما هي إلا فترة وجيزة حتى اتحد اسـم فينيزلوس مع كل التطورات السـياسـية ومجريات الأحداث في جزيرة كريت، فتحول إلى بطل قومي يرمز إلى الثورة والنضال الكريتي. كان الهدف الأسالي لهذا النضال

هو إيقاظ الشعور القومي في جزيرة كريت، والحصول على دعم الدول الأوروبية لإنجاز الوحدة اليونانية الكبرى وضم جزيرة كريت بشكل نهائي إلى اليونان، باعتبار أنها الوطن الأم لكل الكريتيين. لقد حصل فينيزلوس على مبتغاه عندما اندلعت الحرب العثمانية – اليونانية عام ١٨٩٧م. بسبب القضية الكريتية وتدويلها، وما يمكن اعتباره نتاج أعمال فينيزلوس خلال الأعوام المنصرمة.

وخلال السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر، كانت الدول الأوروبية الكبرى تتعاطى بمنطق الشراكة والتجانس مع القضية الكريتية باعتبارها جزءاً من مسألة الشرق. ولعل أكثر هذه الدول كانت تسعى للحفاظ على الاستقرار التجاري شرق المتوسط من خلال تجميد القضية الكريتية، نظراً لما تتمتع به الجزيرة من أهمية استراتيجية وتجارية في تلك المنطقة، كما كانت تهدف إلى كسب الوقت وتمرير الزمن ريثما يتم اتخاذ قرار حاسم يتعلق بمستقبل الجزيرة ومكانها على الخريطة السياسية الجديدة للعالم.

وفي وقت كانت فيه الإمبراطورية العثمانية تقدم الخسائر تلو الأخرى في مناطق جغرافية متعددة مثل شــرق الروملي والبلقان وكثير من الجزر، كانت الهزائم المتتـالبيـة للدولـة العثمـانيـة أمـام دول أوروبـا تخلق فراغاً من النـاحيـة الجيوسياسية، وكان ذلك سبباً كافياً لتضارب مصالح الدول الكبرى فيما بينها، ومادة دسمة للخلافات والنزاعات في المستقبل، وكان من الطبيعي جداً أن تقع مسألة كريت في قلب تلك الحسابات والخلافات. كانت تلك المرحلة تتسم بدقة في موازين القوى بين كل تلك الدول، وكان تَقَدُّمُ أيٌّ واحدة منها كدولة فاعلة على مســرح جزيرة كريت كفيلاً بقلب كَفَّة كل الموازين. من هنا فقد اســتغلت أكثر الدُّول آمال اليونـان في تحقيق الفكرة الكبرى ومبدأ وحدة الأمة الهيلينية لإبقـاء النزاع مســـتمراً دون حـل جـذري في جزيرة كريـت، وللحفـاظ على سخونة القضية الكريتية على مسرح العلاقات الدولية وتقاسم المصالح والنفوذ فيما بينها. لذلك كانت الدول الكبرى قادرة على التنســيق فيما بينها للتدخل في تفاصيل إدارة الجزيرة لفترة طويلة من الزمن،

وكـان ممثلي تلـك الـدول هم الحكـام الحقيقيون للجزيرة مع الحفـاظ على تبعيتها الإسمية والشكلية للدولة العثمانية. لقد خَطَتْ تلك الدولُ مجتمعةً خطوة إلى الأمـام في المرحلـة التي ســبقت حرب العـام ١٨٩٧م، عنـدما فَرَضَـتْ حصـاراً كـاملاً على جزيرة كريت بـذريعة اســتمرار أعمال العنف وتأجج الثورات فيها لأسباب اقتصـادية وسياسية مختلفة. كان ذلك فعلياً تدخُّلٌ واضح في الأمور الداخلية للدولة العثمانية بشكل مباشر وبشكل قاطع لا يقبل الشك.

لقد اقترحـت الـدول الكبرى على الـدولـة العثمـانيـة واليونـان منح جزيرة كريت حكماً ذاتياً يقع تحت إشــرافها ورعايتها بشــكل مباشــر. كانت كلتا الدولتين ترفضــان هذا الإقتراح، ولم يســتطع الســيناريو المكتوب أن يجد له طريقـاً إلا بعـد انـدلاع حرب العـام ١٨٩٧م. بين الطرفين. لم تكن الـدولـة اليونانية تنوي الانتظار أكثر، كما كانت لا ترغب بتضــييع المزيد من الوقت قبل ضم كريت إلى أراضيها بشكل كامل.

ومن هذا المنطلق، قام العقيد اليوناني فاسوس بإنزال قواته العسكرية على شواطئ كريت ليعلن احتلال الجزيرة وبسط نفوذه عليها بقوة السلاح. ولكن القرارات المشتركة التي اتخذتها الدول الأوروبية الكبرى كانت لا تتماشى مع رغبات اليونان في تلك المرحلة، وهذا ما جعل الجميعَ يرفضُ الأمر الواقع الجديد الذي حاولت اليونان أن تفرضه بالقوة.

إن اتحاد الدول الأوروبية فيما بينها خلال فترة ما قبل الحرب العثمانية- اليونانية كان مهماً للحفاظ على مبادئ تقاسم النفوذ واحترام مساحات المصالح المتبادلة فيما بينها. كان احتلال اليونان لجزيرة كريت يضع كل شيء في مهب الريح. لذلك حذرت الدول الكبرى التي كانت فعلياً تَضْرِبُ حصاراً كاملاً على موانئ وشواطئ الجزيرة من إشعال فتيل أي حرب أو نزاع عسكري بين اليونان والدولة العثمانية، لأن ذلك كفيل بقلب كلِّ الموازين والتفاهمات الحاصلة بين الكبار. لم تفهم الدولة اليونانية الجديدة معنى تلك التحذيرات، بل استمرت بانتهاج سياستها التي كانت تُهدد حالة الجمود المتفق عليه في منطقة البلقان. أمام التطورات الحاصلة،

فقد انطلقت السياسة الخارجية العثمانية لتطالب المجتمع الدولي بالوفاء بوعوده والالتزام بالمواثيق والاتفاقات الدولية التي تضمن وحدة الأراضي العثمانية وسيطرة الدولة وسيادتها على كل ولاياتها. لقد كتب هنري كاستوني دي فوس، وهو أحد الكتاب الفرنسيين المعاصرين لتلك الأحداث، في كتابه (كريت والهيلانية) جملاً مهمة قبل اندلاع الحرب العثمانية اليونانية فقال: (من غير الممكن للجيش اليوناني أن يقف في وجه القوة العسكرية العثمانية مهما تعاظمت قوته وحَسُنَ تدريبه. يظن اليونانيون أنهم قادرون على المشاركة العسكرية في حربٍ كبرى ستستعر في كل بلاد البلقان وبلغاريا. ولكن عليهم أن يتذكروا جيداً أن ذلك غير كاف لإحراز الإنتصار المنشود. علينا أن لا ننسى أن القوات المسلحة التركية اشتهرت بشجاعتها وقوتها على مَرِّ العصور، وأن الآلة العسكرية العثمانية قادرةٌ على سحق الجيش اليوناني بلمحة بصر، وأن أثينا ستقع تحت الإحتلال من جديد

، وستراق دماء كثيرة. عندها قد تضطر الدول الأوروبية للتدخل لإعادة الأمور إلى نصابها... ولعل من الأوْلى والأصح أن تقبل أثينا بالمقترحات الأوروبية من أول الطريق وأن لا تدخل في مغامرات غير محمودة العقبى...).

لقد رأت الدول الغربية كلُّها باستثناء روسيا وألمانيا أن الدولة العثمانية عاجزة عن الإستمرار فيما عرف وقتها بسياسة المناورة أو (إدارة المصالح) للحفاظ على وحدة أراضيها لفترة طويلة من الزمن، ولذلك فضلت هذه الدول اتخاذ مواقف محايدة من كل قضايا الدولة العثمانية في تلك الفترة. على المقلب الآخر، فقد رأت كل من روسيا وألمانيا أن من مصلحتهما الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية ومساندتها في الحفاظ على سيادتها وحقوقها في المنطقة. ويمكن القول أن ألمانيا حفَزَتِ الدولة العثمانية على القيام بتدخل عسكري فوري لدخول قواتها إلى منطقة تساليا رداً على الإعتداء اليوناني الأخير. وعلى عكس كل التوقعات،

فقد اتخذت روسيا خلال تلك الأزمة موقفاً مهماً عندما طلبت من صربيا والجبل الأسود الوقوف على الحياد وعدم التدخل في الأزمة الأخيرة بين اليونان والدولة العثمانية.

بعد اندلاع الحرب بفترة قصيرة، استطاعت القوات العسكرية العثمانية أن تُلحق باليونان هزيمة نكراء، وتقدمت القوات العثمانية بسرعة داخل الأراضي اليونانية، مما أجبر اليونان على الإعلان بقبول كل الشروط والتنظيمات الإدارية العثمانية المتعلقة بجزيرة كريت ووقف إطلاق النار بين الطرفين.

الغريب أن الدولة العثمانية خسِرَت على طاولة المفاوضات كل إنجازاتها الميدانية على الأرض بعد نصرها المؤزر على اليونان. لقد نجحت الدول الغربية بإرغام الدولة العثمانية على القبول باتفاق يقضي بإعطاء جزيرة كريت حكماً ذاتياً بعد أن جلس العثمانيون على طاولة المفاوضات بشرط عدم المساس بأي شبر من أراضي الدولة العلية. هكذا خرج الطرف المهزوم منتصراً، واستطاعت الدولة اليونانية أن تحصل بالسياسية

ما عجزت عن إنجازه في ســـاحة النزال. وبموجب اتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة بين الطرفين، فقد أُجبرت الدولة اليونانية ظاهرياً على ســـحب جميع قواتها العســـكرية من كريت، كما أعلنت التزامها واعترافها بالحكم الذاتي للجزيرة، ولكنها كانت في الحقيقة تخطو خطوة مهمة في طريق انتزاع كريت من جغرافيا الدولة العثمانية. وكنتيجة مباشـــرة لهذ النجاح، فقد عمدت الدول الأوروبية إلى تعيين الإبن الثاني للملك اليوناني، الأمير جورج، على رأس الحكم الذاتي الجزيرة. لقد وصف الكاتب الفرنسي ميل في كتابه (ثيسالي في كريت) الوضع بالجمل التالية: (لقد أثبتت اليونان مرة أخرى أنها تستطيع تحويل الهزيمة إلى نصــر، وأنها ماضــية في التوســع طالما أن الحظ الجميل يحالفها).

كانت الآلية التي وضعها الأمير جورج لتطبيق الحكم الذاتي في كريت بعد أن تولى منصب المفوض الأعلى للإدارة فيها عبارة عن سيناريو يمكن وصفه بالمضحك المبكي. في نفس الوقت، كانت الدول الكبرى تمارس سياسة الوجهين المتناقضين في المسألة الكريتية، فبينما كانت تتحدث عن ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية وبسط نفوذها وسيادتها على كامل أراضيها ، كانت من جهةٍ أجرى و في الوقت عينهِ لا تألو جهداً ولا تترك وسيلة لتحقيق مصالح الدولة اليونانية وتنفيذ رغباتها وتسهيل وصولها إلى جميع أهدافها السياسية والإدارية في جزيرة كريت.

و بدعمٍ من الدولِ الأوروبية ومباركتِها، تمَّ الإعلانُ عن الدستور الكريتي عـام ١٨٩٩م، وحـاز الأمير جورج على لقـبٍ آخَر هـذه المرة، وهو (القـائـد المنفذ) للدســـتور الجديد. وبموجب هذا الدســـتور، أُعطِيَ الأميرُ جورج حقَّ صكِّ النقود باسمه، وتوقيع المعاهدات وفسخها، بالإضـافة إلى تقليد الأوسمة والنياشين. ولتطمين المسلمين الكريتيين وتسكين حكومة الباب العالي، فقد أكد الأمير اليونـاني مرة أخرى على تبعيـة الجزيرة لحكم الـدولـة العثمـانيـة وعلى تعهده بالحفاظ على الســنجق والعلم العثماني مرفوعاً في ســماء كريت، وكان ذلك جزءاً من الســيناريو المتفق عليه مع الدول الكبرى التي نصــحت الأمير اليونـاني بـاتخـاذ هذه الإجراءات لتهدئة خواطر المســـلمين الكريتيين وخفض التوتر مع الحكومـة العثمـانيـة. الحقيقـة إنَّ كل هذه التعهـدات كانت حِبْراً على ورق، لأن الموظفين والبيروقراطيين العثمانيين كانوا يُطْرَدون من مناصــبهم تِباعاً في كريت، في وقت كانت فيه العساكر العثمانية

قد أتَمَّت انسحابَها، ليصبح إنزال العلم العثماني ورفع العلم اليوناني مكانه مسألة وقت لا أكثر، وليبدأ هذا المسار بشق طريقه ليدخل حيز التنفيذ بعد تلك المرحلة بوقت قصير.

أمام كل تلك التطورات والأحداث، واعتراضاً على طبيعة المسار الذي اتخذته القضية الكريتية، أعلنت ألمانيا والنمسا عن رغبتهما في الانسحاب من الجزيرة وعدم نيتهما في التدخل مستقبلاً في مسألة كريت. وحتى لا تظهر ألمانيا وكأنها جزء من السيناريو المكتوب لاقتطاع جزيرة كريت من جسد الدولة العثمانية وضمِّها إلى اليونان، فقد اتخذت القيادة الألمانية قراراً سريعاً بسحب قواتها العسكرية من جزيرة كريت في آذار ١٨٩٨م، وحذت الدولة النمساوية حذوها فأعلنت انسحاب عساكرَها في نفس الوقت وبنفس الطريقة. هكذا استطاعت ألمانيا أن تحافظ على ثقة الباب العالي،

لتزيد من التقارب العثماني – الألماني من خلال خروجها الكامل من حفلة العرس المجنونة التي كان يقيمها المنتدى العالمي على مسـرح القضـية الكريتية. كانت كل الأمور تسير باتجاه تأسيس تحالفات دولية جديدة، وكانت أوروبا تعيش مرحلة قيامِ جبهاتٍ متناحرة، وكان كل ذلك يصـب في رسـم مستقبل الدولة العثمانية ومصيرها.

رأت الدولة العثمانية بكل وضوح أن منح كريت حق الحكم الذاتي وتعيين الأمير اليوناني جورج والياً عليها لم يكن إلا تنفيذاً مبرمجاً لسـيناريو كُتِبَ بعناية فائقة في الغرف السـوداء للدول الكبرى قبل فترة طويلة من الزمن. واعتباراً من تلك اللحظة، فقد رفض الباب العالي الاعتراف بالدسـتور الكريتي، كما أعلن رفضـه للنظام الجديد الذي أُقِرَّ لإدارة الحكم في البلاد. بل لقد ذهبت الخارجية العثمانية إلى ما هو أبعد من ذلك عندما تجنبت اسـتخدام أي تعبير أو كلمة في بياناتها الرسمية يمكن تفسيره أو تأويله على أنه اعتراف بما جرى مؤخراً في جزيرة كريت

. لقد بات جلياً وواضحاً أنَّ السيادة العثمانية على الجزيرة أصبحت إسمية وشكلية دون أن يكون لها أي أثر حقيقي على أرض الواقع. ومنذ ذلك الحين، أصبح القسم المخصص لولاية كريت في السجل السنوي الرسمي للدولة العثمانية فارغاً من أي مضمون أو معلومات تتعلق بالجزيرة عدا العنوان. ولم تَعُدْ لحكومة الباب العالي أي علاقة بالتطورات والأحداث التي حصلت بعد ذلك في كريت، وبات واضحاً أنها أصبحت خارج نطاق دائرة اهتماماتها تماماً. وحتى في الوقت الذي احتدم فيه الصراع على السلطة في الجزيرة بين الأمير جورج وفينيزيلوس عام ١٩٠٥م، اكتفت الدولة العثمانية بالاهتمام بأوضاع من بقي من المسلمين هناك دون أن يكون لها أي موقف من هذا النزاع. في الحقيقة، لم تبذل الدولة العثمانية أي جهد للاستفادة من الفراغ الذي أصاب السلطة بسبب هذا الصراع.

كـان التغيير الـذي طرأ على نظـام حكم كريـت لا يعطي حكومـة البـاب العـالي أي حق في اتخـاذ أي قرار ســـياســـي يخص الجزيرة، كما أن الدولة العثمانية كانت في حالة من الوهن الشديد الذي يحول بينها وبين اتخاذ مواقف سياسية على المسرح الدولي وحتى الإقليمي في تلك الفترة. كان النظام الجديد في الجزيرة يشـبه الإدارة الحرة المسـتقلة، وقد تعزز هذا الأمر مع انسـحاب قوات الدول الكبرى من كريت، لتنقطع كل خيوط القضـــية الكريتية عن يد اللاعبين في المنطقة والعالم.

لقد تم تنفيذ السـيناريو الذي وضـعته الدول الأوروبية لمسـتقبل الجزيرة بشكل سلس ومن دون أي خلل يذكر حتى العام ١٩٠٨م. كان وضـع اللمسات الأخيرة على مشـروع ضـم الجزيرة إلى اليونان مسـألة ظرف مناسـب أو فرصـــة ســانحة لا أكثر. ولكن تطوراتٍ داخليةٍ عثمانيةٍ حصـلت في نفس التاريخ جعلت تأخير هذه الخطوة لفترة إضـــافية أمراً لا بد منه. لقد تم إعلان المشروطية الثانية،

كما أصـــدرت لجنة إدارة كريت بياناً ســياســياً في نفس الوقت تعلن من خلاله ضــم الجزيرة إلى اليونان. هنا ســارعت الدول الكبرى إلى رفض هذا البيان بشكل قطعي، لأن الجزيرة كانت لا تزال تحت الإدارة العثمانية الإسمية حتى ذلك الوقت، وكان الإعلان الأخير يعتبر تهديداً علنياً وعملاً عدوانياً ضد القادة العثمانيين الجدد ونظام المشـروطية الثاني. أمام هذا المشـهد السـياسـي المعقد، إضــطرت الدولة اليونانية نَفْسُــها إلى عدم تبني هذا البيان ورفضــت الإعتراف بضم جزيرة كريت إليها.

عندما استولت جمعية الإتحاد والترقي على الحكم العثماني عام ١٩٠٨م، كان المجتمع يضـج بالاعتراضــات على السـياســات الداخلية والخارجية التي انتهجتها إدارة الســلطان عبد الحميد، وكان الســلطان نفســه متَّهماً بالإخفاق وكثرة الهزائم. كان الإنطباع الســائد عند الناس أن جزيرة كريت قُدِّمتْ قرباناً رخيصاً على أقدام الدول الغربية. في تلك الحِقْبة،

كانت جمعية تركيا الفتاة المحظورة تتواصل من أوروبا ومصر مع القادة المسلمين في كريت، وكانت ترسل المساعدات العينية والمادية إلى المسلمين هناك، وتَحُثُّهم على الثبات في أوطانهم وعدم مغادرة الجزيرة مهما كلف الأمر. كانت الجمعية المحظورة ناشطة في مجال الصحافة والإعلام، وكانت مقالاتهم وصحفهم التي تصل إلى كريت تعمل جاهدة على بث الروح القومية عند المسلمين هناك لتعزيز انتمائهم العثماني، ومقاومة تمدد القومية اليونانية المسيحية المتصاعدة في الجزيرة. لقد تلقى المجتمع العثماني خبر ضياع كريت عام ١٩٠٨م. بفجيعة كبرى ظهرت من خلال عناوين الصحافة التي رفعت شعار (إما كريت وإما الموت) بعد أن كانت كتابة سطر واحد عن أحداث الجزيرة أمراً مخالفاً لقانون الرقابة الإعلامية المعمول به خلال فترة الحكم السابق. هكذا خرجت المظاهرات الشعبية في أصغر المناطق السكنية، ونظمت الإعتصامات المنددة بما جرى، وعَلَتِ الهتافات (كريت روحنا، فداؤها دماؤنا)...

بعد أن نجحت الإدارة الجديدة في تجاوز الإنفعالات والغضب الشعبي العارم الذي تسببت به صدمة ضياع كريت، لجأ الاتحاديون إلى بريطانيا طلباً للدعم والمساعدة السريعة في هذه القضية. وسرعان ما تنفس الاتحاديون الصعداء عندما بادرت الدول الكبرى وعلى رأسها بريطانيا إلى رفض إعلان ضم كريت إلى اليونان، ثم جاء إعلان الحكومة اليونانية الذي رفض الاعتراف بقرار سلخ الجزيرة عن التبعية العثمانية مطمئناً لخواطرهم إلى أبعد الحدود. ولكن الحقيقة أن الحكام الجدد عجزوا عن فرض أي سياسة أو اتخاذ أي خطوة تضمن عودة الجزيرة إلى حكم الدولة العثمانية. كان الاتحاديون يفتقرون إلى القوة العسكرية والحنكة السياسية اللازمة للسير قُدُماً على طريق استرداد جزيرة كريت. الحقيقة أن السيناريو المكتوب كان سينتهي حكماً بإلحاق الجزيرة إلى الجغرافيا اليونانية، ولم تكن فترةُ ما بعد المشروطية إلا تهدِئةً تكتيكية سياسية لكسب المزيد من الوقت قبل إعلانِ قرارِ خروج جزيرة كريت من التبعية العثمانية وضمها إلى اليونان بشكل قطعي ونهائي لا جدال فيه.

وفي النهاية، وقعت حرب البلقان الأولى، واجتمع ممثلو الدول في مؤتمر لندن، الذي كان الحلقة الأخيرة في سلسلة تحديد القدر النهائي لجزيرة كريت. لقد اضـــطر الوفد العثماني بعد الهزيمة إلى القبول بالتخلي عن كل حقوق الدولة العثمانية في جزيرة كريت وتســـليم تبعيتها إلى الدول الكبرى، مقابل تعهدها في المســـتقبل بعدم المطالبة بأي حق في أي جزيرة من جزر بحر إيجه. بهذا الشكل تم تسليم جزيرة كريت إلى الدول الكبرى وانتهى حكم الدولة العثمانية فيها. وبعد فترة وجيزة، وتحديداً في ١٤ كانون أول ١٩١٣م، أعلن الملك اليوناني ضـــم جزيرة كريت إلى اليونان، وأذاع ذلك في كل المحافل الدولية في العالم.

وبدعمٍ مطلق من الدول الأوروبية، استطاع الكريتيون الروم أن يسيروا بخطى ثابتة نحو هدفهم المعلوم مرحلةً بمرحلة. وفي بداية الأمر، نجح فنيزيلوس بقيادة حركة قومية في جزيرة كريت، إستطاعت مع مرور الزمن أن تتجاوز حدود الصراع المحلي الإسلامي - المسيحي، لتتحول بعد ذلك إلى نهج سياسي عالمي واضح، ينتهي بضم الجزيرة إلى اليونان. أما من الزاوية المقابلة، فقد ضاعت جزيرة كريت بعد حرب عثمانية – يونانية عام ١٨٩٧م، كان النصر الميداني فيها حليف العثمانيين، وكان عدد السكان المسلمين في الجزيرة قد بلغ سبعين ألف مواطن عثماني. أما في الفترة اللاحقة، فقد صَبَّ المسلمونَ الذين بقوا في الجزيرة كل جهدهم للبقاء على قيد الحياة، وللعيش بعزة وكرامة في وطنهم ووطن آبائهم وأجدادهم. لقد استمر نضال هذه الفئة القليلة حتى العام ١٩٢٤م، لينتهي بخروج كل المسلمين من الجزيرة بموجب معاهدة التبادل السكاني الذي وَقَعَ بين الجمهوريتين التركية واليونانية، ليخرج آخرَ مسلمٍ من جزيرة كريت بعد حكمٍ عثمانيٍ دامَ لأكثرِ من قرنين ونصف من الزمن.

❁❁❁

انضمام جزيرة كريت إلى اليونان في الصحافة التركية (١٩٠٨ ـ ١٩١٣)

عائشة نوكيت أضي ياكا

تُعتبر جزيرة كريت من أهم المناطق التي سكنها الإنسان منذ قديم الزمان. تحتل الجزيرة موقعاً استراتيجياً مهماً في وسط البحر الأبيض المتوسط الذي كان بدوره مركزاً للعالم القديم، فكانت تابعةً لروما ثم انتقلت بعد ذلك لتكون جزءاً من أراضي الإمبراطورية البيزنطية. وفي القرن السابع الميلادي، ومع ظهور الفاتحين العرب في البحر الأبيض المتوسـط، سـرعان ما توجهت أنظارهم إلى جزيرة كريت، لتدخل تحت الحكم العربي الإسـلامي منذ العام ٨٢٥□٨٢٦م ولغاية العام ٩٦٠م. في تلك السـنة، اسـتطاع البيزنطيون أن ينتصـروا على العرب وينتزعوا منهم حكم الجزيرة. وبعد هزيمة البيزنطيين في الحملة الصليبية الرابعة،

خرجت جزيرة كريت من سيطرتهم ووقعت في قبضة البنادقة مع بدايات القرن الثامن الميلادي. تميز الحكم البندقي لجزيرة كريت بالصرامة والشدة، كما ظهرت هجرة واسعة للبنادقة من وطنهم الأم إلى جزيرة كريت بهدف إحداث تغيير ديموغرافي جذري فيها.

كانت جزيرة كريت مهمة جداً بالنسبة للبنادقة لأنها تقع في نقطة استراتيجية حساسة يمكن من خلالها التحكم بكل حركات الملاحة البحرية في حوض المتوسط. ولكن ومع بداية القرن الرابع عشر، ظهرت سفن الأتراك التابعة لأسياد الأناضول الغربي في البحر الأبيض، وبدأت غارات الأتراك على الجزيرة بشكل متعاقب، ولكنها كانت بقصد النهب والسلب فقط. أما السلطان محمد الثاني فقد نجح في فتح القسطنطينية ليتوجه بعد ذلك مباشرة لبسط سيطرة دولته الفَتِيِّة على جزر بحر إيجه كلها، ليفتح الطريق أمام السيطرة العثمانية الكاملة على كل مياه البحر الأبيض المتوسط في وقت لاحق. وفي النصف الثاني للقرن السادس عشر

، أصبح القسم الشرقي للبحر المتوسط تحت السيطرة التركية الكاملة باستثناء موقع أو موقعين. بعد ذلك انتظرت السلطنة العثمانية فترة زمنية طويلة نسبياً قبل أن تقرر استكمال بَسْطِ نفوذها على المتوسط وفتح جزيرة كريت. إنَّ بداية الحملات العسكرية البحرية على الجزيرة في القرن السابع عشر هو أمرٌ مهم جدا وجدير بالبحث والتدقيق والدراسة للتوقف على تفاصيلها وأسبابها والملابسات المتعلقة بها. هنا تجدر الإشارة إلى أن من المهم جداً عدم تفسير هذا الأمر وكأنه انطلق من عدم رغبة الإدارة العثمانية باحتلال كريت وبسط سيطرتهم عليها خلال تلك الفترة.

وفي العام ١٦٤٤م، هاجم قراصنة مالطا السفينة التي كانت تقل آغا دار السعادة المدعو سنبل وهو في طريقه إلى مصر، فقاموا بأسره واقتادوه إلى جزيرة كريت. إستقبل حكام الجزيرة السفينة العثمانية المختطفة، فارتفعت حدة التوتر بين العثمانيين والبنادقة الذين كانوا يديرون الحكم في جزيرة كريت، في فترة كانت العلاقات بين الدولتين تعاني أساساً من التوتر والعداء. وهكذا خرجت الحملة البحرية العثمانية عام ١٦٤٥م. فاستولت في نفس السنة على مدينة خانيا وأعلنتها مدينة عثمانية. وفي صيف العام ١٦٤٧م، ضربت القوات العثمانية حصاراً مُطبقاً على مدينة قنديه التي كانت تُعتبر مركز الجزيرة وقلبها، إلا أنه باء بالفشل عندما لم تستطع القوات العثمانية دخول المدينة. كان البنادقة يعتبرون بقاءهم في مدينة قنديه أمراً يوازي بأهميته السيطرة الكاملة على كل جزيرة كريت، ولذلك بذلوا قصار جهدهم لدحر القوات العثمانية عن أسوار المدينة وقلعتها الحصينة. تولى فاضل أحمد باشا كوبرولو منصب الصدارة العظمى للدولة العلية،

فقرر حسم المعركة بأسرع وقت ممكن لوضع حد لاستنزاف الدولة في حرب كريت. وفي العام ١٦٦٦م، خرج الصدر الأعظم على رأس حملة جديدة مهمتها حسم معركة كريت وضمها بالكامل إلى أراضي الدولة العثمانية. وبعد فرض حصار شديد على قنديه وخوض معارك ضارية على أسوارها، إنهزمت حامية المدينة أمام الضربات العثمانية، فاستسلمت قنديه في السادس من أيلول ١٦٦٩م، وَوَقَّعَ البنادقة معاهدة استسلامهم وخروجهم من المدينة، بعد أن سمح لهم العثمانيون بالبقاء في ثلاثة قلاع هي سودا وإسبرلنكا وغرامبوزا. وفي العام ١٧١٥م، وخلال حملته على بلاد الموره، إستولى الداماد علي باشا على تلك القلاع بعد أن طرد منها عساكر البندقية، لتصبح جزيرة كريت بكاملها ولاية عثمانية وجزءاً من أراضي الدولة العلية.

قَسَّم العثمانيون جزيرة كريت إلى ثلاثة أقضية هي خانيا وريسمو وقنديه، واتخذوا من مدينة قنديه مركزاً للولاية، وهو التقسيم الإداري نفسه الذي كان معمولاً به أيام حكم البندقية لجزيرة كريت. بعد فترة وجيزة، أعاد العثمانيون تقسيم الجزيرة ليرتفع إلى أربعة أقضية، وجعلوا خانيا مركزاً لإدارتهم. الجدير بالذكر أن جزيرة كريت كانت تعرف عند العثمانيين بالولاية (الممتازة)، نظراً للعديد من الإمتيازات التي منحت لها بعكس مختلف الولايات العثمانية الأخرى.

وفي العام ١٨٢١م، إنضمت جزيرة كريت إلى حركات التمرد التي بدأت في اليونان لانتزاع استقلالها من الدولة العثمانية. هنا أَوْكلَ العثمانيون مهمة إخماد الثورة في كريت إلى والي مصر محمد علي باشا. بالمقابل، منحت الدولة العثمانية والي مصر حكم الجزيرة وإدارتها عام ١٨٣٠م، فاستمر حكمه عشر سنوات كاملة. بعد ذلك رجعت الجزيرة إلى الحكم المباشر للدولة العثمانية،

فبدأت فيها مرحلة جديدة تميزت بقيام ثورات متتالية من قبل الكريتيين الروم، ومواجهتها من قبل الإدارة العثمانية بقوة شديدة للحؤول دون ضم الجزيرة إلى أراضي الدولة اليونانية الجديدة بعد قيام مملكتها المستقلة. لقد أنهكت تلك الثورات كاهل الدولة لفترة طويلة من الزمن، وبخاصة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٨٦٦ □ ١٨٦٩م، ووجدت الحكومة العثمانية نفسها مضطرة إلى تقديم المزيد والمزيد من التنازلات، تحت عنوان منح امتيازات جديدة لولاية كريت. تجدر الإشارة هنا أن الدول الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا لعبت دوراً كبيراً في تطورات الأحداث ومجريات الأمور في الجزيرة المشاغبة. وبعد توقيع الدولة العثمانية على ما عرف باتفاقية هاليبا في تشرين أول عام ١٨٧٨م، حصلت الجزيرة على جرعة إضافية من الإمتيازات التي كان من الواضح أنها تأخذ الأمور باتجاه الحكم الذاتي للإدارة المحلية في كريت، ولذلك تعتبر اتفاقية هاليبا بمثابة الخطوة الجدية الأولى في طريق انفصال الجزيرة عن الحكم العثماني.

وفي عامي ١٨٨٥م. و ١٨٨٧م، قامت ثورات جديدة بسبب إخلال إدارة السلطان عبد الحميد الثاني بالبنود المتفق عليها في هاليبا، وبسبب التعيينات الكثيرة والمتتالية لولاة لم ينجحوا في إدارة الحكم في جزيرة كريت بطريقة جيدة.

لم تفرض الدولة العثمانية أي نوع من أنواع الظلم أو الإضطهاد العرقي والديني على سكان الجزيرة المحليين خلال فترة حكمها. بل على العكس من ذلك، فقد كان للعثمانيين دور أساسي في رفع ظلم الكنيسة الكاثوليكية عن الكريتيين الروم، لتستعيد الكنيسة الأرثوذكسية نفوذها السابق على أهالي الجزيرة، وهو ما جعلها قادرة على لعب دور محوري في دعم الثورات التي قامت لاحقاً بوجه الدولة العثمانية في جزيرة كريت.

مع بداية الحكم العثماني، ومنذ أن بدأ الأتراك يستقرون في جزيرة كريت، ظهر تقارب واضح في العلاقات بين الطرفين، الفاتحين الأتراك والمحليين الروم. وكنتيجة طبيعية لذلك، فقد بدأ التزاوج بين الرجال الأتراك والنساء الروم. ولم تُبْدِ الإدارةُ العثمانيةُ أي ردة فعل على ظهور جيل جديد من المسلمين الذين تربوا على يد أمهاتهم الروميات، فتكلموا اللغة الرومية دون التركية، ونشؤوا على العادات والتقاليد السائدة في الجزيرة قبل الفتح العثماني لها، لدرجة أن بعض أولاد المسلمين حمل أسماء مسيحية رومية في بعض الأحيان. ومع مرور الزمن، صارت الرومية هي اللغة المحكية بين المسلمين والمسيحيين في سائر المناطق التي اختلط فيها الناس مع بعضهم البعض في المدن والقرى، ولم يعد هناك وجود حقيقي للغة التركية في جزيرة كريت. وعلى الرغم من أننا قمنا بدراسة الكثير من الوثائق المعتمدة من قبل المصادر الرسمية والخاصة،

إلا أننا نعتبر أننا لا نزال نفتقر إلى معلومات إحصائية دقيقة وحقيقية لعدد السكان في الجزيرة مع النسب المئوية لتوزيع الناس فيها على أساس الإنتماء الديني. إلا أنه ومع بداية الثورة اليونانية وانضـمام الجزيرة إليها، فمن المؤكد أن عدد المســـلمين قد بدأ بالإنخفاض تدريجياً منذ ذلك الحين، ليرتفع بالمقابل عدد المسيحيين بنفس المعدل تقريباً.

كان المسلمون في جزيرة كريت يملكون أكثر العقارات والأراضي هناك. ويمكن القول إنَّ ثلثى العقارات كان يعود للمســـلمين، بينما لا تزيد أملاك المســـيحيين عن ثلث العقارات الموجودة في الجزيرة. وفي تلك الفترة، كان أكثر المسيحيين يعملون بالتجارة ويسكنون في المدن.

كان المسلمون والمسيحيون يتلقَوْنَ تعليمهم في مدارس مختلفة، لكل منها مناهج تربوية خاصـــة. وكان الموظفون المُوكّلون بالإدارة والتعليم في تلك المؤســـســـات يتبعون لمجالس مختلفة تابعة للدولة، يطلق عليها جميعاً اســـم مجالس المعارف الرسمية.

لقد نصـت السـجلات الرسـمية السـنوية للدولـة العلية العثمانية أن ولاية كريت كانت تحتوي على مئة وواحد وسـتين /١٦١/ مسـجداً، وسـبع /٧/ مدارس، وواحد وثلاثين /٣١/ زاوية وتكية، وثلاثة /٣/ صـهاريج للمياه، وثمانية /٨/ سُبُلٍ للمياه العذبة، وكان في نفس السجلات إحصـاءٌ يُظْهِرُ وجود مئتين وأربعة وخمسين /٢٥٤/ ديراً وكنيسةً في الحِقْبَة الزمنية عينها.

وبعد توقيع الدولـة العثمـانيـة على اتفاقية هاليبا، حصـلت جزيرة كريت على اسـتقلالية مالية شـبه كاملة، وكان ذلك بمثابة حكم ذاتي لها في المجال الاقتصـادي. لقد قبلت الحكومة المركزية العثمانية باستيفاء نصف الفائض من الواردات فقط، بينما تركت النصـف الآخر لصـالح المجلس المحلي ليصـرِفَه على إعمـار الجزيرة وصـيـانـة مرافقها العـامـة. وفي العـام ١٣٠٤ هجري، الموافق لعامي ١٨٨٦□١٨٨٧ ميلادي، قَبِلَ السلطان العثماني بترك نصـف الواردات الجمركية لمجلس الإدارة المحلي،

ثم تخلى عن كل الواردات الجمركية عام ١٣٠٧ هجري، الموافق لعامي ١٨٨٩ ـ ١٨٩٠ ميلادي. على صـــعيد آخر، كـانـت محـاصـــيـل الزيتون والصناعات المتعلقة به مثل الصابون والزيت تشكل المصدر الثاني للمداخيل المالية في جزيرة كريت، التي اشـــتهرت بوجود عدد كبير من تلك المعامل والمصـانع. واستكمالاً لتنفيذ سياستها في الاستقلالية المالية الشاملة، قامت الإدارة المحلية في خانيا بتشـــكيل مجلس خاص مهمته إدارة هذه المصـــانع ومراقبة أعمالها وإنتاجياتها، بمعزل كامل عن الحكومة المركزية للدولة العثمانية.

لقد وقعت الحرب العثمانية – اليونانية عام ١٨٩٧م بســـبب القضـــية الكريتية. وعلى الرغم من الانتصـــار الذي حققته القوات العسـكرية العثمانية، إلا أن جزيرة كريت كانت تتابع مسيرها بخطى ثابتة نحو الانفصال تماماً عن أراضـــي الدولة العثمانية. لقد بقيت كريت تتبع إســـمياً للدولة العثمانية بعد الحرب الأخيرة، وكانت حكومة الباب العالي حريصة على عدم إعلام الشعب بحقيقة ما كان يجري وقتها في كريت

. لقد رفعت الداخلية العثمانية من مستوى رقابتها على الصحف أضعافاً مضاعفة لإخفاء تطورات الأحداث في جزيرة كريت. وفي خطوة تهدف إلى محو القضية الكريتية من ذاكرة الرأي العام الشعبي العثماني، فقد تشددت الرقابة الإعلامية في منع أي كلمة تتشابه كتابتها مع كلمة (كريد) كما كانت تكتب وقتها بالأحرف العربية للغة العثمانية، في محاولة حكومية للتعمية الكاملة على تلك القضية.

في تلك الأثناء، كان القانون الأساسي الذي أَعَدَّهُ الحقوقي المعروف فنيزيلوس يَدخل حيّز التنفيذ باعتباره الدستور الجديد لجزيرة كريت. وبموجب هذا الدستور الذي صادق عليه مجلس العموم في الجزيرة عام ١٨٩٩م، أصبحت اللغة الرومية هي اللغة الرسمية الوحيدة في كريت. لقد نص الدستور على التعريف بالهوية الكريتية، فحددها بكل كريتي يعيش داخل الجزيرة، أو أي شخص كان من نسلِ أبٍ أو أمٍ كريتيين، ولو كان أحدهما أو كلاهما يعيش خارج كريت. وبغض النظر عن الإنتماء الديني،

فقد كفل الدستور حقوق المواطنة للجميع، مع تطبيق المساواة والعدل في القضــاء وأمام القانون، وتأمين فرص العمل بموجب اللياقة والكفاءة والجدارة التي يتمتع بها المواطن دون اعتبار لأي أمر آخر. واعتُبِرَت الحرية الدينية من الأمور الأساسية التي تعهد بها الدستور الجديد، من دون إكراه لأي كان في اعتناق الدين الذي يرغب دون أي تهديد أو وعيد. كذلك اعتبر التعليم والتربية من الأمور المكفولة في الدســتور، مع إعفاء التعليم الإبتدائي من أي رسوم مالية، وجعله إلزامياً للجميع.

يظهر بوضوح كامل أن جزيرة كريت أصبحت تملك في تلك السنة حكماً ذاتياً مستقلاً. لقد تكاثفت الجهود وكثرت المساعي بعد إعلان الدستور لضم الجزيرة إلى اليونان بشكل كامل ونهائي، فأعلن مجلس الجزيرة الذي تشكل بموجب دستور السادس من تشرين الأول عام ١٩٠٨م. عن إلحاق الجزيرة باليونان واســتقلالها عن الدولة العثمانية. الجدير بالذكر أن الجزيرة كانت حينئذٍ تحت احتلال قوات الدول الكبرى التي دخلت إليها في آذار ١٨٩٧م، ولم تغادرها حتى العام ١٩٠٩م.

لقد أثـار الإعلان الأحـادي الجـانـب عن ضــــم جزيرة كريت إلى اليونـان موجة غضبٍ عارمٍ واعتراضٍ واسعٍ في صحف اسطنبول ومعظم الصحف المطبوعة في الأناضول. كان الجميع يتحدث عن ضياع كريت بسبب الفقدان التدريجي لكل ما يمثل تبعيتها للدولة العثمانية، وأن غياب العناصر التي ترمز إلى هذه التبعية جعل مســألة انضــمامها إلى اليونان يبدو وكأنه أمرٌ واقعٌ لا مجـال فيـه للنقاش أو التفاوض. في هذه الأثناء، كانت الدولة اليونانية لا تزال تحاول تجنب إعلان اعترافها بقرار المجلس الكريتي الجديد. في الحقيقة، كان اليونـانيون ينتظرون مواقف الـدول الكبرى من هـذا الإعلان، كمـا كـانوا في نفس الوقت يحـاولون تحفيز المجتمع الدولي لحثه على الإعتراف بانفصــال الجزيرة عن الجغرافيا العثمانية وانضـمامها إلى اليونان. لم تجر الأمور على النحو الـذي كـانوا يتمنونـه، فقد رفضـت الـدول الكبرى مجتمعـة هذا القرار وبشــدة، كما اجتمع قناصــل تلك الدول في ميناء ســودا، وأمروا بإنزال العلم اليوناني هناك.

وعلى الرغم من موقف الدول الكبرى الرافض ظاهرياً لضم جزيرة كريت إلى اليونان، إلا أنها كانت تبحث عن الصيغة المناسبة لتغيير الواقع السياسي ونظام الحكم في الجزيرة. كانت الصحف والمجلات تتداول روايات مختلفة عن السيناريو الذي سينفذ في المستقبل القريب. لقد تحدثت بعض الصحف عن نية الدول الكبرى بالإنسحاب العسكري الكامل من الجزيرة وتسليمها إلى القوات المسلحة اليونانية دفعة واحدة. من زاوية أخرى، فقد كتبت بعض الصحف عن اتخاذ قرار جماعي بانسحاب القوات الروسية والفرنسية والإيطالية من الجزيرة، على أن تتسلم القوات البريطانية زمام الأمور مؤقتاً ريثما يتم انسحابها هي الأخرى وتسليم كافة المواقع العسكرية إلى اليونان. على صعيد آخر، كانت بعض الصحف تتحدث عن نية المجلس الكريتي إعلان دولته المستقلة بالكامل وعدم تبعيتها لأي دولة أخرى.

في هذه الأثناء، وتزامناً مع انتشـار الأخبار وتسـريب المعلومات المتعلقة بمستقبل الجزيرة في الصحف المحلية والعالمية، كانت الدول الراعية لحقوق الدول العثمانية في كريت تتفاوض مع حكومة الباب العالي لحثها على التخلي عن جميع حقوقها هناك مقابل مبلغ مالي معين يتم الإتفاق عليه لاحقاً. إلا أن تسـريب هذه المعلومات أيضـاً فتح الباب أمام موجة رفض واعتراض عنيف لما آلت إليه الأمور في ولاية كريت العثمانية. أما على أرض الواقع، ومع بداية النصـــف الثاني لعام ١٩٠٩م، فقد بدأت الدول الكبرى بجدولة إعادة انتشار قواتها العسكرية في جزيرة كريت تمهيداً للانسحاب الكامل منها. كانت الدولة العثمانية تحاول جاهدة تأجيل حصول هذا الأمر، لأنه كان يعني خسارة كريت بشـــكل نهائي وقاطع، ولكن جميع محاولاتها باءت بالفشـــل. لقد كانت آخر مناورة سـياسـية قامت بها الدول الكبرى قبل انسـحاب قواتها من كريت هي الحصول على تعهد من الحكومة الكريتية بالحفاظ على حقوق من بقي من المسلمين الكريتيين

وتـأمين أرواحهم وممتلكـاتهم، ثم أعلنوا في تموز ١٩٠٩م عن قرارهم النهائي بالإنسـحاب من الجزيرة. لم يكن هذا الإنسـحاب يعني الإخلاء الكامل للجزيرة من القوات الأجنبية، لأن الدول الكبرى توافقت فيما بينها على الإبقاء على بارجة واحدة لكل دولة منها في ميناء سودا بدءاً من شهر تموز ١٩٠٩م. كانت مهمة هذه السـفن تنحصـر في الحفاظ على العلم العثماني مرفوعاً في كريت، وإبقاء التبعية العثمانية للجزيرة لفترة أخرى من الزمن.

وفي الأول من تموز، قامت الدول الكبرى بإرسـال بيان إلى الباب العالي يتعلق بإخلاء جزيرة كريت من القوات الأجنبية، جاء فيه ما يلي:

أولاً: سيتم استدعاء (عساكر بين الملل) بتاريخ ١٣- ٢٦ تموز للانسحاب من جزيرة كريت بعد استكمال الشروط الموضوعة، كما تتعهد الدول الحامية للحقوق العثمـانيـة في كريـت بالإبقاء على السـفن الحربية في المياه الإقليمية الكريتية والحفاظ على العلم العثماني مرفوعاً فيها.

ثانياً: ســـيتم الحفاظ على الحقوق العالية لحضـــرة الذات الســـلطانية مع المصادقة على احتفاظه بحكم الجزيرة واستمرار استعمال اسمه في الخطابات الرسمية التي تؤكد تبعية الجزيرة للذات الشاهانية.

ثالثاً: ســـتتولى الحكومة الحالية مهمة الإدارة المباشـــرة لجميع شـــؤون الجزيرة.

رابعاً: تتعهد الدول الأربعة الحامية بحل القضـــية الكريتية بما يناســـب تطلعات وطموحات الشعب الكريتي. بناء على ما تقدم، سيتم تسليم نسخة من هذه المذكرة إلى الحكومة اليونانية، كما ســـتبلغ الحكومة الحالية الموجودة في جزيرة كريت بضـــرورة توخي الحذر وتطبيق ســـياســـة الاعتدال في إدارة شؤون البلاد.

لقد حددت الدول الأربعة أســس انســحاب قواتها من الجزيرة وسـياسـاتها المستقبلية ونظرتها إلى القضية الكريتية من خلال المذكرة التالية:

أولاً: ســتنســحب المفرزات العســكرية للقوات الدولية من جزيرة كريت بتاريخ ٢٦ تموز الجاري.

ثانياً: ســتقوم كل واحدة من الدول الأربعة بالإبقاء على ســفينة حربية في ميناء سودا إلى فترة ما بعد الإنسحاب العسكري الكامل من الجزيرة.

ثالثاً: تتعهد الدول الأربعة بحماية حقوق المســـلمين والدفاع عنهم، مع الإبقاء على العلم العثماني مرفوعاً إلى جانب أعلام الدول الحامية في جزيرة كريت. لقد أصـــدر قناصـــل الدول الكبرى المتواجدين في مدينة خانيا خطاباً بهذا الخصوص إلى عموم الأهالي في جزيرة كريت. كما أن موضوع الأمن والاستقرار قد ُأِخَذا بعين الاعتبار، مع التشديد على أهمية الحفاظ على الهدوء والسلم الأهلي بشكل عام.

رابعاً: إن تواجد السفن الحربية للدول الأربع في ميناء سودا هو دليل على الرعاية المباشـرة للدول الكبرى للأمن والاسـتقرار في الجزيرة، كما أنه دليل على احتفاظ الذات العلية الشـاهانية بحق حكم كريت واسـتمرار تبعيتها للدولة العثمانية.

خامسـاً: تتعهد الدول الكبرى بالوصـول بقضـية كريت إلى تسوية سـياسية عادلة ونهائية.

سادسـاً: بما أن تبعية الجزيرة وإدارتها تعود لملك الدولة العلية، فإن الدول الأربعة تحث الباب العالي على تأسـيس نظام حكم جديد وطريقة حديثة لإدارة البلاد، مع احتفاظ الســلطنة العثمانية بكافة حقوقها الســياســية والإدارية في جزيرة كريت.

وعلى الرغم من كل التطمينات والعهود والوعود التي قطعتها الدول الكبرى للدولة العثمانية وأعلنت التزامها بها، إلا أن المسلمين كانوا يعانون من الاضطهاد العلني من المسيحيين الروم، لدرجة أن الصحف كانت تتداول أنباء عن عدم قدرة القرويين المسلمين على العودة إلى قراهم وبيوتهم، واضطرارهم للإحتماء والمكوث في المدن تحت ظروف معيشية بائسة وصعبة جداً.

لقد وجد الروم في مدينة خانيا فرصة سانحة أمامهم لرفع العلم اليوناني على قلعة خانيا لمجرد خروج العساكر الدولية من المدينة في شهر تموز. كان هذا التصرف يتنافى بشكل واضح مع كل العهود التي قطعتها الدول الكبرى أمام الدولة العثمانية التي أعلنت استنكارها الشديد، وطالبت بإنزال العلم اليوناني فوراً، وهو ما حصل بالفعل لتهدأ العاصفة مرة أخرى ولفترة جديدة من الزمن.

ومع بدايات العام ١٩١٠م، كانت السـياسـة الخارجية اليونانية قد بلغت ذروة نشاطها وتحركاتها على المسرح الدولي لضم جزيرة كريت إلى حدود الدولة اليونانية. لقد أرسلت الحكومة اليونانية عدداً من الموظفين الرسميين للقيام بمهام مختلفة في جزيرة كريت، كان من بينهم موظفو البرق والبريد على سبيل المثال، كما أن المجلس الملي الكريتي بدأ أولى اجتماعاته في تلك السنة باسم الملك اليوناني وإعلان قَسَم الولاءِ لسلطته على الجزيرة، فكان لهذا الأمر أثَرُ مهم في تأكيد مسار السياسة اليونانية، وإعطاء مزيد من الأمل إلى الحراك الرامي إلى إنهاء التبعية العثمانية للجزيرة إلى الأبد. مرة أخرى، لم يكن أمام الخارجية العثمانية إلا تقديم اعتراضاتها، في وقت كانت فيه الصحافة العثمانية تعلن غضبها مما آلت إليه الأمور في كريت، واستيائها من انهيار السياسة العثمانية وفشلها الذريع في إدارة الملف الكريتي.

كـان اجتمـاع المجلس الملـي الكريتي عـاصـــفاً. فقـد رفض الأعضـــاء المسـلمون افتتاح أعماله باسم الملك اليونـاني، كما رفضـوا تـأدية القَسَمِ لـه، فتم إغلاق المجلس أربعـة أشـــهر كـاملـة دون أن يجتمع فيهـا مرة واحـدة. كـانـت الدولـة العثمانية في تلك الفترة منشـــغلة بالأزمة في طرابلس الغرب، وكانت الـدول الكبرى قـد أخـذت قرارهـا النهـائي بعـدم فتح ملف كريـت في الفترة الراهنة، وتمرير المزيد من الوقت دون أي تغيير في المعادلات الســياســية الموجودة وقتها ولغاية تشـــرين الأول من العام ١٩١١م، وهو موعد إعلان جزيرة كريت منطقة حرة لا تتبع لســلطـة أي دولـة أخرى. في تلك الأثناء، كانت الحكومة الكريتية ترسـل إلى قناصـل الدول الغربية والأجنبية برسـائل تطالب فيها من جديد بانضمام الجزيرة إلى الدولة اليونانية. تزامناً مع كل تلك الحوادث، كانت بعض الصـحف تتحدث عن احتمال نشـوب حرب جديدة بين العثمانيين واليونان.

أمام هذه المعمعة، بدأت المحادثات بين الدول الكبرى مرة أخرى لإعادة احتلال جزيرة كريت وإرســـال قوات دولية إليها من جديد. وكنتيجة لتلك المباحثات، فقد أرسلت بريطانيا إلى الدولة العثمانية في نيسان ١٩١٢م. (آذار ١٣٢٨ تقويم رومي) بياناً جاء فيه:

أولاً: سيتم إعادة احتلال جزيرة كريت من جديد وإرسال قوات دولية إليها إذا استمر المسيحيون بهجومهم على المسلمين.

ثانياً: ســـيتم الحفاظ على حقوق الذات الشـــاهانية الســـلطانية في مُلكها وإدارتها لجزيرة كريت.

ثالثاً: سيبقى الوضع السياسي والإداري في جزيرة كريت كما كان عليه في الفترة السابقة دون أي تغيير أو تبديل.

رابعاً: سـيتم منع أعضــاء المجلس الملي الكريتي من الجلوس مع نواب مجلس الأمة اليونـاني، وذلك بتوافق كامل بين انكلترا وفرنسـا وروسـيا. إن الخـارجيـة البريطـانيـة تعتبر أن الوصــول إلى هذا التفاهم بين الدول الكبرى انتصاراً للجهود السياسية الرامية إلى إحلال السلام في المنطقة.

لم تؤدِّ تلك التفاهمات إلى الوصــول بـالقضــيـة الكريتيـة إلى نـهـايـاتـهـا المرتقبة، فاسـتمر الوضــع على ما هو عليه إلى حين نشــوب حرب البلقان وتوقيع معـاهدات الســلام بين الأطراف الـدوليـة والـدولـة العثمـانيـة، لتنتهي تبعيتها للدولة العثمانية بشكل واضح وصريح.

مجلس الانقلاب في كريت وأعمال الحكومة المنبثقة عنه

اجتمع مجلس العموم الكريتي في كانون الثاني للعام ١٩١٠م وأعلنوا تشكيل الحكومة الكريتية على الشكل التالي: كوستا فومي وزيراً للخارجية والمالية، يورغي سوكولوزي وزيراً للمعارف والمذاهب والعدلية، وپاپا خوجاكي وزيراً للداخلية.

خلال وقت قصير، قامت الحكومة الجديدة بتقديم ما يشبه البيان الوزاري أو برنامج العمل إلى المجلس. وقد جاء فيه ما يلي: سيتم تأمين النظام والانضباط اللازم لتحقيق ضم الجزيرة إلى اليونان مع المحافظة على المكون الإسلامي للشعب الكريتي، كما سيتم إلغاء بعض النواحي السكنية، وسيجري العمل على توحيد بنك كريت مع البنك المركزي القومي اليوناني، وسيبدأ التدريب العسكري لقوات ميليشيات كريتية في الجزيرة، كما سيجري العمل على إصلاح الكروم وتأسيس مجالس جديدة للعناية بالمرافئ والمؤسسات العامة في كريت.

وفي شــهر حزيران ١٩١٠م، وبعد عدة مشــاورات ولقاءات عُقدت داخل المجلس تقرر ما يلي: قبول حضـور الأعضـاء المسـلمين لاجتماعات المجلس دون اســـتثنـاء، مَهْرُ طوابع البريـد الكريتيـة بـالختم اليونـاني، رَفْعُ الرســـوم الضـريبية، تغييرُ الأنظمة والقوانين المتعلقة بمؤسـسـة البريد الكريتي، إجراءُ امتحانات لكافة أعضـــاء الهيئة التعليمية بموجب تكليف رســمي صـــادر من الحكومة الكريتية، إغلاقُ المدارس في القرى التي لا يصـــل عدد الطلبة فيها إلى ثلاثين طالباً، تعيينُ عضـو ثالث عند غياب أحد الأعضـاء بسبب الإستقالة أو الموت من اللجان الثلاثية التي تحمل طابعاً إجرائياً حتى ولو كان العضوان البـاقيـان في حـال ائتلاف أو اختلاف فيمـا بينهمـا، دعوةُ المجلس القومي إلى التدخل عند حصــول أي خلافات بين الأعضـــاء في اللجان، تخصــيصُ مبلغ وقدره عشـرة آلاف فرنك من الحكومة التنفيذية لبناء مراكز تدريب عسـكرية في الجزيرة، دعوةُ ثلاثة أشخاص من المعارضة

ليكون لهم موقع في لجان التعيين والعزل لموظفي الدولة، قبولُ وجود الأعضاء المسلمين دون استثناء داخل المجلس شرط قبولهم بشرعية الحكومة التنفيذية الحالية في الجزيرة للقيام بسائر الأعمال النافعة وتصريف الأعمال الضرورية ومصادقتهم على عقد اقتراض مبلغ وقدره مليون وخمسمئة ألف فرنك لهذا الغرض، وانتظار جواب حكومة الباب العالي على البيان الذي تقدمت به الدول الحامية التي ترعى الأمور في جزيرة كريت، والتي صادقت حالياً على استمرار تبعيتها للدولة العثمانية، لقد شملت البنود الإثنتي عشرة التي تم اتخاذها في الاجتماع السابق الذي عقده المجلس الملي في السادس والعشرين من شهر نيسان الماضي باسم الملك اليوناني من قبل الهيئة الحالية، صرفُ مبلغ وقدره عشرون ألف فرنك لتنفيذ أمور نافعة فوراً، تقريرُ عطلة للمجلس الملي مدتها أربعة أشهر.

لقد اجتمع المجلس الملي الكريتي مجدداً عام ١٩١١م ليبدأ دورتَه الاعتيادية بإعلان القَسَم للملك اليوناني كما فعل في العام المنصرم. مجدداً أرسلت الدولة العثمانية اعتراضاتها إلى الدول الكبرى التي تتولى الوصاية على جزيرة كريت. وفي العام ١٩١٢م، إجتمعت الحكومة الكريتية لتطلق على نفسها لقب الحكومة الانقلابية أو الثورية، ثم ما لبثت أن اتخذت جملة من القرارات في شباط يمكن تلخيصها كالتالي:

أ. انتخابُ مبعوثٍ يتولى مهمة إيصال بروتوكول التعاطي بين - المسلمين والمسيحيين – إلى أثينا بعد التوقيع عليه من طرف الحكومة الكريتية.

ب. في حالِ تعذَّر انعقاد اجتماعات الهيئة العمومية، فسيتم انتخاب هيئة من المسلمين والمسيحيين مهمتها متابعة كل ما يلزم من خطوات وإجراءات عملية لضم جزيرة كريت إلى حدود الدولة اليونانية.

ج. مطالبة الموظفين المسـلمين في كل الإدارات الرسـمية الكريتية بتأدية اليمين باسم الملك اليوناني.

د. تأدية القسم من قبل الهيئة الاجرائية الثورية للقوات العسكرية المؤقتة في كريت باســـم الملك اليوناني وبما يتطابق مع الطريقة المتبعة في الوزارات اليونانية.

كانت أولى مهمات هيئة الثورة أو الإنقلاب المذكورة أعلاه هو وضعُ اليد على إدارة الفنارات البحرية التي كانت تديرها الحكومة العثمانية في جزيرة كريت حتى ذلك التاريخ. أما الأمر الثاني فكان إرســـال مذكرات تبليغ إلى جميع القنصليات الأجنبية في الجزيرة - وخاصة تلك التابعة لدول الوصاية – تُعلِنُ عن تشـكيل حكومة الانقلاب الكريتية الجديدة. كانت تلك الرسـائل تحمل شـعار الحكومة اليونانية وتُعْتَبَرُ وثائق رسـمية حكومية يونانية بشـكل واضـح وصريح. أمام هذه التطورات، وقفت دول الوصاية موقفاً موحداً برفض الأمر الواقع الذي أعلنته الحكومة الكريتية الجديدة، وعبَّرت عن ذلك برفض استلام مذكرات التبليغ وإعادتها كما هي إلى الحكومة الكريتية.

ومن أهم الأمور التي جهدت حكومـة الإنقلاب على تنفيـذهـا منـذ اليوم الأول للتشكيل هو انتخاب أعضاء من الكريتيين المسيحيين لمثيلها أمام مجلس المبعوثين اليوناني. لقد ظهرَتْ ثمرةُ هذه الجهود في الشهور الأخيرة من العام ١٩١١م، وكما جرت العادة مسـبقاً، فقد احتجت الحكومة العثمانية على الموضوع، وسرَتْ موجةٌ من الغضب والاستنكار في أكثر الصحف العثمانية التي ندَّدَتْ بالتطورات الأخيرة في جزيرة كريت. لقد عبَّرت الحكومةُ اليونانية أول الأمر عن رفضها استقبال الممثلين والنواب الكريتيين في مجلس الشعب اليوناني، ولكن الحكومة الكريتية أصـرت على إرسـال وفدها إلى اليونان. وعندما تيقَّنَ الطرف الكريتي من استحالة تنفيذ هذا الأمر بشكل علني، لجأت الحكومة الإنقلابية إلى الطرق السرية لإرسال وفدها ومبعوثيها إلى اليونان. على صعيد آخر، فقد رفضت الدول الكبرى تشـبُّثَ الحكومة الكريتية برأيها ومحاولاتها المتكررة لإرسال وفدها إلى اليونان،

فـاتخـذت جملـة من الإجـراءات المشــــددة لمراقبـة حركـة جميع الســــفن المـتـوجـهــة مـن الجزيرة إلى اليونـــان. ولمنع دخول النواب الكريتيين إلى الأراضــي اليونـانيـة، أعلنت الحكومة في أثينا عن تطبيق نظام الحجر الصـحي في كل المراكز الحدودية في البلاد لمدة خمسـة أيام. هنا بادر الكريتيون الروم الذين يعيشـون في أثينا إلى اختيار اثنين وثلاثين عضواً من بينهم وأعلنوا أنَّهم نواب يمثلون الشــــعب الكريتي على الأراضـــــي اليونـانيـة، وبـدؤوا بـالقيـام بتحركاتٍ سياسيةٍ تمكّنُهم من الإنضمام إلى جلسـات مجلس النواب اليوناني. لقد كـانـت الدول الكبرى جديـة على مـا يبدو في رفض الخطوات الأحـاديـة الجـانـب التي اتخـذتـها الحكومة المحلية في كريت. ويظهر ذلك بوضـــــوح من خلال التصرف الذي قامت به السفن الحربية الفرنسية عندما اعترضت سفينة يونانية كانت تقل نواباً كريتيين وهم في طريقهم إلى أثينا.

لقد بـدأ الكريتيون الروم بتنظيم المظـاهرات والاجتمـاعـات الشـــعبيـة المفتوحـة احتجـاجاً على احتجاز النواب الكريتيين ومنعهم من الوصـــول إلى أثينـا. وعلى الرغم من كل ذلك إلا أنَّ الدول الكبرى لم تطلق ســـراح النواب المعتقلين إلا عند دخول مجلس النواب اليوناني فترة عطلته العادية. وفي آذار ١٩١٢م، أبلغت الدول الكبرى الحكومة الكريتية أنها ستتصرف بنفس الطريقة إذا حـاول النواب الكريتيون تجـاهل القرارات الـدوليـة والتوجه إلى أثينا بنفس الأسلوب. لقد وصلت الأمور إلى أبعد من ذلك عندما تضمن البلاغ الأخير نية الـدول الكبرى بـاحتلال جزيرة كريـت إذا أعـاد المجلس الكريتي اختيـار وفدٍ للذهـاب إلى اليونـان دون إذن منهـا. لم تنفع لغـة التهديـد والإنذارات المتكررة في ثنْيِ الكريتيين الروم عن المُضِـــي قُدُماً في مســـارِ خيارهم المتَّخَذ، فبادروا إلى اختيـار هيئـةٍ برلمـانيـة للذهـاب إلى أثينـا في نفس اليوم الـذي جرت فيـه الانتخابات النيابية في اليونان. لقد نجح اثنان وعشرون نائباً كريتياً

من ضــمن الهيئة المنتدبة من قبل مجلس الشــعب الكريتي في الوصــول إلى أثينا في نيســان ١٩١٢م، في الوقت الذي اســتطاعت فيه البارجة الحربية البريطانية أن تُلْقِيَ القبضَ على ثمانية عشَرَ نائباً كريتياً وحالت دون وصولهم إلى اليونان.

وفي اليوم التـالي لانـدلاع حرب البلقـان، وتحـديـداً في ١٤ تشـــرين أول ١٩١٢م، دخـل أربعون نـائبـاً كريتيـاً مبنى البرلمـان اليونـاني في أثينـا بطريقـة احتفـاليـة طنـانـة رنـانـة. أمـا رئيس الوزراء اليونـاني فنيزلوس فقد أعلن أن البرلمان الكريتي هو جزء لا يتجزأ من البرلمان اليوناني، وأنه لا يكترث لأي اعتراض أو ردة فعل من أحد. هكذا أظهرت الدولة اليونانية قرارها الواضــح بقبول النواب الكريتيين في مجلس نوابهـا، وهو أول خطوة رســـميـة تقوم بهـا الحكومة اليونانية في المسار الطويل لانضمام جزيرة كريت إليها بشكل علني لا لبس فيه.

في الوقت الذي كانت تسعى فيه حكومة الانقلاب الكريتية لإعلان ضم الجزيرة إلى اليونان، كانت الدوائر الرسمية في جزيرة كريت تستخدم أوراقاً رسمية مختومة بالشعار اليوناني وممهورة بختم الدولة اليونانية وطوابعها، كما كانت مؤسسة البريد تبيع الطوابع اليونانية لإلصاقها على الطرود والرسائل. في تلك الفترة ذاتها، أصدر الباب العالي تعميماً إلى سائر الولايات العثمانية يقضي بضرورة رد كل الرسائل والطرود القادمة من جزيرة كريت إذا كانت مذيلة بالطوابع اليونانية أو ممهورة بالختم اليوناني. وتناغماً مع الموقف العثماني، فقد طالبت الدول الكبرى عبر قناصلها في كريت بإيقاف استخدام الطوابع البريدية اليونانية أو استعمال الشعار اليوناني على الأوراق الرسمية في الجزيرة. وجواباً على اعتراض حكومة الباب العالي الذي رُفِعَ إلى سفراء الدول الكبرى على شكل بيان استنكاري، فقد جاء الرد بأن دول الوصاية كانت قد سمحت للحكومة المحلية في كريت بتصميم طوابع بريدية خاصة بها وسمحت لها بطباعتها عام ١٩٠٢م.

من ناحية أخرى، كانت المحاكم القضائية في الجزيرة تنظر في الدعاوى المقدمة إليها وتُصْدِرُ أحكامَها باسم الملك اليوناني منذ العام ١٩٠٩م، وقد اشتكت الدولة العثمانية هذا الأمر، وظهر ذلك في الصحافة المعروفة خلال تلك الفترة من الزمن.

كانت الحكومة الكريتية المحلية تعاني من عجز مالي فاضح ومخيف. لقد بلغ العجز المالي خلال عامي ١٩١٠ – ١٩١١م. مبلغاً وقدره مليوني فرنك. وقد اتخذت الحكومة قراراً بسد العجز بشكل مؤقت من خلال التحويلات المالية الموجودة في الخزينة.

وفي عددها الصادر بتاريخ الرابع من آذار ١٣٢٧ تقويم رومي، كتبت جريدة أوميت مقالاً يتحدث عن المداخيل والنفقات في جزيرة كريت منذ بداية العام ١٩١٠م لغاية العام ١٩١١م، بما يشبه الموازنة المالية لتلك السنة، فذكرت أن الواردات بلغت مبلغاً وقدره ٦,٠٨٣,٢٩٧ فرنكاً، بينما بلغت المصاريف مبلغاً وقدره ٨,٨٧٦,٣٣٧ فرنكاً، أي بفارق خسارة تبلغ ٢,٧٩٣,٠٤٠ فرنكاً.

ولتســـديد هذا الفارق الكبير في موازنـة تلك الفترة، فقد تقدمت الحكومة المحلية إلى دول الوصاية طلباً بزيادة الضرائب الجمركية، فقبلت تلك الأخيرة بشرط أن يكون ذلك تحت مراقبتها وإشرافها بشكل مباشر.

وفي العام ١٩١١م، قررت الحكومة المحلية القيام بإحصـــاء ســكاني في الجزيرة. هنا أصـر المسلمون الكريتيون على تسجيل بياناتهم وقيودهم بشكل يدل على أنهم مواطنون عثمانيون يَتْبَعُونَ لســلطةِ الدولة العثمانية، وقد أثارَ هذا الأمر هلع المســيحيين الروم وخوفَهم بشــكل شــديد. لقد أُجبر الموظفون المسـلمون الذين أعلنوا تبعيتهم للدولة العثمانية على محو البيانات التي تقدموا بها، واضـــطروا إلى ملء بيانات جديدة تفيد بأنهم مواطنون كريتيون فقط لا غير. كان من الملفت حينها أن رئيس بلدية مدينة ريســمو المدعو باكوتلاكيس قام بتسجيل بياناته على أنه مواطن عثماني، وكذا فعلت زوجته.

لقد نشـرت جريدة آهنك نتائج الإحصــاء المذكور في عددها الصــادر في الثامن من شــباط عام ١٣٢٧ رومي. كان العدد الإجمالي للســكان في جزيرة كريت قد انخفض إلى ٣٣٦,١٥١ مواطناً، وكان التوزيع السكاني في الأقضية على الشكل التالي:

	مسلمون	روم	يهود
خانيا	٨,٨١٠	٥٧,٩٢٧	٤٢٢
سفاكيا	٦٩	٢٤,٩٩٨	-
ريسمو	٥,٩٥٤	٥٦,٣٨٢	٣
قنديه	١٢,٦٥٥	٩٧,٦٩٨	٦٢
لاشيد	١,٤٠٤	٦١,٢٠٧	-
المجموع	٢٧,٨٥٢	٣٠٧,٨١٢	٤٨٧

أما التوزيع بين الرجال والنساء فقد جاء على الشكل التالي:

	نساء	رجال
مسلمون	١٣,١٣٤	١٤,٦١٨
روم	١٥٥,٢٧١	١٥٢,٥٣٣
يهود	٢٢١	٢٦٦

وفي نفس العدد، قامت الجريدة بمقارنة نتائج الإحصـــاء الذي جرى في الجزيرة عام ١٩٠٠م بالنتائج التي ظهرت في إحصـــاء العام ١٩١١م فكتبت التالي:

لقد أظهرت نتـائج الإحصـــاء الـذي جرى في الرابع من حزيران عـام ١٩٠٠م أن العدد الإجمالي للسكان في جزيرة كريت بلغ ٢٦٩,٣١٩ مسيحياً، و ٣٣,٤٩٦ مسـلماً، و ٧٢٨ يهودياً، أي بمجموع يسـاوي ٣٠٣,٥٥٣ نسـمة هي العدد الإجمالي لسكان الجزيرة في تلك السنة.

إن المقارنة بين الإحصـــاء العتيق والجديد يظهر ارتفاعاً في عدد المسيحيين الروم يساوي ٣٨,٤٩٣ نسمة، وتناقصاً واضحاً في عدد المسلمين بمقدار ٥,٦٤٤ نسمة، وتناقصاً في عدد اليهود أيضاً بمقدار ٢٤١ نسمة خلال فترة أحد عشر عاماً فقط.

إن التناقص الواضح في عدد السكان الأتراك في جزيرة كريت يظهر أن الفترة الممتدة بين عامي ١٩٠٠م و ١٩١٠ م. شـــهدت نزوحاً ســـكانياً باتجاه الأناضول ومناطق أخرى متفرقة في أراضي الدولة العثمانية.

أوضاع الموظفين الرسميين والنواب المسلمين في المجلس:

مع إعلان المجلس المِلّي الكريتي لانضمام الجزيرة إلى اليونان، ظهرت مشكلة مهمة تجلَّتْ في رفض الموظفين المسلمين في القطاع العام والنواب المسلمين في المجلس تأدية القسم باسم الملك اليوناني وتقديم الولاء له. وقد تجلى ذلك على شكل حملة احتجاج واسعة واستنكار لما يجري في الصحافتين الكريتية والأناضولية.

لقد قررت الحكومةُ المحليةُ في كريت فرضَ عقوبة مالية على كل موظف حكومي أو نائب يمتنع عن أداء القسم باسم الملك اليوناني أو يرفض إعلان ولائه له. ثم أعلنت الحكومة عن نيتها بمعاقبة الرسميين المسلمين ومنع الموظفين من الإلتحاق بوظيفتهم إذا استمروا برفض الأوامر الحكومية. وزيادة على كل ما تقدم، فقد تقرر التوقف عن دفع رواتب كل موظف أو نائب مسلم يرفض الانصياع لرغبة الحكومة الكريتية في إعلان الطاعة والولاء للملك اليوناني.

وعلى الرغم من كل المحاولات، فقد رفض المسلمون الانصياع لرغبات الحكومة، وأصروا على عدم تأدية القسم للملك اليوناني. هنا قرر الحكام الجدد إعلان عطلة رســمية للمجلس المِلّي في بداية العام ١٩١٠م لتجنب المزيد من الاحتقان ووضع حد للتوتر الحاصل ولو بشكل مؤقت.

كان التصعيد سيد الموقف. فقد رفضت الحكومة المحلية الكريتية تنصيب محمد كاظم أفندي قاضــياً بعد انتخابه من قبل المســلمين في مدينة قندية لأنه رفض تأدية القسم باسم الملك اليوناني.

وفي منتصـــف العام ١٩١٠م، ونتيجة للضـــغوط التي مارســـتها الدول الكبرى، فقد رضخت الحكومة الكريتية للمطالب الدولية وقبلت بدخول النواب المســـلمين إلى المجلس المِلّي الكريتي من دون تـأدية القســـم. بعد ذلك بفترة وجيزة، دفعت الحكومة معاشات النواب والموظفين المسلمين على مضض.

ولكن، وبعد أن وصلت أزمة تأدية اليمين إلى هذه النهاية بفضل الضغوط الدولية المذكورة، حاول الروم افتعال الأزمة وتجديدها مرة أخرى تحت عناوين وأسباب مختلفة. لقد طالب الروم حكومتهم بطرد أعضاء المجلس والموظفين المسلمين من وظائفهم دون أي وجه حق يذكر، كما طالبوا عدة مرات بإيقاف مخصصاتهم المالية ومعاشاتهم.

وفي أوائل العام ١٩١٢م، إجتمع المجلس الملي الكريتي ليجدد قراراته السابقة بضرورة تأدية القسم باسم الملك اليوناني من قبل كل النواب والموظفين المسلمين دون استثناء.

الأوضاع السياسية والاجتماعية للمسلمين خلال فترة ضم الجزيرة إلى اليونان

منذ اللحظات الأولى التي أعلنت فيها الحكومة الكريتية عن قرارها بضم الجزيرة إلى اليونان عام ١٩٠٨م، وتزامناً مع محاولاتها بفرض هذا الأمر الواقع على الجميع، واجه المسلمون الكريتيون لفترة طويلة نسبياً موجات متكررة من الإعتداء والتعذيب والاضطهاد التي قام بها الروم دون هوادة. وبعد إعلان المشروطية ورفع الحظر الذي كانت تفرضه الإدارة العثمانية على الصحافة، بدأت أخبار المظالم التي يتعرض لها المسلمون في جزيرة كريت تأخذ حيزاً واسعاً ومتقدماً في الأخبار والعناوين التي كانت تتصدر معظم الصحف الصادرة في الأناضول. من جهة أخرى، فقد تحولت الأخبار التي تروي الاعتداءات على المسلمين إلى أنباء عادية تتكرر بشكل يومي في كل الصحف الكريتية التي تصدر باللغة التركية. على سبيل المثال لا الحصر، فقد ورد في جريدة أوميت أكثر من واحد وثلاثين خبراً يتحدث عن جرائمَ قتلٍ تعرض لها المسلمون في جزيرة كريت خلال العام ١٩١٠م.

كانت الأسـباب الدافعة إلى ارتفاع نسـبة الجريمة والقتل بحق المسـلمين تتخطى سـياسـة الاضـطهاد التي انتهجتها الحكومة المحلية بحقهم، لأن أكثر تلك الجرائم كانت تتم بدافع رغبة السـكان الروم في الاسـتيلاء على أملاك المسلمين واغتصاب حقوقهم وسلب أملاكهم. لم يتورع هؤلاء الروم في العديد من القرى والمـدن الكريتيـة عن الاعتـداء على أملاك الأوقـاف والمقـابر الإسـلامية وتخريبها والاسـتيلاء عليها وغصـبها وإنشـاء المباني فيها دون خوف ولا وجل. لقد وردت في الصـحافة أنباء تفيد بأن نهاية العام ١٩٠٩م شهدت اعتداءات أكبر من اغتصاب الأملاك والمباني والأراضي التي يملكها المسلمون، فقد وصل الأمر إلى وضع اليد على السجلات والدفاتر الرسمية والوثائق التي تعود للمسـلمين في جزيرة كريت حتى لا يبقى بين أيديهم ما يخولهم بأن يطالبوا بأي حقوق أو ادعاء ملكية عقار أو وقف.

أما إذا أردنا النظر في الأوضـــاع التعليمية للمســـلمين الكريتيين، فيمكن القول أن الحكومة المحلية كانت تفرض رقابة مشـــددة على المناهج التعليمية والتربوية كلها في تلك الفترة. لقد كتبت جريدة (مدافعة) في عددها الصـــادر بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٣٢٥ رومي مقالاً فصـــلت فيه هذا الأمر بدقة متناهية. كان الأســـاتذة مجبرون على إعطاء الدروس باللغة اليونانية دون غيرها، وكانت المناهج التعليمية تحدد من قبل الحكومة المحلية التي كانت تمارس نوعاً من الحظر التعليمي على المســـلمين. على ســـبيل المثال، كان المســـلمون المتخرجون من دور المعلمين اليونانية يمنعون من ممارســـة مهنة التعليم في المدارس الإســـلامية في الجزيرة. من ناحية أخرى، كانت مدارس المســـلمين تشـــكو بشـــكل مســـتمر من امتناع الحكومة المحلية عن صـــرف مستحقاتها المالية حسب الأصول وفي الأوقات المحددة.

وفي وقت كان فيه المســـلمون عاجزون عن حماية أرواحهم وممتلكاتهم من اعتداءات الروم، أصـدرت الحكومة المحلية قراراً يقضـي بمنع المسـلمين من حيازة أي سلاح أو حمله بأي شكل من الأشكال، كما بادرت إلى مصادرة الأسلحة من الأهالي المسلمين وتجريدهم من أي وسيلة دفاع عن النفس.

على صـعيد آخر، وبشـكل يتنافى كلياً مع أحكام القانون والدسـتور، كانت الحكومة المحلية تراقب كل البرقيات والرســائل والأوراق التي يرســلها المسلمون من شتى أنحاء الجزيرة إلى أي مكان داخل الجزيرة وخارجها. لقد فرح المســلمون في جزيرة كريت عندما علموا أن الدولة العثمانية قامت بإعلان المشروطية في الثالث من تموز ١٩٠٨م، فأرسلوا برقيات التهنئة إلى العاصمة اسطنبول. وبعد مرور عامين كاملين على هذا الأمر، وبسبب الرقابة على الصـحافة والضـغوط التي مارسـتها الحكومة المحلية في جزيرة كريت، فقد منع المســلمون الكريتيون من الإحتفال بمناســبة حلول الذكرى الثانية لإعلان المشـــروطية في الدولة العثمانية، وكان ســبباً في تقديم الشـــكاوى والإعتراضات إلى المراجع المختصة دون أي فائدة تذكر.

وفي العـام ١٩١١م ثـارت حفيظـة المســـلمين في جزيرة كريت عنـدمـا رفضـــت الحكومة الكريتية المحلية اســتقبال القضـــاة الجدد المعينين من قبل الـدولـة العثمـانيـة وقـامـت بطردهم وإبعـادهم إلى خـارج الجزيرة. لقـد برر الكريتيون الروم هذا التصــــرف بـأنـه يتطـابق مع أحكـام الـدســـتور الكريتي المعمول بـه في الجزيرة بموافقـة الدول الكبرى ومصـــادقتها عليه. وللحؤول دون تطور الأزمة والتوتر بين الطرفين، فقد تقدمت الدول الأربع إلى الجانب العثماني بطلب تأجيل إرسال القضاة إلى الجزيرة فترة أخرى من الزمن ريثما تهدأ الأوضـاع وتستقر الأمور. أما الصـحافة التركية في كريت فكانت تصـر على ضـرورة تسلم القضـاة العثمانيين وظائفهم دون قيد أو شـرط. وهنا نورد إحدى المقالات التي نشـرتها صـحيفة (أوميد) في عددها الصــادر بتاريخ ١١ آذار ١٣٢٧ رومي، وقد جاء فيها ما يلي:

(إن تعيين القضـــاة الشـــرعيين من قبل الدولة في جزيرة كريت وتوليهم للمهام المنوطة بهم هو أمر ضروري لسببين اثنين. الأول هو الحاجة إليه من الناحية الشرعية والدينية. فالدين الإسلامي ينص على أن أمر الحكم والقضاء لا يكونان إلا من جانب حضـــرة إمام المســـلمين. ولا يمكن القبول بحكم أي قاضٍ لا ينتمي إلى جماعة المســـلمين ولا يطيع إمامهم. إننا نتحدث اليوم عن عدد يقارب الأربعين ألفاً من جماعة المســـلمين الذين يعيشـــون في جزيرة كريت. إن هذه الجماعة تحتاج إلى قاضٍ شـــرعي معين من قبل دولة الخلافة العثمانية ليحكم في أمور الإرث والطلاق وســـائر أمور النكاح وغيرها من الأحكام التي يتوجب القول فيها بما يتوافق مع الشـــرع الشـــريف وأحكام الشـريعة الإسـلامية. فكما أنَّ بطريركية الروم الموجودة في دار السـعادة هي من تقوم بتعيين المطارنة في جزيرة كريت، فإن من الأولى بالقضاة المسلمين أنْ يُعَينوا من قبل دولة خلافتهم، خاصة

وأن ذلك يعتبر من الضروريات الدينية لجماعة المسلمين في كريت. إن القضـاة المنتمون إلى الحكومة التنفيذية في جزيرة كريت، والذين يصـدرون قراراتهم باسـمها، لا يمكن أن يكون حكمهم صـحيحاً طالما أنهم لا يتبعون لأمر إمام المسلمين وخليفتهم.

أما السبب الثاني فهو سياسي، لأن العالم كله يعترف بهذا الحق المشروع والمقدس للمسلمين في جزيرة كريت. ولا يمكن تفسير منع القضاة الشرعيين من تسلم وظائفهم في الجزيرة إلا أنه انقلاب واضح وصريح على هذا الحق. في الحقيقة، لقد لعب الحكم الإستبدادي السابق دوراً مهماً في وصول الأمور في الجزيرة إلى ما هي عليه الآن، وما أزمة القضـاة الحالية إلا تجلٍّ واضـح للسياسـة الفاشلة التي سار عليها الحكم السابق. لقد قامت الحكومة العثمانية الرسمية التي تولت زمام الحكم بعد عهد الاستبداد بتعيين قضاة شرعيين في جزيرة كريت لتقوية الحكم العثماني فيها ورعاية أحوال المسلمين ومصالحهم الشرعية بشكل كامل، وعليها أن تصر على إنجاز هذا الأمر بكل ما أوتيت من قوة).

وفي النهاية، ولوضــع حد لهذه الأزمة، فقد قررت الدول الأربعة الراعية لشؤون الجزيرة أن يقوم المسلمون بانتخاب القضاة من بين الجماعة الموجودة داخل جزيرة كريت، وأبلغت الحكومة التنفيذية الكريتية بهذا القرار.

خلال تلك الأعوام، كان المســـلمون في جزيرة كريت يجمعون التبرعات لصالح دعم القوات البحرية العثمانية، وكانوا يرسلون بتبرعاتهم إلى اسطنبول بشكل اعتيادي ورتيب. لقد بلغت التبرعات في مدينة ريسمو في شهر تشرين الأول من العام ١٩٠٩م مبلغاً وقدره ٧٨٨ فرنكاً و٦٠ ســـنتاً. أما في قندية وســـيتيا وخانيا وإيرابترا، فقد جمع المســـلمون مبلغاً وقدره ٩,٢٨٣ فرنكاً وقاموا بإرساله إلى الحكومة العثمانية. وفي شهر كانون الأول للعام ١٩٠٩م، إســتطاع المسـلمون في ريسـمو أن يجمعوا لصـالح القوات البحرية العثمانية مبلغاً آخر بمقدار ٩٥٦ فرنكاً و ٢٥ ســنتاً. كان المســلمون في جزيرة كريت يجودون بأموالهم وأمتعتهم في سبيل تحسين أحوال القوات البحرية العثمانية، وكانوا لا يبخلون بالغالي والرخيص للوصول إلى هذا الهدف.

لقد تسارعت حركة هجرة المسلمين من جزيرة كريت إلى الأناضول وغيره من الولايات العثمانية الأخرى بعد الإعلان عن الدستور الجديد في الجزيرة عام ١٨٩٩م. كانت حركة النزوح تسير باتجاهين متوازيين، من القرى إلى المدن، ومن المدن إلى خارج كريت. لقد حاولت الدولة العثمانية عبثاً أن تحد من حركة نزوح المسلمين وهجرتهم إلى خارج الجزيرة عبر اتخاذ سلسلة من الإجراءات، ولكن المسلمين كانوا يغادرون الجزيرة عند أول فرصة تسنح لهم. لقد طلبت الحكومة العثمانية من شيخ الإسلام أن يكتب بياناً بهذا الخصوص، وتم نشره في أكثر الصحف العثمانية والتركية الموجودة في الجزيرة.

وفي العام ١٩١٢م، ارتفع معدل النزوح الكريتي باتجاه مدينة إزمير، إلى درجة أن الصحافة العثمانية كانت تتحدَّث باستمرار عن هجرة عائلات مسلمة من الجزيرة إلى إزمير. لقد كتبت صحيفة (آهنك) في عددها الصادر في الخامس من آذار ١٣٢٨ رومي الخبر التالي:

(لقد أوردت صحيفتنا في أعدادها السابقة أن الأهالي المسلمين في جزيرة كريت يتعرضون لسياسة الظلم والقتل الممنهج من قبل المواطنين المسيحيين، إلى درجة أصبحوا فيها لا يأمنون على أرواحهم وممتلكاتهم، وباتوا مجبرين على ترك كل ما يملكون وراء ظهورهم، وصار أكبر أملهم يتجلى في رغبتهم بالهرب من وطنهم إلى ولايات عثمانية أخرى، ومنها مدينتنا إزمير التي استقبلت بالأمس ١٥٠ مهاجراً في حالة يرثى لها. وفي هذا الصباح، وصل سبعون مهاجراً مظلوماً إلى شواطئ إزمير بعد أن كانوا على متن سفينة نمساوية، كما سمعنا عن عدد بين الأربعين والخمسين مهاجراً جديداً دخلوا إلى إزمير بعد أن كانوا على متن سفينة يونانية. يبدو أن هناك المزيد من العائلات المسلمة التي ستترك جزيرة كريت وتهاجر إلى إزمير خلال الأيام القليلة القادمة. وهنا لا بد أن نتساءل عن التدابير التي اتخذتها حكومتنا لإنقاذ هؤلاء المساكين والعناية بهم...).

اتخذت الحكومة العثمانية عدة إجراءات لتأمين احتياجات العائلات المهاجرة من جزيرة كريت إلى الأناضول، كان من بينها أنها تعهدت بالحفاظ على كافة الحقوق الرسمية للموظفين الرسميين، الاجتماعية منها والتقاعدية، كما قامت بجمع التبرعات بطرق وأساليب مختلفة لتأمين احتياجات المهاجرين الذين لجؤوا إلى مختلف الولايات العثمانية. وفي إزمير، تأسست لجنة إعانات هدفها مساعدة المهاجرين ومساندتهم لحل أي مشكلة يتعرضون لها خلال إقامتهم في المدينة. وفي العام ١٩١٠م، تم تأسيس (الجمعية الكريتية لدعم المعارف) في إزمير أيضاً لتأمين كل ما يلزم من احتياجات وتكاليف مادية وغيرها لتعليم أطفال أبناء الفقراء من المهاجرين الكريتيين.

من ناحية أخرى، قامت الجمعية الوطنية لمســاعدة البحرية العثمانية المعروفة باسم (دونامه يي عثماني معاونتي ميلليه جمعيتي) بإصدار بيان في التاسع من أيار عام ١٩١٠م، الموافق لتاريخ ٢٧ أيار ١٣٢٦ رومي، تطالب فيه الأغنياء بالتبرع بالمال لدعم المحتاجين من الكريتيين وشــراء فرقاطة كريت العسكرية.

إن الظلم الذي تعرض له المسلمون الكريتيون وما تبعه من تهجير قسري من وطنهم الأم كان ســبباً في انطلاق مظاهرات كثيرة في نواح متعددة من الأناضــول العثماني، وكانت أخبار الظلم والتهجير واللقاءات الحماســية التي تنظم لنصــرة أبناء كريت تأخذ موقعاً متقدماً في أخبار الصــحف والجرائد التركية. وفي العام ١٩٠٨م، شــهدت مدن إزمير ومانيســا واســطنبول عدداً كبيراً من المهرجانات الداعمة لقضية كريت. أما في العام ١٩٠٩م،

فقد شـــــهدت مدن كثيرة مثل ســـــلطان حصــــار ودياربكر وتورغوتلو وسلانيك وسيواس ودميرجي وسوما عدداً كبيراً لمهرجانات ولقاءات مماثلة. كانت تلك المهرجانات الحماســـية تنتهي بإرســـال البرقيات إلى الحكومة المركزية في اسطنبول. وكانت كل الرسائل تطالب بنفس الأمر، وهو حماية حقوق الدولة العثمانية في جزيرة كريت وحمايتها من أطماع الأعداء.

إنضمام الجزيرة إلى اليونان ومعاهدة لندن:

بعد أن وضعت حرب البلقان الأولى أوزارها، جلست الدولة العثمانية مع دول البلقان على طاولة المفاوضـــات في مدينة لندن، وانضـــمت الدول الكبرى إلى المباحثات الجارية بين الطرفين. كانت دول البلقان تطالب الدولة العثمانية خلال الحرب بالتنازل عن أراضـــي منطقة تراقيا والجزر التابعة لها حتى خط ميديه-أناز، على أن تتقاسم دول البلقان تلك الأراضي فيما بينها.

كانت الدولة العثمانية على اســتعداد للتخلي عن جزيرة كريت منذ الإنطلاقة الأولى للمحادثات. وقد عبر ممثلها في المفاوضات رشيد باشا عن اســـتعداد بلاده لترك الجزيرة عندما قال: (إننا على اســـتعداد للتخلي عن كل حقوقنا في جزيرة كريت، بشرط أن لا يطالبنا أحد بترك أي جزيرة أخرى من جزر بحر إيجه).

وعند انتهاء المباحثات في ٣٠ أيار ١٩١٣م، وقّعت الدولة العثمانية على قبولها بخروج جزيرة كريت من تحت سيطرتها وإدارتها بشكل كامل، وقد ورد ذلك في المادة الرابعة لمعاهدة لندن على الشكل التالي: (يتخلى السلطان العثماني عن كل حقوقه في جزيرة كريت لصالح الحلفاء). وكما يفيد هذا النص وبكل وضوح، فقد قبلت الدولة العثمانية بترك جزيرة كريت بيد الدول الكبرى لتقرر مصيرها على الطريقة التي ترغب وتشاء. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد حصلت الدول الكبرى في نفس المعاهدة على حق اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة بخصوص الجزر الأخرى التي تقع تحت حكم الدولة العثمانية وإدارتها.

في الفترة التي تزامنت مع القرار العثماني بترك إدارة الجزيرة إلى الدول الكبرى في لندن في الثلاثين من آذار، كانت الصحافة العثمانية منشغلة باحتمال الخروج كلياً من جزيرة كريت ورميها في أحضان اليونان بشكل كامل. لقد عبرت صحيفة (آهنك) عن هذا القلق والتخوف قبيل التوقيع على معاهدة لندن في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ كانون الأول ١٣٢٨م فقالت:

(لقد قرأنا في صحف باي أوغلو أن الدول المجتمعة تتجه إلى تسوية قضية كريت بطريقة لم تكن تتوقعها الدولة اليونانية نفسها. في الحقيقة، لقد عبرت الدول المعظمة عن عدم رغبتها بالتخلي عن جزيرة كريت لتكون تحت الإدارة اليونانية، لأنها تميل إلى الحفاظ على موازين القوى الموجودة حالياً في البحر الأبيض المتوسط دون أي تغيير أو تعديل في الوقت الراهن. تقول نفس المصادر أن انكلترا تنوي حالياً احتلال سودا، وترك خانيا بيد القوات الفرنسية، على أن تحتل روسيا مدينة ريسمو).

وفي التاسـع والعشـرين من شـهر أيلول عام ١٩١٣م. وبعد انتهاء حرب البلقان الثانية، وقعت الدولة العثمانية على اتفاق جديد مع بلغاريا في مدينة اسـطنبول لحل المشـاكل العالقة بين البلدين بعد اتفاق لندن. وفي ١٤ تشـرين ثاني ١٩١٣م، وقَّعت الدولة العثمانية على اتفاق جديد مع اليونان في أثينا. وباختصـار شـديد، فقد نص اتفاق أثينا على تعهد الدولتين بضـمان الحقوق الدينية والاجتماعية للأقليات التي بقيت تعيش داخل الحدود الجغرافية للبلدين الجارين.

وبعد شـهر واحد على توقيع اتفاقية أثينا، وتحديداً في ١٤ كانون أول ١٩١٣م، أعلن الملك اليوناني للعالم كله ضم جزيرة كريت إلى اليونان، ورفع علم بلاده فوق كل مناطق الجزيرة، لينتهي الحكم العثماني فيها بشـكل نهائي بعد أكثر من أربعة قرون ونيف.

الوضع القانوني لجماعة الأتراك المسلمين في جزيرة كريت

بعد انضــــمام الجزيرة إلى الدولة اليونانية بشــــكل تام، أصـــــبح إدارة الملكيات في الجزيرة تابعة للقانون اليوناني الأســاســي الذي كان على الشـكل التالي:

(... تلغى ولاية جزر البحر الأبيض المتوســــط القديمة بما فيها يانيا وجزيرتا كريت وسيسام وتحل مكانها ولاية ساكيز. يدير الولاية الجديدة والٍ واحد، ويترأس كل سنجق فيها متصرف يعرف باسم «نوماريس»، على أن يتولى القائمقام وظيفة إدارة القضــاء). بموجب هذا القانون أصـــبحت جزيرة كريت تابعة لولاية ساكيز وجزءاً من أراض الدولة اليونانية.

وفي ١٤ تشــرين ثاني ١٩١٣م، وقَّعت الدولة العثمانية مع اليونان اتفاقية أثينا، والتي تم التوافق فيها على إعطاء المســـلمين المتواجدين على أراضـــي الدولة اليونانية الجديدة حقوقاً معينة بموجب عدة بنود مختلفة منها على الشكل التالي:

تنص المادة السادسة من المعاهدة على أن المسلمين المتواجدين داخل حدود الدولة اليونانية الجديدة يحتفظون بجميع أموالهم وعقاراتهم وملكياتهم، بالإضافة إلى حق تلزيم العمل بها أو إداراتها من قبل شخص ثالث، ولو أرادوا الهجرة إلى أراضي الدولة العثمانية.

يحتفظ المسلمون بالحرية الكاملة في ممارسة عقيدتهم وشعائرهم الدينية دون قيد أو شرط، كما تعترف الحكومة اليونانية بالشخصيات المعنوية للجماعات الإسلامية التي تعيش فوق أراضيها.

تم تشكيل مؤسسات الجماعة الإسلامية في الأراضي التابعة للدولة العثمانية من ولاية تراقيا الغربية، على أن تقوم هذه المؤسسات بالإشراف على إدارة شؤون المواطنين العثمانيين.

تتولى هذه المؤسسات تنظيم أحوال الأوقاف الإسلامية والمساجد وغيرها من إدارات تابعة للجماعة الإسلامية، كما تقوم بتعيين الموظفين المكلفين بالعمل فيها ودفع رواتبهم الشهرية ومخصصاتهم المالية، وتدير الأعمال المتعلقة بالمعارف والتعليم.

هنا تجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات كانت تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية للجماعة الإسلامية. وعلى سبيل المثال، وفي الفترة التي تزامنت مع حلول الذكرى السنوية لإعلان المشروطية في الدولة العثمانية، قام فرع جمعية الإتحاد والترقي في مدينة ريسمو بالتنسيق والتعاون مع رئاسة الجماعة الإسلامية في المدينة بإرسال برقيات التهنئة إلى رئاسةِ مجلسِ المبعوثين العثماني. وفي ذكرى تولي السلطان العثماني الحكم في البلاد وجلوسه على العرش، قام مفتي قنديه بإرسال برقية تهنئة إلى جلالة السلطان باسم الجماعة الإسلامية في المدينة.

أما في الفترة التي كثف فيها الروم من مساعيهم لضم جزيرة كريت إلى اليونان، وفي وقت كان المسلمون في ريسمو يعانون من اشتداد وتيرة الضغوطات عليهم، بادرت الجماعة الإسلامية في المدينة إلى التواصل مع الحكومة العثمانية، فطالبت بتأمين الحماية للمسلمين في كريت ضد المضايقات المستمرة من المسيحيين هناك.

لقد سبق أن تشكل في كل من قنديه وريسمو وخانيا تنظيماً عرف باسم جهاز الجماعة الإسلامية. كانت مهمته تنظيم الشؤون الدينية والاجتماعية والحياتية للمسلمين من ضمن المهام المنوطة به، خصوصاً بعد أن تحول المسلمون إلى أقليات ضعيفة لا حول لها ولا قوة مع انطلاق موجات النزوح السكاني الكثيف للأتراك هرباً من جزيرة كريت في مطلع العام ١٨٩٩م. كانت هذه المؤسسات خاضعة لرقابة دار الإفتاء الموجود في كل مدينة من تلك المدن الثلاث، وكان عليها تقديم كشف مالي لجميع المصاريف والنفقات التي تم صرفها على المشاريع والنشاطات في تلك المدينة. لقد شدد البند العاشر في البروتوكول الثالث لمعاهدة أثينا على ضرورة استمرار هذه المؤسسات بعملها المعتاد، حفاظاً على ما تبقى من أقليات إسلامية تعيش داخل الأراضي اليونانية. وفي نفس البند، كلفت هذه المؤسسات بإدارة الأوقاف الإسلامية في جزيرة كريت على الوجه المحدد لها خلال فترة الحكم العثماني للجزيرة.

كانت الهيئة الإدارية لتلك المؤســـســـات تتكون من مدير وكاتب ومعاون كاتب وأمين صندوق ومباشر ومترجم للغة الرومية، وكانوا يعتبرون موظفين رسميين فيها. كما علمنا من خلال بعض الأخبار والمقالات الصحفية أن هذه المؤســـســـات كانت تســـير بموجب نظام داخلي معلوم ومنشـــور قبل العام ١٩١١م.

لقد امتنعت الحكومة اليونانية حتى العام ١٩٢٠م عن إصـــدار أي قانون يحظر على الأقليات الإســـلامية الموجودة داخل حدودها تشـــكيل منظمات أو مؤسسات تعنى بشؤونهم وسائر أحوالهم، واعتبرت المؤسسات المذكورة آنفاً قانونية بموجب بنود معاهدة أثينا الموقعة مع الدولة العثمانية في وقت سابق.

أما في العام ١٩٢٠م،

فقد صـــــدر في اليونان قانون جديد يحمل الرقم ٢٣٤٥ بعنوان: (القانون المتعلق بطريقة إدارة واردات أوقاف الجماعات الإســـلامية وانتخاب المفتين ورئيس الإفتاء). لقد أفضـــى هذا القانون إلى ســـد الثغرة القانونية المتعلقة بالأقليات المسلمة التي تعيش داخل الأراضـي اليونانية، إلا أن النقاش المتعلق بأحوال هذه الأقليات قد اسـتمر بشـكل مطرد وملحوظ في الكثير من اللقاءات والمشاورات الدولية بعد ذلك.

❁❁❁

الفصل السادس

السجلات الشرعية الكريتية التي اكتُشِفتْ مؤخراً في الأرشيف التركي

عاشئة نوكيت أضي ياكا – نوري أضي ياكا

تُعتبر جزيرة كريت من آخر الأماكن التي سيطرت عليها الدولة العثمانية. لقد استمرت حرب كريت منذ العام ١٦٤٥م لغاية العام ١٦٦٩م. ومنذ اليوم الأول لدخول العثمانيين إلى مدينة خانيا عام ١٦٤٥م، بدأت أعمال تأسيس الإدارة العثمانية وإرساءِ قواعد الحكم العثماني فيها. وفي هذا السياق، تم تعيين قاضٍ عثماني على خانيا يتبع إدارياً لمنطقة الروملي. وبنفس الشكل، وفي العام ١٦٥٣م، تم تعيين قاضٍ آخر على مدينة ريسمو بعد فتحها، وهو ما يظهر جلياً في سجلات القضاة في تلك المدينة. لقد كُتِبَتْ في إحدى السجلات الشرعية لمدينة ريسمو الموجودة حالياً في مديرية الأرشيف في اسطنبول العبارة التالية: (في نهاية شهر ذي الحجة من العام ثلاثة وستين وألف

، وفي غُرّة رجب المرجبين من الســـنـة المرقومة – الموافق لتاريخ ٢٨ آذار ١٦٥٣م – تم تعيين قدوة القضاة والأحكام، معدن الفضل والكلام، مولانا قاضـي ريسمو، زاد فضله...). وبعد الإستيلاء الكامل على جزيرة كريت، تم وضـع الترتيبات العدلية والإدارية حيز التنفيذ في كل مناطق الجزيرة، لتكون بذلك ولاية عثمانية تديرها حكومة الباب العالي بحسـب الأصـول المتبعة في أراضي الدولة العلية العثمانية.

ومنذ اليوم الأول للفتح العثماني للجزيرة وانضـمام كريت إلى مُلك الدولة العلية، قُسِّـمت الولاية إلى ثلاثة أقضـية هي قنديه وخانيا وريسـمو، على أن تكون قنديه هي العاصـــمة الإدارية لكريت، كما تم تعيين قاضٍ عثماني على كل سـنجق من السـناجق الثلاث. تشـير الوثائق العثمانية إلى أن قاضـي مدينة خانيا عُيِّنَ مباشـرة بعد فتحها عام ١٦٤٥م، وكذلك كان الأمر بالنسـبة لمدينة ريسمو التي تم تعيين قاضٍ عليها عام ١٦٥٣م،

ثم كـان تعيين قـاضٍ ثـالث في مدينة قنديه بعد انتهاء الأعمال العســكرية على أبوابها عام ١٦٦٩م. لقد ظهرت الترتيبات القضــائية بشـكل رسـمي في تلك المحافظات الثلاث عام ١٦٧٢م، وبقيت على حالها حتى السنوات الأخيرة لحكم الدولـة العثمانية على جزيرة كريت. هنا تجدر الإشـــارة إلى أن التنظيم القضـائي في الجزيرة كان يختلف جذرياً عن النظام القضـائي المتبع في سـائر الولايات العثمانية الأخرى، كما كانت التراتبية في النظام القضـــائي الكريتي متباينةً مع الأعراف العثمانية بشكل مثير للدهشـة. لقد أشـرنا سـابقاً إلى مسألة تعيين ثلاثة قضـاة مركزيين في كريت وإلى أنهم كانوا يتبعون إدارياً للقاضــي العســكري في منطقـة الروملي. كـان قـاضـــي مدينة خانيا متفوقاً في مكانته والصــلاحيات المنوطة به عن باقي القضـــاة، كما كان يحمل لقب (قاضـــي كريت) كلها... وكانت فترة تولي منصب القضاء وقتها عشرون شهراً.

كان القضـاة المعينون في كريت يمارسـون منهجية متمايزة عن الأصـول القضـائية العثمانية. فالقاضــي في جزيرة كريت كان يعين على رأس السـنجق لا القضـاء، وكان قضـاة السـنجق قادرون على تعيين نواب لهم على الأقضـية التابعة للقضـاء بما فيها مركز القضـاء نفسه. أما تعيين هؤلاء النواب فكان يتم على شكل تمديد ولاية النائب القضائي السابق، أو توظيف رجل جديد في هذا المنصب. وبحسب السجلات العثمانية الرسمية، كان القاضـي يبَلّغ السلطات المركزية بمراســيم التعيين التي يصــــدرها، كما كان يطالب موافقتها على قراراته وتصــديقها. إن تعيين النائب القضـــائي في كريت كان يجري بشــكل متطابق مع النظام العثماني العام، لأن القاضـــي العثماني كان يملك صــلاحية إرســال موظفين وممثلين عنه إلى خارج مركز قضـــاء الســنجق الذي يتولى إدارة المحاكم فيه. وعلى سبيل المثال، كان قاضي ريسمو يعينُ نواباً قضائيين في ريسمو نفسها وفي المناطق التابعة للمركز مثل أماري وأيفاسيل وغيرها.

من الناحية التنظيمية، كان قاضـــي خانيا هو الأرفعُ مقاماً وصـــاحب الصـلاحيات الأكبر بين سائر القضـاة، فكان يلقب بقاضـي كريت. أما قاضـيا قنديه وريســمو فكانا في المرتبة الأدنى منه، ولكنهما كانا يرأســان عدداً لا نعرفه من النواب القضـائيين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلا أننا نعلم بوضوح أنهما كانا على رأس عشَرةِ نوابٍ قضـائيين خلال القرن التاسع عشر. كان النواب في الأقضية هم قضاة أيضاً، وكانوا غالباً ما يتلقون الأوامر من قاضـي السنجق بشكل مباشر، ولكن الأوامر كانت ترسل أحياناً مباشرة إلى النواب القضـائيين في نواحي جزيرة كريت. تجدر الإشـارة إلى أنَّ أوامر الوالي أيضاً كانت ترسل بنفس الطريقة مباشرة إلى القضاة الأساسيين، ولكنها كانت ترســل أحياناً بشــكل مباشــر إلى النواب المتواجدين في الأقضــية والنواحي.

كانت مذكرات تعيين القضاة تصدر على شكل وثائق رسمية يتم تدوينها في سجلات الدولة، وكانت ترسل من الإدارة المركزية إلى القضاة لتنَبِّهَهُم بشكل مستمر ودائم إلى ضرورة «تنفيذ أوامر الشرع العلي بين الناس» أو «بين الأهالي»، كما كانت تتضمن الأمر بضرورة «عدم الإنحراف عن جادة الأحكام الشرعية وتنفيذ أوامر الشريعة في المدن والنواحي كلها». كان المقصود بالأمور الشرعية كافة شؤون الزواج والطلاق وتقسيم التركات والوكالة والولاية والأمور المتعلقة بأوقاف المسلمين وأحوالهم الشخصية. ويظهر من خلال دراسة السجلات نفسها أن القضاة كانوا ينظرون أيضاً في تقسيم تركات غير المسلمين ويدَوِّنَون ذلك في سجلات محاكم القضاة الرسمية. ومن الأمور الاعتيادية التي كانوا يقومون بها هو تقسيم تركات العساكر،

مما يشـــير بوضـــوح إلى أن جزيرة كريت كانت خالية من المحاكم العسكرية ولا يُعَيَّن فيها قضاة عسكريون. كان القضاة يتقاضون رسوماً إضافية على تقسيم التركات العسكرية، بالإضافة إلى معاشاتهم التي يتقاضونها بسبب وقوفهم على رأس المحاكم الشرعية في المدن والأقضية والنواحي.

من الأمور المعلومة أيضاً أن كل محاكم القضاة كانت تتضمن وظيفة رسمية لشخص يدعى «الكاتب». وعلى الرغم من أنَّ المسلمين أنْفُسَهم كانوا يتحدثون باللغة الرومية في جزيرة كريت، إلا أن كل الوثائق والمحاضر والمضبطات كانت تدون باللغة العثمانية حصراً. لقد عثرنا في السجل رقم ٦٤٤ الذي يتضمن محاضر أحكام تعود للعام ١٩٢٣-١٩٢٤م على وثائق مكتوبة باللغتين التركية واليونانية في آن واحد.

كانت محاكم القضاة تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وكانت شهادة المسيحيين لا تقبل فيها بتاتاً. كان نفس القضاة يلعبون دوراً مهماً في تطبيق النظام العام إلى جانب النظر في الأمور العرفية واليومية المتداولة بين الناس. من هنا فقد كانت مساعدة الموظفين الموكلين بشؤون الضرائب وأمور التحرير - أو ما يعرف بإحصاء الأملاك المنقولة وغير المنقولة - بكل تفاصيلها، وتدوين ذلك في سجلات القاضي الرسمية، من ضمن الوظائف المنوطة بالقضاة، والتي تشكل حيزاً مهماً من جدول أعمالهم اليومية. على صعيد آخر، وانطلاقاً من نفس التصور، فقد كان القضاة أيضاً مهتمين بكل أنواع المراسلات الإدارية وحتى العسكرية، وكان تدوين تلك المراسلات وحفظها في سجلات القاضي الرسمية تقع ضمن مسؤولياتهم في تطبيق النظام العام في المحلة أو القضاء التي يتولون أمره.

كانت محاكم القضاة تعمل على الشكل الذي أشرنا إليه سابقاً خلال القرنين السابع والثامن عشر. أما في القرن التاسع عشر، فلقد تبدل كل شيء تقريباً ليحل مكانه نموذج فريد وخاص بولاية جزيرة كريت دون غيرها من الولايات العثمانية الأخرى. لقد طرأ أول تغيير حقيقي على النظام القضائي في جزيرة كريت خلال الفترة الممتدة بين العامين ١٨٣٠□١٨٤٠م. في الحقيقة، كانت تلك الحقبة الزمنية هي الفترة ذاتها التي اضطرت الدولة العثمانية فيها لترك حكم الجزيرة وإدارة شؤونها لوالي مصر محمد علي باشا. كانت تلك الفترة القصيرة نسبياً، والتي لم تتجاوز عشر سنوات، مسرحاً لأهم المتغيرات التي شهدتها جزيرة كريت خلال وجودها تحت الحكم العثماني.

وعلى الرغم من أننا لا نملك كل التفاصيل التي مَيَّزتْ مختلف المتغيرات القضائية المستجدة على محاكم القضاة في كريت، إلا أننا ندرك جيداً إقرار النظر بقانون (الأمور الدينية والمواد الإرثية دون غيرها من المصالح الأخرى) داخل المجالس المحلية للمدن والأقضية في عموم الجزيرة خلال تلك الفترة. لقد استطاعت هذه المجالس أن تسحب جزءاً من المهام السابقة لمحاكم القضاة، لتصبح من ضمن مهامها المتعددة، والتي تمتد إلى مجالات كثيرة من أمور الحياة اليومية لأهل جزيرة كريت. كانت محاكم القضاة تتولى في تلك الفترة مهام البت بثلاثة أمور رئيسية: الأول هو الأمور الدينية، والمقصود هنا هو الرأي الشرعي في المسائل المعروضة أمام القاضي، والتي كان يتوجب عليه أن يجتمع بالمفتي وغيره من العلماء قبل إصدار حكمه النهائي فيها. الحقيقة

أن هذا الأسلوب لم يكن سارياً في النظام العثماني بتاتاً. أما الأمر الثاني فهو يتعلق بأحكام الميراث وتفاصيلها. كان القاضي يلعب دوراً أساسياً في تقسيم الإرث بين الناس بما يتوافق مع الأحكام الشرعية، وكانت معاملات توزيع التركة تجري عبر موظف رسمي في المحكمة بمنصب السكرتير الأول. تجدر الإشارة إلى أن الناس كانوا يعتمدون على طريقة أخرى لتقسيم التركات فيما بينهم، حيث كان من الممكن أن تجري الأمور تحت سقف المجلس المحلي للبلدة أو المحلة بحضور عضو مسلم وآخر مسيحي، فتقسم التركة أمامهم بعد إذنهم وإعطاء موافقتهم على القسمة الحاصلة. كان عدد لا بأس به من الناس يفضلون حل أمور الميراث بهذه الطريقة، وكانوا يشعرون أكثر بالرضى والسعادة. أما المهمة الثالثة والأخيرة لمحاكم القاضي في جزيرة كريت فكانت تتمثل بإنجاز معاملات النكاح بحسب الأصول المعمول بها في سائر المجتمعات الإسلامية الأخرى التي تعيش ضمن حدود الدولة العثمانية.

كانت القوانين المتعلقة بالقضـــاة تعتبر أن القاضـــي هو موظفٌ رســـمي كسائر موظفي الدولة، له صلاحية النظر في الأمور الشرعية، على أن يدفع إيراداتها ورســـوم المعاملات المتعلقة بها إلى خزينة الدولة. وعلى الرغم من أننا لا نملك معلوماتٍ قطعية عن التغيرات التي طرأت على نظام المحاكم والتراتبيات الإدارية في السلك القضائي خلال فترة الحكم المصري لجزيرة كريت، إلا أننا نعلم أن التقســيمات الإدارية المبنية على نظام المحافظات الثلاث بقي سارياً في الجزيرة دون أي تغيير حقيقي يذكر. إن استمرار النظام القضائي المبني على وجود القضاة الثلاث على رأس السلم القضائي الكريتي حتى العام ١٨٥٥م - وهو ما كان معمولاً به قبل تولي محمد علي باشـــا زمام أمور الحكم في جزيرة كريت - يجعلنا نظن أن الحكومة المصـــرية لم تتدخل في التركيبة العثمانية السابقة ولم تُجْرِ أيَّ تعديل على عدد القضاة العاملين في المحاكم الرسمية في جزيرة كريت.

بدأت الترتيبات الإدارية تبصر النور في ولاية كريت عام ١٨٦٨م. لقد تم تغيير التقسـيمات الإدارية من ثلاث محافظات إلى خمس محافظات رئيسـية هي خانيا وريسـمو وقنديه وسـفاكيا ولاشـيد، ولكن النظام العدلي السـابق بقي هو نفسه من دون أي تعديل أو تغيير. لقد بقي قاضي خانيا قاضياً على عموم جزيرة كريت، كما احتفظت كل من قنديه وريسـمو بقاضٍ واحد يتولى أمور المحاكم فيهما، على أن يكونا تحت الإمرةِ المباشـرة لقاضـي خانيا بحسـب الأصول والتراتبية القضائية التي كان معمولاً بها في النظام السابق. كان كل قاضٍ يعاونُه نائبٌ قضائي في الأقضية التي يعيش فيها المسلمون، وكان العدد الإجمالي لهؤلاء النواب هو عشرة في عموم كريت

. لقد ورد في مقدمة النظام الجديد لولاية جزيرة كريت الصـــادر عام ١٨٦٨م أنه (يتوجب وجود محكمة شرعية تتولى النظر في الدعاوى الخاصة بكل محافظة يعيش فيها المســلمون مع غيرهم من الملل الأخرى). وبما أن محافظتا سفاكيا ولاشيد كانتا ذات أغلبية سكانية مسيحية، فقد تم استثناؤهما من هذا القرار باعتبار أن الوجود الإســلامي فيهما قليل جداً. هكذا لم تعين الدولة قاضياً شرعياً هناك، وبقي عدد القضاة الشرعيين كما كان سابقاً، وبقيت البنية الإدارية القضــائية دون أي تعديل حقيقي يذكر، ليســتمر العمل بموجب النظام القديم في جزيرة كريت.

عُرِفَ عن القضـــاة ونوابهم في جزيرة كريت أنهم كانوا يتعاطون أيضــاً بالأمور الإدارية التي تقع خارج نطاق المحاكم. فبموجب التعديلات القانونية التي أُقِرَّتْ في نظام العام ١٨٦٨م، كان القاضي أو النائب القضائي في المدينة حُكماً هو عضو في المجلس الإداري للولاية بشكل تلقائي. أما نواب القضاة في النواحي فكانوا يترأســون هيئة مجلس الشــيوخ الذي يتولى إدارة شــؤون الجماعة الإســلامية في تلك المنطقة. من هنا، كان القضـــاة يحتلون المركز الرابع في التراتبية الإدارية لأركان الولاية في جزيرة كريت.

لقد بدأت الثورات تشق طريقها بقوة في الجزيرة عام ١٨٩٦م. وفي العام ١٨٩٧م، وكنتيجة مباشـــرة لتلك الثورات المســـتعرة، قررت الدول الكبرى وضـــع يدها على حكم الجزيرة وإدارتها، ليتخذ الحكم فيها شـكلاً من أشـكال الحكم الذاتي الذي لا يقع تحت ســـيطرة حكومة الدولة العثمانية. كان تعيين الأمير جورج - وهو ابن الملك اليوناني - والياً على جزيرة كريت واحداً من أبرز تجليات الحكم الجديد في جزيرة كريت. تزامناً مع إعلان الحكم الذاتي، صدر الدستور الأول الذي عرف بالقانون الأساسي للجزيرة عام ١٨٩٩م. ثم صدرت وثيقة نظام الأهالي المسلمين بعد ذلك بسنة واحدة، وتمت المصادقة عليها من قبل الحكومة المحلية. كانت تلك الوثيقة تقع في المادة الثانية والتسعين للدستور الجديد، وقد نصت المواد الثمانية الأولى منها على قوانين وترتيبات تتعلق بالقضاة والمحاكم الإسلامية والنظم المتعلقة بها.

لقد استمر العمل بنظام القضـاة الثلاث بموجب الترتيبات القانونية الجديدة التي أقرَّت في جزيرة كريت عـام ١٩٠٠م، كما تمت المصـــادقة على وجود محكمة شرعية واحدة في كل من خانيا وريسمو وقنديه والقبول بجميع أعمالها وقراراتها. تجدر الإشــارة إلى أن قاضـــي خانيا بقي متقدماً من حيث التراتبية الإداريـة على غيره من القضـــاة، تمـامـاً كمـا كـان الحـال خلال فترة الحكم العثماني المباشـر للجزيرة، وكان راتبه الشــهري يقدر بحوالي ٦٠٠ ذراخما، بينما كان كل من قاضـي ريسـمو وقنديه يتقاضـيان راتباً شــهرياً بمقدار ٣٥٠ ذراخمـا فقط لا غير. لقـد تم تـحـديـد النطـاق الجغرافي لعمـل كـل محكمـة من المحاكم المذكورة على الشكل التالي:

١ □ محكمة خانيا، وهي تشمل سنجق خانيا وسفاكيا

٢ محكمة قنديه، وهي تشمل سنجق قنديه ولاشيد

٣ محكمة ريسمو وهي التي تتولى النظر في الدعاوى الشرعية لسنجق ريسمو فقط لا غير.

أما بالنسبة للقضايا والدعاوى الشرعية في مدينة إيرابترا، فكان ينظر فيها نائب قضائي تابع لقاضي قنديه، وكان يعيش في المدينة ذاتها، ويجري تعيينه بطريقة رسمية وله راتب شهري أيضاً، وكان عليه أن يقوم بمساعدة قاضي قنديه في النظر في الدعاوى التي يحولها إليه من سنجق لاشيد. لقد أصبح تعيين القضاة جزءاً من صلاحيات المفوض الأعلى للجزيرة، الأمير يورغي. كما كان تعيين نائب قاضي قنديه في سنجق لاشيد يتم بمصادقة الأخير على شخصه، على أن يتم التكليف الرسمي الأخير من قبل الأمير دون غيره. كان الكَتَبَة والمباشرون

ووكلاء القضـــاء يعينون من قبل القاضـــي مباشــرة. لقد تقرر تعيين قاضٍ ومفتٍ وكاتبٍ ومباشرٍ في كل محكمة شرعية، ولكن وجود قاضٍ وكاتبٍ دون غيرهما كـان يعتبر بموجـب النظـام الجديـد كـافيـاً لقيـام المحكمـة الشـــرعيـة بالوظائف المنوطة بها. أما في الأقضـــية والنواحي فكان يتم تعيينُ وكلاءٍ عن القاضـــي لتســهيل معاملات الزواج وغيرها من حاجات الأهالي في المحلات والمنـاطق البعيـدة. وبحســـب النظـام الجـديـد، كـان على من يطمح إلى تولّي منصـــب القضـــاء أن يكون قد اجتاز عتبة العقد الثالث من عمره، وأن يكون حاصــلاً على شــهادة رســمية تفيد بأنه قد تخرج من مدرســة القضــاة بالإضــافة إلى إجازة من شيخ الإسـلام تُبَيِّنُ أن حاملها قد اسـتوفى الشـروط للقيام بوظيفة القضـــاء والحكم بين الناس. بعد ذلك، كان على المرشـــحين لتولي منصـــب القضـــاء أن يؤدوا اليمين الدســتورية باســم الأمير اليوناني، وكان ذلك إلزامياً وضـــرورياً قبيل اســـتلام المهمة، وهو ما تعرض للرفض الشـــديد من قبل الأهالي من المســـلمين الكريتيين ومن الإدارة العثمانية التي كـانت لا تزال تحتفظ اسمياً بحكم جزيرة كريت.

كانت المحاكم الشرعية تهتم بحل مختلف القضايا المتعلقة بالزواج والطلاق، إضافة إلى النظر في جميع المسائل المتعلقة بالأمور الدينية والفتاوى اللازمة للجماعة الإسلامية في جزيرة كريت. كانت قضايا الوصاية والولاية على القاصرين، وتحديد ثبوت سن الرشد، ودعاوى النفقة، تقع ضمن صلاحيات المحاكم الشرعية. الجدير بالذكر، إنَّ تحديد النفقة كان يقع ضمن مهام المحاكم القانونية الرسمية وصلاحياتها أيضاً. كانت المحاكم الشرعية تصدر الأحكام النهائية في قضايا الولاية والإرث بحسب قوانين الشريعة الإسلامية، وكانت قراراتها نافذة فقط عند قبول جميع الأطراف بها دون أي اعتراض. من ناحية أخرى، كانت الدعاوى تنتقل إلى المحاكم الرسمية للبت بها بشكل نهائي عند اعتراض أي طرف على الحكم الصادر عن الحاكم الشرعية. أما إذا كان أحد أطراف القضية من غير المسلمين، فتكون الدعوى حينئذٍ من اختصاص المحاكم الرسمية دون غيرها

. لقد وُضـــعت جميع التفاصـــيل القانونية المتعلقة بطريقة عمل المحاكم الرسـمية في الدسـتور الكريتي المعروف بالقانون الأسـاسـي، كما تم تفصـيل الأمر نفســه في المادة المخصـصــة لأهالي الجماعة الإســلامية. أما الرســوم المـاليـة على الـدعـاوى القضـــائيـة فكـانـت تغـذي خزينـة الحكومـة المحلية في جزيرة كريت.

لم تعرف السنوات الممتدة بين العامين ١٩٠٠ ١٩١٠م أي مشكلة تتعلق بالقضاة ومحاكم الجماعة الإسلامية في كريت. ويعود السبب في ذلك إلى عدم إجراء أي تغيير حقيقي على البنية الحقوقية والعدلية في الجزيرة، إضــافة إلى عدم تعيين أي قاضٍ مســلم جديد خلال تلك الفترة. أما في ســنة ١٩١٠م، فقد انتخبت الجماعة الإســلامية قاضــياً جديداً لها يدعى محمد كاظم أفندي، ولكن امتناع الأمير اليوناني عن تعيينه جعل الأمر يتحول إلى نزاع جديد وصـــراع بين المسلمين وحكامهم الجدد.

لقد تفاقمت أزمة تعيين القاضـــي الجديد إلى درجة إدراج المســألة في جدول أعمال حكومة الباب العالي التي كانت بصـدد إصـدار تعيينات القضـاة الجدد عام ١٩١١م. هنا أبدت الدولة العثمانية امتعاضـها ورفضـها لتصـرفات الأمير اليوناني، ووقفت الدول الكبرى إلى جانبها فأيدتها في اعتراضـــها مما أدى إلى ردة فعل عنيفة في الشـــارع المسـيحي في كريت. عندها أصـــدرت الدول الكبرى قراراً يسمح للجماعة الإسلامية بانتخاب القضاة المسلمين، كما أوعزت إلى الحكومـة الكريتيـة المحليـة بقبول أن يتولى القضـــاة المنتخبون مهامهم من دون أداء اليمين الدستوري باسم الملك اليوناني، وتم تبليغها رسمياً بهذا القرار. لقد اسـتمر العمل بهذا القرار طيلة الفترة التي بقي فيها المسـلمون في جزيرة كريت. وعلى الرغم من إعلان انضمام الجزيرة نهائياً إلى أراضـي الدولة اليونانية في كانون الأول للعام ١٩١٣م

، إلا أن العمل بتلك التسوية القانونية القضائية بقي سارياً في كريت إلى حين تنفيذ المبادلة السكانية الكبرى بين الجمهورية التركية واليونان عام ١٩٢٤م، وبقيت المحاكم الشرعية المعروفة بمحكمة القاضي تعمل بشكل قانوني حتى اللحظة الأخيرة لوجود الجماعة الإسلامية في جزيرة كريت.

من المعلوم تاريخياً أن الإدارة العثمانية قامت بتعيين قاضٍ شرعي في جزيرة كريت منذ اليوم الأول لدخول الجزيرة تحت حكمها. لقد بقي الكثير من السجلات الشرعية لمحاكم القضاة طيَّ الكتمان مدة طويلة من الزمن، ثم ما لبثت أن أبصرت النور تباعاً خلال الفترة الماضية. الحقيقة أن تاريخ تلك السجلات وحكاياتها يتشابه إلى حد كبير مع تاريخ الجزيرة المعقد والشائك. يعود الفضل في كشف النقاب عن سجلات محاكم القضاة في كريت إلى رجلين اثنين هما يورغوس إيكونوميديس ونيكوس ستافرينيديس.

وفي العـام ١٨٨٩م، وخلال الفترة التي كـان يعيش فيهـا المســـلمون مع المسـيحيين في مدن خانيا وريسـمو وقنديه، تم افتتاح مكاتب ترجمة لغوية في تلك المدن. وفي العام ١٩٠٩م، تولى الســـيد يورغوس إيكونوميديس العمل على رأس المترجمين في مكتب قنديـه، وكـان من الروم الكريتيين الذين تلقوا تعليمهم الجامعي في اسـطنبول، مما جعله ملماً باللغة التركية بشـكل جيد جداً. لقد بذل السيد إيكونوميديس خلال الفترة التي كان يعمل فيها موظفاً في مديرية الأوقـاف العثمـانية جهداً كبيراً لنقل الوثائق المتعلقة بالأملاك الوقفية في مدينة قنديه إلى مكتب الترجمة في المدينة، ولكنه فشـــل في تحقيق ذلك إلى فترة ما بعد تنفيذ المبادلة السكانية الكبرى بين تركيا واليونان بوقت قصير. وفي العام ١٩٢٤م، وبعد انتقال الســـيد نيكوس ســـتافرينيديس بموجب معاهدة المبادلة السكانية من مدينة إزمير إلى قنديه، تعاون الرجل الذي كان يجيد اللغة التركية مع إيكونوميديس في ترجمة الدفاتر والســجلات الموجودة في مكتب الترجمة في قنديه من اللغة التركية إلى اليونانية.

وبعد وفاة إيكونوميديس، بقي ســتافرينيديس من دون معاونين لغويين محترفين، ولكنه تابع العمل وحيداً لإنجاز ترجمة الملفات والسجلات العثمانية الموجودة بين يديه. لقد أنجز ســتافرينيديس مهمة التحقيق في ١٦٢ ســجلاً قضـائياً عثمانياً، ثم بدأ بإصدار ملخصات عنها بالإضافة إلى أحكام قضائية مختارة في خمس مجلدات إعتباراً من سنة ١٩٧٥م.

لقد ضــاع الكثير من ســجلات محاكم القاضــي في جزيرة كريت عام ١٨٩٧م بسبب حريق كبير نشب في مدينة خانيا. أما في ريسمو، فقد ضاع قسم مهمات من سجلات مشابهة خلال فترة حرب الإستقلال اليونانية التي تزامنت مع اضــطرابات داخلية وحروب أهلية داخل جزيرة كريت. وخلال رحلة العودة إلى أراضي الجمهورية التركية عام ١٩٢٤م، وبعد توقيع معاهدة المبادلة الســكانية الكبرى بين تركيا واليونان، حاول الأتراك الكريتيون أن يأخذوا معهم ما تبقى من سجلات عثمانية في مكتب الترجمة في مدينة قنديه، ولكنهم أخفقوا في تنفيذ ذلك.

هكذا اضطر المسلمون إلى ترك الأوراق الرسمية العثمانية والسجلات والدفاتر الشرعية كلها في السراي الحكومي في قندية، ولم يستطيعوا أن يأخذوا منها شيئاً.

بعد توقيع معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م، تقرر تنفيذ واحدة من أكبر حركات التبادل السكاني في التاريخ الحديث، فتم وضع بروتوكول استبدال الجماعة الإسلامية الموجودة داخل الأراضي اليونانية بأبناء الطائفة المسيحية من الروم الموجودين في تركيا. لقد تم تأليف لجنة عالمية مختلطة لمراقبة تنفيذ التبادل السكاني المرتقب بين البلدين، وكان ذلك بناء على أحكام المادة الحادية عشر من هذا البروتوكول. عملت هذه اللجنة المختلطة مع الوحدات التابعة لها داخل اليونان على جمع كل الوثائق والأوراق الرسمية والسجلات ودفاتر القيود التي تعود للجماعة الإسلامية والجالية التركية المسلمة من كل أنحاء الدولة اليونانية، واستمر عملها لغاية منتصف العام ١٩٢٥م

. وبعد التدقيق في كل ما تم تجميعه، قامت اللجنة بوضـــع جميع الأوراق والســجلات الرســمية في صــناديق ممهورة ومختومة وقامت بإرســالها إلى اســطنبول، ليتم تسـليمها إلى المديرية العامة للأوقاف في المدينة بموجب إذن رســـمي من اللجنـة. وفي صـــيف العـام ١٩٩٩م، وخلال عمليـة البحث التي أجريناها في أرشـــيف مديرية منطقة اســـطنبول، عثرنا ضـــمن محفوظات المديرية العامة للأوقاف على عدد كبير من الدفاتر الرسمية وسجلات المحاكم الشرعية التي تعود لولاية كريت خلال فترة الحكم العثماني لتلك الجزيرة.

لم تنجح لجنة المبادلة في الحصـــول على كافة الســـجلات الشـــرعية ودفاتر القاضـــي في جزيرة كريت، فبقي عدد منها في مدينة قنديه. وبحســـب السـيد سـتافرينيديس، فقد بقي من تلك السـجلات ٢٢٥ دفتراً، ضـاع قسم منها خلال الحرب العـالميـة الثـانيـة ليبقى ١٦٢ ســـجلاً فقط لا غير. كـانـت كـل السـجلات والدفاتر التي عمل عليها السـيد سـتافرينيديس عبارة عن سـجلات القضاة التي تعود لمدينة قنديه

والتي تم تحريرها في الفترة الممتدة بين منتصف القرن السابع عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي. ويبدو أن السجلات التي تعود إلى الفترات اللاحقة هي من ضمن مجموعة الدفاتر التي نقلتها لجنة المبادلة إلى مدينة اسطنبول.

لقد عثرنا ضمن المستندات التي وصلت من جزيرة كريت إلى مدينة إسطنبول على وثائق ودفاتر وسجلات فيها قيود الكُتَّاب بالعدل وأرشيف الأوقاف ومستندات إدارية للجماعة الإسلامية وسِجِلاَّت القاضي والمحاكم الشرعية في الجزيرة. وعلى الرغم من أننا نعجز عن تحديد العدد الحقيقي للمستندات والوثائق العثمانية الرسمية التي وصلت من كل المناطق اليونانية إلى اسطنبول بعد مرحلة المبادلة، إلا أننا نعلم أن أرشيف المديرية العامة للأوقاف في اسطنبول يحتوي وحده على ما يزيد عن ٦٠٠٠ مجلد من السجلات الرسمية،

إضـــافة إلى عدد كبير جداً من المســـتندات المتفرقة والمختلفة. وحتى تاريخ كتابة هذا الكتاب، فقد وصــل عدد الســجلات التي تم تصــنيفها من تلك المجموعة إلى ٣٢٠٠ ســـجلٍ فقط، منها ٢١٠ ســـجل يعود لمناطق خانيا وريســـمو وقنديه في جزيرة كريت. إننا نجزم أن هذا الرقم قابل للزيادة عند استكمال تصنيف ما تبقى من سجلات، وهي حالياً بحدود ٢٨٠٠ مجلد، ولكن المؤسـف أن عملية تصـنيف السـجلات تشـهد مرحلة ركود شـديد في الوقت الراهن، وهي شـــبه متوقفة وتحتاج إلى إعادة تنشـــيط وتفعيل في أقرب وقت ممكن. إننا لا نجد ضــيراً من الإعلان عن أرقام الســجلات التي تم تصــنيفها حتى يســـتكمل الباحثون في العالم الأكاديمي دراســـتها وتمحيص ما فيها من معلومات وأخبار. ويظهر الجدول أدناه معلومات عن عدد الدفاتر الموجودة في اسطنبول، إضافة إلى توزيعها الجغرافي والزمني بما يفيد من يهمه الأمر من الباحثين والأكاديميين.

السنجق	عدد الدفاتر
خانيا	٣٥
قنديه	٩٧
ريسمو	١١

المرحلة الزمنية	عدد الدفاتر
١٦٥٠□١٧٠٠	٩
١٧٠١□١٧٥٠	١٤
١٧٥١□١٨٠٠	٦
١٨٠١□١٨٥٠	٢٠
١٨٥١□١٩٠٠	١٤٤
١٩٠١□١٩٢٤	٤٩

لقد وقع نوعان من الخطأ خلال عملية نقل السـجلات والدفاتر إلى كتب الدليل وقوائم الفهارس البيانية. فقد وقع المصـنِّفون أولاً في خطأ ترتيب السـجلات وفقاً للمناطق الجغرافية التي أتت منها. وعلى الرغم من تدقيق كل السجلات واحدة واحدة، ووضـع كلٍ منها في القوائم البيانية بحسـب المنطقة التي كتبت فيها، إلا أننا عثرنا على عشر سجلات لا يمكن من خلال مضمونها الإمساك بطرف خيط يدل على السنجق الذي دونت فيه. لقد حاول المصنِّفون وضـع تلك الدفاتر في قوائم السـجلات وفقاً لبعض الأختام الرسـمية وشـهود الحال المدوَّنِين في بعض المستندات التي وجدت بين صفحات تلك السجلات، والتي رأوا أنها تعود إلى سنجق معين أو قضاء تابع لذاك السنجق. كذلك، فقد وضعت بعض الدفاتر التي تعود إلى الأقضية في قائمة سجلات السنجق الذي كان يضم تلك الأقضية.

أما المشـكلة الثانية فقد ظهرت في عملية تأريخ تلك السـجلات ووضـعها في القوائم بشكل متسلسل من الناحية الزمنية. ومع أننا نلفت النظر مجدداً إلى عدم إنجاز عملية تصـنيف ٢١٠ مجلدات يخص جزيرة كريت، إلا أن ترتيب السـجلات في القوائم البيانية التي تعود إلى مدينة ريسـمو لا يتطابق مع التواريخ المدونة في أول تلك السـجلات ونهاياتها بشـكل واضـح. كان من الملفت أن الفرق بين التواريخ الموجودة على صـفحات السـجلات وبين تراتبيتها في القوائم لم يقف عند حدود بضـعة أعوام فقط، ولكنه تجاوز عتبة العشـر سـنوات أحياناً، ليكون الخطأ في ترتيب تلك السـجلات أمراً لا يمكن التغاضـي عنه بأي شـكل من الأشـكال. وكما أن التواريخ المدونة في بداية السجلات وأواخرها قد انتقلت بشكل خاطئ إلى القوائم البيانية، فقد انتقلت إلى ملاحق قوائم الجَرْدِ الموجودة في تلـك الكتـب بنفس الطريقـة. إنَّ دفـاتر السـجلات الشـرعية التي تعود إلى الفترة الزمنيـة الممتـدة بين العـام ١٦٥٠ □ ١٩٢٤م تحتوي على بيانات النكاح،

وتقســـيم المواريث، وبيانـات الإخلاء وانتقـال ملكيـة العقارات، ووثائق الوكالات، ودفاتر القروض والديون وغيرها من المستندات والوثائق الرسمية المشـــابهـة. أمـا حجم تلـك الـدفـاتر فكـان مختلفـاً بين دفتر وآخر، وكـان عـدد صـفحات الدفتر الواحد يتراوح بين ١٢ صـفحة و ٥٤٠ صـفحة. نلفت النظر إلى وجود بعض الصــفحات الفارغة في بعض الدفاتر وخلوها من أي معاملة أو بيان أو إفادة. على سبيل المثال، يَظْهَرُ في القوائم البيانية سجلاٌ يحمل الرقم ٦٤٤، وهو سِـــجِلٌ فارغ إلا من أربعين صـــفحة مكتوبة فيه. إن العثور على صـفحات فارغة في بعض السـجلات الأخرى أمر وارد وطبيعي، وإن لم يكن بنفس النسبة والحجم والطريقة.

إن دفاتر القاضـي التـي تعود إلـى القرن السـابع عشر هي سجلات معروفة بشكلها الكلاسيكي الموحد. فهي دفاتر بأبعاد تبلغ ١٥×٤٠ سنتيمتراً، بعضها لا يزال مجلداً بالغلاف الأصلي حتى يومنا هذا. لقد بدأ التغيير في دفاتر القرن الثامن عشـر يظهر بالشـكل والمضـمون على حد سـواء. أما في الشـكل، فقد بدأت الدفاتر تأخذ أحجاماً أكبر من دفاتر القرن الماضـي، وأما في المضـمون فقد ظهرت بوادر عدم الإنضـــباط في الحفاظ على طريقة التدوين المعروفة خلال الفترة السابقة. أما إذا نظرنا إلى سجلات القرن التاسع عشر فسنجد أنها دفاتر متنوعة ومختلفة بالشكل والقياسات والغلاف الخارجي.

لقد شـــهدت الفترة الممتدة بين القرنين الســـابع عشــر والتاســع عشــر تغيرات بارزة في السجلات الرسمية للدولة، ولا سيما سجلات القاضي، التي لم يقتصر التغيير فيها على الشكل الخارجي وحسب، وإنما تعداه إلى المحتوى وطريقة التدوين وأســـلوبه. تميزت محتويات الســـجلات القديمة في جزيرة كريت أنها جاءت مطابقة لنفس الأســلوب المعتمد من قبل القضـــاة العثمانيين المتواجدين في ســائر الولايات العثمانية الأخرى، فكان التدوين فيها عشــوائياً ولا يتبع لطريقة معينة أو قاعدة واحدة. كان التدوين في تلك الدفاتر يتم عمودياً وأفقياً ومائلاً، حتى أنه جاء في بعض صــفحات الســجلات مقلوباً رأســاً على عقب. أما طريقة التدوين فلم تكن طبقاً لقاعدة معينة أو تراتبية إدارية محددة. كان نفس الســـجل يحتوي على فرمانات وعقود نكاح ودعاوى تتعلق بتقســـيم التركة وغير ذلك بشكل عشوائي

وغير منظم. من هذا الباب، فإن سجلات القرن التاسع عشر كانت أكثر ترتيباً وتنظيماً وتجانساً، لأنها جاءت بحسب المواضيع والقضايا، فكانت هناك دفاتر خاصة للوكالات، ودفاتر أخرى للدعاوى والتقارير، وغيرها لعقود النكاح وهكذا. كانت الأحكام الصادرة بحق الدعاوى والقضايا المكتوبة تدون بشكل رتيب على حواشي الصفحات من الأعلى أو الأسفل أو الزاوية أو الجوانب اليمنى واليسرى للصفحة ذاتها.

لقد تم تجليد أكثر السجلات المذكورة منذ فترة قريبة نوعاً ما، فتم وضع عدة سجلات في مجلد واحد أحياناً... على سبيل المثال، يوجد في المجلد رقم ٦٠ سجلات القاضي مع دفاتر النكاح التي تعود إلى نفس الفترة الزمنية ضمن غلاف واحد. حتى أن دفتر النكاح جاء بأبعاد أصغر بكثير من تلك الموجودة في سجلات أخرى.

من الملاحظ أن بعض الســجلات تضــمنت قيوداً تم إلغاؤها على نفس الصفحة نفسها وبنفس خط الكتابة. على سبيل المثال، فقد تضمن السجل رقم ٤٨٢ الذي يعود إلى العام ١٢٦٨ هجري، الموافق للعامين ١٨٥١□١٨٥٢ ميلادي، مئة وعشرين قيداً كاملاً وتاماً، تم إلغاء تسعين قيداً منها عبر شطبها أو كتابة كلمة (ملغى) فوق النص الموجود فيها. وفي مثال آخر، نجد أن الســجل رقم ٢٦٦٩ تضــمن ٢٣٠ حكماً قضــائياً، تم إلغاء ٩٠ منها بنفس الطريقة المذكورة آنفاً.

وعند النظر والتدقيق في الأحكام المدونة في الدفاتر والسجلات، فإننا نجد أنها جاءت متجانســة في الشــكل مع الطريقة والنظام المعمول به في محاكم منطقة معينة دون أخرى. لقد تم تدوين صورة عن الكتابات الرسمية المرسلة من المركز إلى المناطق في تلك الســجلات، كما تم تدوين المعاملات المتعلقة بالعساكر الذين يؤدون وظائفهم في قلاع كريت،

هذا بالإضـافة إلى تدوين معاملات تقسيم التركات بين المدنيين والعساكر على حد سـواء. وعلى الرغم من تخصـيص دفاتر لعقود النكاح والطلاق، إلا أننا نجد عدداً لا بأس به من قيود النكاح ضـمن السـجلات الرسـمية العامة للمحاكم الشـرعية. تجدر الإشـارة إلى أن سـجلات القاضـي تعتبر من أهم مصادر المعلومات المتعلقة بالأوقاف والقيود والمعاملات التي تعود إليها.

بالإضـافة إلى ما تم ذكره آنفاً، فقد تضـمنت تلك السـجلات قيوداً كثيرة تتعلق بنظـام المقاطعات والجمارك وتسـعير المواد الأولية من قبل الدولة وغيرها من الأمور المشـابهة. إن العثور على نصـوص تتعلق بإدارة المطرانيات ودور العبادة المسـيحية وما يتعلق بذلك من ترتيبات ونظم في السـجلات الرسـمية العثمانية أمر طبيعي وممكن. لقد عثرنا في السـجلات الكريتية التي تعود لحقبة القرنين السـابع عشـر والثامن عشـر على عدد كبير من المعاملات التي تتعلق بأمور الوصـاية والولاية وتعيين الوصـي وتقسـيم التركات بين الورثة من أبناء المسيحيين والطوائف

غير الإســـلامية بشـــكل عام. ومن العلامات الفارقة التي ميَّزَتْ بعض السجلات الكريتية وجود دفاتر تتعلق بموضوع الانتقال من المسيحية الإسلام، أو ما عرف في تلك الفترة بســـجلات (الإهتداء) الهداية. إن العثور على قيود ووثائق تتعلق بتبديل الدين من المسيحية إلى الإسلام ضمن أوراق السجلات الرســـمية أمر طبيعي للغاية. من الملفت للنظر أننا وجدنا الكثير من قيود الإهتداء في الصفحات الأولى والأخيرة لبعض السجلات الرسمية في كريت. على ســـبيل المثال: إن المدعو يورغي بن كوســـتيل، القاطن في قرية لميس التابعة لناحية أيفاسيل، قد حضر إلى المجلس الشرعي في السادس والعشرين من شـــهر جمادى الأولى للعام ١١٣٦ هجري، الموافق للحادي والعشـــرين من شـــهر شـــباط للعام ١٧٢٤ ميلادي، وأعلن أنه يتشـــرف بالإنتســـاب إلى دين الإسلام، وأنه قرر تغيير اسمه إلى إسماعيل...

أخيراً، لم تقف دفاتر القاضـــي على تدوين كل ما ذكرنا ســـابقاً، ولكنها أعطت المجال لتدوين كل ما يتعلق بالحياة التجارية والمبايعات في الجزيرة. إن القيود التي تتعلق بزراعة الزيتون وصناعة الزيت والصابون والضرائب المتعلقة بكل ذلك موجودة في تلك السجلات بشكل وافر وكثير. هذا بالإضافة إلى تدوين العديد من البيانات التي تتعلق بأمور تجارية بشــكل مثير للدهشــة. على سبيل المثال، لقد وجدنا في الصفحة التاسعة للسجل الشرعي رقم ٨٧ في ريســـمو بياناً مؤرخاً في الثالث من جمادى الآخرة للعام ١١٥٨ هجري، الموافق للثالث من تموز عام ١٧٤٥ ميلادي، وجاء فيه ما يلي: قام الملا ابراهيم ريسمولو بالإشراف على تحميل السفينة الفرنسية (القبطان بولاك) في ميناء ريســمو والمتجهة إلى اســطنبول... الملفت أن هذا البيان جاء بذكر كل الحمولة التي تم نقلها إلى الســفينة مع تدوين أســـماء مالكيها من التجار فرداً فرداً، وتدوين ما يملكه كل واحد منهم بالتفصيل.

باختصار شديد، يمكن القول أن أكثر المعلومات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بجزيرة كريت وتاريخها وتاريخ شعبها، بالإضافة إلى معلومات وفيرة جداً عن الحركة التجارية في المتوسط وغيرها من المواضيع المختلفة هي موجودة في مجلدات دفاتر القاضي في كريت، وعددها يزيد عن ٢١٠ مجلدات، يمكن اعتبارها من أهم مصادر المعلومات وأكثرها وفرة وإثارة.

❁❁❁

أرشيف يتعلق بالمبادلة بقي طي الكتمان

عائشة نوكيت أضي ياكا

بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٣م تَمَّ التوقيع على معاهدة لوزان بين تركيا واليونان، وقد اتفق الطرفان بموجبها على تبادل جميع السكان الروم القاطنين ضمن حدود الدولة التركية الجديدة باستثناء مدينة اسطنبول مع السكان الأتراك والمسلمين القاطنين ضمن حدود الدولة اليونانية باستثناء أتراك منطقة تراقيا الغربية. لقد نصت المادة الأولى من البروتوكول الموقع على ما يلي: إعتباراً من تاريخ الأول من أيار من العام ١٩٢٣م، ستبدأ عملية التبادل السكاني الإجباري بين المواطنين الذين يحملون الجنسية اليونانية من المسلمين والمواطنين الذين يحملون الجنسية التركية من الروم الأورثوذكس. نصت المادة الحادية عشر من البروتوكول نفسه

على أن تصـفية الأملاك غير المنقولة لكلا الطرفين سـتكون من ضـمن المهام الموكلة إلى اللجنة الدولية المختلطة للمبادلة السـكانية، وأنها سـتبدأ بالتزامن مع انتقال السـكان إلى موطنهم الجديد. وفي المادة ذاتها، تم تبيان الشروط والأوصاف التي ستُعْتَمد لتشكيل لجنة المبادلة السكانية المختلطة. وبحسب هذه المادة، ستتمثل كل دولة مَعْنِيَّة بالمبادلة السكانية بشكل مباشر بأربعة أعضاء لكل منها، كما سيتم انتقاء ثلاثة دول أعضاء في عصبة الأمم ليكون لكلٍ منها عضوٌ واحدٌ في اللجنة، شرط أن تكون تلك الدول لم تشارك في الحرب العالمية الأولى الممتدة بين العامين ١٩١٤-١٩١٨م. إذاً، فقد تقرر أن تشارك كل من اليونان وتركيا في أعمال اللجنة الدولية للمبادلة السكانية الإلزامية، كما تقرر تشكيل لجان مصغرة منبثقة عن اللجنة العليا، تكون مهمتها تخليص سائر المعاملات وتسوية الأمور المختلفة المتعلقة بالمبادلة، ضمن نطاق التكليف والصلاحيات المنوطة بها.

كانت وظيفة اللجنة الدولية المختلطة هو الإشـــراف المباشـــر على تنفيذ المبادلة الســكانية الإلزامية بين الطرفين، وتطبيق البروتوكول الموقع بينهما، وتذليل جميع العقبات التي قد تعترض طريق المبادلة، مع حل الأمور المنبثقة عن هذا التهجير المتبادل بين الدولتين. على صـعيد آخر، كان على هذه اللجنة أن تتابع قضـــايا المِلْكِيَّة الشـــخصـــية للروم في تركيا وما يملكه الأتراك في اليونـان، وأن تحـافظ على حقوق كلا الطرفين في المنـاطق التي غـادراها، بما يضـمن تحصـيلهم لها كافة من دون أي ضـرر ولا خسـارة. باختصـار شـديد، كانت اللجنة الدولية المختلطة هيئة دولية رسمية، مهمتها تسهيل عملية التبادل السـكاني ومراقبة كل ما يرافقها من تبعات ومشـاكل لحلها بما يضـمن حقوق الطرفين، بالإضـافة إلى تصـفية الملكيات الشـخصـية من أموال منقولة وغير منقولة في المناطق التي يغادرها المهاجرون من هنا وهناك.

بقيت لجنة المبادلة المختلطة تمارس وظيفتها في أثينا إلى أواخر شهر حزيران من العام ١٩٢٤م، ثم تابعت مهمتها بعد ذلك في اسطنبول. لقد بذلت هذه اللجنة جهداً كبيراً في كل من اليونان وتركيا، كما انبثقت عنها لجان كثيرة تميزت بدقتها في العمل وتدوين كل شاردة وواردة تتعلق بأصغر مناطق سكنية خاضعة للمبادلة بين الدولتين وفقاً للبروتوكول الموقع بينهما. وخلال عملها في اليونان، قامت اللجنة بالتواصل مع الجماعات الإسلامية الموجودة داخل الأراضي اليونانية، والتي دخلت مناطقُ تواجُدِها ضمن نطاق الأماكن الخاضعة لعملية المبادلة السكانية المتفق عليها، فأشرفت على تصفية أملاكها وأموالها غير المنقولة، بالإضافة إلى تسوية كل الأمور المتعلقة بالأوقاف الإسلامية وعائداتها المالية. ولإنجاز المهمة بشكل صحيح، قامت اللجنة بجمع كل الأوراق الثبوتية الرسمية الموجودة بيد الجماعات الإسلامية في اليونان، سواء كانت قيوداً أو عقود بيع أو غيرها، فدققت في صحتها وصحة مضمونها، ودونت كل ذلك في سجلات تصفية الأملاك بشكل واضح ومفصل.

لقد عكف عدد كبير من المؤرخين على دراسة موضوع المبادلة السكانية الكبرى وما يتعلق بها من إجراءات لإسكان المهاجرين الذين قدموا إلى تركيا خلال فترة المبادلة وما تخللها من عقبات وما نتج عنها من مشاكل. لقد استمر الباحثون بمثل هذه الدراسات حتى عصرنا الحديث، إلا أنهم أهملوا جميعاً مصدراً أساسياً للمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، ألا وهو أرشيف الأوراق والمستندات الرسمية التي أُحضِرَت إلى تركيا بالتزامن مع تنفيذ المبادلة بين تركيا واليونان. يتضمن هذا الأرشيف كل المستندات والعقود والقيود الرسمية التي جمعتها اللجنة العالمية المختلطة للمبادلة السكانية من الجماعات الإسلامية التي كانت تعيش في اليونان قبيل مغادرتها لمسقط رأسها خلال عملية تصفية العقارات والأموال غير المنقولة بين الطرفين، وهو ما سنتحدث عنه بإسهاب في سياق هذا المقال.

يمكن التعرف على تاريخ هذا الأرشـــيف من خلال الدراســـة المعمقة للوثائق والسـجلات والدفاتر الموجودة فيه. وبحسـب الأرشـيف نفســه، قامت اللجنة المختلطة للمبادلة خلال تواجدها في العاصــمة اليونانية أثينا بواســطة جميع اللجان المصغرة التابعة لها مباشرة بإحصاء كل الأتراك المتواجدين في المناطق الخاضـعة للتبادل السـكاني وتجميع كل المسـتندات والوثائق والقيود الرسـمية والسـجلات، كما قامت باعتمادها أسـاسـاً لجميع عمليات التصـفية العقارية والمالية للجماعات الإســـلامية في الجمهورية اليونانية. لقد جُمعت الوثائق التي حصـــلت عليها تلك اللجان من مختلف المناطق اليونانية التي جرت فيها المبادلة، مثل ســـلانيك وكافالا وفودينا وكســـرية والجزر بما فيها كريت في أرشـيف رسـمي خاص بهذه المهمة. بعد ذلك، تم تسـليم كل الدفاتر والسجلات التي تعود للجماعات الإسلامية في المناطق ذات التركيبة السكانية المختلطة الخاضـــعة للمبادلة ـ بما فيها وثائق الأيتام والأوقاف والخيرات والمدارس والمحاكم الشرعية وخدمات الإفتاء ـ

إلى اللجان المصــــغرة بموجب قرار رســـمي اتخذته اللجنة العالمية المختلطة للمبادلة في أثينا. وبنفس الطريقة، تم تسـليم كل السـجلات والدفاتر التي تعود للجماعة الإســـلامية في كريت إلى لجنة مصــــغرة في قنديه، تابعة للجنة العالمية المختلطة. بعد ذلك، قامت اللجنة في قنديه بالتدقيق اللازم في المســتندات كلها، ثم أرسـلتها إلى مدينة سـلانيك. وفي سـلانيك، تم وضـع السجلات والدفاتر والوثائق كلها في صناديق مُحْكَمَةٍ ومتينة بإشراف العضو التركي في اللجنة المصـغرة في سـلانيك المدعو كريم توفيق بك، ثم أُرسـلت إلى اســطنبول عن طريق النقل البحري. بعد ذلك، صـــدرت توصـــية من الأعضـــاء الأتراك في اللجنة الفرعية المختلطة إلى اللجنة المركزية تقضـــي بتسليم هذا الأرشيف الذي ضَمَّ خمسة وثمانين صندوقاً بأحجام صغيرة وكبيرة إلى المديرية العامة للأوقاف في اسطنبول. وبعد موافقة اللجنة المركزية على الإقتراح المذكور، تم تســليم الصـــناديق المختومة إلى ممثل المديرية العامة للأوقاف في اسطنبول.

في البداية، لم تستطع الحكومة وقتها أن تجاد مكاناً مناسباً لأرشفة محتويات الصناديق، فتم وضعها مؤقتاً في مستودعات تابعة لمؤسساتٍ حكوميةٍ مختلفة. وبعد عدة محاولات لإيجاد مكان صالح للأرشيف القادم من الخارج، تقرر وضع الصناديق في مستودع خاص يقع تحت مقر (الجمعية التدريسية الإسلامية) الموجود في فناء مسجد (نور عثمانية). ونظراً لاختلاط السجلات والدفاتر القادمة من أماكن مختلفة ومتفرقة من اليونان فيما بينها، فقد خضعت كل الوثائق إلى عملية طويلة من التمحيص والتدقيق والقراءة، قبل أن يتم ترتيبها بشكل متسلسل ومفيد، ووضعها على رفوف مستحدثة في المستودع المذكور. بناءً على ما تقدم، فقد أنجز تصنيف سائر الأوراق والمستندات والدفاتر والسجلات بحسب المنطقة التي نُظِّمت فيها من جهة، وبحسب المواضيع التي دُوِّنت فيها من جهة أخرى، مثل شؤون الأوقاف والأعمال الخيرية وأمور اليتامى والمحاكم

وغير ذلك، ثم وُضِعت على الرفوف بشكل مرتب ومنسق، كما كُتِبت عناوين على شرائط لاصقة تم وضعها على الرفوف لتشير إلى الموضوع والمنطقة التي تعود لها الأوراق والسجلات. لا بد من التنويه إلى أن بعض الكتب التي ظهرت خلال عملية الترتيب والتصنيف قد أرسلت إلى مكتبة السليمانية وحفظت فيها. لقد استمرت عملية التصنيف والترتيب فترة طويلة جداً، وكان من المؤسف أن المستودع المذكور كان رطباً وغير مؤهل لاستقبال هذا النوع من المخطوطات والسجلات، مما ألحق بها ضرراً كاد أن يكون كبيراً لولا أن تدارك المعنيون الأمر فأعادوا الدفاتر والسجلات والأوراق كلها إلى الصناديق. وفي هذه المرحلة بالذات، أنجز القيمون على هذا الأرشيف كتابة فهرس بالمواضيع والسجلات والأوراق الموجودة فيه، وهو عمل مهم وأساسي في حفظ الأرشيف ونقله سالماً إلى الأجيال اللاحقة.

إن انتقـال الأرشـــيف من الصـــنـاديق إلى الرفوف، ومن الرفوف إلى الصـناديق مجدداً كان له أثر سـلبي على المسـتندات والدفاتر التي تعرضـت حتماً إلى ضـرر كبير خلال عملية النقل. أضـف إلى ذلك أن المسـتودع الذي وضـــع فيه الأرشـــيف كان رطباً وغير صـــحي، مما أدى إلى تلف الأوراق والسجلات بشكل مؤسف، وهو ما ظهر لاحقاً وبشكل واضح للعيان.

تعرض هذا الأرشيف المهم الذي استقر في مستودع مسجد نور عثمانية إلى النسيان التام، ولم يبصر النور مجدداً إلا خلال ثمانينيات القرن الماضي، خلال عمليـات الترميم والبنـاء في تلـك المنطقـة. لقد انهـار جـدار المســـتودع صدفة خلال عملية الترميم والبناء هناك، فظهرت السجلات القديمة والأوراق العثمانية بشكل فاجأ العمال والمهندسين، وكانت في حال يرثى له من الضرر والأذى. لقد ضـــاع قســـم كبير ومهم من هذا الأرشـيف بسـبب الإهمال وقلة الإحتراز! بعد البحث والتحري،

تبين أن هذا الأرشـــيف يعود إلى المديرية العامة للأوقاف. عند ذلك، صـــدر القرار بنقل المخطوطات الموجودة في مســـتودع (نور عثمانية) إلى مسـتودعات رئاسـة دائرة الأرشـيف والثقافة، التابعة لمديرية الأوقاف، وهي تقع حالياً في جادة أبو السعود في منطقة سيركجي. لا يزال الأرشيف المذكور موجوداً داخل صـناديق فولاذية مرتبة داخل المسـتودع رقم واحد في القسـم التابع لرئاسة دائرة الأرشيف والثقافة حتى وقتنا هذا. ومنذ مدة قصيرة، قامت رئـاســـة دائرة الأرشـــيف العثماني التابعة لمجلس الوزراء التركي بتوظيف أختصــاصِـيَّيْنِ اثنَيْنِ للاهتمام بالوثائق والدفاتر الموجودة في المسـتودع رقم واحد، فقاما بتصـنيف السـجلات والأوراق بناء على المكان والزمان وتاريخ كتابة الوثيقة والموضـــوع الذي تتناوله، ودوَّنا ذلك في فهارس الأرشـــيف المعروفة باسـم كارتكس. الحقيقة أن أكثر من ٣٢٠٠ سـجل خضـع لعملية تصـنيف تم إنجازها بطريقة ناقصـة وغير دقيقة، فكان ذلك سـبباً في ظهور أخطاء كثيرة ونواقص واضحة في الفهارس

والجداول البيانية المُعَدَّة. ولكن وعلى الرغم من كل الشـــوائب الموجودة في هذا العمل، إلا أنه لا يمكن إنكار فضـــله الكبير في مســـاعدة الباحثين في الإمساك برؤوس خيوط المعلومات الموجودة داخل سجلات الأرشيف ووثائقه والتعريف بمضـامينها بشـكل مُيَسَّـر. تجدر الإشـارة إلى أن تصـنيف الوثائق ووضــــعها في فهارس وجداول بيانية لم يجر على كل الدفاتر والســـجلات الموجودة في الأرشـيف، ويمكن القول أن أكثر من نصـف الدفاتر والسـجلات بقيت دون تصـنيف ولا ترتيب مهم يذكر. وبحسـب المعلومات التي وصـلتنا، فإن الأوراق المتفرقة والوثائق المبعثرة خارج حدود السـجلات والدفاتر بقيت كلها دون تمحيص ولا دراسـة. المؤسـف أن محتويات الأرشيف الموجودة في معظم المســـتودعات الأخرى بقيت داخل أكياس كبيرة دون أن تخضـــع لأي عملية تدقيق وتمحيص أو فهرســة، مما جعل أكثرها بحكم المنســي أو المفقود الضـــائع. ولعل من أواخر المعلومات التي حصـــلنا عليها كانت بعد وقوع الزلزالين الكبيرين في اسطنبول في ١٧ آب و ١٢ تشرين ثاني،

والذي أدى إلى تصـــدع بعض مســتودعات الأرشــيف العثماني وظهور تشـققات خطيرة في جدرانها. وبما أن الوضــع داخل مســتودعات الأرشـيف ومبـانيـه القديمـة بـات ينـذر بـالخطر الشـــديد ويحول دون إقدام الباحثين على دخوله وتمضـــية وقت طويل بداخله، فقد قررت المديرية العامة للأوقاف نقل محتويات هذا الأرشـيف إلى مبنى المديرية في منطقة (قره كوي)، لينتقل بعد ذلك عام ٢٠٠٥م إلى مبنى الأوقاف في منطقة (تقسيم).

إن المعلومات التي سنعرضـها ههنا عن الأرشيف المذكور تتعلق بالقسم الذي خضـع للتدقيق والتمحيص والتصنيف، وهو القسم الذي تمت فهرسته في جداول بيانية بطريقة منقوصـة يشـوبها الكثير من الخطأ كما سبق وأشـرنا في هذا المقال. ولعل من أول مـا يقع عليـه نظر البـاحث في هذا الأرشـــيف هو فهرس بياني مكتوب في خمس مجلدات عنوانها

(كاتالوج الأوراق القادمة مع المبادلة التركية - اليونانية). من المثير للاهتمام أن الفهارس الموجودة في تلك المجلدات تضمنت قائمة مطولة فيها كل الأوراق الرسمية الموجودة في الأرشيف المشار إليه، بالإضافة إلى الأوراق والمستندات التي ضاعت أو أصابها الضرر خلال عمليات انتقال الأرشيف من مكان إلى آخر. لقد سبق وأشرنا أن الأرشيف المذكور كان قد خضع لعملية دقيقة جداً بدأت مع جمع المستندات والدفاتر والسجلات والتدقيق في مضمونها وصحتها، وأن هذا المسار الطويل كان تحت إشراف رجال متخصصين استطاعوا إيصال الأمانة من مختلف أنحاء الأراضي اليونانية إلى مدينة اسطنبول. بعد ذلك أيضاً، خضعت تلك المستندات كلها إلى ترتيب وتصنيف بحسب المكان والزمان والتاريخ والموضوع، بالإضافة إلى تبيان نوع السجل وعدد الصفحات التي يتضمنها، وقد تم تدوين ذلك في فهارس واضحة وميسرة.

من نـاحيـة أخرى، تشـــكـل قيود المحـاكم التي تعود للمجتمع التركي الإســــلامي الـذي كـان يعيش في اليونـان حتـى العـام ١٩٢٤م أكثر وثـائق هذا الأرشيف. تتضمن هذه القيود سجلات القاضي في سلانيك وكريت ورودوس وميديللي وغيرها، كما تتضمن دفاتر الدعاوى القضائية والجزائية، وسجلات النكاح، ودفاتر التركات والتقسيم، وسجلات إخلاء العقارات وانتقال الملكيات وغيرها. الملفت للنظر أن بعض سـجلات القاضـــي المذكورة هي قديمة جداً، ويعود بعضها إلى منتصف القرن السابع عشر.

إننـا نرى أن مِنْ أكثرِ الســـجلاتِ أهميةً في هذا الأرشـــيف هي الدفاتر وسجلات قيد النفوس التي تعود إلى المناطق الخاضعة لعملية المبادلة السكانية الكبرى، والتي تضـمنت أسـماء جميع الأشـخاص المهاجرين بموجب معاهدة المبادلة فرداً فرداً. ومن ضـــمن ســـجلات قيد النفوس التي قمنا بالتحقق منها وتحديد ما فيها هو كاتالوج رقم ١٩٣ الذي يعود لمنطقة ســـلانيك. يعود هذا الســـجل الضـــخم الذي يتكون من ٥٤٠ صـــفحـة إلى حقبـة مـا بين عـامي ١٣١٥□١٣٣٩ هجري، الموافق للفترة الزمنية

الممتدة بين عامي ١٨٧٩ ١٩٢١ ١ميلادي. أما السـجل الآخر فهو كاتالوج رقم ١٤٤٩ الـذي يعود إلى مـدينـة ريســـمو في جزيرة كريت ويقع في ٢٨٨ صفحة.

ومن ضـمن السـجلات التي كان لها مسـاحة مهمة في الأرشـيف القادم مع المبادلة هي سجلات قيود الأوقاف التي تعود للجماعة الإسـلامية التركية التي كانت تعيش ضـمن الأراضـي اليونانية. يتضمن هذا الأرشيف مئات السجلات التي تعود للأوقاف الإســلامية في ســلانيك وكريت وكافالا ودراما وســاكيز وسـيروز وفودينا وفاردار وغيرها. أما سـجلات الأوقاف فكان فيها معلومات مختلفـة ومتنوعـة مثـل القرارات التـي اتخـذتـهـا مجـالس الأوقـاف ومـداخيـل الوقفيات الإســلامية ومصـــاريفها، بالإضـــافة إلى جداول المدفوعات اليومية وغيرها. ولعل (دفاتر تصفية الأوقاف)

هي من أهم السـجلات الموجودة في الأرشـيف المذكور، وهي تعود إلى فترة المبادلة السـكانية، وما رافقها من تفاصـيل لتسـوية أمور الأوقاف الإسـلامية وتصـفيتها في ذلك الوقت. توجد في هذه الدفاتر معلومات مفصـلة عن موقع الوقف ونوعه وقيمته التأجيرية والمادية، كما يتضـمن طلبات التصفية الموقعة من قبل إدارة الجماعة الإسلامية التي تعود إليها ملكية الوقف في تلك المنطقة بشـكل رسـمي ونظامي. من الملفت للنظر أن الأوقاف الإسلامية التي تعرضت للتخريب والتدمير أو وضع اليد عليها ظلماً وعدواناً من قبل الحكومة اليونانية قبل العام ١٩٢٣م وجدت مكاناً خاصـاً لها في سجلات ودفاتر التصفية، مع مطالبة الجانب اليوناني بدفع التعويضات المالية والغرامات المتوجبة على الضرر الذي لحق بها.

هناك ســـجلات أخرى في أرشـــيف المبادلة لا تقل أهمية عن كل ما ذكر آنفاً، وهي ســـجلات تعود إلى مجالس الشـــيوخ والهيئات الإدارية للجماعات الإســـلامية التي كانت تعيش داخل الأراضــــي اليونانية حتى العام ١٩٢٤م. تحتوي هذه السجلات على دفاتر القرارات ودفاتر أخرى تتضمن ملخصاً عن تلك القرارات، بـالإضــــافة إلى دفاتر قيود المســـتندات والوثائق الواردة إلى المجالس والهيئات، وســـجلات الصـــادر والوارد بشـــكل عام، ودفاتر الأمور المالية المتعلقة بالمداخيل والمصاريف وسجلات المعاشات الشهرية، وغيرها من الأمور المختلفـة التي تتعلق بشـــكل إدارة المجـالس لشـــؤون الجمـاعـة الإسلامية والنشاطات التي كانت تنظمها وتقوم بتنفيذها.

من الدفاتر الأخرى الموجودة في الأرشيف سجلات تتعلق بمدارس المسلمين وأعداد الطلبة فيها، بالإضافة إلى قيود تتعلق بالكتب المدرسية المعتمدة في تلك المدارس والكتاتيب. على سبيل المثال، فإن السجل رقم ٢٠٠٧ يحمل عنوان (دفتر الأوامر المتعلقة بالمدارس في جزيرة كريت). أما في الكاتالوج رقم ٣٠٦ فهناك سجل آخر بعنوان (سجل الكتب المدرسية وكميتها وأسعارها). ويتألف هذا السجل من ١١٨ صفحة تعود إلى الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١٢٩٨-١٣٠٠ هجري، الموافق لتاريخ ١٨٨٠□١٨٨٣ ميلادي.

وفي النهاية، يمكن القول: إنَّ هذا الأرشيف هو نقطة انطلاق أساسية لكل باحث يريد أن يفتش من جديد في تفاصـيل المبادلة السـكانية الكبرى، للتعرف على مجريـات الأمور قبيل تلك الفترة، وللوقوف على أحوال الجماعة التركية الإسـلامية في مختلف المناطق اليونانية والجزر التي ألحقت بها، سـواء أكان ذلك من جانب أوضاعها الاجتماعية أم أحوالها الاقتصادية والثقافية والسياسية أو نمط معيشـتها وغيرها من الأمور. إن غياب أي سـجل أو مسـتند يتعلق بالمبادلة السـكانية بين تركيا واليونان في مختلف دوائر الأرشـيف العثماني وغيره من الدوائر الحكومية الرسـمية في تركيا يجعل من هذا الأرشـيف مصـدراً فريداً لهذه المعلومات، كما يعطيه موقعاً متميزاً ومتقدماً على غيرة من حيث الأهمية والصدارة بهذا الموضوع.

❁❁❁

ستافرينيديس وسجلات القاضي العثمانية في جزيرة كريت

نوري أضي ياكا

ســـتـافرينيـديس نيكولاوس، مترجمُ الوثـائقِ العثمـانيـة التي تتعلق بتـاريخ جزيرة كريت خلال فترة الحكم التركي لهـا، الموجودة في خمس مجلدات في المكتبـة الوطنيـة في مـدينـة إيراكليون (قنـديه) في جزيرة كريت. المجلد الأول يقع في ٤٦٣+٢٢ صــفحة، ويضـــم الوثائق التي تعود إلى الفترة الزمنية بين العـامين ١٦٥٧□١٦٧٢م. صــــدرت الطبعـة الأولى عـام ١٩٧٥م، ثم كـانـت الطبعـة الثـانيـة عام ١٩٨٦م. المجلد الثاني ويقع في ٤٨٠ صــــفحة، ويضـــم الوثائق التي تعود لفترة ١٦٧٢١٦٩٤م. صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٧٦م، والثانية عام ١٩٨٦م. المجلد الثالث ويقع في ٤٧٩ صـفحات، ويضـم الوثائق التي تعود لفترة ١٦٩٤□١٧١٥م. صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٧٨م،

والثـانيـة عام ١٩٨٧م. المجلد الرابع ويقع في ٤٠٩ صـــفحات، ويضـــم الوثـائق التي تعود لفترة ١٧١٥□١٧٥٢م. صـــــدرت الطبعـة الأولـى عـام ١٩٨٤م. المجلد الخامس ويقع في ٢٧١ صـــفحة، ويضـــم الوثائق التي تعود لفترة ١٧٥٢١٧٦٥م. صـــــدرت الطبعـة الأولى عـام ١٩٨٥م، وكلهـا في ايراكليون – كريت.

اعتـاد الكثير من المؤرخين على النظر في التـاريخ العثمـاني من منظور ضـــيق جداً، على اعتبـار أنـه جزء من تـاريخ الأمة التركية والأتراك فقط لا غير. أمـا المؤرخون الأتراك، فقد تعـامـل أكثرهم مع التاريخ العثماني انطلاقاً من أنه تاريخ الأجداد وميراث الأمة التركية دون غيرها، فكان ذلك ســـبباً في أنهم تعـاطوا أحيـانـاً مع الأمم والبلاد الأخرى بطريقـة فوقيـة ومتعـالية. ونتيجة لكـل ذلـك، ظهر نوع من النفور عنـد الكثير من المؤرخين الموجودين خـارج حـدود الجمهوريـة التركيـة، ودفع بعضـــهم إلى التعـاطي مع التاريخ العثماني بالكثير من الحقد والانحياز واللاموضوعية.

وفي القرن التاسع عشر، ومع استعار حدَّةَ الحركات القومية المناهضة للحكم العثماني في بلاد البلقان، اتَّخَذَ المؤرخون في تلك البلاد مساراً معادياً للتاريخ العثماني وهم يكتبون تاريخ بلادهم بعد نيل استقلالها عن الدولة العلية. لقد توافق معظمُ هؤلاءِ المؤرخين على وصف الفترة التي خضعت فيها بلادهم لحكم الدولة العثمانية على أنها (حقبة استعمار). من هنا، كانت كتابات أكثر المؤرخين المحليين عن تلك الفترة إما معادية وكارهة للعثمانيين، أو متجاهلة لها وكأنها لم تكن. إنَّ كتُبَ التاريخ في أكثر بلاد البلقان يُفَصِّلُ حوادثَ القرون الوسطى بشكلٍ مُمِلٍّ، ثم يكتب سطوراً قليلة عن فترة الحكم العثماني، لينتقل بعد ذلك إلى وصف مطول ومفصل لمجريات الأمور خلال فترة حروب الاستقلال وإنشاء الدول القومية في البلقان.

ومع مرور الزمن، وضمن نطاق التطورات التي دخلت إلى علم التأريخ، ظهر جيل جديد من المؤرخين الذين نظروا إلى فترة الحكم العثماني لبلادهم على أنها جزء لا يتجزأ من تاريخ ذلك البلد ومنطقة البلقان كلها. ومن الأسماء البارزة في هذا المجال نذكر ماريا تودوروفا، إليزابيت زاخاريادو، إيفانجيليا بالطا وغيرهم من المؤرخين الذين اعتبروا الوجود العثماني في بلادهم خلال فترة معينة نقطة التقاء بين التاريخ العثماني وتاريخ تلك البلاد، وهذا ما عملوا على إظهاره في كل الكتب والأبحاث التي قاموا بنشرها خلال حياتهم الأكاديمية. تعتبر «تودوروفا» من المؤرخين الذين قاربوا فكرة (الميراث العثماني) من الناحية المؤسساتية والفكرية بطريقة منهجية وعلمية حيادية، أما المؤرخة «بالطا» فقد اعتمدت بشكل أساسي على الأرشيف العثماني لملء الفراغات الموجودة في تاريخ اليونان خلال فترة خضوعها لحكم الدولة العثمانية. لقد قدَّمَت المؤرخة «بالطا» خلال حياتها الأكاديمية أعمالاً واقعية ومحايدة تتعلق بتاريخ دول البلقان خلال فترة الحكم العثماني،

مما جعلها صـــاحبة إنجازٍ مهمٍّ ورائدٍ في علم التأريخ الحديث. إننا نعتبر أن على مؤرخي دول البلقان أن يحذوا حذوها في كتابة التاريخ. فكتابة التاريخ ليســت مســألة عقائدية أو فكرية للمؤرخ، ولكنها قضــية علمية لها أصــولها وقواعدها. إنَّ كلَّ باحثٍ وعالم ومؤرخ حقيقي مجْبَرٌ على اتّباع القواعدِ والأصول في كتابة التاريخ حتى يكون موضوعياً وصادقاً وحيادياً في كل ما يكتب أو يقول.

إنَّ تعاطيَ الدولةِ اليونانية مع نظيرتها التركية كان يتميز دائماً بلونٍ خاصّ. فالعلاقات التركية - اليونانية هي مختلفة تماماً عن علاقة الجمهورية التركية بسائر دول البلقان، وذلك بسبب تداخل المشاكل الفكرية والعقائدية مع الخطاب الســياســي الرســمي المتبادل بين الدولتين. من ناحية أخرى، تميَّزَ المجتمعان التركي واليوناني بتداخل العناصــر الإثنية فيهما بشــكل بارز وواضــح، فكان لذلك أثر مهم على الدولتين خلال مراحل النشــأة وترتيب الأوضاع الداخلية ورسم خطوط السياسية الخارجية لكلتا الدولتين

. لقد لعب هذا التداخل الإثني دوراً ســـلبياً في محطات كثيرة من تاريخ البلدين، ولكن الإيجابيات التي تجلّتْ بســببه كانت أيضــاً مهمة ومفيدة. ولعلَّ أعمال السيد ستافرينيديس وجهوده الكبرى في الحفاظ على الأرشيف العثماني في كريت وترجمته الى اليونانية تعد من أبرز الأمثلة على إيجابيات التداخل الإثني الذي كان حاصلاً بين البلدين في وقت من الأوقات.

لقد دقق نيكوس ستافرينيديس في الأرشيف العثماني المتروك في جزيرة كريت، فقام بتمحيص سجلات المحاكم الشرعية، كما قام بتلخيص القيود التي تخص جماعة الروم في كريت، وترجم أكثرها إلى اللغة اليونانية. وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٥ □ ١٩٨٥م، بذل الســيد ســتافرينيديس جهوداً جبارة في تدقيق الأرشيف وترجمته وإصدارِ ثمرةِ أعماله في خمس مجلداتٍ طُبِعت في إيراكليون (قنديه) في جزيرة كريت، فحفظ بذلك أرشــيفاً ضــخماً وقدمه إلى الباحثين والمؤرخين اليونانيين والأتراك على حد سواء.

وفي العام ١٩٨٧م، قام السيد عدنان أكشيغيل بالإعلان عن أعمال ستافرينيديس عبر مجلة (التاريخ والمجتمع) التي كان لها دورٌ مهمٌ في إيصال الخبر إلى القارىء التركي. لقد أخذت قصة ستافرينيديس في حماية الأرشيف والتدقيق فيه وترجمته حيِّزاً مهماً ومساحة كبيرة في المقالات التي نشرت في المجلة، إلا أن المعلومات عن مضامين المجلدات والأرشيف بقيت شحيحة ومحدودة جداً. وانطلاقاً من هذه النقطة بالذات، فقد وجدنا أن التذكير بهذا الكتاب أمر ضروري جداً ومهم لكل باحث في تاريخ جزيرة كريت.

إن قصة حياة مؤلف هذه المجلدات - وهو نيكوس ستافرينيديس - مثيرة وملفتة. فقد ولد الرجل في أواخر القرن التاسع عشر في منطقة قرة بورون التابعة لمحافظة إزمير. وعلى الرغم من أن المؤرخ (كوشتشوباشي) يقول أن ستافرينيديس أنهى مرحلة الدراسة الإعدادية في إزمير، إلا أن المعلومات التي تقول إنَّه درس في مدرسة الروم الفرنسية في إزمير،

ثم تابع في مدرسة باكستر الإنكليزية في المدينة نفسها هي أقرب للصواب والحقيقة. ولعل معرفة السيد ستافرينيديس باللغتين الفرنسية والإنكليزية يعزز بقوة من صوابية الرأي الثاني. وبحسب المعلومات التي أوردتها (إيفانجيليا بالطا)، فقد كان ستافرينيديس يجيد لغات أجنبية كثيرة. وبما أنه تلقى أكثر دراسته التركية باللغة العثمانية المكتوبة، فقد كان في الوقت ذاته ملماً بالعثمانية قراءة وكتابة بشكل جيد جداً. يقول (حفظي طوبوز) أن ستافرينيديس كان يتكلم اللغة التركية العثمانية بطلاقة، وكان يجيدها قراءة وكتابة بشكل ملفت. وفي العام ١٩٢٢م، ذهب الرجل إلى أثينا، ولكنه غادرها بعد فترة وجيزة ليستقر في جزيرة كريت. مارس ستافرينيديس مهنة الترجمة لفترة قصيرة، ولكنه ما لبث أن تعرف على الأرشيف العثماني في جزيرة كريت، وكان ذلك في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، فَكَرَّسَ كل وقته وجهده لترجمة السجلات والأوراق التركية وترتيبها، وتابع هذا العمل بكل جد وتضحية حتى ناهز الثانية والتسعين من العمر، وتوفي وهو لا يزال منغمساً في تفاصيل الأرشيف حتى آخر يومٍ من حياته.

لقد وقعت الحرب العالمية الثانية، وكان لجزيرة كريت قسطها من تلك الحرب عندما تعرضت مدُنُها وأحياؤها للقصف الشديد. وعلى الرغم من التدابير المتخذة لحماية الأرشيف الموجود في البلاد، وعلى الرغم من محاولة جمعه وتحييده عن الأذى، إلا أنه تعرض للضرر بسبب الدمار الذي أصاب المباني والأحياء الكريتية بشكل كبير. كان ستافرينيديس على موعد مع عمل شاق وطويل بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية، وكان يورغوس إيكونوميديس هو الرجل الذي وقف إلى جانبه وساعده في هذا العمل بكل قوة وصبر. كان إيكونوميديس يشبه ستافرينيديس في الكثير من التفاصيل، فهو أيضاً من رجال المبادلة الذين تربَّوا وترعرعُوا في الأراضي العثمانية، وهو خريج ثانوية غالاطا سراي الذي يجيد اللغة العثمانية قراءة وكتابة بشكل ممتاز. لقد جمعت الأقدار هذين الرجلين على نفس الهدف، وهو العمل المضني والشاق لترجمة الأرشيف العثماني الذي بقي في جزيرة كريت بعد الانتهاء من تنفيذ المبادلة السكانية الكبرى بين تركيا واليونان.

بعد مدة قصيرة، عاد ستافرينيديس ليكون الوحيد في هذا المسار الشاق والطويل بعد رحيل صديقه إيكونوميديس. لم يكتف الرجل بترجمة سجلات المحاكم الشرعية العثمانية في جزيرة كريت، ولكنه اتخذ من الأرشيف العثماني الذي كان بحوزته أساساً ومصدراً مهماً لكتابة العديد من المقالات التي تتحدث عن الجزيرة خلال فترة الحكم العثماني. تلقفت الصحف والمجلات اليونانية كتابات ستافرينيديس بكثير من الإهتمام والتقدير وقامت بنشرها باللغة اليونانية. لقد نجح ستافرينيديس بخلق مجتمع ثقافي راق في جزيرة كريت، كان تاريخ الجزيرة من أولوياته وأكثر اهتماماته. الجدير بالذكر أن ستافرينيديس لم يكن محباً للثقافة العثمانية ولا مدافعاً عنها، ولكنه كان موضوعياً في عمله بحسب ما تقتضيه الحِرْفِيَّة والأصول المِهْنِيَّة.

إن بقاء قسم من الأرشيف العثماني في جزيرة كريت بعد تنفيذ بنود اتفاقية المبادلة أمر جدير بالدراســـة والتمحيص. لم يُوَفَّق الأتراك في حمل كل الأرشيف الذي خلَّفَتْه الدولة العثمانية وراءها في المناطق التي كانت تقع تحت سيطرتها، فتمت المبادلة السكانية عام ١٩٢٤م ليبقى جزءٌ مهم من الأرشيف العثماني خارج حدود الجمهورية التركية. لقد عَرَفَ الأتراك هذه الحقيقة بعد فترة قصيرة من وصول صناديق الأرشيف من المناطق العثمانية السابقة إلى أراضي الدولة التركية. إن بقاء قسم من الأرشيف العثماني في جزيرة كريت ووصـــول الجزء الآخر إلى اســـطنبول هو موضـــوع جدير بالبحث والتنقيب والدراسة لكشف ملابسات ما حصل في تلك الفترة من الزمن.

لقد تحدث ســـتافرينيديس عن وجود ٢٢٥ مجلداً من الســـجلات العثمانية الباقية في جزيرة كريت قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، ولكن هذا الرقم انخفض بشكل ملحوظ، ليصل إلى ١٦٢ مجلداً فقط

بعد أن وضـعت الحرب أوزارها. لقد تحدث زاخاريادو عن وجود ١٦٤ مجلداً للســجلات، بينما ادعى موللي غرين أن العدد هو ١٦٦. المحزن في الأمر أن هذه السجلات المحفوظة حالياً في قسم الأرشيف العثماني في المكتبة الوطنية في إيراكليو (ويكيليا) غير موجودة في كاتالوجات موسعة وواضحة ومرتبة بشكل يسمح للباحث بالوصول إلى مبتغاه دون تعقيد أو معاناة.

لقد اســتطاع ســتافرينيديس أن يدقق في تســعةٍ وعشــرين مجلداً فقط من الســجلات التي تعود للفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١٦٥٧□١٧٦٥م. لم يسمح الوقت القليل الذي أمضاه إيكونوميديس مع ستافرينيديس بترجمة أكثر من هذا القدر، لأن إيكونوميديس توفي بعد فترة وجيزة من بداية العمل الجدي مع رفيق دربه الذي لم يتَّسِعْ عمره هو الآخر لترجمة المزيد من تلك المجلدات. لقد أصــدر الرجل خمس مجلدات تحتوي على وثائق تعود إلى فترات زمنية مختلفة على الشكل التالي: المجلد الأول (١٦٥٧□١٦٧٢)،

المجلد الثاني (١٦٧٢ـ١٦٩٤)، المجلد الثالث (١٦٩٤□١٧١٥)، المجلد الرابع (١٧١٥□١٧٥٢)، المجلد الخامس (١٧٥٢ـ١٧٦٥). لم يَتَّبِع الكاتبُ ترتيباً للوثائق بحسب وجودها داخل السجلات، وإنما اتخذ طريقة الترتيب الزمني لها. ولذلك صار من الممكن أن تجد في مجلد ما من هذا الكتاب وثائق تعود إلى سجلات مختلفة. وبتعبير آخر، لقد وجدت وثائق السجل الواحد مكاناً لها في مجلدات مختلفة من هذا الكتاب لأنها دُوِّنَتْ في تواريخ مختلفة. على سبيل المثال، يمكن أن تجد وثائق سجل القاضي رقم ثلاثة في المجلدات الأولى والثانية والرابعة والخامسة للكتاب الذي أصدره ستافرينيديس، لأنها تعود إلى تواريخ مختلفة تماماً رغم وجودها جميعاً في نفس السجل. لقد توزعت وثائق السجلات الشرعية بين المجلدات الخمس من هذا الكتاب على الشكل التالي:

المجلد الأول: السجلات الشرعية رقم ١□٢-٣

المجلد الثاني: السجلات الشرعية رقم ٢-٣-٤□٥□٦□٧□٨

المجلد الثالث: السجلات الشرعية رقم ٢-٨-٩-١٠□١١□١٢-١٣-١٤

المجلد الرابع: السجلات الشرعية رقم ١□٢-٣-٤□٦□١٤□١٥□١٦□١٧ □ ١٨-١٩-٢٠ □ ٢١ □ ٢٢-٢٣-٢٤□٢٥□٢٦□٢٧□٤٢

المجلد الخامس: السجلات الشرعية رقم ٣-٧□٩-١٣-١٧□١٨-١٩-٢٦□٢٧□٢٨

هكذا أنجز ستافرينيديس ترجمة الدفاتر العثمانية المرقمة من السجل رقم واحد وحتى السجل الثامن والعشرين، بالإضافة إلى السجل رقم ٤٢، من اللغة العثمانية إلى اللغة اليونانية.

لقد اعتمد ستافرينيديس ترقيم كل وثيقة مترجمة وضعها في الكتاب بَدْءاً من الرقم واحد لينتهى عند العدد ٢٨٤٠. لقد حملت آخر وثيقة مترجمة في المجلد رقم واحد العدد ٥٣٢، وفي المجلد الثاني العدد ١١٥٢، وفي المجلد الثالث العدد ١٨٩٢، وفي المجلد الرابع العدد ٢٤٨٩. كما وضع في آخر كل مجلد منها فهرساً بأسماء الأشخاص الواردة أسماؤهم في الأوراق المترجمة، بالإضافة إلى المفاهيم والمواضيع الموجودة فيها.

تم تنظيم الكتاب على شكل جداول بيانية وشروح منسقة ومرتبة جداً. لقد تمَّ ترقيمُ كلِّ وثيقةٍ في المنتصف العُلْوِيِّ للصفحة، كما كُتِبَ مقطعٌ قصيرٌ يلخص محتوياتها بحروف كبيرة. تراوح حجم الملخص بين عدة كلمات لا تتجاوز السطر الواحد، وبين مقطع قد يصل إلى خمسة أسطر أو يزيد، بشكل واضح يظهر عناوين المواضيع المطروحة في الوثيقة. تحت هذا المقطع من ناحية اليسار،

تم تدوين السـجل ورقم الصـفحة الذي تقع فيه الوثيقة المعرَّفُ عنها، ليكتب التاريخ الهجري والميلادي على نفس السـطر من الجانب الأيمن للصفحة. بعد ذلك، توضع الترجمة الكاملة للوثيقة باللغة اليونانية أو يستعاض عن ذلك بكتابة ملخص مطول ووافٍ لمحتوياتها. وكثيراً ما تم إعطاء رقم واحد لعدة قيود مثل عقود النكاح على سـبيل المثال، كما اسـتعمل المترجم طريقة الكتابة على الهامش السفلي للصفحة لترجمة بعض الأشخاص الواردة أسماؤهم في الوثيقة أو لشرح قضية أو حَدَثٍ ما، ورد ذِكْره في الصفحة. من الملفت للنظر أن بعض الهوامش كتبت باللغة التركية، رغم أن الغالب كان استعمال اللغة اليونانية في الكتاب.

إن إجادة ســـتـافرينيديس للغتين التركيـة واليونـانية جعلت منه قادراً على قراءة الأســماء الخاصـــة وغير ذلك من تفاصــيل دقيقة في وثائق الأرشــيف ونقلها وترجمتها من دون عواقب حقيقيـة تـذكر. لقد كـان قـادراً على قراءة الأســماء المســيحية والمســلمة لجميع الأشــخاص والمناطق من دون تردد أو اضــطراب. كان جميلاً جداً أن يجد القارىء أســماء الأتراك مكتوباً بالحرف التركي واليونـاني جنباً إلى جنـب، وكـان ذلـك من مميزات هـذا الكتـاب. لقد اعتمد الكاتب نفس الأسـلوب مع أسـماء المناطق والأمكنة التي ظهرت أحياناً بأشكال إملائية مختلفة داخل صفحات هذا الكتاب.

كـان للرطوبـة دورٌ ســـيِّءٌ في تخريب صـــفحات كثيرة من الســـجلات العثمانية المتروكة، كما كان للحرب العالمية الثانية دور آخر في تضييع جزء مهم من هذا الأرشــيف. ويمكن القول بكل أســف أن بعض الدفاتر باتت غير صـــالحة للقراءة كلياً، أو أنها تعرضـــت للتلف بشــكل جزئي يحول دون فهم المحتوى بشـــكل كـامل، ممـا أدى إلى قراءة مجتزأة لمقاطع من نفس الوثيقة أحياناً، أو قراءة بضع كلمات متفرقة من الوثائق أحياناً أخرى.

كان الهدف الأساسي لستافرينيديس يتلخص في ترجمة الوثائق العثمانية التي تتعلق بجماعة الروم في جزيرة كريت خلال فترة الحكم العثماني لها، مما جعل كتابه يفتقر إلى القيود والأحكام المتعلقة بالمسلمين الكريتيين خلال نفس الحقبة الزمنية. وبتعبير آخر، كان كتاب ستافرينيديس لا يحتوي على ترجمة جميع القيود والأحكام الموجودة في نفس الدفتر أو السجل، وإنما اقتصر على القيود المتعلقة بالمسيحيين في جزيرة كريت على وجه التحديد.

تُقْسَمُ القيودُ في السجلات العثمانية إلى ثلاثة عناوين رئيسية. تضم المجموعة الأولى جميع المراسلات والوثائق الرسمية مثل الفرمانات الصادرة من العاصمة، بالإضافة إلى الأحكام والتنظيمات الضريبية وقيودها وترشيد النظام الإقطاعي وتعديل التنظيمات المتعلقة به، وقيود المقاطعة، والكتابات المتعلقة بالأديرة ودور العبادة وأوقاف الكنيسة،

وتوزيع التركات، والقيود المتعلقة بتنظيم العلاقة بين الجماعات الدينية والإدارة المحلية والمركزية للدولة. أما المجموعة الثانية فتضم القيود المتعلقة بمختلف العلاقات الداخلية بين أفراد الجماعة الواحدة، مثل عقود الزواج، والدعاوى القضائية في المسائل الخلافية والنزاعات ضمن الجماعة نفسها، وقيود الملكية، وقيود البيع والشراء، والعقود العقارية المتعلقة بالخلو والانتقال، بالإضافة إلى قيود تعيين الوصِيِّ والوكيلِ وغيرها. أما المجموعة الثالثة فتضم القيود التي تتناول العلاقات والمعاملات بين المسلمين والروم، ومنها قيود الهداية، وعقود الزواج بين أبناء الدينين الإسلامي والمسيحي، والدعاوى القضائية بين المِلَلِ المختلفة، وعقود البيوع والاتفاقات التجارية المبرمة بين مختلف الملل. تجدر الإشارة إلى أنَّ أكثر المعلومات المثيرة للاهتمام موجودة في هذه المجموعة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر وثيقةً مؤرخةً بتاريخ الثلاثين من آذار ١٦٥٨م تتحدث عن توصية شريفة بختان جميع المنتسبين الجُددِ إلى الدين الإسلامي في جزيرة كريت.

تحتوي الوثائق التي ترجمها ستافرينيديس من سجلات الأرشيف على معلومات مختلفة ومتنوعة تتعلق بطريقة إدارة جزيرة كريت خلال فترة الحكم العثماني. لقد تم وضع بعض سجلات الإحصائيات التي جرت خلال العامين ١٦٧٠ □ ١٦٧١م في جداول بيانية ضمن كاتالوج الوثائق والدفاتر المترجمة. كما تم تدوين الأسماء اليونانية واللاتينية للقرى التابعة لبعض النواحي، مع عدد البيوت التي تقع ضمن حدودها والمداخيل التي تؤَمِّنُها وتحصلُ عليها. على سبيل المثال، نجد في المجلد الثاني للكتاب الذي نشره ستافرينيديس الجدول التالي:

ناحية باذييه في لواء قنديه	٨٣ قرية	صفحة ١١٤□١١٧
ناحية مينافوجا في لواء قنديه	٨٩ قرية	صفحة ١١٨١٢٢
ناحية كانوريو في لواء قنديه	٦١ قرية	صفحة ١٢٢١٢٤
ناحية بيريوتيكا في لواء قنديه	٢٤ قرية	صفحة ١٢٥□١٢٦
ناحية ماليفيز في لواء قنديه	٢٨ قرية	صفحة ١٢٦□١٢٧
ناحية تاماناس في لواء قنديه	٢٦ قرية	صفحة ١٢٧□١٢٨
ناحية ميلوبوتاما في لواء ريسمو	٦٦ قرية	صفحة ١٢٩١٣١
ناحية إيستيا في لواء هود	٤٥ قرية	صفحة ١٣١□١٣٣
ناحية ميرانبلو في لواء إيستيا	١٦ قرية	صفحة ١٣٣١٣٤
ناحية إيرابترا في لواء إيستيا	١٧+٧ قرية	صفحة ١٣٤□١٣٥
ناحية لاشيد في لواء إيستيا	١٣ قرية	صفحة ١٣٥□١٣٦
ناحية ريزو في لواء إيستيا	٤٤ قرية	صفحة ١٣٦□١٣٧

إن من الأمور المهمة الأخرى التي ترجمها ســـتافرينيديس ونشـــرها في المجلد الأول (من صـــفحة ٣٠٧□٣١١) هي القانون الجديد لجزيرة كريت (O Neo Kodis) من تشرين أول ١٦٧٠ لغاية آب ١٦٧١.

تعود أكثر الوثائق التي نشَــرَها ســتافرينيديس إلى الفترة الزمنية الممتدة بين منتصـف القرنين السـابع عشـر والثامنَ عشـرَ. ولذلك فهي مهمة جداً من النـاحيتين الجغرافيـة والزمنيـة، لأن تلك الفترة تعتبر من الحقبـات المُعْتِمـة في التـاريخ العثمـاني، وكل وثيقـة كتبت خلال تلك الحِقْبَـة تحمل أهميـةً بالغةً من حيث المحتوى والمضـمون. ولعل هذا هو ما أعطى كتاب سـتافرينيديس قيمة علميـة كبرى وطبَعَه بنكهـةٍ متميزة. أما إذا نظرنـا إلى تلك الوثـائق من منظور جغرافي، فإننا سـنجد أنَّ لها خصـائصَ مختلفة تماماً. فهي تقدم تفاصـيل مهمة تتعلق بالتجارة في جزيرة كريت، بالإضــافة إلى معلومات فريدة لكل الباحثين في حركة الملاحة التجارية في حوض المتوسط خلال تلك الفترة.

وعلى ســـبيل المثال، فقد تضــــمنت تلك الوثائقُ معلوماتٍ عن زراعة الزيتون في الجزيرة والصــناعاتِ المتفرعة عنها، بالإضــافة إلى التفاصــيل التجارية المتعلقة بها. من المؤســف أن هذه الوثائق تفتقر إلى معلومات تتعلق بالتاريخ العثماني نفســـه خلال تلك الفترة، ولذلك فهي مصـــدر شـــحيح لأي تفاصيل تاريخية عثمانية. وبرأينا الشخصـي، فقد أرست الدولة العثمانية بعد فتحها لجزيرة كريت نظماً وقواعد خاصـة بتلك الولاية، وبشكل يختلف تماماً عن النظام العثماني العام وطريقة حكمه وإدارته المتبعة في الولايات الأخرى. إن أكثر المعلومات التي تتعلق بشـــكل الإدارة العثمانية وطرق تطبيق النظام في جزيرة كريت هي قوانين خاصــة بتلك الولاية، ولا يمكن تعميمها على أي بقعة جغرافية عثمانية أخرى. من هنا،

ينبغي على الباحثين في التاريخ العثماني أن ينظروا إلى تلك الوثائق من هذه الزاوية. فهي مهمة جداً كمصـــدر للمعلومات المتعلقة بجزيرة كريت، خاصَّةً تلك التي تتحدث عن تركيبتها الإثنية والعرقية والدينية، وطرق التعامل بخصــوص الملكيات العقارية والوقفية، وخصــائص تنظيم الوثائق الرســمية وغيرها. كما أنها توضـــح جوانبَ كثيرةً من التطبيقات الإدارية ونوعية المؤســســات العثمانية العاملة في الجزيرة، إلا أنها تبقى معلوماتٍ غيرَ قابلةٍ للتعميم خارج نطاق ولاية كريت.

كان هذا الكتاب مصدرَ إلهامٍ لعدد كبير من الباحثين اليونانيين، كما تصدَّرَ قائمة المصادر لكثير من الأبحاث التاريخية المتعلقة بتاريخ جزيرة كريت في اليونان وخارجه. وفي أوروبا، تم الاعتماد على هذا الكتاب كمصدر أساسي وشـــبه وحيد لعدد لا بأس به من الدراســـات الجامعية المتعلقة بالســـجلات العثمانية، والتي كتبها الباحثون بهدف الحصـــول على شـــهادات الماجســـتير والدكتوراه

، فكانت مجلدات ستافرينيديس هي منبع كل معلوماتهم، ومن دون أن تقع أعينهم على ســـجل عثماني واحد! وهنا نلفت النظر إلى أننا لا نقلل من أهمية تلك المجلدات بتاتاً، كما أننا لا نعترض على اتخاذ الباحثين لها مصدراً أساسياً لمعلوماتهم، لأن ســـتافرينيديس كان يتمتع بمناقبية علمية بارزة، إضـــافة إلى دقة متناهية في العمل، ومنهجية ومصداقية لا يشوبها اضطراب ولا خلل.

أخيراً، إن أهمية العمل الذي قام به ستافرينيديس لا يمكن حصـره بالروم المســـيحيين الذين عاشـــوا في جزيرة كريت خلال فترة الحكم العثماني. إنه مجهود كبير كان له أثر واضـــح وفريد في الإضـــاءة على مختلف الجوانب المتعلقة بتاريخ تلك الجزيرة، إضـــافة إلى الحركة التجارية في حوض البحر الأبيض المتوســـط. وهنا لا بد من الإشـــارة إلى النقص الكبير الذي لا يزال موجوداً في دراسة ما تبقى من أرشيف عثماني داخل جزيرة كريت، لأن أكثر السجلات العثمانية في الجزيرة بقيت حبيسة في الصناديق والرفوف.

إن الســـجلات العثمانية المتعلقة بجزيرة كريت، والموجودة حالياً داخل أراضـــي الجمهورية التركية، قد جمعت في كاتالوجات منظمة ومرتبة. على الجانب الآخر، فإن أكثر السـجلات العثمانية الموجودة في المكتبة الوطنية في إيراكليون (ويكيليا) بقيت من دون كـاتـالوجـات حتى هذا التـاريخ، وهو أمر مؤسـف ومحزن، لأنه يعيق البحث التاريخي، ويضــع عقبات كبيرةً أمامَ كلِّ طـامحٍ في ســـبْرِ غوره. إننـا نتمنى أن يُنْجَزَ هذا الأمرُ في أقرب وقت ممكن، لأنهـا الطريقـة الوحيـدة لإنجـاز خطوة جـديـدة على الطريق الـذي بـدأ بـه سـتافرينيديس قبل سـنوات طوال، لكشـف المسـتور في الدفاتر والأوراق التي بقيت في جزيرة كريـت... بعد إتمـام المبـادلـة الســـكـانيـة الكبرى بين تركيـا واليونان.

❁❁❁

كتاب... وحياة... وجزيرة...

عائشة نوكيت أضي ياكا

كتبت زووي ميتشـوتاكي كتابها الشـهير: سـنوات الصـحافي ألفتيريوس فنيزلوس في كريت (١٨٨٧□١٩١٠). صـــدر في أثينا عام ١٩٩٢م، وعدد صـــفحاته ٣٤٢ صـــفحة. O Dimosiografos Elefteros Venizelos sta Hronia tis Kritis

زووي ميتشـــوتاكي هي إبنة الصـــحافي الكريتي الشـــهير قســـطنطين ميتشـــوتاكي، الذي تزوج من الســـيدة كاتيغو فنيزيلو، شـــقيقة ألفتيريوس فينيزلوس. قامت زووي ميتشـوتاكي بالبحث في أرشـيف والدها عن الوثائق والجرائد والصـحف التي تحدثت عن السـنوات التي قضـاها خالها ألفتيريوس فينيزيلوس في جزيرة كريـت. وبعـد أن جمعـت عـدداً كبيراً من المعلومـات والصـور وقصـاصـات الصـحف، أصـدرت في أثينا عملاً وثائقياً فريداً يتناول السنوات التي قضاها فينيزلوس في جزيرة كريت،

مع تسليط الضوء على حراكه السياسي والنشاطات التي قام بها هناك، إضافة إلى الدور المهم الذي لعبه خلال تلك السنوات في جزيرة كريت. ضم الكتاب في طياته معظم المقالات التي كتبها والدها قسطنطين ميتشوتاكيس وخالها فينيزيلوس، والتي نشرت وقتها في الصحافة المحلية في جزيرة كريت. إستطاعت الكاتبة بحنكة وذكاء شديد أن تُخْرِجَ عملها من صفة الكتاب الوثائقي الذي يتناول قصة حياة زعيم أو قائد عاش يوماً من الأيام في جزيرة كريت، لتجعل منه عملاً درامياً يصف الأحداث والوقائع التي رَسَمَت قَدَرَ تلك الجزيرة، ويُلْقِي الضوءَ على المعاناة الكبيرة للشعب الكريتي، بشقية المسيحي والمسلم.

تضمن الكتاب أربعة فصول رئيسية تتحدث كلها عن حياة فينيزلوس في جزيرة كريت. في الحقيقة، كانت زووي ميتشوتاكي تهدف بوضوح إلى التدليل على الحياة الصحفية لفينيزلوس، لأنها جعلت من عدد فصول كتابها رمزاً للصحف الأربعة الكبرى التي كتب فيها الرجل كل مقالاته خلال حياته. كانت كل صحيفة تعكس مرحلة من المراحل المهمة التي مرت بها القضية الكريتية، كما كانت في الوقت نفسه تلقي الضوء على حياة فينيزلوس ونقطة التحول التي طرأت عليها خلال نشاطه السياسي في جزيرة كريت.

لقد أخذت المقالات الصحفية مساحة واسعة من صفحات هذا الكتاب، فتم وضعها أحياناً كما هي، أي على الشكل الذي نشرت فيه قبل سنوات في جزيرة كريت، من غير تبديل ولا تغيير، كما تم وضع مقاطع من تلك المقالات بلغة يونانية حديثة بين السطور أحياناً أخرى. على صعيد آخر، كان الكتاب غنياً بالمخطوطات اليدوية لفينيزيلوس وبعدد كبير من الصور الفوتوغرافية التي توثق لتلك الفترة الزمنية من تاريخ جزيرة كريت.

كان لا بد لصـحيفة (ليفكا أوري – Lefka Ori) أن تتصـدر أولى فصـول هذا الكتاب. كيف لا وهي الجريدة التي كان يملكها قسـطنطين ميتشـوتاكيس، والتي كانت تصـدر في يوم الإثنين بشـكل أسـبوعي لمدة سـبعة أشـهر خلال العـامين ١٨٨٨ و ١٨٨٩م. كـان ألفتيريوس فينيزلوس يكتـب فيهـا مقـالات تحمل اسـمه الحقيقي أحياناً، واسـماً مسـتعاراً هو (ليفكوريتيس) أحياناً أخرى. أمـا الصـــحيفـة الثـانيـة فهي جريـدة (كيريكس - Kiriks) التي كـان يملكهـا فينيزلوس نفسه، والتي صدرت بشكل متقطع خلال الأعوام ١٩٠١□١٩٠٣م. ويعود السبب في ذلك إلى أن أفكار فينيزلوس كانت سبباً في صـدور قرارات من المحكمـة بمنع نشـــر الجريـدة عـدة مرات خلال تلـك الفترة من الزمن. الصحيفة الثالثة كانت جريدة (ثيريزو – Theriso)

التي صـــدرت عام ١٩٠٥م والتي كانت ترمز باســمها إلى الثورة التي بدأت في ذلك الوقت في جزيرة كريت. لقد صـــدرت هذه الجريدة في قرية جبلية صـــغيرة تابعة لمحافظة خانيا، وكان ذلك في تموز ١٩٠٥م، وترافق إصـــدارها مع صـــعوباتٍ ماليةٍ كبيرة حالت دون اســتمراها لأكثرَ من أربعةِ أشـــهرٍ فقط لا غير. لقد تميزت هذه الجريدة بأنها نشـــرت جميع البيانات الصــادرة عن (لجنة الثورة) في ذلك الوقت، وكانت بمُعْظَمِها باللغة اليونانية، إلا أنها نشرت باللغة الفرنسية أيضاً بشكل نادر جداً. الصحيفة الرابعة كانت جريدة (كيريكس- Kiriks) مجدداً، والتي عاد وأصــدرها فينيزلوس مرة ثانية في ٢٧ نيسان ١٩٠٨م، واستمر بإصدارها إلى حين مغادرته لجزيرة كريت عام ١٩١٠م. الجدير بالذكر أن هذه الجريدة حافظت على اســتمراريتها بعد مغادرة فينيزلوس جزيرة كريت، واستمرت بالصدور حتى العام ١٩٣٥م.

كانت هذه الصحف بمحتوياتها وجوهرها مرآةً للحياة الشخصية والسياسية لفينيزلوس بين الأعوام ١٨٨٨-١٩١٠م، وهي السنوات التي تَقَرَّرَ خلالها مصيرُ جزيرة كريت وهويتها المستقبلية. إن المرحلة الأخيرة من مراحل القضية الكريتية التي أقضت مضاجع الإمبراطورية العثمانية، كانت تحمل في نفس الوقت تفاصيل مثيرة ومهمة عن حياة فينيزلوس وأعماله الصحفية، والتي كانت بدورها تعكس مأساوية الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الجزيرة.

سنحاول في هذا المقال أن نُعَرِّفَ بالكتاب بطريقة مختلفة نوعاً ما، مع التركيز على حياة فينيزلوس خلال مرحلة انتزاع الجزيرة من حكم الإمبراطورية العثمانية ومن دون الخروج عن محتوى الكتاب وسياق الأحداث كما عُرِضَتْ فيه.

لقد ولد فينيزلوس وترعرع في مدينة خانيا. ثم انتقل إلى أثينا حيث درس في كليـة الحقوق وتخرج منهـا محـامياً ليعود بعد ذلك إلى جزيرة كريـت في كانون الثاني عام ١٨٨٧م. في تلك السنة بالذات، كان ميتشوتاكيس وأصدقاؤه يحـاولون الإســتفادة من الإتفـاقيـة التي تم التوقيع عليهـا في هاليبا، والتي نال بموجبها أهل الجزيرة حرية التعبير في الصـــحافة والإعلام. لقد بادرت هذه المجموعة إلى تأسـيس جريدة ليفكا أوري التي بدأت بالصـدور بعد فترة قليلة من دخول الاتفـاقيـة الأخيرة حيِّزَ التنفيذَ في جزيرة كريـت. كـان خبَرُ عودة فينيزلوس من أثينا من أهم الأخبار التي تصـدرت الصـفحة الأولى في جريدة ليفكا أوري. لقد استهلت الصـحيفة أخبارها بعنوان (إننا نُحَيِّي من قلوبنا عودة فينيزلوس إلى أرض الوطن الذي يعقد على عودته آمالاً مسـتقبلية عريضــة). كـانـت هـذه الجملـة إعلانـاً للجميع بعودة ألفتيريوس فينيزلوس إلى جزيرة كريت، وإخباراً بأنه ســيكون رجل المرحلة المقبلة دون منازع. تقول زووي ميتشوتاكي:

إنَّ هذا الخبَرَ كان أقرب للكهانة منه إلى الحقيقة، إذ كيف يمكن لأحدهم أن يقول أن فينيزلوس هو الرجل الذي تعقد عليه البلاد والعباد آمالاً كبيرة في وقت لم يكن فيها معروفاً في المجتمع الكريتي، ولم يكن عنده أي إنجاز فعلي يذكر على المستوى السياسي أو الاجتماعي وغيره في جزيرة كريت!

وبالفعل، بدأ فينيبزلوس بكتابة المقالات السياسية منذ أن وطَأَتْ قدماه أرض كريت، وكانت صفحات (ليفكا أوري) تستقبل مقالاته التي كان يُذَيِّلُها باسمه الحقيقي تارة، وباسم (ليفكوريتيس) وهو الاسم المستعار الذي كان يستخدمه تارة أخرى. كانت جريدة ليفكا أوري تكتب الأخبار المفصلة عن حياة فينيزلوس وميتشوتاكيس وعن نشاطاتهما السياسية والنضالية، كما كانت تعطي مساحة مهمة لأخبار حزب (كسيبوليتي) – يعني الأقدام العارية، وهو حزب ليبرالي أسسه الرجلان في نفس الفترة الزمنية، في خطوة يمكن اعتبارها من أكثر الخطوات العملانية التي اتخذاها جرأة وإقداماً.

لقد سمحت اتفاقية هاليبا بتأسيس مجلس العموم في جزيرة كريت، كما فتحت الباب أمام الناس لانتخاب من يمثلها في هذا المجلس من أعضاء، فكانت تلك هي نقطة البداية لدخول الرجلين في معترك الحياة السياسية الفعلية داخل جزيرة كريت أولاً، وبعد ذلك في الجمهورية اليونانية.

تقول زووي ميتشوتاكي أن فينيزلوس حصل على فرصة التأهيل السياسي الجدي في مدرسة كريت الكبرى ومدرسة قسطنطين ميتشوتاكيس. لقد أصبح فينيزلوس شريكاً حقيقياً لميتشوتاكيس في كل شيء تقريباً، لأن الأخير وجد فيه زميلاً في مهنة الحقوق والصحافة، ورفيقاً في النضال السياسي والحراك الثوري المشترك. لقد دعم ميتشوتاكيس زميله فينيزلوس في انتخابات مجلس العموم التي جرت عام ١٨٨٩م، والتي انتهت بفوزه عضواً فيه. لم يكتب لجريدة ليفكا أوري أن تعيش طويلاً، فبعد أن أدَّتْ وظيفتَها في التعريف عن فينيزيلوس كمناضل قومي ووطني،

وصلت إلى نهاية عمرها القصير في ٢٧ تموز ١٨٨٩م. ويعود السبب في ذلك إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني أصدر فرماناً حلَّ بموجبه مجلس العموم في جزيرة كريت وأوقف العمل باتفاقية هاليبا التي أعطت أهل الجزيرة مساحة واسعة من الحريات السياسية والصحفية وغيرها، وأعلن حالة الطوارئ في البلاد. بعد ذلك، صدرت جريدة ليفكا أوري في مدينة أثينا خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٨٩٤ □ ١٨٩٧م مستخدمة نفس الإسم الذي كان سارياً في جزيرة كريت، كما أنها استمرت بعلاقاتها مع ممثلي الجزيرة ونوابها.

وفي العام ١٨٩٧م، بدأ التدخل المباشر للدول الأوروبية في القضية الكريتية يؤتي ثماره بوضوح، فقد بدأت مرحلة الحكم الذاتي في الجزيرة، وظهرت جمعية أبيتروبي التي كانت تناصب الدولة العثمانية العداء بشكل علني، فكان لها اليد الطولى في انطلاق الثورة المناهضة لحكم العثمانيين من منطقة أكروتيري

. لقد تـأســـســـت جمعيـة (ميتـابوليتيفتيكي أبيتروبي تيس كريتيس) عـام ١٨٩٥م، ولكنهـا كانت تضـــم في البداية مجموعة من النشـــطاء المتطوعين الذين تجمعهم كراهية الدولة العثمانية بشـــكل عشـــوائي. كانت هذه الجمعية منظمـة تنادي بضـــرورة إعادة فتح مجلس العموم الكريتي وانعقاد اجتماعاته من جديد، كمـا كـانـت تطـالـب بضـــم جزيرة كريت إلى الدولـة اليونانية. لقد نضـــجت أفكار تلك الجمعية ودخلت في مســـار العمل الجدي بعد انضـــواء أليفتيريوس فينيزيلوس في صـفوفها. وبحسـب زووي ميتشـوتاكي، فقد ظهرت المواهب الحقيقية لفينيزيلوس خلال تلك المرحلة بالذات من نشـاطه السـياسـي في جزيرة كريت. كـانـت طبيعة فينيزيلوس الثورية المناضـــلة تظهر في كل مكان... في الوثائق، والكتابات، والإعلانات، والبيانات، والخطابات... ولكنها كـانـت أشـــد ظهوراً وتجلياً في قلوب رفـاقـه الـذين كـانوا يتـأثرون بـه وبقوة شخصيته...

الحقيقة ،إنَّ التنظيمَ الذي حمل اسـم أبيتروبي عند تأسـيسـه ثم تحول بعد ذلك إلى مجلس قيادة الثورة في جزيرة كريت كان يحمل هدفاً أساسياً واحداً، وهو ضم الجزيرة إلى أراضي الدولة اليونانية. لم تثمر اللقاءات المتكررة مع الدول الأوروبية إلى تحقيق تلك الرؤية، فالمسـار الدبلوماسـي كان لا يزال وقتها مع استمرار السلطة العثمانية الرمزية على جزيرة كريت. وانطلاقاً من هذا المنطق، تم منح الجزيرة حكماً ذاتياً تابعاً للدولة العثمانية، مع الرعاية المباشرة للقوى الكبرى في تفاصيل عملية إحلال السلام في ربوع البلاد. كان تعيين الأمير اليوناني يورغوس (جورج) على رأس إدارة الحكم الذاتي الجديد أولّى بوادر نجاح مسـار ضـم الجزيرة إلى اليونان. لقد أصـبح ابن الملك اليوناني نفسـه مفوضـاً سـامياً في كريت، وكان هذا تطوراً معنوياً كبيراً وانتصاراً ساحقاً لسياسة المسيحيين الروم في الجزيرة. لقد أدخل هذا التطور المذهل في مسـار الأحداث موجة فرح عارمة عند المسـيحيين الروم وجدد آمالهم بقرب تحقيق الهدف المنشود.

لقد اقتبست زووي ميتشوتاكي لكتابها مقطعاً من مذكرات الكاتب الكريتي العالمي نيكوس كازانتزاكيس الذي وصـــف ذلك اليوم بالجمل التالية: لا أزال أبكي حتى الآن ولا تزال عينـاي تمتلىء بـالـدموع كلمـا أتـذكر اللحظـة التي وَطِئتْ فيها قدما الأمير اليوناني يورغوس تراب جزيرة كريت وأعلَنَها مدوية على الملأ كلـه... لقد أصـــبحت جزيرة كريت حرة...هنا هـاجت الأرض ومـاجت... وفُتِحت القبور من جديد... وانبعث صـــوت من أعلى قمـةٍ في بســيلوريتي يعلن عن قدوم الأمير... ها هو يقترب من بعيد... إنه على وشــك الوصول... من أعالي قمم الجبال، شَهَرَ الربابنة والقباطنة العجائز مسدساتهم المطلية باللون الفضـــي وأفرغوا عياراتها النارية في الهواء... أما الشـــبان فقدموا من كل حدب وصـــوب مزنرين بخناجر طويلة ذات قبضـــات ســوداء داكنة... قُرعت الأجراس وتســارعت دقات الطبول... وتزينت كل الشـــوارع بورق الغار والآس المعطر...

كان الهواء يعبث بأغطية الرؤوس التي اعتمرها كل الكريتيين المنتشرين في الشوارع والطرقات... وارتفعت أصوات المرثيات إلى السماء... فسالت الدموع من العيون بغزارة السيل الجارف حتى اخضلت المناديل البيضاء من كثرة الدموع المهراقة من المقل... وتزاحمت النســـاء الكريتيات وهن يرفعن أطفالهن في الهواء... كل واحدة منهن تحاول أن ترمي طفلها في حضـــن الأمير الأشـقر... كان الأمير يأتي من بعيد مختالاً فوق حصــانه الأبيض مثل الفارس المِغْوار... كان يشـــبه مار يورغي وهو يُهدي الحرية إلى جزيرة كريت... تلك الجزيرة الحزينة التي عانت المُرَ منذ عدة قرون... ولم يخرج منها إلا أصوات البكاء والنحيب والآهات...

وأمســـك أبي بيداي...وانطلقنا نســـير في الطريق الطويل ونحن نحمل أغصـــان الغار والآس... ثم خرجنا من باب القلعة إلى الحدائق والبســـاتين... ســألت أبي بشــغف وحيرة: إلى أين نذهب يا أبي؟ قال لي: إلى جدِّك يا بني... هيا تابع المسير... فوصلنا إلى مقبرة المدينة وفتحنا بابها الحديدي...فوقف أبي أمام قبرٍ ضيِّقٍ وخَرّ ساقطاً على الأرض جاثياً فوق ركبتيه... كان قبراً بسيطاً على صورة كومة منتفخة من تراب قليل... نصب فوقه صليب خشبي نحت عليه اسم الميت المدفون... ولكن السنوات فعلت فعلتها في محو الأثر والكتابة عن الصليب... نزع أبي المنديل الذي يزين رأسه ودسه في التراب... ثم أدخل أصابعه في القبر وهو ينبشه بأظافره نبشاً أحدث فيه حفرة صغيرة... ثم وضع رأسه فوق الحفرة ونادى ثلاث مرات: لقد وصل يا أبي... لقد وصل يا أبي... لقد وصل يا أبي... لقد تحررت كريت...

كان أول عمل قام به الأمير بعد أن تسلَّم زمامَ الأمور في الجزيرة هو وضع أسس الحكم الذاتي فيها من خلال تحضير دستور جديد للبلاد. لقد دخل هذا الدستور حيِّزَ التنفيذ بعد موافقة الدول الكبرى عليه ومصادقة مجلس العموم الكريتي على مضمونه. في نفس الفترة، أصدر الأمير قراراً في ٢٨ نيسان ١٨٩٩م بتعيين فينيزلوس مديراً عاماً في وزارة العدل والخارجية، فكانت هذه بداية علاقة وحوار مباشر بين الأمير اليوناني والحقوقي الكريتي فينيزيلوس.

كان فينيزيلوس يرى أن الرفض الأوروبي لضم جزيرة كريت إلى اليونان وسعيها إلى منحها حكماً ذاتياً هو مناورة جديدة من تلك الدول، ومحاولة منها لكسب الوقت ريثما تنتهي بعض المشاكل العالقة بينها. لقد كان متأكداً من أن القضية الكريتية ستأخذ مكانها مجدداً على طاولة البحث بعد ذلك لتقرير مصيرها بطريقة مختلفة، وأن الحكم الذاتي ليس إلا خطوة جديدة على طريق انضمام جزيرة كريت إلى اليونان بشكل نهائي.

بينما كان فينيزلوس ينظر إلى الحكم الذاتي على أنه وسيلة لضم الجزيرة إلى الوطن الأم، كانت الصحافة اليونانية تقيِّم الموضوع بطريقة مختلفة تماماً، إلى درجة أن قسماً كبيراً منها اعتبره ضربة موجهةً ضد السياسة اليونانية، وخطوة على درب منح الجزيرة استقلالها بعيداً عن الإنضمام إلى اليونان. لقد تحول فينيزيلوس بنظر الصحافة اليونانية فجأة إلى رجل متهم بالعمالة ضد مصالح اليونان، وكان ذلك سبباً كافياً للتباعد بينه وبين الأمير اليوناني في تلك الفترة. لقد تفاقمت أزمة الثقة بين الرجلين إلى درجة دفعت فينيزيلوس إلى تقديم استقالته إلى الأمير الحاكم. كان فينيزيلوس مضطراً إلى الابتعاد عن لعب دور الرجل المعارض للأمير بشكل مباشر، فهو إبن الملك اليوناني، والرجل المفضل عند الدول الأوروبية كلها. في نفس الوقت، كان يدرك أنَّ عليه العمل على استعادة اعتباره وهيبته أمام الشعب

لأنـه متهم بـالخيـانـة العظمى، وكـان الحـل الوحيـد يكمن في العودة إلى المهنـة التي يعرفهـا جيـداً، وهي الصـــحـافـة والإعلام. هكذا انطلقت جريـدة (كيريكس) لتكون منبراً معارضـاً لحكم الأمير الاسـتبدادي من دون أن يكون فينيزيلوس في واجهـة هذا الصـــراع، لتتحول إلى ســـلاح قوي وفعال بوجه الحاكم الجديد في جزيرة كريت.

كـان النزاع بين الرجلين يـأخـذ في الظـاهر طـابع الاختلاف في وجهـات النظر بخصـوص طريقة إدارة البلاد والتطبيقات والقرارات الرسمية المعتمدة فيها، وأن ذلك ينبع من حرص كليهما على المصـــالح القومية للأمة اليونـانيـة. لقد بذل شـقيق أم القيصـر الروسـي نيكولا الثـاني - منذ أن كان أميراً دانماركياً - جهداً كبيراً لجعل اسم الملك اليونـاني يورغوس (جورج)

واسـم عائلته يرتبط بشـكل وثيق مع الأمة اليونانية. ولكن فينيزلوس بقي قلقاً من تصرفات الأمير اليوناني. كما كانت تساوره شكوك جدية حول ارتباط العائلة المالكة بالأمة اليونانية، وكان يخشـى أن يكونوا غير مكترثين بضـم جزيرة كريت إلى أراضـي الدولة اليونانية. لم يتورع فينيزلوس عن كتابة مخاوفه بصـراحة في جريدته (كيريكس)، فألقي القبض عليه بتهمة إهانة الأمير اليوناني عبر استغلال حرية الصحافة والإعلام، وأودع في سجن قلعة (عز الدين) الموجودة في ضواحي خانيا لمدة خمسة عشر يوماً. بعد أن أطلق سـراحه، بقي فينيزلوس على نفس الطريقة والمنهاج، وبقي يهاجم السـلطة ويتهمها باغتصـاب حرية الشـعب الذي ناضـل وكافح للحصـول عليها. وبعد نشر مقالته بعنوان (الدستور) التي ضمنها عبارات قاسية ضد السلطة وأعلن فيها أن الطريق بات مفتوحاً أمام الثوار لاسـترداد الحقوق الضـائعة، صـدر قرار بإغلاق الجريدة فوراً ومنعت من الصدور عام ١٩٠٣م.

قرر فينيزيلوس سلوك طريق الثورة لتحقيق أهدافه، تماماً كما كان يكتب في جميع مقالاته. فهرب إلى قرية (ثيريزو) التي تقع في وادٍ تحيطه الجبال من كل جانب، وتبعد حوالي خمسين كيلومتراً عن مدينة خانيا. هناك وفي هذه القرية الصغيرة، أصدر فينيزيلوس (جريدة ثيريزو) التي أعلن فيها انطلاق ما اسماه (انتفاضة ثيريزو)، والتي حملت اسم نفس القرية التي لجأ إليها. هنا تصف زووي ميتشوتاكي نضال فينيزيلوس وتعلّق على الثورة التي أعلنها من ثيريزو بالكلمات والجمل التالية:

أصدر فينيزيلوس مع مجموعة من أصدقائه جريدة ثيريزو عام ١٩٠٥م. لقدد قرر المناضلون رفع علم الثورة فوق كنيسة صغيرة في القرية تحمل اسم الرب. هناك كان الكاهن يبارك بنادق الثوار وأسلحتهم. من تلك كنيسة، أقسم الجميع باسم الرب وباسم البنادق التي يحملونها على تحقيق الوحدة اليونانية الكبرى (ENOSIS). كانت الجزيرة على موعد مع ثورة جديدة...

صحيح أن جزيرة كريت كانت معتادة على مثل الثورات منذ زمن بعيد، ولكنها هذه المرة مختلفة تماماً عن كل الثورات التي سبقتها. فالإنتفاضة في ثيريزو هي فقط نقطة البداية... إنها ثورة انبثقت من رحم مطبعة صغيرة في قرية صغيرة إسمها ثيريزو، تجمع فيها فينيزيلوس ورفاقه وحملة السلاح وهم يعلمون جيداً أن هذا النضال محكوم بالفوز على جميع الجبهات. فالثورة ليست مجرد جبهة في ميدان الحرب، ولكنها نضال سياسي ودبلوماسي وحراك اجتماعي لتنوير الشعب والناس. لقد حملت جريدة ثيريزو راية التنوير في وقت كان الأميرُ يفرض أعلى درجات الرقابة على الصحافة والإعلام في جزيرة كريت. أما الدول الكبرى فهي تنير العالم بالطريقة التي تراها مناسبة... لقد انطلقت جريدة ثيريزو من وسط الجبال، من بيت صغير في قرية صغيرة،

لا هاتف فيها ولا تلغراف ولا فاكس ولا حتى عموداً هوائياً يربطها بأي مكان آخر في هذه الدنيا. كان في هذا البيت أدوات إعلامية بدائية، وكانت المطبعة اليدوية فيه تعمل بهمة الرجال من دون توقف... كنا نطبع آلاف النسخ بإيمان كبير، ونحن على يقين بأنها ستصل إلى الشعب وإلى العالم، ليروا حقيقة الثوار وإخلاصهم وصدقهم، لتتنور دروب الثوار ويشعروا أن الناس تؤازرهم وتدعمهم للوصول إلى عالم حرٍ ودنيا حرة...

لقد بدأت ثورة جديدة مع بدء صدور جريدة ثيريزو وانتشارها. لقد وصف أحمد جواد أمر التطورات في تلك المرحلة بالجمل التالية: إن سبب الثورة هذه المرة جديد... إنها مخاض التحرر مما بقي من الإدارة العثمانية بشكل كامل... كانت الإدارة العثمانية تتابع هذه الثورة بحِيرةٍ وتعجُّبٍ شديدين. وكان السفير العثماني في أثينا يرسل تقاريره إلى اسطنبول ويخبر فيها حكومة الباب العالي أن الثورة الجديدة قد اندلعت بسبب الاعتراض على سياسات الأمير والامتعاض من طريقة إدارته للأمور في جزيرة كريت. ويتابع السفير فيقول:

إنَّ الثورة التي اتخذت من هذا العنوان ستاراً لتحركاتها قد تنتقل بسرعة إلى رفع مطلب انضمام الجزيرة إلى الأراضي اليونانية. وعلى الرغم من أن الجماعة الإسلامية لم تشارك في الثورة الأخيرة لا من قريب ولا من بعيد، إلا أنها تعَرَّضَتْ بسببها لمضايقات كثيرة كان لها تأثير سلبي على المجتمع الإسلامي في جزيرة كريت. وبحسب التعبير الذي استخدمه فينيزيلوس بنفسه « فإن الثورة هذه لم تكن موجهة ضد المسلمين، وإنما ضد الأمير يورغوس على وجه التحديد. ولكن وكما جرت العادة في كريت، فقد انحرفت الثورة عن مسارها لتتحول إلى مساحة ترتكب فيها الجرائم ضد المسلمين».

أمام هذه التطورات، قررت الدول الأوروبية تشكيل لجنة تحقيق أممية برئاسة القنصل البريطاني وإرسالها إلى خانيا. وبعد أن اجتمعت اللجنة مع فينيزيلوس وأنصاره وإجراء المشاورات والمفاوضات اللازمة، تقرر أن يقوم الثوار بتسليم أسلحتهم ووضع حد لأعمال الشغب والعنف في الجزيرة.

لم ينجح فينيزلوس في الحصـــول على مبتغـاه من ثورة ثيريزو، فقـد استطاع أنصـار الأمير أن يفوزوا بثمانيةٍ وسبعين مقعداً في انتخابات مجلس العموم الكريتي عام ١٩٠٦م، مقابل ستةٍ وثلاثين مَقْعَداً لفينيزيلوس وأنصاره. وعلى الرغم من انتصـــار الأمير في آخر اســتحقاق، إلا أن الدول الأوروبية فضلت عدم ترك الأمور على ما هي عليه، وقررت سحب الأمير اليوناني من جزيرة كريت. لم تكن مغادرة الأمير اليوناني للأراضي الكريتية تشبه الحفاوة التي حظي بها عند وصــوله إليها. لقد ركب الأمير من الباب الخلفي للفرقاطة (بســارا) التي كانت تنتظره في مياه هاليبا، ولم يكن في وداعه جماهير تحمل الغار أو تطلق الهتافات...

لقد نجحت ثورة ثيريزو... وغادر الأمير اليوناني ليحل مكانه ألكســـندر زاييميس مفوَّضــاً ســامياً على جزيرة كريت. أما تفاصــيل عزل الأمير التي دارت بين الدول الكبرى واليونان من وراء الكواليس فكانت موضـــوع مقالة كتبها فينيزيلوس في جريدة (خرونوس) المطبوعة في باريس وجاء فيها:

اقترحَ الملكُ اليوناني على الدول الكبرى عزْلَ ابنِه من منصب المفوضية العليا لجزيرة كريت مقابل ضــمانات أوروبية بالحفاظ على حقوق اليونان في الجزيرة وضـــمانتهم لتبعيتها المســـتقبلية للدولة اليونانية. رفضـــت الدول الأوروبية هذا المقترح بذريعة التزامها أمام الســـلطان بضـــمان حقوق الدولة العثمانية في جزيرة كريت وتبعيتها لها. وحتى لا تخســـر الدول الكبرى ثقة الملك اليوناني، فقد تعهدت له علناً بتعهدها بمواصـــلة الجهود لإيجاد حل مناســـب للقضـــية الكريتية بما يتناســـب مع تطلعاته ويحقق رغبته. وبحســـب التسريبات التي جاءت من لندن،

كانت ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي تقف أمام التوافق الأوروبي لحل القضية الكريتية بإنهاء تبعيتها العثمانية وضمها إلى اليونان. ولعل الأطماع الألمانية بالحصول على حصة أكبر في السوق العالمية الجديدة تكمُنُ وراء تعنُّتِهم في هذه القضية...

لقد أخذ فينيزيلوس موقعه الرسمي كنائب في البرلمان الكريتي بعد انتخابات العام ١٩٠٦م في وقت كانت أهدافه لا تزال بعيدة عن التحقيق. كان الرجل لا يفتأ يذكر علناً أن الهدف الأكبر لسياساته كلها تتمحور حول إنهاء التبعية العثمانية على جزيرة كريت وضمها إلى الدولة اليونانية. ومرة جديدة، وجد فينيزيلوس ضالته في العودة إلى جريدة (كيريكس) وإحيائها من جديد للتغلب على العراقيل الكثيرة التي كانت لا تزال تعترض سبيله على طريق الإنضمام القطعي والنهائي إلى أراضي الدولة اليونانية.

وفي السابع والعشرين من شهر نيسان عام ١٩٠٨م، صدرت النسخة الأولى من جريدة كيريكس التي نشرت بعد صدورها بفترة قليلة جداً خبر انسحاب القوات الأوروبية من جزيرة كريت. لقد تحول هذا الخبر في السطور التي كتبها فينيزيلوس إلى ملحمة كبيرة عندما قال: منذ أكثر من سبعة قرون، ها هي كريت تتخلص من حكم العساكر الأجنبية وتخرج يوم أمسٍ منتصرة من تحت الحذاء العسكري الأجنبي الذي حاول أن يسحقها لفترة طويلة... إننا لا نعتبر أن العساكر الأوروبية كانت قوات احتلال بكل ما في الكلمة من معنى، ولكن وجودها في جزيرتنا كان حائلاً أمام إعلان تحرُّرِ أرضِنا بشكل كامل... إن كل قوة أجنبية على أرض كريت كانت تمثل سيطرتها وحاكميتها على أرضنا بشكل أو بآخر...

وبينما كانت جريدة كيريكس تتابع صـــدورها المعتاد في جزيرة كريت، كان فينيزيلوس قد أنهى مهمته السـياسـية على أرض كريت، وقرر مغادرتها عام ١٩١٠م ليتابع حياته السياسية في أثينا. بعد هذا التاريخ، لم يعد فينيزيلوس بطل القضية الكريتية فقط، ولكن اسمه أصبح مرتبطاً بنضال الأمة اليونانية وثورتها ضـد الظلم والحكم الاسـتبدادي. مما لا شـك فيه أن التجربة الكبيرة التي اكتسـبها الرجل في حياته السـياسـية في جزيرة كريت كان لها أثرٌ كبيرٌ على نجاحاته في اليونان، وعلى طبع اسمه في ذاكرة الشعب اليوناني كله.

❁❁❁

الخاتمة

بعد أنْ أنهيتُ ترجمة الكتاب بالكامل، وجدْتُ من المناسب للقارئ العربي أن يطلّع على تفاصيل تتعلق بمصير الأملاك المتروكة في جزيرة كريت بعد خروج المسلمين منها، سواء خلال مرحلة التهجير القَسْرِي في السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر، أو خلال المبادلة السكانية الكبرى التي أُنْجِزَت في أواخر سنوات الربع الأول من القرن العشرين. كانت هذه التفاصيل موجودة في جزءٍ كامل من كتاب (الهجرة بين الماضي والحاضر) للمؤلفة نفسها. ولعل أبرز ما يميز هذا الفصل أنه جاء بمختصر الأزمة الكريتية كلها، خاصة فترة ما قبل التهجير القسري، بطريقة تعكس الواقع المرير الذي عاناه أجدادنا في تلك المرحلة المفصلية من تاريخ جزيرة كريت.

ونظراً لغزارة المعلومات التي تضـمنها هذا الجزء من الكتاب المذكور، فقد آليت على نفسي أن أزيده على أصل الكتاب المترجم، بعد أخذ الموافقة من المؤلفة البوفسورة عائشة نوكيت أضي ياكا...

وهكذا كانت النهاية لهذا الكتاب...

المترجم: دكتور علي ابراهيم بكراكي

من كتاب (الهجرة بين الماضي والحاضر)

مصير الأملاك المتروكة للمهاجرين الكريتيين

عائشة نوكيت أضي ياكا

مقدمة:

انتقل المكوِّنُ المسلم من أتراك جزيرة كريت إلى الأناضول خلال موجتين كبيرتين من التهجير، كانت أولاهما في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وهي موجة التهجير القسري التي تستحق صِفَة هروبِ المسلمين الكريتيين من الجزيرة لإنقاذ أرواحهم من الموت أو القتل المحتم. أما الموجة الثانية من التهجير فكانت بعد انتهاء الحكم العثماني على الجزيرة، وبعد أن تحول الوجود الإسلامي في كريت إلى مجرد أقلية سكانية مسحوقة

، فتمت عملية المبادلة السـكانية بين الدولة اليونانية والجمهورية التركية في الربع الأول من القرن العشـرين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لينتهي وجود الجماعة الإسـلامية في الجزيرة بشـكل كامل. يجدر التنويه إلى أن حملات الهجرة الفردية والمحدودة للمسـلمين قد اسـتمرت بين تلك الفترتين بشـكل متقطع وغير منظم، وبطريقة مختلفة عن التهجير الذي حصـل في أواخر القرن التاسـع عشـر، والذي يحمل حالة الهروب الجماعي القسـري الكبير.

إن حركة النزوح السـكاني للمسـلمين من جزيرة كريت والتي بدأت بالتزامن مع الوهن الواضـح الذي اعترى الوجود العثماني فيها في منتصـف القرن التاسع عشر يمكن أن تقيَّم ضِمْنَ حركاتِ النزوح السكانية للمسلمين من دول البلقان في نفس الفترة. ذلك لأن المسـلمين الأتراك في جزيرة كريت قد أكْرِهوا على ترك وطنِهم بسـبب تعرُّضـهم المسـتمر للتهديد والقتل والتشـريد والمجازر المتتالية هناك،

وهي تماماً نفس الأسباب التي كانت تكمن وراء تهجير العنصر التركي من دول البلقان خلال نفس الحقبة الزمنية تقريباً. ومع ذلك، فنحن نفضل تقييم الهجرة من جزيرة كريت بشكل منفصل، لأن القضية الكريتية اتخذت وقتها بعداً عالمياً في الدبلوماسية الأممية، كما أنها كانت جزءاً أساسياً من لعبة الأمم في نزاعها مع الدولة العثمانية. وبمعنى آخر، لقد اتخذ النزاع على القضية الكريتية بُعْداً سياسياً خارجياً وعالمياً جعل منها مادةً دسمة تأخذ مكانها في أولويات الأجندات الغربية لفترة طويلة من الزمن.

لقد شهدت جزيرة كريت حركة تحول ديني مهم بعد خضوعها للحكم العثماني في منتصف القرن السابع عشر. ومن دون أدنى شك، فقد لعب الموظفون الإداريون المسلمون مع العساكر العثمانية التي استقرت في الجزيرة بعد فتحها، بالإضافة إلى الحركة الصوفية البكطاشية، دوراً كبيراً في هذا التحول الديني الكبير. ومع أننا نجهل تماماً عدَدَ العسكريينَ والإداريين والمشايخ الذين استقروا في الجزيرة بعد الفتح، إلا أننا نرى أنَّ التحول الديني الواسعَ الذي شهدته جزيرةُ كريت

لا يمكن أن يفســــر ببقاء هذه الجماعة فيها بعد انتهاء الحملة العســـكرية العثمانية عليها. إننا نعلم جيداً أن جزيرة كريت لم تعرف حركة إسكانٍ مبرمج لمســلمي الأناضــول كما كان ســـارياً أيام فتوحات الدولة العثمانية لكثير من البلاد الأوروبية وخصــوصـــاً في البلقان. ويعود الســبب في ذلك إلى أن تلك الفترة كانت تشـهد شحاً سكانياً في القبائل التركمانية الشرقية التي كانت تغذي الأنـاضـــول وغيره من الجغرافيا الخـاضـــعة للحكم العثمـاني. كـانـت الكتلة الســكانية التي تعيش في الأناضــول تعاني أزمة وجود حقيقية في تلك الفترة، وكانت أعدادها تنخفض بشــكل ملحوظ وصـــف وقتها بالأزمة الســكانية في الأناضـول. من هنا، فقد كان طبيعياً جداً ألاّ يتحدث أحد عن وجود أي عنصـر ســكاني أناضــولي في جزيرة كريت. وعلى الرغم من كل ذلك، فقد شـــهدت الجزيرة ظهوراً مفاجئاً لكتلة ســكانية مســلمة كبيرة بعد الفتح العثماني بوقت قصـير. إن المعلومات والمصــادر التاريخية كلها تشـير بوضـوح إلى دخول جماعي للســكان المحليين في الدين الإســـلامي بشـــكْلٍ طَوْعِيٍّ عُرِفَ وقتها بحركة الهداية (اهتداء)

، وأن الأمر استمر بعد ذلك بوتيرة أقل حتى بدايات القرن التاسع عشر. لقد سمحنا لأنفسنا بنعت هذا التحول الديني الذي ظهر في القرن السابع عشر بالجماعي، لأن السجلات العثمانية تشير من خلال القيود الموجودة فيها إلى اعتناق سكان بعض المناطق والقرى بأكملها للدين الإسلامي بشكل جماعي ومُوَثَّق.

لقد تميز التحول الديني الذي شهدته جزيرة كريت منذ حصار خانيا وريسمو والسيطرة عليهما عام ١٦٤٥م بأنه كان تحولاً جماعياً لكتل شعبية واسعة داخل المجتمع الكريتي، وقد استمر ذلم لغاية العام ١٧٢٠م بشكل واضح. لقد استمر التحول الديني بعد هذا التاريخ باتجاه اعتناق الدين الإسلامي لغاية مطلع القرن التاسع عشر، ولكن بوتيرة أخف ونسبة أقل بكثير من السابق وعلى شكل حالات فردية معدودة. وهذا ما تؤكده كل الدراسات التي أجريت على السجلات الشرعية للمحاكم الكريتية خلال فترة الحكم العثماني للجزيرة.

لا بد من الإشـارة إلى أنَّ جزيرة كريت عَرَفَتْ وجودَ مؤسسةٍ إنكشارية محلية كان لها أثر كبير على المجتمع الكريتي، كما ساهمت بشكل بارز في حركة التحول الديني من المسيحية إلى الإسلام. ومع مرور الوقت، أصبح العساكر الإنكشاريون الموجودون في جزيرة كريت خليطاً من (عبيد الباب) القادمين من العاصمة اسطنبول، و(العبيد المحليين) من أبناء جزيرة كريت الأصليين.

على صعيد آخر، يعتبر الزواج ثاني أهم العوامل والمؤسسات التي دفعت إلى أسلمة المجتمع الكريتي بشكل كبير أيضاً. وقد تم ذلك من خلال اعتناق الإسلام بشكل مباشر، أو من خلال زواج الرجال المسلمين أو الحديثي الإسلام بالنساء المحليات من النصارى، لينتج عن هذه الزيجات أطفال مسلمون سرعان ما باتوا يشكلون أكثرية واضحة في المجتمع الكريتي. يجدر التذكير بأن زواج الرجل المسلم بالمرأة المسيحية أمرٌ جائزٌ بحكم الشرع، ولا يشترط فيه اعتناقُ المرأةِ المسيحية للإسلام،

وهو ما ظهر في مختلف العقود المسجلة في المحاكم الشرعية في كريت، وكان له أثره في سرعة أسلمة المجتمع الكريتي بيسر وسهولة. إن عدم اشتراط تبديل دين المرأة المسيحية الكريتية جعلها تُقْدِمُ على الزواج من الرجال المسلمين الذين كانوا ينتمون بأكثرهم إلى نفس المجتمع ونفس البيئة والمكان. ولكن الأطفال الذين ظهروا في المجتمع الكريتي من آباء مسلمين وأمهات مسيحيات كانوا مسلمين حتماً بحكم الشريعة الإسلامية، وهو ما يفسر التغيير السريع في الوجه الديني للمجتمع الكريتي وتداخله مع بعضه بشكل مثير وملفت للانتباه. ولعل من الضروري أن نقول بأن بعض الرجال النصارى كانوا يعتنقون الإسلام طَمَعاً في مكتسبات الحكم الجديد، ومنها حق الإنتساب إلى المؤسسة الإنكشارية المحلية التي كان لها نفوذ كبير في الدولة والمجتمع، بالإضافة إلى المخصصات المالية وغيرها.

تشـير السـجلات إلى عدد كبير جداً من الزيجات المختلطة بين المسـلمين وغير المسلمين خلال الفترة التي تلت فتح جزيرة كريت مباشرة. ولعل اقتران الرجال المسلمين بالنساء المسيحيات كان أكثرها وضوحاً وأعلاها نسبة، وهو ما أسـهم في أسلمة المجتمع الكريتي خلال فترة قصيرة نسبياً، وظهور جماعة إسلامية واضحة خلال أقل من مئة عام.

كـان المجتمع الكريتي يتميز بفروقـات طبقيـة واضــــحة داخـل الجمـاعـة الإسـلامية فيما بينهما كما هو الحال داخل المجتمع المسـيحي أيضـاً. كان أكثر القرويين يشــــتغلون بزراعـة الزيتون والصـــــنـاعـات المتفرعـة عنها، وكانوا يتكســـبون منه ما يكفيهم مصـــــروفَ ســــنةٍ كاملة مع ادِّخارِ ما يفيض خلال الأعوام التي تتميز بالمحصــول الوافر والكثير. أما خلال الســنوات العِجَاف، فكان أكثرهم يقضـــي وقته فقيراً وعاطلاً عن العمل، يصــرف على عياله مما تبقَّىّ في يده من أرباح السنين الماضية،

وهكذا. أما أهل المدن فكان أكثرهم من أصحاب الأملاك والعقارات من المسلمين والتجار المسيحيين. ومع مرور الوقت، عانى القرويون وسكان الضواحي من زيادة الفقر والعوز، بينما تضاعفت ثروات أهل المدن بسرعة كبيرة مع تطور العلاقات التجارية وتوسُّعِها اعتباراً من السنوات الأولى للقرن الثامن عشر. ومن دون أدنى شك، فقد كان التطور الذي طرأ على الصناعات المتعلقة بمنتجات الزيتون من زيوت وصابون وغيرها عاملاً مهماً جداً في زيادة ثروات التجار وأهل المدن، الذين كانوا بشقيهم المسلم والمسيحي يتسابقون في هذا المجال، ويتنافسون بشكل قوي جداً لزيادة ثرواتهم وتوسيع شبكة علاقاتهم. على صعيد آخر، ومنذ بداية الحكم العثماني في جزيرة كريت، كانت حقوق الملكية والتملك كلها ممنوحة حصراً لحاملي التبعية العثمانية دون غيرهم من الناس.

١- الثورات والمعارك

يظهر مما ذكرنا سابقاً أن المجتمع الكريتي بقي حتى بدايات القرن التاسع عشـــر يعيش تناغماً اجتماعياً منســـجماً على الرغم من التعددية الدينية التي ظهرت فيـه، والتي تحولـت مع مرور الزمن إلى اختلاف إثني بين مكونين رئيسيين للتركيبة السكانية في الجزيرة. إن الإنقسام الحاد في المجتمع الكريتي وما نتج عنه من خلافات سياسية ونزاعات ومشاحنات كانت سبباً في شقاء أهل الجزيرة وبؤسها وإراقة الدماء فيها أضعافاً مضاعفة عن كل ما حصل فيها قبل القرن التاســـع عشـــر. ذلك لأن هذا المجتمع كان مثالاً يحتذى به في العيش المشـــترك لمئات الســـنوات، فتحول فجأة بســـبب الســـياســـات العالمية الكبرى والمبادئ الإيديولوجية الدخيلة عليه إلى فئات متنازعة فيما بينها، تقتل بعضها البعض بسبب الهوية الدينية والانتماء السياسي

لهذا الطرف أو ذاك. صار في الجزيرة عدو اسمه (الآخر) بشكل لم يكن معروفاً قبل ذلك التاريخ. وتحول الإخوة في نفس المجتمع إلى أدوات لتنفيذ السياسات الكبرى للدول المتصارعة على حَلْبةِ النفوذ العالمي.

ومع بداية الثورة اليونانية وامتداد الفكر القومي والثوري التحرري إلى داخل جزيرة كريت، بدأت تتضح معالم الفروقات الحادة بين أبناء المجتمع الواحد، كما بدأت الهويات الإثنية والدينية المختلفة والمتناحرة تأخذ مكانها بدل العلاقات الاجتماعية والثقافية الحميمة التي كانت تسوده وتتميز به. لقد بدأ الصراع القومي والديني بالتجلي عبر مواجهات دموية متبادلة وصلت إلى حد ارتكاب المجازر بشكل غير مسبوق، وكان هذا التحول في العلاقات بين تلك الجماعات الدينية فجائياً ومُحْزِناً.

لقد بدأت حركة (تمرد الروم) ـ كما وصفت في المصادر العثمانية ـ على الحكم العثماني في جزيرة كريت تزامناً مع بدء الثورة اليونانية التي حملت عنوان (حرب الاستقلال عن الاحتلال العثماني) عام ١٨٢١م. وعندما نجح اليونانيون في انتزاع استقلالهم عن العثمانيين، رسمت خريطة الدولة اليونانية الجديدة بحسب اتفاقية لندن عام ١٨٣٠م من دون أن تكون فيها الكثير من المناطق التي يعيش فيها الروم كأكثرية سكانية مثل جزيرة كريت وغيرها.

إنطلاقاً من هذه النقطة، كان ضم جزيرة كريت إلى الأراضي اليونانية من أولويات السياسة الخارجية للدولة الحديثة. فقد انضمت هذه الجزيرة إلى الثورة اليونانية فور انطلاقها، كما استمرت فيها المناوشات ضد الحكم العثماني بعد هذا التاريخ من دون هوادة أو استسلام. أما الدولة العثمانية فقد حاولت عبر إصدار فرمانات إصلاحية متتالية إلى تهدئة نفوس الروم في جزيرة كريت

وإعطائهم المزيد والمزيد من الإمتيازات بهدف إبعادهم عن تأثير الدعاية اليونانية وأغراض سياساتها الخارجية من جهة، ورغبتها في نزع أيَّة حجة تبرر التدخل الأوروبي في شؤونها الداخلية تحت ذريعة حماية الأقليات والمسيحيين.

لقد تعاملت الدول الأوروبية بشكل متعاون ومتطابق فيما بينها مع الأزمة في جزيرة كريت، والتي أصبحت تقع في صلب ما عرف وقتها بالمسألة الشرقية، واستمر هذا التجانس في مواقفها إلى فترة ما قبل اندلاع الحرب العثمانية – اليونانية عام ١٨٩٧م. كان هذا التناغم في المواقف ينبع من إيمان هذه الدول بضرورة كسب الوقت والمحافظة على الوضع الراهن في الجزيرة التي تتميز بأهمية بالغة من الناحيتين الاستراتيجية والتجارية في البحر المتوسط ريثما تتبدل الموازين بشكل يسمح بتقرير مستقبلها. كان حصول أيَّة دولة أوروبية على موطىء قدم في كريت

يعني حدوث خلل في التوازنات العالمية المتفق عليها في تلك الفترة. ولذلك فقد استخدمت الدول الأوروبية أطماع اليونان في الجزيرة لإبقائها مادة دسمة على طاولة المفاوضات العالمية، مع عدم السماح بالوصول إلى حل شامل ينهي النزاع فيها، وبشكل يسمح للجميع بالتحكم فيها وبإدارتها بطريقة مشتركة. لقد حصلت الدول الكبرى على حق التحكم بكل تفاصيل الإدارة في الجزيرة، لتصبح من خلال ممثليها المتواجدين على أرض كريت هي الحاكم الحقيقي باسم حكومة الباب العالي. كانت الثورات المتتالية والمجازر المتبادلة بين أطراف النزاع سبباً كافياً لتدخل القوى الأوروبية في قضية كريت، فبادرت إلى ضرب حصار بحري كامل على شواطئها وموانئها بحجة ضمان الإستقرار السياسي والاقتصادي في المتوسط قبيل اندلاع حرب العام ١٨٩٧م. في الحقيقة، كانت الدول الأوروبية قد حصلت على ما يلزمها من ذرائع للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.

كانت ثورة العام ١٨٦٦□١٨٦٧ هي أولى حركات التمرد التي انتهت بتحقيق المطالب ومنح الإمتيازات للروم في جزيرة كريت. ثم كانت الذروة الثانية للعصيان والثورة في الأيام الأولى لعام ١٨٩٧م. لقد بدأت هذه الثورة في قندية، ثم انتقلت إلى ريسمو بعد فترة قصيرة، ثم ما لبثت أن تحولت إلى ثورة كبرى عمت كل أرجاء جزيرة كريت تقريباً، وكان ذلك في شهر كانون الثاني وشباط من عام ١٨٩٧م. ومن دون أدنى شك، فقد قامت هذه الثورة بتحريض مباشر من اليونان، كما تلقى الثوار كل أنواع الدعم والمساندة من الدولة اليونانية. كانت البيانات التي خرجت إلى الصحافة والإعلام في أثينا في أواخر العام ١٨٩٦م متحدثة عن الربيع القادم إلى جزيرة كريت وتحقيق أحلام (أتنيكي أتيريا) خير دليل على صحة ما أوردناه. بعد ذلك بفترة قصيرة، وتحت إمرة ابن الملك اليوناني الأمير جورج، نزلت العساكر اليونانية إلى جزيرة كريت في خطوة اعتبرت احتلالاً لأرض أجنبية ومحاولة للهيمنة على حكم الجزيرة بالقوة وفرض سياسة الأمر الواقع.

كان لهذا التحرك العسـكري في جزيرة كريت، بالإضـافة إلى التطورات الحاصـلة على الحدود مع مقدونيا، سـبباً كافياً لتبديل مواقف الدول الأوروبية حيال الأزمة بين الدولة العثمانية واليونان. كان الإنزال العسـكري اليوناني في الجزيرة عملاً عدوانياً صـريحاً ضـد الدولة العثمانية. فهو احتلال لأرض عثمانية من جهة، وعبور للحدود المعترف بها دولياً من جهة أخرى، وكان ذلك إخلالاً واضحاً للمواثيق والأعراف والنظم الدولية بشكل يعطي الدولة العثمانية الحق في الدفاع عن نفسها بكل الطرق والأساليب المتاحة أمامها. هكذا وصلت العلاقات بين الدولة العثمانية واليونان إلى درجة عالية من السـخونة والتوتر، في وقت كانت فيه الدول الكبرى لا تزال ترى أن أي تغيير في واقع كريت قد يغير كل المعادلات السياسية والعسكرية والدولية، ويفرض خللاً في موازين القوى بين الدول الكبرى نفسها. لذلك فقد شعرت الدول الأوروبية بقلق شديد وتخوف من وقوع أي انفجار يؤجج الصـراع في قضـية الشـرق التي لم تكن الأمور فيها جاهزة بعد للتسوية النهائية.

كانت الدول الأوروبية كلُّها مصـرَّةً على منع وقوع أيِّ صـدامٍ عسـكري بين الدولـة العثمـانيـة واليونـان، وكان الحل الوحيد أمامها هو احتلال الجزيرة من قبل قوات عســكريـة مشـــتركـة تلغي مفاعيل الإنزال اليونـاني الأحادي الجـانـب. وتحت عنوان إحلال الأمن في كريت، أقدمت القوات الروســيـة والفرنســية والبريطانية والإيطالية والنمســاوية على إنزال قواتها في موانئ الجزيرة ووضع اليد عليها. بعد يوم أو يومين فقط، انضَمَّت القوات العسكرية الألمـانيـة إلى القوات الدوليـة المشـــتركـة. كـان عداد هذه القوات الدولية مئة جندي لكل من روسـيا وفرنسـا وبريطانيا وإيطاليا، وخمسـين جندي لكل من ألمانيا والنمســا. ثم ما لبثت أن رفعت أعلام الدول الأوروبية إلى جانب العلم العثمـاني على أســوار قلعة خانيا لتكريس احتلال جزيرة كريت وإعلان ذلك أمام العالم كله.

بعد دخول القوات الأوروبية جزيرة كريت، تم إبلاغ اليونان بضـــرورة سـحب قواتها من الجزيرة فوراً، ولكن اليونانيين رفضـوا الانصـياع للأوامر الأوروبية. أما الكريتيون المسـلمون فقد تظاهروا أمام القنصـليات الأوروبية معلنين قبولهم بكل الحلول التي تقترحها الدول الكبرى لإنهاء الأزمة في كريت، شرط عدم إلحاقها بأراضي الدولة اليونانية.

بعد أن فشلت الدبلوماسية الأوروبية في إقناع اليونان بضرورة رجوعها عن الخطأ العسـكري الذي ارتكبته، وبعد أن اسـتمر الموقف اليوناني متعنّتاً ومتصـلباً، قررت الدول الأوروبية أن تقف على الحياد عند وقوع أي نزاع مسـلح بين العثمانيين واليونان. وبالفعل، فقد اندلعت الحرب بين الدولتين، وانهزمت القوات اليونانية أمام الجيش العثماني في كل الجبهات خلال وقت قصـير جداً، ودخلت القوات العثمانية إلى تيسـيليا واحتلتها. بعد هذا الإنهيار السـريع، أعلنت الحكومة اليونانية عن قبولها بالحلول المقترحة لحل الأزمة الكريتية شرط إعلان وقف إطلاق النار

ووضع حد للأعمال الحربية في أسرع وقت ممكن. عندها أبلغت روسيا وفرنسا وبريطانيا الحكومة اليونانية أنها ستطلب من العثمانيين إيقاف الحرب عند قبول اليونان بإعلان الحكم الذاتي في جزيرة كريت. كانت الدولة العثمانية مستعدة لإيقاف الحرب بشرط احتفاظها بحكم جزيرة كريت وعدم خسارة أي قطعة أرض من امبراطوريتها. وفي العاشر من أيار ١٨٩٧م، أرسل وزير الخارجية اليوناني برقية إلى الدول الكبرى يبلغها بقبول حكومة بلاده بالحكم الذاتي في جزيرة كريت واعترافها بالقرارات التي ستتخذها بشأن القضية الكريتية. بعدما تيقنت الدول الكبرى من خضوع الحكومة اليونانية لجميع شروطها وإعطائها الضمانات بالتزامها للقرارات الصادرة عنها، تم التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار، وانتهت الحرب العثمانية اليونانية.

لقد اقترحت فرنســـا نظـام الحكم الـذاتي كطريقة حل للأزمة القائمة منذ سـنوات في جزيرة كريت، فوافقت بريطـانيـا عليـه ودعمـت تطبيقـه. عنـدها اجتمع سفراء الدول الكبرى مع ممثلي الحكومة العثمانية، فتوافقوا على أسس هذا الإقتراح، وتم التوقيع على الإتفاق في ١٨ كانون أول ١٨٩٧م لتصـبح بموجبه جزيرة كريت ولاية عثمانية تتمتع بنظام حكم ذاتي خاص بها.

لقـد تزامنـت فترة حصـول الجزيرة على حق الحكم الـذاتي والإدارة المنفصـلة عن الدولة العثمانية مع حملة تهجير واسـعة النطاق. ثم اسـتمرت سـلسـلة التهجير المتقطع إلى تاريخ توقيع معاهدة المبادلة السـكانية الكبرى، والتي تزامنت هي الأخرى مع هجرة نهائية وواسـعة النطاق لكل من بقي في الجزيرة من أبنائها المسـلمين. لقد بدأ التهجير الحقيقي مع بداية القلاقل في كريت عام ١٨٩٦م، ووصل إلى ذروته مع أحداث قندية الشهيرة، ليصل عدد من ترك الجزيرة من المسلمين حوالي ٦٠ ألف نسمة.

وبمجرد أن وصــل الأمير جورج إلى جزيرة كريت تمَّ الإعلانُ عن النية في إجراء انتخابات عامة في البلاد لاختيار أعضـــاء مجلس العموم بتاريخ التاســـع من كانون الثاني ١٨٩٩م. وبعد التغيير الديموغرافي الجديد، ولأن عدد الأعضاء في مجلس العموم كان بحسب التوزيع الطائفي لسكان الجزيرة، فقد تقرر انتخاب ١٣٨ نائباً مسيحياً و ٥٠ نائباً مسلماً. بعد الإنتخابات، اجتمع المجلس الجديد، واختار من بين أعضائه لجنة مؤلفة من ستة عشر شخص برئاســـة فينيزيلوس، أربعة منهم مســـلمون والباقون مســـيحيون، مهمتها التحضير لدستور الحكم الذاتي الجديد. بعد أن أنجزت اللجنة مهمتها، صادق مجلس العموم على الدســـتور المقترح بعد أن حظي بموافقة الدول الكبرى، فعرض على الأمير جورج في ١٩ نيســـان ١٨٩٩م، وأصـــبح معمولا به مباشرة بعد التوقيع عليه ونشره في الجريدة الرسمية. كان الدستور مؤلفاً من ١١٤ مادة تعتبر القانون الأســاســي لجزيرة كريت، وقد حظي الأمير جورج بموجبه على لقب الرئيس المؤتمن على تطبيقه والحفاظ عليه.

أما عن مضمون الدستور فكان يضم النقاط التالية:

إن جزيرة كريت والجزر الصــغيرة التابعة لها تدار من قبل حكومة حكم ذاتي بموجب القرارات والشروط التي وضعتها الدول الأربع الكبرى (المادة الأولى). بعد مغادرة القوات الأجنبية أرض كريت، يمنع تواجد أي قوة أجنبية فوق ترابها، كما يمنع اســـتخدام جزيرة كريت كممر لعبورها من مكان إلى مكان (المادة الرابعة). تعتبر اللغة الرومية لغة رســـمية وحيدة في جزيرة كريت (المادة الخامسة).يعتبر كل المواطنون الكريتيون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية (المادة السـابعة). يحق لجميع المواطنين الكريتيين أن يتحركوا داخل حدود الجزيرة بحرية كاملة، كما يحق لأي مواطن أن يســـتقر في أي بقعة جغرافية يراها مناسبة له من دون قيد أو شرط (المادة الثانية عشر).

حـاكم الجزيرة هو الأمير جورج. وهو مؤتمن على تطبيق الـدســتور بالتعاون مع مجلس العموم المنتخب من الشعب الكريتي. يحق للأمير إصدار القوانين اللازمة، وتعيين المستشارين للسهر على صحة تطبيق الدستور في البلاد. أما تحقيق العدالة والقانون فهي من مهمات المحاكم الرسمية والقضائية في الجزيرة (المادة الثامنة والعشرون). يحق للأمير أن يعقد الاتفاقيات ويوقع على القرارات ويصك العملة ويعطي الأوسمة بشرط العرض المسبق على مجلس العموم والحصول على موافقته (المادة الثلاثون). يعتبر الأمير ومجلس العموم متســاوون في حق ســن القوانين. ويتألف المجلس من الأعضــاء المنتخبين من الشــعب والأعضــاء المعينين من قبل الأمير (المادة الســابعة والثلاثون). يحق للأميز تعيين المســتشــارين وعزلهم كيفما يشــاء (المادة الخامسة والستون). أما المواد الأخرى للقانون الأساسي فتتعلق بالإستقلال الاقتصادي للجزيرة، من خلال نظام جمركي خاص، وقانون نفوس ومواطنة خاص أيضاً، بالإضافة إلى عَلَمٍ جديد وطوابع بريدية جديدة.

٢ المجازر والتهجير التي تعرض لها المسلمون الكريتيون

بعد بدء الثورة اليونانية عام ١٨٢١م، تعاطف الكريتيون الروم مع مبدأ الإتحاد اليوناني الكبير المعروف بـــ (ENOSIS) وانضموا إلى الثورة معلنين انتفاضـــهم ضـــد الحكم العثماني في الجزيرة. لقد مارس الروم أعمالاً إجرامية ضـــد المســـلمين في كريت، ووصـــل الأمر إلى ذروته خلال الفترة الممتدة بين العامين ١٨٦٦ □ ١٨٦٩م. يقول علي فؤاد تورك جالدي بأنه وعلى الرغم من أن الكريتيين الروم هم الذين ارتكبوا أعمالاً وحشـية ضـد المسـلمين خلال تلك الفترة، إلا أن الصـــحافة الغربية كانت تتحدث عن مجازر يرتكبها المســـلمون ضــــد الروم في جزيرة كريـت، الأمر الـذي أثـار حفيظـة المجتمع الأوروبي، وشـكل رأياً عاماً متعاطفاً مع الجناة ضـد الجاني. (الحقيقة: إنَّ الصـحف كانت تنقل الوقـائع بطريقـة معكوســـة. فكـان الـذين يتقدمون بـالشـــكـاوى ويدعون التعرض للظلم هم الـذين يقتلون المســـلمين بطريقـة عشـــوائيـة ملؤهـا الغدر والحقد، إلى أن وصـــل الأمر بهم إلى إجبـار المســـلمين على ترك بيوتهم واللجوء إلى المدن المحاطة بالأسوار للذود عن أنفسهم والنجاة بحياتهم).

تعتبر ثورة العام ١٨٩٦م أوضـــح مثال على تحول كل انتفاضـــة تطالب بالتخلص من الحكم العثماني والانضـــمام إلى اليونان إلى حملة تطهير وإبادة للمسـلمين في جزيرة كريت. لقد اسـتَمَرَّت الأعمال الوحشـية والمجازر ضـد المسـلمين منذ العام ١٨٩٦م ولغاية قدوم الأمير جورج مفوضـاً سـامياً على كريت في أواخر العام ١٨٩٨م. الجدير بالذكر أن الجزيرة كانت تتعرض خلال تلك الفترة الدموية لحصار مطبق من قبل القوات البحرية للدول الكبرى التي جاءت لوضـــع حد للقتال الداخلي فيها. ومع أن الأمور تطورت إلى حد الإنزال البري ودخول القوات الأوروبيـة إلى كريت بهدف إنهاء فصـــول الحرب الأهلية والمجازر، إلا أنها فشلت في تحقيق هذا الأمر أو تخفيف حدته ولو بشكل مؤقت.

لقد اضـــطر أكثر القرويين من الكريتيين المســـلمين البســـطاء إلى ترك أموالهم وبيوتهم ومزروعـاتهم كلَّهـا والنزوح إلى المـدن الكبرى للتخلص من الغـارات اليوميـة التي يشـــنهـا الروم بهدف القتـل والنهب والتهجير. لم يكتف الروم بتهجير المســـلمين من القرى، ولكنهم أعدُّوا لهم الكمائن في الطرقات، فاعتدوا عليهم وطاردوهم دون أدنى رأفة أو رحمة. وعلى ســـبيل المثال، فقد اضـطر المسـلمون إلى النزوح من قضـاء (كينوريو) بعد تعرضـهم لهجمات الروم المتتالية، فنصـب لهم الروم في قرية (آيوسـتريكوس) كميناً محكماً وهم في طريقهم إلى مدينة قندية. كانت النتيجة هي مقتل أكثر من خمســـة عشَـــرَ قروياً مسلماً وجرح العشرات بطلقات النيران التي أمطرها عليهم الثوار الذين خرجوا من مخـابئهم، والـذين لم يتورعوا عن التنكيـل بـالمـدنيين المســـالمين بطريقة وحشـية لا تمت إلى الإنسـانية بصـلة. لقد وجدت إحدى السـيدات التي كـانـت ضـــمن قـافلـة النـازحين ملقـاة في وســـط الطريق وهي مبقورة البطن ومحروقة بالكامل بعد التمثيل بجثتها بشكل وحشي ومجرم.

يقول بيار ميل بأن عدد المسلمين الذين قتلوا في كمائن مشابهة في خانيا وصل إلى ٨٠٠ مدني خلال شهر أيار من العام ١٨٩٦م. أما في شهر آب من نفس العام، فلم يعد الأمر متوقفاً على غارات القتل التي تتعرض لها قوافل المهاجرين فقط، بل اتخذت شكل هجومات منظمة ضد الآمنين في منازلهم داخل القرى والنواحي السكنية. لقد حاصر الثوار الروم قرية (آركوخولوري) التي تبعد مسافة خمس كيلومترات عن مدينة قندية مع سبع قرى مجاورة، فضيقوا الخناق على أكثر من ٢٠٠ مَدنيٍّ مسلم، ثم أضرموا النار في القرى بعد أن قتلوا سكانها ونهبوا المحاصيل والمواشي المتروكة فيها. كانت أعمال القتل لا تزال مستعرة ومستمرة عندما أرسل والي كريت برقية إلى الباب العالي يبلغه فيها فداحة الأمر وخطورة الوضع في تلك المنطقة.

لم تستطع الدول الكبرى أن تقدِّمَ الحماية اللازمة للمسلمين الكريتيين في القرى، ولكنها نجحت نوعاً ما في حفظ الأمن داخل المدن. وكنتيجة حتمية لهذا الأمر، فقد تعرض المسلمون إلى مجازر مرعبة ووحشية منقطعة النظير في الضواحي والقرى، في وقت بقيت فيه المدن الكبرى تحافظ على نوع من الهدوء والاستقرار. وبحسب إفادات شهود عيان، فقد حُبِسَ المسلمون داخل المساجد في (سيتيا)، ثم أغرقت بالمواد النفطية وأضرمت فيها النيران أو نسفت بالديناميت. لقد قتل حوالي ٢٥٠٠ مسلم في خمسة عشر قرية في منطقة سيتيا، ولم ينج من تلك المجزرة البشعة إلا ٢٨ شخصاً فقط. في ذلك الوقت، كان والي كريت يرسل برقية إلى اسطنبول يخبر فيها حكومة الباب العالي أن ثمانية قرى تتعرض للحصار الشديد في سيتيا، وأن الثوار يرتكبون مجازر مروعة بحق المسلمين في تلك المنطقة، وأن أخبار المسلمين المحاصرين مقطوعة تماماً ولا يمكن التواصل معهم بأي شكل من الأشكال.

تزامناً مع وقوع مجزرة سيتيا، وصل خبر من قضاء (سالانه) يفيد بمقتل مجموعة من مئة وأربعين مدنياً قوامها نساء ورجال وأطفال على يد عصابات الروم المسلحة. لقد وصفت هذه الحادثة في البرقية التي وصلت إلى اسطنبول على أنها: ...مظْلَمَةٌ كبرى ومجزرة مروعة أخرى ترتكب بحق المسلمين بشكل منقطع المثال والنظير...

كان شهر شباط من العام ١٨٩٧ حافلاً بالمجازر المروعة التي لم تقف عند حدود ما جرى في سيتيا وسالانه. الحقيقة أن معظم أرجاء الجزيرة كانت تعيش مجازر مشابهة، فقد تعرض المسلمون في (فيران) و(فينيكا) وغيرها من القرى التابعة للواء قندية إلى مجازر مشابهة، حاول فيها المسلمون أن يذودوا عن أنفسهم بكل عزم وقوة. أما في (إيرابترا)

فقد تعرض أكثر من ثلاثة آلاف مسلم إلى حصار مطبق من قبل الثوار الروم الذين منعوا المسلمين من الهرب إلى خارج حدود القضاء، كما قاموا بتلويث مياه الشفة وقطعها عن المدينة بالكامل، فاضطر المحاصرون إلى استعمال المياه المبتذلة لقضاء حاجاتهم. ثم بدأت الأوبئة بالانتشار في المدينة، وأصبح معدل الوفيات اليومي بحدود خمسة أو ستة أشخاص يومياً، واضطر المسلمون إلى دفن الموتى داخل المدينة لتعذر الوصول إلى المقابر خارجها. في نفس الوقت، كانت المواشي تعاني من الجوع والعطش الذي أدى إلى تلف أكثرها. لقد أبلغ نائب والي كريت إسماعيل حقي باشا حكومته بمجريات الأمور في إيرابترا، وصرح أن أكثر من ١٣٠٥ أشخاص قضوا نحبهم خلال الحوادث الأخيرة هناك.

كانت حكومة الباب العالي تسعى جاهدة إلى توثيق كل المجازر وأعمال الإجرام التي يرتكبها الكريتيون الروم بحق المسلمين في جزيرة كريت، وكانت ترسل الصور والبرقيات المليئة بتفاصيل الحوادث إلى سفراء الدول الكبرى لإظهار الحقيقة المطموسة. كان ذلك جواباً موجهاً من الحكومة العثمانية إلى الدول الأوروبية التي كانت مقتنعة بأن المسلمين هم الجناة في جزيرة كريت، وأن القتلى هم من المسيحيين الروم الذين يتعرضون للإبادة والقهر من قبل جيرانهم المسلمين، بينما كانت مجريات الأمور عكس ذلك تماماً. إن معظم الصور الفوتوغرافية التي وصلت إلى يد السفراء الأجانب في اسطنبول، والتي كانت توثق ما كان يجري وقتها من مجازر في جزيرة كريت هي موجودة حالياً في كتاب (جزيرة كريت بين الماضي والحاضر والمستقبل – Girit Mazisi Hali İstikbali).

قررت الدولة العثمانية أن تخوض الحرب مع اليونان عام ١٨٩٧ بسبب أحداث جزيرة كريت. لقد مني الجيش اليوناني بهزيمة ساحقة، وكان من المفترض أن تستطيع الدولة المنتصرة فرض رؤيتها على القضية الكريتية. ولكن التدخل العسكري للدول الكبرى حال دون ذلك، بل وأوصل الأمور إلى حد إعلان الحكم الذاتي في كريت بحجة تهدئة الخواطر والأجواء التي رافقت الحرب العثمانية – اليونانية. لم يفرح المسلمون الكريتيون بالتطورات الأخيرة، وفضل أكثرهم عدم العودة إلى القرى التي تهجَّر منها، لأن الخوف من المستقبل كان الهاجس المشترك عند كل الكريتيين المسلمين، خاصة أولئك القرويون المهجرون في المدن، رغم أنهم كانوا يعيشون ظروفاً معيشية مأساوية وبائسة.

على المقلب الآخر، فقد شـعر المسـيحيون الروم بنوع من نشـوة النصـر المؤقت مع قدوم الأمير اليوناني مفوضــاً ســامياً على رأس الحكم في جزيرة كريت. ولكن ســرعان ما نشــب النزاع بين الحاكم الجديد وأنصـــار الإتحاد اليونـاني الكبير في جزيرة كريـت، فبدأت ثورة جديدة عـام ١٩٠٥م عرفت بثورة ثيريزو. وعلى الرغم من أن المســلمين كان لا ناقة لهم ولا جمل بكل أحداث ثورة ثيريزو، إلا أنهم كانوا مجدداً قرابين على مذابح المتعصـــبين الروم. حاولت الدولة العثمانية أن تتدخل مجدداً بالطرق الدبلوماسية هذه المرة لحقن دماء المسـلمين في كريت، فتواصـلت حكومة الباب العالي مع سـفراء الدول الكبرى وطلبت منهم وضْع حدٍ للمجازر التي يتعرض لها المسلمون من دون أي وجه حق.

بعد ذلك هدأت الثورة بالفعل، ولكن حوادث الانتقام من المســـلمين بقيت مستمرة حتى العام ١٩٠٧م. وتزامناً مع كل ذلك، كان الروم يحولون مساجد المســـلمين في القرى التي تهجروا منها إلى كنائس وأديرة، ولم يتورعوا عن جرف مقابر المســـلمين وتحويلها إلى حقول دون أن تحرك الدول الأوروبية أي ســـاكن. بعد هذا التاريخ، أصــبح المســلمون ســجناء في المدن الكريتية الكبرى، ولم يســـتطيعوا أن يعودوا إلى قراهم للوقوف على حـال أملاكهم وأراضـيهم ومزروعاتهم ومحاصـيل بسـاتينهم وكرومهم لأنهم كانوا مهددين بالقتل المحتم. وبحسـب ما كتب الصـحافي الكريتي المسـلم تحميصـجي زاده محمد مـاجد أفندي الـذي بقي في جزيرة كريت خلال تلـك الفترة، فـإن الحـل الوحيد لإنقاذ حياة ما يزيد عن ثلاثين ألف كريتي مسـلم بعد انضـمام الجزيرة رســمياً إلى اليونان عام ١٩١٣م كان توقيع اتفاقية المبادلة الســكانية الكبرى بين الجمهورية التركية واليونان.

لقد بقيت جزيرة كريت تابعة بشكل صوري إلى حكم الدولة العثمانية بعد العام ١٨٩٨م، ولكنها كانت تدار فعلياً من قبل الدول الأربعة الكبرى التي سمحت بتعيين الأمير اليوناني جورج مفوضاً سامياً وحاكماً يمارس السلطة الفعلية على الأرض ومن داخل الجزيرة. لقد استمر الحكم الذاتي في جزيرة كريت حتى تاريخ انضمامها إلى اليونان عام ١٩١٣م. كانت هزائم العثمانيين في البلقان إيذاناً بانتهاء الحكم العثماني في تلك البقعة الجغرافية، كما أنه عجَّلَ مسارَ اقتطاع جزيرة كريت من جسد الدولة العثمانية بكل يسر وسهولة. كان جل اهتمام الكريتيين المسلمين في تلك الفترة يتلخص في محاولات الهرب باتجاه الأناضول التركي. أما بعد الإنضمام النهائي إلى اليونان، فقد تحول من بقي في الجزيرة من المسلمين إلى مواطنين يحملون الجنسية اليونانية، ولكنهم بحكم الأقلية السكانية المسلمة في الدولة اليونانية المسيحية.

٣ حملات التهجير

بعد التطورات الأمنية الأخيرة، شعر الأهالي المسلمون في جزيرة كريت بخوف شـــديد من المســـتقبل القاتم الذي ينتظرهم. فكانوا أمام خيارين اثنين لا ثـالـث لهمـا: إمـا القتـل وإمـا التهجير. لقد بـدأت موجات الهجرة الحقيقية تتجلى بوضـوح عام ١٨٩٦م، ولكنها تعاظمت في الفترة اللاحقة بشكل ملفت للنظر. في الحقيقـة، كـانـت الأمور تـذهـب بـاتجـاه إخلاء الجزيرة كليـاً من المكون الإســلامي فيها. لقد بدأت الهجرة عام ١٨٩٦م باتجاه ســواحل القســم الغربي والجنوبي من الأناضـــول، كما وصـــلت قوافل المهاجرين إلى معظم الجزر الموجودة في بحر إيجـه. لقد عملـت الـدولـة العثمـانيـة من خلال الإمكـانيـات المتوفرة في **ولاية جزر البحر الأبيض المتوســـط** على اســـتقبال المهاجرين الوافدين إلى جزر بحر إيجه وإســـكانهم وتأمين الإعاشـــات التموينية لهم بما يضمن بقاءهم ويلبي احتياجاتهم. أما في كانون الأول من العام ١٨٩٨م،

فكانت قوافل المهاجرين تصل يومياً بالمئات إلى موانئ إزمير، ومنها إلى الأناضول وغيره من المناطق العثمانية. كانت **ولاية آيدين** تبلغ حكومة الباب العالي بمجريات الأمور ومختلف التفاصيل المتعلقة بعملية استقبال المهاجرين وتوزيعهم على المناطق العثمانية الأخرى.

لقد بدأت عملية نقل المهاجرين الوافدين إلى ولاية آيدين وتوزيعهم على الولايات العثمانية الأخرى في حزيران ١٨٩٩م، واستمر الأمر مدة ستة أشهر ونَيِّف. لقد وصل عدد الدفعة الأولى من المهاجرين الذين نقلوا من إزمير إلى مناطق أخرى ٢١,٧٩٥ شخص. أما المناطق التي حلوا واستقروا فيها فكانت على الشكل التالي:

عدد المهاجرين	منطقة الإسكان
٣٠٠٠	أضنه
٣٠٠٠	قونيا
٤٠٠٠	أنقره
١٠٠٠	سوريا
١٠٠٠	بيروت
٥٠٠٠	بنغازي
٢٠٠٠	حلب
١٠٠٠	قره حصار صاحب
١٧٩٥	الباقون في ولاية آيدين
٢١٧٩٥	**المجموع**

ومع مرور الوقت، إرتفع عدد المهاجرين الوافدين إلى إزمير، فكان لا بد من سوقهم مجدداً إلى مناطق أخرى وإسكانهم فيها، فكانت الدفعة الثانية التي ضمت ١١,١٨٠ مهاجراً، وتم توزيعهم على الشكل التالي:

منطقة الإسكان	**عدد المهاجرين**
سنجق بنغازي	١٠٠٠
ولاية حلب	٢٠٠٠
ولاية سوريا (الشام)	٣٠٠٠
ولاية بيروت	١٠٠٠
ولايات آيدين وأنقره وقره حصار	٤١٨٠
المجموع	**١١١٨٠**

يظهر في هذين الجدولين أن عدد المهاجرين الكريتين الذين انتقلوا من إزمير إلى ولايات عثمانية أخرى بلغ حوالي ٣٣,٠٠٠ شخصاً، مما يعني بأن العدد الحقيقي للنازحين كان أعلى من هذا الرقم بكثير. فهذان الجدولان يظهران أعداد المهاجرين المنتقلين حصـــراً من إزمير دون غيرها، كما أن بعض المهاجرين الكريتيين كانوا يملكون إمكانات مادية تســـمح لهم باختيار المناطق التي يرغبون بالاستقرار فيها. فكان منهم من قرر البقاء في إزمير أو الانتقال إلى بورصه أو أنطاليا أو اسطنبول، وهذا يجعل تحديد العدد الحقيقي للمهاجرين أمراً شبه مستحيل. أما إذا نظرنا إلى الانخفاض في أعداد المسلمين الذين كانوا يسـكنون في جزيرة كريت بحسـب الإحصـائيات الرسـمية فيها، فيمكن القول بأن أكثر من ستين ألف مسلم كريتي نزحوا خلال تلك الفترة.

لقد أظهر الدفتر العثماني السنوي المخصص لولاية كريت أن عدد سكان جزيرة كريت وصل إلى حوالي ٢٢٧,٨٨٠ نسمة في إحصاء العام ١٨٧٦م. أما التوزيع السكاني على المحافظات فكان على الشكل التالي:

المحافظات	المسلمون	المسيحيون	اليهود
سنجق خانيا	١٨,١٠٢	٣٠,١٨٧	٣٤٥
سنجق سفاكيا	١,١٥٥	٢٢,٢٨٤	□
سنجق ريسمو	١٠,٨٠٣	٢٠,٢٩٣	□
سنجق قنديه	٥٣,٢٣٣	٣٣,٤٨١	□
سنجق لاشيد	٨,٤٥٣	٢٩,٥٤٤	□
المجموع	٩١,٧٤٦	١٣٥,٧٨٩	٣٤٥

المجموع العام: ٢٢٧,٨٨٠ نسمة.

تشـــير قيود النفوس والإحصــــاء في مطلع العام ١٨٩٠م إلى أن نســـبة المســلمين في الجزيرة قد أصــبحت بحدود ثلث العدد الإجمالي للسـكان مقابل ثلثين للمســـيحيين. وعلى الرغم من أن العائلات المســـلمة كانت أكثر تزاوجاً وإنجاباً من المســيحيين، إلا أن عدد المســـلمين تناقص بشــكل مســتمر خلال السنوات التالية،

إلى أن وصلت نسبة المسلمين إلى أقل من ثلث سكان كريت مع بدايات العام ١٨٩٧م. تشير العديد من المصادر إلى أن العدد الإجمالي لسكان جزيرة كريت قد بلغ ٣٠٠,٠٠٠ نسمة خلال العام ١٨٩٧م، وأن عدد المسلمين وقتها لم يعد يتجاوز ٧٠,٠٠٠ نسمة، مما يعني أن نسبة المسلمين قد هبطت إلى حدود ٢٣% فقط، وأن ٧٧% من العدد الإجمالي للسكان أصبح في كفة المسيحيين.

أما الإحصاء الذي جرى عام ١٩٠٠، فيشير إلى أن المسلمين أصبحوا فعلاً أقلية سكانية في الجزيرة. كان العدد الإجمالي وقتها بحدود ٣٠٣,٥٥٣ نسمة، منهم ٣٣,٤٩٦ مسلماً فقط لاغير، بمعنى أن المسلمين أصبحوا يشكلون ١١% فقط من عدد السكان، في وقت أصبح فيه المسيحيون يشكلون ٨٨% (٢٦٩,٣١٩)، واليهود ١% (٧٢٨) من إجمالي العدد السكاني في جزيرة كريت.

لقد توقف الإنخفاض في عدد الســكان المســلمين خلال الفترة الممتدة بين العامين ١٩٠٠□١٩٠٨م. حتى أن عدد المسلمين في إحصاء العام ١٩٠٨ قد بلغ ٣٧,٠٠٠ نسمة.

من المهم جداً أن نذكر بأن السـلطات المحلية في جزيرة كريت قامت عام ١٩١١ بإجراء إحصــاء ســكاني جديد، أي بعد ســنة واحدة من إحصــاء العام ١٩٠٠. لقد اصـر المسلمون في هذا الإحصـاء على تسجيل أنفسهم كمواطنين عثمـانيين، الأمر الـذي أثـار حفيظـة الحكـام الجـدد، ممـا دفعهم إلى إجبـار المسـلمين على محو عبارة (مواطنين عثمانيين) واسـتبدالها بعبارة (مواطنين كريتيين).

كانت نتيجة الإحصاء الأخير هي أن العدد الإجمالي لسكان كريت قد بلغ ٣٣٦,١٥١ نسمة، منهم ٣٠٧,٨١٢ مسيحياً، أي بمعدل ٩١% من مجموع السكان، وأن عدد المسلمين هو ٢٧,٨٥٢، بمعدل ٨% من السكان، بينما كان عدد اليهود الكريتيين هو ٤٨٧ مواطناً، أي بحدود واحد في المئة فقط من عدد سكان الجزيرة. أما التوزيع السكاني بحسب المناطق والطوائف فكان على الشكل التالي:

المحافظات	المسلمون	المسيحيون	اليهود
خانيا	٨٨١٠	٥٧٩٢٧	٤٢٢
سفاكيا	٢٩	٣٤٩٩٨	□
ريسمو	٤٩٥٤	٥٦٣٨٢	٣
قنديه	١٢٦٥٥	٩٨٢٩٨	٦٢
لاشيد	١٤٠٤	٦١٢٠٧	□
المجموع	٢٧٨٥٢	٣٠٧٨١٢	٤٨٧

إن عدد المسلمين الذي ظهر في إحصـاء العام ١٩١١م في جزير كريت، والذي قدر بحوالي ٢٨٠٠٠ نسـمة، هو العدد الذي وصــل إلى تركيا بموجب معاهدة المبادلة الســـكانية الكبرى التي تمت بين الجمهورية التركية واليونان عام ١٩٢٣م

. لقد حل المبادلون من مســـلمي كريت وميديللي وغيرها من جزر بحر إيجه - التي أصـــبحت تابعة للدولة اليونانية - في مناطق تركية مثل آيفاليك وأدرميت ومرسين وضواحيها. وفي تموز ١٩٢٤،

بلغ عدد الوافدين إلى تركيا من كل المناطق اليونانية ٣١٤,٠٥٢ مســلماً، منهم ١٣,٩٧٥ مبادلاً من قنديه و ٨,٨٣٧ مبادلاً من خانيا من مسلمي جزيرة كريت.

٤- الهجرة الداخلية

بدأت موجات الهجرة الداخلية تظهر في الجزيرة مع بداية ثورة العام ١٨٩٦، لتعود وتشتد مرة مرة أخرى بعد الدخول العسكري اليوناني إلى كريت عام ١٨٩٧م. وفي الوقت الذي كان المسلمون يفرون فيه من القرى والضواحي باتجاه المدن الكبرى، كان الروم يغادرون المدن باتجاه المناطق المخلاة لاحتلال البيوت ووضع اليد على الأراضي والممتلكات والمحاصيل في كل المناطق التي تركها المسلمون. يشير المؤرخ ستراوس إلى أن عدد الروم في إحدى مناطق خانيا قد انخفض من ٣٥٠٠ نسمة إلى مئة شخص فقط لاغير، في حين أن أعداد المسلمين قد ارتفع خلال الفترة نفسها من ٩٥٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ نسمة، مما يظهر بوضوح شديد حجم نزوح الجماعة الإسلامية من القرى إلى المدن، وما رافقها من حركة معكوسة للروم باتجاه المساكن التي غادرها المسلمون.

ومع بداية فصل شتاء العام ١٨٩٧م، وعلى الرغم من ازدياد أعداد المسلمين في المدن الكبرى، إلا أنَّ اللاجئين الجدد كانوا هذه المرة على موعد مع تهديد عصابات الروم التي شنت هجماتها على تجمعاتهم، فارتفعت وتيرة الأعمال الإجرامية، وكثرت السرقات وأعمال السلب والنهب، الأمر الذي أدى إلى ارتباك الوضع الأمني من جديد، خاصة في مدينة قندية، فكان ذريعة للدول الكبرى لتعزيز تدخلها في الشؤون الداخلية للجزيرة مرة أخرى.

وفي تموز العام ١٨٩٨م، ومع دخول نظام الحكم المؤقت الجديد حيز التنفيذ، وجد اللاجؤون المسلمون أنفسهم دون ملجأ ولا معين، خصوصاً بعد أن تجاهل الحكام الجدد قضيتهم، ولم يتخذوا أي إجراء من شأنه أن يحافظ على وجودهم وبقائهم، علماً أن أعدادهم قد لامست حدود ٢٥,٠٠٠ نازح. أمام هذا الوضع البائس، وجد المسلمون أنفسهم مجبرين على التماس العون والنصرة من الدول الكبرى.

ولكن قادة الثوار اشــترطوا على أميرالات هذه الدول أن تنســحب جميع العساكر العثمانية من الجزيرة قبل قبولهم بعودة النازحين المسلمين إلى القرى والمنـاطق التي غـادروهـا. وفي أيلول ١٨٩٨م، أرســـل نـائـب والي كريـت إســـماعيل حقي باشـــا رســـالة إلى حكومة الباب العالي يخبرهم فيها أن عدد النازحين المســـلمين الذين لجأوا إلى مدينة قنديه وصـــل إلى أكثر من أربعين ألف شــخص، علماً أن العدد الإجمالي للمســلمين في كريت كان وقتها بحدود ٩٠ ألف شــخص، الأمر الذي يشــير بوضــوح إلى التراكم الســكاني الهائل للمســلمين في قنديه، وإلى اختلال واضــح في خارطة انتشــار المســلمين في الجغرافيا الكريتية.

كان المسلمون في إحصاء العام ١٨٨١م يشكلون ١٨% من سكان القرى في جزيرة كريت، مما يعني أنهم كانوا بحدود ٤١,٥٩٦ نســـمة. أما في العام ١٩٠٠م، فقد انخفض هذا العدد إلى ٦,٩٨١ نسمة، أي ما يعادل ٣% فقط من العدد الإجمالي لســكان القرى في تلك الفترة. تجدر الإشـــارة إلى أن الأملاك والبيوت والمحاصـيل التي خلفها النازحون المسـلمون في القرى سـرعان ما تحولت إلى مادة صـراع وتنافس شـديد بين المسيحيين الذين تسابقوا فيما بينهم لاغتصاب أملاك المسلمين ووضع اليد عليها ما استطاعوا إلى سبيلاً.

وفي تشـرين الثاني للعام ١٩٨٩م، تم انســحاب كل العســاكر والموظفين العثمـانيين من جزيرة كريت، فتعهد أرباب النظام الجديد بالعودة الآمنة لجميع النازحين المسـلمين إلى الأراضـي والقرى التي نزحوا منها. في الحقيقة، كان أكثر اللاجئين المسـلمين الذين اسـتقروا مؤقتاً في المدن السـاحلية الكريتية قد غادر الجزيرة نهائياً باتجاه الأناضول التركي

. وفي أواخر صيف ١٩٠٨م، أرسل المسلمون إلتماساً إلى مقام الصدارة العظمى في الحكومة العثمانية يخبرون فيه أن أكثر من خمسين ألف مسلم كريتي قد غادروا الجزيرة بشكل كامل، وأن حوالي ثلاثين ألف مسلم لا يزالون داخل الجزيرة تحت ظروف معيشية وأمنية قاسية وصعبة، وأنهم يبذلون قصارى جهدهم للثبات هناك رغم كل التعديات الكبيرة التي تواجه بقاءهم بعد هذا التاريخ. كان المسلمون وقتها يعانون من انتهاكات فاضحة للأعراض والممتلكات، وكان عليهم أن يناضلوا بقوة للوقوف بوجه الإعتداءات المتكررة التي تهدف إلى تطهير جزيرة كريت من العنصر الإسلامي بشكل كامل وحتمي.

طالب الكريتيون المسلمون حكومة الباب العالي في اسطنبول بتقديم الدعم المالي اللازم لتخطي الصعوبات الاقتصادية الجمة التي كانوا يواجهونها. إلا أن دائرة الديون العمومية كانت تسيطر على كل مقدرات الخزينة العثمانية بشكل يحول دون قدرة الباب العالي على تحويل أي مبلغ مالي للمسلمين في جزيرة كريت. عندها لجأت الحكومة العثمانية إلى الجمعيات والمؤسسات المدنية في الوطن العثماني لرفد المسلمين بما يلزمهم من مال وإعاشات غذائية وطبية، كما لعبت الصحف دوراً مهماً في تنظيم حملات التبرع لتمويل متطلبات المسلمين الكريتيين. كان من بقي من المسلمين في كريت يحاولون عبثاً أن يحافظوا على الهوية العثمانية للجزيرة، وكانت حفنة قليلة تقاوم كل الظروف الصعبة وهي تخسر يومياً كل إمكانيات البقاء، مع استنزاف مستمر لكل طاقاتها الاقتصادية والسياسية. لقد وصلت الأمور إلى حد إجبار الرجل المسلم على بيع ممتلكاته وأراضيه في الضواحي والقرى بأبخس الأثمان، أو سلبها منه والاستيلاء عليها بالقوة ومن دون أي وجه حق.

لقد حظي المسيحيون بكل أنواع الدعم والمساندة من الدول الكبرى عندما تركوا منازلهم خلال أحداث العام ١٨٩٦م ولجأوا إلى المدن الساحلية الكبرى. بالمقابل، فقد امتنعت الدول الكبرى عن تقديم أي نوع من الإعاشات أو المساعدات الإنسانية للاجئين المسلمين، واكتفت الإدارة المحلية في جزيرة كريت بتوزيع الخبز عليهم دون النظر إلى أي حاجة أخرى يريدونها للبقاء على قيد الحياة. لقد دفعت الظروف المعيشية المذكورة أعيان المسلمين إلى طلب المساعدة من الباب العالي، الذي سارع إلى تخصيص مبلغ مئة ألف قرش تم تحويلها من الخزينة العثمانية إلى ولاية كريت. ولكن وبعد وصول المبلغ المقرر بوقت قصير، أرسل والي الجزيرة بوريفيتش باشا برقية إلى اسطنبول يخبر فيها أن أعداد النازحين قد ارتفعت بشكل كبير، وأن المبلغ لم يعد كافياً لسداد الإحتياجات الأولية للنازحين وتأمين متطلباتهم.

في هذه الأثناء، كان المسلمون الذين أجبروا على ترك ديارهم يتكدسون في المدن الساحلية الكريتية، وكانوا ينتظرون المساعدات القادمة من الحكومة العثمانية للبقاء على قيد الحياة. كانت العائلات الكريتية المسلمة تعاني من الجوع والفقر الشديد، وكان المسلمون يعيشون معركة صراع البقاء حتى الرمق الأخير، في وقت فقدوا فيه أي أمل بالعودة إلى الوطن الذي ولدوا فيه وترعرعوا فوق ترابه. كان الباب العالي يبذل كل جهده لإرسال المزيد من المال إلى مسلمي كريت، كما أصدرت الحكومة العثمانية أمراً بتشكيل لجنة خاصة لجمع الطحين من الولايات العثمانية الأخرى وإرسالها إلى الجزيرة. لقد تولى زهدي باشا - وهو وزير المعارف في حكومة الباب العالي - رئاسة هذه اللجنة، فكان عليه تأمين المبلغ المطلوب من الخزينة، بالإضافة إلى إدارة عملية جمع الطحين من الولايات الأخرى، وإرسال المساعدات إلى جزيرة كريت وتوزيعها على المحتاجين بطريقة عادلة ومنظمة.

٥- أساليب وضع اليد على ممتلكات المسلمين في جزيرة كريت

كنا قد أشرنا إلى أن أكثر أهالي القرى من الكريتيين المسلمين قد أجبروا على ترك منازلهم بسبب تعرضهم لمضايقات الروم وغارات السلب والقتل التي كانت تمارس ضدهم، وأنهم اتجهوا نحو المدن الساحلية التي تسيطر عليها قوات الدول الكبرى وتشرف على الأمن فيها بشكل مباشر. لقد وجد الثوار الروم فرصة ذهبية لوضع اليد على ممتلكات المسلمين وسلب محاصيلهم وتخريب بيوتهم وتدمير أبنيتهم وحرق مساجدهم وأشجارهم بحقد وهمجية فاضحة. من ناحية أخرى، لم يجد النازحون المسلمون في تلك المدن ما كانوا يحلمون به من أمن أو استقرار، بل تعرضوا للمزيد من المناكفات والأذى بأشكاله المتعددة، إضافة إلى ضائقة اقتصادية شديدة ومعاناة لتأمين القوت اليومي لأهلهم وعيالهم. كان الروم يدخلون بيوت المسلمين عنوة برفقة عساكر الدول الأوروبية بحجة البحث عن مسروقات لهم، وكانوا يهينون المسلمين ويتحرشون بنسائهم ويعتدون على أطفالهم ويمارسون ضدهم أبشع أنواع التعامل والإذلال.

لم يكن أمـام تلـك القلة القليلة من المســـلمين إلا أن تلجأ إلى حكومة الباب العالي في اسطنبول لتشكو إليها الظلم وضـنك الحياة الذي تعاني منه، طامعة ببعض الدعم والمسـاندة لاسـتمرار نضـال المسلمين وضمان بقائهم في جزيرة كريت. كانت تلك الرسـائل توضـح حجم المعاناة المعيشـية الهائلة التي تقض مضـــاجعهم في المدن التي لجؤوا إليهم بعد خروجهم من القرى وترك بيوتهم وأملاكهم، كما كانت تذكر المظالم والتعديات التي أصـبح المسـلمون هدفاً لها أينما حلوا، وأن أكثر من ألف رجل وامرأة وطفل بريء سـقطوا شـــهداء في مناطق مختلفة في جزيرة كريت بســـبب مجازر القتل والتنكيل التي نفذها ضدهم المسيحيون الروم دون شفقة أو رحمة...

في نفس الوقت، كان اسماعيل حقي بك يرسل البرقيات من ولاية كريت إلى اسطنبول يخبر فيها حكومته بأن جماعة المسلمين التي تعيش في القرى والنواحي تتعرض لأبشع أنواع التهجير والتنكيل، وأن قراهم وبيوتهم تُسْحَقُ بطريقة همجية لا تبقي حجراً فوق حجر في أي مكان يخرج منه المسلمون، عدا عن قطع الأشجار المثمرة وحرق البساتين وتخريب كل شيء بحيث لا يمكن بعدها لبشر أن يعود إلى بيته ومزرعته. على صعيد آخر، كان بعض الروم يقطعون أشجار المسلمين في القرى المتروكة ويحولونها إلى حطب ليبيعوها بعد ذلك للمسلمين النازحين في المدن الساحلية بكل صفاقة وقلة أدب. لقد تم قطع حوالي ١٣% من أشجار الحمضيات والخرنوب وشجر البلوط لهذا الهدف، كما اقتلع أكثر من ١٥% من شجر الزيتون خلال أحداث السنتين الأخيرتين في عموم مناطق جزيرة كريت.

لم يســـتطع المســـلمون النـازحون إلى المدن أن يعودوا إلى القرى التي أخرجوا منها بالقوة لجمع أمتعتهم وجمع محاصـيلهم ومؤنهم. واسـتمر الحال على ما هو عليه لمدة سنتين كاملتين، أصبحت فيها أكثر الأراضـي الزراعية جدباء وأكثر الشجر بلا ثمر.

وفي العـام ١٨٩٧م، خلّفَ ٣٥٠٠ نـازح مســلم من القرى الموجودة في قضـاء سـالانه أكثر من مئة ألف قية من زيت الزيتون الخالص، وكانت قيمته تزيد عن مليون ونصف قرش. لقد أصبح هذا الزيت ملكاً للمغتصبين الروم، في وقت كان أصـــحابه الحقيقيون يعانون من الفقر الشـــديد والحاجة الملحة لكسـرة خبز يابسـة. من ناحية أخرى، فقد بقيت الثمار على أغصــان الشـجر دون أن تجد من يقطفها، فضـاعت المحاصـيل وقل الرزق، وعانت الجزيرة من عجز اقتصـادي شـديد بسـبب إهمال شـجر الزيتون، إضـافة إلى الهدر والدمار الذي لحق بالمحاصيل والأشجار المثمرة في كل أرجاء البلاد.

لم يستطع المسلمون في القرى أن ينقذوا من أموالهم إلا ما خف حمله من الأشياء الثمينة، إضافة إلى بعض رؤوس المواشي من الأغنام والماعز التي اصطحبوها معهم خلال رحلة الفرار إلى المدن. لقد بقيت أكثر أملاكهم وأغراضهم في البلدات التي غادروها لتلقى نصيبها من التخريب والتدمير أو السرقة من قبل عصابات الروم التي اجتاحت كل القرى التي كان يقطنها المسلمون. وحتى المواشي التي وصلت بسلام إلى المدن، فلم تفلت من يد قطاع الطرق الذين كانوا يستطيعون في كل مرة عبور الحواجز الأمنية الموجودة على أسوار المدينة ليسرقوا وينهبوا في الليل ما يشاؤون دون وجل ولا خوف، وهو ما كان يصل إلى الباب العالي بشكل رتيب ومنتظم.

لقد أدت حوادث الفترة الممتدة بين عامي ١٨٩٦□١٨٩٨ إلى ترك ما يزيد عن ٦٠ ألف مسلم لجزيرة كريت، بينما نجحت فئة قليلة جداً من المسلمين الذين راهنوا على البقاء في الجزيرة بالعودة إلى القرى التي غادروها بعد استتباب الأمن فيها بشكل جزئي، ليكونوا مرة أخرى ضحية للصراع المسلح الذي وقع بين أنصار فينيزيلوس والأمير جورج عام ١٩٠٥م. لقد أصبح المسلمون مجدداً هدفاً لهذا الصراع رغم أنهم كانوا بعيدين عن المشاركة فيه بأي شكل من الأشكال، فعادت الأرواح تزهق بمعدل أربعة إلى خمسة قتلى يومياً، عدا عن السطو المسلح على المال والرزق والتعدي على الممتلكات، مما دفع المسلمين في الضواحي والقرى إلى مغادرة بيوتهم واللجوء مجدداً إلى المدن الساحلية في الجزيرة. ولما كان أكثر المسلمين العائدين قد اعتمد على القروض والديون لإصلاح ما تم تخريبه سابقاً من بيوت وبساتين،

فإنهم أصبحوا هذه المرة مجبرين على ترك كل شيء مع ضرورة سداد الديون والقروض في مواعيدها تحت طائلة العقوبات المختلفة وحجز الأملاك ومصادرتها. هكذا أصبح المسلمون أمام خيار واحد لا بديل عنه، وهو بيع كل أملاكهم وأرزاقهم لمن يرغب بها وبأبخس الأثمان، وهي الفرصة التي انتظرها المسيحيون في جزيرة كريت لفترة طويلة من الزمن.

كانت الثورات وحركات التمرد تفرض واقعاً سكانياً وديموغرافياً جديداً في كل مرة تقوم فيه، كما كانت تحقق تغييراً واضحاً في الملكيات العقارية ورؤوس الأموال التي كانت تنتقل من المسلمين إلى أيادي الأغنياء الجدد من الروم المسيحيين. وعلى سبيل المثال، فقد كان المسلمون القاطنون في المدن الشمالية الثلاث يملكون أكثر من ٨٠% من الأملاك العقارية فيها في مطلع القرن التاسع عشر، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى حوالي ٤٠% عام ١٨٦٦م.

لقد عاد قسـم من المسـلمين إلى بلداتهم بعد إعلان تنظيمات العام ١٨٩٦ وما وعدت به من ضمان الأمن والإستقرار في كل أنحاء الجزيرة. كان حلول موسـم الحصـاد سـبباً وجيهاً في تحفيز عودة النازحين إلى قراهم لما في ذلك من أثر مباشر على تحسين الوضع الاقتصـادي المتردي في الجزيرة أصلاً، والذي كان سـيعاني المزيد من التدهور فيما لو بقيت المحاصـيل من دون من يهتم بها بحيث تتعرض للتلف والبوار. وانطلاقاً من هذه النقطة بالذات، فقد لجأت الحكومة المحلية إلى أساليب كثيرة لدفع المسلمين النازحين إلى العودة إلى القرى، وكان من ضمنها تخصيص مبلغ ثلاث ليرات تدفعها الخزينة لكل شـخص يرغب بالعودة، وهو ما تم الإعلان عنه من قبل المحافظة في جزيرة كريت.

لم تستطع طلائع المهاجرين الذين غادروا جزيرة كريت خلال السنوات الأولى لحركات التمرد أن يجدوا الفرصة لتصفية أملاكها أو بيعها بالطرق المعهودة، ففروا إلى الأناضول تاركين وراءهم كل ما يملكون من عقارات وأموال غير منقولة. بعد فترة قصيرة، عمد أكثر هؤلاء إلى توكيل أقربائهم وجيرانهم لتخليص معاملاتهم وبيع ممتلكاتهم أو إدارة شؤونها بالطريقة المناسبة في تلك الفترة.

إن حركات التمرد التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر كانت سبباً في تهجير المسلمين من القرى والضواحي في الجزيرة، كما انتهت بتدمير ممتلكاتهم وتخريب بساتينهم وحقولهم بشكل كبير. كان على النازحين الذين قرروا العودة إلى القرى أن يعيدوا بناء ما تهدم وإصلاح ما تم تخريبه في الحقول والمزارع، ولكن الأوضاع الأمنية والاقتصادية الصعبة حالت دون إتمام هذا الأمر. من ناحية أخرى،

فقد لعبت الأحوال الجوية المتردية دوراً كبيراً في شـــح المواســـم وقلة المحاصـيل، مما أرخى بثقله على كاهل العائلات الكريتية المسلمة التي كانت الزراعة تشكل المصدر الأساسي في كسبها وتأمين قوت يومها. كانت النتيجة أنَّ المزارعين المسلمين باتوا عاجزين عن المضي قدماً في زراعة أراضيهم، كما رزحوا تحت حجم الديون والقروض المتراكمة وعجزوا عن ســـدادها. عندها بدأت العقارات التي يملكونها من أراضٍ وبســـاتين تفقد قيمتها بشـــكل كبير، فبيعت بأبخس الأثمان لمن كان يرغب بها، وكان جلَّهم من المســـيحيين الروم الـذين كـانوا يتحينون الفرص للانقضـــاض على أملاك المســـلمين واغتصابها بأي طريقة من الطرق.

على صـعيد آخر، فقد قررت الحكومة الكريتية المحلية التي كان يرأسـها الأمير اليونـاني جورج عـام ١٨٩٩م بـالتعويض على أصـــحـاب العقـارات والأراضـــي التي تضـــررت بســبب الحروب المتكررة في الجزيرة شـــرط عودتهم إليها. لقد أعلنت الحكومة قرارها على الشـــكل التالي: (تقرر حِرْمان كل أصحاب الأملاك الذين لا يستطيعون إثبات وجودهم في عقاراتهم، سواء أكان ذلك بالأصـــالة أو بالوكالة، من كل حقوق التصـــرف بالعقارات بشـــكل قطعي وكلي...). من الواضح أن هذا القانون كان وسيلة رسمية لاغتصاب أملاك جميع المهاجرين الذين نزحوا من الجزيرة إلى الأناضـول دون تسـوية أوضـــــاع بيوتهم وعقـاراتهم في جزيرة كريـت. وعلى الرغم من أن جزيرة كريت كانت لا تزال تعاني وقتها من سخونة في الأوضاع الأمنية والمعيشية، إلا أن هذا القرار المجحف بحق النـازحين المســـلمين أيقظ رغبـة جـامحة في قلوب البعض منهم للعودة إلى تراب الوطن والوقوف على الحقوق والمطـالبـة بها. وبالفعل، فقد بدأت الصحف المعروفة

وقتها بنشـــر أخبار تتحدث عن اســتعداد بعض المســلمين للعودة من الأنــاضـــول إلى جزيرة كريـت. أمـا على أرض الواقع، فلم ينفـذ قـانون التعويضـــات المذكور لغـايـة العـام ١٩٠٦م، كمـا أن أحـداً من المهـاجرين المسلمين لم يعد إلى جزيرة كريت للمطالبة بأملاكه وأراضيه.

في الحقيقة، لم تكن مادة التعويضات المذكورة أعلاه إلا وسيلة من وسائل اغتصـاب أموال المسـلمين المهاجرين من الجزيرة ووضـع اليد على أملاكهم كلها بطريقة قـانونيـة، وكـان هدف حكومـة الحكم الذاتي وقتهـا هو إضـــفـاء الشـرعية على مصـادرة أملاك المسلمين أمام الرأي العام الأوروبي. لقد لجأت غالبية العائلات الكريتية المهاجرة إلى القنصـليات لاسـتصـدار بيانات التوكيل لجيرانهم أو لمن بقي من أقربـائهم في جزيرة كريت، بغيـة تصـــفيـة الأملاك المتروكة وتسوية أمورها وأوضـاعها قبل أن تتم مصادرتها بالقانون!. المؤلم في القصـة أن اسـتصـدار الوكالات من القنصـليات الأجنبية كان يتوقف على مصادقة هذه الأخيرة على حجج البيوع الصادرة من محاكم القضاة وغيرها

من المراجع الرسمية في جزيرة كريت. كانت تكاليف المصادقات باهظة جداً، وكان أكثر المهاجرين عاجزين عن دفع التكاليف المالية للوكالات بسبب ضيق العيش وصعوبة كسب المال في المناطق التي هاجروا إليها حديثاً، مما جعل الحصول عليها أمراً شاقاً وصعباً جداً.

كانت محاكم القضـــاة تتقاضـــى أجراً وقدره ثلاث مجيديات عن كل وثيقة تصـــدرها، بينما كانت قنصـــليات الدول الأجنبية في إزمير تتقاضـــى رســـماً وقدره مجيديتان عن كل وثيقة يصـــادقون عليها. أمام هذا الأمر الواقع، لم يكن أمام المهاجرين الكريتيين الذين لا يملكون المال الكافي للمضـــــي قدماً في تعقيب معاملاتهم من بعيد إلا الإســـتســـلام للقدر وترك أملاكهم وأموالهم للمجهول. عندئذٍ، لجأ المهاجرون إلى حكومة الباب العالي لطلب المســـاعدة والتوســـط لدى دائرة الديون العمومية للســـلطنة العثمانية، بحيث تمتنع عن استيفاء رسوم الطوابع والأختام عن كل

وثيقة تصدرها المحاكم الشرعية للدولة. وبالفعل، فقد بذلت وزارة المالية جهوداً كبيرة لتحقيق هذا الأمر، واضطرت دائرة الديون العمومية للسلطنة إلى الرضوخ لطلب وزارة المال، شرط أن لا يكون ذلك نموذجاً لطلبات مماثلة في المستقبل.

يمكن تقسيم المسلمين الكريتيين الذين تركوا أملاكهم في جزيرة كريت إلى ثلاثة أقسام. الأول هي المجموعة التي كانت تعيش في القرى والضواحي، وهي الفئة التي اضطرت إلى مغادرة بيوتها وأراضيها بسبب انعدام الأمن والإستقرار في مناطقهم، ويمكن تصنيف هذه المجموعة بأصحاب الأملاك المحدودة. أما القسم الثاني فكانوا من الموظفين في إدارة شؤون الأوقاف الإسلامية والأراضي التابعة لها، بالإضافة إلى الأراضي الأميرية التابعة مباشرة لخزانة مال الدولة العثمانية، وهي أملاك كبيرة ومهمة، ويعتبر القَيِّمون عليها من الطبقة الأرستقراطية في جزيرة كريت. كان مصير مثل هذه العقارات والأملاك الوقفية على الشكل التالي:

فقد تم الإستيلاء على أكثرها اغتصاباً بعد إتلاف جميع الأوراق الثبوتية المتعلقة بها في الدوائر الرسمية في جزيرة كريت، وكانت إحدى الأساليب التي اعتمدت لتحقيق هذا الهدف هو حرق السرايا في خانيا وضياع معظم أوراق الطابو للعقارات التي يملكها المسلمون. أما الطريقة الثانية لاستملاك عقارات المسلمين فكانت من خلال حصول الشاري – المسيحي – على قروض مصرفية كافية لشراء العقار الذي يرغب به من مالكه الأساسي – المسلم، أو تأمين المبلغ المطلوب من ماله الخاص بأي طريقة أخرى. واستناداً إلى القرار الذي أصدرته حكومة الأمير جورج، فقد تم بيع عقارات المسلمين التي غاب عنها أصحابها بالمزاد العلني المفتوح، لتنتقل ملكيتها إلى المسيحيين بطريقة قانونية ملتوية.

على الرغم من اضـــطرار المســـلمين إلى بيع أملاكهم بـأبخس الأثمـان وأرخصـــها، إلا أن شــراءها من المســيحيين الروم لم يكن مقترناً بالســـهولة واليسر المفترض. لقد لجأ الشاري المسيحي إلى القروض المصرفية والديون من المرابين المعروفين بفوائد مرتفعة، فكانت النتيجة أن وقعوا ضـــحية جشــعهم وطمعهم فريســـة بين براثن أصــحاب رؤوس الأموال. لقد اشــترى المســـيحيون خلال الفترة الممتدة بين العامين ١٨٩٨-١٩٠٢م عقارات بمبلغ تســـعة ملايين ذراخما، بينما اضـــطروا إلى دفع ١٦ مليون ذراخما لســـداد ديونهم وقروضـــهم، مما يعطي فكرة واضـــحة عن حجم الاســـتغلال الذي تعرضوا له من قبل الدائنين وأصحاب رؤوس الأموال.

كانت هناك مؤسستان رسميتان تتوليان مهمة تأمين القروض للكريتيين الروم لمساعدتهم على شراء أملاك المسلمين ووضع اليد على سائر الأموال غير المنقولة التي تعود إليهم. المؤسسة الأولى هي ما كان يعرف بصناديق الأوقاف والأيتام، والتي تأسست عام ١٨٥٨، أما الثانية فهي البنك الوطني الكريتي الذي تأسس عام ١٨٩٩ بشراكة الحكومة المحلية في جزيرة كريت مع البنك الوطني اليوناني.

كان تأسيس البنك الوطني الكريتي مطلباً أساسياً للكريتيين الروم منذ العام ١٨٦٩، وكان الهدف المعلن هو حاجة الشعب إلى قروض مالية بفوائد مخفضة لدعم إعادة إعمار جزيرة كريت، وإصلاح ما خربته الحرب الأهلية والثورات المتعاقبة ضد الحكم العثماني. وفي العام ١٨٨٨، عاد الحديث مجدداً عن الحاجة لتأسيس هذا البنك في جزيرة كريت، ولكن الحكومة العثمانية رفضت ذلك رفضاً قاطعاً،

وبررت قرارها بعدم السماح بتأسيس أي مصرف مستقل في أي ولاية عثمانية بحجة وجود البنك العثماني الذي يعمل حصرياً ضمن حدود الجغرافيا العثمانية كلها، وقدرة هذا المصرف على افتتاح فروع له في أي منطقة أو ولاية عثمانية تثبت حاجتها إلى وجوده. أما في العام ١٨٩٩، فقد تجاوزت الحكومة الكريتية المحلية قرارات الحكومة العثمانية، وقامت بتأسيس البنك الوطني الكريتي بالتعاون مع البنك الوطني اليوناني، بشراكة مالية قدرها عشرة ملايين فرنك، تم اعتبارها رأس مال المصرف الجديد. كانت إدارة الأمير يورغو هي من سهلت تأسيس هذا البنك ووضعته على سكة العمل المصرفي الفعال داخل جزيرة كريت. لقد سعى هذا المصرف منذ أول يوم على تأسيسه إلى تقديم القروض المالية السخية للكريتيين الروم بهدف تسهيل عملية شرائهم لأملاك المسلمين من جهة، ومساعدتهم في إصلاح ما تخرب من دورهم وممتلكاتهم من جهة أخرى. ونظراً لازدياد الطلب على القروض، فقد استهلك المصرف الجديد كل مقدراته

وأصـــبح عـاجزاً عن تـأمين الطلبـات المتراكمـة فوق مكـاتبـه. كان الحل وقتها هو ضـــم البنك الوطني الكريتي إلى البنك الوطني اليوناني، الأمر الذي تحقق فعلاً عـام ١٩٠٧م، في خطوة مهمـة نحو انضـــمـام جزيرة كريـت إلى الدولة اليونانية بشكل نهائي وكامل.

إضـافة إلى تأسيس البنك الكريتي وتأمين القروض للمسيحيين الروم، فقد حظي هؤلاء خلال الفترة التي هاجرت فيها أعداد كبيرة من المســلمين بدعم مـالي كبير من الكريتيين الروم الـذين كـانوا يعيشـــون خـارج الجزيرة، وخصــوصــاً في اليونان وأمريكا، وكان الهدف هو تأمين أكبر قدر ممكن من المال لشـراء أملاك المسـلمين بدراهم معدودة، في وقت كانوا فيه مضـطرين لبيع مـا يملكون بـأبخس الأثمـان وهم يغـادرون أرض وطنهم دون أدنى أمـل بالعودة إليه في المستقبل. الجدير بالذكر

أن هذا المسار لقي دعماً سرياً من المسيحيين الذين كانوا يعيشون داخل الأراضي العثمانية الأخرى، وكان استملاك عقارات المسلمين في جزيرة كريت مشروعاً مدعوماً من قبل كل المنظمات المسيحية في الجغرافيا العثمانية. على سبيل المثال، فقد أبلغ عابدين باشا - وهو والي جزر البحر الأبيض المتوسط - حكومته بأن القنصل اليوناني في ساكيز يقوم بتشجيع الروم على الانخراط في منظمات يشرف عليها بنفسه هناك. وفي مثال آخر، فقد قام القبارصة الروم بجمع التبرعات علناً للمتمردين في جزيرة كريت، فجعلوا سجلاً خاصاً لتسجيل أسماء المتبرعين والأموال التي يقدمونها، هذا بالإضافة إلى التعبئة المنظمة التي أسفرت عن تجهيز مئة مقاتل متطوع تم تحضيرهم وتجهيزهم بما يلزم للإلتحاق بصفوف الثوار في جزيرة كريت.

أخيراً، يمكن القول أن أكثر أملاك المهـاجرين في جزيرة كريـت بقيـت عالقة دون تصفية ولا بيع ولا تسوية منصفة، في زمن كانوا فيه مجبرين على ترك بلادهم تحت وطـأة التهديد بـالإبادة والقتل الجماعي. لقد نصـــت اتفاقية المبادلة السكانية الموقعة بين تركيا واليونان على تأمين حقوق الملكية الفردية اعتبـاراً من العـام ١٩١٢م، بشـــرط إثبـاتها من خلال أوراق الطـابو والحجج الرســـمية في كلا البلدين. لقد عملت منظمـات دوليـة على تحقيق هذا الأمر بطريقة تضـــمن حقوق الناس بشـــكل معقول، ولكن أحداً لم ينصـــف جماعة المهاجرين المسـلمين الذين فروا بأرواحهم من جزيرة كريت خلال السـنوات الأخيرة للقرن التاســـع عشـــر، وكـانت أعدادهم في تلك الحقبة قد تجاوزت الخمسين ألف مهاجر. وعلى الرغم من أن الأكثرية الساحقة للمهاجرين كانوا قادرين في تلك الفترة على إثبات ملكياتهم بالأوراق الثبوتية الرسمية،

إلا أن القانون الذي أصـــدرتـه إدارة الأمير يورغو قام عملياً بتشـــريع اغتصـاب أملاك المسـلمين المهاجرين بحجة عدم وجودهم فيها (بالأصـالة أو بالوكالة) عن أنفسـهم أمام السـلطات المحلية في حكومة الحكم الذاتي المؤقت. هكذا تم الإستيلاء على عقارات المسلمين ووضع اليد عليها بمباركة السلطات المحلية، التي لم تبخل بإصـدار ما يلزم من تشـريعات وقوانين تجيز للمالكين الجدد أن يتربعوا بطمأنينة على أراضٍ وعقاراتٍ ليست ملكاً لهم، مع تأمين ما يلزمهم من قروض مالية تقدمها مؤسـسـات مانحة رسـمية وغير رسـمية. لقد ظهرت جماعة جديدة من الأغنياء وأصـحاب النفوذ من الكريتيين الروم الذين استطاعوا بناء ثرواتهم على أنقاض الأراضـي والبيوت والبساتين التي تركها أصـحابها المسلمون، يوم أكرهوا على ترك وطنهم، فغادروه إلى غير رجعة، ليسـدل السـتار بطريقة ظالمة ومجحفة على قضـية جزيرة كريت وأملاك المسلمين فيها.

۞۞۞

فهرس

إهداء ٤
مقدمة المترجم ٥
مقدمة المؤلف.. ١٢
الفصل الأول حروب كريت.. ١٩
أهمية حروب كريت في تاريخ البحرية التركية.. ٢٠
حروب كريت والجيوش المسيحية المتحدة ٤٧
حكاية الحرب:.. ٥١
تمويل حرب كريت:.. ٦٦
المساعدات الأوروبية للبندقية:... ٧١
نهاية الحرب: ٨١
نهاية حملة كريت والآثار النفسية لفتح قنديه... ٨٣
الفصل الثاني التحولات الداخلية في التركيبة الاجتماعية في جزيرة كريت......................... ١١٣
سجلات النكاح الكريتية والزواج في جزيرة كريت.. ١١٤
الزواج بين الديانات المختلفة في جزيرة كريت ١٤٤
الزواج المسيحي في محاكم القضاة في جزيرة كريت.. ١٦٨
أمثلة على النظام المِلّي في كريت ١٩٦
الدعاوى القضائية لأهل الذِّمَّة في سجلات القاضي في (ريسمو) في جزيرة كريت خلال القرن السابع عشر.. ٢١٩

الفصل الثالث الثورة اليونانية وكريت ٢٧٦
حوادثُ الرِّدَّةِ في كريت خلالَ الثورة اليونانية.. ٢٧٧
تقرير عن وضع جزيرة كريت خلال فترة حكم محمد علي باشا ٣٠٠
الفصل الرابع جزيرة كريت في القرن التاسع عشر.. ٣٣٠
نظام التثليث: طريقة جباية ضريبة الأعشار في جزيرة كريت ٣٣١
النتائج المثيرة للجدل للإحصاء السكاني في جزيرة كريت عام ١٨٨١م..................... ٣٧٦
ظهور القومية التركية في مواجهة انتشار القومية الرومية ورواجها في جزيرة كريت........ ٣٩٨
والي كريت طورهان باشا والتقارير المتعلقة بها خلال فترة ولايته................................ ٤٤٤
نموذج تنظيم جماعة الروم المعروف باسم (ديموييراندیا) في جزيرة كريت ٤٧٨
الفصل الخامس جزيرة كريت في دبلوماسية القرن التاسع عشر ٥١٥
موقع القضية الكريتية في العلاقات التركية - اليونانية من خلال المصادر العثمانية (١٨٩٦) ٥١٦
ظهور التمرد واحتلال الدول الكبرى للجزيرة ٥٢٢
نظرة الدول الكبرى إلى القضية الكريتية.. ٥٣٣
بعيون السفراء العثمانيين كيف تعاطت الصحف الأوروبية مع القضية الكريتية؟ ٥٥٢
كريت مرآة مسألة الشرق.. ٥٧٣
انضمام جزيرة كريت إلى اليونان في الصحافة التركية (١٩٠٨ – ١٩١٣) ٦٠٧
مجلس الانقلاب في كريت وأعمال الحكومة المنبثقة عنه ٦٣٣
أوضاع الموظفين الرسميين والنواب المسلمين في المجلس: ٦٤٨
الأوضاع السياسية والاجتماعية للمسلمين خلال فترة ضم الجزيرة إلى اليونان ٦٥١
إنضمام الجزيرة إلى اليونان ومعاهدة لندن: ٦٦٤
الوضع القانوني لجماعة الأتراك المسلمين في جزيرة كريت ٦٦٨

الفصل السادس المصادر المتعلّقة بتاريخ جزيرة كريت.. ٦٧٤
السجلات الشرعية الكريتية التي اكتُشِفتْ مؤخراً في الأرشيف التركي.......................... ٦٧٥
أرشيف يتعلق بالمبادلة بقي طي الكتمان ٧١٥
ستافرينيديس وسجلات القاضي العثمانية في جزيرة كريت... ٧٣٥
كتاب... وحياة... وجزيرة.. ٧٦١
الخاتمة.. ٧٨٩
من كتاب (الهجرة بين الماضي والحاضر).. ٧٩١
مصير الأملاك المتروكة للمهاجرين الكريتيين.. ٧٩١
١- الثورات والمعارك ٨٠٠
٢ المجازر والتهجير التي تعرض لها المسلمون الكريتيون.. ٨١٤
٣ حملات التهجير ٨٢٦
٤- الهجرة الداخلية.. ٨٣٧
٥- أساليب وضع اليد على ممتلكات المسلمين في جزيرة كريت.................................... ٨٤٥
فهرس.. ٨٦٧